

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

غاية في كلمة



للطباعة والنشر والتوزيع

وطى المصيطبة

شارع حبيب أبي شهلا

بناء المسكن

تلفاكس: (٩٦١١)

٨١٥١١٢ - ٣١٩٠٣٩ - ٦٠٣٢٤٣

ص.ب.: ١١٧٤٦٠

برقياً: بيوشران

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة للناس

الطبعة الأولى

١٤١٩ م / ١٩٩٨ م

Al-Resalah
PUBLISHERS

BEIRUT

LEBANON

Telefax: (9611)

815112-319039-603243

P.O. Box: 117460

E-mail:

Resalah@cyberia.net.lb

Web Location:

Http://www.resalah.com

حقوق الطبع محفوظة © ١٩٩٨ م. لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو
أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام
ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه.
ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى
دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

خَاتَمُ الْمَلِكِ

خَاتَمُ الْمُرَادِ

شَرْحُ

مُعْنَى ذَوِي الْأَفْهَامِ

جمال الدين يوسف بن عبد الهادي الحبلي
سنة ٥٨٤٠ هـ - سنة ٩٠٩ هـ

تَأْلِيفُ

عبد المحسن بن ناصر آل عبيكان

خَرَجَ أَحَادِيثُهُ وَضَبَطَ نَصَّهُ
فَتَمَّ التَّحْقِيقُ فِي مَوْسَسَةِ الرِّسَالَةِ
بِإِشْرَافِ
السَّيِّخِ شُعَيْبِ الْأَرْنَؤُوطِ

الجزء السادس

مؤسسة الرسالة
ناشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده

ولمصنفه فيه كاتب هذه الأحرف يوسف بن عبد الهادي عفا الله عنه :
هذا كِتَابٌ قَدْ سَمَا فِي حَضْرِهِ أَوْرَاقُهُ مِنْ لُطْفِهِ مُتَعَدِّدَةٌ
جَمَعَ الْعُلُومَ بِلُطْفِهِ فَبَجَمَعِهِ يُغْنِيكَ عَنْ عِشْرِينَ أَلْفَ مُجَلَّدَةٍ
قال رحمه الله : وقد زدنا فيه رموزاً بالحروف تَدُلُّ مَنْ لَا مَعْرِفَةَ لَهُ بِالنُّحُوِّ
على المعنى الذي أردنا :

الإجماع : ع

ووافق الثلاثة : و

وأبي حنيفة : وهـ

والشافعي : وش

وخلاف الثلاثة : خ

والمسائل الغريبة التي عدتها أربعة آلاف : ء

وما فيه خلاف عندنا : ود

نُونُ الْمَضَارِعِ نُعْمَانٌ وَهَمْزُهُ	للشافعي وفاقاً فاستمعْ خَبْرِي
وَالْيَا وَفَاقُ الثَّلَاثَةِ وَالْخِلَافُ أَتَى	من بين أصحابنا بالتَّاءِ عَلَى خَبْرِي
وإن بدأتُ بهَاءٍ فَهُوَ مَنْفَرِدٌ	وإن بدأتُ بِاسْمٍ غَيْرِ مَنْحَصِرٍ

«باب صلاة الجماعة»

ومن تجوزُ إمامته، ومن الأولى بالإمامة، وموقف الإمام والمأموم، وما يبيح ترك الجماعة من الأعذار، وما يتعلق بذلك.

شرع الله لهذه الأمة بركة نبيها محمد ﷺ الاجتماع للعبادة في أوقات معلومة، فمنها ما هو في اليوم والليلة للمكتوبات، ومنها ما هو في الأسبوع - وهو صلاة الجمعة -، ومنها ما هو في السنة متكرراً، وهو صلاتا العيدين لجماعة كل بلد. ومنها ما هو في السنة مرة وهو «الوقوف بعرفة».

والحكمة في مشروعية الجماعة اشتغالها على متطلبات كثيرة، كإفشاء السلام بين الحاضرين، والتودد لهم، ومعرفة أحوالهم، فيقومون بعبادة المرضى وتشجيع الموتى وإغاثة الملهوفين. ومنها نظافة القلوب وزيادة العمل عند مشاهدة أولي الجدد.

قال ابن تيمية: أئمة المسلمين متفقون على أن إقامة الصلوات الخمس في المساجد هي من أعظم العبادات، وأجل القربات، ومن فضل تركها عليها إثارة للخلوة والانفراد على الصلوات الخمس في الجماعات، أو جعل الدعاء والصلاة في المشاهد أفضل من ذلك في المساجد، فقد انخلع من ربة الدين، واتبع غير سبيل المؤمنين. ﴿ومن يُشاقق الرسولَ من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نُؤَلِّهِ ما تَوَلَّى ونُصَلِّهِ جهنمَ وساءت مصيراً﴾ [النساء: ١١٥]. اهـ.

فائدة: قال ابن القيم: خصَّ وجوب الجمعة والجماعة بالرجال دون النساء لأنهن لسن من أهل البروز ومخالطة الرجال. اهـ^(١).

(١) انظر «كشاف القناع» ٥٣٢/١، و«المبدع» ٤١/٢، و«مجموع الفتاوى» ٢٣/٢٢٥، و«حاشية =

نص: «وجبت (خ): للخمس.»

ش: والجماعة واجبة وجوب عين، هذا المذهب. وروي نحو ذلك عن ابن مسعود وأبي موسى. وبه قال عطاء والأوزاعي، وإسحاق، وأبو ثور، وابن خزيمة، وابن المنذر^(١)، وابن حبان، وأهل الظاهر، وجماعة.

وقال ابن تيمية: والأدلة من الكتاب والسنة أنها واجبة على الأعيان. واختاره الشيخ عبدالرحمن السعدي والشيخ محمد بن إبراهيم، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

الدليل: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]. فأمر بالجماعة حال الخوف، ففي غيره أولى، يؤكد قوله تعالى: ﴿وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣].

قال ابن تيمية: أما الموجبون فاحتجوا بالكتاب والسنة والآثار. أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ الآية. وفيها دليلان:

أحدهما: أنه أمرهم بصلاة الجماعة معه في صلاة الخوف، وذلك دليل على وجوبها حال الخوف، وهو يدل بطريق الأولى على وجوبها حال الأمن.

الثاني: أنه سنَّ صلاة الخوف جماعةً، وسَوَّغَ فيها ما لا يجوز لغير عذر، كاستدبار القبلة، والعمل الكثير، فإنه لا يجوز لغير عذر بالاتفاق، وكذلك مفارقة الإمام قبل السلام عند الجمهور، وكذلك التخلف عن متابعة الإمام، كما يتأخر الصف المؤخر بعد ركوعه مع الإمام إذا كان العدو أمامهم. قالوا: وهذه الأمور تبطل الصلاة لو فعلت لغير عذر، فلو لم تكن الجماعة واجبة بل مستحبة لكان قد التزم فعل محظور مبطل للصلاة، وتركت المتابعة الواجبة في الصلاة لأجل فعل

= العنقري «٢٣٤/١ - ٢٣٥»، و«إعلام الموقعين» ١٤٩/٢.

(١) انظر «الأوسط» لابن المنذر ١٣٨/٤.

مستحب، مع أنه قد كان من الممكن أن يصلوا وحداناً صلاة تامة، فعلم أنها واجبة.

وأيضاً فقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣] إما أن يراد به المقارنة بالفعل - وهي الصلاة جماعة -، وإما أن يراد به ما يرادُ بقوله: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]. فإن أريدَ الثاني، لم يكن فرقٌ بين قوله: صَلُّوا مع المصلين، وصُومُوا مع الصائمين، و﴿ارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾، والسياق يدلُّ على اختصاص الركوع بذلك.

فإن قيل: فالصلاة كلها تُفعل مع الجماعة. قيل: خص الركوع بالذكر لأنه تُدرك به الصلاة، فمن أدرك الركعة فقد أدرك السجدة، فأمر بما يدرك به الركعة، كما قال لمريم: ﴿اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣]، فإنه لو قيل: اقْنُتِي مع القانتين، لدل على وجوب إدراك القيام، ولو قيل: اسجدي، لم يدل على وجوب إدراك الركوع، بخلاف قوله: ﴿واركعي مع الرَّاكِعِينَ﴾ فإنه يدل على الأمر بإدراك الركوع وما بعده دون ما قبله، وهو المطلوب. اهـ.

وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: «إن أثقل الصلاة على المنافقين صلاةُ العشاء وصلاةُ الفجر، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبواً، ولقد هممتُ أن آمر بالصلاة فتقام، ثم آمر رجلاً فيصلي بالناس، ثم أنطلق معي برجالٍ معهم حُزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار» رواه البخاري ومسلم^(١).

وفيه ما يدل على أنه أراد الجماعة؛ لأنه لو أراد الجمعة لما همَّ بالتخلف عنها، ولو كانت سنة لم يهدد تاركها بالتحريق، ولو كانت فرض كفاية لكانت قائمة بالرسول ﷺ ومن معه.

ويمكن أن يقال: إن التهديد بالتحريق المذكور يقع في حق تاركي فرض.

(١) أخرجه البخاري (٦٥٧)، ومسلم (٦٥١).

الكفاية لمشروعية قتال تاركي فرض الكفاية. قال الحافظ: وفيه نظر؛ لأن التحريق الذي يُفضي إلى القتل أخص من المقاتلة، ولأن المقاتلة إنما يشرع فيها إذا تملاً الجميع على الترك.

وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: من سره أن يلقي الله تعالى غداً مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادى بهن، فإن الله تعالى شرع لنبيكم ﷺ سنن الهدى، وإنهن من سنن الهدى، ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم ﷺ، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم. . ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف. رواه مسلم^(١).

وعن أبي هريرة قال: أتى النبي ﷺ رجلٌ أعمى فقال: يا رسول الله ليس لي قائد يقودني إلى المسجد. فسأل رسول الله ﷺ أن يرخص له فيصلي في بيته، فرخص له، فلما ولى دعاه فقال له: «هل تسمع النداء بالصلاة؟» قال: نعم. قال: «فأجب» رواه مسلم^(٢). وعن ابن أم مكتوم - رضي الله عنه - أنه سأل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إني رجلٌ ضريبُ البصر، شاسعُ الدار، ولي قائدٌ لا يلاومني، فهل لي رخصة أن أصلي في بيتي؟ قال: «هل تسمع النداء؟» قال: نعم. قال: «لا أجد لك رخصة» رواه أبو داود بإسناد صحيح أو حسن. قاله النووي^(٣).

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «من سمع المنادي فلم يمنعه من اتباعه عذر. .» قالوا: وما العذر؟ قال: «خوف أو مرض - لم تقبل منه الصلاة التي صلى»^(٤).

(١) أخرجه مسلم (٦٥٤).

(٢) أخرجه مسلم (٦٥٣).

(٣) صحيح بطرقه. أخرجه أحمد ٤٢٣/٣، وأبو داود (٥٥٢) و(٥٥٣)، والنسائي ١٠٩/٢، وابن ماجه (٧٩٢).

(٤) أخرجه - بهذا اللفظ - أبو داود (٥٥١)، وإسناده ضعيف لضعف أبي جناب يحيى بن أبي حية الكلبي. =

رواه أبو داود بإسناد ضعيف، قاله النووي.

وعن جابر - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»^(١). وعن أبي هريرة مثله^(٢) رواهما الدارقطني. وعن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - موقوفاً عليه: لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد. رواه البيهقي^(٣).

وروى أبو الدرداء عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من ثلاثة في قرية، أو بدو، لا تقام فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان، فعليك بالجماعة، فإن الذئب يأكلُ القاصية». أخرجه أبو داود والنسائي، قال النووي: بإسناد صحيح^(٤).

وقوله: «ولا بدو»: هو البادية. واستحوذ: أي استولى وغلب، والقاصية: المنفردة. اهـ.

ويعضد وجوب الجماعة أن الشارع شرعها حال الخوف على صفة لا تجوز في الأمن، كما ستقف عليه، وأباح الجمع لأجل المطر، وليس ذلك إلا محافظة على الجماعة، ولو كانت سنة لما جاز ذلك.

وليست الجماعة واجبة على الكفاية كأحد الوجهين للشافعية، مستدلين بقوله ﷺ: «ما من ثلاثة في قرية لا يؤذنون ولا تقام فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان»، رواه أحمد^(٥).

= وأخرجه ابن ماجه (٧٩٣) والحاكم ٢٤٥/١ مختصراً: من سمع النداء فلم يأت، فلا صلاة له إلا من عذر، وإسناده صحيح.

(١) أخرجه الدارقطني ٤٢٠/١ وفي إسناده محمد بن سكين، قال الذهبي: لا يعرف وحديثه منكر، وأورده في «تاريخه» ١١١/١، وقال: في إسناده نظر.

(٢) أخرجه الدارقطني ٤٢٠/١ وفي إسناده سليمان بن داود اليمامي، منكر الحديث.

(٣) أخرجه البيهقي ٥٧/٣.

(٤) أخرجه أبو داود (٥٤٧)، والنسائي ١٠٦/٢، وصححه ابن حبان (٢١٠١)، وانظر ما بعده.

(٥) أخرجه أحمد ١٩٦/٥، وانظر الحديث السالف قبله.

وعن أحمد: الجماعة سنة. وقاله أكثر العلماء، واختاره الشوكاني، ولم يوجبها مالك والثوري وأبو حنيفة والشافعي.

وقيل: فرض كفاية. ذكره الشيخ تقي الدين وغيره. ومقاتلة تاركها كالأذان على ما تقدم. وذكره ابن هبيرة وفقاً للأئمة الأربعة، وهو الصحيح من مذهب الشافعي كما ذكره النووي وغيره.

دليل من لم يوجبها قول النبي ﷺ: «تَفْضُلُ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ بِخَمْسٍ وَعَشْرِينَ دَرَجَةً» متفق عليه^(١).

ولأن النبي ﷺ لم ينكر على اللذين قالوا: صلينا في رحالنا^(٢). ولو كانت واجبة لأنكر عليهما، ولأنها لو كانت واجبة في الصلاة لكانت شرطاً لها كالجمعة.

قال الموفق: وحديثهم يدل على أن الجماعة غير مشترطة، ولا نزاع بيننا فيه، ولا يلزم من الوجوب الاشتراط، كواجبات الحج، والإحداذ في العدة. اهـ.

قال النووي: واحتج أصحابنا والجمهور على أنها ليست بفرض عين بقوله ﷺ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعَشْرِينَ دَرَجَةً» رواه البخاري ومسلم من رواية ابن عمر^(٣)، ورواه من رواية أبي هريرة، وقال: «بخمسٍ وعشرين درجةً»^(٤). ورواه البخاري أيضاً من رواية أبي سعيد^(٥). قالوا: ووجه الدلالة أن المفاضلة إنما تكون حقيقتها بين فاضلين جائزين.

(١) أخرجه البخاري (٦٤٨)، ومسلم (٦٤٩)، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - .
(٢) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ١٦٠/٤، وأبو داود (٥٧٥) و(٥٧٦)، والترمذي (٢١٩)، والنسائي ١١٢/٢ - ١١٣، وصححه ابن خزيمة (١٢٧٩)، وابن حبان (١٥٦٤)، والحاكم ٢٤٤/١، ٢٤٥ من حديث يزيد بن الأسود - رضي الله عنه - وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) أخرجه البخاري (٦٤٥)، ومسلم (٦٥٠) من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - .

(٤) سلف تعليق (١).

(٥) أخرجه البخاري (٦٤٦) من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - .

والجواب عن حديث الهم بتحريق بيوتهم^(١) من وجهين: أحدهما: جواب الشافعي وغيره أن هذا ورد في قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون فرادى، وسياق الحديث يؤيد هذا التأويل. وقوله في حديث ابن مسعود: رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق^(٢)، صريح في هذا التأويل.

والثاني: أنه ﷺ قال: «لقد هممت» ولم يحرقهم، ولو كان واجباً لما تركه. فإن قيل: لو لم يجز التحريق لما هم به. قلنا: لعله هم به بالاجتهاد ثم نزل وحي بالمنع منه، أو تغير الاجتهاد، وهذا تفرُّع على الصحيح في جواز الاجتهاد له ﷺ.

وأما حديث ابن مسعود فليس فيه تصريح بأنها فرض عين، وإنما فيه بيان فضلها وكثرة محافظته عليها. وأما حديث الأعمى^(٣) فجوابه ما أجاب به الأئمة الحفاظ الفقهاء أبو بكر محمد بن خزيمة والحاكم أبو عبدالله والبيهقي، قالوا: لا دلالة فيه لكونها فرض عين، لأن النبي ﷺ رخص لعبان حين شكا بصره أن يصلي في بيته، وحديثه في «الصحيحين»^(٤). قالوا: وإنما معناه: لا رخصة لك تلحقك بفضيلة من حضرها. وأما حديث ابن عباس فتقدم بيان ضعفه. وأما حديث جابر وأبي هريرة^(٥) فضعيفان، في إسنادهما ضعيفان، وأحدهما مجهول، وهو محمد بن سكين، قال ابن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعديل» في ترجمة محمد بن سكين: سمعت أبي يقول: هذا حديث منكر، ومحمد بن سكين مجهول. وذكر البخاري هذا الحديث في «تاريخه»^(٦) ثم قال: وفي إسناده نظر. وضعفه البيهقي أيضاً وغيره من الأئمة والله أعلم.

(١) أخرجه البخاري (٦٤٤)، ومسلم (٦٥١) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٢) سلف ص ١٠، تعليق (١).

(٣) سلف ص ١٠، تعليق (٢).

(٤) أخرجه البخاري (٦٦٧) و(٦٨٦)، ومسلم (٣٣) من حديث عتب بن مالك - رضي الله عنه -.

(٥) سلفت هذه الأحاديث ص ١٠ و ١١.

(٦) ١١١/١، في ترجمة محمد بن سكين.

واحتج أصحابنا في كونها فرض كفاية ورداً على من قال: إنها سنة بحديث مالك بن الحويرث، قال: أتينا رسول الله ﷺ ونحن شبيبة متقاربون، فأقمنا عنده عشرين ليلة، وكان رسول الله ﷺ رحيماً رفيقاً، فظن أنا اشتقنا أهلنا، فسألنا عمن تركنا من أهلنا فأخبرنا. فقال: «ارجعوا إلى أهليكم، فأقيموا فيهم وعلموهم ومروهم، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم، ثم ليؤمكم أكبركم»^(١) رواه البخاري ومسلم. وبحديث أبي الدرداء السابق: «ما من ثلاثة في قرية ولا بدو...»^(٢) الحديث. والله أعلم. اهـ.

وأجاب القائلون بالسنية عن حديث أبي هريرة بأجوبة:

الأول: أنها لو كانت شرطاً أو فرضاً لبين ذلك عند التوعد، كذا قال ابن بطال. وردّ بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد دلّ على وجوب الحضور، وهو كاف في البيان.

الثاني: أن الحديث يدلّ على خلاف المدعى، وهو عدم الوجوب، لكونه صلى الله عليه وآله وسلم همّ بالتوجه إلى المتخلفين، ولو كانت الجماعة فرضاً لما تركها. وفيه أن تركه لها حال التحريق لا يستلزم الترك مطلقاً، لإمكان أن يفعلها في جماعة آخرين قبل التحريق أو بعده.

الثالث: قال الباغي وغيره: إن الخبر وردَ موردَ الزجر، وحقيقته غير مرادة، وإنما المراد المبالغة، ويرشد إلى ذلك وعيدهم بعقوبة لا يعاقبها إلا الكفار، وقد انعقد الإجماع على منع عقوبة المسلمين بذلك. وأجيب بأن ذلك وقع قبل تحريم التعذيب بالنار، وكان قبل ذلك جائزاً، على أنه لو فرض أن هذا التوعد وقع بعد التحريم لكان مخصصاً له، فيجوز التحريق في عقوبة تارك الصلاة.

الرابع: تركه صلى الله عليه وآله وسلم لتحريقهم بعد التهديد، ولو كان واجباً

(١) أخرجه البخاري (٦٢٨) ومسلم (٦٠٠٨)، وابن حبان (١٦٥٨) من حديث مالك بن الحويرث - رضي الله عنه -.

(٢) سلف تعليق (٤) / ص ١١.

لما عفا عنهم. قال عياض ومن تبعه: ليس في الحديث حجة، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم هم ولم يفعل. زاد النووي: ولو كانت فرض عين لما تركهم. وتعقبه ابن دقيق العيد بأنه لا يهتم إلا بما يجوز له فعله لو فعله، والترك لا يدل على عدم الوجوب؛ لاحتمال أن يكونوا انزجروا بذلك. على أن رواية أحمد فيها بيان سبب الترك.

الخامس: أن التهديد لقوم تركوا الصلاة رأساً لا مجرد الجماعة، وهو ضعيف، لأن قوله: «لا يشهدون الصلاة» بمعنى لا يحضرون. وفي رواية لأحمد عن أبي هريرة: «العشاء في الجمع» أي في الجماعة. وعند ابن ماجه من حديث أسامة: «لَيَنْتَهِيَنَّ رَجَالٌ مِنْ تَرْكِهِمُ الْجَمَاعَاتِ أَوْ لِأَحَرَّقَنَّ بَيْوتَهُمْ»^(١).

السادس: أن الحديث ورد في الحث على مخالفة أهل النفاق، والتحذير من التشبه بهم، لا لخصوص ترك الجماعة، ذكر ذلك ابن المنير.

السابع: أن الحديث ورد في حق المنافقين فلا يتم الدليل، وتعقب باستبعاد الاعتناء بتأديب المنافقين على تركهم الجماعة مع العلم بأنه لا صلاة لهم، وبأنه ﷺ كان معرضاً عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطوبيتهم، وقال: «لا يتحدث الناس إن محمداً يقتل أصحابه»^(٢)، وتعقب هذا التعقب ابن دقيق العيد بأنه لا يتم إلا إن ادعى أن ترك معاقبة المنافقين كان واجباً عليه، ولا دليل على ذلك، وليس في إعراضه عنهم ما يدل على وجوب عقوبتهم. قال في «الفتح»: والذي يظهر لي أن الحديث ورد في المنافقين؛ لقوله ﷺ في صدر الحديث: «أثقل الصلاة على المنافقين»^(٣)، ولقوله ﷺ: «لو يعلمون الخ»؛ لأن هذا الوصف يليق بهم لا

(١) أخرجه ابن ماجه (٧٩٥) من حديث أسامة بن زيد - رضي الله عنهما -.

قال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٥٣، ٥٤: هذا إسناد ضعيف.

(٢) أخرجه البخاري (٣٥١٨) و(٤٩٠٥) و(٤٩٠٧)، ومسلم (٢٥٨٤) من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - في قصة طويلة.

(٣) سلف ص ٩ / تعليق (١).

بالمؤمنين، لكن المراد نفاق المعصية لا نفاق الكفر، ويدل على ذلك قوله في رواية: «لا يشهدون العشاء في الجمع»، وقوله في حديث أسامة: «لا يشهدون الجماعات». وأصرح من ذلك ما في رواية أبي داود عن أبي هريرة: «ثم آتي قوماً يصلون في بيوتهم ليست بهم علة»^(١)، فهذا يدل على أن نفاقهم نفاق معصية لا نفاق كفر، لأن الكافر لا يصلي في بيته، إنما يصلي في المسجد رياء وسمعة، فإذا خلا في بيته كان كما وصفه الله تعالى من الكفر والاستهزاء. قال الطيبي: خروج المؤمن من هذا الوعيد ليس من جهة أنهم إذا سمعوا النداء جاز لهم التخلف عن الجماعة، بل من جهة أن التخلف ليس من شأنهم، بل هو من صفات المنافقين، ويدل على ذلك قول ابن مسعود: لقد رأيتنا وما يتخلف عن الجماعة إلا منافق، وأخرج ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور بإسناد صحيح عن أبي عمير بن أنس قال: حدثني عمومي من الأنصار قالوا: قال رسول الله ﷺ: «ما شهدهما منافق» يعني العشاء والفجر^(٢).

الثامن: أن فريضة الجماعة كانت في أول الأمر ثم نسخت، حكى ذلك القاضي عياض. قال الحافظ: ويمكن أن يتقوى لثبوت النسخ بالوعيد المذكور في حقهم وهو التحريق بالنار. قال: ويدل على النسخ الأحاديث الواردة في تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفذ، لأن الأفضلية تقتضي الاشتراك في أصل الفضل، ومن لازم ذلك الجواز.

التاسع: أن المراد بالصلاة الجمعة لا باقي الصلوات. وتعقب بأن الأحاديث مصرحة بالعشاء والفجر، ولا ينافي ذلك ما وقع عند مسلم من حديث ابن مسعود أنها الجمعة، لاحتمال تعدد الواقعة كما أشار إليه النووي والمحجّب الطبري.

وأجاب الجمهور عن حديث الأعمى بأنه سأل: هل له رخصة في أن يصلي

(١) أخرجه أبو داود (٥٤٩) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - .

(٢) هو في «المصنف» لابن أبي شيبة ٣٣٢/١، وعبد الرزاق (٢٠٢٣) من حديث أبي عمير بن أنس، عن بعض عمومته من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ.

في بيته وتحصل له فضيلة الجماعة بسبب عذره؟ فقل: لا، ويؤيد هذا أن حضور الجماعة يسقط بالعذر بإجماع المسلمين، ومن جملة العذر العمى إذا لم يجد قائداً كما في حديث عتب بن مالك، وهو في الصحيح. ويدل على ذلك حديث ابن عباس عند ابن ماجه والدارقطني وابن حبان والحاكم أن النبي ﷺ قال: «من سمع النداء فلم يأت الصلاة فلا صلاة له إلا من عذر»^(١). قال الحافظ: وإسناده على شرط مسلم، لكن رجع بعضهم وقفه.

قال الشوكاني: وأجاب البعض عن حديث الأعمى بأن النبي ﷺ علم منه أنه يمشي بلا قائد لحذقه وذكائه كما هو مشاهد في بعض العميان يمشي بلا قائد، لا سيما إذا كان يعرف المكان قبل العمى، أو بتكرار المشي إليه استغنى عن القائد، ولا بد من التأويل لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ﴾، وفي أمر الأعمى بحضور الجماعة مع عدم القائد ومع شكايته من كثرة السباع والهوام في طريقه كما في مسلم غاية الحرج. ولا يقال: الآية في الجهاد. لأننا نقول: هو من القصر على السبب، وقد تقرر في الأصول أن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

واعلم أن الاستدلال بحديثي الأعمى وحديث أبي هريرة على وجوب مطلق الجماعة فيه نظر، لأن الدليل أخص من الدعوى، إذ غاية ما في ذلك وجوب حضور جماعة النبي ﷺ في مسجده لسماع النداء، ولو كان الواجب مطلق الجماعة لقال في المتخلفين: إنهم لا يحضرون جماعته ولا يجمعون في منازلهم، ولقال لعتب بن مالك: انظر من يصلي معك، ولجاز الترخيص للأعمى بشرط أن يصلي في منزله جماعة. اهـ.

وقال الشوكاني عن حديث ابن مسعود: وفيه أنه قول صحابي، ليس فيه إلا حكاية المواظبة على الجماعة وعدم التخلف عنها، ولا يستدل بمثل ذلك على

(١) حديث صحيح، وأخرجه أبو داود (٥٥١)، وابن ماجه (٧٩٣)، وابن المنذر (١٨٩٨)، وابن حبان (٢٠٦٤)، والدارقطني ٤٢٠/١، والحاكم ٢٤٥/١، ٢٤٦، والبيهقي ٥٧/٣، والبخاري (٧٩٥) من حديث عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما -.

الوجوب . وفيه حجة لمن خصَّ التَّوَعْدَ بالتحريق بالنار المتقدم في حديث أبي هريرة بالمنافقين . اهـ .

وقال الشوكاني : ومن أدلتهم ما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي موسى ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إن أعظم الناس أجراً في الصلاة أبعدهم إليها ممشى فأبعدهم ، والذي ينتظر الصلاة حتى يصليها مع الإمام أعظم أجراً من الذي يصليها ثم ينام» . وفي رواية أبي كريب عند مسلم أيضاً : «حتى يصليها مع الإمام في جماعة»^(١) .

ومن أدلتهم أيضاً أن النبي ﷺ أمر جماعة من الوافدين عليه بالصلاة ، ولم يأمرهم بفعلها في جماعة ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز .

وهذه الأدلة توجب تأويل الأدلة القاضية بالوجوب بما أسلفنا ذكره . وكذلك تأويل حديث ابن عباس المتقدم بلفظ : «من سمع النداء فلم يأت الصلاة فلا صلاة له إلا من عذر» بأن المراد لا صلاة له كاملة ، على أن في إسناده^(٢) يحيى بن أبي دحية الكلبي المعروف بأبي جناب بالجيم المكسورة ، وهو كما قال الحافظ ضعيف ومُدلس ، وقد عنعن ، وقد أخرجه بقيُّ بن مخلد وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والحاكم من طريق أخرى بإسناد قال الحافظ : صحيح بلفظ : «من سمع النداء فلم يُجب ، فلا صلاة له إلا من عذر»^(٣) . ولكن قال الحاكم : وقفه أكثر أصحاب شعبة^(٤) . ثم أخرج له شاهداً عن أبي موسى الأشعري بلفظ : «من سمع النداء فارغاً

(١) أخرجه البخاري (٦٥١) ، ومسلم (٦٦٢) من حديث أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - .

(٢) عند أبي داود (٥٥١) ، والدارقطني ٤٢٠/١ ، ٤٢١ ، والطبراني (١٢٢٦٦) ، والحاكم ٢٤٥/١ - ٢٤٦ من طريق جرير ، عن أبي جناب ، عن مغراء العبدي ، عن عدي بن ثابت ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، مرفوعاً .

(٣) أخرجه ابن ماجه (٧٩٣) ، والدارقطني ٤٢٠/١ ، وابن حبان (٢٠٦٤) ، والحاكم ٢٤٥/١ ، والبيهقي ٥٧/٣ ، والبغوي (٧٩٤) و(٧٩٥) من طريق شعبة ، عن عدي بن ثابت ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - .

(٤) «المستدرک» ٢٤٥/١ ، وأخرجه ابن أبي شيبة ٣٤٥/١ من طريق وكيع ، عن شعبة ، به موقوفاً .

صحيحاً فلم يُجب فلا صلاة له»^(١) وقد رواه البزار^(٢) موقوفاً، قال البيهقي : الموقوف أصح، ورواه العقيلي في «الضعفاء» من حديث جابر. ورواه ابن عدي^(٣) من حديث أبي هريرة وضعفه.

وقد تقرّر أن الجمع بين الأحاديث ما أمكن هو الواجب، وتبقى الأحاديث المشعرة بالوجوب على ظاهرها من دون تأويل، والتمسك بما يقضي به الظاهر فيه إهدار للأدلة القاضية بعدم الوجوب، وهو لا يجوز. فأعدّل الأقوال وأقربها إلى الصواب أن الجماعة من السنن المؤكدة التي لا يُخلّ بملازمتها ما أمكن إلا محرومٌ مشؤوم، وأما أنها فرض عين أو كفاية أو شرط لصحة الصلاة فلا.

ولهذا قال المجد - رحمه الله - بعد أن ساق حديث أبي هريرة ما لفظه : وهذا الحديث يردّ على من أبطل صلاة المنفرد لغير عذر وجعل الجماعة شرطاً، لأن المفاضلة بينهما تستدعي صحتهما، وحمل النصّ على المنفرد لعذر لا يصح، لأن الأحاديث قد دلت على أن أجره لا ينقص عما يفعله لولا العذر، فروى أبو موسى عن النبي ﷺ قال : «إذا مَرَضَ العبدُ أو سافر كتب الله له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً»^(٤) رواه أحمد والبخاري وأبو داود. وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «من توضأ فأحسن الوضوء ثم راح فوجد الناس قد صلّوا أعطاه الله عز وجل مثل أجر من صلاها وحضرها لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً»^(٥) رواه أحمد وأبو

(١) هو في «المستدرک» ٢٤٦/١، والبيهقي ١٧٤/٣ من حديث أبي موسى، مرفوعاً.

(٢) كما في «التلخيص الحبير» ٣٠/٢، وأخرجه البيهقي في «السنن» ١٧٤/٣، موقوفاً.

(٣) في «الكامل» ١١٢٦/٣ من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٤) أخرجه أحمد ٤١٠/٤، والبخاري (٢٩٩٦)، وأبو داود (٣٠٩١)، وابن حبان (٢٩٢٩) من

حديث أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه -.

(٥) أخرجه أحمد (٨٩٤٧)، وأبو داود (٥٦٤)، والنسائي ١١١/٢، والحاكم ٢٠٨/١ من حديث

أبي هريرة - رضي الله عنه - . وفي إسناده محصن بن علي، قال ابن القطان الفاسي : مجهول

الحال، وقال ابن حجر في «التقريب» : مستور.

داود والنسائي. اهـ كلام المجد.

قال الشوكاني: استدُلُّ المجد - رحمه الله - بهذين الحديثين على ما ذكره من عدم صحة حمل النص على المنفرد لعذر، لأن أجره كأجر المجمع. والحديث الثاني سكت عنه أبو داود والمنذري، وفي إسناده محمد بن طحلاء، قال أبو حاتم: ليس به بأس، وليس له عند أبي داود إلا هذا الحديث. وأخرج أبو داود عن سعيد بن المسيب قال: حضر رجلاً من الأنصار الموت، فقال: إني محدثكم حديثاً ما أحدثكموه إلا احتساباً؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا توضأ أحدكم فأحسن الوضوء»، وفيه: «فإن أتى المسجد فصلّى في جماعة غُفر له، وإن أتى المسجد وقد صلّوا بعضاً وبقي بعضٌ صلى ما أدرك وأتم ما بقي، كان كذلك، فإن أتى المسجد وقد صلّوا فأتم كان كذلك»^(١). اهـ.

وقال ابن تيمية: ومن قال: إنها سنة مؤكدة ولم يوجبها فإنه يذم من داوم على تركها. اهـ.

وقال: والمصير على ترك الصلاة في الجماعة رجل سوء، يُنكر عليه، ويُزجر على ذلك، بل يُعاقب عليه. وتردُّ شهادته، وإن قيل: إنها سنة مؤكدة. اهـ.

وقال: من اعتقد أن الصلاة في بيته أفضل من صلاة الجماعة في مساجد المسلمين فهو ضالٌّ مبتدعٌ باتفاق المسلمين. اهـ.

قال ابن تيمية: وأما من حمل العقوبة على النفاق، لا على ترك الصلاة، فقلوه ضعيف لأوجه:

أحدها: أن النبي ﷺ ما كان يُقيل المنافقين إلا على الأمور الباطنة، وإنما يعاقبهم على ما يظهر منهم من ترك واجب أو فعل محرم، فلولا أن في ذلك ترك واجب لما حرقهم.

(١) هو في «سنن أبي داود» برقم (٥٦٣)، وفي إسناده معبد بن هرمز، مجهول، كما قال الحافظ في «التقريب».

الثاني: أنه رتب العقوبة على ترك شهود الصلاة، فيجب ربط الحكم بالسبب الذي ذكره.

الثالث: أنه سيأتي - إن شاء الله - حديث ابن أم مكتوم حيث استأذنه أن يصلي في بيته، فلم يأذن له، وابن أم مكتوم رجل مؤمن من خيار المؤمنين، أثنى عليه القرآن، وكان النبي ﷺ يستخلفه على المدينة، وكان يؤذن للنبي ﷺ.

الرابع: أن ذلك حجة على وجوبها أيضاً، كما قد ثبت في «صحح مسلم» وغيره عن عبدالله بن مسعود أنه قال: من سره أن يلقى الله غداً مسلماً فليصل هذه الصلوات الخمس حيث ينادى بهن؛ فإن الله شرع لبيه سنن الهدى، وإن هذه الصلوات الخمس في المساجد التي ينادى بهن من سنن الهدى، وإنكم لو صليتم في بيوتكم كما صلى هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف^(١).

فقد أخبر عبدالله بن مسعود أنه لم يكن يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، وهذا دليل على استقرار وجوبها عند المؤمنين، ولم يعلموا ذلك إلا من جهة النبي ﷺ، إذ لو كانت عندهم مستحبة كقيام الليل، والتطوعات التي مع الفرائض، وصلاة الضحى، ونحو ذلك، كان منهم من يفعلها، ومنهم من لا يفعلها مع إيمانه، كما قال له الأعرابي: والله لا أزيد على ذلك، ولا أنقص منه. فقال: «أفلاح إن صدق»^(٢). ومعلوم أن كل أمر كان لا يتخلف عنه إلا منافق كان واجباً على الأعيان، كخروجهم إلى غزوة تبوك، فإن النبي ﷺ أمر به المسلمين جميعاً، لم يأذن لأحد في التخلف، إلا من ذكر أن له عذراً فأذن له لأجل عذره، ثم لما رجع كشف الله أسرار المنافقين، وهتك أستارهم، وبين أنهم تخلفوا لغير عذر. والذين تخلفوا لغير عذر مع الإيمان عوقبوا بالهجر، حتى هجران نسائهم لهم، حتى تاب الله عليهم.

(١) سلف ص ١٠ / تعليق (١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٦)، ومسلم (١١) من حديث طلحة بن عبيد الله - رضي الله عنه -.

فإن قيل : فأنتم اليوم تحكمون بنفاق من تخلف عنها، وتجاوزون تحريق البيوت عليه، إذا لم يكن فيها ذرية.

قيل له : من الأفعال ما يكون واجباً، ولكن تأويل المتأول يسقط الحد عنه، وقد صار اليوم كثير ممن هو مؤمن لا يراها واجبة عليه، فيتركها متأولاً، وفي زمن النبي ﷺ لم يكن لأحد تأويل، لأن النبي ﷺ قد باشرهم بالإيجاب.

وأيضاً كما ثبت في الصحيح والسنن : إن أعمى استأذن النبي ﷺ أن يصلي في بيته، فأذن له، فلما ولي دعاه، فقال : «هل تسمع النداء؟» قال : نعم، قال : «فأجب»^(١). فأمره بالإجابة إذا سمع النداء؛ ولهذا أوجب أحمد الجماعة على من سمع النداء. وفي لفظ في السنن : إن ابن أم مكتوم قال : يا رسول الله، إني رجل شاسع الدار، وإن المدينة كثيرة الهوام، ولي قائد لا يلائمني، فهل تجد لي رخصة أن أصلي في بيتي؟ فقال : «هل تسمع النداء؟» قال : نعم، قال : «لا أجد لك رخصة». وهذا نص في الإيجاب للجماعة، مع كون الرجل مؤمناً.

وأما احتجاجهم بتفضيل صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحده فعنه جوابان مبنيان على صحة صلاة المنفرد لغير عذر، فمن صحح صلاته قال : الجماعة واجبة، وليست شرطاً في الصحة، كالوقت فإنه لو أخر العصر إلى وقت الاصفرار كان آثماً، مع كون الصلاة صحيحة، بل وكذلك لو أخرها إلى أن يبقى مقدار ركعة كما ثبت في الصحيح. «من أدرك ركعة من العصر فقد أدرك العصر»^(٢). قال : والتفضيل لا يدل على أن المفضول جائز، فقد قال تعالى : ﴿إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ، وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [الجمعة : ٩] فجعل

(١) أخرجه مسلم (٦٥٣)، والنسائي ١٠٩/٢ من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.
وأخرجه أبو داود (٥٥٣)، وابن ماجه (٧٩٢)، والنسائي ١١٠/٢ من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه -.

وانظر «صحيح ابن حبان» (٢٠٦٣).

(٢) أخرجه مسلم (٦٠٨) (١٦٥)، وابن حبان (١٥٨٢) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

السعي إلى الجمعة خيراً من البيع، والسعي واجب والبيع حرام. وقال تعالى: ﴿قُلْ

لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ﴾ [النور: ٣٠].
ومن قال: لا تصح صلاة المنفرد إلا لعذر، احتج بأدلة الوجوب. قال: وما ثبت وجوبه في الصلاة كان شرطاً في الصحة، كسائر الواجبات.

وأما الوقت فإنه لا يمكن تلافيه، فإذا فات لم يمكن فعل الصلاة فيه، فنظير ذلك فوت الجمعة، وفوت الجماعة التي لا يمكن استدراكها، فإذا فوت الجمعة الواجبة كان آثماً، وعليه الظهر، إذ لا يمكن سوى ذلك. وكذلك من فوت الجماعة الواجبة التي يجب عليه شهودها، وليس هناك جماعة أخرى، فإنه يصلي منفرداً، وتصح صلاته هنا لعدم إمكان صلاته جماعة، كما تصح الظهر ممن تفوته الجمعة.

وليس وجوب الجماعة بأعظم من وجوب الجمعة، وإنما الكلام فيمن صلى في بيته منفرداً لغير عذر، ثم أقيمت الجماعة، فهذا عندهم عليه أن يشهد الجماعة، كمن صلى الظهر قبل الجمعة عليه أن يشهد الجمعة.

واستدلوا على ذلك بحديث أبي هريرة الذي في «السنن» عن النبي ﷺ قال: «من سمع النداء ثم لم يجب من غير عذر فلا صلاة له»^(١). ويؤيد ذلك قوله: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»^(٢). فإن هذا معروف من كلام علي، وعائشة، وأبي هريرة، وابن عمر. وقد رواه الدارقطني مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وقوى ذلك بعض الحفاظ. قالوا: ولا يعرف في كلام الله ورسوله حرف النفي دخل على فعل شرعي إلا لترك واجب فيه، كقوله: «لا صلاة إلا بأمر القرآن»^(٣) و«لا إيمان لمن لا أمانة

(١) سلف تعليق (١) / ص ١٧.

(٢) سلف ص ١١ / تعليق (١).

(٣) أخرجه البخاري (٧٥٦) ومسلم (٣٩٤) من حديث عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن».

وأخرجه أبو داود (٨٢٠)، وصححه الحاكم ٢٣٩/١، وابن حبان (١٧٩١) من حديث أبي هريرة بلفظ: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب فما زاد».

له»^(١). ونحو ذلك.

وأجاب هؤلاء عن حديث التفضيل بأن قالوا: هو محمولٌ على المعذور كالمرضى ونحوه، فإن هذا بمنزلة قوله ﷺ: «صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم، وصلاة القائم على النصف من صلاة القاعد»^(٢). وإن تفضيله صلاة الرجل في جماعةٍ على صلاته وحده كتفضيله صلاة القائم على صلاة القاعد، ومعلوم أن القيام واجب في صلاة الفرض دون النفل، كما أن الجماعة واجبة في صلاة الفرض دون النفل.

وتمام الكلام في ذلك: إن العلماء تنازعوا في هذا الحديث، وهو: هل المراد بهما المعذور، أو غيره؟ على قولين:

فقال طائفة: المراد بهما غير المعذور. قالوا: لأن المعذور أجره تام، بدليل ما ثبت في «الصحيح» عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا مرض العبدُ أو سافر كُتب له من العمل ما كان يعملُه وهو صحيحٌ مقيمٌ»^(٣). قالوا: فإذا كان المريض والمسافر يكتب لهما ما كانا يعملان في الصحة والإقامة. فكيف تكون صلاة المعذور قاعداً أو منفرداً دون صلاته في الجماعة قاعداً؟! وحمل هؤلاء تفضيل صلاة القائم على النفل دون الفرض، لأن القيام في الفرض واجب.

ومن قال هذا القول لزمه أن يُجوز تطوع الصحيح مضطجعا، لأنه قد ثبت أنه قال: «ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم»^(٤). وقد طرد هذا الدليل طائفة من متأخري أصحاب الشافعي، وأحمد، وجوزوا أن يتطوع الرجل مضطجعا لغير عذر، لأجل هذا الحديث، ولتعذر حملِه على المريض، كما تقدم.

(١) حديث حسن، وأخرجه أحمد ١٣٥/٣، والبخاري (١٠٠ - كشف)، وابن حبان (١٩٤)، والبيهقي ٢٨٨/٦ من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه -.

(٢) أخرجه البخاري (١١١٥) من حديث عمران بن حصين - رضي الله عنه -.

(٣) سلف تعليق (٤) / ص ١٩.

(٤) انظر التعليق (٢).

ولكن أكثر العلماء أنكروا ذلك، وعدوه بدعةً وحدثاً في الإسلام. وقالوا: لا يُعرف أن أحداً قطُ صلى في الإسلام على جنبه. وهو صحيح. ولو كان هذا مشروعاً لفعله المسلمون على عهد نبيهم ﷺ أو بعده، وفعله النبي ﷺ ولو مرة لتبين الجواز، فقد كان يتطوع قاعداً، ويصلي على راحلته قبل أي وجه توجهت، ويوتر عليها، غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة، فلو كان هذا سائغاً لفعله ولو مرة، أو لفعله أصحابه. وهؤلاء الذين أنكروا هذا مع ظهور حجتهم قد تناقض من لم يُوجب الجماعة منهم، حيث حملوا قوله: «تفضل صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده بخمس وعشرين درجة»^(١) على أنه أراد غير المعذور، فيقال لهم: لم كان التفضيل هنا في حق غير المعذور، والتفضيل هناك في حق المعذور؟ وهل هذا إلا تناقض؟!

وأما من أوجب الجماعة وحمل التفضيل على المعذور، فطرد دليله، وحينئذ فلا يكون في الحديث حجة على صحة صلاة المنفرد لغير عذر.

وأما ما احتج به مُنازعهم من قوله: «إذا مرض العبد أو سافر كُتِبَ له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم» فجوابهم عنه أن هذا الحديث دليل على أنه يُكتب له مثل الثواب الذي كان يكتب له في حال الصحة والإقامة، لأجل نيته له، وعجزه عنه بالعذر.

وهذه قاعدة الشريعة: أن من كان عازماً على الفعل عزمًا جازماً، وفعل ما يقدر عليه منه كان بمنزلة الفاعل، فهذا الذي كان له عمل في صحته وإقامته عزمه أنه يفعل، وقد فعل في المرض والسفر ما أمكنه، فكان بمنزلة الفاعل. كما جاء في «السنن» فيمن تطهر في بيته، ثم ذهب إلى المسجد يدرك الجماعة فوجدها قد فاتت أنه يكتب له أجر صلاة الجماعة^(٢)، وكما ثبت في الصحيح من قوله ﷺ: «إن بالمدينة لرجالاً ما سرتهم مَسيراً، ولا قطعتم وادياً إلا كانوا معكم» قالوا: وهم

(١) سلف تعليق (١) / ص ١٢.

(٢) سلف تعليق (٥) / ص ١٩.

بالمدينة؟ قال: «وهم بالمدينة، حبسهم العذر»^(١). وقد قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ...﴾ الآية [النساء: ٩٥]. فهذا ومثله يُبَيِّنُ أَنَّ الْمُعْذُورَ يُكْتَبُ لَهُ مِثْلُ ثَوَابِ الصَّحِيحِ إِذَا كَانَتْ نِيَّتُهُ أَنْ يَفْعَلَ، وَقَدْ عَمِلَ مَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ نَفْسُ عَمَلِهِ مِثْلَ عَمَلِ الصَّحِيحِ، فَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ صَلَاةَ الْمَرِيضِ نَفْسَهَا فِي الْأَجْرِ مِثْلُ صَلَاةِ الصَّحِيحِ، وَلَا أَنَّ صَلَاةَ الْمُنْفَرِدِ الْمُعْذُورِ فِي نَفْسِهَا مِثْلُ صَلَاةِ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ، وَإِنَّمَا فِيهِ أَنَّ يُكْتَبَ لَهُ مِنَ الْعَمَلِ مَا كَانَ يَعْمَلُ وَهُوَ صَحِيحٌ مُقِيمٌ، كَمَا يُكْتَبُ لَهُ أَجْرُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ إِذَا فَاتَتْهُ مَعَ قَصْدِهِ لَهَا.

وأيضاً فليس كُلُّ مُعْذُورٍ يُكْتَبُ لَهُ مِثْلُ عَمَلِ الصَّحِيحِ، وَإِنَّمَا يُكْتَبُ لَهُ إِذَا كَانَ يَقْصِدُ عَمَلِ الصَّحِيحِ، وَلَكِنْ عَجَزَ عَنْهُ. فَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَنْ كَانَ عَادَتُهُ الصَّلَاةَ فِي جَمَاعَةٍ، وَالصَّلَاةَ قَائِماً، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ لِمَرَضِهِ، فَإِنَّهُ يُكْتَبُ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ وَهُوَ صَحِيحٌ مُقِيمٌ، وَكَذَلِكَ مَنْ تَطَوَّعَ عَلَى الرَّاحِلَةِ فِي السَّفَرِ وَقَدْ كَانَ يَتَطَوَّعُ فِي الْحَضَرِ قَائِماً، يُكْتَبُ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ فِي الْإِقَامَةِ. فَأَمَّا مَنْ لَمْ تَكُنْ عَادَتُهُ الصَّلَاةَ فِي جَمَاعَةٍ، وَلَا الصَّلَاةَ قَائِماً إِذَا مَرَضَ، فَصَلَّى وَحْدَهُ، أَوْ صَلَّى قَاعِداً، فَهَذَا لَا يُكْتَبُ لَهُ مِثْلُ صَلَاةِ الْمُقِيمِ الصَّحِيحِ.

وَمَنْ حَمَلَ الْحَدِيثَ عَلَى غَيْرِ الْمُعْذُورِ يُلْزِمُهُ أَنْ يَجْعَلَ صَلَاةَ هَذَا قَاعِداً مِثْلَ صَلَاةِ الْقَائِمِ، وَصَلَاتِهِ مُنْفَرِداً مِثْلَ الصَّلَاةِ فِي جَمَاعَةٍ، وَهَذَا قَوْلٌ بَاطِلٌ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ نَصٌّ وَلَا قِيَاسٌ، وَلَا قَالَهُ أَحَدٌ.

وأيضاً فيقال: تفضيلُ النبي ﷺ لصلَاةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى صَلَاةِ الْمُنْفَرِدِ، وَلِصَّلَاةِ الْقَائِمِ عَلَى الْقَاعِدِ، وَالْقَاعِدِ عَلَى الْمَضْطَّجِعِ، إِنَّمَا دَلٌّ عَلَى فَضْلِ هَذِهِ الصَّلَاةِ عَلَى هَذِهِ الصَّلَاةِ، حَيْثُ يَكُونُ كُلُّ مِنَ الصَّلَاتَيْنِ صَحِيحَةً.

(١) أخرجه البخاري (٢٨٣٨) و(٢٨٣٩) و(٤٤٢٣) من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه -. وأخرجه مسلم (١٩١١) من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه -.

أما كون هذه الصلاة المفضولة تصح حيث تصح تلك أو لا تصح، فالحديث لم يدل عليه بنفي ولا إثبات، ولا سيق الحديث لأجل بيان صحة الصلاة وفسادها؛ بل وجوب القيام والقعود وسقوط ذلك، ووجوب الجماعة وسقوطها يتلقى من أدلة أخرى. وكذلك أيضاً: كون هذا المعذور يكتب له تمام عمله أو لا يكتب له لم يتعرض له هذا الحديث، بل يتلقى من أحاديث أخرى، وقد بينت سائر النصوص أن تكميل الثواب هو لمن كان يعمل العمل الفاضل وهو صحيح مقيم، لا لكل أحد.

وتثبت نصوص أخرى وجوب القيام في الفرض، كقوله ﷺ لعمران بن حصين: «صل قائماً. فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب»^(١). ويبيّن جواز التطوع قاعداً لما رأهم وهم يصلون قعوداً، فأقرهم على ذلك، وكان يصلي قاعداً مع كونه كان يتطوع على الراحلة في السفر. كذلك تثبت نصوص أخرى وجوب الجماعة، فيعطى كل حديث حقه، فليس بينها تعارض ولا تناف، وإنما يظن التعارض والتنافي من حملها ما لا تدل عليه، ولم يعطها حقه بسوء نظره وتأويله. والله أعلم اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول بأنها واجبة وجوب عين لما أوضحه القائلون بذلك والله أعلم.

مسألة: فيقاتل تارك الجماعة. لحديث أبي هريرة المتفق عليه^(٢).

مسألة: وهي واجبة للصلوات الخمس المؤداة حَضراً وسفراً، حتى في خوف شديد أو غيره. واختاره الشيخ محمد بن إبراهيم، وقال: إذا دخل المسجد ولا رفقة له فيتعين عليه فعلها مع الجماعة، فإن الواجب مقدّم على السنة، فلا ينفرد ويصلي ركعتين اهـ.

الدليل: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ...﴾ الآية [النساء: ١٠٢]، لأنها نزلت في صلاة الخوف، والغالب كون الخوف في السفر، فمع الأمن وفي الحضر أولى.

سئل الشيخ محمد بن إبراهيم عن قوم مسافرين يريدون القصر في بيتهم؟

(١) أخرجه البخاري (١١١٥) و(١١١٦)، وابن حبان (٢٥١٣) من حديث عمران بن حصين - رضي الله عنه -.

(٢) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢).

فأجاب: لا بأس. ولكن إذا لم يريدوا القصر فلا وجه لصلاتهم في البيت.

وقيل: لا تجب إذا اشتد الخوف.

وقيل: لا تنعقد أيضاً في اشتداد الخوف. اختاره ابن حامد والموفق.

مسألة: على الرجال الأحرار القادرين عليها دون غير الخمس، كالكسوف والوتر والمندورة، دون المقضيّات من الخمس، ودون النساء والخنثى والصبيان، ومن فيه رق، أو له عذر مما يأتي في آخر الباب لما يأتي.

وقيل: تجب على خنثى وأنثى.

ومال أبو يعلى الصغير إلى وجوبها على النساء إذا اجتمعن. قال في «الإنصاف»: وهو غريب. اهـ. وقيل: المُمَيِّز كالرجل إذا قلنا تجب عليه.

وقيل: يجب على العبد جمعة. واختاره الشيخ عبدالرحمن السعدي.

وعن أحمد: حكمُ الفائتة والمندورة حكمُ الحاضرة.

قال في «الفروع»: وظاهر كلام جماعة أن حكم الفائتة فقط حكمُ الحاضرة. الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول والله أعلم.

مسألة: وليست الجماعة بشرط لصحة الصلوات الخمس، وقال به من قال: إنها فرض عين. واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

وعن أحمد: أن الجماعة شرط لصحة الصلاة. ذكرها القاضي وابن الزاغوني في «الواضح»، و«الإقناع» وهي من المفردات. واختارها ابن أبي موسى وابن عقيل والشيخ تقي الدين. فلو صلى وحده من غير عذر لم تصح.

قال في «الفتاوى المصرية»: هو قول طائفة من أصحاب الإمام أحمد. ذكره القاضي في «شرح المذهب» عنهم. اهـ. وبه قال داود، وابن حزم، واختاره ابن القيم، وقوّاه الشيخ محمد بن إبراهيم.

قال ابن عقيل: بناء على أصلنا في الصلاة في ثوب غضب، والنهي يختص

بالصلاة. وقال في «الحاوي الكبير»: وفي هذا القول بعد.

دليلهم: قياساً على الجمعة لخبر ابن عباس يرفعه: «من سمع النداء فلم يمنع من اتّباعه عذرٌ لم يقبل الله منه الصلاة التي صلاها»^(١) رواه أبوداود وابن المنذر ورواه ابن ماجه والبيهقي وإسناده ثقات. وروي عن غير واحد من الصحابة، منهم ابن مسعود^(٢) وأبوموسى^(٣)، قالوا: من سمع النداء ثم لم يُجب من غير عذر فلا صلاة له. لكن قال الشريف: لا يصح عن صاحبنا في كونها شرطاً. إلا في جمعة وعيد فالجماعة شرطٌ فيهما، على ما يأتي توضيحه.

وقال الموفق: وهذا ليس بصحيح بدليل الحديثين اللذين احتجوا بهما والإجماع، فإننا لا نعلم قائلًا بوجوب الإعادة على من صلى وحده، إلا أنه روي عن جماعة من الصحابة منهم ابن مسعود وأبوموسى أنهم قالوا: من سمع النداء وتخلّف من غير عذر فلا صلاة له^(٤). اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجع القول الأول لأحاديث تفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ والله اعلم.

مسألة: وحيث تقرر أنها ليست شرطاً للخمس فإنها تصح من منفرد، ولو لغير عذر، وفي صلاته فضلٌ مع الإثم، لأنه يلزم من ثبوت النسبة بينهما بجزء معلوم ثبوت الأجر فيهما، وإلا فلا نسبة ولا تقدير.

مسألة: وتفضل الجماعة على صلاة المنفرد بسبع وعشرين درجة.

الدليل: حديث ابن عمر قال: قال النبي ﷺ: «صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة»^(٥) رواه الجماعة إلا النسائي وأبا داود. وفي حديث

(١) سلف ص ١٧ / تعليق (١).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٤٥ / ١، وابن المنذر في «الأوسط» (١٩٠٢) عن ابن مسعود، قوله.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٤٥ / ١، وابن المنذر (١٩٠٠)، والبيهقي ٥٧ / ٣ عن أبي موسى، قوله.

(٤) انظر الآثار في ذلك عند ابن المنذر في «الأوسط» ١٣٦ / ٤ - ١٣٧.

(٥) سلف ص ١٢ / تعليق (٣).

أبي سعيد: «بخمسة وعشرين درجة» رواه البخاري^(١).

قال الشوكاني:

وقد اختلف، هل الراجح رواية السبع والعشرين أو الخمس والعشرين؟ فقليل: رواية الخمس لكثرة روايتها، وقيل: رواية السبع لأن فيها زيادةً من عدل حافظ. وقد جُمع بينهما بوجوه: منها: أن ذكر القليل لا ينفي الكثير، وهذا قول من لا يعتبر مفهوم العدد. وقيل: إنه ﷺ أخبرَ بالخمسة، ثم أخبره الله بزيادة الفضل فأخبر بالسبع، وتُعقَّب بأنه محتاج إلى التاريخ، وبأن دخول النسخ في الفضائل مختلف فيه. وقيل: الفرق باعتبار قرب المسجد وبُعده، وقيل: الفرق بحال المصلي كأن يكون أعلم أو أخشع. وقيل: الفرق بإيقاعها في المسجد أو غيره. وقيل: الفرق بالمنتظر للصلاة وغيره. وقيل: الفرق بإدراكها كلها أو بعضها. وقيل: الفرق بكثرة الجماعة وقتلتهم. وقيل: السبع مختصة بالفجر والعشاء. وقيل: بالفجر والعصر، والخمس بما عدا ذلك. وقيل: السبع مختصة بالجهرية والخمس بالسرية. ورجحه الحافظ في «الفتح». والراجح عندي أولها لدخول مفهوم الخمس تحت مفهوم السبع.

واعلم أن التخصيص بهذا العدد من أسرار النبوة التي تقصر العقول عن إدراكها، وقد تعرّض جماعة للكلام على وجه الحكمة، وذكروا مناسبات، وقد طوّل الكلام في ذلك صاحب «الفتح»، فمن أحبّ الوقوف على ذلك رجع إليه. اهـ.

وقال النووي: والجمع بينهما من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لا منافاة، فذكر القليل لا ينفي الكثير، ومفهوم العدد باطل عند الأصوليين.

والثاني: أن يكون أخبر أولاً بالقليل، ثم أعلمه الله تعالى بزيادة الفضل فأخبر بها.

(١) سلف ص ١٢ / تعليق (٥).

الثالث: أنه يختلف باختلاف أحوال المصلين والصلاة، وتكون لبعضهم خمس وعشرون، وللبعضهم سبع وعشرون بحسب كمال الصلاة، ومحافظة على هيئاتها وخشوعها، وكثرة جماعتها وفضلهم، وشرف البقعة ونحو ذلك. والله أعلم اهـ.

وقال ابن تيمية: وقد جمع بينهما بأن حديث الخمس والعشرين ذكر فيه الفضل الذي بين صلاة المنفرد والصلاة في الجماعة، والفضل خمس وعشرون، وحديث السبعة والعشرين ذكر فيه صلاته منفرداً وصلاته في الجماعة والفضل بينهما، فصار المجموع سبعاً وعشرين اهـ.

وقال ابن هبيرة: لما كانت صلاة الفذ مفردةً أشبهت العدد المفرد، فلما جمعت مع غيرها أشبهت ضرب العدد، وكانت خمساً فضربت في خمس، فصارت خمساً وعشرين، وهي غاية ما يرتفع إليه ضرب الشيء في نفسه، وأدخلت صلاة المنفرد وصلاة الإمام مع المضاعفة في الحساب.

قال الشوكاني: قوله: «على صلاته في بيته وصلاته في سوقه» مقتضاه أن الصلاة في المسجد جماعةً تزيد على الصلاة في البيت والسوق جماعةً وفرداً، ولكنه خرج مخرج الغالب في أن من لم يحضر الجماعة في المسجد صلى منفرداً. قال ابن دقيق العيد: وهو الذي يظهر لي، وقال الحافظ: وهو الراجح في نظري، قال: ولا يلزم من حمل الحديث على ظاهره التسوية بين صلاة البيت والسوق، إذ لا يلزم من استوائهما في المفضولية أن لا تكون إحداهما أفضل من الأخرى، وكذا لا يلزم منه أن كون صلاة البيت أو السوق جماعةً لا فضل فيها على الصلاة منفرداً، بل الظاهر أن التضعيف المذكور مختص بالجماعة في المسجد، والصلاة في البيت مطلقاً أولى منها في السوق لما ورد من كون الأسواق موضع الشياطين، والصلاة جماعةً في البيت وفي السوق أولى من الانفراد. اهـ.

مسألة: ولا ينقص أجر المصلي منفرداً مع العذر.

الدليل: ما روى أحمد والبخاري أن النبي ﷺ قال: «إذا مرض العبد أو سافر

كُتِبَ اللهُ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ صَاحِبًا مَقِيمًا^(١).

وإن كان لغير عذر فإنه يَأْتَم. وفي صلاته فضل، خلافاً لأبي الخطاب وغيره في المسألة الأولى. ولنقله عن الأصحاب في الثانية. قاله في «الفروع».

واختار الشيخ تقي الدين كأبي الخطاب فيمن عادته الانفراد، مع عدم العذر وإلا تم أجره. قال في «الإنصاف»: قلت: وهو الصواب. اللهم إلا أن يتوب حال وجود العذر فإن أجره يكْمُل.

قال في «الفروع»: وقال في «الصارم المسلول»: خبر التفضيل في المعذور الذي تباح له الصلاة وحده، لقوله عليه السلام: «صلاة الرجل قاعداً على النصف، ومضطجعاً على النصف»^(٢)، فإن المراد به المعذور كما في الخبر: أنه ﷺ خرج على أصحابه وقد أصابهم وعكٌ وهم يصلون قعوداً، فقال ذلك^(٣). وهذا الخبر من حديث أنس رواه أحمد وابن ماجه والنسائي وقال: هذا خطأ. وذكر شيخنا في مواضع أن من صلى قاعداً لعذر له أجر القائم، ومعناه كلام صاحب «المحرر» وغيره، وقد روى أحمد والبخاري وغيرهما عنه عليه السلام: «إذا مرض العبد أو سافر كُتِبَ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ صَاحِبًا مَقِيمًا»^(٤). ويتوجه احتمال تساويهما في أصل

(١) سلف ص ١٩ / تعليق (٤).

(٢) سلف ص ٢٤ / تعليق (٢) وص ٢٧ تعليق (١).

(٣) أخرجه أحمد ٢١٤/٣ و ٢٤٠، وابن ماجه (١٢٣٠)، والنسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» ٩٥/١ من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه -.

قال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٧٨: هذا إسناد صحيح، رواه النسائي في «الكبرى» عن إسحاق بن إبراهيم، عن أبي عامر العقدي، عن عبدالله بن جعفر المحاربي، به، قال: هذا خطأ. ورواه البخاري وأصحاب «السنن» من حديث عمران بن حصين، قال الترمذي: وفي الباب عن عبدالله بن عمرو وأنس والسائب، وابن عمر، قلت - القائل البوصيري -: وفي الباب أيضاً مما لم يذكره الترمذي عن عائشة، وحديث عائشة ومن ذكرهم الترمذي في النسائي «الكبرى».

(٤) سلف ص ١٩ / تعليق (٤).

الأجر وهو الجزاء، والفضل بالمضاعفة.

وقد روى أبو داود^(١): حدثنا محمد بن عيسى، حدثنا أبو معاوية، عن هلال بن ميمون، عن عطاء بن يزيد، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «الصلوة في الجماعة تعدل خمساً وعشرين صلاة، فإذا صلاها في فلاة فأتى ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة». قال أبو داود: قال عبد الواحد بن زياد في هذا الحديث صلاة الرجل في الفلاة تضاعف على صلاته في الجماعة، وساق الحديث. هذا ما ذكره أبو داود. والحديث حسن، هلال وثقة ابن معين وابن حبان - ورواه في صحيحه^(٢) - وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم ليس بالقوي، نكتب حديثه. فإن صحَّ فيتوجه القول بظاهره، ولعله ظاهر اختيار أبي داود، ولا تعارض، وقد روى من حديث سلمان أنه يصلي خلفه من الملائكة خلق كثير، ولا بد أنه في الفلاة لعذر وقصد صحيح، ويحتمل أنه يراد به الاعتزال في الفتنة، أو الصلاة بحضرة العدو، وعلى معنى قوله: «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر»^(٣). والله أعلم.

وقال ابن تيمية: ومن كانت عادته الصلاة في جماعة والصلوة قائماً ثم ترك ذلك لمرض أو سفر فإنه يكتب له ما كان يعمل وهو صحيح مقيم، وكذلك من تطوع على الراحلة وقد كان يتطوع في الحضر فإنه يكتب له ما كان يعمل في الإقامة. وأما من لم يكن عادته الصلاة في جماعة ولا الصلاة قائماً إذا مرض أو سافر فصلى

(١) في «سننه» (٥٦٠) وعن طريقه أخرجه البغوي (٧٨٨) بهذا الإسناد.

(٢) برقم (١٧٤٩) و(٢٠٥٥)، والحاكم ٢٠٨/١، وصححه ووافقه الذهبي.

(٣) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ٢٥١/٥ و٢٥٦، وابن ماجه (٤٠١٢)، والبغوي (٢٤٧٣) من حديث أبي أمامة - رضي الله عنه -

وأخرجه أبو داود (٤٣٤٤)، والترمذي (٢١٧٥)، وابن ماجه (٤٠١١)، بإسناد ضعيف من حديث أبي سعيد الخدري.

وأخرجه أحمد ٣١٤/٤ و٣١٥، والنسائي ١٦١/٧ بإسناد صحيح من حديث طارق بن شهاب، وصحح إسناده النووي والمنذري.

قاعداً أو وحده فهذا لا يُكتب له مثلُ صلاة الصحيح المقيم اهـ.

فرع: في الإشارة إلى بعض الأحاديث الصحيحة الواردة في فضل صلاة الجماعة. فمنها حديث: «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة» وهو في «الصحيحين» كما سبق^(١). وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «لو يعلمُ الناسُ ما في النداء والصف الأول، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا عليه، ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبواً»^(٢)، رواه البخاري ومسلم، والتهجير: التبكير إلى الصلاة. وعن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل، ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما صلى الليل كله» رواه مسلم^(٣)، وفي رواية الترمذي^(٤): «ومن صلى العشاء والفجر في جماعة».

فرع: أكد الجماعات في غير الجمعة جماعة الصبح والعشاء للحديثين السابقين في الفرع قبله.

فرع: في الإشارة إلى بعض الأحاديث الصحيحة في فضل المشي إلى المساجد وكثرة الخطى وانتظار الصلاة. عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من غدا إلى المسجد أو راح أعد الله له نُزُلَه من الجنة كلما غدا أو راح»^(٥)، رواه البخاري ومسلم. وعن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أعظم الناس أجراً في الناس أبعدهم إليها مشى، والذي ينتظر الصلاة حتى يصليها مع الإمام أعظم أجراً من الذي

(١) سلف ص ١٢ / تعليق (٣).

(٢) أخرجه البخاري (٦١٥)، ومسلم (٤٣٧) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٣) في «صحيحه» (٦٥٦) من حديث عثمان بن عفان - رضي الله عنه -.

(٤) في «جامعه» (٢٢١) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٥) أخرجه البخاري (٦٦٢)، ومسلم (٦٦٩) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

يصليها ثم ينام»^(١)، رواه البخاري ومسلم.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من تطهر في بيته، ثم مشى إلى بيت من بيوت الله ليقضي فريضة من فرائض الله، كانت خطواته إحداهما تحط خطيئة والأخرى ترفع درجة» رواه مسلم^(٢).

وعن جابر بن عبد الله قال: كانت ديارنا نائية عن المسجد، فأردنا أن نبيع بيوتنا فنقرب من المسجد، فنهانا رسول الله ﷺ فقال: «إن لكم بكل خطوة درجة» رواه مسلم^(٣).

وعن أبي بن كعب - رضي الله عنه - قال: كان رجل لا أعلم رجلاً أبعد من المسجد منه، وكان لا تخطئه صلاة، فقيل له، أو قلت له: لو اشتريت حماراً تركبه في الظلماء وفي الرمضاء، قال: ما يسرني أن منزلي إلى جنب المسجد، إني أريد أن يكتب لي ممشاي إلى المسجد ورجوعي إذا رجعت إلى أهلي. فقال رسول الله ﷺ: «قد جمع الله لك ذلك كله» رواه مسلم^(٤).

وعن جابر قال: أراد بنو سلمة أن ينتقلوا قرب المسجد، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال لهم: «إنه بلغني أنكم تريدون أن تنتقلوا قرب المسجد»، قالوا: نعم يا رسول الله، وقد أردنا ذلك، فقال رسول الله ﷺ: «يا بني سلمة دياركم تكتب آثاركم، دياركم تكتب آثاركم»، رواه مسلم^(٥)، وذكره البخاري^(٦) بمعناه من رواية أنس.

(١) سلف ص ١٨ / تعليق (١).

(٢) في «صحيحه» (٦٦٦) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٣) في «صحيحه» (٦٦٤) من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه -.

(٤) في «صحيحه» (٦٦٣) من حديث أبي بن كعب - رضي الله عنه -.

(٥) في «صحيحه» (٦٦٥) من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه -.

(٦) في «صحيحه» (٦٥٥) و(٦٥٦) من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه -.

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه ما لم يُحْدِث: اللهم اغفر له، اللهم ارحمه. لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه، لا يمنعه أن ينقلب إلى أهله إلا الصلاة»^(١) رواه البخاري ومسلم.

وعنه أن رسول الله ﷺ قال: «سبعة يُظَلِّهم الله في ظلّه يوم لا ظلّ إلا ظلّه: الإمام العادل، وشابّ نشأ في عبادة ربه، ورجل قلبه معلق بالمساجد، ورجلان تحابّا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه، ورجل طلبته امرأة ذات منصب وجمال فقال: إني أخاف الله ربّ العالمين، ورجل تصدّق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه»^(٢)، رواه البخاري ومسلم.

وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أدلّكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطى إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط، فذلكم الرباط»، رواه مسلم^(٣).

وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته في بيته وصلاته في سوقه بضعا وعشرين درجة، وذلك أن أحدكم إذا توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى المسجد لا ينهزه إلا الصلاة، لم يخط خطوة إلا رفع الله له بها درجة، وحط عنه بها خطيئة، حتى يدخل المسجد، فإذا دخل المسجد كان في صلاة ما كانت الصلاة هي تحبسه؛ والملائكة يصلون على أحدكم ما دام في مجلسه الذي صلى فيه، يقولون: اللهم ارحمه، اللهم اغفر له، اللهم تب عليه.

(١) أخرجه البخاري (١٧٦)، ومسلم ص ٤٥٩ و ٤٦٠ من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - .

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٠) و (١٤٢٣)، ومسلم (١٠٣١) (٩١) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - .

(٣) في «صحيحه» (٢٥١) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - .

ما لم يؤذ فيه، ما لم يُحدِث فيه»^(١)، رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ مسلم. والأحاديث في المسألة كثيرة مشهورة، وفيما أشرت إليه أبلغ كفاية، وبالله التوفيق^(٢).

نص: ويُسنُّ (و) للتراويح، وكُسوفٍ، واستسقاءٍ.

ش: وتُسنُّ الجماعة لصلاة التراويح كما تقدم في صلاة التطوع، وتُسنُّ أيضاً في صلاة الكسوف والاستسقاء، كما سيأتي في بابيهما. والله أعلم.

نص: «يجوز: إقامتها في البيت، وفرضت (خ) على الكفاية بمسجد».

ش: وتُسنُّ الجماعة في مسجدٍ. على الصحيح من المذهب.

الدليل: حديث زيد بن ثابت مرفوعاً: «صلُّوا أيها الناس في بيوتكم، فإن أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»^(٣)، متفق عليه. ولما فيه من إظهار الشُّعار، وكثرة الجماعة.

وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: إن صلى في بيته أو مزرعته جماعة أثم ولا يحصل له فضل الجماعة اهـ.

وعن أحمد: أن فعلها في المسجد فرض كفاية. جزم به في «المنور» وقدمه في «المحرر». واختاره المؤلف - رحمه الله - وأشار إلى أن ذلك خلافاً للثلاثة.

وقال ابن القيم: الذي ندين الله به أنه لا يجوز لأحدٍ التخلف عن الجماعة في المسجد إلا من عذرٍ اهـ.

(١) أخرجه البخاري (٤٧٧)، ومسلم (٦٤٩) ص ٤٥٩ من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٢) انظر «كشاف القناع» ١/ ٥٣٢ - ٥٣٤، و«الإنصاف» ٢/ ٢١٠ - ٢١٢، و«الفروع» ١/ ٥٧٦، ٥٧٧، و«المبدع» ٢/ ٤١، ٤٢، و«المغني» ٣/ ٥ - ٧، و«المجموع شرح المذهب» ٤/ ٧٤، ٧٦ - ٨٠، و«نيل الأوطار» ٣/ ١٤٠ - ١٤٨، و«مجموع الفتاوى» ٢٣/ ٢٥٣، ٢٢٦ - ٢٣٨، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٥٢، و«الاختيارات» ص ١٢٤، ١٢٥، و«الفتاوى السعدية» ص ١٦٣، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٢/ ٢٦٣، ٢٦٥ - ٢٦٧، و«كتاب الصلاة» لابن القيم ص ١٢٧ - ١٣٤، و«فتح الباري» ٢/ ١٢٧، ١٣٢، ١٣٥، و«فتاوى اللجنة» ٧/ ٢٨٢، ٢٩١ و«الفتاوى المصرية» ص ٥٧.

(٣) أخرجه البخاري (٧٣١)، ومسلم (٧٨١) من حديث زيد بن ثابت - رضي الله عنه -.

وعن أحمد: واجبة على القريب منه، لحديث: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»^(١)، وعن علي مثله وزاد: «جار المسجد من أسمع المنادي»، رواه البيهقي بإسناد جيد.

وقيل: لا يصح في غير مسجد مع القدرة عليه.

وقيل: شرط للصحة.

قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: ولو لم يمكنه إلا بمشيئه في ملك غيره فعل، وإن كان بطريقه منكراً كغناء لم يدع المسجد وينكره، نقله يعقوب اهـ.

وعن أحمد: فرض عين لإرادة التحريق.

وقال الشيخ عبدالرحمن السعدي: والصواب وجوب فعلها في المسجد لأن المسجد هو شعارها، ولأنه ﷺ هم بتحريق المتخلفين عنها ولم يستفصل؛ هل كانوا يصلون في بيوتهم جماعة أم لا؟ ولأنه لو جاز فعلها في غير المسجد لغير حاجة لتمكن المتخلف عنها والتارك لها من الترك، وهذا محذور عظيم. اهـ.

الترجيح: قلت: والراجح وجوب فعلها في المسجد والله أعلم.

مسألة: وله فعل الجماعة في بيته وفي صحراء.

الدليل: قوله ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً، فَأَيُّ رَجُلٍ أَدْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ فَلْيَصِلْ حَيْثُ أَدْرَكَتُهُ» متفق عليه^(٢).

وقالت عائشة: صلى النبي ﷺ في بيته وهو شاكٍ، فصلى جالساً، وصلى وراءه قوم قياماً، فأشار إليهم أن اجلسوا. رواه البخاري^(٣). وقال النبي ﷺ لرجلين: «إذا صليتما في رحالكما ثم أدركتكما الجماعة فصليا معهم تكن لكما نافلة»^(٤).

(١) سلف ص ١١ / تعليق (١) و(٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١) من حديث جابر بن عبدالله - رضي الله عنه -.

(٣) في «صحيحه» (١١١٣) من حديث عائشة - رضي الله عنها -.

(٤) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ٤/١٦٠، وأبو داود (٥٧٥) و(٥٧٦)، والترمذي (٢١٩)، =

والرواية الثانية: ليس له فعلها في بيته. قدمه في «الحاوي». واختاره الشيخ محمد بن إبراهيم.

الدليل: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»^(١). أخرجه الدارقطني.

قال الموفق: لا نعرفه إلا من قول علي نفسه، كذلك رواه سعيد في سننه، والظاهر أنه إنما أراد الجماعة، وعبر بالمسجد عن الجماعة لأنه محلها، ومعناه: لا صلاة لجار المسجد إلا مع الجماعة. وقيل: أراد به الكمال والفضيلة، فإن الأخبار الصحيحة دالة على أن الصلاة في غير المسجد صحيحة جائزة اهـ.

مسألة: وفعلها في مسجد أفضل.

الدليل: لأنه السنة، وحديث «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»^(٢) يحتمل: لا صلاة كاملة، جمعاً بين الأخبار.

قال بعضهم: وإقامتها في الرُّبُط والمدارس ونحوها: قريبٌ من إقامتها في المساجد.

وسُئل الشيخ محمد بن إبراهيم عن الذين يصلون في الدوائر الحكومية، فأجاب: إن كان سائغاً فيجعلون مسجداً ويصلون فيه اهـ. وأبلغ رحمه الله وزير المعارف باقتراح المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي إلزام الطلبة بالصلاة في الوقت الذي يحلُّ فيه وقتها وهم بالمدرسة، وأن تُخصَّص أماكن لذلك في كل مدرسة وتُؤمن القُرُش والماء اللازم لذلك اهـ.

وأفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بأنه إذا وجدت مساجد قريبة من الدائرة فإنه يجب على الموظفين الصلاة في أحدها.

= والنسائي ١١٢/٢، ١١٣، وصححه ابن حبان (١٥٦٤)، والحاكم ٢٤٤/١، ٢٤٥، ووافقه الذهبي، من حديث يزيد بن الأسود - رضي الله عنه -.

(١) سلف ص ١١ / تعليق (١) و(٢).

(٢) انظر ما قبله.

مسألة: إلا إن كان ذهابه إلى المسجد يؤدي إلى انفراد أهله، فالمتجه إقامتها في بيته فذاً، تحصيلاً للواجب، ولو دار الأمر بين فعل الصلاة في المسجد في جماعة يسيرة، وفعلها في بيته في جماعة كثيرة، كان فعلها في المسجد أولى^(١).

نص: «وتسن (و د) من المساجد (و) في الأكثر جماعة، ثم العتيق، ثم الأبعد».

ش: والأفضل لغير أهل الثغر: الصلاة في المسجد الذي لا تقام فيه الجماعة إلا بحضوره. هذا المذهب.

التعليل: لأن فيه تحصيل ثواب عمارة المسجد، وتحصيل الجماعة لمن يصلي فيه، وذلك معدوم في غيره.

أو تقام بدون حضوره لكن في قصده لغيره كسر قلب إمامه أو جماعته، فجبر قلوبهم أولى. قاله جمع، منهم الشارح وابن تيم.

قال ابن تيمية: ومن كان إماماً راتباً في مسجد فصلاؤه فيه إذا لم تقم الجماعة إلا به أفضل من صلاته في غيره، وإن كان أكثر جماعة اهـ.

مسألة: ثم المسجد العتيق على الصحيح من المذهب؛ لأن الطاعة فيه أسبق.

وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: لا فضل للصلاة في المسجد العتيق على الصلاة في الجديد اهـ.

مسألة: ثم إن استويا فالأفضل من المساجد ما كان أكثر جماعة.

الدليل: ما روى أبي بن كعب أن النبي ﷺ قال: «صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل، وما كان أكثر فهو أحب إلى الله»^(٢) رواه أحمد وأبو داود، وصححه ابن حبان.

(١) انظر «كشاف القناع» ١/ ٥٣٤، ٥٣٥، و«الإنصاف» ٢/ ٢١٣، و«المبدع» ٢/ ٤٣، و«المغني» ٣/ ٨، ٩، و«الفروع» ١/ ٥٧٨، و«المختارات الجليلة» ص ٥٢، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٢/ ٢٦٧، ٢٨٢، و«كتاب الصلاة» ص ١٣٧، والمحرر ١/ ٩١، ٩٢، و«فتاوى اللجنة» ٧/ ٢٨٤ و٨/ ٤٨.

(٢) حديث حسن، وأخرجه أحمد ٥/ ١٤٠، وأبو داود (٥٥٤)، والنسائي ٢/ ١٠٤، وصححه ابن خزيمة (١٤٧٧)، وابن حبان (٢٠٥٦) من حديث أبي بن كعب - رضي الله عنه -.

قال النووي: رواه أبو داود بإسناد فيه رجلٌ لم يُبينوا حاله. ولم يضعفه أبو داود، وأشار عليُّ ابن المديني والبيهقي وغيرُهما إلى صحته اهـ.
وقيل: إن استويا في القُرب والبعد فالأكثر جمعاً أولى.
وقيل: الأبعد والأقرب أفضل من الأكثر جمعاً.
وفي وجه في المذهب: أن ما كان أكثر جماعة أفضل من العتيق.

وقال الشيخ عبدالرحمن السعدي: والصحيح أن المسجد الأكثر جماعةً أفضل من المسجد العتيق، لعموم قوله ﷺ: «ثم ما كان أكثر جماعةً»، ولأن المصلحة في كثرة الجماعة أرجح من قدم المسجد اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجع ما صححه الشيخ عبدالرحمن السعدي وهو أن الأكثر جماعة أفضل من العتيق، للحديث، ولا أعلم دليلاً صحيحاً في تفضيل العتيق على الأكثر جماعة. والله أعلم.

مسألة: ثم إن استويا فيما تقدم، فالصلاة في المسجد الأبعد أفضل من الصلاة في الأقرب. وهو المذهب.

الدليل: حديث أبي موسى مرفوعاً: «إن أعظم الناس أجراً في الصلاة أبعدهم إليها ممشى، فأبعدهم» رواه مسلم^(١).

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الأبعد فالأبعد من المسجد أعظم أجراً»^(٢) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه. ولكثرة حسناته بكثرة خطاه.

(١) سلف ص ١٨ / تعليق (١).

(٢) أخرجه أحمد (٨٦١٨) و(٩٥٣١)، وأبو داود (٥٥٦)، وابن ماجه (٧٨٢)، والحاكم ٥٢/١، والبيهقي ٦٤/٣، ٦٥ من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

وفي إسناده عبدالرحمن بن مهران، وهو مجهول، وانظر تمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» طبع مؤسسة الرسالة.

والرواية الثانية: الأقرب أولى، كما لو تعلقت الجماعة بحضوره.

وعن أحمد رواية ثالثة: الأقرب أولى إن استويا في القَدَم وكثرة الجمع، وإلا فالأبعد أولى.

وقيل: يرجح أحدهما هنا بالقدم لا بكثرة الجمع.

الترجيح:

قلت: والراجع الأول والله أعلم.

مسألة: وفضيلة أول الوقت أفضل من انتظار كثرة الجمع، قاله في «تصحيح الفروع»، وصوبه في «الإنصاف»، وظاهر كلام كثير من الأصحاب. وهو المذهب وما يؤيد ذلك: قول أكثر الأصحاب: إن صلاة الفجر في أول الوقت أفضل، ولو قلَّ الجمع، وهو المذهب. وفي وجه: انتظار كثرة الجمع أفضل من فضيلة أول الوقت مع قلة الجمع.

الترجيح:

قلت: والراجع القول الأول والله أعلم.

مسألة: وتقدم الجماعة مطلقاً على أول الوقت، وهو المذهب.

التعليل: لأنها واجبة، وأول الوقت سنة، ولا تعارض بين واجب ومسنون^(١).

نص: «ولا يؤم (و) في مسجد قبل راتبه من غير عذر».

ش: ويحرم أن يؤم في مسجد قبل إمامه الراتب إلا بإذنه.

الدليل والتعليل: لأنه بمنزلة صاحب البيت، وهو أحقُّ بها؛ لقوله ﷺ: «لا

(١) انظر «كشف القناع» ٥٣٦/١، و«الإنصاف» ٢١٤/٢ - ٢١٦، و«المبدع» ٤٤/٢، و«المغني» ٩/٣، ١٠، و«المجموع شرح المذهب» ٨٢/٤، و«مجموع الفتاوى» ٢٥٢/٢٣، و«المختارات الجلية» ص ٥٢، و«الشرح الكبير» ٣٨٥/١، و«تصحيح الفروع» ٥٧٩/١، ٥٨٠، و«فتاوى اللجنة» ٢٦٧/٨.

يُؤْمَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ»^(١)، ولأنه يؤدي إلى التنفير عنه، وتَبْطُلُ فائدة اختصاصه بالتقدم، ومع الإذن له هو نائب عنه.

مسألة: ولا يحرم أن يؤم بعد إمامه الراتب؛ لأنه استوفى حقه، فلا افتيات عليه.

ويتوجه: إلا لمن يعادي الإمام، لقصد الإيذاء إذن، فيشبه ما لو تقدمه.

مسألة: فإن أم في المسجد قبل إمامه الراتب بلا إذنه لم تصح في ظاهر كلامهم، قاله في «الفروع» و«المبدع». ومعناه في «التنقيح»، وقطع به في «المنتهى».

وقدم في «الرعاية»: تصح مع الكراهة، ومقتضى كلام ابن عبد القوي: الصحة كما يأتي في نقل كلامه في صلاة الجنازة.

مسألة: إلا أن يتأخر الراتب لعذر، أو لم يظن حضوره، أو ظن حضوره ولكن لا يكره - بفتح الياء - ذلك أي أن يصلي غيره مع غيبتة، أو ضاق الوقت، فيصلون. وأفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بجواز صلاة غير الإمام إذا تأخر الإمام عن وقته المعتاد.

الدليل: صلاة أبي بكر بالناس حين غاب النبي ﷺ في بني عمرو بن عوف ليُصلح بينهم^(٢). متفق عليه. وفعل ذلك عبد الرحمن بن عوف مرة، فقال النبي ﷺ: «أحستم» رواه مسلم^{(٣) (٤)}.

وتقدم^(٥) في آخر باب النية لو جاء الإمام بعد شروعهم في الصلاة، فهل يجوز

(١) أخرجه مسلم (٦٧٣) من حديث أبي مسعود الأنصاري - رضي الله عنه -.

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٤)، ومسلم (٤٢١) من حديث سهل بن سهل الساعدي - رضي الله عنه -.

(٣) في «صحيحه» (٢٧٤) من حديث المغيرة بن شعبة - رضي الله عنه -.

(٤) انظر «كشاف القناع» ١/ ٥٣٦، ٥٣٧، و«المبدع» ٢/ ٤٥، و«الفروع» ١/ ٥٨١، و«معونة أولي النهى»

١٠٦/ ٢، و«فتاوى اللجنة» ٧/ ٤١٣، ٤١٤، و«التنقيح المشبع» ص ٧٩ ط. السعيدية.

(٥) ج ٣ ص ٦٦١.

تقديمه ويصير إماماً والإمام مأموماً، لأن حضور إمام الحي يمنع الشروع، فكان عذراً بعد الشروع، أم لا يجوز تقديمه، أم يجوز للإمام الأعظم فقط؟^(١).
نص: «وتحصل (ود) باثنين (ء)».

ش: أقل الجماعة اثنان، إمام ومأموم، فتتعدد بهما. قال الموفق: لا نعلم فيه خلافاً اهـ.

ونقل الشيخ أبو حامد وغيره فيه الإجماع.

الدليل: حديث أبي موسى مرفوعاً: «الاثنان فما فوقهما جماعة»^(٢) رواه ابن ماجه والبيهقي، قال النووي: بإسنادٍ ضعيفٍ جداً، ورواه البيهقي^(٣) أيضاً من رواية أنسٍ عن النبي ﷺ بإسنادٍ ضعيف، ويغني عنه حديث مالك بن الحويرث: «إذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكما وليؤمكما أكبركما»^(٤) رواه البخاري ومسلم اهـ. وأمّ ﷺ ابن عباس^(٥) مرة، وحذيفة^(٦) مرة، وابن مسعود^(٧) مرة.

مسألة: يُستثنى من ذلك جمعة وعيد، لاشتراط العدد فيهما، على ما يأتي بيانه.

مسألة: وتصح الجماعة في فرضٍ ونفلٍ، ولو بأثنى. لعموم ما سبق، والإمام رجلٌ أو أثنى، وتصح ولو بعبد، والإمام حر أو عبد أو مُبْعَض.

(١) انظر «الانصاف» ٢/٢١٧.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٩٧٢)، والبيهقي ٦٩/٣ من حديث أبي موسى - رضي الله عنه - مرفوعاً. وضعفه البيهقي.

(٣) في «سننه» ٦٩/٣ من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - مرفوعاً. وضعفه.

(٤) أخرجه البخاري (٦٣١) و(٦٨٥) و(٦٠٠٨)، ومسلم (٦٧٤) من حديث مالك بن الحويرث - رضي الله عنه -.

(٥) أخرجه البخاري (٦٩٨)، ومسلم (٧٦٣) من حديث ابن عباس - رضي الله عنه -.

(٦) أخرجه مسلم (٧٧٢) من حديث حذيفة - رضي الله عنه -.

(٧) أخرجه البخاري (١١٣٥) ومسلم (٧٧٣).

فإنَّ أُمَّ عَبْدَهُ أَوْ أُمَّ زَوْجَتَهُ كَانَا جَمَاعَةً، لِعُمُومِ مَا سَبَقَ مِنْ حَدِيثٍ: «الْإِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ»^(١).

مسألة: وَلَا تَنْعَقِدُ الْجَمَاعَةُ بِصَغِيرٍ فِي فَرَضٍ، وَالْإِمَامُ بَالِغٌ.

التعليل: لِأَنَّ الصَّبِيَّ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا فِي الْفَرَضِ.

وَعُلِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُؤَمَّ صَغِيرًا فِي نَفْلِ.

الدليل: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَهُوَ صَبِيٌّ فِي التَّهَجُّدِ^(٢).

وعن أحمد: يَصِحُّ أَيْضًا فِي الْفَرَضِ، كَمَا لَوْ أَمَّ رَجُلًا مُتَنَفِّلًا، قَالَ فِي «الْكَافِي»^(٣).

الترجيح:

قلت: وَالرَّاجِحُ أَنَّ الْجَمَاعَةَ تَنْعَقِدُ بِالصَّبِيِّ فِي الْفَرَضِ لِأَنَّ عَمْرُو بْنَ سَلَمَةَ أُمَّ قَوْمِهِ وَهُوَ صَغِيرٌ كَمَا سَيَأْتِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

نص: «وَاسْتُحِبَّتْ (وَش) لِلنِّسَاءِ».

ش: وَتُسْتَحَبُّ الْجَمَاعَةُ لِلنِّسَاءِ، إِذَا اجْتَمَعْنَ مُتَفَرِّدَاتٍ عَنِ الرِّجَالِ، سَوَاءً كَانَ إِمَامُهُنَّ مِنْهُنَّ أَوْ لَا، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ وَالثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ.

الدليل: فَعَلُ عَائِشَةَ^(٤) وَأُمِّ سَلَمَةَ^(٥)، ذَكَرَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ. وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أُمَّ وَرْقَةَ

(١) سلف تعليق (٢) ص ٤٤.

(٢) سلف ص ٤٢ / تعليق ص ٤٤ / (٥).

(٣) انظر «كشف القناع» ٥٣٢/١، و«الإنصاف» ٢/١٣، و«المغني» ٧/٣، و«المجموع شرح المذهب» ٨١/٤.

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٥٠٨٦)، ومن طريقه أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٠٨٦)، والبيهقي ٣/١٣١،

وأخرجه الدارقطني ١/٤٠٤، من طريق ربيعة الحنفية، أن عائشة أمتتهن، وقامت بينهن في صلاة مكتوبة.

وأخرجه عبد الرزاق (٥٠٨٧)، ومن طريقه أخرجه البيهقي ٣/١٣١، وأخرجه ابن أبي شيبة ٢/٨٩، وابن

المنذر في «الأوسط» (٢٠٧٧)، والحاكم ١/٢٠٣، ٢٠٤ من طريق عطاء، عن عائشة، وكان عندها نسوة

من أهل العراق، فحضرت الصلاة فأمتتهن وسط الصف، وذلك في العصر.

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٥٠٨٢) ومن طريقه أخرجه البيهقي ٣/١٣١، وأخرجه ابن أبي شيبة =

أن تجعل لها مؤذناً يؤذن لها، وأمرها أن تؤم أهل دارها»^(١) رواه أبو داود والدارقطني، قال النووي: ولم يضعفه أبو داود. وعن ربيعة الحنفية قالت: أمّتنا عائشة فقامت بينهن في الصلاة المكتوبة^(٢). وعن حُجيرة قالت: أمّتنا أم سلمة في صلاة العصر، فقامت بيننا^(٣). رواهما الدارقطني والبيهقي بإسنادين صحيحين اهـ.

التعليل: لأنهن من أهل الفرض، أشبهن الرجال. وإنما كره لهن الأذان لما فيه من رفع الصوت، ولسن من أهله.

والرواية الثانية عن أحمد: يكره في الفريضة ويجوز في النافلة، وبه قال الشعبي والنخعي وقتادة.

وعنه: لا يستحب لهن الصلاة جماعة لأن علياً - رضي الله عنه - قال: المرأة لا تؤم ولا تؤذن ولا تُنكح ولا تشهد النكاح. رواه النجاد.

وعنه: يكره. وبه قال أصحاب الرأي. وإن فعلت أجزأهن.

وقال الحسن وسليمان بن يسار: لا تؤم في فريضة ولا نافلة.

وقال مالك: لا ينبغي للمرأة أن تؤم أحداً؛ لأنه يكره لها الأذان، وهو دعاء الجماعة فيكره لها ما يُراد الأذان له.

الترجيح:

قلت: والراجح الأول للأدلة المذكورة^(١). والله أعلم.

= ٨٨/٢، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٠٧٥)، والدارقطني ٤٠٥/١، من طريق حجيرة بنت الحصين، قالت: أمّتنا أم سلمة في صلاة العصر، فقامت بيننا.

(١) أخرجه أحمد ٤٠٥/٦، وأبو داود (٥٩٢)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٠٧٤)، وابن خزيمة (١٦٧٦)، والدارقطني ٢٧٩/١ و٤٠٣، والحاكم ٢٠٣/١ من حديث أم ورقة الأنصارية - رضي الله عنها -.

(١) انظر التعليق (٤) / ص ٤٥.

(٢) انظر التعليق (٤) / ص ٤٥.

نص: «وَجُوزُ (و) الصَّلَاةُ لِغَيْرِ رَاتِبٍ مَعَ غَيْبَتِهِ عَنْ وَقْتِهِ (ء) الْمُعْتَادِ».

ش: وإن لم يُعْلَمْ عُذْرُ الرَّاتِبِ، وَتَأَخَّرَ عَنْ وَقْتِهِ الْمُعْتَادِ، انْتِظَرَ، وَرُوسِلَ. مَعَ قُرْبِهِ وَعَدَمِ الْمَشَقَّةِ فِي الذَّهَابِ إِلَيْهِ، وَسِعَةُ الْوَقْتِ.

التعليل: لَأَنَّ الْإِثْمَامَ بِهِ سُنَّةٌ وَفَضِيلَةٌ، فَلَا تُتْرَكُ مَعَ الْإِمْكَانِ، وَلِمَا فِيهِ مِنَ الْإِفْتِيَاتِ بِنَصَبِ غَيْرِهِ.

وإن بَعْدَ مَكَانِهِ، أَوْ شَقَّ الذَّهَابُ إِلَيْهِ، أَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ صَلَّوْا لِمَا تَقَدَّمَ^(١).

نص: «وَلَا يُكْرَهُ (و) إِعَادَةُ جَمَاعَةٍ مَعَ رَاتِبٍ غَيْرِ مَغْرِبٍ، وَسُنْتَ (خ) وَلَوْ كَانَ قَدْ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ».

ش: وإن صَلَّى فَرَضَهُ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ اسْتَحَبَّ إِعَادَتُهَا، وَلَوْ كَانَ صَلَّى أَوَّلًا فِي جَمَاعَةٍ، أَوْ كَانَ وَقْتُ نَهْيٍ، لَمَا تَقَدَّمَ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ^(٢)، أَوْ جَاءَ الْمَسْجِدَ غَيْرَ وَقْتِ نَهْيٍ وَلَمْ يَقْصِدْ بِمَجِيئِهِ الْمَسْجِدَ الْإِعَادَةَ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ اسْتَحَبَّ إِعَادَتَهَا مَعَ إِمَامٍ الْحَيِّ وَغَيْرِهِ، هَذَا الْمَذْهَبُ لِمَا تَقَدَّمَ، وَلِثَلَا يَتَوَهَّمُ رَغْبَتُهُ عَنْهُ.

فَتَحْصُلُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَقَدْ أُقِيمَتِ فَإِنَّ الْإِعَادَةَ تُسْنُّ لَهُ بِشَرْطَيْنِ:

أَنَّ لَا يَكُونُ وَقْتُ نَهْيٍ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مَجِيئُهُ لِقَصْدِ الْإِعَادَةِ. فَالْأَوَّلُ شَرْطٌ لَصَحَّةِ الْإِعَادَةِ وَسُنِّيَّتِهَا، وَالثَّانِي شَرْطٌ لُسْنِيَّتِهَا فَقَطْ، فَعَلَى هَذَا مِنْ جَاءَ الْمَسْجِدَ بَعْدَ الْإِقَامَةِ فِي غَيْرِ وَقْتِ نَهْيٍ فَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ قَصْدِ الْإِعَادَةِ سُنَّ أَنْ يُعِيدَ، أَوْ بِقَصْدِهَا كُرِهَ. وَإِنْ

(١) انظر «كشاف القناع» ٥٣٥/١، و«الإنصاف» ٢١٢/٢، و«المغني» ٣٧/٣، و«المجموع شرح

المهذب» ٨٣/٤، ٨٤، و«شرح الزركشي» ٩٩/٢.

(٢) انظر «كشاف القناع» ٥٣٧/١.

(٣) ج ٥ ص ٥٨٦.

جاء بعد الإقامة وقت نهْيٍ لم تجز الإعادة مطلقاً، أي قصَدَ الإعادة أولاً، بناءً على المذهب من عدم جواز ما له سبب من النفل في وقت نهْيٍ غير ما استثنى، وهذا ليس منه، فهذه أربع صور فيمن دخل المسجد، بعد الإقامة. وبقي صورة خامسة، وهي ما إذا أقيمت وهو بالمسجد، سُنَّ فيها الإعادة مطلقاً. اهـ. نقلاً من «حاشية العنقري» عن «حاشية عثمان» على «المنتهى».

وقال ابن فيروز: تأمل هل التقييد بالمسجد معتبر، أم لا فتسُنُّ الإعادة ولو في غير المسجد أيضاً؟ الذي يظهر الأول، وإلى الثاني جنح شيخنا الوالد اهـ.

الدليل: حديث أبي ذر: «صَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا، فَإِنْ أُقِيمَتْ وَأَنْتَ فِي الْمَسْجِدِ، فَصَلِّ، وَلَا تَقُلْ: إِنِّي صَلَّيْتُ فَلَا أَصْلِي»^(١) رواه أحمد ومسلم. وحديث: «إذا أقيمت الصلاة وأنتم في المسجد فصلوا»^(٢) رواه أحمد. فأمر الحاضر، ولأن الحاضر إن لم يصل مستخفٌ بحُرْمَتِهَا، ولأن الحاضر تلحقه تهمة في أنه لا يرى فضل الجماعة.

واختار الشيخ تقي الدين ابن تيمية: لا يعيدها من بالمسجد وغيره بلا سبب، فهو ظاهرٌ كلام بعضهم، وذكره بعض الحنفية وغيرهم.

وفي «حاشية العنقري»: وإقامة الجماعة وهو في المسجد سببٌ فيعيد، صرح به في كلام له اهـ.

وعن أحمد: تجب الإعادة.

(١) أخرجه أحمد ١٤٧/٥ و١٤٩ و١٥٦ و١٥٩ و١٦٠، ومسلم (٦٤٨) من حديث أبي ذر - رضي الله عنه -.

(٢) حديث صحيح، وهو في «مسند الإمام أحمد» ١٦٠/٤ و١٦١، وأخرجه أبو داود (٥٧٥) و(٥٧٦)، والترمذي (٢١٩)، والنسائي ١١٢/٢ - ١١٣، وصححه ابن خزيمة (١٢٧٩)، وابن حبان (١٥٦٤) و(١٥٦٥)، والحاكم ٢٤٤/١ - ٢٤٥ من حديث يزيد بن الأسود - رضي الله عنه -.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وعنه: تجب مع إمام الحي.

وروي عن الصيدلاني والغزالي وصاحب «المرشد»: أن من صلى في جماعة ثم أدرك جماعة لا يصلي معهم كيف كانت؛ لأن الإعادة لتحصيل فضيلة الجماعة وقد حصلت له.

الدليل: عن سليمان مولى ميمونة قال: أتيت على ابن عمر وهو بالبلاط والقوم يصلون في المسجد، فقلت: ما يمنعك أن تصلي مع الناس؟ قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين»^(١) رواه أحمد وأبو داود والنسائي، ولفظ النسائي: «لا تعاد الصلاة في يوم مرتين».

قال في «الاستذكار»^(٢): اتفق أحمد ابن حنبل وإسحاق بن راهويه على أن معنى قوله ﷺ: «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين» أن ذلك أن يصلي الرجل صلاة مكتوبة عليه، ثم يقوم بعد الفراغ منها فيعيدا على جهة الفرض أيضا، وأما من صلى الثانية مع الجماعة على أنها له نافلة اقتداء بالنبي ﷺ في أمره بذلك فليس ذلك من إعادة الصلاة في يوم مرتين، لأن الأولى فريضة، والثانية نافلة، فلا إعادة حينئذ اهـ.

وسئل ابن تيمية عن حديث يزيد بن الأسود قال: شهدت حجة رسول الله ﷺ، وصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف، فلما قضى الصلاة وانحرف، فإذا هو برجلين في أخريات القوم لم يصليا، فقال: «عليّ بهما»، فإذا بهما ترعد فرائضهما، فقال: «ما منعكما أن تصليا معنا؟» فقالا: يا رسول الله، إنا كنا صلينا في رحالنا، قال: «فلا تفعلوا، إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا

(١) حديث حسن، وأخرجه أحمد (٤٦٨٩)، وأبو داود (٥٧٩)، والنسائي ١١٤/٢، وابن خزيمة

(١٦٤١)، وابن حبان (٢٣٩٦) من حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنه -.

وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) ٣٥٧/٥ - ٣٥٨.

معهم، فإنها لكما نافلة»^(١).

والثاني: عن سليمان بن يسار قال: رأيت عبدالله بن عمر جالساً على البلاط، والناس يصلون، فقلت: يا عبدالله مالك لا تُصلي؟ فقال: إني قد صليت، وإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «لا تُعاد صلاةً مرتين»^(٢). فما الجمع بين هذا وهذا؟.

فأجاب: الحمد لله. أما حديث ابن عمر فهو في الإعادة مطلقاً من غير سبب، ولا ريب أن هذا منهي عنه، وأنه يُكره للرجل أن يقصد إعادة الصلاة من غير سبب يقتضي الإعادة، إذ لو كان مشروعاً للصلاة الشرعية عدد معين، كان يمكن الإنسان أن يصلي الظهر مراتٍ، والعصر مراتٍ، ونحو ذلك، ومثل هذا لا ريب في كراهته.

وأما حديث ابن الأسود فهو إعادة مقيدة بسببٍ اقتضى الإعادة، وهو قوله: «إذا صليتما في رحالكما، ثم أتيتما مسجد جماعة، فصلّيا معهم، فإنها لكما نافلة» فسببُ الإعادة هنا حضور الجماعة الراتبية، ويستحب لمن صلى ثم حضر جماعة راتباً أن يصلي معهم.

لكن من العلماء من يستحب الإعادة مطلقاً، كالشافعي وأحمد، ومنهم من يستحبها إذا كانت الثانية أكمل، كمالك. فإذا أعادها فالأولى هي الفريضة، عند أحمد وأبي حنيفة، والشافعي في أحد القولين. لقوله في هذا الحديث: «فإنها لكما نافلة»، وكذلك قال في الحديث الصحيح: «إنه سيكون أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها، فصلوا الصلاة لوقتها، ثم اجعلوا صلاتكم معهم نافلة»^(٣)، وهذا أيضاً يتضمن إعادتها لسبب، ويتضمن أن الثانية نافلة. وقيل: الفريضة أكملها. وقيل: ذلك إلى الله.

ومما جاء في الإعادة لسبب الحديث الذي في «سنن أبي داود» لما قال النبي

(١) سلف تعليق (٢) / ص ٤٨.

(٢) انظر التعليق (١) / ص ٤٩.

(٣) أخرجه مسلم (٦٤٨) من حديث أبي ذر - رضي الله عنه -.

ﷺ: «ألا رجلٌ يتصدقُ على هذا يصلي معه»^(١). فهنا هذا المتصدقُ قد أعاد الصلاة ليحصلَ لذلك المصلي فضيلة الجماعة، ثم الإعادةُ المأمور بها مشروعةٌ عند الشافعي وأحمد ومالك وقت النهي، وعند أبي حنيفة لا تشرع وقت النهي اهـ. الترجيح:

قلت: والراجح ما اختاره ابن تيمية من أنها لاتعاد بلا سبب والله أعلم. مسألة: إلا المغرب. فلا تُسنُّ إعادتها، على الصحيح من المذهب، وبه قال ابن مسعود ومالك والأوزاعي والثوري؛ لأن المعادة تطوعٌ، وهو لا يكون بوترٍ، ولو كان صلى وحده، ذكره القاضي وغيره. وقال ابن ذهلان: إذا فاتت الجماعة شخصاً، وصلى معه آخر وصار إماماً للمُعیدِ ربما زالت الكراهة؛ لأن الجماعة واجبةٌ على هذا، ولا تقوم إلا بمن يصلي معه اهـ.

وممن قال باستحباب إعادة جميع الصلوات في جماعة، سواء صلى الأولى جماعة أم منفرداً سعيد بن المسيب، وابن جبير، والزهرى، ومثله عن علي بن أبي طالب وحذيفة وأنس - رضي الله عنهم -، ولكنهم قالوا في المغرب، يُضيفُ إليها أخرى.

وعن أحمد: يعيد المغرب. صححه ابن عقيل وابن حمدان للعموم، لما روي عن حذيفة أنه أعاد الظهر والعصر والمغرب، وكان قد صلاه في جماعة. رواه الأثرم. واختاره الشيخ عبد الرحمن السعدي والشيخ محمد بن إبراهيم.

فعليها يشفعها برابعة، على الصحيح، يقرأ فيها بالحمد وسورة كالتطوع، نص عليه. في رواية أبي داود.

وقيل: لا يشفعها. قال في «الفائق»: وهو المختار. وهو مذهب الشافعي.

فعلى القول بأنه يشفعها: لو لم يفعل أنبنى على صحة التطوع بوتر على ما

(١) حديث صحيح، وهو في «سنن أبي داود» (٥٧٤)، وأخرجه أحمد ٦٤/٣، والترمذي (٢٢٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٠٥٦)، وصححه ابن خزيمة (١٦٣٢)، وابن حبان (٢٣٩٨) و(٢٣٩٩)، والحاكم ٢٠٩/١ من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -.

تقدم، قاله في «الفروع» وغيره.

قال في «الفروع»: وللحنفية خلاف في تحريمه، وتحريم نفل بعد الغروب قبل صلاة المغرب، وعندهم إن سلم على الثلاث فسدت، ولزمه قضاء أربع؛ لأنه التزام بالاعتداء ثلاثاً، فلزمه أربع، كنذر، هكذا قالوا، وقالوا: مخالفة الإمام حرام، لكنه أخف من مخالفة السنة اهـ.

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي: وقولهم: ومن صلى ثم أقيمت الجماعة سن أن يعيدها إلا المغرب، فيه نظر، فإن عموم الأمر بالصلاة مع الجماعة الثانية إذا أدركهم يشمل المغرب، والحكمة أيضاً موجودة فيها كغيرها، وقولهم في تعليل الكراهة: لأن المعادة تطوع، والتطوع لا يكون بركعة - إنما ينصرف إلى التطوع المطلق، كما أن التطوع المطلق الأولى فيه أن يسلم من كل ركعتين، والرباعية المعادة تخالف ذلك اهـ. وقال الشيخ محمد بن إبراهيم: تعاد كركعتي المغرب بعد المغرب، فإنها لا تزيل الوترية اهـ.

وقال الحسن البصري: يعيد الجميع إلا الصبح والعصر. وقال أبو حنيفة: يعيد الظهر والعشاء فقط، وقال النخعي: يعيدها كلها إلا الصبح والمغرب.

قال النووي: وهذه المذاهب ضعيفة لمخالفتها الأحاديث اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول باستحباب إعادة جميع الصلوات لسبب والله أعلم.

مسألة: والأولى فرضه، نص عليه، قال في «الإنصاف»: لا أعلم فيه خلافاً في المذهب اهـ. وهو الصحيح من مذهب الشافعي، واختاره ابن تيمية، لما تقدم في الخبر ولقوله ﷺ: «فإنها لكما نافلة»^(١) يعني الثانية، وفي «صحيح مسلم» عن أبي ذر عن النبي ﷺ أنه قال في الأئمة الذين يؤخرون الصلاة، قال: «صلُّوا الصلاة لوقتها، واجعلوا صلاتكم معهم نافلة» رواه مسلم^(٢) من طرق. وكإعادتها منفرداً، فلا ينوي الثانية فرضاً، بل ظهراً معادة مثلاً؛ لأن الأولى أسقطت الفرض.

(١) سلف تعليق (٢) / ص ٤٨.

(٢) سلف تعليق (٣) / ص ٥٠.

وإن نوى المعادة نفلًا صحَّ، لمطابقته الواقع.

وإن نواها ظهرًا مثلاً فقط، صحَّت على مُقتضى ما تقدم في باب النية، وكانت نفلًا.

قال في «الإنصاف»: ثم وجدت الشيخ تقي الدين في «الفتاوى المصرية» قال: وإذا صلى مع الجماعة نوى بالثانية معادةً، وكانت الأولى فرضاً، والثانية نفلًا، على الصحيح. وقيل: الفرض أكملهما. وقيل: ذلك إلى الله اهـ. فيحتمل أنه أراد أن القولين الأخيرين للعلماء. ويحتمل أنه أراد أنهما في المذهب اهـ.

وقال الشافعي في القديم: فرضه إحداهما لابعينها، ويحتسب الله بها شاء منهما. وعبر بعض أصحابه عن هذا القول بأن الفرض أكملهما، وفي وجه للشافعية: كلاهما فرض، وهو مذهب الأوزاعي ووجهه أن كلاهما مأمور بهما، والأولى مسقطه للخرج لا مانعة من وقوع الثانية فرضاً.

قال الشوكاني بعد أن ذكر حديث يزيد بن الأسود وقوله صلى الله عليه وسلم: «فإنها لكم نافلة»: فيه تصريح بأن الثانية في الصلاة المعادة نافلة، وظاهره عدم الفرق بين أن تكون الأولى جماعة أو فرادى، لأن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال. قال ابن عبد البر: قال جمهور الفقهاء: إنما يعيد الصلاة مع الإمام في جماعة من صلى وحده في بيته أو في غير بيته. وأما من صلى في جماعة وإن قلَّت فلا يعيد في أخرى قلَّت أو كثرت، ولو أعاد في جماعة أخرى لأعاد في ثالثة ورابعة إلى ما لانهاية له، وهذا لا يخفى فساده. قال: ومن قال بهذا القول مالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم. ومن حجتهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا نصلي صلاة في يوم مرتين» انتهى. وذهب الأوزاعي والهادي وبعض أصحاب الشافعي وهو قول الشافعي القديم إلى أن الفريضة هي الثانية إذا كانت الأولى فرادى. واستدلوا بما أخرجه أبو داود عن يزيد بن عامر قال: جئت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فجلست ولم أدخل معهم في الصلاة، فانصرف علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرآه جالساً، فقال: «ألم تسلم يا يزيد؟» قال: بلى يارسول الله قد أسلمت، قال: «فما منعك أن تدخل مع الناس في صلاتهم؟» قال: إني كنت قد صليت في منزلي وأنا أحسب أنكم قد صليتم، فقال: «إذا جئت إلى الصلاة فوجدت الناس فصلّ معهم، وإن كنت قد صليت تكن لك نافلة وهذه مكتوبة» ولكنه ضعفه النووي، وقال البيهقي: إن حديث يزيد بن الأسود أثبت منه وأولى. ورواه الدارقطني بلفظ: «وليجعل التي صلى في بيته نافلة» وقال هي رواية ضعيفة شاذة انتهى. وعلى فرض صلاحية حديث يزيد بن عامر للاحتجاج به فالجمع بينه وبين حديث الباب ممكن بحمل حديث الباب على من صلى الصلاة الأولى في جماعة، وحمل هذا على من صلى منفرداً كما هو الظاهر من سياق الحديثين ويكونان مخصصين لحديث ابن عمر عند أبي داود والنسائي

وابن خزيمة وابن حبان بلفظ: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «لاتصلوا صلاة في يوم مرتين» على فرض شموله لإعادة الفريضة من غير فرق بين أن تكون الإعادة بنية الافتراض أو التطوع. وأما إذا كان النهي مختصاً بإعادة الفريضة بنية الافتراض فقط فلا يحتاج إلى الجمع بينه وبين حديث الباب. ومن جملة المخصصات لحديث ابن عمر المذكور حديث أبي سعيد قال: صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فدخل رجل فقام يصلي الظهر، فقال: «ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه؟» أخرجه الترمذي وحسنه وابن حبان والحاكم والبيهقي. وحديث الباب يدل على مشروعية الدخول مع الجماعة بنية التطوع لمن كان قد صلى تلك الصلاة وإن كان الوقت وقت كراهة للتصريح بأن ذلك كان في صلاة الصبح. وإلى ذلك ذهب الشافعي فيكون هذا مخصصاً لعموم الأحاديث القاضية بكراهة الصلاة بعد صلاة الصبح. ومن جواز التخصيص بالقياس ألحق به ما ساواه من أوقات الكراهة. وظاهر التقييد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ثم أتيتا مسجد جماعة» أن ذلك مختص بالجماعات التي تقام في المساجد لا التي تقام في غيرها، فيحمل المطلق من ألفاظ حديث الباب كلفظ أبي داود وابن حبان المتقدمين على المقيد بمسجد الجماعة. ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود والنسائي عن سليمان بن يسار مولى ميمونة قال: رأيت ابن عمر جالسا على البلاط وهو موضع مفروش بالبلاط بين المسجد والسوق بالمدينة وهم يصلون، فقلت: ألا تصلي معهم؟ فقال: قد صليت، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «لاتصلوا صلاة في يوم مرتين». اهـ.

مسألة: وإن أقيمت الصلاة وهو خارج المسجد، فإن كان في وقت نهى لم يستحب له الدخول حتى تفرغ الصلاة، لامتناع الإعادة إذن، وإيهام رغبته عنه، حيث لم يصل معه. وإن دخل المسجد وقت نهى بقصد الإعادة انبنى على فعل ما له سبب في وقت النهي، والمذهب كما جزم به آنفاً^(١): لا يجوز، فلا إعادة. قال البهوتي: قلت: وكذا إن لم يقصد الإعادة، كما هو مفهوم قول صاحب «الإقناع» وقول صاحب «المنتهى» فيما سبق اهـ.

مسألة: والمسبوق في المعادة يُتمها، فلو أدرك من رباعية ركعتين قضى ما فاتته منها ركعتين ولم يُسَلِّم معه، نص عليه أحمد، وهذا الصحيح من المذهب. الدليل: عموم قوله ﷺ: «وما فاتكم فأتوا»^(٢).

(١) ص ٤٧.

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٦)، ومسلم (٦٠٢) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

وقيل: يُسَلَّمُ معه.

قال البهوتي: قلت: ولعل الخلاف في الأفضل، وإلا فهي نفل، كما تقدم، ولا يلزمه إيقاعه أربعاً، إلا أن يقال: يلزم إتمامها أربعاً مراعاة لقول من يقول: إنها فرض، وفيه بُعد. اهـ.

وقال القاضي: يُسْتَحَبُّ الدُّخُولُ وَقْتَ النَّهْيِ لِلْإِعَادَةِ مَعَ إِمَامِ الْحَيِّ، وَيُسْتَحَبُّ مَعَ غَيْرِهِ فِيمَا سِوَى الْفَجْرِ وَالْعَصْرِ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ بَعْدَهَا، وَنَقْلُهُ الْأَثَرُ. وتقدم اختيار الشيخ تقي الدين ابن تيمية قريباً.

مسألة: وَلَا تُكْرَهُ إِعَادَةُ الْجَمَاعَةِ، أَيْ إِذَا صَلَّى إِمَامُ الْحَيِّ ثُمَّ حَضَرَ جَمَاعَةٌ أُخْرَى، اسْتَحَبَّ لَهُمْ أَنْ يُصَلُّوا جَمَاعَةً، هَذَا الْمَذْهَبُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَطَاءٍ وَالْحَسَنِ وَالنَّخَعِيِّ وَقَتَادَةَ وَإِسْحَاقَ وَدَاوُدَ وَابْنَ الْمُنْذِرِ.

الدليل: عموم قوله ﷺ: «تَفْضُلُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعَشْرِينَ دَرَجَةً»^(١) وقوله: «مَنْ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا فَيُصَلِّي مَعَهُ؟»، فقام رجل من القوم فصلى معه^(٢). رواه أحمد وأبو داود من حديث أبي سعيد، وإسناده جيد، وحسنه الترمذي.

وروى الأثرم بإسناده عن أبي أمامة عن النبي ﷺ مثله وزاد: قال: فلما صليا، قال: «وهذان جماعة» ولأنه قادر على الجماعة فاستحب له فعلها كما لو كان المسجد في ممر الناس.

قال النووي: وَرَوَيْنَا فِي «سُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ» أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي قَامَ فَصَلَّى مَعَهُ هُوَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا؟» فِيهِ تَسْمِيَةٌ مِثْلُ هَذَا صَدَقَةٍ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ»^(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ جَابِرٍ، وَمُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ حُذَيْفَةَ اهـ.

(١) سلف ص ١٢ / تعليق (٣).

(٢) سلف ص ٤٩ / تعليق (١).

(٣) في «سننه» ٦٩/٣ - ٧٠.

وَمَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ مِنْ قَوْلِهِمْ: لَا يُكْرَهُ أَوْ يُسْتَحَبُّ إِعَادَةُ الْجَمَاعَةِ، فَهُوَ مَعَ الْمُخَالَفَةِ، فَلَا يُنَافِي مَا تَقَدَّمَ مِنْ وَجُوبِ الْجَمَاعَةِ، أَوْ يُقَالُ: هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ، لِيُصَلُّوا فِي غَيْرِهِ، أَيُّ: غَيْرِ الْمَسْجِدِ الَّذِي أُقِيمَتْ فِيهِ الْجَمَاعَةُ، أَشَارَ إِلَيْهِ فِي «الْإِنْصَافِ».

وَقِيلَ: تُكْرَهُ.

وَقَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَيتَوَجَّهُ احْتِمَالُ تَكْرَهُهِ فِي غَيْرِ مَسَاجِدِ الْأَسْوَاقِ.

وَقِيلَ: تَكْرَهُهُ بِالْمَسَاجِدِ الْعِظَامِ. وَقَالَ الْقَاضِي فِي «الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ».

وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ.

وَقَالَ سَالِمٌ وَأَبُو قِلَابَةَ وَأَيُّوبُ وَابْنُ عَوْنٍ وَاللِّيثُ وَالبُتِّي وَالثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ: لَا تُعَادُ الْجَمَاعَةُ فِي مَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ فِي غَيْرِ مَمَرٍ النَّاسِ، فَمَنْ فَاتَتْهُ الْجَمَاعَةُ صَلَّى مُنْفَرِدًا؛ لِئَلَّا يُفْضِيَ إِلَى اخْتِلَافِ الْقُلُوبِ وَالْعَدَاوَةِ وَالتَّهَاقُوتِ فِي الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ، وَلِأَنَّهُ مَسْجِدٌ لَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ، فَكُرِهَ فِيهِ إِعَادَةُ الْجَمَاعَةِ، كَمَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول لما ذكر من دليلٍ والله أعلم.

مسألة: إِلَّا فِي مَسْجِدِي مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ فَقَطْ، فَتُكْرَهُ إِعَادَةُ الْجَمَاعَةِ فِيهِمَا، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَعَلَّلَهُ أَحْمَدُ بِأَنَّهُ أَرْغَبُ فِي تَوْقِيرِ الْجَمَاعَةِ، أَيُّ لِئَلَّا يَتَوَانَى النَّاسُ فِي حُضُورِ الْجَمَاعَةِ مَعَ الرَّاتِبِ فِي الْمَسْجِدَيْنِ إِذَا أُمِكنَهُمُ الصَّلَاةُ فِي جَمَاعَةٍ أُخْرَى.

قَالَ ابْنُ فَيْرُوزَ: عَلَّلَ بِهِ الْأَصْحَابُ، وَفِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ أَهـ.

قال البهوتي: قُلْتُ: فَعَلَى هَذَا يُكْرَهُ تَعَدُّدُ الْأَئِمَّةِ الرَّاتِبِينَ بِالْمَسْجِدَيْنِ، لِغَوَاةِ فَضِيلَةِ أَوَّلِ الْوَقْتِ لِمَنْ يَتَأَخَّرُ، وَفَوَاتِ كَثَرَةِ الْجَمْعِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْمَذَاهِبُ أَهـ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٠٢١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠٠٥) مِنْ حَدِيثِ حَذِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

وعن أحمد: تُكْرَهُ فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ. وَهِيَ مَسْجِدُ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَالْأَقْصَى.
وعنه: تُسْتَحَبُّ الْإِعَادَةُ أَيْضاً فِيهِنَّ. اخْتَارَهُ الْمَوْفُقُ وَالشَّارِحُ وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ.
وعنه: تَسْتَحَبُّ الْإِعَادَةُ فِيهِنَّ مَعَ ثَلَاثَةِ فَأَقْلَ، قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ»: وَفِيهِ بُعْدٌ لِلْخَبَرِ.

قال الموفق: وظاهر خبر أبي سعيد وأبي أمامة أن ذلك لا يكره؛ لأن الظاهر أن هذا كان في مسجد النبي ﷺ، والمعنى يقتضيه أيضاً، فإن فضيلة الجماعة تحصل فيها، كحصولها في غيرها اهـ.

قال في «الفروع»: ويتوجّه صلاته فذاً في مسجد من الثلاثة إن لم يجد الجماعة، وقاله مالك، وصاحب «مختصر البحر» الحنفي في المسجدين، وكلام الطحاوي يقتضي أن مذهبهم يخالف ما قاله مالك. وعند الحنفية الصلاة في مسجد محلّته أفضل من الجامع الأعظم قضاءً لحقه، ولهذا لو لم يحضر جماعته يصلي المؤذن وحده فيه، ولا يذهب إلى مسجد آخر فيه جماعة، كالجماعة لو غاب المؤذن لا يذهبون إلى غيره، بل يتقدم أحدهم عوضه.

وذكر بعض الحنفية خلافاً: هل جماعة حيّه أفضل أم جماعة جامع مصره؟ قال: وجماعة مسجد أستاذه لدرسه، أو لسماع الأخبار أفضل اتفاقاً اهـ.

ويُستثنى من ذلك مَنْ لَهُ عُذْرٌ، كَنَوْمٍ وَنَحْوِهِ عَنِ الْجَمَاعَةِ، فَلَا يُكْرَهُ لِمَنْ فَاتَتْهُ إِذْنُ إِعَادَتِهَا بِالْمَسْجِدَيْنِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا؟»^(١) وَلِأَنَّ إِقَامَتَهَا إِذْنٌ أَخَفُّ مِنْ تَرْكِهَا.
الترجيح:

قلت: والراجع استحباب إعادة الجماعة في كل المساجد. بما في ذلك المساجد الثلاثة لما أوضحه الموفق والله أعلم.

مسألة: وإن قصّد مسجداً من المساجد للإعادة كرهه، زَادَ بَعْضُهُمْ: وَلَوْ كَانَ صَلَّى فَرَضَهُ وَحْدَهُ. وَلِأَجْلِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ لِفَوَاتِهَا لَا لِقَصْدِ الْجَمَاعَةِ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَحْمَدُ.

(١) سلف ص ٥١ / تعليق (١).

مسألة: وليس للإمام إعادة الصلاة مرتين، وجعل الثانية عن فائتة أو غيرها، والأئمة متفقون على أنه بدعة مكروهة، ذكره الشيخ ابن تيمية، وفي «واضح ابن عقيل»: لا يجوز فعل ظهريين في يوم. قال البهوتي: قلت: لعل المراد على اعتقاد فرضيتهما، وإلا فإذا كانت إحداهما معادة أو فائتة فلا مانع.

وفي «الفتاوى المصرية»: وإذا صلى الإمام بطائفة، ثم صلى بطائفة أخرى تلك الصلاة بعينها لعذر، جاز ذلك للعذر، مثل صلاة الخوف ونحوها، ولا ينبغي له أن يفعل ذلك لغير عذر. ولا يعيد الصلاة من بالمسجد وغيره بلا سبب، وهو ظاهر كلام بعض أصحابنا، وذكره بعض الحنفية وغيرهم اهـ.

وقال ابن تيمية: ومن نذر أنه متى حفظ القرآن صلى مع كل صلاة فريضة أخرى، ثم حفظه، لا يلزمه الوفاء بها نذره، فإنه منهي عنه، ويكفر كفارة يمين^(١) اهـ.

فائدة: قالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: لا يجوز إقامة جماعة ثانية قبل انتهاء صلاة الجماعة الأولى اهـ^(٢).

فصل

وإذا أقيمت، أي: شرع المؤذن في إقامة الصلاة، لرواية ابن حبان بلفظ «إذا أخذ المؤذن في الإقامة»^(٣) التي يريد الصلاة مع إمامها، وإلا لم يمتنع عليه، كما لو أقيمت بمسجد لا يريد الصلاة فيه، قاله في «الفروع» توجيهاً - إذا أقيمت فلا صلاة إلا المكتوبة، قال في «الإنصاف»: بلا نزاع اهـ.

(١) انظر «كشاف القناع» ١/ ٥٣٧ - ٥٣٩، و«الروض المربع» ٢/ ٢٧٠، و«الإنصاف» ٢/ ٢١٧ - ٢٢٠، و«الفروع» ١/ ٥٨٣ - ٥٨٥، و«المغني» ٣/ ١٠، ١١، و«المجموع شرح المهذب» ٤/ ١٠٦ - ١٠٩، و«مجموع الفتاوى» ٢٣/ ٢٥٨ - ٢٦١، و«الاختيارات» ص ١٢٦، و«نيل الأوطار» ٣/ ١٧٥، ١٠٦، ١٠٧، و«المختارات الجليلة» ص ٥٢، ٥٣، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٢/ ٢٨٦، و«حاشية العنقري» ١/ ٢٣٧، ٢٣٨، و«الأحكام السلطانية» ص ٩٥، و«الشرح الكبير» ١/ ٣٨٧ - ٣٨٨، و«مختصر الفتاوى المصرية» ص ٥٨، ٨٢.

(٢) حديث صحيح، وهو في «صحيح ابن حبان» برقم (٢١٩٠) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٣) «فتاوى اللجنة» ٧/ ٣١١.

وهذا مذهبُ الشافعيِّ أيضاً، وبه قال عمرُ بن الخطاب، وابْنُه، وأبو هريرة، وسعيدُ بن جبیر، وابنُ سيرين، وعروةُ بن الزبير، وإسحاق، وأبو ثور.

فلا يَشْرَعُ فِي نَفْلِ مَطْلَقٍ، وَلَا رَاتِبَةٍ مِنْ سُنَّةٍ فَجَرٍ أَوْ غَيْرِهَا، فِي الْمَسْجِدِ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَوْ بَيْتَهُ. قال في «المبدع»: وظاهرُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ابْتِدَاءُ فِعْلٍ نَافِلَةٍ بَعْدَ إِقَامَةِ الْفَرِيضَةِ اهـ.

الدليل: عمومُ قوله ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ»^(١) رواه مسلم.

قال أحمد في روايته: «إِلَّا الَّتِي أُقِيمَتُ»^(٢).

وعن ابنِ بُحَيْنَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ وَقَدْ أُقِيمَتِ صَلَاةُ الصُّبْحِ، فَكَلِمَهُ بِشَيْءٍ لَا نَدْرِي مَا هُوَ، فَلَمَّا انْصَرَفْنَا أَحْطَنَّا بِهِ نَقُولُ: مَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: «يُوشِكُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَصْلِيَ الصُّبْحَ أَرْبَعًا»^(٣) رواه البخاري ومسلم، وهذا لفظُهُ. وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَصْلِي رَكَعَتَيْنِ وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «الصُّبْحُ أَرْبَعًا؟».

وعن عبد الله بن سرجس، قال: دخل رجلُ المسجدَ، ورسولُ الله ﷺ في صلاة الغداة، فصلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا فَلَانُ بَأَيِّ الصَّلَاتَيْنِ اعْتَدَدْتَ؟ أَبْصَلَاتِكَ وَحَدَّكَ أَمْ بِصَلَاتِكَ مَعَنَا؟» رواه مسلم^(٤).

وفي الصحيحين أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ، فَكَلِمَهُ بِشَيْءٍ لَا نَدْرِي مَا هُوَ،

(١) في «صحيحه» (٧١٠) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٢) في «المسند» (٨٦٢٣) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٣) أخرجه البخاري (٦٦٣)، ومسلم (٧١١) من حديث عبد الله بن مالك بن بحينة - رضي الله عنه -.

(٤) في «صحيحه» (٧١٢) من حديث عبد الله بن سرجس - رضي الله عنه -.

فلما انصرف أخطأنا به نقول: ماذا قال لك رسول الله ﷺ قال: قال لي: «يُوشِكُ أن يصلي أحدكم الصبح أربعاً» وعند مسلم: أقيمت صلاة الصبح، فرأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي والمؤذن يقيم الصلاة، فقال: «أتصلي الصبح أربعاً؟»^(١). وقال أبو داود الطيالسي في مسنده^(٢): حدثنا أبو عامر الخراز عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس، قال: كنت أصلي وأخذ المؤذن في الإقامة، فجذبني النبي ﷺ، فقال: «أتصلي الصبح أربعاً». وكان عمر بن الخطاب إذا رأى رجلاً يصلي وهو يسمع الإقامة ضربه. وقال حماد بن سلمة: عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه أبصر رجلاً يصلي الركعتين والمؤذن يقيم، فحصبه وقال أتصلي الصبح أربعاً؟.

قال ابن القيم: فردت هذه السنن كلها بما رواه حجاج بن نصر - المتروك - عن عباد بن كثير - الهالك - عن ليث، عن عطاء، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» وزاد «إلا ركعتي الصبح» فهذه الزيادة كاسمها زيادة في الحديث لا أصل لها.

فإن قيل: فقد كان أبو الدرداء يدخل المسجد والناس صفوف في صلاة الفجر فيصلّي الركعتين في ناحية المسجد، ثم يدخل مع القوم في الصلاة، وكان ابن مسعود يخرج من داره لصلاة الفجر ثم يأتي الصلاة فيصلّي ركعتين في ناحية المسجد ثم يدخل معهم في الصلاة.

قيل: عمر بن الخطاب وابنه عبد الله في مقابلة أبي الدرداء وابن مسعود، والسنّة سالمة لا معارض لها، ومعها أصح قياس يكون؛ فإن وقتها يضيق بالإقامة فلم يقبل غيرها بحيث لا يجوز لمن حضر أن يؤخرها ويصلّيها بعد ذلك، والله الموفق اهـ.

قال ابن تيمية: إذا أقيمت الصلاة فلا يشتغل بتحية المسجد، ولا بسنة الفجر، وقد اتفق العلماء على أنه لا يشتغل عنها بتحية المسجد، ولكن تنازعوا في سنة

(١) سلف تعليق (٣) / ص ٥٩.

(٢) برقم (٢٧٣٦) بهذا الإسناد.

الفجر، والصواب أنه إذا سمع الإقامة فلا يصلي السُّنة، لا في بيته ولا في غير بيته، بل يُقضيها إن شاء بعد الفرض اهـ.

وقال النووي: لو دخل المسجد وأراد الشروع في تحية المسجد أو غيرها، فشرع المؤذن في الإقامة قبل إحرامه فليستمر قائماً ولا يشرع في التحية، للحديث الصحيح: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»^(١). ولا يجلس، للحديث الصحيح في النهي عن الجلوس قبل التحية، وإذا استمر قائماً لا يكون قد قام للصلاة قبل فراغ المؤذن من الإقامة، لأن هذا لم يتبدى القيام لها. اهـ.

قال الشوكاني بعد ذكره لحديث أبي هريرة: والحديث يدل على أنه لا يجوز الشروع في النافلة عند إقامة الصلاة من غير فرق بين ركعتي الفجر وغيرهما. وقد اختلف الصحابة والتابعون ومن بعدهم في ذلك على تسعة أقوال: أحدها الكراهة، وبه قال من الصحابة عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله بن عمر، على خلاف عنه في ذلك، وأبو هريرة. ومن التابعين عروة بن الزبير، ومحمد بن سيرين، وإبراهيم النخعي، وعطاء بن أبي رباح، وطاوس، ومسلم بن عقيل، وسعيد بن جبير. ومن الأئمة سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحق، وأبو ثور، ومحمد بن جرير، هكذا أطلق الترمذي الرواية عن الثوري. وروى عنه ابن عبد البر والنووي تفصيلاً، وهو أنه إذا خشي فوت ركعة من صلاة الفجر دخل معهم وترك سنة الفجر وإلا صلاها وسيأتي. القول الثاني أنه لا يجوز صلاة شيء من النوافل إذا كانت المكتوبة قد قامت من غير فرق بين ركعتي الفجر وغيرهما، قاله ابن عبد البر في التمهيد. القول الثالث أنه لا بأس بصلاة سنة الصبح والإمام في الفريضة، حكاه ابن المنذر عن ابن مسعود، ومسروق، والحسن البصري، ومجاهد، ومكحول، وحامد بن أبي سليمان، وهو قول الحسن بن حيٍّ، ففرق هؤلاء بين سنة الفجر وغيرها. واستدلوا بما رواه البيهقي من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إذا أقيمت

(١) سلف تعليق (١) / ص ٥٩.

الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة إلا ركعتي الصبح»، وأجيب عن ذلك بأن البيهقي قال: هذه الزيادة لا أصل لها، وفي إسنادهما حجاج بن نصر وعباد بن كثير وهما ضعيفان، على أنه قد روى البيهقي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»، قيل يارسول الله ولا ركعتي الفجر؟ قال: «ولا ركعتي الفجر» وفي إسناده مسلم بن خالد الزنجي وهو متكلم فيه، وقد وثقه ابن حبان واحتج به في صحيحه. القول الرابع التفرقة بين أن يكون في المسجد أو خارجه، وبين أن يخاف فوت الركعة الأولى مع الإمام أو لا، وهو قول مالك، فقال: إذا كان قد دخل المسجد فليدخل مع الإمام ولا يركعهما، يعني ركعتي الفجر، وإن لم يدخل المسجد فإن لم يخف أن يفوته الإمام بركعة فليركع خارج المسجد، وإن خاف أن تفوته الركعة الأولى مع الإمام فليدخل وليصل معه. القول الخامس أنه إن خشي فوت الركعتين معاً وأنه لا يدرك الإمام قبل رفعه من الركوع في الثانية دخل معه وإلا فليركعهما، يعني ركعتي الفجر خارج المسجد ثم يدخل مع الإمام وهو قول أبي حنيفة وأصحابه كما حكاه ابن عبد البر؛ وحكى عنه أيضاً نحو قول مالك وهو الذي حكاه الخطابي وهو موافق لما حكاه عنه أصحابه. وحكى النووي مثل قول الأوزاعي الآتي ذكره. القول السادس أنه يركعهما في المسجد إلا أن يخاف فوت الركعة الأخيرة.

فأما الركعة الأولى فليركع وإن فاتته، وهو قول الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، وحكاها النووي عن أبي حنيفة وأصحابه. القول السابع يركعهما في المسجد وغيره إلا إذا خاف فوت الركعة الأولى، وهو قول سفيان الثوري، حكى ذلك عنه ابن عبد البر، وهو مخالف لما رواه الترمذي عنه. القول الثامن أنه يصليهما وإن فاتته صلاة الإمام إذا كان الوقت واسعاً قاله ابن الجلاب من المالكية. القول التاسع أنه إذا سمع الإقامة لم يحل له الدخول في ركعتي الفجر ولا في غيرهما من النوافل، سواء كان في المسجد أو خارجه، فإن فعل فقد عصى وهو قول أهل الظاهر، ونقله ابن حزم عن الشافعي وعن جمهور السلف، وكذا قال الخطابي، وحكى الكراهة عن الشافعي وأحمد اهـ.

مسألة: فإن فعل، أي شرع في نافلة بعد الشروع في الإقامة، لم تنعقد، على الصحيح من المذهب.

الدليل: حديث أبي هريرة: وكان عمر يضرب على كل صلاة بعد الإقامة.
وقيل: تصح.

وقال الشوكاني: وحكى القرطبي في «المفهم» عن أبي هريرة وأهل الظاهر أنها لاتنعد صلاة تطوع في وقت إقامة الفريضة، وهذا القول هو الظاهر إن كان المراد بإقامة الصلاة الإقامة التي يقولها المؤذن عند إرادة الصلاة وهو المعنى المتعارف قال العراقي: وهو المتبادر إلى الأذهان من هذا الحديث، إلا إذا كان المراد بإقامة الصلاة فعلها كما هو المعنى الحقيقي. ومنه قوله تعالى: ﴿الذين يقيمون الصلاة﴾ فإنه لا كراهة في فعل النافلة عند إقامة المؤذن قبل الشروع في الصلاة؛ وإذا كان المراد المعنى الأول فهل المراد به الفراغ من الإقامة لأنه حينئذ يشترع في فعل الصلاة؟ أو المراد شروع المؤذن في الإقامة؟ قال العراقي: يحتمل أن يراد كل من الأمرين، والظاهر أن المراد شروعه في الإقامة ليتهيأ المأمومون لإدراك التحريم مع الإمام. ومما يدل على ذلك قوله في حديث أبي موسى عند الطبراني: «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً صلى ركعتي الفجر حين أخذ المؤذن يقيم» قال العراقي: وإسناده جيد. ومثله حديث ابن عباس.

الترجيح:

قلت: والراجح أنه لا يشترع في نافلة بعد الإقامة ولو كانت سنة فجزء من فعل لم تنعقد والله أعلم.

مسألة: فإن جهل الإقامة فكجهل وقت نهي، وتقدم أن الأصل الإباحة، لكن إن وافق أنه كان بعد الشروع فيها لم تنعقد.

ويصحُّ قضاء الفائتة، بل يجبُ مع سَعَةِ الوقتِ، ولا يسقطُ الترتيبُ بخشيةِ فواتِ الجماعةِ. وتقدمت المسألة مع ذكر الخلاف والترجيح^(١).

مسألة: وإن أقيمت وهو في النافلة ولو كان خارج المسجد أتمها خفيفة، ولو فاتته ركعة هذا المذهب.

الدليل: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣] قاله ابن تميم وغيره. قال الشيخ محمد بن إبراهيم: ما يظهرُ لي أن هنا شيئاً صريحاً عن الرسول أنه يقطعها اهـ.

ولا يزيدُ على ركعتين، فإن كان شرع في الركعة الثالثة أتم النافلة أربعاً؛ لأنها أفضل من الثلاث.

فإن سلّم من ثلاث ركعات جاز، نصّ عليه أحمد في المسألتين، ولعل عدم كراهة الثلاث هنا للعذر.

وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: يقطعها لأن الفريضة أهم منها وعلى المذهب يُستثنى من ذلك من يخشى فوات ما تدرك به الجماعة، فيقطعها، لأن الفرض أهم.

وعن أحمد: يتمُّها وإن خشي فوات الجماعة خفيفةً ركعتين، إلا أن يشرع في الثالثة فيتم الأربع، نص عليه، لكراهته الاقتصار على ثلاث، أو: لا يجوز، قاله في «الفروع» في باب الأذان.

وقيل: إن خاف فوت الركعة الأولى منها مع الإمام قطعها.

وقال في «الرعاية»: يتمُّها وإن خاف فوت ما يدرك به الجماعة.

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي: قد ذكر العلماء أن الحديث محمول على ابتداء النفل لمن يريد أن يصلي مع الإمام أنه ممنوع، وأما إتمامه، فلم يجعلوه

(١) ٢٨٣/٣.

مُتَنَاولاً له، جمعاً بينه وبين قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾، وفرقاً بين الابتداء والدوام، فإن الثاني أخفُّ حكماً من الأول.

واعلم أنه يتحرَّرُ لنا في هذا الموضع أربعُ صورٍ، أو خمسُ:

إحداها: إذا شرَّعَ في الإقامة قبل أن يبتدئ النافلة، فهذا لا تنعقد نافلته، وهو أعظم مما دخل في الحديث.

الثانية: إذا شرَّعَ فيها ولا يمكنه أن يُتمَّها حتى تفوته الجماعة المذكورة، إما بالسلام، وإما بركعةٍ على أصح القولين، فهذا يجبُ عليه قطعُها قولاً واحداً، لأنه لا تعارض بين واجبٍ ومستحبٍّ، ولعموم إيجاب الجماعة حتى في هذه الصورة، والابتداء في النافلة لا يُسقط الوجوب.

الثالثة: إذا كان شارعاً فيها، ويمكنه أن يسلم منها ويدرك الركعة الأولى، فهذا الأولى له أن يُتمَّها، وهو أعظم مما دخل في كلام الأصحاب وقولهم: إذا شرَّعَ فيها أتمها خفيفةً.

الرابعة: من شرَّعَ فيها، وقد دار الأمر بين إتمامها وفوات الركعة الأولى، وبين قطعها وإدراك الركعة الأولى، فعمومُ كلام الأصحاب يقتضي أن الأولى له أن يُتمَّها خفيفةً ولو فاتته الركعة، وفيها قول آخر في المذهب: الأولى له قطعها في هذه الحال، وهو الصحيح عندي، لعموم الحديث، ولجواز قطع النفل، ولأن الفرض ومصلحته لا يعادله النفل، فالقليل منه يُفْضَلُ الكثير من النفل، وإذا كان هذا في ركعةٍ ففيما فوقها من باب أولى وأحرى اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح ما اختاره الشيخ عبد الرحمن السعدي والله أعلم.

مسألة: قال جماعة - منهم صاحب «التلخيص»: وفضيلة تكبيرة الإحرام لا تحصل إلا بشهود تحريم الإمام، واقتصر عليه في «المبدع» وغيره.

وقال البلباني: ومن شهد تكبيرة الإحرام مع الإمام فالقول المقدم أن فضيلتها لا تحصل إلا بالاشتغال بتكبيره مع الإمام، وقيل: بإدراك بعض القيام. وقيل: بأول

الركوع اهـ. وتقدم^(١) في باب المشي إلى الصلاة ما يُؤذَنُ بذلك.

قال النووي: واختلف أصحابنا فيما يدرك به فضيلة تكبيرة الإحرام على خمسة أوجه: أصحها: بأن يحضر تكبير الإمام، ويشغل عقبها بعقد صلاته من غير وسوسة ظاهرة، فإن آخر لم يدركها.

والثاني: يدركها ما لم يشرع الإمام في الفاتحة فقط. والثالث: بأن يدرك الركوع في الركعة الأولى. والرابع: بأن يدرك شيئاً من القيام. والخامس: إن شغله أمر ديني لم يدرك بالركوع، وإن منعه عذر أو سبب للصلاة كالطهارة أدرك به. قال الغزالي في «السيط» في الوجه الثالث والرابع: هما فيمن لم يحضر إحرام الإمام، فأما من حضر فقد فاتته فضيلة التكبيرة وإن أدرك الركعة. والله أعلم. اهـ^(٢).

نص: «ومدركة (ع) الجماعة بركعة. وأدركها: بتكبيرة (و ش)».

ش: من أدرك ركعة مع الإمام فهو مدرك للجماعة بإجماع كما أشار إليه المؤلف ومن كبر قبل سلام الإمام التسليمة الأولى أدرك الجماعة ولو لم يجلس، هذا المذهب، نص عليه. وهو المشهور من مذهب الشافعي.

التعليل: لأنه أدرك جزءاً من صلاة الإمام، أشبه ما لو أدرك ركعة، وكإدراك المسافر صلاة المقيم، ولأنه يلزم أن ينوي الصفة التي هو عليها، وهو كونه مأموماً، فينبغي أن يدرك فضل الجماعة.

وقيل: لا يدركها إلا بركعة. واختاره الشيخ تقي الدين ابن تيمية، وذكره رواية عن أحمد. وهو مذهب مالك، ووجه في مذهب الشافعي، واختاره الروياني، والشيخ عبد الرحمن السعدي، والشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ محمد بن عبد الوهاب.

(١) ١٥/٤.

(٢) انظر «كشف القناع» ١/٥٣٩، ٥٤٠، و«الروض المربع» ٢/٢٧٣، و«الإنصاف» ٢/٢٢٠، ٢٢١، و«المبدع» ٢/٤٧، و«المجموع شرح المذهب» ٣/٢١٧، ٥٠٧، ٩١/٤، ٩٧، و«مجموع الفتاوى» ٢٣/٢٦٤، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٢/٢٨٧، و«الفتاوى السعدية» ص ١٦٣ - ١٦٥، و«إعلام الموقعين» ٢/٣٥٦، ٣٥٧، و«حاشية العنقري» ١/١٦٨، و«نيل الأوطار» ٣/٩٦ - ٩٨، و«فتاوى اللجنة» ٧/٢٤٠.

قال ابن تيمية: وهذا القول هو الصحيح لوجوه:

أحدها: أن قَدَرَ التكبير لم يُعَلَّقْ به الشارعُ شيئاً من الأحكام، لا في الوقت، ولا في الجمعة، ولا الجماعة، ولا غيرها. فهو وصفٌ مُلغى في نظر الشارع، فلا يجوز اعتباره.

الثاني: أن النبي ﷺ إنما علق الأحكام بإدراك الركعة، فتعليقها بالتكبير إلغاء لما اعتبره، واعتبار لما ألغاه، وكلُّ ذلك فاسدٌ فيما اعتبر فيه الركعة، وعلق الإدراك بها في الوقت. ففي الصحيحين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أدرك أحدكم ركعة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتمَّ صلاته، وإذا أدرك ركعة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتمَّ صلاته»^(١).

وأما ما في بعض طرقه: «إذا أدرك أحدكم سجدة..»^(٢) فالمرادُ بها الركعة التامة، كما في اللفظ الآخر؛ ولأنَّ الركعة التامة تُسمى باسم الركوع فيقال: ركعة، وباسم السجود فيقال: سجدة، وهذا كثيرٌ في ألفاظ الحديث مثل هذا الحديث وغيره.

الثالث: أن النبي ﷺ علق الإدراك مع الإمام بركعة، وهو نصٌّ في المسألة. ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة»^(٣)، وهذا نصٌّ رافعٌ للنزاع.

الرابع: أن الجمعة لا تُدْرَك إلا بركعة، كما أفتى به أصحاب رسول الله ﷺ: منهم ابنُ عمر، وابنُ مسعود، وأنسٌ وغيرهم. ولا يُعلم لهم في الصحابة مخالفتٌ. وقد حكى غير واحدٍ أن ذلك إجماعُ الصحابة، والتفريقُ بين الجمعة والجماعة غير

(١) أخرجه البخاري (٥٧٩) ومسلم (٦٠٨) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٦) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

وأخرجه مسلم (٦٠٩) من حديث عائشة - رضي الله عنها -.

(٣) أخرجه البخاري (٥٨٠)، ومسلم (٦٠٧)، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

صحيح؛ ولهذا أبو حنيفة طرد أصله، وسوى بينهما، ولكن الأحاديث الثابتة وآثار الصحابة تبطل ما ذهب إليه.

الخامس: أن ما دون الركعة لا يُعتدُّ به من الصلاة، فإنه يستقبلها جميعها منفرداً، فلا يكون قد أدرك مع الإمام شيئاً يُحتسب له به، فلا يكون قد اجتمع هو والإمام في جزء من أجزاء الصلاة يُعتدُّ له به، فتكون صلاته جميعاً صلاةً منفرداً. يُوضح هذا أنه لا يكون مدركاً للركعة إلا إذا أدرك الإمام في الركوع، وإذا أدركه بعد الركوع لم يُعتد له بما فعله معه، مع أنه قد أدرك معه القيام من الركوع والسجود، وجلسة الفصل، ولكن لما فاتته معظم الركعة - وهو القيام والركوع - فاتته الركعة، فكيف يقال مع هذا: إنه قد أدرك الصلاة مع الجماعة، وهو لم يدرك معهم ما يُحتسب له به؟ فإدراك الصلاة بإدراك الركعة نظير إدراك الركعة بإدراك الركوع؛ لأنه في الموضعين قد أدرك ما يُعتدُّ له به، وإذا لم يدرك من الصلاة ركعة كان كمن لم يدرك الركوع مع الإمام في فوت الركعة؛ لأنه في الموضعين لم يُدرك ما يُحتسب له به، وهذا من أصح القياس.

السادس: أنه ينبغي على هذا: أن المسافر إذا ائتم بمقيم وأدرك معه ركعة فما فوقها فإنه يتم الصلاة، وإن أدرك معه أقل من ركعة صلاتها مقصورة، نص عليه الإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه، وهذا لأنه بإدراك الركعة قد ائتم بمقيم في جزء من صلاته، فلزمه الإتمام، وإذا لم يدرك معه ركعة فصلاؤه صلاةً منفرداً، فيصلها مقصورةً. اهـ.

قال ابن تيمية: وعلى الروايتين إن تساوت الجماعتان فالثانية منهما أفضل. اهـ.

وقيل: يدركها بشرط أن يجلس بعد تكبيره، وقبل سلامه.

وقيل: يدركها بعد سلام الإمام من الأولى، وقبل سلامه من الثانية.

وعن أحمد: يدركها أيضاً إذا كبر بعد سلامه من الثانية إذا سجد للسجود بعد السلام، وكان تكبيره قبل سجوده.

وقال ابن تيمية: وإذا أدرك مع الإمام ركعة فقد أدرك الجماعة؛ وإن أدرك أقل من ركعة فله بنيتها أجر الجماعة، ولكن هل يكون مدركا للجماعة أو يكون بمنزلة من صلى وحده؟ فيه قولان للعلماء في مذهب الشافعي وأحمد اهـ.

وقال أيضاً: إذا كان المدرك أقل من ركعة، وكان بعدها جماعة أخرى فصلى معهم في جماعة صلاة تامة فهذا أفضل، فإن هذا يكون مصلياً في جماعة؛ بخلاف الأول، وإن كان المدرك ركعة، أو كان أقل من ركعة وقلنا: إنه يكون به مدركا للجماعة، فهنا قد تعارض إدراكه لهذه الجماعة وإدراكه للثانية من أولها، فإن إدراك الجماعة من أولها أفضل. كما جاء في إدراكها بحددها، فإن كانت الجماعتان سواء فالثانية أفضل، وإن تميزت الأولى بكمال الفضيلة، أو كثرة الجمع، أو فضل الإمام، أو كونها الراتب، فهي في هذه الجهة أفضل، وتلك من جهة إدراكها بحددها أفضل، وقد يرجح هذا تارة وهذا تارة. وأما إن قدر أن الثانية أكمل أفعالاً، وإماماً، أو جماعة، فهنا قد ترجحت من وجه آخر.

ومثل هذه المسألة لم تكن تُعرف في السلف إلا إذا كان مدركا لمسجد آخر، فإنه لم يكن يصلي في المسجد الواحد إمامان راتبان، وكانت الجماعة تتوفر مع الإمام الراتب، ولا ريب أن صلاته مع الإمام الراتب في المسجد جماعة ولو ركعة خير من صلاته في بيته ولو كان جماعة، والله أعلم اهـ.

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم: وحيث على أصل الشيخ إذا جاء أناس إثنان فأكثر والجماعة في التشهد فلا يدخلون معهم، يكونون جماعة مستقلة، فيؤمهم واحد منهم، وإن علموا مسجداً آخر يُدركون فيه ركعة فيقصِدون إليه، فإذا فاتته ركعات وهناك جماعة يدرك جميعها معهم فهو خير من أن يصلي مع جماعة لا يُدرك إلا بعضها اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول بأنها لا تدرك إلا بركعة لما أوضحه ابن تيمية والله أعلم.
فائدة: يستحب لمن فاتته الجماعة أن يصلي في جماعة أخرى، فإن لم يجد استحب لبعضهم أن يصلي معه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: إذا قصد الجماعة فوجدتهم قد صلوا كان له أجر من صلى في جماعة كما وردت به السنة، وإذا أدرك

أقل من ركعة فله نية أجر الجماعة اهـ^(١).

نص: «وَمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ رَاكِعًا فَكَبَّرَ وَرَكَعَ فَإِنَّهُ يَدْرِكُ (و) الرُّكْعَةَ، وَإِنْ كَبَّرَ وَرَفَعَ الْإِمَامَ قَبْلَ رُكُوعِهِ لَمْ يَدْرِكْهَا (و) وَلَوْ أَدْرَكَ رُكُوعَ الْمَأْمُومِينَ. وَتَكْفِي مِنْ أَدْرَكِهِ فِي الرُّكُوعِ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ عَنْ تَكْبِيرَةِ الرُّكُوعِ، وَلَا يَكْفِي الْعَكْسُ».

ش: ومن أدرك الركوع مع الإمام قبل رفع رأسه من الركوع، بحيث يصل المأموم إلى الركوع المجزئ قبل أن يزول الإمام عن قدر الإجزاء منه، غير شاك في إدراك الإمام راكعاً، أدرك الركعة، ولو لم يدرك معه الطمأنينة إذا اطمأن المسبوق ثم لحقه، هذا المذهب، وممن ذهب إلى إدراك الركعة بإدراك الركوع الشافعي وجهات العلماء وأشار المؤلف إلى اتفاق الأئمة الأربعة على ذلك، قال النووي: وتظاهرت به الأحاديث وأطبق عليه الناس اهـ.

واختاره الشيخ محمد بن عبد الوهاب والشيخ حمد بن عبد العزيز والشيخان عبد الله وإبراهيم ابنا الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.
الدليل: حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إِذَا جِئْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَنَحْنُ سَجُودٌ فَاسْجُدُوا، وَلَا تَعْدُوهَا شَيْئًا، وَمَنْ أَدْرَكَ الرُّكُوعَ فَقَدْ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ» رواه أبو داود^(٢) بإسناد حسن.

(١) انظر «كشف القناع» ٥٤٠/١، و«الإنصاف» ٢٢١/٢، ٢٢٢، و«المبدع» ٤٨/٢، و«الاختيارات» ص ١٢٧، و«مجموع الفتاوى» ٢٣/٢٥٧، ٢٥٨، ٢٤٢، ٣٣١ - ٣٣٣، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٢/٢٨٧، ٢٨٨، و«حاشية العنقري» ٢٤٠/١، و«المختارات الجليلة» ص ٣٨.

(٢) حديث حسن، أخرجه أبو داود (٨٩٣) ومن طريقه أخرجه الحاكم ٢١٦/١ وصححه، ووافقه عليه الذهبي، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

مع أن في إسناده يحيى بن أبي سليمان، قال عنه الحافظ في «التقريب» لين الحديث. لكن للحديث طريق أخرى عند الدارقطني ١/١٣٢، والبيهقي ٢/٨٩ وإسناده ضعيف، والبيهقي من طريق شعبة، عن عبدالعزيز بن رفيع، عن رجل، عن النبي ﷺ بنحوه، ولفظ أبي داود: «... وَمَنْ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ».

التعليل: لأنه لم يَفْتَهُ من الأركان غير القيام، وهو يأتي به مع التكبيرة، ثم يدرك مع الإمام بقية الركعة.

وأجاب الشيخ حمّد بن عبدالعزيز - رحمه الله -: إذا أدرك المأموم الإمام راکعاً، فدخل معه وأطمأن في الركوع قبل أن يرفع، فهو مُدرك للركعة، وهذا هو المروي عن السلف الصالح، وعليه عمل الأمة من الصحابة والتابعين، والأئمة الأربعة وأتباعهم، فلا يُعرف عن السلف خلاف في ذلك، وقد حكى الإجماع على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - فقال: والمسبوق إذا لم يتسع قيامه لقراءة الفاتحة، فإنه يركع مع إمامه ولا يُتم الفاتحة باتفاق الأئمة، وأما إذا كان متسعاً ولم يقرأها، فهذا تجوزُ صلاته عند الجماهير، وعند الشافعي عليه أن يقرأها، وإنما تسقط قراءتها عنده عن المسبوق خاصة، اهـ.

فتبين أن سقوط قراءة الفاتحة عن المسبوق مسألة اتفاق كما قدمناه، والحجة في ذلك ما رواه البخاري عن أبي بكرة^(١)... فذكره، وذكر حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -: «ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة»^(٢) وترجم عليه ابن خزيمة^(٣)، وهكذا ترجم مجد الدين في «المنتقى»، فقال: باب المسبوق يدخل مع الإمام، ولا يعتد بركعة لم يدرك ركوعها. اهـ. وذكر الآثار، إلى أن قال: وقد نص شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - قال: ومن أدرك ركعة مع الإمام فقد أدرك الصلاة، وتذكر بإدراك الركوع مع الإمام اهـ. وقيل: يدركها إن أدرك معه الطمأنينة.

(١) أخرجه البخاري (٧٨٣) من حديث أبي بكرة - رضي الله عنه - أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راکع، فركع قبل أن يصل إلى الصف، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال: «زادك الله حرصاً ولا تعدّ».

(٢) سلف ص ٦٧ / تعليق (٣).

(٣) في «صحيحه» ٥٧/٣ في الصلاة: باب (١٢٢)، قال: باب إدراك المأموم الإمام ساجداً، والأمر بالاعتداء به في السجود، وأن لا يعتد به، إذ المدرك للسجدة إنما يكون بإدراك الركوع قبلها.

وفيه وجهٌ عند الشافعية أنه لا يدركُ الركعةَ بذلك. قال النووي: وهو وجهٌ ضعيفٌ مزيفٌ حكاه صاحب « التتمة » عن إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة، من أكبر أصحابنا الفقهاء المحدثين، وحكاه الرافعي عنه. وعن أبي بكر الصُّبغِي من أصحابنا -وهو بكسر الصاد المهملة وإسكان الباء الموحدة وبالغين المعجمة- قال صاحب « التتمة »: هذا ليس بصحيح؛ لأن أهل الأمصار اتفقوا على الإدراك به، فخلافاً من بعدهم لا يُعتدُّ به اهـ.

وعلم مما تقدم: أنه لو شكَّ: هل أدركه راکعاً أو لا؟ لم يعتدَّ بها، على الصحيح من المذهب، ويسجدُ للسهو، وتقدم^(١) في بابه.

وفي وجه: أنه يدركُها. وهو من المفردات؛ لأن الأصل بقاء ركوعه.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول والله أعلم.

مسألة: وإن كَبَّرَ والإمامُ في الركوع، ثم لم يركعْ حتى رفع إمامه، لم يدركه، ولو أدرك ركوع المأمومين. وإن أتمَّ التكبيرة في انحنائه انقلبت نفلًا، وتقدم^(٢).

فإذا لم يدرك المسبوق الركوع لا تُحسبُ له الركعة، وبه قال جمهور العلماء. وقال زُفَر: تُحسبُ إن أدركه في الاعتدال.

مسألة: من أدرك الإمام راکعاً أجزأته تكبيرة الإحرام عن تكبيرة الركوع، هذا المذهب، نص عليه أحمد. وبه قال سعيد بن المسيَّب، وعطاء، والحسن، وميمون بن مهران، والنخعي، والحكم، والثوري، والشافعي، ومالك، وأصحاب الرأي. واختاره الشيخ محمد بن عبد العزيز.

الدليل: احتج أحمد بأنه فعلُ زيد بن ثابت، وابن عمر، ولا يُعرفُ لهما مخالفٌ في الصحابة، ولأنه اجتمع عبادتان من جنس واحد، فأجزأ الركن عن الواجب، كطواف الزيارة والوداع.

قيل للقاضي: لو كانت تكبيرة الركوع واجبة لم تسقط! فأجاب بأن الشافعي

(١) ٥ / ٢٧٢.

(٢) ص ٦٨.

أوجب القراءة وأسقطها إذا أدركه راعياً. قال ابن رجب في القاعدة الثامنة عشرة: وهذه المسألة تدل على أن تكبيرة الركوع تجزئ في حالة القيام، خلاف ما يقوله المتأخرون.

وعن أحمد: يجب معها تكبيرة الركوع. اختارها جماعة من الأصحاب، منهم ابن عقيل وابن الجوزي في «المذهب».

وعن عمر بن عبدالعزيز: عليه تكبيران. وهو قول حماد بن أبي سليمان. قال الموفق: والظاهر أنهما أرادا أن الأولى له أن يكبر تكبيرتين، فلا يكون قولهما مخالفاً لقول الجماعة، فإن عمر بن عبدالعزيز قد نُقل عنه أنه كان ممن لا يتم التكبير، ولأنه قد نُقلت تكبيرة واحدة عن زيد بن ثابت وابن عمر، ولم يعرف لهما في الصحابة مخالفت. فيكون ذلك إجماعاً، ولأنه اجتمع واجبان من جنس في محل واحد، وأحدهما ركن، فسقط به الآخر، كما لو طاف الحاج طواف الزيارة عند خروجه من مكة، أجزأه عن طواف الوداع اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول والله أعلم.

وإتيان المسبوق بتكبيرة الركوع أفضل، خروجاً من خلاف من أوجب، كابن عقيل وابن الجوزي.

مسألة: فإن نوى المدرك في الركوع الإحرام والركوع بالتكبيرة لم تنعقد صلاته، على الصحيح من المذهب.

التعليل: لأنه شرك بين الواجب وغيره في النية، أشبه ما لو عطس عند رفع رأسه فقال: ربنا ولك الحمد.

وعن أحمد: بلى. اختاره الشيخان، ورجحه في «الشرح».

التعليل: لأن نية الركوع لا تنافي نية الافتتاح، لأنهما من جملة العبادة.

مسألة: وإن نوى تكبيرة الركوع لم يجزئه؛ لأن تكبيرة الإحرام ركنٌ، ولم يأت بها^(١).

فائدة: قال الشافعية: إذا حضر مسبوق فوجد الإمام في القراءة وخاف ركوعه قبل فراغه من الفاتحة، فينبغي أن لا يقول دعاء الافتتاح والتعوذ، بل يبادر إلى الفاتحة، لأنها فرض، فلا يشتغل عنه بالنفل اهـ^(٢).

قلت: وهذا هو الصحيح والله أعلم.

نص: «وَمُسْتَحَبٌّ (ع) لَهُ الدُّخُولُ (و) مَعَهُ فِي قِيَامِهِ وَلَوْ بَعْدَ الرُّكُوعِ. وَاسْتَحَبَّ (خ) انْحِطَاطُهُ بِلا تَكْبِيرٍ».

ش: وإن أدرك المسبوق الإمام بعد الركوع، أي بعد أن أحرم بالصلاة لم يكن مدركاً للركعة، وعليه متابعتة قولاً وفعلاً.

الدليل: قوله ﷺ: «إِذَا جِئْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَنَحْنُ سَجُودٌ فَاسْجُدُوا، وَلَا تَعُدُّوْهَا شَيْئاً» الحديث. رواه أبو داود^(٣).

وروى الترمذي^(٤) عن معاذٍ قال: قال النبي ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ وَالْإِمَامُ عَلَى

(١) انظر «كشاف القناع» ١/ ٥٤٠، ٥٤١، و«الإنصاف» ٢/ ٢٢٣ - ٢٢٥، و«المبدع» ٢/ ٤٩، و«المغني» ٢/ ١٨٢، ١٨٣، و«المجموع شرح المذهب» ٤/ ١٠٠، ١٠١، و«الدرر السنية» ٤/ ٣٩٦ - ٣٩٨، و«قواعد ابن رجب» ص ٢٥، و«الشرح الكبير» ١/ ٣٨٨، ٣٨٩، و«فتاوى اللجنة» ٦/ ٣٨٦.

(٢) انظر «المجموع شرح المذهب» ٤/ ٩٧.

(٣) سلف ص ٧٠ / تعليق (٢).

(٤) في «جامعه» (٥٩١)، ومن طريقه أخرجه البغوي (٨٢٥) من طريق الحجاج بن أرطاة، عن أبي إسحاق، عن هُبيرة، عن علي، وعن عمرو بن مرة، عن ابن أبي ليلى، عن معاذ بن جبل، رضي الله عنه.

قال الترمذي: هذا حديث لا نعلم أحداً أسنده إلا ما روي من هذا الوجه.

قلنا: الحجاج بن أرطاة موصوف بالتدليس، ولم يصرح بالسماع في هذا الحديث، لكن =

حالٍ فليصنع كما يصنع الإمام»، والعملُ على هذا عند أهل العلم، قالوا: إذا جاء الرجلُ والإمامُ ساجدًا فليسجدْ، ولا تجزئه تلك الركعة.

وقال بعضهم: لعلَّه أن لا يرفع رأسه من السجدة حتى يُغفرَ له.

وقال الشيخ عبد الله أبا بطين: يجب عليه متابعتة، لكن أرجو أن ذلك يُغتفر في حق الجاهل اهـ.

والمرادُ بمتابعتة في الأقوال: أن يأتي بتكبير الانتقال عما أدركه فيه، وما في السجود من التسبيح، وما بين السجدين، وأما التشهد إذا لم يكن محلاً لتشهده فلا يجب عليه.

وإن أدركه في السجود أو التشهد الأول كبر في حال قيامه مع الإمام إلى الثالثة؛ لأنه مأموم له، فيتابعه في التكبير، كمن أدرك معه من أولها.

وإن رفع الإمام رأسه من الركوع قبل إحرام المسبوق سن دخولته معه، فيسن كيف أدركه أدركه، للخبر.

وعلى المسبوق أن يأتي بالتكبير في حال قيامه، لوجوب التكبير لكل انتقال يعتد به المصلي، هذا المذهب.

مسألة: وينحط مسبوق أدرك الإمام بعد رفعه من الركوع بلا تكبير لانحطاطه، ولو أدركه ساجدًا، على الصحيح من المذهب، نص عليه؛ خلافاً للثلاثة كما أشار إليه المؤلف لأنه لا يعتد به، وقد فاتته محل التكبير^(١).

فائدة: أفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بأن من أدرك الإمام ولو بعد ركوع آخر ركعة فليدخل معه في الصلاة لقوله ﷺ «فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا»^(٢).

= أخرجه أبو داود (٥٠٦) من طريق أخرى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: حدَّثنا أصحابنا - وفي رواية غير أبي داود: أصحاب محمد ﷺ - : كان الرجل إذا جاء يسأل فيخبر بما سبق من صلاته، وأنهم قاموا مع رسول الله ﷺ من بين قائم وراكع، وقاعد، ومصل مع رسول الله ﷺ، قال: فجاء معاذ، فأشاروا إليه، فقال معاذ: لا أراه على حال إلا كنت عليها، قال: فقال: «إن معاذاً قد سن لكم سنة، كذلك، فافعلوا» وإسناده صحيح، وصححه غير واحد.

(١) انظر «كشاف القناع» ١/ ٥٤١، و«الإنصاف» ٢/ ٢٢٥، و«المغني» ٢/ ١٨٣، ١٨٤، و«الدرر السنية» ٤/ ٣٩٨.

(٢) «فتاوى اللجنة» ٧/ ٣٢٠.

نص: «ويقوم (و) المسبوق إذا سلم الإمام، وحرم (خ) قبله».

ش: ويقوم مسبوق للقضاء بعد سلام الإمام بتكبير؛ ولو لم تكن الركعة التي قام إليها ثانيته، على الصحيح من المذهب، نص عليه وبهذا قال مالك، والثوري، وإسحاق.

التعليل: أنه انتقال يُعتدُّ به، أشبه سائر الانتقالات.

وقيل: إن أدركه في التشهد الأخير لم يُكَبِّر عند قيامه.

وقيل: لا يُكَبِّر من كان جالساً لمرضٍ أو نفلٍ أو غيرهما.

وقال الشافعي: يقوم بغير تكبير؛ لأنه قد كَبَّر في ابتداء الركعة، ولا إمام له يتابعه في التكبير.

وقال الموفق: ولنا أنه قام في الصلاة إلى ركن معتد له به، فيكبر كالقائم من التشهد الأول، وكما لو قام مع الإمام، ولا يسلم أنه كَبَّر في ابتداء الركعة، فإن ما كَبَّر فيه لم يكن من الركعة، إذ ليس في أول الركعة سجود ولا تشهد، وإنما ابتداء الركعة في قيامه، فينبغي أن يُكَبِّر فيه اهـ.

مسألة: فإن قام مسبوق قبل أن يسلم الإمام التسليمة الثانية بلا عذر يبيح المفارقة لزمه العود، ليقوم بعدها؛ لأنها من جملة الركن، ولا تجوز مفارقتها بلا عذر. فإن لم يرجع انقلبت صلاته نفلاً بلا إمام.

ولا فرق بين العمد والذكر وضدّهما، وهذا واضح إذا كان الإمام يرى وجوب التسليمة الثانية، وإلا فقد خرج من صلاته بالأولى، خصوصاً بعض المالكية، فإنه ربما لا يسلم الثانية رأساً، فكيف يصنع المسبوق لو قيل: لا يفارقه قبلها؟

والوجه الثاني: يبطل ائتمامه، ولا يبطل فرضه إن قيل بمنع المفارقة لغير عذر.

والوجه الثالث: تبطل صلاته رأساً. فلا يصح له نفل ولا فرض.

قال في «حاشية العنقري»: قوله: انقلبت نفلاً، هذا مبني على أن التسليمة

الثانية ليست ركناً في النفل على المذهب، وعلى قياسه: أنه لو أدرك الصلاة من أولها، ثم لما سلم الإمام التسليمة الأولى سلم معه وخرج من الصلاة بلا تسليمة ثانية، أن صلاته تنقلب نفلاً، لأنه أتى بما يفسد الفرض فقط اهـ.

مسألة: وإن أدركه المسبوق في سجود سهو بعد السلام لم يدخل معه، لأنه خرج من الصلاة، ولم يعد إليها به، حتى لو أحدث فيه لم تبطل.

فإن دخل معه في سجود السهو بعد السلام لم تنعقد صلاته، لما مر^(١).

مسألة: إذا أدرك إحدى سجدي السهو يقضي السجدة، ثم يقوم فيقضي ما فاته، إنما لم يَجْزُ تأخيرها إلى آخر صلاته، بل يقضيها معه، لقوله: «وما فاتكم فاقضوا»^(٢) وقد فاتته سجدة فيجب أن يسجدّها لا زيادة عليها^(٣).

نص: «وما أدركه مع الإمام نجعلُه (وهـ) آخر صلاته. وما يقضيه (و) نجعلُه (و) (هـ) أولها، نستفتح (وهـ) ونتعوذ (وهـ) ونقرأ (وهـ) السورة».

ش: وما أدرك المسبوق مع الإمام فهو آخر صلاته، فإن أدركه فيما بعد الركعة الأولى كالثانية أو الثالثة لم يستفتح ولم يستعد، وما يقضيه المسبوق أولها يستفتح له، ويتعوذ، ويقرأ السورة، ولو أدرك ركعة من الصبح مثلاً، أطال قراءتها على التي أدركها، وراعى ترتيب السور، كما أشار إليه ابن رجب. هذا ظاهر المذهب.

ومن قال أن ما أدركه آخر صلاته. وما يتداركه أول صلاته أبو حنيفة، ومالك، والثوري، وحكاه ابن المنذر، عن ابن عمر، ومجاهد، وابن سيرين، وحكي عن الشافعي، وأبي حنيفة، وأبي يوسف، والحسن بن حي.

الدليل: ما روى أحمد عن ابن عينة، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة

(١) انظر كشف القناع ٥٤١/١، ٥٤٢، و«الإنصاف» ٢٢٣/٢، و«المغني» ١٨٣/٢، ١٨٤، و«حاشية العنقري» ٢٣٩/١.

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٦)، ومسلم (٦٠٢)، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٣) «بدائع الفوائد» ٩٣/٤.

أن النبي ﷺ قال: «ما أدركتكم فصلوا وما فاتكم فاقضوا» ورواه البخاري ومسلم^(١)، ورواه النسائي من حديث ابن عيينة. قال مسلم^(٢): أخطأ ابن عيينة في هذه اللفظة «فاقضوا»، ولا أعلم رواها عن الزهري غيره. وفيه نظر. فقد رواها أحمد^(٣)، عن عبد الرزاق، عن معمر عن الزهري. وقد رويت عن أبي هريرة من غير وجه. وفي رواية مسلم^(٤) «واقض ما سبقك»، والمقضي هو الفائت، فيكون على صفة.

وعن أحمد: ما أدرك مع الإمام فهو أول صلاته، وما يقضيه آخرها. وبه قال سعيد بن المسيب، والحسن البصري، وعطاء، وعمر بن عبد العزيز، ومكحول، وعطاء، والزهري، والأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، وإسحاق، والشافعي، وابن المنذر، والمزني، وأبو ثور ورواية عن مالك. قال ابن المنذر: وروي عن عمر وعلي وأبي الدرداء، ولا يثبت عنهم، وهو رواية عن مالك، وبه قال داود. واختاره الشيخ عبد الرحمن السعدي، والشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ عبد العزيز بن باز، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

وروى البيهقي مثل هذا المذهب عن عمر بن الخطاب، وعلي، وأبي الدرداء، وابن المسيب، وحسن، وعطاء، وابن سيرين، وأبي قلابة - رضي الله عنهم -.

الدليل: قوله ﷺ: «ما أدركتكم فصلوا، وما فاتكم فاتموا» متفق عليه^(٥) من حديث أبي قتادة وأبي هريرة. قال البيهقي: الذين رَوَوْا «فاتموا» أكثر وأحفظ وألزم لأبي هريرة الذي هو راوي الحديث، فهم أولى.

وأجيب بأن المعنى: فاتموا قضاءً، للجمع بينهما.

قال الشافعية: ولأنه لو أدرك ركعة من المغرب فقام للتدارك يصلي ركعة، ثم

(١) أخرجه أحمد (٧٢٥٠)، والبخاري (٦٣٦)، ومسلم (٦٠٢)، والنسائي ١١٤/٢، ١١٥ من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٢) نقله عنه البيهقي في «السنن» ٢٩٧/٢.

(٣) في «مسنده» (٧٦٦٢).

(٤) في «صحيحه» (٦٠٣) من حديث أبي قتادة - رضي الله عنه -.

(٥) أخرجه البخاري (٦٣٦)، ومسلم (٦٠٢) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - وأخرجه البخاري (٦٣٥)، ومسلم (٦٠٣) من حديث أبي قتادة - رضي الله عنه -.

يجلسُ ويتشهد، ثم يقومُ إلى الثالثة، وهذا متفق عليه عندنا وعند الحنفية، وهو دليل ظاهرٌ لنا، لأنه لو كان الذي فاتَه أولُ صلاتِهِ لم يجلس عَقَبَ ركعةٍ.

فأما رواية: «فاقضوا» فجوابُها من وجهين: أحدهما: أنَّ روايةَ فَأَتَمُّوا أكثرُ وأحفظُ. والثاني: أنَّ القضاءَ محمولٌ على الفعلِ لا القضاءَ المعروفَ في الاصطلاح؛ لأن هذا اصطلاحٌ متأخري الفُقهَاء، والعربُ تطلق القضاءَ بمعنى الفعل. قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مَنَاسِكُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠] ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾ [الجمعة: ١٠] قال بعضهم: والمراد: وما فاتَكُمْ من صلاتِكُمْ أنتم، لا من صلاةِ الإمام، والذي فاتَ المأمومَ من صلاةٍ نفسه إنما هو آخرُها اهـ.

قال بعض علماء نجد: والذي يترجَّحُ عندنا: أن ما أدركَهُ المسبوقُ أولُ صلاتِهِ، لأن روايةً من روى: «فأتموا» أكثرُ وأصحُّ عند كثيرٍ من أهلِ الحديث، مع أن رواية «فاقضوا» لا تخالف رواية «فأتموا»، لأن القضاءَ يَرُدُّ في اللغة بمعنى التَّمام، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾ [الجمعة: ١٠]، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مَنَاسِكُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]. قال في الفتح في قوله ﷺ: «وما فاتكم فَأَتَمُّوا»: أي: أكملوا، هذا هو الصحيح في رواية الزهري، ورواه ابنُ عيينةَ بلفظ «فاقضوا»، وحكم عليه مسلمٌ بالوهم في هذه اللفظة، مع أنه أخرج إسناده في «صحيحه»، لكنه لم يَسُقْ لفظه.

قال: والحاصلُ أن أكثرَ الرواياتِ ورد بلفظ «فأتموا»، وأقلُّها بلفظ «فاقضوا»، وإنما تظهرُ فائدةُ ذلك إن جعلنا بين القضاء والإتمام مغايرةً، لكن إذا كان مخرج الحديث واحداً واختلفوا في لفظه منه، وأمكَّنَ رَدُّ الاختلافِ إلى معنى واحدٍ كان أولى، وهنا كذلك، لأن القضاء وإن كان يُطلقُ على الفائت غالباً، لكن يُطلقُ على الأداء أيضاً، ويردُّ بمعنى الفراغ، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾ الآية، ويردُّ لمعانٍ آخر، فيحملُ قوله هنا: «فاقضوا» على معنى الأداء والفراغ، فلا يغيرُ قوله: «فأتموا»، فلا حُجَّةَ فيه لمن تمسك برواية «فاقضوا» على أن ما أدركَهُ المأموم مع الإمام هو آخرُ صلاتِهِ، حتى استحَبَّ الجهرَ في الرُّكعتين الأخيرتين، وقراءةِ السورة،

وترك القنوت، بل هو أولها، وإن كان آخر صلاة إمامه، لأن الآخر لا يكون إلا عن شيء تقدم، وأوضح دليل على ذلك أنه يجب عليه أن يتشهد في آخر صلاته على كل حال، فلو كان ما يدركه مع الإمام آخراً له، لما احتاج إلى إعادة التشهد، اهـ ملخصاً. فظهر لك أن هذا القول هو الراجح، والله أعلم اهـ.

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي:

قولهم: وما يقضيه المسبوق أول صلاته، وما أدركه مع الإمام آخرها فيه نظر، والصحيح القول بالآخر، وأن الذي يدرك مع الإمام أولها، والذي يقضيه آخرها، وذلك أن قوله ﷺ: «فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُوا»^(١). صريح في ذلك غير محتمل، واللفظ الآخر: «وَمَا فَاتَكُمْ فَأَقْضُوا»^(٢) ليس ظاهراً أن المراد بالقضاء أول الصلاة، وإنما يراد به الإتمام، وكثيراً ما يطلق القضاء بمعنى الإتمام، ويؤيد هذا أن هذا هو الأصل، وهو الواقع، فما الذي يخرج هذا الأصل عن حالته ويوجب انعكاس الأمر؟ ويؤيد هذا أن الإنسان المصلي مأمور بالنية وتكبير الإحرام في أول ما يدخل مع الإمام، ولو كان أولها الذي هو يقضي، لوجب عليه تأخير النية والإحرام إلى ما بعد سلام الإمام. ويؤيد ذلك أيضاً أنه إذا أدرك ركعة من المغرب، ثم قام ليقضي، أنه يصلي ركعة ويجلس للتشهد الأول، ثم يتم صلاته.

ولو كان الذي يقضيه أولها لفعل في الركعتين الفائتين كما يفعل فيهما إذا صلى وحده، بأن يسردهما، ولا ينفع قولهم: إنه لو سردهما لاقتصر في المغرب على شفع، وهي وتر، فإنه - على قولهم - يحصل الإيتاء بالركعة التي أدرك مع الإمام، لأنها على ذلك القول آخر الصلاة. ويدل على ذلك أيضاً أن التشهد الأخير لا يكون إلا في آخر صلاته التي يقضيها، لا في التي أدرك مع الإمام.

ويلزم على قولهم أنه يتشهد التشهد الأخير مع الإمام، ويقتصر على التشهد

(١) انظر ما قبله.

(٢) انظر رواية أحمد (٧٢٥٠)، والنسائي ١١٤/٢، ١١٥.

الأول فيما يقضيه، ولم يقولوا بذلك.

ويشهد لهذا أن الترغيب في الاستفتاح، والأمر بالتعوذ إنما هو في أول ما يدخل المصلي في صلاته، لتحصل المصلحة المترتبة على ذلك، نعم إذا فاتته ركعتان من الرباعية، وأراد أن يقرأ في القضاء زيادة على الفاتحة كان حسناً، وليس هذا لأجل أنه أول صلاته، وإنما ذلك تداركاً للقراءة، حيث فاتته مع الإمام، والله أعلم^(١). ا.هـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الثاني وهو أن ما أدركه مع الإمام فهو أول صلاته وما يقضيه آخرها لما ذكره والله أعلم.

تنبيه: لهذا الخلاف فوائد كثيرة. ذكرها ابن رجب في قواعد وغيره.

فمنها: محل الاستفتاح. فعلى المذهب: يستفتح فيما يقضيه. وعلى الثانية: فيما أدركه. وهذا الصحيح من المذهب. وقال القاضي في «شرح المذهب»: لا يشرع الاستفتاح على كلا الروایتين لقوت محله.

ومنها التعوذ. إذا قلنا: هو مخصوص بأول ركعة، فعلى المذهب: يتعوذ فيما يقضيه. وعلى الثانية: فيما أدركه.

قال في الإنصاف: قلت: الصواب هنا: أن يتعوذ فيما أدركه على الروایتين. ولم أر أحداً من الأصحاب قاله. وأما على القول بمشروعيته في كل ركعة، فتلغو هذه الفائدة.

ومنها: صفة القراءة في الجهر والإخفات. فإذا فاتته ركعتان من المغرب والعشاء جهر في قضائيهما من غير كراهة، نص عليه في رواية الأثرم، وإن أمّ فيهما - وقلنا: بجوازه - سن له الجهر بناءً على المذهب. وعلى الثانية: لا جهر هنا. وتقدمت المسألة في صفة الصلاة، بآتم من هذا.

(١) انظر «كشف القناع» ١/ ٥٤٢، و«الإنصاف» ٢/ ٢٢٥ - ٢٢٨، و«المبدع» ٢/ ٥٠، و«المختارات الجليلة» ص ٥٣ - ٥٥، و«المجموع شرح المذهب» ٤/ ١٠٥، ١٠٦، و«الدرر السنية» ٤/ ٤٠١، ٤٠٢، و«الرسالة»، و«فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم» ٢/ ٢٩٠، و«فتح الباري» ٢/ ١١٨، و«نيل الأوطار» ٣/ ١٥٢، ١٥٣، و«فتاوى اللجنة» ٧/ ٣٢٢.

ومنها: مقدار القراءة. وللأصحاب فيه طريقتان:

أحدهما: إن أدرك ركعتين من الرباعية، فإنه يقرأ في المقضيتين بالحمد وسورة معها، على كلا الروايتين. قال ابن أبي موسى: لا يختلف قوله في ذلك. وذكر الخلل: أن قوله استقر عليه. قال في «المغني»: هو قول الأئمة الأربعة لا نعلم عنهم فيه خلافاً. وذكره الآجري عن أحمد. قال ابن عبد البر: كل هؤلاء القائلين بالقولين جميعاً يقولون: يقضي ما فاتته بالحمد لله وسورة على حسب ما قرأ إمامه إلا إسحاق والمزني وداود قالوا: يقرأ بالحمد وحدها. اهـ.

الثاني: يبنى قراءته على الخلاف في أصل المسألة. ذكره ابن هبيرة، وفاقاً للأئمة الأربعة. وقاله الآجري. وهي طريقة القاضي ومن بعده. قال في «الفروع»: وجزم به جماعة. وذكره ابن أبي موسى.

قال العلامة ابن رجب في «فوائده»: وقد نص عليه الإمام أحمد في رواية الأثرم، وأوماً إليه في رواية حرب وغيره. واختاره المجذ. وأنكر الطريقة الأولى. وقال: لا يتوجه إلا على رأي من رأى قراءة السورة في كل ركعة، أو على رأي من رأى قراءة السورة في الآخرين إذا نسيها في الأوليين. وقال: أصول الأئمة تقتضي الطريقة الثانية. صرح به جماعة. قال ابن رجب، قلت: وقد أشار الإمام أحمد إلى مأخذ ثالث، وهو الاحتياط للتردد فيهما، وقراءة السورة سنة مؤكدة. فيحتاج لها أكثر من الاستفتاح والتعوذ. اهـ.

وقيل: يقرأ السورة مطلقاً.

ومنها: لو أدرك من الرباعية ركعةً. فعلى المذهب: يقرأ في الأوليين بالحمد وسورة. وفي الثالثة: بالحمد فقط. ونقل عنه الميموني: يحتاج ويقرأ في الثالثة بالحمد وسورة. قال الخلل: رجع عنها أحمد.

ومنها: قنوت الوتر إذا أدركه المسبوق مع من يصلي به بسلام واحد. فإنه يقع في محلّه. ولا يعيد على المذهب. وعلى الثانية: يعيده في آخر ركعة يقضيها.

ومنها: تكبيرات العيد الزوائد إذا أدرك المسبوق الركعة الثانية. فعلى المذهب:

يُكَبَّرُ فِي الْمَقْضِيَّةِ سَبْعًا، وَعَلَى الثَّانِيَةِ: خَمْسًا.

ومنها: إِذَا سُبِقَ بِبَعْضِ تَكْبِيرَاتِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ.

فعلى المذهب: يَتَابِعُ الْإِمَامَ فِي الذِّكْرِ الَّذِي هُوَ فِيهِ، ثُمَّ يَقْرَأُ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ يَقْضِيهَا. وَعَلَى الثَّانِيَةِ: لَا يَتَابِعُ الْإِمَامَ، بَلْ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ.

ومنها: مُحَلُّ الشَّهَادَةِ الْأَوَّلِ فِي حَقِّ مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْمَغْرِبِ، أَوْ مِنْ رِبَاعِيَّةِ رَكْعَةٍ. فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ: أَنَّهُ يَتَشَهَّدُ عَقِيبَ رَكْعَةٍ عَلَى كِلَا الرَّوَائِطَيْنِ. وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ. مِنْهُمْ الْخَلَّالُ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَالْقَاضِي. قَالَ الْخَلَّالُ: اسْتَقَرَّتِ الرَّوَائِطُ عَلَيْهَا. وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ»، وَ«الْمَحَرَّرِ»: وَقَالَ: فِي الْأَصَحِّ عَنْهُ. وَعَنْهُ: يَتَشَهَّدُ عَقِيبَ رَكْعَةٍ فِي الْمَغْرِبِ فَقَطْ. وَعَنْهُ: يَتَشَهَّدُ عَقِيبَ رَكْعَتَيْنِ فِي الْكُلِّ. نَقَلَهَا حَرْبٌ. وَقَدَّمَهُ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى». وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ وَالشَّارِحُ.

وَقَالَ الْمَوْفَّقُ وَالشَّارِحُ: الْكُلُّ جَائِزٌ. وَرَدَّهُ ابْنُ رَجَبٍ.

وَاخْتَلَفَ فِي بِنَاءِ هَاتَيْنِ الرَّوَائِطَيْنِ، فَقِيلَ: هُمَا مَبْنِيَّتَانِ عَلَى الرَّوَائِطَيْنِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ. إِنْ قُلْنَا: مَا يَقْضِيهِ أَوَّلُ صَلَاتِهِ، لَمْ يَجْلِسْ إِلَّا عَقِبَ رَكْعَتَيْنِ. وَإِنْ قُلْنَا: مَا يَقْضِيهِ آخِرُهَا تَشَهَّدَ عَقِبَ رَكْعَةٍ، وَهِيَ طَرِيقَةُ ابْنِ عَقِيلٍ فِي «الْفُصُولِ»، وَأَوْمَأَ إِلَيْهِ فِي رِوَايَةِ حَرْبٍ.

وَقِيلَ: هُمَا مَبْنِيَّتَانِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنْ مَا يَدْرُكُهُ آخِرُ صَلَاتِهِ. وَهِيَ طَرِيقَةُ الْمَجْدِ. وَنَصَّ عَلَى ذَلِكَ صَرِيحًا فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ وَالْبُرْقَانِيِّ.

ومنها: تَطْوِيلُ الرُّكْعَةِ الْأُولَى عَلَى الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ، وَتَرْتِيبُ السُّورَتَيْنِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ، ذَكَرَهُ ابْنُ رَجَبٍ تَخْرِيجًا لَهُ. وَقَالَ أَيْضًا: فَأَمَّا رَفْعُ الْيَدَيْنِ إِذَا قَامَ مِنَ الشَّهَادَةِ الْأَوَّلِ - إِذَا قُلْنَا: بِاسْتِحْبَابِهِ - فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَرْفَعَ إِذَا قَامَ إِلَى الرُّكْعَةِ الْمَحْكُومِ بِأَنَّهَا ثَلَاثَةٌ، سِوَا قَامَ عَنْ تَشَهَّدٍ أَوْ غَيْرِهِ. وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَرْفَعَ إِذَا قَامَ مِنْ تَشَهُّدِهِ الْأَوَّلِ الْمَعْتَدِّ بِهِ، سِوَا كَانَ عَقِيبَ الثَّانِيَةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ. قَالَ: وَهُوَ أَظْهَرُ. اهـ.

ومنها: التَّوَرُّكُ مَعَ إِمَامِهِ. وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ: أَنَّهُ يَتَوَرَّكُ مَعَ إِمَامِهِ، عَلَى الرِّوَايَةِ

الأولى، كما يتورك إذا قضى. قال في «الفروع»: وعلى الأولى يتورك مع إمامه كما يقضيه في الأصح. وعنه: يفتَرش. وعنه: يُخَيَّر، وهو وجه في «الرعاية».

فائدة: قال في «الفروع»: ومقتضى قوله: إنه هل يتورك مع إمامه أو يفتَرش؟ أن هذا القعود هل هو ركن في حقه؟ على الخلاف. وقال القاضي في «التعليق»: القعود الفرض ما يفعله آخر صلاته، ويعقبه السلام. وهذا معدوم هنا. فجرى مجرى التشهد الأول، على أن القعود هل هو ركن في حقه بعد سجدة السهو من آخر صلاته وليس بفرض؟ كذا هنا.

وقال المجد: لا يُحتَسَبُ له بتشهد الإمام الأخير إجماعاً، لا من أول صلاته ولا من آخرها. ويأتي فيه بالتشهد الأول فقط، لوقوعه وسَطاً. ويكرره حتى يُسَلِّمَ إمامه.

وقال في «الرعاية الكبرى»: وعنه: من سبق بركتين لا يتورك إلا في الآخر وحده. وقيل: في الزائدة على ركعتين يتورك إذا قضى ما سبق به. وقيل: هل يوافق إمامه في توركه، أم يُخَيَّر بينهما؟ فيه روايتان (١). اهـ.

نص: «وإن أدرك من رُبَاعِيَّةٍ أو مَغْرِبٍ رُكْعَةً يَتَشَهُدُ عَقِبَ أُخْرَى».

ش: لو أدرك من رُبَاعِيَّةٍ أو مَغْرِبٍ رُكْعَةً تَشَهُدُ التَّشَهُدَ الأوَّلَ عَقِبَ قِضَاءِ رُكْعَةٍ أُخْرَى، نص عليه أحمد، كالرواية الأخرى أن ما أدرك أوَّلَ صلاته، وما يقضيه آخرها. وإنما قلنا بتشهد من أدرك رُكْعَةً عَقِبَ أُخْرَى، لئلا يلزم تغيير هيئة الصلاة لأنه لو تَشَهُدَ عَقِبَ ركعتين، لزم عليه قطع الرُبَاعِيَّةِ على وترٍ، والثانية شفعا، ومراعاة هيئة الصلاة ممكنة، ولا ضرورة إلى تركها، فيلزم الإتيان بها. واختاره الشيخ عبد الله بن محمد والشيخ حمد بن ناصر.

قال الموفق: واختلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي مَوْضِعِ الْجُلُوسِ والتَّشَهُدِ الأوَّلِ فِي حَقِّ مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الْمَغْرِبِ أو الرُّبَاعِيَّةِ، إِذَا قُضِيَ، فُرُوِي عَنْ أَحَدٍ أَنَّهُ إِذَا قَامَ اسْتَفْتَحَ، وَصَلَّ رُكْعَتَيْنِ مُتَوَالِيَتَيْنِ، يَقْرَأُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ بِالحَمْدِ لِلَّهِ وَسُورَةً. نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ حَرْبٍ، وَفَعَلَ ذَلِكَ جُنْدَبٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا أَوَّلُ صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَتَشَهُدْ بَيْنَهُمَا كَغَيْرِ الْمَسْبُوقِ، وَلِأَنَّ الْقِضَاءَ عَلَى صِفَةِ الْأَدَاءِ، وَالْأَدَاءَ لِاجْتُلُوسٍ فِيهِ، وَلِأَنَّهُمَا رُكْعَتَانِ يَقْرَأُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِالحَمْدِ لِلَّهِ وَسُورَةً، فَلَمْ يَجْلِسْ بَيْنَهُمَا كَالْمُؤَدَّاتَيْنِ. وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ أَنَّهُ يَقُومُ فَيَأْتِي بِرُكْعَةٍ، يَقْرَأُ فِيهَا بِالحَمْدِ لِلَّهِ وَسُورَةً،

(١) انظر «كشف القناع» ١/٥٤٢، و«الإنصاف» ٢/٢٢٥-٢٢٨، و«المبدع» ٢/٥٠، و«المختارات الجليلة» ص ٥٣-٥٥، و«المجموع شرح المذهب» ٤/١٠٥، ١٠٦، و«الدرر السنية» ٤/٤٠١، ٤٠٢، «الرسالة» و«فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم» ٢/٢٩٠، و«المغني» ٣/٣٠٦، ٣٠٧، و«الفروع» ١/٥٨٩، و«المحرر» ١/٩٧، و«الشرح الكبير» ٢/٣٩٠.

ثم يجلس، ثم يقوم فيأتي بأخرى بالحمد لله وسورة في المغرب، أو بركتين متواليين في الرباعية، يقرأ في أولها بالحمد لله وسورة، وفي الثانية بالحمد وحدها. نقلها صالح، وأبو داود، والأثرم. وفعل ذلك مسروق. وقال عبد الله بن مسعود: كما فعل مسروق يفعل. وهو قول سعيد بن المسيب، فإنه روي عنه أنه قال للزهري: ما صلاة يجلس في كل ركعة منها؟ قال سعيد: هي المغرب إذا أدركت منها ركعة، ولأن الثالثة آخر صلاته فعلاً، فيجب أن يجلس فيها كغير المسبوق. وقد روى الأثرم، بإسناده عن إبراهيم، قال: جاء جندب ومسروق إلى المسجد وقد صلوا ركعتين من المغرب، فدخلا في الصف، فقرأ جندب في الركعة التي أدرك مع الإمام ولم يقرأ مسروق فلما سلم الإمام قاما في الركعة الثانية، فقرأ جندب وقرأ مسروق، وجلس مسروق في الركعة الثانية وقام جندب، وقرأ مسروق في الركعة الثالثة ولم يقرأ جندب فلما قضيا الصلاة أتيا عبد الله فسألاه عن ذلك وقصا عليه القصة فقال عبد الله كما فعل مسروق يفعل. وقال عبد الله: إذا أدركت ركعة من المغرب فاجلس فيهن كلهن. وأياً ما فعل من ذلك جاز، إن شاء الله تعالى. ولذلك لم ينكر عبد الله على جندب فعله، ولا أمره بإعادة صلاته اهـ.

وقال الشيخ عبد الله بن محمد: لو سركه ما إنسان لم يضيق عليه، لأجل اختلاف العلماء، وليس مع المخالف دليل واضح على المنع فيما يظهر لي اهـ.

فائدة: يتصور في المغرب ست تشهدات، كما لو أدرك المسبوق الإمام في التشهد الأول، وسجد الإمام لسهو بعد السلام، أي: فيتشهد معه، ثم يتشهد معه الثاني، ويتشهد معه تشهد سجود السهو الذي محله بعد السلام، فيتشهد مع الإمام ثلاث تشهدات كما يؤخذ من «الإقناع»، وسها المأموم فسجد أيضاً بعد السلام اهـ، من «حاشية منصور» على «المنتهى». قال ابن ذهلان: إذا جلس المسبوق مع الإمام في التشهد فهو بالخيار، إن شاء قرأ وإن شاء سكت؛ بخلاف ما إذا وافق موضع تشهد المسبوق، فيلزمه اهـ.

مسألة: ويخير المسبوق إذا قضى ما فاتته في الجهر بالقراءة في صلاة الجهر غير الجمعة بعد مفارقة إمامه، وتقدم في صفة الصلاة^(١). وعلى هذا أيضاً يخرج تكبير العيد والقنوت، فلا يقنئ من قنئ مع إمامه؛ لأنه آخر صلاته.

مسألة: ويتورك المسبوق مع إمامه في موضع توركه، لأنه آخر صلاته، وإن لم يعتد له.

قال البهوتي: قلت: جلوسه واجب من حيث متابعة الإمام، وفي كلام «الفروع»: هنا تأمل اهـ.

(١) سلف ٢٠٦/٤، ٢٠٧.

كما يتورَّكُّ المسبوقُ فيما يقضيه للتشهد الثاني. فعلى هذا: لو أدرك ركعتين من رباعية جَلَسَ مع الإمام مُتَوَرِّكاً متابعاً له للتشهد الأول، وجَلَسَ بعد قضاء الركعتين أيضاً متوركاً؛ لأنه يَعْقُبُهُ سلامُهُ.

مسألة: ويكرَّرُ التشهد الأول نصّاً، حتى يُسَلِّمَ إمامُهُ التسليمتين.

التعليل: لأنه تَشَهُّدٌ واقعٌ في وَسَطِ الصلاة، فلم تُشْرَعْ فيه الزيادةُ على الأول. قال البُهوتي: قلت: وهذا على وجهِ النَّدْبِ، فإن كان محلاً لتشهدِ الأول فالواجبُ منه المرةُ الأولى.

وقال الشيخ سعدُ بن عتيق: الذي يترجح عندي متابعةُ الإمام في التشهُّدِ اهـ.

مسألة: فإن سلَّم الإمام قبل إتمامه التشهد الأول قام المسبوق لقضاء ما فاتّه، ولم يتمّه إن لم يكن واجباً عليه. وتقدّم في صفة الصلاة^(١).

مسألة: وإن فاتته الجماعة استحبَّ أن يصلي في جماعةٍ أخرى، فإن لم يجد جماعةً أخرى استحبَّ لبعضهم أن يصلي معه.

الدليل: قوله ﷺ: «من يتصدق على هذا فيصلي معه؟»^(٢) وتقدم^(٣) (٤).

فصل

ولا يجبُ فعلُ قراءةٍ على مأومٍ، هذا المذهبُ، نصٌّ عليه. وروي ذلك عن عليٍّ وابن عباسٍ وابن مسعودٍ وجابرٍ وابن عمر. وهو قولُ الأكثر.

الدليل: قولُ الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، قال أحمدُ: فالناسُ على أنَّ هذا في الصلاة. قال سعيدُ بن المسيَّب، والحسنُ، وإبراهيمُ، ومحمد بن كعبٍ، والزُّهريُّ: إنها نزلتْ في شأنِ الصلاة. وقال زيدُ بن أسلم، وأبو العالية: كانوا يقرؤون خلفَ الإمام، فنزلتْ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾. وقال أحمدُ في رواية أبي داود: أجمع الناسُ على أنَّ هذه الآيةُ في الصلاة. ولأنَّه عامٌّ فيتناولُ بعمومه الصلاة، وروى أبو هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنما جعلُ

(١) سلف ٣٥٣/٤. (٢) سلف ص ٥١ / تعليق (١).

(٣) سلف ص ٦٩.

(٤) انظر «كشاف القناع» ١/٥٤٢، ٥٤٣، و«المبدع» ٢/٥٠، و«الدرر السنية» ٤/٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٣، و«حاشية العنقري» ١/٢٤٢، و«المغني» ٣/٣٠٧، ٣٠٨.

الإمام لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا»^(١).

رواه الخمسة إلا الترمذي، وصححه أحمد في رواية الأثرم، ومسلم بن الحجاج، ولولا أن القراءة لا تجب على المأموم بالكُلِّيَّة، لما أمر بتركها من أجل سُنَّة الاستماع.

وعن عبدالله بن شداد، عن جابر، مرفوعاً: «من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة»^(٢) رواه سعيد وأحمد في مسائل ابنه عبدالله والدارقطني، وقد روي مسنداً من طرق ضعاف، والصحيح أنه مرسل وهو عندنا حجة. قاله في «شرح المنتهى».

ورواه أحمد عن جابر، قال في «الشرح» هذا إسناده متصل صحيح، وضعفه جماعة لأن فيه ليث بن أبي سليم، وجابراً الجعفي.

وعن عمران بن حصين قال: كان النبي ﷺ يُصلي بالناس، ورجل يقرأ خلفه،

(١) أخرجه أحمد (٨٨٨٩) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

ونص الإمام مسلم على تصحيحه بإثر الحديث (٤٠٤) (٦٣).

وانظر تمام تخريجه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) حديث حسن بطرقه وشواهده، وأخرجه أحمد ٣/٣٣٩، وابن ماجه (٨٥٠)، والطحاوي ٢١٧/١، والدارقطني ٣٢٣/١ و٣٢٤، ٣٢٥، ٤٠٢ ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في «التحقيق» (٤٧٤)، وأخرجه ابن عدي ٢/٧٤٢ و٦/٢١٠٧، والبيهقي ٢/١٩٥ و١٦٠، وابن الجوزي في «التحقيق» (٤٧٢) و(٤٧٣) و(٤٧٥) و(٤٧٦) من طرق عن جابر بن عبدالله - رضي الله عنه -.

وأخرجه الدارقطني ١/٤٠٢ و٣٢٥، ٣٢٦ ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي (٤٧٧)، وابن عدي في «الكامل» ٦/٢٣٩٦، والبيهقي ٢/١٦١ من حديث عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما -.

وأخرجه ابن عدي ١/٣١٦ من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -.

قال الحافظ في «التلخيص» ١/٢٣٢: له طرق عن جماعة من الصحابة، وكلها معلولة.

وانظر «نصب الراية» للعلامة الزيلعي ٢/٦ - ١٠، وانظر ما بعده.

فلما فرغ قال: من الذي يُخَالِجُنِي سورتِي؟»، فنهى عن القراءة خلف الإمام^(١).

وعن أبي الدرداء قال: سئل النبي ﷺ: أفي كل صلاة قراءة؟ فقال: نعم. فقال رجل من الأنصار: وجبت هذه؟ فقال لي رسول الله ﷺ - وكنت أقرب القوم إليه - «ما أرى الإمام إذا أمَّ القوم إلا قد كفاهم»^(٢).

وعن جابر عن النبي ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يقرأَ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَهِيَ خِدَاجٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَرَاءَ الْإِمَامِ»^(٣).

وعن زيد بن ثابت قال: «مَنْ قرأَ وَرَاءَ الْإِمَامِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ»^(٤).

(١) حديث حسن بطرقه وشواهده، وأخرجه الدارقطني ٣٣٠/١ ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في «التحقيق» (٤٨٠)، وأخرجه البيهقي ١٦٢/٢ من حديث عمران بن حصين - رضي الله عنه -.

وفي إسناده الحجاج بن أرطاه، وهو مدلس، ويشهد له ما قبله. وانظر «نصب الراية» ١٨/٢.

(٢) حديث حسن بطرقه وشواهده، وأخرجه النسائي ١٤٢/٢، والدارقطني ٣٣٢/١، ٣٣٣ ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي (٤٨١) من حديث أبي الدرداء - رضي الله عنه -.

قال النسائي: هذا عن رسول الله ﷺ خطأ، إنما هو قول أبي الدرداء.

قال ابن الجوزي: معاوية بن صال، قال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به، وقال الدارقطني: والصواب: فقال أبو الدرداء: ما أرى الإمام إلا قد كفاهم، كذلك رواه ابن وهب عن معاوية.

(٣) أخرجه الدارقطني ٣٢٧/١ ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي (٤٧٦) من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه -.

وقال الدارقطني: يحيى بن سلام - أحد رواة - ضعيف.

(٤) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» ١٦٣/١، ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٧٢٩) من حديث زيد بن ثابت - رضي الله عنه -.

وفي إسناده أحمد بن علي بن سلمان، قال ابن حبان: ينتحل مذهب الرأي، لا نحب أن نشتغل به لكنه روى من الحديث ما يوجب أن نذكره في هذا الكتاب لكيلا يحتج به من يجهل صناعة العلم، فيوهم أنه أخطأ في صحيحه.

وقال عن هذا الحديث: لا أصل له.

قال: وفي الحديث «الإمام ضامن»^(١) وليس يضمن إلا القراءة عن المأموم.

وعن أبي هريرة، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنْصَرَفَ مِنْ صَلَاةٍ فَقَالَ: «هَلْ قَرَأَ مَعِيَ أَحَدٌ مِنْكُمْ؟» فَقَالَ رَجُلٌ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «مَالِي أَنْزَعُ الْقُرْآنَ!». قَالَ: فَانْتَهَى النَّاسُ عَنِ الْقِرَاءَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فِيمَا جَهَرَ فِيهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ حِينَ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٢)، وَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ بِلَفْظٍ آخَرَ، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةً، فَلَمَّا قَضَاهَا قَالَ: «هَلْ قَرَأَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مَعِيَ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ؟» فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «إِنِّي أَقُولُ: مَالِي أَنْزَعُ الْقُرْآنَ؟ إِذَا أَسْرَرْتُ بِقِرَاءَتِي فَاقْرَأُوا، وَإِذَا جَهَرْتُ بِقِرَاءَتِي فَلَا يَقْرَأَنَّ مَعِيَ أَحَدٌ»^(٣). وَلِأَنَّهُ إِجْمَاعٌ، قَالَ أَحْمَدُ: مَا سَمِعْنَا أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ يَقُولُ: إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا جَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ لَا تُجْزَى صَلَاةُ مَنْ خَلْفَهُ إِذَا لَمْ يَقْرَأْ. وَقَالَ: هَذَا النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ وَالتَّابِعُونَ، وَهَذَا مَالِكٌ فِي أَهْلِ الْحِجَازِ، وَهَذَا الثَّوْرِيُّ فِي أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَهَذَا الْأَوْزَاعِيُّ فِي أَهْلِ الشَّامِ، وَهَذَا اللَّيْثُ فِي أَهْلِ مِصْرَ، مَا قَالُوا لِرَجُلٍ صَلَّى خَلْفَ الْإِمَامِ، وَقَرَأَ إِمَامُهُ، وَلَمْ يَقْرَأْ هُوَ: صَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ. وَلِأَنَّهَا قِرَاءَةٌ لَا تَجِبُ عَلَى الْمَسْبُوقِ، فَلَا تَجِبُ عَلَى غَيْرِهِ، كَقِرَاءَةِ السُّورَةِ، يُحَقِّقُ أَنَّهَا لَوْ وَجِبَتْ عَلَى غَيْرِ الْمَسْبُوقِ لَوَجِبَتْ عَلَى الْمَسْبُوقِ،

(١) حديث صحيح، وأخرجه أبو داود (٥١٧)، والترمذي (٢٠٧) وصححه ابن خزيمة (١٥٢٨) و(١٥٣١)، وابن حبان (١٦٧١) و(١٦٧٢) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - .
وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «صحيح ابن حبان».

(٢) حديث صحيح، وأخرجه مالك في «الموطأ» ١/ ٨٦، ٨٧، ومن طريقه أخرجه الشافعي ١/ ١٣٩، والبخاري في «القراءة خلف الإمام» (٩٦)، وأبو داود (٨٢٦)، والترمذي (٣١٢)، والنسائي ٢/ ١٤٠، ١٤١، وأخرجه البخاري (٩٨)، وأبو داود (٨٢٧)، وابن ماجه (٨٤٨) و(٨٤٩)، وصححه ابن حبان برقم (١٨٤٣) و(١٨٤٩) و(١٨٥٠) و(١٨٥١) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - .

(٣) هو في «سنن الدارقطني» ١/ ٣٣٣، وفي إسناده زكريا بن يحيى الوقار، قال الدارقطني: تفرد به، وهو منكر الحديث متروك.

كسائر أركان الصلاة. فأما حديثُ عبادة^(١) الصحيح، فهو محمولٌ على غير المأموم، وكذلك حديثُ أبي هريرة، وقد جاء مُصرِّحاً به، رواه الخلال، بإسناده عن جابر، أن النبي ﷺ قال: «كُلُّ صلاةٍ لا يُقرأُ فيها بِأَمِّ الْقُرْآنِ فهي خِدَاجٌ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ وراءَ الإمامِ»^(٢) وقد رُوِيَ أيضاً موقوفاً عن جابر. وقولُ أبي هريرة: أقرأُ بها في نفسك^(٣). مِنْ كلامِهِ، وقد خالفه جابر، وابنُ الزُّبَيْرِ، وغيرُهما، ثم يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ: أقرأُ بها في سَكَتَاتِ الإمامِ، أو في حالِ إِسْرَارِهِ. وروايته عن النبي ﷺ: «إِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ فَأَنْصِتُوا»^(٤) أُولَى مِنْ قَوْلِهِ وَأَصَحُّ، وقد خالفه تسعة من أصحاب رسولِ الله ﷺ؛ عليٌّ، وابنُ عَبَّاسٍ، وابنُ مسعود، وزيد بنُ ثابت، وأبو سعيد، وحذيفة، وعقبة بن عامر، وابنُ عمر، وجابر، وابنُ الزُّبَيْرِ. ثم يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ إِقْرَاءَهَا فِي سَكَتَاتِ الإمامِ، أو في حالِ إِسْرَارِهِ. وحديثُ عبادة الآخر، لم يَرَوْهُ غيرُ ابنِ إِسْحَاقَ. كذلك قاله الإمامُ أحمدُ. وقد رواه أبو داود عن مَكْحُولٍ عن نافع بن محمود بن الربيع الأنصاري. وهو أدنى حالاً مِنْ ابنِ إِسْحَاقَ. فَإِنَّهُ غيرُ معروفٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وقال ابنُ مسعود: لا أعلمُ في السُّنَّةِ القراءةَ خلفَ الإمامِ. وقال ابنُ عمر: قراءته تكفيك. وقال عليٌّ: ليس على الفطرة من قرأ خلفَ الإمامِ. وقال ابنُ مسعود: وَدِدْتُ مَنْ قَرَأَ خَلْفَ الْإِمَامِ أَنْ أَمْلَأَ فَاهُ تُرَاباً. روى ذلك سعيدٌ، والمرادُ بأنه لا قراءة على المأموم، أَنَّهُ يَتَحَمَّلُهَا الْإِمَامُ عَنْهُ، وَإِلَّا فَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ، نَبَّهَ عَلَيْهِ الْقَاضِي. فَيَتَحَمَّلُ عَنْهُ إِمَامُهُ ثَمَانِيَةَ أَشْيَاءَ: الْفَاتِحَةَ، لَمَّا تَقَدَّمَ، وَسُجُودَ السَّهْوِ، إِذَا كَانَ دَخَلَ

(١) أخرجه أبو داود (٨٢٣) و(٨٢٤)، والترمذي (٣١١)، والدارقطني ٣١٩/١، والطحاوي ٢١٥/١، وصححه ابن خزيمة (١٥٨١)، وابن حبان (١٧٨٥) و(١٧٩٢) و(١٨٤٨) من حديث عبادة بن الصامت - رضي الله عنه -، قال: صَلَّى بِنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ فَثَقُلْتُ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنِّي لِأُرَاكُم تَقْرَؤُونَ وَرَاءَ إِمَامِكُمْ» قَالَ: قُلْنَا: أَجَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِأَمِّ الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا».

(٢) سلف تعليق (٣) / ص ٨٨.

(٣) أخرجه أحمد (٧٢٩١)، ومسلم (٣٩٥) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٤) أخرجه مسلم (٤٠٤) (٦٣) من حديث أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه -.

مَعَهُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى، كَمَا تَقْدُمُ تَفْصِيلُهُ فِي سَجُودِ السَّهْوِ، وَالسُّتْرَةَ قَدَّامَهُ، لَمَّا تَقْدُمُ: «سُتْرَةُ الْإِمَامِ سِتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ»^(١)، وَالتَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ إِذَا سَبَقَهُ بَرَكْعَةٌ مِنْ رُبَاعِيَةٍ لَوْجُوبِ الْمَتَابَعَةِ، وَسَجُودَ تِلَاوَةٍ أَتَى بِهِ الْمَأْمُومُ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَهُ، وَفِيهَا إِذَا سَجَدَ الْإِمَامُ لِتِلَاوَةِ سَجْدَةٍ قَرَأَهَا الْإِمَامُ فِي صَلَاةٍ سَرٍّ، فَإِنَّ الْمَأْمُومَ إِنْ شَاءَ لَمْ يَسْجُدْ، وَتَقْدُمُ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ^(٢)، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: الْمَأْمُومُ لَيْسَ بِتَالٍ، وَلَا مُسْتَمِعٍ، كَمَا تَقْدُمُ، فَلَمْ تُشْرَعْ السَّجْدَةُ فِي الْمَتَابَعَةِ، فَيَتَحَمَّلُهَا عَنْهُ.

وَقَوْلُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَقَوْلُ: مَلَأَ السَّمَوَاتِ.. إِلَى آخِرِهِ، بَعْدَ التَّحْمِيدِ، وَدَعَاءُ الْقُنُوتِ إِنْ كَانَ يَسْمَعُ الْإِمَامَ فَيُؤْمِنُ فَقَطْ، وَإِلَّا قَنْتَ، وَتَقْدَمُ^(٣).

فِرْعَ: فِي مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ فِي الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ:

لِلْعُلَمَاءِ فِيهِ نِزَاعٌ وَاضْطِرَابٌ مَعَ عُمُومِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ. وَأَصُولُ الْأَقْوَالِ ثَلَاثَةٌ: طَرَفَانِ وَوَسْطٌ كَمَا قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، فَأَحَدُ الطَّرَفَيْنِ أَنَّهُ لَا يَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ بِحَالٍ.

رَوَى سَعِيدٌ، فِي «سُنَنِهِ»: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ مَنْ حَدَّثَهُ: تَسْعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَانُوا لَا يَقْرَءُونَ خَلْفَ الْإِمَامِ فِيهَا جَهْرًا، وَلَا فِيهَا لَا يَجْهَرُ: عَلِيٌّ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَأَبُو سَعِيدٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ، وَجَابِرٌ، وَابْنُ عَمْرٍ، وَحُذَيْفَةُ بْنُ يَمَانَ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: إِنَّمَا أَحْدَثَ النَّاسُ الْقِرَاءَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ زَمَانَ الْمُخْتَارِ، لِأَنَّهُ كَمَا يُصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ النَّهَارِ، وَلَا يُصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ اللَّيْلِ، فَاتَّهَمُوهُ، فَقَرَأُوا خَلْفَهُ. وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: لَا أَعْلَمُ مِنَ السُّنَّةِ الْقِرَاءَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَالْأَسْوَدُ: وَدِدْتُ أَنْ مَنْ قَرَأَ خَلْفَ الْإِمَامِ مُلِيَءَ فُوهٌ تُرَابًا. وَكَرِهَ إِبْرَاهِيمُ الْقِرَاءَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ. وَقَالَ: يَكْفِيكَ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ. وَهَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ،

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ «الْأَوْسَطُ» (٤٦٨) مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-. وَأُورِدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» ٦٢/٢، وَقَالَ: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»، وَفِيهِ سُورِدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ. هـ. وَتَبِعَهُ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» ٥٧٢/١.

(٢) سَلَفُ ٥/٥٦١.

(٣) سَلَفُ ٥/٦٣ وَ٣٦٨.

ودليلهم تقدم في شرح المذهب.

والقول الثاني: أَنَّهُ يَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ بِكُلِّ حَالٍ . فعن أحمد يجب أن يقرأ. ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ، واختاره الأَجْرِيُّ. نَقَلَ الْأَثَرُ: لَا بَدَّ لِلْمَأْمُومِ مِنْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ. وهو الصحيحُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ. قال النووي: وبه قال أكثر العلماء. واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

قال الترمذي في «جامعه»: القراءة خلف الإمام هي قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين، قال: وبه يقول مالك، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق اهـ.

وقال الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِ لَه: يَقْرَأُ فِيمَا جَهَرَ فِيهِ الْإِمَامُ، وَنَحْوَهُ عَنِ اللَّيْثِ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَابْنِ عَوْنٍ، وَمَكْحُولٍ، وَأَبِي ثَوْرٍ. قال البيهقي: وهو أصحُّ الأقوال على السُّنَّةِ وأحوطها، ثم روى الأحاديث فيه ثم رواه بأسانيد المتعددة عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وأبي، ومعاذ، وابن عباس، وأبي الدرداء، وأنس، وجابر، وأبي سعيد، وعبادة، وأبي هريرة، وهشام بن عامر، وعمران، وعبدالله بن مُغَفَّل، وعائشة. ورواه عن جماعة من التابعين منهم عروة بن الزبير، ومكحول، والشعبي، وسعيد بن جبير، والحسن البصري.

والثالث - وهو قول أكثر السلف -: أنه إذا سمع قراءة الإمام أَنْصَتَ ولم يقرأ، فإنَّ استماعه لقراءة الإمام خيرٌ من قراءته، وإذا لم يسمع قراءته قرأ لنفسه، فإنَّ قراءته خيرٌ من سُكُوتِهِ، فالاستماعُ لقراءة الإمام أفضلُ من القراءة، والقراءة أفضلُ من السكوت. هذا قول جمهور العلماء كمالك، وأحمد بن حنبل، وجمهور أصحابهما، وطائفة من أصحاب الشافعي، وأبي حنيفة. وهو القول القديم للشافعي، وقول محمد بن الحسن، واختاره ابن تيمية والشيخ عبد الرحمن السعدي.

قال النووي: وقال الزهري، ومالك، وابن المبارك، وأحمد، وإسحاق: لا يقرأ في الجهرية وتجب القراءة في السرية. اهـ.

ويتفرع من ذلك عدة مسائل، نذكرها بعد ذكر الأدلة إن شاء الله.

دليل القول الثاني: عموم قول النبي ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

وعن عبادة بن الصامت، قال: كُنَّا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَقَرَأَ، فَتَقَلَّتْ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: «لَعَلَّكُمْ تَقْرَءُونَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ» قُلْنَا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «فَلَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا»^(٢). رواه الأثرم، وأبو داود، والترمذي والدارقطني، والبيهقي، وغيرهم، قال الترمذي حديث حسن. وقال الدارقطني: إسناده حسن، وقال الخطابي: إسناده جيد لا مَطْعَنَ فِيهِ. اهـ.

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ، فَهِيَ خِدَاجٌ، فَهِيَ خِدَاجٌ، غَيْرُ تَمَامٍ». قال الراوي: يا أبا هريرة، إِنِّي أَكُونُ أَحْيَانًا وَرَاءَ الْإِمَامِ؟ قال: فَغَمَزَ ذِرَاعِي، وَقَالَ: اقْرَأْ بِهَا فِي نَفْسِكَ يَا فَارِسِي. رواه مُسْلِمٌ^(٣)، وأبو داود.

وحديث «قسمت الصلاة»^(٤)، وتقدم، ولأنها رُكْنٌ من أركان الصلاة، فلم تسقط عن المأموم كسائر أركانها، ولأن مَنْ لَزِمَهُ الْقِيَامُ لَزِمَتْهُ الْقِرَاءَةُ إِذَا قَدَرَ عَلَيْهَا كَالْإِمَامِ وَالْمَنْفَرِدِ.

وأجابوا عن الأحاديث التي احتج بها القائلون بإسقاط القراءة بها أنها كلها ضعيفة، وأجابوا عن حديث جابر - لو صحَّ - بأنه محمولٌ على المسبوق، أو على قراءة السورة بعد الفاتحة جمعاً بين الأدلة. والجواب عن قراءة السورة أنها سنة، فتركَّ لاستماع قراءة القرآن، بخلاف الفاتحة، وعن ركعة المسبوق أنها سقطت تخفيفاً عنه لعموم الحاجة.

(١) أخرجه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤) من حديث عبادة بن الصامت - رضي الله عنه -.

(٢) سلف ص ٩٠ / تعليق (١).

(٣) في «صحيحه» (٣٩٥)، وأبو داود (٨٢١) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٤) انظر ص ١٠١ / تعليق (٢).

دليل القول الثالث: قال ابن تيمية: فالدليل عليه الكتاب والسنة والاعتبار:

أما الأول: فإنه تعالى قال: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، وقد استفاض عن السلف أنها نزلت في القراءة في الصلاة، وقال بعضهم: في الخطبة، وذكر أحمد بن حنبل الإجماع على أنها نزلت في ذلك، وذكر الإجماع على أنه لا تجب القراءة على المأموم حال الجهر.

ثم يقول: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ لفظ عام، فإما أن يختص القراءة في الصلاة، أو في القراءة في غير الصلاة، أو يعمهما. والثاني باطل قطعاً؛ لأنه لم يقل أحد من المسلمين أنه يجب الاستماع خارج الصلاة، ولا يجب في الصلاة. ولأن استماع المستمع إلى قراءة الإمام الذي يأت به ويجب عليه متابعتها أولى من استماعه إلى قراءة من يقرأ خارج الصلاة، فالقراءة داخل الصلاة داخل في الآية، إما على سبيل الخصوص، وإما على سبيل العموم، وعلى التقديرين فالآية دالة على أمر المأموم بالإنصات لقراءة الإمام، وسواء كان أمر إيجاب أو استحباب.

فالمقصود حاصل، فإن المراد أن الاستماع أولى من القراءة، وهذا صريح في دلالة الآية على كل تقدير، والمنازع يسلم أن الاستماع مأمور به دون القراءة فيما زاد على الفاتحة. والآية أمرت بالإنصات إذا قرئ القرآن. والفاتحة أم القرآن، وهي التي لا بد من قراءتها في كل صلاة، والفاتحة أفضل سور القرآن. وهي التي لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في القرآن مثلها، فيمتنع أن يكون المراد بالآية الاستماع إلى غيرها دونها، مع إطلاق لفظ الآية وعمومها، مع أن قراءتها أكثر وأشهر، وهي أفضل من غيرها. فإن قوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ﴾ يتناولها كما يتناول غيرها، وشمولها لها أظهر لفظاً ومعنى. والعاذل عن استماعها إلى قراءتها إنما يعدل لأن قراءتها عنده أفضل من الاستماع، وهذا غلط يخالف النص والإجماع، فإن الكتاب والسنة أمرت المؤتم بالاستماع دون القراءة، والأمة متفقة على أن استماعه لما زاد على الفاتحة أفضل من قراءته لما زاد عليها.

فلو كانت القراءة لما يقرؤه الإمام أفضل من الاستماع لقراءته لكان قراءة المأموم أفضل من قراءته لما زاد على الفاتحة، وهذا لم يقل به أحد. وإنما نازع من نازع في الفاتحة لظنه أنها واجبة على المأموم مع الجهر، أو مستحبة له حينئذ.

وجوابه أن المصلحة الحاصلة له بالقراءة يحصل بالاستماع ما هو أفضل منها، بدليل استماعه لما زاد على الفاتحة، فلولا أنه يحصل له بالاستماع ما هو أفضل من القراءة لكان الأولى أن يفعل أفضل الأمرين، وهو القراءة، فلما دل الكتاب والسنة والإجماع على أن الاستماع أفضل له من القراءة، علم أن المستمع يحصل له أفضل مما يحصل للقارئ، وهذا المعنى موجود في الفاتحة وغيرها، فالمستمع لقراءة الإمام يحصل له أفضل مما يحصل بالقراءة، وحينئذ فلا يجوز أن يؤمر بالأدنى وينهى عن الأعلى.

وثبت أنه في هذه الحال قراءة الإمام له قراءة، كما قال ذلك جماهير السلف والخلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان. وفي ذلك الحديث المعروف عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةٌ»^(١).

وهذا الحديث روي مُرسلاً ومُسنداً، لكن أكثر الأئمة الثقات رووه مرسلاً عن عبدالله بن شداد^(٢)، عن النبي ﷺ، وأُسندَهُ بعضهم، ورواه ابن ماجه^(٣) مُسنداً، وهذا المرسل قد عَصَدَهُ ظاهر القرآن والسنة. وقال به جماهير أهل العلم من الصحابة والتابعين، ومُرْسَلُهُ من أكابر التابعين، ومثل هذا المرسل يُحْتَجُّ به باتفاق الأئمة الأربعة، وغيرهم، وقد نصَّ الشافعيُّ على جواز الاحتجاج بمثل هذا المرسل.

فَتَبَيَّنَ أن الاستماع إلى قراءة الإمام أمرٌ دلَّ عليه القرآن دلالة قاطعة؛ لأن هذا

(١) سلف ص ٨٧ / تعليق (٢).

(٢) أخرجه عبدالرزاق (٢٧٩٧)، والدارقطني ٣٢٣/١، وذكره ابن المنذر في «الأوسط» (١٣٠٨) عن عبدالله بن شداد مرسلاً.

(٣) في «سننه» (٨٥٠).

من الأمور الظاهرة التي يحتاج إليها جميع الأمة، فكان بيانها في القرآن مما يحصل به مقصود البيان، وجاءت السنة موافقة للقرآن. ففي «صحيح مسلم» عن أبي موسى الأشعري قال: «إن رسول الله ﷺ خطبنا، فبين لنا سنتنا، وعلمنا صلاتنا، فقال: «أقيموا صفوفكم، ثم ليؤمكم أحدكم، فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا»^(١). وهذا من حديث أبي موسى الطويل المشهور. لكن بعض الرواة زاد فيه على بعض، فمنهم من لم يذكر قوله: «وإذا قرأ فأنصتوا»، ومنهم من ذكرها، وهي زيادة من الثقة، لا تخالف المزيد، بل توافق معناه، ولهذا رواها مسلم في «صحيحه»^(٢).

فإن الإنصات إلى قراءة القارئ من تمام الائتتمام به، فإن من قرأ على قوم لا يستمعون لقراءته لم يكونوا مؤتمنين به، وهذا مما يبين حكمة سقوط القراءة على المأموم، فإن متابعتة لإمامه مقدمة على غيرها، حتى في الأفعال، فإذا أدركه ساجداً سجد معه، وإذا أدركه في وتر من صلاته تشهد عقب الوتر، وهذا لو فعله منفرداً لم يجز، وإنما فعله لأجل الائتتمام، فيدل على أن الائتتمام يجب به ما لا يجب على المنفرد، ويسقط به ما يجب على المنفرد.

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا قرأ فأنصتوا»^(٣). رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه. قيل لمسلم بن الحجاج: حديث أبي هريرة صحيح؟ يعني «وإذا قرأ فأنصتوا»، قال: هو عندي صحيح. فقل له: لم لا تضعه ها هنا؟ يعني في كتابه، فقال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا، إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه.

وروى الزهري عن ابن أكيمة الليثي عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها، فقال: «هل قرأ معي أحد منكم أنفاً؟» فقال رجل: نعم يا رسول الله. قال: «إني أقول: ما لي أنزع القرآن!». قال: فأنتهى الناس عن القراءة

(١) سلف ص ٩٠ / تعليق (٤).

(٢) برقم (٤٠٤) (٦٣).

(٣) سلف ص ٨٧ / تعليق (١).

مع رسول الله ﷺ فيما جَهَرَ فيه النبي ﷺ بالقراءة في الصلوات، حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ^(١). رواه أحمد وأبو داود، وابن ماجه، والنسائي، والترمذي وقال: حديث حسن. قال أبو داود: سمعتُ محمد بن يحيى بن فارس يقول: قوله: فانتهى الناس.. من كلام الزهري.

وروي عن البخاري^(٢) نحو ذلك، فقال في «الكنى» من «التاريخ»: وقال أبو صالح: حدثني الليث، حدثني يونس، عن ابن شهاب سمعتُ ابن أكيمة الليثي يحدث، أن سعيد بن المسيب سمعَ أبا هريرة يقول: صلى لنا النبي ﷺ صلاةً جَهَرَ فيها بالقراءة ثم قال: «هل قرأ منكم أحدٌ معي؟» قلنا: نعم، قال: إني أقول: ما لي أنزع القرآن! قال: فانتهى الناس عن القراءة فيما جَهَرَ الإمام. قال الليث: حدثني ابن شهاب ولم يقل: فانتهى الناس. وقال بعضهم: هو قول الزهري، وقال بعضهم: هو قول ابن أكيمة. والصحيح أنه قول الزهري.

وهذا إذا كان من كلام الزهري فهو من أدلِّ الدلائل على أن الصحابة لم يكونوا يقرؤون في الجهر مع النبي ﷺ، فإن الزهري من أعلم أهل زمانه، أو أعلم أهل زمانه بالسنة، وقراءة الصحابة خلف النبي ﷺ إذا كانت مشروعة واجبة أو مستحبة تكون من الأحكام العامة التي يعرفها عامة الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فيكون الزهري من أعلم الناس بها، فلو لم يُبينها لاستدلَّ بذلك على انتفائها، فكيف إذا قطع الزهري بأن الصحابة لم يكونوا يقرؤون خلف النبي ﷺ في الجهر.

فإن قيل: قال البيهقي: ابن أكيمة رجلٌ مجهولٌ لم يحدث إلا بهذا الحديث

(١) حديث صحيح، وأخرجه أحمد (٧٨١٩)، وأبو داود (٨٢٦)، وابن ماجه (٨٤٩)، والترمذي (٣١٢)، والنسائي ١٤٠/٢، وصححه ابن حبان (١٨٤٩) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «مسند الإمام أحمد» طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) في «الكنى» من «التاريخ الكبير» ٣٨/٩، وفي «جزء القراءة خلف الإمام» (٩٥) و(٢٦٢)، وأحمد (٧٢٧٠) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

وحده، ولم يُحدِّث عنه غيرُ الزهري. قيل: ليس كذلك، بل قد قال أبو حاتم الرازي فيه: صحيح الحديث، حديثه مقبولٌ. وحكي عن أبي حاتم البُستي أنه قال: روى عنه الزُّهريُّ، وسعيدُ بن أبي هلال، وابنُ أبيه عمرُ، وسالمُ بن عمار بن أكيمة بن عمر.

وقد روى مالكُ في «موطئه» عن وهب بن كيسان، أنه سمعَ جابرَ بن عبد الله يقول: مَنْ صَلَّى رُكْعَةً لم يقرأ فيها لم يُصَلِّ، إلا وراءَ الإمام^(١). وروى أيضاً عن نافعٍ أن عبد الله بن عمر كان إذا سُئِلَ: هل يقرأ خلف الإمام؟ يقول: إذا صَلَّى أحدكم خلفَ الإمام تُجزئُه قراءةُ الإمام، وإذا صَلَّى وحده فليقرأ. قال: وكان عبد الله بن عمر لا يقرأ خلف الإمام^(٢).

وروى مسلمٌ في «صحيحه»^(٣) عن عطاء بن يسارٍ أنه سألَ زيدَ بن ثابتٍ عن القراءة مع الإمام، فقال: لا قراءة مع الإمام في شيء.

وروى البيهقيُّ عن أبي وائلٍ أن رجلاً سألَ ابنَ مسعودٍ عن القراءة خلفَ الإمام، فقال: أنصتُ للقرآن، فإنَّ في الصلاة شُغلاً، وسيُكفِّيك ذلك الإمام^(٤)، وابنُ مسعودٍ وزيدُ بن ثابتٍ هما فقيها أهلُ المدينة. وأهلُ الكوفة من الصحابة، وفي كلامهما تنبيهٌ على أن المانعُ إنصاته لقراءة الإمام.

وكذلك البخاريُّ في «كتاب القراءة خلفَ الإمام»^(٥) عن عليِّ بن أبي طالب. قال: وروى الحارثُ عن عليٍّ: يُسَبِّحُ في الأخرين، قال: ولم يصحَّ، وخالفه عبيدُ الله بن أبي رافع. حدَّثنا عثمانُ بن سعيد، سَمِعَ عبيدَ الله بن عمرو، عن

(١) هو في «الموطأ» ٨٤/١ عن وهب بن كيسان، عن جابر - رضي الله عنه -.

(٢) في «موطئه» ٨٦/١ عن نافع، أن ابن عمر، فذكره.

(٣) برقم (٥٧٧) من حديث زيد بن ثابت - رضي الله عنه -.

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٢٨٠٣) ومن طريقه أخرجه ابن المنذر (١٣١٠)، وأخرجه ابن أبي شيبة

٣٧٦/١ عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قوله.

(٥) برقم (١) من حديث علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -.

إسحاق بن راشد، عن الزُّهري، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، حَدَّثَهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: إِذَا لَمْ يَجْهَرِ الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ، فَاقْرَأْ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَسُورَةَ أُخْرَى فِي الْأَوَّلِينَ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَفَاتِحَةَ الْكِتَابِ فِي الْآخِرِينَ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَفِي الْآخِرَةِ مِنَ الْمَغْرَبِ، وَفِي الْآخِرِينَ مِنَ الْعِشَاءِ.

وأيضاً ففي إجماع المسلمين على أنه فيما زاد على الفاتحة يُؤمَّر بالاستماع دون القراءة: دليل على أن استماعه لقراءة الإمام خير له من قراءته معه، بل على أنه مأمور بالاستماع دون القراءة مع الإمام.

وأيضاً فلو كانت القراءة في الجهر واجبةً على المأموم لَلَزِمَ أَحَدُ أَمْرَيْنِ: إما أن يقرأ مع الإمام، وإما أن يجب على الإمام أن يسكت له حتى يقرأ، ولم نعلم نزاعاً بين العلماء أنه لا يجب على الإمام أن يسكت لقراءة المأموم بالفاتحة ولا غيرها، وقراءته معه منهي عنها بالكتاب والسنة. فثبت أنه لا تجب عليه القراءة معه في حال الجهر، بل نقول: لو كانت قراءة المأموم في حال الجهر والاستماع مُستحبةً، لاسْتَحَبَّ لِلإِمَامِ أَنْ يَسْكُتَ لقراءة المأموم، ولا يُسْتَحَبُّ لِلإِمَامِ السُّكُوتُ ليقراء المأموم عند جماهير العلماء، وهذا مذهب أبي حنيفة، ومالك، وأحمد بن حنبل وغيرهم.

وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَسْكُتُ ليقراء المأمومون، ولا نَقَلَ هَذَا أَحَدٌ عَنْهُ، بَلْ ثَبَتَ عَنْهُ فِي الصَّحِيحِ^(١) سَكُوتُهُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ لِلإِسْتِفْتَاكِ. وَفِي السَّنَنِ^(٢):

(١) أخرج البخاري (٧٤٤)، ومسلم (٥٩٨) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -، قال: كان رسول الله ﷺ إذا كبر، سكت بين التكبير والقراءة، فقلت: بأبي أنت وأمي، أرايت سكتاتك بين التكبير والقراءة، أخبرني ما تقول فيها؟.. الحديث.

(٢) أخرج أبو داود (٧٧٧) و(٧٧٨) و(٧٧٩) و(٧٨٠)، والترمذي (٢٥١)، وابن ماجه (٨٤٤)، وصححه ابن حبان (١٨٠٧) من حديث سمرة بن جندب - رضي الله عنه - قال: سكتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ.. الحديث.

وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان» طبع مؤسسة الرسالة.

أنه كان له سكتتان: سكتة في أول القراءة، وسكتة بعد الفراغ من القراءة، وهي سكتة لطيفة للفصل لا تتسع لقراءة الفاتحة. وقد روي أن هذه السكتة كانت بعد الفاتحة، ولم يقل أحد: إنه كان له ثلاث سكتات، ولا أربع سكتات، فمن نقل عن النبي ﷺ ثلاث سكتات أو أربعاً فقد قال قولاً لم ينقله عن أحد من المسلمين، والسكتة التي عقب قوله: ﴿ولا الضالين﴾ من جنس السكتات التي عند رؤوس الآي، ومثل هذا لا يسمى سكوتاً، ولهذا لم يقل أحد من العلماء: إنه يقرأ في مثل هذا.

وكان بعض من أدركنا من أصحابنا يقرأ عقب السكوت عند رؤوس الآي، فإذا قال الإمام: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ قال: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾، وإذا قال: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ قال: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾. وهذا لم يقله أحد من العلماء.

وقد اختلف العلماء في سكوت الإمام على ثلاثة أقوال: فقليل: لا سكوت في الصلاة بحال، وهو قول مالك. وقيل: فيها سكتة واحدة للاستفتاح، كقول أبي حنيفة. وقيل: فيها سكتتان، وهو قول الشافعي، وأحمد، وغيرهما لحديث سمرة بن جندب: أن رسول الله ﷺ كان له سكتتان: سكتة حين يفتح الصلاة، وسكتة إذا فرغ من السورة الثانية. قبل أن يركع، فذكر ذلك لعمران بن حصين، فقال: كذب سمرة. فكتب في ذلك إلى المدينة إلى أبي بن كعب، فقال: صدق سمرة، رواه أحمد^(١) - واللفظ له -، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي وقال حديث: حسن.

وفي رواية أبي داود: سكتة إذا كبر. وسكتة إذا فرغ من غير المغضوب عليهم ولا الضالين. وأحمد رجح الرواية الأولى، واستحب السكتة الثانية لأجل الفصل. ولم يستحب أحمد أن يسكت الإمام لقراءة المأموم، ولكن بعض أصحابه استحب ذلك، ومعلوم أن النبي ﷺ لو كان يسكت سكتة تتسع لقراءة الفاتحة، لكان هذا مما تتوقر الهمة والدواعي على نقله، فلما لم ينقل هذا أحد علم أنه لم يكن.

(١) في «مسنده» ٧/٥ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ٢٠ و ٢١، وانظر ما قبله.

والسكّنة الثانية في حديث سَمُرَةَ قد نفاها عمران بن حصين، وذلك أنها سكّنة يسيرة، قد لا يَنْضَبُطُ مثلها، وقد روي أنها بعد الفاتحة. ومعلوم أنه لم يَسْكُتْ إلا سَكَّتَيْنِ، فعُلمَ أنَّ إحداهما طويلة، والأخرى بكلِّ حالٍ لم تكن طويلةً متسعةً لقراءة الفاتحة.

وأيضاً فلو كان الصحابةُ كلُّهم يقرؤون الفاتحة خلفه إما في السكّنة الأولى وإما في الثانية لكان هذا مما تتوفّر الهممُ والدواعي على نقله، فكيف ولم يُنقل هذا أحدٌ عن أحدٍ من الصحابةِ أنَّهم كانوا في السكّنة الثانية خلفه يقرؤون الفاتحة، مع أن ذلك لو كان مشروعاً لكان الصحابةُ أحقَّ الناسِ بعلمه، وعمّله، فعُلمَ أنه بدعة.

وأيضاً فالمقصودُ بالجهرِ استماعُ المأمومين، ولهذا يُؤمّنون على قراءة الإمام في الجهرِ دون السِّرِّ، فإذا كانوا مشغولين عنه بالقراءة فقد أمر أن يقرأ على قومٍ لا يستمعون لقراءته، وهو بمنزلة أن يُحدّثَ مَنْ لم يَسْمَعْ لحديثه، ويخطبَ مَنْ لم يَسْمَعْ لخطبته، وهذا سَفَهٌ تَنَزَّهَ عنه الشريعة. ولهذا روي في الحديث: «مثلُ الذي يَتَكَلَّمُ والإمامُ يخطبُ كمثلِ الحمارِ يحملُ أسفاراً»^(١) فهكذا إذا كان يقرأ والإمامُ يقرأ عليه اهـ.

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي: والصوابُ في القراءة خلف الإمام: أنه إذا سمِعَهُ المأمومُ، فلا يَجِبُ عليه قراءة، ولا تُشرعُ، وإذا لم يسمعه وجبت عليه الفاتحة: سرّيةً أو جهريّةً، لأن النصوصَ الآمرة بالاستماع والإنصات إنما هي مع سماع المأموم للقراءة، والنصوصُ الآمرة بقراءة الفاتحة وغيرها، تتناول الإمام، والمنفرد، والمأموم الذي لا يسمعُ قراءة إمامه. وهذا القولُ أعدلُ الأقوالِ في هذه

(١) حديث ضعيف، وأخرجه ابن أبي شيبة ١٢٥/٢، وأحمد (٢٠٣٣)، والبخاري (٦٤٤ - كشف)، والرامهرمزي في «الأمثال» ص ٩١، والطبراني في «الكبير» (١٢٥٦٣) من طريق عبد الله بن نمير، عن مُجالِدٍ، عن الشَّعْبِيِّ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما -.

قلنا: وهذا إسنادهُ ضعيفٌ، مجالد هو ابن سعيد الهمداني، ضعفه يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد وابن معين والنسائي، وغيرهم.

المسألة، وتجتمع فيه الأدلة اهـ.

قال النووي: والجواب عن الآية الكريمة - يعني: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ - من وجهين:

أحدهما: أن المستحب للإمام أن يسكت بعد الفاتحة قدر ما يقرأ المأموم الفاتحة كما سبق بيانه قريباً، وذكرنا دليلاً من الحديث الصحيح قريباً، وحينئذ لا يمنعه قراءة الفاتحة.

الثاني: أن القراءة التي يؤمر بالإنصات لها في السورة، وكذا الفاتحة إذا سكت الإمام بعدها، وهذا إذا سلمنا أن المراد بالآية: حيثُ قرئ القرآن، وهو الذي اعتقد رجحانه، وإلا فقد رويناه عن مجاهد وغيره أنها نزلت في الخطبة، وسُميت قرآناً لاشتغالها عليه، وروينا في «سنن البيهقي» عن أبي هريرة ومعاوية أنهما قالوا: كان الناس يتكلمون في الصلاة، فنزلت هذه الآية.

وأما الجواب عن حديث: «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا»^(١) فمن أوجه:

منها: الوجهان اللذان ذكرناهما في جواب الآية.

والوجه الثالث - وهو الذي اختاره البيهقي -: أن هذه اللفظة ليست ثابتة عن النبي ﷺ. قال أبو داود في «سننه»: هذه اللفظة ليست بمحفوظة، ثم روى البيهقي عن الحافظ أبي علي النيسابوري أنه قال: هذه اللفظة غير محفوظة، وخالف التيمي جميع أصحاب قتادة في زيادته هذه اللفظة، ثم روى عن يحيى بن معين وأبي حاتم الرازي أنهما قالوا: ليست محفوظة. قال يحيى بن معين: ليست هي بشيء، وذكر البيهقي طرقها وعللها كلها.

وأما حديث الزهري عن أبي أكيمة عن أبي هريرة: «ما لي أنازع القرآن!»^(٢). . إلى آخره فجوابه أيضاً من الأوجه الثلاثة:

(١) سلف ص ٩٠ / تعليق (٤).

(٢) سلف تعليق (١) ص ٩٧.

الوجهين السابقين في جواب الآية.

والثالث: أن الحديث ضعيف، لأن ابن أكيمة مجهول كما سبق. قال البيهقي: ابن أكيمة مجهول، لم يُحَدَّثْ إلا بهذا الحديث، ولم يُحَدَّثْ عنه غير الزهري، ولم يكن عند الزهري من معرفته أكبر من أن: أراه يُحَدَّثُ عن سعيد بن المسيب، ثم قال البيهقي بإسناده عن الحميدي شيخ البخاري قال في حديث ابن أكيمة: هذا حديث رجل لم يروه عنه غير الزهري فقط، ولأن الحفاظ من المتقدمين والمتأخرين يتفقون على أن هذه الزيادة - وهي قوله: فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر فيه - ليست من كلام أبي هريرة، بل هي من كلام الزهري مدرجة في الحديث، وهذا لا خلاف فيه بينهم، قال ذلك الأوزاعي ومحمد بن يحيى الذهلي شيخ البخاري وإمام أهل نيسابور، قاله البخاري في «تاريخه» وأبو داود في «سننه» والخطابي والبيهقي وغيرهم، رواه البيهقي من رواية عبد الله بن بُحَيَّةَ نحو رواية ابن أكيمة عن أبي هريرة، ثم روى عن الحافظ يعقوب بن سفيان قال: هذا خطأ لا شك فيه. والله أعلم. اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجع القول الثالث والله أعلم.

وعلى المذهب كيف الحكم إذا بان بطلان صلاة الإمام كما إذا صلى مُحَدَّثاً ولم يُعْلَم حتى فرغ؟ في بحث ابن قُندَس أن المأموم يُعيد، وعارضه منصور في «حاشيته» على «الإقناع» بإطلاق المشايخ القول بصحة صلاة المأموم والحالة هذه، ولم يُقَيِّدوا الصحة بصلاة الإمام اهـ. وفي «بدائع الفوائد»: فإن قيل: كيف يتحمل الجنب القراءة عن المأموم وليس من أهل التحمل؟ قيل: لمَّا كان معذوراً ينسيانه حدثه نزل في حق المأموم منزلة الطاهر، فلا يُعيد المأموم، وفي حق نفسه تلزمه الإعادة، وتماؤه فيه اهـ.

وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: هل الأفضل قراءته لل فاتحة - للاختلاف في وجوبها - أم بغيرها لأنه استمع الفاتحة؟ ومقتضى نصوص الإمام أحمد، وأكثر أصحابه: أن القراءة بغيرها أفضل. نقل الأثر فيمن قرأ خلف إمامه إذا فرغ من الفاتحة: يؤمن؟ قال: لا أدري. ما سمعت. ولا أرى بأساً، وظاهره التوقف. ثم بين أنه سنة اهـ.

قال جامع « الاختيارات »: مُقتضى هذا إنما يكون غيرها أفضل إذا سَمِعَهَا، وإلا فهي أفضل من غيرها اهـ.

فائدة: أفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بسقوط الفاتحة عن المأموم إذا تركها سهواً أو جهلاً وهكذا لو دخل والإمام راع لحديث أبي بكرة.

فصل

وهذه مسائل متفرعة مما تقدم:

الأولى: حُكْمُ الْقِرَاءَةِ حَالَ مُخَافَةِ الْإِمَامِ بِالْفَاتِحَةِ عَلَى الْمَأْمُومِ.

١- مُسْتَحَبَّةٌ وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ. وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ أَيْضاً فِي سَكَنَاتِ الْإِمَامِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَقَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عُمَرَ وَهَشَامُ بْنُ عَامِرٍ يَقْرَأُونَ وَرَاءَ الْإِمَامِ فِيهِمَا أَسْرَرٌ بِهِ. وَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: إِذَا جَهَرَ فَلَا تَقْرَأْ، وَإِذَا خَافَتْ فَاقْرَأْ. وَرَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ، وَمُجَاهِدٍ وَالْحَسَنِ، وَالشَّعْبِيِّ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَنَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَالْحَكَمِ، وَالزَّهْرِيِّ.

وقال أبو سلمة بن عبد الرحمن: لِلْإِمَامِ سَكَنَتَانِ، فَاعْتَنِمُوا فِيهَا الْقِرَاءَةَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ: إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، وَإِذَا قَالَ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾. وَقَالَ عُروَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَمَا أَنَا فَاعْتَنِمُوا مِنَ الْإِمَامِ اثْنَتَيْنِ: إِذَا قَالَ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فَاقْرَأْ عِنْدَهَا، وَحِينَ يَخْتِمُ السُّورَةَ، فَاقْرَأْ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ.

وفي «المستوعب» يقرأ الفاتحة وسورة اهـ.

ويقرأ ولو كان سُكُوتُهُ لَتَنْفَسَ. نَقَلَهُ ابْنُ هَانِيٍّ.

قال ابن تيمية: لَا يَقْرَأُ فِي حَالِ تَنْفُسِهِ إِجْمَاعاً. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: كَذَا قَالَ اهـ. وَلَا يَضُرُّ تَفْرِيقُ الْفَاتِحَةِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَنَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. وَتَقَدَّمَ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ.

الدليل على قراءة الفاتحة فيما لا يجهر الإمام فيه: ما روى جابر بن عبد الله قال: كُنَّا نَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ

وسورة، وفي الأخرين بفاتحة الكتاب. رواه ابن ماجه^(١).

وعن علي: اقرؤوا في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة. رواه الدارقطني^(٢) وقال: هذا إسناد صحيح.

قال الترمذي: أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين يرون القراءة خلف الإمام، وخروجاً من خلاف من أوجب له عموم الأدلة، لكن تركناه إذا جهر الإمام للأدلة، فبقي حال تعذر استماعه على مقتضى الدليل.

فإن لم يكن للإمام سكّات يتمكّن المأموم فيها من القراءة كره له أن يقرأ، نص عليه أحمد لما تقدم.

٢ - وقيل: يجب أن يقرأ في صلاة السر. وذكره ابن المنذر عن أحمد، واختاره ابن تيمية والشيخ عبد الرحمن السعدي.

٣ - وقيل: تجب القراءة في سكّات الإمام وما لا يجهر فيه.

وقال ابن تيمية عن القراءة إذا لم يسمع قراءة الإمام كحال مخافتة الإمام وسكوته: إن الأمر بالقراءة والترغيب فيها يتناول المصلي أعظم مما يتناول غيره، فإن قراءة القرآن في الصلاة أفضل منها خارج الصلاة، وما ورد من الفضل لقارئ

(١) في «سننه» (٨٤٣) عن جابر بن عبدالله - رضي الله عنه -.

قال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٥٧: قال المزي: موقوف، قلت - القائل: البوصيري - ورجاله ثقات، رواه البيهقي في «الكبرى» من طريق يحيى بن سعيد، عن مسعر به، وزاد: قال وكنا نتحدث أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب فما فوق ذلك، أو قال: ما أكثر من ذلك، قال البيهقي: وروينا ما دلّ على هذا عن علي بن أبي طالب، وعبدالله بن مسعود، وعائشة - رضي الله عنهم -.

قلنا: وأخرجه البخاري في «جزء القراءة خلف الإمام» (٢٨٧)، والبيهقي في «القراءة خلف الإمام» (٤٧) و(٤٨).

(٢) في «سننه» ٣٢٢/١ عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -.

القرآن يتناول المصلي أعظم مما يتناول غيره، لقوله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، أَمَا إِنِّي لَا أَقُولُ: ﴿الْم﴾ حَرْفٌ، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ، وَلَا مٌ حَرْفٌ، وَمِيمٌ حَرْفٌ»^(١) قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وقد ثبت في خصوص الصلاة قوله في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يقرأُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ» ثلاثاً، أي: غيرُ تمام. فقل لأبي هريرة: إني أكون وراء الإمام. فقال: اقرأ بها في نفسك، فإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «قال الله: قسمتُ الصلاةَ بيني وبين عبدي نصفين، فنصفُها لي، ونصفُها لعبدي، ولعبدي ما سأل. فإذا قال العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قال الله: حمدي عبدي، فإذا قال: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ قال الله: أثني عليَّ عبدي، فإذا قال: ﴿مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾ قال: مَجْدَنِي عبدي - وقال مرةً: فَوَضَّ إِلَيَّ عبدي - فإذا قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قال: هذا بيني وبين عبدي، ولعبدي ما سأل، فإذا قال: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ * غيرِ المغضوبِ عليهم ولا الضالِّينَ قال: هذا لعبدي، ولعبدي ما سأل»^(٢).

وروى مسلم في «صحيحه» عن عمران بن حصين: أن رسولَ الله ﷺ صلى الظهر، فجعل رجلٌ يقرأ خلفه بـ﴿سُبْحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ فلما انصرف قال: «أَيْكُمْ قَرَأَ؟ - أو أَيْكُمْ الْقَارِءُ؟ -» قال رجلٌ: أنا، قال: «قَدْ ظَنَنْتُ أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالَجْنِيهَا» رواه مسلم^(٣). فهذا قد قرأ خلفه في صلاة الظهر، ولم ينهه ولا غيره عن القراءة، لكن قال: «قَدْ ظَنَنْتُ أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالَجْنِيهَا»، أي: نازعنيها. كما قال في الحديث الآخر: «إني أقول: ما لي أنزعُ القرآن!»^(٤).

(١) أخرجه الترمذي (٢٩١٠) من حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه -.

(٢) أخرجه مسلم (٣٩٥) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٣) في «صحيحه» (٣٩٨) من حديث عمران بن حصين - رضي الله عنه -.

(٤) حديث صحيح، وأخرجه أبو داود (٨٢٦)، والترمذي (٣١٢)، والنسائي ١٤٠/٢، ١٤١، =

وفي «المسند» عن ابن مسعود قال: كانوا يقرؤون خلف النبي ﷺ، فقال: «خَلَطْتُمْ عَلَيَّ الْقُرْآنَ»^(١) فهذا كراهةٌ منه لمن نازعه وخالجه وخلط عليه القرآن، وهذا لا يكون ممن قرأ في نفسه بحيث لا يسمعه غيره، وإنما يكون ممن أسمع غيره، وهذا مكروه لما فيه من المنازعة لغيره، لا لأجل كونه قارئاً خلف الإمام، وأما مع مُحَافَظَةِ الإمام. فإن هذا لم يرد حديثٌ بالنهي عنه، ولهذا قال: «أَيُّكُمْ الْقَارِءُ؟». أي: القارئ الذي نازعني. لم يرد بذلك القارئ في نفسه، فإن هذا لا ينافي، ولا يُعرف أنه خالَجَ النبي ﷺ، وكراهةُ القراءة خلف الإمام إنما هي إذا امتنع من الإنصاتِ المأمور به، أو إذا نازعَ غيره، فإذا لم يكن هناك إنصاتٌ مأمورٌ به، ولا منازعةٌ، فلا وجهَ للمنع من تلاوة القرآن في الصلاة. والقارئ هنا لم يعتصم عن القراءة باستماعٍ، فيفوته الاستماع والقراءة جميعاً، مع الخلاف المشهور في وجوب القراءة في مثل هذه الحال، بخلاف وجوبها في حال الجهر، فإنه شاذٌ، حتى نقل أحمد الإجماع على خلافه.

وأبو هريرة وغيره من الصحابة فهموا من قوله: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدتي نصفين، فإذا قال العبد: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾^(٢)، أن ذلك يعمُ الإمام والمأموم.

وأيضاً فجميعُ الأذكار التي يُشرعُ للإمام أن يقولها سرّاً يُشرعُ للمأموم أن يقولها سرّاً كالتسبيح في الركوع والسجود، والتشهد والدعاء. ومعلوم أن القراءة أفضل من

وصححه ابن حبان (١٨٤٩) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(١) حديث حسن، وأخرجه أحمد (٤٣٠٩)، والبخاري في «القراءة خلف الإمام» (٢٥٤)، والبخاري (٤٨٨ - كشف)، وأبو يعلى (٥٣٩٧) من حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنهما -.

وأورده الهيثمي في «المجمع» ١١٠/٢، وقال: رواه أحمد وأبو يعلى والبخاري، ورجال أحمد رجال الصحيح.

وانظر تمام تخريجه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) أخرجه مسلم (٣٩٥) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

الذكر والدعاء، فلاي معنى لا تُشرع له القراءة في السر، وهو لا يسمع قراءة السر، ولا يؤمن على قراءة الإمام في السر.

وأيضاً فإن الله سبحانه لما قال: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ وقال: ﴿وَادْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعاً وَخِيفَةً، وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ، وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤، ٢٠٥]، وهذا أمر للنبي ﷺ ولأمته، فإنه ما خُوطب به خُوطبت به الأمة ما لم يرد نص بالتخصيص. كقوله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ [ق: ٣٩]، وقوله: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَاً مِنَ اللَّيْلِ﴾ [هود: ١١٤] وقوله: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨] ونحو ذلك. وهذا أمر يتناول الإمام والمأموم والمنفرد بأن يذكر الله في نفسه بالغدو والآصال، وهو يتناول صلاة الفجر والظهر والعصر، فيكون المأموم مأموراً بذكر ربه في نفسه، لكن إذا كان مستمعاً كان مأموراً بالاستماع، وإن لم يكن مستمعاً كان مأموراً بذكر ربه في نفسه. والقرآن أفضل الذكر، كما قال تعالى: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠] وقال تعالى: ﴿وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرًا﴾ [طه: ٩٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٤] وقال: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ﴾ [الأنبياء: ٢].

وأيضاً: فالسكوت بلا قراءة ولا ذكر ولا دعاء ليس عبادة ولا مأموراً به؛ بل يفتح باب الوسوسة، فلاشتغال بذكر الله أفضل من السكوت، وقراءة القرآن، من أفضل الخير، وإذا كان كذلك، فالذكر بالقرآن أفضل من غيره، كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «أفضل الكلام بعد القرآن أربع - وهن من القرآن -: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر». رواه مسلم في «صحيحه»^(١). وعن عبد الله بن أبي أوفى قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني

(١) في الأدب (٢١٣٧): باب كراهية التسمية بالأسماء القبيحة، من حديث سمرة بن جندب - رضي الله عنه -.

لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئاً، فعلمني ما يُجزئني منه، فقال: «قل: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله» فقال: يارسول الله! هذا لله، فمالي؟ قال: قل: «اللهم ارحمني، وارزقني، وعافني، واهدني» فلما قام قال هكذا بيديه، فقال رسول الله ﷺ: «أما هذا فقد مَلَأَ يديه من الخير»^(١) رواه أحمد وأبو داود والنسائي.

والذين أوجبوا القراءة في الجهر احتجوا بالحديث الذي في السنن عن عبادة أن النبي ﷺ قال: «إذا كنتم ورائي فلا تقرأوا إلا بفاتحة الكتاب، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»^(٢). وهذا الحديث معلل عند أئمة الحديث بأمر كثيرة، ضعفه أحمد وغيره من الأئمة. وقد بسط الكلام على ضعفه في غير هذا الموضع، وبين أن الحديث الصحيح قول النبي ﷺ: «لا صلاة إلا بأم القرآن»، فهذا هو الذي أخرجه في «الصحيحين»^(٣)، ورواه الزهري عن محمود بن الربيع، عن عبادة. وأما هذا الحديث فغلط فيه بعض الشاميين، وأصله أن عبادة كان يؤم بيت المقدس، فقال هذا، فاشتبه عليهم المرفوع بالموقوف على عبادة.

وأيضاً: فقد تكلم العلماء قديماً وحديثاً في هذه المسألة، وبسطوا القول فيها، وفي غيرها من المسائل. وتارة أفردوا القول فيها في مصنفات مفردة، وانتصر طائفة للإثبات في مصنفات مفردة: كالبخاري وغيره. وطائفة للنفي: كأبي مطيع البلخي، وكرام، وغيرهما.

(١) حديث حسن، وأخرجه أحمد ٣٥٣/٤، وأبو داود (٨٣٢)، والنسائي ١٤٣/٢، وصححه ابن خزيمة (٥٤٤)، وابن حبان (١٨٠٨) و(١٨٠٩) و(١٨١٠) من حديث ابن أبي أوفى - رضي الله عنه -.

(٢) أخرجه أحمد ٣١٣/٥ و٣٢٢، والبخاري (٦٤) و(٢٥٧) و(٢٥٨)، وأبو داود (٨٢٣) و(٨٢٤)، والترمذي (٣١١)، والنسائي ١٤١/٢، وابن خزيمة (١٥٨١)، وابن حبان (١٧٨٥) من حديث عبادة بن الصامت - رضي الله عنه -.

(٣) أخرجه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤) من حديث عبادة بن الصامت - رضي الله عنه -.

ومن تأمل مصنفات الطوائف تبين له القول الوسط، فإن عامة المصنفات المفردة تتضمن صور كل من القولين المتباينين، قول من ينهى عن القراءة خلف الإمام حتى في صلاة السر. وقول من يأمر بالقراءة خلفه مع سماع جهر الإمام. والبخاري ممن بالغ في الانتصار للإثبات بالقراءة حتى مع جهر الإمام؛ بل يوجب ذلك، كما يقوله الشافعي في الجديد، وابن حزم، ومع هذا فحججه ومصنفه إنما تتضمن تضعيف قول أبي حنيفة في هذه المسألة وتوابعها. اهـ.

وقال أيضاً رحمه الله في القراءة خلف الإمام بعد كلام: والنبي ﷺ قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»، وهذا أخرجه أصحاب الصحيح كالبخاري ومسلم في صحيحهما^(١)، وعليه اعتمد البخاري في «مصنفه»^(٢)، فقال: باب وجوب القراءة في كل ركعة. وروى هذا الحديث من طرق مثل رواية ابن عيينة، وصالح بن كيسان، ويونس بن يزيد. قال البخاري: وقال معمر عن الزهري: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعداً»، وعامة الثقات لم يتابع معمر في قوله: «فصاعداً»، مع أنه قد أثبت فاتحة الكتاب، وقوله: «فصاعداً» غير معروف ما أراد به. حرفان أو أكثر من ذلك؛ إلا أن يكون كقوله: «لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعداً»، فقد تقطع اليد في ربع دينار، وفي أكثر من دينار. قال البخاري: ويقال: إن عبدالرحمن بن إسحاق تابع معمر، وأن عبدالرحمن رُبما روى عن الزهري، ثم أدخل بينه وبين الزهري غيره، ولا يعلم أن هذا من صحيح حديثه أم لا.

قلت: بمعنى هذا حديث صحيح، كما رواه أهل السنن، وقد رواه البخاري في هذا «المصنف»: حدثنا مسدد، حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا أبو عثمان النهدي عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ أمره فنأدى «أن لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب، وما زاد»^(٣). وقال أيضاً: حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا سفيان، عن ابن جريج. عن

(١) انظر ما قبله.

(٢) «القراءة خلف الإمام» ص ٧ - ٩.

(٣) حديث حسن، وأخرجه البخاري في «القراءة خلف الإمام» (٩٩)، وأبو داود (٨١٩). =

عطاء عن أبي هريرة قال: «تجزىء بفاتحة الكتاب، فإن زاد فهو خير»^(١). وذكر الحديث الآخر عن أبي سعيد في السنن. قال البخاري: حدثنا أبو الوليد، حدثنا همام، عن قتادة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد - رضي الله عنه - قال: «أمرنا نبينا ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب، وما تيسر»^(٢).

قلت: وهذا يدل على أنه ليس المراد به قراءة المأموم حال سماعه لجهر الإمام، فإن أحداً لا يقول: إن زيادته على الفاتحة، وترك إنصاته لقراءة الإمام في هذه الحال خير. ولا أن المأموم مأمور حال الجهر بقراءة زائدة على الفاتحة، وكذلك عللها البخاري في حديث عبادة، فإنها تدل على أن المأموم المستمع لم يدخل في الحديث، ولكن هب أنها ليست في حديث عبادة، فهي في حديث أبي هريرة.

وأيضاً فالكتاب والسنة يأمران بإنصات المأموم لقراءة الإمام، ومن العلماء من أبطل صلاته إذا لم ينصت بل قرأ معه.

وحيث يقال: تعارض عموم قوله: «لا صلاة إلا بأمر القرآن»^(٣) وعموم الأمر بالإنصات، فهؤلاء يقولون: ينصت إلا في حال قراءة الفاتحة. وأولئك يقولون: قوله: «لا صلاة إلا بأمر القرآن» يستثنى منه المأمور بالإنصات، إن سلموا شمول اللفظ له، فإنهم يقولون: ليس في الحديث دلالة على وجوب القراءة على المأموم، فانه إنما قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن». وقد ثبت بالكتاب والسنة

= والدارقطني ٣٢١/١، وصححه ابن حبان (١٧٩١)، والحاكم ٢٣٩/١، ووافقه الذهبي، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(١) أخرجه البخاري في «القراءة خلف الإمام» (٨)، والبيهقي في «القراءة خلف الإمام» من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٢) أخرجه البخاري في «القراءة خلف الإمام» (١٢)، وأبو داود (٨١٨)، وصححه ابن حبان (١٧٩٠)، من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -.

وقال الحافظ في «الفتح» ٢٤٣/٢: إسناده قوي.

(٣) انظر التعليق (٣) ص ١٠٩.

وبالإجماع أن إنصات المأموم لقراءة إمامه يتضمن معنى القراءة معه وزيادة، فإن استماعه فيما زاد على الفاتحة أولى به بالقراءة باتفاقهم، فلو لم يكن المأموم المستمع لقراءة إمامه أفضل من القارئ لكان قراءته أفضل له، ولأنه قد ثبت الأمر بالإنصات لقراءة القرآن، ولا يمكنه الجمع بين الإنصات والقراءة، ولولا أن الإنصات يحصل به مقصود القراءة وزيادة لم يأمر الله بترك الأفضل لأجل المفضل.

وأيضاً فهذا عموم قد خص منه المسبوق بحديث أبي بكرة^(١) وغيره، وخص منه الصلاة بإمامين، فإن النبي ﷺ لما صلى بالناس وقد سبقه أبو بكر ببعض الصلاة، قرأ من حيث انتهى أبو بكر^(٢)، ولم يستأنف قراءة الفاتحة، لأنه بنى على صلاة أبي بكر، فإذا سقطت عنه الفاتحة في هذا الموضع، فعن المأموم أولى.

وخص منه حال العذر، وحال استماع الإمام حال عذر، فهو مخصوص. وأمر المأموم بالإنصات لقراءة الإمام لم يخص معه شيء لا بنص خاص، ولا إجماع، وإذا تعارض عمومان أحدهما محفوظ، والآخر مخصوص، وجب تقديم المحفوظ.

وأيضاً فإن الأمر بالإنصات داخل في معنى اتباع المأموم، وهو دليل على أن المنصت يحصل له بإنصاته واستماعه ما هو أولى به من قراءته، وهذا متفق عليه بين المسلمين في الخطبة، وفي القراءة في الصلاة في غير محل النزاع، فالمعنى الموجب للإنصات يتناول الإنصات عن الفاتحة وغيرها.

وأما وجوب قراءتها في كل صلاة؛ فإذا أنصت إلى الإمام الذي يقرأها كان خيراً مما يقرأ لنفسه، وهو لو نذر أن يصلي في المسجد الأقصى لكان صلاته في المسجد الحرام، ومسجد النبي ﷺ تجزئته، بل هو أفضل له كما دلت على ذلك السنة،

(١) أخرجه البخاري (٧٨٣)، وابن حبان (٢١٩٤) و(٢١٩٥) من حديث أبي بكرة - رضي الله عنه -.

(٢) حديث صحيح، وأخرجه أحمد (٢٠٥٥)، وابن ماجه (١٢٣٥) من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -.

وانظر تمام تخريجه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

وهو لم يُوجِبْ على نفسه إلا الصلاة في بيت المقدس : لكن هذا أفضل منه . فإذا كان هذا في إيجابه على نفسه جعل الشارع الأفضل يقوم مقام المنذور، وإلغاء تعيينه هو بالنذر، فكيف يُوجِبُ الشارع شيئاً ولا يجعل أفضل منه يقوم مقامه، والشارع حكيم لا يُعَيِّن شيئاً قط وغيره أولى بالفعل منه، بخلاف الإنسان، فإنه قد يَخْصُ بنذره ووقفه ووصيته ما غيره أولى منه، وقد أمر النبي ﷺ المصلي إذا سها بسجود السهو في غير حديث.

ثم المأموم إذا سها يتحمل إمامه عنه سهوه؛ لأجل متابعتِهِ له، مع إمكانه أن يسجد بعد سلامه. وإنصاته لقراءته أدخل في المتابعة، فإن الإمام إنما يجهر لمن يستمع قراءته، فإذا اشتغل أحد من المصلين بالقراءة لنفسه كان كالمخاطب لمن لا يستمع إليه، كالخطيب الذي يخطب الناس وكلهم يتحدثون، ومن فعل هذا فهو كما جاء في الحديث: «كحمار يحمل أسفارا»^(١) فإنه لم يفقه معنى المتابعة، كالذي يرفع رأسه قبل الإمام، فإنه كالحمار، ولهذا قال النبي ﷺ: «أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول رأسه رأس حمار؟!»^(٢) فإنه متبع للإمام فكيف يسابقه؟! ولهذا ضرب عمر من فعل ذلك، وقال: لا وحدك صليت، ولا بإمامك اقتديت. وأمر إذا رفع رأسه سهواً أن يعود فيتخلف بقدر ما سبق به الإمام، وقد نص أحمد وغيره على ذلك، وذكر هو وغيره الآثار في ذلك عن الصحابة.

فقول النبي ﷺ: «من صلى صلاة فلم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج»، وفي تمامه: فقلت: يا أبا هريرة! إني أكون أحياناً وراء الإمام، قال: اقرأ بها في نفسك يا فارسي، فإني سمعت النبي ﷺ يقول: «قال الله: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين».. الحديث إلى آخره. وهو حديث صحيح رواه مسلم في «صحيحه»^(٣).

(١) سلف ص ١٠١ / تعليق (١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٩١)، ومسلم (٤٢٧)، وابن حبان (٢٢٨٢) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٣) برقم (٣٩٥)، وأخرجه البخاري في «القراءة خلف الإمام» (١١) و(٧١) و(٧٢) و(٧٣) و(٧٤) =

والبخاري احتج به في هذا المصنف وإن كان لم يُخرجه في «صحيحه» على عادته في مثل ذلك، وإسناده المشهور الذي رواه مسلم حديث العلاء عن ابن السائب عن أبي هريرة. وبعضهم يقول: عن أبيه عن أبي هريرة. رواه من حديث عائشة، وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده.

قال البخاري: حدثنا محمد بن عبد الله الرقاشي، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا محمد بن إسحاق، حدثنا يحيى بن عباد، عن أبيه، عن عائشة، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل صلاة لا يُقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج»^(١)، قال البخاري: وزاد يزيد بن هارون: «بفاتحة الكتاب». قال: وحدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا أبان، حدثنا عامر الأحول، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ قال: «كل صلاة لا يُقرأ فيها بأم القرآن فهي مخدجة»^(٢).

وقال: حدثنا هلال بن بشر، حدثنا يوسف بن يعقوب السلفي، حدثنا حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «كل صلاة لا يُقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج»^(٣).

وقال البخاري: حدثنا موسى، حدثنا داود بن أبي الفرات، عن إبراهيم الصائغ، عن عطاء، عن أبي هريرة: في كل صلاة قراءة، ولو بفاتحة الكتاب، فما أعلن لنا النبي ﷺ فنحن نُعلنه، وما أسر فنحن نُسرّه^(٤).

وروى من طريقين عن أبي الزاهرية: حدثنا كثير بن مرة، سمع أبا الدرداء

= (٧٥) و(٧٨) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(١) أخرجه البخاري في «القراءة خلف الإمام» (٩) من حديث عائشة - رضي الله عنها -.

(٢) أخرجه البخاري في «القراءة خلف الإمام» (١٠)، من حديث عبد الله بن عمرو - رضي الله عنه -.

(٣) أخرجه البخاري في «القراءة خلف الإمام» (١٤) من حديث عبد الله بن عمرو - رضي الله عنه -.

(٤) أخرجه البخاري في «القراءة خلف الإمام» (١٥) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

يقول: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أفي كل صلاة قراءة؟ قال: «نعم» فقال رجل من الأنصار: وَجَبَتْ هذه^(١). وهذه الأحاديث بمنزلة قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»، فإن المستمع المنصت قارئ، بل أفضل من القارئ لنفسه، ويدل على ذلك: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وما زاد»، وقوله: أَمَرْنَا أَنْ نَقْرَأَ بِهَا وَمَا تَيْسَّرَ. فَإِنَّ الْمُسْتَمَعَ الْمُنْصِتَ لَيْسَ مَأْمُورًا بِقِرَاءَةِ الزِّيَادَةِ.

وأيضاً: فقول أبي هريرة: مَا أَسْمَعْنَا أَسْمَعْنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَيْنَا أَخْفَيْنَا عَلَيْكُمْ^(٢)، دليل على أن المراد به الإمام، وإلا فالمأموم لا يُسْمَعُ أحداً قراءته.

وأما قوله: أفي كل صلاة قراءة؟. وقوله: «لا صلاة إلا بأَمِّ الْقُرْآنِ». فصلاة المأموم المستمع لقراءة الإمام فيها قراءة، بل الأكثرون يقولون: الإمام ضامن لصلاته، فصلاته في ضمن صلاة الإمام، ففيها القراءة. وجمهورهم يقولون: إذا كان الإمام أمياً لم يَقْتَدِ به القارئ. فلو كانت قراءة الإمام لا تُغني عن المأموم شيئاً، بل كل يقرأ لنفسه: لم يَكُنْ فرق بين عجزه عن القراءة، وعجزه عن غير ذلك من الواجبات؛ ولأن المأموم مأْمُورٌ باستماع ما زاد على الفاتحة، وليست قراءة واجبة. فكيف لا يُؤْمَرُ بالاستماع لقراءة الإمام الفاتحة، وهي الفرض، وكيف يُؤْمَرُ باستماع التطوع دون استماع الفرض. وإذا كان الاستماع للقراءة الزائدة على الفاتحة واجباً بالكتاب والسنة والإجماع، فلاستماع لقراءة الفاتحة أَوْجَبُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَقِيلَ لَهُ: احْتَجَاكَ بِقَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، أَرَأَيْتَ إِذَا لَمْ يَجْهَرِ الْإِمَامُ أَيْقُرَأْ خَلْفَهُ؟ فَإِنْ قَالَ: لَا، تَبْطُلُ دَعْوَاهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ وَإِنَّمَا يُسْتَمَعُ لِمَا يُجْهَرُ، مَعَ أَنَّا نَسْتَعْمِلُ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾، نَقُولُ: يَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ عِنْدَ السَّكَنَاتِ. قَالَ سَمُرَةُ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ سَكَنَتَانِ: سَكَنَةٌ حِينَ يُكَبِّرُ، وَسَكَنَةٌ حِينَ يَفْرُغُ

(١) هو في «جزء القراءة خلف الإمام» للبخاري (١٦) و(١٧) من حديث أبي الدرداء - رضي الله عنه -.

(٢) أخرجه البخاري (٧٧٢)، ومسلم (٣٩٦) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

مِنْ قِرَاءَتِهِ^(١). وقال ابنُ خثيم: قلتُ لسعيدِ بنِ جبير: أقرأ خلف الإمام؟ قال: نعم، وإن سمعتَ قراءتَه. فإنهم قد أحدثوا ما لم يكونوا يصنعونه، إنَّ السَّلفَ كان إذا أمَّ أحدُهم النَّاسَ كَبَّرَ ثم أنصتَ، حتَّى يَظُنَّ أنَّ مَنْ خلفه قرأ بفاتحة الكتاب، ثُمَّ قرأ وأنصتَ. وقال أبو هريرة: كان رسولُ الله ﷺ إذا أراد أن يقرأ سَكَتَ سَكْتَةً. قال: وكان أبو سلمة بن عبد الرحمن، وميمون بن مهران، وغيرُهم، وسعيدُ بن جبير، يرون القراءةَ عند سُكوتِ الإمام ليَكونَ مُقْتَدِيًا بقولِ النبي ﷺ: «لا صلاةَ إلا بفاتحة الكتاب»، فتكونُ قراءتُه في السَّكْتَةِ، فإذا قرأ الإمام أنصتَ، حتَّى يكونَ مُتَّبِعًا لقولِ الله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وقوله: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى، وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ، وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وإذا ترك الإمام شيئاً من حقِّ الصلاة فحقُّ على مَنْ خلفه أن يُتِمُّوا، قال علقمة: إن لم يُتِمَّ الإمامُ أَتَمَّمْنَا. وقال الحسنُ وسعيدُ بن جبير وحميدُ بن هلال: اقرأ بالحمدِ يومَ الجمعة. قال: وقال آخرون من هؤلاء: يَجْزِيهِ أَنْ يقرأ بالفارسية، ويجزئه أن يقرأ بآية. يَنْقُضُ آخِرُهُمْ على أولِهِم بغيرِ كتابٍ ولا سُنَّةٍ.

وقيل له: من أباح لك الثناء - والإمامُ يقرأ - بخبرٍ أو قياسٍ وحظر على غيرك الفرض، وهي القراءة، ولا خَبَرَ عندك ولا اتفاق، لأنَّ عِدَّةً من أهلِ المدينة لم يَرَوْا الثَّناءَ للإمام، ولا لغيره: يكبرون ثم يقرؤون، فتَحَيَّرَ عندهم، فهم في ريبهم يترددون، مع أن هذا صَنَعُهُ في أشياء من الفرض، فجعلَ الواجبَ أهونَ من التطوع. زعمتَ أنه إذا لم يقرأ في الركعتين من الظهر أو العصر أو العشاء يُجْزِيهِ، وإذا لم يقرأ في ركعةٍ من أربعٍ من التطوع لم يُجْزِئِهِ.

قلت: وإذا لم يقرأ في ركعةٍ من المغرب أجزاءً، وإذا لم يقرأ في ركعةٍ من الوتر لم يُجْزِئِهِ. فكأنه يريد أن يجمعَ بينَ ما فَرَّقَ رسولُ الله ﷺ، أو يُفَرِّقَ بينَ ما جَمَعَ

(١) سلف ص ٩٩ / تعليق (٢).

قلتُ: أما سكته النبي ﷺ حين يُكَبِّرُ فقد بينَ أبو هريرة في حديثه المتفق على صحته أنه كان يذُكِّرُ فيها دعاء الاستفتاح، لم يكن سُكُوتاً محضاً لأجل قراءة المأمومين. وثبت في الصحيح أن عمر كان يُكَبِّرُ ويَجْهَرُ بدعاء الاستفتاح، يُعَلِّمُهُ النَّاسَ. وأما احتجاجه على من استفتح حال الجهر، فهذا فيه نزاعٌ معروفٌ، هل يستفتح في حال الجهر ويتعوذ أو يستفتح ولا يتعوذ إلا إذا قرأ، أو لا يستفتح حال الجهر ولا يتعوذ فيه؟ فيه ثلاثة أقوال، هي ثلاث روايات عن أحمد.

لكن الأظهر ما احتج به البخاري، فإن الأمر بالإنصات يقتضي الإنصات عن كل ما يمنعه من استماع القراءة، من ثناء، وقراءة، ودعاء كما يُنصت للخطبة، بل الإنصات للقراءة أوكد. ولكن إذا سكت الإمام السكته الأولى للثناء، ها هنا عند أحمد وأبي حنيفة وغيرهما استفتاح المأموم أولى من قراءة الفاتحة في هذه السكته، لأن مقصود القراءة تحصيل له باستماعه لقراءة الإمام، وأما مقصود الاستفتاح فلا يحصل له إلا باستفتاحه لنفسه؛ ولأن النبي ﷺ كان يَسْكُتُ مُسْتَفْتِحاً، وعمر كان يَجْهَرُ بالاستفتاح ليُعَلِّمَهُ المأمومين، فعلم أنه مشروع للمأموم. ولو اشتغل عنه بالقراءة لفاته الاستفتاح، والنبي ﷺ لم يكن يسكت ليقرا المأمومون في حال سكوته، وهذا مذهب جمهور العلماء: لا يستحبون للإمام سكوتاً لقراءة المأموم، وهو مذهب أحمد وأبي حنيفة ومالك وغيرهم.

ومن أصحاب أحمد من استحَبَّ له السكوت لقراءة المأموم، ومنهم من استحَبَّ له في حال سكوت الإمام أن يقرأ ولا يستفتح، وهو اختيار أبي بكر الدِّينوري، وأبي الفرج ابن الجوزي.

ومنهم من استحَبَّ له القراءة بالفاتحة في حال جهر الإمام. كما اختاره جدي أبو البركات. وهو مذهب الليث والأوزاعي وغيرهما.

ثم من هؤلاء من يَسْتَحِبُّ له أن يَسْتَفْتِحَ في حال سُكُوتِهِ، ويقرأ ليجمع بينهما.

ومنهم من يَسْتَجِبُ له القراءة دون السكوت.

كما أن الذين يَكْرَهُونَ قراءته حال الجهر: منهم من يَسْتَجِبُ له الاستفتاح حال الجهر، ومنهم من يَكْرَهُه، وهو روايتان عن أحمد، ومذهب أحمد وأبي حنيفة وغيرهما أنه في حال سكوته للاستفتاح يستفتح، وهو الأظهر.

وما ذكره البخاري من أن عدة من أهل المدينة لم يروا الاستفتاح كمذهب مالك: هو حجة للجمهور؛ لأنهم يقولون: الإمام هنا لا سكوت له، وحينئذ فإن قرأنا معه خالفنا الكتاب والسنة، لكن ما ذكره البخاري حجة على من يستفتح حينئذ، فيشتغل بالاستفتاح عن استماع القراءة.

وهؤلاء نظروا إلى أن الإمام يحمل القراءة عن المأموم، ولا يحمل عنه الاستفتاح، لكن هذا إنما يدل على عدم وجوب القراءة، والمأموم مأمور بالاستماع والإنصات، فلا يشتغل عن ذلك بشيء، كما لا يشتغل عنه بقراءة، والقراءة أفضل من الثناء، فإن كان الإمام يَسْكُتُ للثناء وأدركه المأموم أثنى معه، وإن كان لا يَسْكُتُ، أو أدرك المأموم، وهو يقرأ فهو مأمور بالإنصات والاستماع، فلا يعدل عما أمر به.

فإن قيل في وجوب الثناء قولان في مذهب أحمد، قيل في وجوب القراءة على المأموم قولان في مذهب أحمد، وإذا نُهي عن القراءة لاستماع قراءة الإمام، فلأن ينهي عن الثناء أولى، لقوله تعالى: ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ وإلا تناقضوا. كما ذكره البخاري.

وأما قول أبي هريرة: اقرأ بها في نفسك يا فارسي، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قال الله: قَسَمْتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفين». . . إلى آخره. فقد يقال: إن أبا هريرة إنما أمره بالقراءة، لما في ذلك من الفضيلة المذكورة في حديث القسمة، لا لقوله: «مَنْ صَلَّى صلاة لم يقرأ فيها بأَمِّ القرآن فهي خداج»، فإنه لو كان صلاة المأموم خداجاً إذا لم يقرأ، لأمره بذلك لأجل ذلك الحديث. ولم يُعَلَّل

الأمر بحديث القسمة. اللهم إلا أن يقال: ذكره توكيداً. أو لأنه لما قَسَمَ القراءة قَسَمَ الصلاة، فدلَّ على أنه لا بُدَّ منها في الصلاة، إذ لو خَلَّتْ عنها لم تكن القسمة موجودةً. وعلى هذا يبقى الحديثان مدلولهما واحداً.

وقوله: اقرأ بها في نفسك، مُجْمَلٌ، فإن أراد ما أراد غيره من القراءة في حال المخافة أو سكوت الإمام، لم يكن ذلك مخالفاً لقول أولئك، يؤيد هذا أن أبا هريرة ممن روى قوله: «وإذا قرأ فأَنْصِتُوا»^(١) وروى قوله: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وما زاد». وقال: «تجزئ فاتحة الكتاب، وإذا زاد فهو خير»^(٢). ومعلوم أن هذا لم يتناول المأموم المستمع لقراءة الإمام، فإن هذا لا تكون الزيادة على الفاتحة خيراً له، بل الاستماع والإنصات خيراً له، فلا يُجْزَم حينئذ بأنه أمره أن يقرأ حال استماعه لقراءة الإمام بلفظ مُجْمَلٍ.

قال البخاري: وروى علي بن صالح عن الأصفهاني، عن المختار بن عبدالله بن أبي ليلي، عن أبيه، عن علي: مَنْ قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة. قال: وهذا لم يَصِحَّ؛ لأنه لا يُعرف المختار، ولا يُدرى أنه سمع من أبيه، ولا أبيه من علي، ولا يَحْتَجُّ أهل الحديث بمثله. وحديث الزهري عن عبيدالله بن أبي رافع، عن عليٍّ أولى وأصح^(٣).

(١) سلف ص ٨٧ / تعليق (١).

(٢) سلف تعليق (١) / ص ١١١.

(٣) أخرجه البخاري في «القراءة خلف الإمام» (٣٨) تعليقاً، ووصله الدارقطني ٣٣١/١، وابن عدي في «الكامل» ٢٢٣٤/٦ من طريق عبد الرحمن بن الأصبهاني، عن ابن أبي ليلي، عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -. قال ابن عدي: وابن الأصبهاني هذا قليل الحديث، ومقدار ما له قد أخطأ في غير شيء منه.

وقال ابن حبان في «المجروحين» ٩/٣: المختار بن عبدالله بن أبي ليلي يروي عن أبيه، روى عنه ابن الأصبهاني في القراءة خلف الإمام، منكر الحديث قليل الرواية، فلا أدري أهو المتعمد لذلك كان أو أبوه، وأيما كان منهما بطل الاحتجاج بروايته.

قلت: حديث الزهري بين في أنه أمره بالقراءة في صلاة المُخافتة، لا في صلاة الجهر، وعلى هذا فيكون - إن كان قد قال هذا - قاله في صلاة الجهر إذا سمع الإمام، فلا منافاة بين القولين. كما تقدم مثل ذلك عن ابن مسعود وابن عمر وغيرهما.

قال البخاري^(١): وروى داود بن قيس، عن أبي نجاد رجل من ولد سعد، عن سعد: «وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام في فيه جمر». قال: وهذا مرسل، وابن نجاد لم يعرف، ولا سُمِّيَ، ولا يجوز لأحد أن يقول: في في القارئ خلف الإمام جمرة: لأن الجمرة من عذاب الله. وقال النبي ﷺ: «لا تُعَذِّبُوا بعذاب الله» ولا ينبغي لأحد أن يتوهم ذلك على سعد، مع إرساله وضعفه. قال: وروى ابن حبان، عن سلمة بن كهيل، عن إبراهيم، قال: قال عبدالله: «وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام ملىء فوه ثبناً». قال: وهذا مُرْسَلٌ لا يُحتجُّ به، وخالفه ابن عون عن إبراهيم عن الأسود، وقال: رَضُفًا، وليس هذا من كلام أهل العلم لوجه^(٢):

أما أحدها: قال النبي ﷺ: «لا تَلَاعِنُوا بِلَعْنَةِ اللَّهِ، ولا بالنار، ولا تُعَذِّبُوا بعذاب الله»^(٣).

= وحديث الزهري عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب أخرجه البخاري في «القراء خلف الإمام» (٥٤)، والدارقطني ٣٢٢/١ من طريق سفيان بن حسين، عن الزهري، عن ابن أبي رافع، عن علي - رضي الله عنه - أنه كان يأمر ويحب أن يقرأ خلف الإمام في الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة سورة، وفي الآخرين بفاتحة الكتاب. قلنا: سفيان بن حسين ضعف في الزهري.

(١) في «جزء القراءة خلف الإمام» (٣٩).

(٢) «الصلاة خلف الإمام» للبخاري (٤١).

(٣) كذا ذكره الإمام البخاري في «جزء القراءة خلف الإمام» (٤٢)، وأخرج الشطر الأول منه:

الإمام أحمد ١٥/٥، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٢٠)، وأبو داود (٤٩٠٦)، والترمذي

(١٩٧٦)، والحاكم ٤٨/١ من طريق الحسن بن أبي الحسن البصري، عن سمرة بن جندب

- رضي الله عنه -.

والوجه الآخر: أنه لا ينبغي لأحد أن يتمنى أن يملأ أفواه أصحاب النبي ﷺ: عمر بن الخطاب، وأبي بن كعب، وحذيفة، ومن ذكرنا - رضاءاً، ولا تبناً ولا تراباً.

والوجه الثالث: إذا ثبت الخبر عن النبي ﷺ وعن أصحابه، فليس في قول الأسود ونحوه حجة، قال ابن عباس ومجاهد: ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا ويؤخذ من قوله ويترك.

وقال حماد بن سلمة: وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام ملء فوه سُكراً.

قال البخاري^(١): وروى عمر بن محمد، عن موسى بن سعد، عن زيد بن ثابت قال: مَنْ قرأ خلف الإمام فلا صلاة له. ولا يعرف لهذا الإسناد سماع بعضهم من بعض، ولا يصح مثله. قال: وكان سعيد بن المسيب، وعروة، والشعبي، وعبيد الله بن عبد الله، ونافع بن جبير، وأبو المليح، والقاسم بن محمد، وأبو مجلز، ومكحول، ومالك، وابن عون، وسعيد بن أبي عروبة يرون القراءة. وكان أنس وعبد الله بن يزيد الأنصاري يستحبان القراءة خلف الإمام.

قلت: قد روى مسلم في «صحيحه»^(٢) عن عطاء بن يسار أنه سأل زيد بن ثابت

= وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. ولهذا الشطر شاهد مرسل - رجاله ثقات - عن حميد بن هلال، عند عبد الرزاق (١٩٥٣١) والبخاري في «شرح السنة» (٣٥٥٧).

وأخرج الشطر الثاني منه: البخاري في «الصحيح» (٣٠١٦) من حديث أبي هريرة (٣٠١٧) من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - ولفظه: «إن النار لا يعذب بها إلا الله». وفيه قصة.

وأخرجه كذلك مع القصة أبو داود (٢٦٧٣) من حديث حمزة بن عمرو الأسلمي. وأخرجه مع قصة أخرى أحمد (٤٠١٨)، وأبو داود (٢٦٧٥) و(٥٢٦٨)، والنسائي في «الكبرى» (٨٦١٤) من حديث عبد الله بن مسعود.

(١) في «القراءة خلف الإمام» (٤٥).

(٢) برقم (٥٧٧).

الأنصاري عن القراءة مع الإمام. فقال: لا قراءة مع الإمام في شيء. وهذا يتناول القراءة معه في الجهر، كما قال الزهري: فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ، فيما يجهر فيه.

وأما في صلاة المخافتة فلا يُقال: قرأ معه، كما لا يقال: إن أحد المأمومين يقرأ مع الآخر، وكما لا يقال: إنه استفتح معه، وتشهد معه، وسبح معه في الركوع والسجود.

وكذلك ابن مسعود قد تقدّمت الرواية عنه بأنه كان يأمر بإنصات المأموم لقراءة الإمام، وكان يقرأ خلف الإمام. وعلى هذا فقوله - إن كان قاله - أو قول أصحابه الذين نقلوا عنه كالأسود:

وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام ملئ فوه رصفاً، أو تبنّاً، أو تراباً يتناول من قرأ وهو يسمع الإمام يقرأ، فترك ما أمر به من الإنصات والاستماع، وهذا هو الذي يتناوله قول سعد - إن كان قاله -: وددت أن في فيه جمرًا، لا سيما إذا نازع الإمام القراءة، بأن يكون الإمام أو من يسمع قراءة الإمام يسمع حسه، فيكون ممن قال النبي ﷺ فيه: «ما لي أنازع القرآن!» وقال فيه: «علّمت أن بعضكم خالجنها»^(١) وكذلك لو قرأ في السر، ورفع صوته بحيث يخالج الإمام وينازعه، أو يخالج وينازع غيره من المأمومين، لكان مُسيئاً في ذلك.

وقول حماد بن سلمة وغيره: وددت أنه ملئ فوه سُكراً إذا قرأ حيث يُستحب له القراءة، لقراءته خلف الإمام في صلاة السر. وكذلك ما نُقل عن زيد بن ثابت أنه قال: مَنْ قرأ خلف الإمام فلا صلاة له، يتناول من ترك ما أمر به، وفعل ما نُهي عنه. فقرأ وهو يسمع قراءة الإمام. وفي بطلان صلاة هذا وجهان في مذهب أحمد، ومن قال هذا من السلف من صحابي أو تابعي، فقد يُريد به معنى صحيحاً. كما في قول النبي ﷺ: «لأن يجلس أحدكم على جمرة فتخلص إلى جلده،

(١) سلف ص ٨٨ / تعليق (١).

فتحرق ثيابه، خيرٌ له من أن يجلس على قبرٍ^(١). وتعذيبُ الإنسان بعذابٍ في الدنيا أيسرُ عليه من ركوبٍ ما نهى الله عنه.

فمن اعتقد أن قراءته حال استماع إمامه معصيةً لله ورسوله، ترك بها ما أمره الله، وفعل ما نهى الله عنه، جاز أن يقول: لأنَّ يحصلَ فيه شيءٌ يؤذيه فيمنعه عن المعصية خيرٌ له من أن يفعل ما نهى عنه، كما قد يقال لمن تكلم بكلمة محرمة: لو كنت أحرص لكان خيراً لك. ولا يراؤ بذلك أنا نحن نُعذِّبه بذلك، لكن يراؤ لو ابتلاه الله بهذا لكان خيراً له من أن يقع في الذنب.

وقد قال النبي ﷺ للمتلاعنين: «عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة»^(٢). والواحد من السلف قد يذكر ما في الفعل من الوعيد، وإن فعله متأولاً، لقول عائشة: أخبرني زيداً أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب. وليس في هذا تلاعنٌ بلعنة الله، ولا بالنار، ولا تعذيبٌ بعذاب الله، بل فيه تمني أن يُبتلى بما يمنعه عن المعصية. وإن كان فيه أذى له. والعالم قد يذكر الوعيد فيما يراه ذنباً مع علمه بأن المتأول مغفور له، لا يناله الوعيد. لكن يذكر ذلك ليبين أن هذا الفعل مقتضٍ لهذه العقوبة عنده، فكيف وهو لم يذكر إلا ما يمنعه عما يراه ذنباً.

وكذلك قول من قال: وددت أنه ملئ فوه سكرًا يتناول من فعل ما أمر الله به من القراءة، ومع هذا فمن فعل القراءة المنهي عنها معتقداً أنه مأمور به، أو ترك المأمور به معتقداً أنه منهي عنه، كان مثاباً على اجتهاده، وخطؤه مغفور له، وإن كان العالم يقول في الفعل الذي يرى أنه واجب أو محرم ما يناسب الوجوب والتحريم، وليس في ذلك تمني أن يملأ أفواه أصحاب رسول الله ﷺ، ولا أحداً من المؤمنين رضاءً ولا تبناً، لأن أولئك عامة ما نُقل عنهم من القراءة خلف الإمام في السر، وذم الداميين لمن يقرأ في الجهر. فلم يتوارد الذم والفعل، وإن قدر أنهما

(١) أخرجه مسلم (٩٧١) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٢) أخرجه مسلم (١٤٩٣) من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما -.

تواردا من السلف، فهو كتواردهما من الخلف.

وحينئذ فهذا يتكلمُ باجتهاده، وهذا باجتهاده، وليس ذلك بأعظم من قول بعض أكابر الصحابة لبعض أكابرهم قدام النبي ﷺ: إنك منافق، تجادل عن المنافقين. وقول القائل: دعني أضرب عنق هذا المنافق. وليس ذلك بأعظم مما وقع بينهم من التأويل في القتال في الفتن، والدعاء في القنوت باللعن، وغيره. مع ما ثبت عن النبي ﷺ من قوله: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»^(١) وقوله: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار»^(٢). فإذا كان هذا الوعيد يندفع عنهم بالتأويل، في الدماء، فلأن يندفع بالتأويل فيما دون ذلك أولى وأحرى.

وقد ثبت عن علي أنه حرق بالنار المرتدين، وكذلك الصديق روي عنه أنه حرق، فإذا جاز هذا على الخلاف مع ثبوت النص بخلافه؛ لأجل التأويل، لم يمتنع أن يغلط بعضهم فيما يراه ذنباً ومعصيةً بمثل هذا الكلام.

ومعلوم أن النهي عن القراءة خلف الإمام في الجهر متواتر عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم، كما أن القراءة خلف الإمام في السر متواترة عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم، بل ونفي وجوب القراءة على المأموم مطلقاً مما هو معروف عنهم.

وقد روى البخاري في هذا الكتاب: حدثنا عبدالله بن منير، سمع يزيد بن هارون حدثنا زياد - وهو الجصاص - حدثنا الحسن، حدثني عمران بن حصين، قال: لا تزكو صلاة مسلم إلا بطهور وركوع وسجود وراء الإمام، وإن كان وحده بفاتحة وآيتين أو ثلاث^(٣). فلم يوجب الفاتحة عليه إذا كان مأموماً كما أوجب عليه

(١) أخرجه البخاري (٤٤٠٣) و(٦١٦٦) و(٧٠٧٧)، ومسلم (٦٦) من حديث ابن عمر - رضي الله عنه -.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦١٦) من حديث أبي بكر - رضي الله عنه -.

(٣) أخرجه البخاري في «القراءة خلف الإمام» (٥٩).

الطهارة والركوع والسجود، بل أوجبها مع الانفراد.

ثم روى البخاريُّ قوله: «لا تقرأوا خلفي إلا بأَم القرآن»، وذكر طُرُقَه وما فيه من الاختلاف. اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح ما اختاره ابن تيمية من أنه يجب أن يقرأ في صلاة السرِّ والله أعلم.
الثانية: الاستماع حال جهر الإمام هل هو واجب أو مُستحب؟ والقراءة إذا سمع قراءة الإمام هل هي محرمة أو مكروهة؟ وهل تُبطل الصلاة إذا قرأ؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره: أحدهما: أن القراءة حينئذٍ محرمة، وإذا قرأ بطلت صلاته، وهذا أحد الوجهين اللذين حكاهما أبو عبدالله ابن حامد في مذهب أحمد.

والثاني: أن الصلاة لا تبطل بذلك، وهو قول الأكثرين، وهو المشهور من مذهب أحمد.

ولم يستحبها الزهريُّ والثوريُّ ومالكٌ وابن عينة وابن المبارك وإسحاق وأصحاب الرأي. وهو أحد قولي الشافعي، ونحوه عن سعيد بن المسيّب، وعروة بن الزبير، وأبي سلمة بن عبدالرحمن، وسعيد بن جبير، وجماعة من السلف.

الثالثة: هل قراءته للفتحة مع الجهر واجبة أو مستحبة؟ على قولين:

أحدهما: أنها واجبة، وهو قول الشافعي في الجديد، وقول ابن حزم.

الثاني: أنها مُستحبة، وهو قول الأوزاعي والليث بن سعد، واختيار المجدي ابن تيمية.

الرابعة: إن لم يسمع الإمام في حال الجهر لبعده:

يقرأ، وهو المذهب، نصَّ عليه أحمد. قيل له: أليس قد قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ قال: هذا إلى أي شيء يستمع؟

واختاره ابن تيمية والشيخ عبد الرحمن السَّعديُّ؛ لأنه غير سامع لقراءته، أشبه حال

سكّاتِهِ والصلاة السّريّة.

وقيل: لا يقرأ، وحكاها الزّركشي وغيره روايةً.

الخامسة: فلو سَمِعَ المأمومُ هَمَمَتَهُ ولم يفهم ما يقول الإمام أو كان لا يسمع لصممه لم يقرأ، على الصحيح من المذهب، نقلها الجماعة عن أحمد؛ لأنه سامعٌ لقراءة إمامه.

وعن أحمد: يقرأ، نقلها عبد الله، واختارها الشيخ تقي الدين ابن تيمية. قال في «الفروع»: وهي أظهر. قال في «الإنصاف»: قلت: وهو الصواب اهـ. ورجحه الشيخ عبد الرحمن السعدي.

قال ابن تيمية: والأظهر أنّه يقرأ؛ لأنّ الأفضل أن يكون إمّا مستمعاً وإمّا قارئاً، وهذا ليس بمستمعٍ، ولا يحصل له مقصود السماع، فقراءته أفضل من سكوته اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح أنه يقرأ لما ذكره ابن تيمية والله أعلم.

مسألة: فإن لم يقرأ الفاتحة فصلاته تامة في مذهب أحمد، وهو قول أكثر أهل العلم، على ما حكينا في التي قبلها، وبه يقول الزهري، والأسود، وإبراهيم، وسعيد بن جبّير، والثوري، وابن عيّنة، ومالك، وأصحاب الرأي، وإسحاق. وقال الشافعي، وداود: يجب؛ لعموم الأخبار السابقة، ورؤي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنّه قال: لا تجوز صلاة إلا بفاتحة الكتاب وشيء معها. فقال له رجل: يا أمير المؤمنين، أرايت إن كنت خلف الإمام؟ فقال: اقرأ في نفسك. وقال الحسن: اقرأ في كل صلاة بأم الكتاب في نفسك، خلف الإمام. ولأنّه مُصلٌّ لا يسمع القراءة، فوجب عليه، كالمُنْفِرِ.

قال الموفق: ولنا قول النبي ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَتْهُ لَهُ قِرَاءَةً»، رواه الحسن بن صالح، عن ليث بن أبي سليم وجابر، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ (١). ورؤي من طرق خمسة سوى هذا، ورؤي أيضاً عن ابن عمر، وابن عباس،

(١) سلف ص ٨٧ / تعليق (٢).

وعلي، وعمران بن حصين، وأبي الدرداء، عن النبي ﷺ أَخْرَجَهُنَّ الدَّارِقُطْنِي^(١). ورواه عبد الله بن شداد، عن النبي ﷺ، أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٢)، وسعيد بن منصور، وغيرهما، وأخبارهم قد سبق جواؤها. وقول عمر محمول على الكمال؛ بدليل قوله: وشيء معها. والإجماع لا يوجب شيئاً سوى الفاتحة، ولو ثبت أنه أراد الاشتراط فقد خالفه كثير من الصحابة. وروى عن علي، عليه السلام، أنه قال: ليس على الفطرة من قرأ خلف الإمام. وقال ابن مسعود وَدَدْتُ أَنْ مَنْ قَرَأَ خَلْفَ الْإِمَامِ مُلِيَءٌ فَوْهٌ تُرَاباً. ولأن القراءة لو وجبت على المأموم لوجبت على المسبوق، كسائر الأركان، ولأنه مأموم فلم يجب عليه القراءة، كحالة الجهر، ولا يصح قياس المأموم على المنفرد؛ لأن المنفرد ليس له من يتحمل عنه القراءة بخلاف المأموم. والله أعلم^(٣). اهـ.

ويقرأ المأموم ندباً مع الفاتحة سورة في أولتي ظهر وعصر، لما تقدم عن جابر وعلي.

فإن سمع المأموم قراءة الإمام كرهت له القراءة للفاتحة والسورة لما تقدم، على الصحيح من المذهب.

وعن أحمد: يُسْتَحَبُّ بِالْحَمْدِ اخْتَارَهُ الْمَجْدُ.

وقيل: يحرم. قال الإمام أحمد: لا يقرأ. وقال أيضاً: لا يعجبني.

وقيل: يحرم، وتبطل الصلاة به أيضاً. اختاره ابن حامد. وأوماً إليه أحمد. وروي عن تسعة من الصحابة.

(١) سلف ص ٨٧ و ٨٨.

(٢) سلف ص ٩٥ / تعليق (٢).

(٣) انظر «كشاف القناع» ١/ ٥٤٣ - ٥٤٥، و«الفروع» ١/ ٤٢٧، و«الإنصاف» ٢/ ٢٢٨ - ٢٣١، و«المبدع» ٢/ ٥١، ٥٢، و«المختارات الجليلة» ص ٥٣، و«الفتاوى السعدية» ص ١٦٥، و«حاشية العنقري» ١/ ٢٤٠، و«المغني» ٢/ ٢٥٩ - ٢٧٠، و«مجموع الفتاوى»، ٢٣/ ٢٦٥ - ٢٧٩، ٢٨٢ - ٢٨٧، و«الاختيارات» ١٠١، ١٠٢، و«المجموع شرح المذهب» ٣/ ٢٩٥ - ٢٩٩، و«معونة أولي النهى» ٢/ ١١٨، و«الشرح الكبير» ١/ ٣٩٢ و«بدائع الفوائد» ٣/ ٩٤، و«المستوعب» ٢/ ٣١٢، و«فتاوى اللجنة» ٦/ ٣٨٤، ٣٨٦ و«معالم السنن» ١/ ٣٩٠.

فصل

ومواضع سكّات الإمام ثلاثة:

إحداها: بعد تكبيرة الإحرام لِيَسْتَفْتَحَ وَيَتَعَوَّذَ. وَعُلِمَ منه اختصاصُها بالركعة الأولى.

والثانية: بعد فراغ القراءة، لِيَتِمَّكَنَ المأموم من قراءة السورة. قاله في «شرح المنتهى».

والثالثة: بعد فراغ قراءة الفاتحة، وتُسْتَحَبُّ هنا سَكَّتُهُ بقَدْرِ الفاتحة، ليقراها المأموم فيها. وأفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بمشروعية هذه السكّات والسكّات الأولى.

قال الشيخُ تقيُّ الدين ابنُ تيمية: استحبَّ الإمامُ أحمدُ في صلاة الجهر سكّتين: عَقِيبَ التكبيرِ للاستفتاح، وقبل الركوع، لأجلِ الفصلِ. ولم يَسْتَحَبَّ أن يَسْكُتَ سَكَّةً تَسَعُ قراءة المأموم، ولكن بعض الأصحاب استحبَّ ذلك اهـ.

والصحيحُ من المذهب أنه يستحبُّ أن يَسْكُتَ الإمامُ بعد الفاتحة بقَدْرِ قراءة المأموم. وعن أحمد: يَسْكُتُ قبلَ الفاتحة.

وعنه: لا يسكّ لقراءة المأموم. وهو ظاهرُ كلامِ المجدِّ ومن تابعه، والشيخُ تقي الدين ابن تيمية كما تقدم. وتقدم ذلك موضحاً في صفة الصلاة^(١).

مسألة: ويقرأ أطرش إن لم يَشْغَلْ مَنْ إلى جَنْبِهِ من المأمومين، وهو المذهب؛ لأنَّه لا يحصلُ له مقصودُ استماعِ القراءة، أشبه البعيد، فإنَّ شَغَلَ مَنْ إلى جَنْبِهِ عن استماعه أو قراءته لم يقرأ.

(١) سلف ١٧٥/٤.

والوجه الثاني: لا يقرأ بل يُكره. قلت: والصحيح أنه يقرأ كما تقدم

مسألة: ويُستحبُّ للمأموم أن يَسْتَفْتَحَ وَيَسْتَعِيدَ فيما يَجْهَرُ فيه الإمام إذا لم يسمعه
لُبعده أو سُكُوتَه؛ لأن مقصود الاستفتاح والتعوذ لا يحصل باستماع قراءة الإمام، لعدم
جَهْرِهِ به، بخلاف قراءة الإمام، وكالسريّة.

وعن أحمد: يُكره أن يستفتح ويستعيد مطلقاً. صحَّحه في «التصحيح».

وعنه: يُستحبُّ أن يستفتح ويستعيد مُطلقاً.

وعنه: يستحبُّ أن يستفتح. ويُكره أن يتعوذ. قال ابن تيمية: والصواب أن الاستعاذة
لا تُشرع إلا لمن قرأ. فإن اتَّسع الزمان للقراءة استعاذ وقرأ: وإلا أنصت. اهـ.

فائدة: قال بأن الجوزي: قراءة المأموم موقت مخافة إمامه أفضل من استفتاحه. وغلطة
الشيخ تقي الدين. وقال: قولُ أحمد وأكثُر الأصحاب: الاستفتاحُ أولى، لأن استماعه بدَل
عن قراءته. وقال الأجرى: أختار أن يبدأ بالحمد أولها: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ وترك
الاستفتاح. لأنها فريضة. وكذا قال القاضي في «الخلاص» فيمن أدركه في ركوع صلاة العيد:
لو أدرك القيام رتب الأذكار، فلو لم يتمكن من جميعها بدأ بالقراءة، لأنها فرض. اهـ.

فائدة: قال في «الاختيارات». ونقل ابن أصرم عن أحمد فيمن جهل ما قرأ به إمامه:
يُعيد الصلاة. قال أبو إسحاق بن شاقلا: لأنه لم يدر هل قرأ إمامه الحمد أم لا؟ ولا مانع
من السماع.

وقال أبو العباس: بل لتركه الإنصات الواجب. اهـ.

فائدة: نظم الشيخ صالح بن سيف العتيقي ما يتحمّله الإمام عن المأموم، وهي
ثمانية أشياء، فقال:

وَيَحْمِلُ	الإمام	عن مأموم	ثَمَانِيَةَ تَعُدُّ فِي الْمَنْظُومِ
فَاتِحَةً	كَذَا	سجود السَّهْوِ	وَسُتْرَةً مَعَ الْقُنُوتِ الْمَرْوِيِّ
و«سَمِعَ	الله»	مَعَ السُّجُودِ	تِلَاوَةَ الْإِمَامِ سِرّاً فَانْتَهِي
وَهَكَذَا	تِلَاوَةُ	المأموم	خَلْفَ الْإِمَامِ فَافْهَمْنَا مِنْظُومِي

تَشَهُدُ أَوَّلَ عَمَّنْ قَدْ سَبَقَ بِرُكْعَةٍ مِنْ أَرْبَعٍ فَكُنْ مُحِقًّا

فائدة: إذا سبق الإمام المأموم بالقراءة تبعة بخلاف التشهد فيتمه إذا سلم. قال في «الفروع»: ومرادهم لعدم وجوب القراءة. نقل أبو داود: إذا سلم إمامه وبقي على مأموم شيء من الدعاء، يُسَلِّم، إلا أن يكون يسيراً. اهـ. قاله منصور في «حاشيته» على «المنتهى»^(١).

نص: «ويصحُّ (و) صلاة مؤدَّ بقاضٍ، وعكسه (و د) ومتنقل بمفترضٍ، والعكس نلغيه (و هـ)».

ش: ويصحُّ ائتمام من يؤدي الصلاة بمن يقضيها، رواية واحدة، قاله الخلال.

التعليل: لأن الصلاة واحدة، وإنما اختلف الوقت.

وعن أحمد: لا تصحُّ.

ويصحُّ ائتمام من يقضي الصلاة بمن يؤدِّيها، لما سبق، على الصحيح من المذهب. وفاقاً كما أشار إليه المؤلف.

مسألة: ويصحُّ ائتمام قاضي ظهر يوم، بقاضي ظهر يوم آخر لما تقدم، على الصحيح من المذهب.

مسألة: ويصحُّ ائتمام متنقل بمفترضٍ. قال الموفق والشارح: لا نعلم في صحتها خلافاً ونقل في «الإفصاح» اتفاق الأربعة على ذلك.

(١) انظر «كشف القناع» ١/ ٥٤٥، و«الإنصاف» ٢/ ٢٣١ - ٢٣٤، و«المبدع» ٢/ ٥٢، و«حاشية العنقري» ١/ ٢٤٠، ٢٤١، و«مجموع الفتاوى» ٢٣/ ٢٨٠ - ٢٨٢، و«المنني» ٢/ ٢٦٤، ٢٦٥، و«فتاوى اللجنة» ٦/ ٤١٢، و«الفروع» ١/ ٥٩٢، و«معونة أولي النهى» ٢/ ١١٩.

الدليل: ما تقدم من قوله ﷺ: «من يَتَصَدَّقُ على هذا؟» فقام رجلٌ فصلى معه (٢).
وعن أحمد: لا يصحُّ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول والله أعلم.

مسألة: ولا يصحُّ أن يؤمَّ مَنْ عَدِمَ الماءَ والترابَ، أو به قروحٌ لا يَسْتَطِيعُ مَعَهَا مَسَّ
البَشَرَةِ - بِمَنْ تطهر بأحدهما، كما تقدم في ائتمام القادرِ بالعاجزِ عن شرطِ الصلاةِ.
مسألة: ولا يصحُّ أن يَأْتَمَّ مفترضٌ بِمُتَنَفِّلٍ. وهو المذهبُ.

وقالت طائفة: لا يجوزُ نفلٌ خَلْفَ فَرَضٍ، ولا فَرَضٌ خَلْفَ نَفْلٍ، ولا خَلْفَ
فَرَضٍ آخَرَ. قاله الحسنُ البصريُّ، والزُّهريُّ، ويحيى بن سعيدٍ الأنصاريُّ، وربيعةُ،
وأبو قلابَةَ، وهو روايةٌ عن مالكٍ.

وقال الثوريُّ وأبو حنيفة: لا يجوزُ الفَرَضُ خَلْفَ نَفْلٍ آخَرَ، ويجوزُ النَّفْلُ خَلْفَ
فَرَضٍ.

وروي عن مالكٍ مثله.

الدليل: قوله ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ» (١).

التعليل: لأن صلاةَ المأمومِ لا تُؤَدَّى بِنِيَّةِ الْإِمَامِ، أَشْبَهَتْ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ خَلْفَ
مَنْ يُصَلِّي الظُّهْرَ، وهو يُتَّقَضُ بِالمَسْبُوقِ إِذَا أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ أَقْلًا مِنْ رَكْعَةٍ.

وعن أحمد: يصحُّ. اختاره الموفقُ والشارحُ والشيخُ تقيُّ الدين ابن تيمية
وصاحب «الفائق» وغيرهم.

وهذا قولُ عطاءٍ، وطاووسٍ، وأبي رجاءٍ، والأوزاعيِّ، والشافعيِّ، وسليمان بن

(١) سلف ص ٥١ / تعليق (١).

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٢)، ومسلم (٤١٤) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

حرب، وأبي ثور، وابن المنذر، وأبي إسحاق، والجوزجاني، وهو مذهب داود.
واختاره الشيخ عبدالله بن محمد، والشيخ عبدالرحمن السعدي، والشيخ
محمد بن إبراهيم. واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

الدليل: ما روى جابر: أن معاذاً كان يُصلي مع النبي ﷺ العشاء الأخيرة، ثم
يرجع إلى قومه، فيصلي بهم تلك الصلاة. متفق عليه^(١).

وقد يقال: هذه قضية عينٍ تحتل الخصوصية، فيسقط بها الاستدلال.

وروي عن النبي ﷺ، أنه صلى بطائفة من أصحابه في الخوف ركعتين، ثم
سلم، ثم صلى بالطائفة الأخرى ركعتين، ثم سلم. رواه أبو داود^(٢)، والأثر.
والثانية منهما تقع نافلة، وقد أم بها مفترضين. وروي عن أبي خلدَةَ، قال: أتينا
رجاءً لنُصلي معه الأولى، فوجدناه قد صلى، فقلنا: جئناك لنُصلي معك. فقال:
قد صلينا، ولكن لا أخيبكم، فأقام فصلً وصلينا معه. رواه الأثر. ولأنهما صلاتان
اتَّفقتا في الأفعال، فجاز ائتمام المصلي في إحداهما بالمصلي في الأخرى،
كالمُتَنفِّلِ خَلْفَ الْمُفْتَرِضِ. فأما حديثهم فالمراد به: لا تَخْتَلِفُوا عليه في الأفعال،
بدليل قوله: «إِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا
صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ»^(٣). ولهذا يصح ائتمام المُتَنفِّلِ بِالْمُفْتَرِضِ مع
اِخْتِلَافِ نِيَّتِهِمَا، وقياسهم يَنْتَقِضُ بِالمَسْبُوقِ فِي الْجُمُعَةِ يُدْرِكُ أَقْلَ مِنْ رَكْعَةٍ، يَنْوِي
الظُّهْرَ خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ.

قال البهوتي: وقد يجاب عنه بأن الظهر بدلٌ عن الجمعة بإذن، والبدل والمُبدلُ

(١) أخرجه البخاري (٧٠٠) و(٧٠١) و(٧١١)، ومسلم (٤٦٥) من حديث جابر بن عبدالله
- رضي الله عنه -.

(٢) حديث صحيح، وأخرجه أبو داود (١٢٤٨)، والنسائي ١٧٩/٣، والدارقطني ٦١/٢،
والبيهقي ٢٥٩/٣ و٢٦٠ من حديث أبي بكر - رضي الله عنه -.

وصححه ابن حبان (٢٨٨٢)، وانظر تمام تخريجه فيه.

(٣) سلف في التعليق (٢) / ص ١٣١.

كالشيء الواحد اهـ.

قال النووي: وعن جابر قال: كان معاذ يصلي مع النبي ﷺ العشاء ثم يطلع إلى قومه فيصلّيها لهم، هي له تطوع ولهم مكتوبة العشاء^(١). حديث صحيح، رواه بهذا اللفظ الشافعي في «الأم» و«مسنده». ثم قال: هذا حديث ثابت لا أعلم حديثاً يروى من طريق واحد أثبت من هذا ولا أوثق - يعني رجالاً -.

قال البيهقي في كتابه «معرفة السنن والآثار»^(٢): وكذلك رواه بهذه الزيادة أبو عاصم النبيل، وعبد الرزاق عن ابن جريج كرواية شيخ الشافعي عن ابن جريج بهذه الزيادة. وزيادة الثقة مقبولة.

قال: والأصل أن ما كان موصولاً بالحديث فهو منه، لا سيما إذا روي من وجهين إلا أن تقوم دلالة على التمييز، قال: والظاهر أن قوله: هي له تطوع ولهم مكتوبة، من قول جابر، وكان أصحاب رسول الله ﷺ أعلم بالله وأخشى له من أن يقولوا مثل هذا إلا بعلم.

وحين حكى الرجل لرسول الله ﷺ فعل معاذ لم يُنكر عليه إلا التطويل فإن قالوا: لعل معاذاً كان يصلي مع رسول الله ﷺ نافلة، ويقومه فريضة. فالجواب من أوجه:

أحدها: أن هذا مخالف لصريح الرواية.

الثاني: الزيادة التي ذكرناها: هي له تطوع ولهم مكتوبة العشاء، صريح في الفريضة، ولا يجوز حملها على تطوع.

الثالث: جواب الشافعي والخطابي وأصحابنا وخلائق من العلماء أنه لا يجوز

(١) أخرجه الإمام الشافعي في «الأم» ١٧٣/١ من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه -، وليس في هذا الموضع منه قول الشافعي الذي سيذكره النووي بعد قليل.

(٢) برقم (٥٧٣٢) - (٥٧٣٦).

أن يُظَنَّ بمعاذٍ مع كمالِ فقهه وعلو مرتبته أن يترك فعلَ فريضةٍ مع رسولِ الله ﷺ، وفي مسجده، والجمعِ الكثيرِ المشتمل على رسولِ الله ﷺ، وعلى كبار المهاجرين والأنصار، ويؤديها في موضعٍ آخر، ويستبدل بها نافلة، قال الشافعي: كيف يُظَنُّ أن معاذاً يجعلُ صلاته مع رسولِ الله ﷺ التي لعل صلاةً واحدةً معه أحبَّ إليه من كُلِّ صلاةٍ صلاها في عمره ليست معه، وفي الجمعِ الكثير - نافلةً؟.

الرابع: جوابُ الخطابي وغيره: ولا يجوزُ أن يُظَنَّ بمعاذٍ أنه يشتغل بعد إقامة الصلاة لرسولِ الله ﷺ ولأصحابه بنافلةٍ مع قوله ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»^(١).

وعن جابر - رضي الله عنه - قال: أقبلنا مع رسولِ الله ﷺ حتى إذا كنا بذات الرقاع.. وذكر الحديث إلى أن قال فنودي بالصلاة، فصلَّى النبي ﷺ بطائفة ركعتين ثم تأخروا، وصلى بالطائفة الأخرى ركعتين، فكانت لرسولِ الله ﷺ أربع ركعات، وللقوم ركعتان، رواه البخاري ومسلم^(٢). وعن أبي بكرة قال: صلى النبي ﷺ في الظهر. فصَفَّ بعضهم خلفه، وبعضهم بإزاء العدو، فصلَّى بهم ركعتين، ثم سلَّم، فانطلق الذين صلُّوا معه فوقفوا موقفَ أصحابهم، ثم جاء أولئك فصلُّوا خلفه. فصلَّى بهم ركعتين ثم سلَّم، فكانت لرسولِ الله ﷺ أربعاً، ولأصحابه ركعتين ركعتين^(٣). رواه أبو داود والنسائي بإسنادٍ حسنٍ.

واستدلَّ الشافعي أيضاً بالقياس على صلاة المُتِمِّ خلفَ القاصر، وأما الجوابُ عن حديث «إنما جعل الإمام ليؤتمَّ به»، فهو أنَّ المُراد: ليؤتمَّ به في الأفعال، لا في النية. ولهذا قال ﷺ: «وإنما جعل الإمام ليؤتمَّ به، فإذا كبر فكبروا، وإذا سجَد فاسجدوا» إلى آخره والله أعلم اهـ.

(١) أخرجه مسلم (٧١٠) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٢) علقه البخاري (٤١٣٦) في المغازي، ووصله مسلم (٨٤٣)، وابن حبان (٢٨٨٤) من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه -.

(٣) انظر التعليق (٢) / ص ١٣٢.

قال الشوكاني : وأجيب عن ذلك بأجوبة، منها: قوله ﷺ: «إِذَا أَنْ تُصَلِّيَ مَعِي، وَإِذَا أَنْ تُخَفِّفَ عَلَى قَوْمِكَ»^(١)، فإنه ادعى الصحاوي أن معناه: إما أن تصلي معي ولا تصلي مع قومك، وإما أن تخفف بقومك ولا تصلي معي. ويرد بأن غاية ما في هذا أنه أذن له بالصلاة معه والصلاة بقومه مع التخفيف، والصلاة معه فقط مع عدمه، وهو لا يدل على مطلوب المانع من ذلك، نعم قال المجذ - رحمه الله - ما لفظه: وقد احتج به بعض من منع اقتداء المفترض بالمتنفل. قال: لأنه يدل على أنه متى صلى معه امتنعت إمامته، وبالإجماع لا تمتنع بصلاة النفل معه، فعلم أنه أراد بهذا القول صلاة الفرض، وأن الذي كان يصلي معه كان ينويه نفلاً اهـ. وعلى تسليم أن هذا هو المراد من ذلك القول، فتلك الزيادة أعني قوله: هي له تطوع ولهم مكتوبة^(٢)، أرجح سنداً وأصرح معنى. وقول الطحاوي: إنها ظن من جابر مردود، لأن جابراً كان ممن يصلي مع معاذ، فهو محمول على أنه سمع ذلك منه، ولا يُظن بجابر أنه أخبر عن شخص بأمر غير معلوم، إلا أن يكون ذلك الشخص أطلع عليه، فإنه اتقى الله وأخشى.

ومنها أن فعل معاذ لم يكن بأمر النبي ﷺ ولا تقريره - كذا قال الطحاوي -، ورد بأن النبي ﷺ علم بذلك. وأمر معاذاً به، فقال: «صل بهم صلاة أخفهم»، وقال له لما شكوا إليه تطويله: «أفتأنت يا معاذ؟». وأيضاً رأي الصحابي إذا لم يخالفه غيره حجة، والواقع ها هنا كذلك، فإن الذين كان يصلي بهم معاذ كلهم صحابة، وفيهم كما قال الحافظ ثلاثون عقبياً، وأربعون بدريةً. وكذا قال ابن حزم، قال: ولا نحفظ من غيرهم من الصحابة امتناع ذلك، بل قال معهم بالجواز عمر وابنه وأبو الدرداء وأنس وغيرهم.

ومنها أن ذلك كان في الوقت الذي يصلي فيه الفريضة مرتين، فيكون منسوخاً

(١) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٤٠٩/١ بإسناد حسن من حديث الحارث بن سليم - رضي الله عنه -.

(٢) نظر التعليق (١) / ص ١٣٣.

بقوله ﷺ: «لا تصلوا الصلاة في اليوم مرتين»^(١)، كذا قال الطحاوي. ورد بأن النهي عن فعل الصلاة مرتين محمول على أنها فريضة في كل مرة كما جزم بذلك البيهقي، جمعاً بين الحديثين. قال في «الفتح». بل لو قال قائل: إن هذا النهي منسوخ بحديث معاذ لم يكن بعيداً، ولا يقال: القصة قديمة، وصاحبها استشهد بأحد، لأننا نقول: كانت أحد في أواخر الثالثة، فلا مانع أن يكون النهي في الأولى، والإذن في الثانية مثلاً، وقد قال ﷺ للرجلين اللذين لم يُصَلِّيا معه: «إذا صليتما في رحالكما، ثم أتيتما مسجد جماعة فصلِّيا معهم، فإنها لكما نافلة»^(٢)، أخرجه أصحاب السنن من حديث يزيد بن الأسود، وصححه ابن خزيمة وغيره، وكان ذلك في حجة الوداع في أواخر حياة النبي ﷺ.

ويدل على الجواز أمره ﷺ لمن أدرك الأئمة الذين يأتون بعده ويُؤخرون الصلاة عن ميقاتها أن يُصَلُّوها في بيوتهم في الوقت، ثم يجعلوها معهم نافلة.

ومنها أن صلاة المُفترض خَلَفَ المتنفل من الاختلاف، وقد قال ﷺ: «لا تَخْتَلَفُوا على إمامكم»^(٣). ورد بأن الاختلاف المنهي عنه مُبَيَّن في الحديث بقوله ﷺ: «إذا كَبُرَ فكبِّروا.. الخ» ولو سَلِمَ أنه يَعُمُّ كُلَّ اختلافٍ لكان حديث معاذ ونحوه مُخَصَّصاً له.

ومن المؤيِّدات لصحة صلاة المُفترض خَلَفَ المتنفل ما قاله أصحاب الشافعي، أنه لا يُظَنُّ بمعاذٍ أن يترك فضيلة الفرض خلف أفضل الأئمة، في مسجده الذي هو أفضل المساجد بعد المسجد الحرام.

ومنها ما قاله الخطَّابي أن العشاء في قوله: كان يصلي مع النبي ﷺ العشاء،

(١) حديث حسن، وأخرجه أحمد (٤٦٨٩)، وأبو داود (٥٧٩)، والنسائي ١١٤/٣، وصححه ابن حبان (٢٣٩٦) من حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنه -.

وانظر تمام تخريجه في «المسند».

(٢) سلف ص ١٢ / تعليق (٢).

(٣) سلف في التعليق (٢) / ص ١٣١.

حقيقة في المفروضة، فلا يُقال: كان ينوي بها التطوع.

ومنها ما ثبت عنه عليه السلام في صلاة الخوف: أنه كان يصلي بكل طائفة ركعتين. وفي رواية أبي داود: أنه عليه السلام صلى بطائفة ركعتين وسلم، ثم صلى بطائفة ركعتين، وإحداهما نفل قطعاً، ودعوى اختصاص ذلك بصلاة الخوف غير ظاهرة.

ومنها ما رواه الإسماعيلي عن عائشة أنه عليه السلام كان يعود من المسجد فيؤم بأهله. اهـ.

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي: والصحيح أنه يجوز ائتمام المفترض خلف المتنفل لقصة معاذ - رضي الله عنه - أنه كان يصلي مع النبي عليه السلام العشاء الآخرة، ثم يذهب إلى قومه فيصلي بهم تلك الصلاة. وهو في الصحيح، وذلك صريح في المسألة، وكذلك قصة عمرو بن سلمة الجرمي^(١)، أنه كان إماماً لقومه وهو صبي، دليل على صحة ائتمام المفترض بالمتنفل، ودليل أيضاً على صحة إمامة الصبي في الفرض والنفل، وكذلك بقية العمومات.

وأما تعليل المانعين بأن المأموم إذا نوى أن صلاته فرض والإمام نواها نفلاً، أن ذلك اختلاف يدخل تحت قوله عليه السلام: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا». فليس الأمر كما ذكروا لوجهين:

أحدهما: أن مراده عليه السلام بالاختلاف المذكور مخالفة بالأفعال، كمسابقة الإمام، أو التخلف عنه، وليس مراده بذلك مخالفة النية، وبقية هذا الحديث يوضحه جداً، فإنه قال فيه بعد قوله: «فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ»: «فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا».. إلى آخره، وهذا ظاهر.

والوجه الثاني: أنهم قد أجازوا النفل خلف الفرض، وهذا مخالفة له في النية، فدل على أن هذا المعنى غير معتبر. ويترتب على هذه المسألة أن الصحيح أنه

(١) أخرجه البخاري (٤٣٠٢) من حديث عمرو بن سلمة - رضي الله عنه -.

يصحُّ صلاةُ فرضٍ خلف فرضٍ آخر، ولو خالفه في الاسم، كالظُّهرِ خلفَ العصرِ، وبالعكس، وهذا ظاهرٌ لا دليلَ على المنعِ منه، والأصلُ الجوازُ. اهـ.

وقيل: يصحُّ للحاجة. وهي كونه أحقَّ بالإمامة. ذكره الشيخ تقي الدين ابن تيمية.

قال ابن تيمية: ليس للإمام الراتب أن يعتاد أن يصلي بالناس الفريضة مرتين، فإن هذه بدعةٌ مخالفةٌ لسنة رسول الله ﷺ، وسنة خلفائه الراشدين، ولم يستحب ذلك أحدٌ من أئمة المسلمين الأربعة وغيرهم. لا أبو حنيفة، ولا مالك، ولا الشافعي. ولا أحمد بن حنبل. بل هم متفقون على أن الإمام إذا أعاد بأولئك المأمومين الصلاة مرتين دائماً أن هذا بدعةٌ مكروهة، ومن فعل ذلك على وجه التقرب كان ضالاً.

وإنما تنازعوا في الإمام إذا صلى مرةً ثانيةً بقومٍ آخرين، غير الأولين:

منهم من يُجيزُ ذلك كالشافعي، وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين. ومنهم من يُحرِّمُ ذلك، كأبي حنيفة ومالك، وأحمد في الرواية الأخرى عنه.

ومن عليه فوائتُ فإنه يقضيها بحسب الإمكان، أما كونُ الإمام يعيدُ الصلاة دائماً مع الصلاة الحاضرة، وأن يُصلُّوا خلفه. فهذا ليس بمشروع. وإن قال: إني أفعل ذلك لأجل ما عليهم من الفوائت. وأقلُّ ما في هذا أنه ذريعةٌ إلى أن يتشبه به الأئمة، فتبقى به سنة، يَرَبُّو عليها الصغير، وتغيرُ بسببها شريعةُ الإسلام في البوادي، ومواضع الجهل، والله أعلم.

وقال: وأما من أدَّى فرضه إماماً، أو مأموماً، أو منفرداً. فهل يجوزُ أن يؤمَّ في الصلاة لمن يؤدي فرضه؟ مثل أن يصلي الإمام مرتين، هذه فيها نزاعٌ مشهور، وفيها ثلاثُ رواياتٍ عن أحمد:

إحداها: أنه لا يجوزُ، وهي اختيارُ كثيرٍ من أصحابه، ومذهبُ أبي حنيفة، ومالك.

والثانية: يجوز مطلقاً، وهي اختيار بعض أصحابه: كالشيخ أبي محمد المقدسي، وهي مذهب الشافعي.

والثالثة: يجوز عند الحاجة، كصلاة الخوف. قال الشيخ: وهو اختيار جَدُّنا أبي البركات؛ لأنَّ النبي ﷺ صَلَّى بأصحابه بعض الأوقات صلاة الخوف مرتين، وصَلَّى بطائفة وسَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى بطائفة أخرى وسَلَّمَ.

ومن جَوَّز ذلك مطلقاً احتج بحديث معاذ المعروف: أنه كان يُصلي خَلْفَ النبي ﷺ، ثم ينطلق فيوم قومه. وفي رواية: فكانت الأولى فرضاً له، والثانية نفلاً^(١).

والذين منعوا ذلك ليس لهم حجة مستقيمة، فإنهم احتجوا بلفظ لا يدل على محل النزاع، كقوله: «إنما جعل الإمام ليأتم به، فلا تختلفوا عليه»^(٢). وبأن «الإمام ضامن»^(٣). فلا تكون صلاته أنقص من صلاة المأموم، وليس في هذين ما يدفع تلك الحجج. والاختلاف المراد به الاختلاف في الأفعال، كما جاء مُفسِّراً، وإلا فيجوز للمأموم أن يُعيد الصلاة، فيكون مُتَنَفِّلاً خَلْفَ مُفْتَرِضٍ. كما هو قول جماهير العلماء. وقد دلَّ على ذلك قوله في الحديث الصحيح: «يكون بعدي أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها، فصلُّوا الصلاة لوقتها، ثم اجعلوا صلاتكم معهم نافلة»^(٤).

وأيضاً فإنه صَلَّى بمسجد الخيف، فرأى رجلين لم يُصَلِّيا، فقال: «ما منعكما أن تصليا معنا؟» قالا: قد صَلَّينا في رحالنا، فقال: «إذا صليتما في رحالكما، ثم أتيتما مسجد جماعة، فصليا معهم، فإنها لكما نافلة»^(٥). وفي السنن أنه رأى رجلاً يصلي وحده، فقال: «ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه؟!»^(٦) فقد ثَبَت صلاة

(١) انظر التعليق (١) / ص ١٣٢، والتعليق (١) / ص ١٣٣.

(٢) سلف في التعليق (٢) / ص ١٣١.

(٣) سلف ص ٨٩ / تعليق (١).

(٤) أخرجه مسلم (٤٦٨) من حديث أبي ذر - رضي الله عنه -.

(٥) سلف ص ١٢ / تعليق (٢).

(٦) سلف ص ٥١ / تعليق (١).

المتنفل خلف المفترض في عدة أحاديث، وثبت أيضاً بالعكس. فعلم أن موافقة الإمام في نية الفرض أو النفل ليست بواجبة، والإمام ضامن. وإن كان مُتَنَفِّلاً.

ومن هذا الباب صلاة العشاء الآخرة خُلف من يُصلي قيام رمضان، يصلي خلفه ركعتين، ثم يقوم فيتم ركعتين، فأظهر الأقوال جواز هذا كله، لكن لا ينبغي أن يصلي بغيرهم ثانياً إلا لحاجة، أو مصلحة، مثل أن يكون ليس هناك من يصلح للإمامة غيره، أو هو أحق الحاضرين بالإمامة، لكونه أعلمهم بكتاب الله وسنة رسوله، أو كانوا مُستوين في العلم وهو أسبقهم إلى هجرة ما حرم الله ورسوله، أو أقدمهم سناً فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِنًا»^(١). فَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْفَضِيلَةِ فِي الْعِلْمِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنْ اسْتَوَوْا فِي الْعِلْمِ قَدَّمَ بِالسُّبْقِ إِلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَقَدَّمَ السَّابِقَ بِاخْتِيَارِهِ - وَهُوَ الْمُهَاجِرُ - عَلَى مَنْ سَبَقَ بِخَلْقِ اللَّهِ لَهُ، وَهُوَ الْكَبِيرُ السِّنَ.

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ»^(٢) فَمَنْ سَبَقَ إِلَى هَجْرِ السَّيِّئَاتِ بِالتَّوْبَةِ مِنْهَا فَهُوَ أَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَيَقْدَّمُ فِي الْإِمَامَةِ، إِذَا حَضَرَ مَنْ هُوَ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ، وَكَانَ قَدْ صَلَّى فَرْضَهُ، فَإِنَّهُ يَوْمُهُمْ، كَمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَطَائِفَةٌ بَعْدَ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ مَرَّتَيْنِ، وَكَمَا كَانَ مُعَاذٌ يُصَلِّي ثُمَّ يَوْمُ قَوْمِهِ أَهْلَ قَبَاءٍ، لِأَنَّهُ كَانَ أَحَقَّهُمْ بِالْإِمَامَةِ، وَقَدْ ادَّعَى بَعْضُهُمْ أَنَّ حَدِيثَ مُعَاذٍ مَنْسُوخٌ، وَلَمْ يَأْتُوا عَلَى ذَلِكَ بِحُجَّةٍ صَحِيحَةٍ، وَمَا ثَبَتَ

(١) أخرجه مسلم (٦٧٣)، وابن حبان (٢١٢٧) من حديث أبي مسعود الأنصاري - رضي الله عنه -.

(٢) أخرجه البخاري (١٠)، ومسلم (٤٠) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص، - رضي الله عنهما -.

من الأحكام بالكتاب والسنة لا يجوزُ دعوى نسخه بأمورٍ محتَمِلةٍ للنسخ وعدم النسخ. وهذا بابٌ واسعٌ قد وقع في بعضه كثيرٌ من الناس، كما هو مبسوطٌ في غير هذا الموضع.

وكذلك الصلاة على الجنَازَةِ إذا صَلَّى عليها الرجلُ إماماً، ثم قَدِمَ آخرونَ فله أن يصلي بالطائفةِ الثانيةِ إذا كان أحقَّهم بالإمامة، وله إذا صَلَّى غيره على الجنَازَةِ مرَّةً ثانيةً أن يعيدها معهم تَبَعاً. كما يعيد الفريضة تَبَعاً، مثل أن يصلي في بيته، ثم يأتي مسجداً فيه إمام راتبٌ فيصلِّي معهم، فإن هذا مشروعٌ في مذهب الإمام أحمدَ بلا نزاعٍ، وكذلك مذهبه فيمن لم يُصَلِّ على الجنَازَةِ، فله أن يصلي عليها بعد غيره، وله أن يصلي على القبر إذا فاتته الصلاة. هذا مذهبُ فقهاء الحديث قاطبةً، كالشافعي، وأحمد، وإسحاق، وغيرهم، ومالك لا يرى الإعادة، وأبو حنيفة لا يراها إلا للوليِّ.

وأما إذا صَلَّى هو على الجنَازَةِ، ثم صلى عليها غيره، فهل له أن يعيدها مع الطائفةِ الثانية؟ فيه وجهان في مذهب أحمد. قيل: لا يعيدها، قالوا: لأن الثانية نفلٌ، وصلاة الجنَازَةِ لا يُتَنَفَّلُ بها. وقيل: بل له أن يعيدها، وهو الصحيح، فإن النبي ﷺ لما صَلَّى على قبرٍ منبوذٍ صَلَّى معه من كان صَلَّى عليها أولاً^(١). وإعادة صلاة الجنَازَةِ من جنس إعادة الفريضة، فتشريعٌ حيث شرعها الله ورسوله. وعلى هذا: فهل يَوْمٌ على الجنَازَةِ مرتين؟ على روايتين. والصحيح أن له ذلك. والله أعلم اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجحُ القولُ الثاني، وهو الصحةُ والله أعلم.

وعلى المذهب يُستثنى من المنعِ إذا صَلَّى بهم في صلاةٍ خوف صلاتين في

(١) أخرجه البخاري (٨٥٧)، ومسلم (٩٥٤) من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -.

الوجه الرابع ، لفعله ﷺ . رواه أحمد^(١) .

فائدة: لو صَلَّى الْفَجْرُ ثُمَّ شَكَّ: هَلْ طَلَعَ الْفَجْرُ أَوْ لَا؟ لَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ، وَلَهُ أَنْ يُؤَمَّ فِيهَا مَنْ لَمْ يُصَلِّ، صَحَّحَهُ الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ.

التعليل: لأن الأصل بقاء الصلاة في ذمته، ووجوب فعلها، أشبه ما لو شك: هل صَلَّى أو لا؟.

مسألة: ولا يصح ائتمام من يُصلي الظهر بمن يصلي العصر أو غيرهما، كالعشاء، ولا عكسه ومثله صلاة كل مفترض خلف مفترض بفرض غيره وقتاً واسماً، هذا المذهب.

الدليل: ما تقدّم من قوله ﷺ: «فَلَا تَخْتَلَفُوا عَلَيْهِ»^(٢) لأن الاختلاف في الصفة كالاختلاف في الوصف.

وعن أحمد: يصح اختيارها ابن عقيل، والموفق، وصاحب «الفائق»، والشيخ تقي الدين ابن تيمية، والشيخ عبدالله بن محمد، والشيخ حمد بن عتيق، والشيخ عبدالله أبا بطين. واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الثاني، وهو الصحة والله أعلم.

ولا يصح ولو جمعة في غير المسبوق إذا أدرك دون ركعة، قال في «المبدع»: فإن كانت إحداهما تخالف الأخرى كصلاة كسوف واستسقاء وجنازة وعيد منع

(١) انظر «كشف القناع» ١/ ٥٧٠، ٥٧١، و«الإنصاف» ٢/ ٢٧٥ - ٢٧٧، و«المغني» ٣/ ٦٧، ٦٨، و«المجموع شرح المهذب» ٤/ ١٥٢، ١٥٣، و«مجموع الفتاوى» ٢٣/ ٣٨٢ - ٣٨٨، و«نيل الأوطار» ٣/ ١٩٠ - ١٩٢، و«الدرر السنية» ٤/ ٤١٢، و«المختارات الجلية» ص ٦٠، ٦١، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٢/ ٣٠٦، و«الشرح الكبير» ١/ ٤١٢، و«فتح الباري» ٢/ ١٩٦ - ١٩٧، و«الإفصاح» ١/ ١٥٣، و«فتاوى اللجنة» ٧/ ٣٩٨، و«المحلى» ٤/ ٨٨، ٨٩.

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٢)، ومسلم (٤١٤) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

فرضاً، وقيل: ونَفْلاً؛ لأنه يُؤدِّي إلى المخالفة في الأفعال اهـ. فيؤخذُ منه صِحَّة نفلٍ خَلَفَ نفلٍ آخرٍ لا يخالفُه في أفعاله، كَشَفَعِ وترِ خَلَفَ تراوِجَ، حتى على القولِ الثاني.

تتمة: إذا صَلَّى مريضٌ بمثله ظُهوراً قبل إحرام صلاة الجمعة، ثم حَضَرَ الإمام الجمعة، لم تنقلبْ ظُهرُهُ نَفْلاً في الأصحَّ. ذكره في «المبدع»^(١).

مسألة: ولا تصحُّ صلاةُ الجمعة أو الفجر خَلَفَ من يصلي رباعيةً تامةً أو ثلاثيةً.

ولا تصحُّ صلاةُ المغربِ خَلَفَ من يصلي العشاء.

واختار المجذُّ وصاحب «مجمع البحرين» و«الفائق» والشيخُ تقيُّ الدين ابنُ تيمية الصِّحة هُنا. واختاره الشيخُ محمد بن إبراهيم. واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

قلت: وهو الصواب. والله أعلم.

وقيل: تصحُّ إلا المغربِ خَلَفَ العشاء، فإنها لا تصحُّ.

وحكى الشيخُ تقيُّ الدين ابنُ تيمية في صلاةِ الفريضة خَلَفَ صلاةِ الجنَازة روايتين. واختار الجواز.

فعلى القولِ بالصِّحةِ مفارقةُ المأمومِ عند القيامِ إلى الثالثة، ويُتِمُّ لنفسه، ويُسَلِّمُ قبله. وله أن يَنْتَظِرَهُ لِيُسَلِّمَ معه، هذا هو الصحيح من المذهب،

وذكر بعضهم فيه وجهين، أحدهما: يُسَلِّمُ قبله. والثاني: إن شاء سَلَّمَ وإن شاء انتظر.

وقال الشيخُ محمد بن إبراهيم: أما إذا صَلَّى مَنْ يباحُّ لَهُ القَصْرُ مع المُقيمِ

(١) انظر «كشاف القناع» ٥٧١/١، و«الروض المربع» ٣٣٠/٢، ٣٣١، و«الإنصاف» ٢٧٧/٢، و«الدرر السنية» ٤١٣/٤، و«المبدع» ٨٠-٨١، و«فتاوى اللجنة» ١٦٠/٦، و«الشرح الكبير» ٤١٢/١.

ركعتين من آخر صلاته، ثم سلّم معه، فإنّها لا تتعقّد هذه الصلاة إن أحرم بها ناوياً القصر عالماً وجوب الإتمام عليه، كنية المقيم القصر. وأما إن كان جاهلاً فإنّها تنعقد، ويلزمه إتمامها أربعاً لا إتمامه بالمقيم اهـ.

وسئل ابن تيمية عن وجد جماعة يصلّون الظهر. فأراد أن يقضي معهم الصبح، فلما قام الإمام للركعة الثالثة فارقه بالسلام، فهل تصحّ هذه الصلاة؟ وعلى أيّ مذهب تصحّ؟:

فأجاب: هذه الصلاة لا تصحّ في مذهب أبي حنيفة، ومالك، وأحمد في إحدى الروايتين عنه. وتصحّ في مذهب الشافعي، وأحمد في الرواية الأخرى. والله أعلم. اهـ.

قال في «الفروع» وكذا - يعني على الصحة في أصل المسألة - إن استخلف في الجمعة صبياً، أو من أدركه في التشهد خيروا بينهما، أو قدموا من يسلم بهم، حتى يصلي أربعاً. ذكره أبو المعالي.

مسألة: ولا تصحّ صلاة المأموم إذا كانت أكثر من صلاة الإمام، يصلي الظهر أو المغرب خلف من يصلي الفجر أو من يصلي العشاء خلف من يصلي التراويح، وهو المذهب.

وقيل: يصحّ فيهما، ونص أحمد على الصّحّة في الترويح. واختاره ابن تيمية كما تقدم والشيخ محمد بن إبراهيم واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء فعلى القول بالصّحّة: يُتمّ إذا سلّم إمامه، كمسبوق ومقيم خلف قاصر. اختاره الموفق. وأفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء من صلى المغرب خلف من يصلي العشاء أن يجلس بعد الثالثة.

وعلى القول بالصّحّة أيضاً: لا يجوز الاستخلاف إذا سلّم الإمام. قاله: القاضي وغيره، ونقله صالح في مقيمين خلف قاصر.

فائدة: قال ابن تيمية: إذا أدرك مع الإمام بعضاً، وقام يأتي بها فاتّه، فائتمّ به آخرون، جاز ذلك في أظهر قولي العلماء اهـ. وتقدم ذلك في آخر باب النية مفصلاً^(١).

وقال أبو العباس: سُئِلْتُ عَمَّا يَفْعَلُهُ الرَّجُلُ شَاكًّا فِي وَجُوبِهِ عَلَى طَرِيقِ الْاِخْتِيَارِ،
فَهَلْ يَأْتُمُّ بِهِ الْمَفْتَرَضُ؟

قال: قِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يَصَحُّ، لِأَنَّ الشَّاكَّ يُؤَدِّيهِا بِنِيَّةِ الْوَجُوبِ إِذَا احْتِاطَ،
وَيُجْزئُهُ عَنِ الْوَاجِبِ، حَتَّى لَوْ تَبَيَّنَ لَهُ فِيْمَا بَعْدَ الْوَجُوبِ أَجْزَاءُ كَمَا قُلْنَا فِي لَيْلَةِ
الْإِغْمَامِ، وَإِنْ لَمْ نَقُلْ بِوَجُوبِ الصَّوْمِ، وَكَمَا قُلْنَا فِيْمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ مِنْ خَمْسٍ لَا يَعْلَمُ
عَيْنَهَا، وَكَمَا قُلْنَا فِيْمَنْ شَكَّ فِي انْتِقَاضِ وَضُوئِهِ فَتَوْضَأَ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ صَوَرِ الشَّكِّ
فِي وَجُوبِ طَهَارَةٍ، أَوْ صِيَامٍ، أَوْ زَكَاةٍ، أَوْ صَلَاةٍ، أَوْ نُسُكٍ، أَوْ كَفَّارَةٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.
بِخِلَافِ مَا لَوْ اعْتَقَدَ عَدَمَ الْوَجُوبِ، وَأَدَّاهُ بِنِيَّةِ النَّقْلِ، وَعَكْسِهِ، كَمَا لَوْ اعْتَقَدَ
الْوَجُوبَ، ثُمَّ تَبَيَّنَ عَدَمُهُ، فَإِنْ هَذِهِ وَقَعَ فِيْهَا خِلَافٌ: هَلْ هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ نَقْلٌ،
لَكِنَّا فِي اعْتِقَادِهِ وَاجِبَةٌ؟ وَالْمَشْكُوكُ فِيْهَا هِيَ فِي قَصْدِهِ وَاجِبَةٌ وَالْاِعْتِقَادُ مُرَدُّودٌ اهـ^(١).

نص: «ويجب (و) على المأموم متابعة إمامه، ويكره (و) مساوقته، ولا يبطلها (و)».

ش: الأولى أن يشرع المأموم في أفعال الصلاة بعد شروع إمامه من غير
تخلف. قاله ابن تميم وغيره. وقال في «المغني» و«الشرح»، وابن رزين في
«شرحه»، وابن الجوزي في «المذهب» وغيرهم: يستحب أن يشرع المأموم في
أفعال الصلاة بعد فراغ الإمام مما كان فيه. اهـ.

الدليل: ما روى البراء قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»
لَمْ نَزَلْ قِيَامًا حَتَّى نَرَاهُ قَدْ وَضَعَ جَبْهَتَهُ فِي الْأَرْضِ، ثُمَّ تَتَبَعَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢).
وللبخاري: لَمْ يَحْنِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَقَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدًا، ثُمَّ نَقَعَ سُجُودًا
بَعْدَهُ.

وعن أبي موسى، قال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَنَا، فَبَيَّنَ لَنَا سُنَّتَنَا، وَعَلَّمَنَا صَلَاتَنَا

(١) انظر «الإنصاف» ٢/٢٧٨، ٢٧٩، و«مجموع الفتاوى» ٢٣/٣٨٢، ٣٩١، و«الاختيارات» ص ١٢٧، ١٢٨،
و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٢/٢٦٦، ٣٠٦، و«الفروع» ١/٥٩١، و«فتاوى اللجنة» ٦/١٦٠ و٨/١٣٩.

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٠)، ومسلم (٤٧٤) من حديث البراء بن عذب - رضي الله عنه - .

فَقَالَ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ فَأَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ ، وَلِيُؤْمَكُمُ أَحَدُكُمْ ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا» إِلَى قَوْلِهِ: «إِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَرْكَعُ قَبْلَكُمْ وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَتِلْكَ بَتْلُكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١)، وَفِي لَفْظٍ: «فَمَهْمَا أَسْبَقُكُمْ بِهِ إِذَا رَكَعْتَ تُدْرِكُونِي بِهِ إِذَا رَفَعْتَ»^(٢).

وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلَفُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا. وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ. وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣). وَقَوْلُهُ: «وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا»، يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ رُكُوعُهُمْ بَعْدَ رُكُوعِهِ؛ لِأَنَّهُ عَقِبُهُ بِهِ بِفَاءِ التَّعْقِيبِ، فَيَكُونُ بَعْدَهُ، كَقَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ فَعَمَرُوهُ. أَيْ جَاءَ بَعْدَهُ.

فَلَوْ سَبَقَ الْإِمَامُ الْمَأْمُومَ بِالْقِرَاءَةِ وَرَكَعَ الْإِمَامُ تَبِعَهُ الْمَأْمُومُ - لِمَا تَقَدَّمَ - وَقَطَعَ الْقِرَاءَةَ؛ لِأَنَّهَا فِي حَقِّهِ مُسْتَحَبَّةٌ، وَالْمَتَابَعَةُ وَاجِبَةٌ. وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ وَاجِبٍ وَمُسْتَحَبٍّ، بِخِلَافِ التَّشَهُّدِ إِذَا سَبَقَ بِهِ الْإِمَامُ وَسَلَّمْ، فَلَا يَتَابَعُهُ الْمَأْمُومُ، بَلْ يَتِمُّهُ إِذَا سَلَّمَ إِمَامُهُ ثُمَّ يَسَلِّمُ، لِعُمُومِ الْأَمْرِ بِالتَّشَهُّدِ.

مَسْأَلَةٌ: وَإِنْ وَافَقَ الْمَأْمُومُ الْإِمَامَ فِي الْأَفْعَالِ كُرْهًا، لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ وَفَاقًا وَلَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ، سَوَاءٌ كَانَتْ فِي الرُّكُوعِ أَوْ غَيْرِهِ، صَحَّحَهُ فِي «الْإِنْصَافِ»، وَقَالَ: عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ. اهـ.

وَاسْتَحَبَّ مَالِكٌ أَنْ تَكُونَ أَفْعَالُهُ مَعَ أَفْعَالِ الْإِمَامِ.

(١) فِي «صَحِيحِهِ» (٤٠٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - .

(٢) حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٩٢/٤، وَأَبُو دَاوُدَ (٦١٩)، وَابْنُ مَاجَهَ (٩٦٣)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ (٢٢٢٩) مِنْ حَدِيثِ مَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «لَا تَبَادُرُونِي بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، فَإِنِّي مَهْمَا أَسْبَقُكُمْ بِهِ إِذَا رَكَعْتَ تَدْرِكُونِي بِهِ إِذَا سَجَدْتَ، وَمَهْمَا أَسْبَقُكُمْ بِهِ إِذَا سَجَدْتَ تَدْرِكُونِي بِهِ إِذَا رَفَعْتَ، إِنِّي قَدْ بَدَنْتُ».

(٣) سَلَفُ ص ١٣١ / تَعْلِيقُ (٢).

وقيل: تَبْطُلُ.

وقيل: تَبْطُلُ بالركوع فقط.

وقيل: تَبْطُلُ بسلامه مع إمامه.

الترجيح:

قلت: والراجح الأول والله أعلم.

مسألة: وأمّا موافقة المأموم في أقوال الصلاة، فإن كَبَرَ المأموم للإحرام مع إمامه، أو كَبَرَ المأموم قبل تمام إحرام إمامه، لم تَنْعَقِدْ صلاته، عمداً كان أو سهواً.

التعليل: لأنه ائتمَّ بمن لم تَنْعَقِدْ صلاته.

وإن سَلَّمَ المأموم معه كُره، لمخالفة السُّنَّة، وَصَحَّتْ صلاته؛ لأنه اجتمع معه في الرُّكن.

وقيل: لا، كسلامه قبله بلا عذر، عمداً أو سهواً، يعيده بعده، وإلا بَطُلَتْ.

وإن سَلَّمَ قبله عمداً بلا عذر، تَبْطُلُ، لأنه ترك فرض المتابعة مُتَعَمِّداً، ولا تَبْطُلُ إن سَلَّمَ قبل إمامه سهواً، فيعيد السلام بعد سلام إمامه؛ لأنه لا يَخْرُجُ من صلاته قبل إمامه، وإن لم يُعِدْهُ بعده بَطُلَتْ صلاته؛ لأنه ترك فرض المتابعة أيضاً.

مسألة: والأولى أن يُسَلَّمَ المأموم عَقِبَ فراغ الإمام من التَّسْلِيمَتَيْنِ، فإن سَلَّمَ المأموم الأولى بعد سلام الإمام الأولى وَقَبْلَ سلامه الثانية، وسَلَّمَ الثانية بعد سلام الإمام الثانية، جاز.

التعليل: لأنه لا يَخْرُجُ بذلك عن متابعة إمامه، إلا أن الأول أبلغ في المتابعة، لا إن سَلَّمَ الثانية قبل سلام الإمام الثانية، حيث قلنا بوجوبها، فلا يجوزُ له، لتركه متابعة إمامه بلا عذر، كالأولى.

مسألة: ولا يكره للمأموم سَبْقُ الإمام ولا موافقته بقول غير الإحرام والسلام، كالقراءة، والتسبيح، وسؤال المغفرة، والتشهد. قال في «الفروع»: وفقاً. اهـ.

فأما تكبيرة الإحرام: فإنه يُشترط أن يَأْتِيَ بها بعد إمامه. فلو أتى بها معه لم

يُعتدُّ بها، على الصحيح من المذهب مطلقاً، وبه قال مالك والشافعي، وأبو يوسف وداود. وعن أحمد: يعتدُّ بها إن كان سهواً.

وقال الثوري وأبو حنيفة وزفر ومحمد: تنعقد كما لو قارنه في الركوع.
الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول والله أعلم.

وأما السلام: فإن سلم قبل إمامه عمداً بطلت. وإن كان سهواً لم تبطل، ولا يعتدُّ بسلامه. وتقدّم في أول سجود السهو^(١).

نص: «ويحرّم (و) مسابقته، وتبطلها (و د) بسبقه بركنين عمداً. وبطلت (خ) بواحد من عامدٍ لم يعتد إلى متابعتها».

ش: ويحرّم سبق المأموم الإمام بشيء من أفعالها، فإن ركع أو سجّد، ونحوه، كأن رفع من ركوع أو سجود قبل إمامه عمداً حرّم. على الصحيح من المذهب وفاقاً كما ذكره المؤلف وابن تيمية كما سيأتي.

الدليل: قوله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا سجّد فاسجدوا»^(٢).

وقال البراء: كان النبي ﷺ إذا قال: «سمع الله لمن حمده»، لم يحن أحد منا ظهره حتى يقع ﷺ ساجداً، ثم نفع سجوداً بعده^(٣).

وقال ﷺ: «أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار؟» أو: «يجعل صورته صورة حمار؟»^(٤) متفق عليهن.

وقوله ﷺ: «لا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود، ولا بالقيام، ولا بالانصراف»

(١) انظر «كشف القناع» ١/٥٤٦، ٥٤٧، و«الإنصاف» ٢/٢٣٧، و«المبدع» ٢/٥٤، و«المغني» ٢/٢٠٨، ٢٠٩، و«المجموع شرح المذهب» ٤/١١٦، و«الفروع» ١/٥٩٢.

(٢) سلف ص ١٣١ / تعليق (٢).

(٣) سلف ص ١٤٥ / تعليق (٢).

(٤) أخرجه البخاري (٦٩١)، ومسلم (٤٢٧) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

رواه مسلم^(١). قال النووي: والمراد بالانصراف السلام. اهـ.

وقيل: مكروه واختاره ابن عقيل.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول والله أعلم.

ولم تبطل صلاته إن رفع ليأتي بما سبق به إمامه معه، ويدركه فيما سبق به، على الصحيح من المذهب.

التعليل: لأنه سبق يسيراً وقد اجتمع معه في الركن بعد، فحصلت المتابعة والمراد من إتيانه به معه: أي عقبه، وإلا فتقدم: تكرر موافقته في الأفعال.

وعن أحمد: تبطل إذا فعله عمداً. ذكرها الإمام أحمد في رسالته وقدمه الشارح فقال: وتبطل صلاته في ظاهر كلام الإمام أحمد، فإنه قال: ليس لمن سبق الإمام صلاة. لو كان له صلاة لرجي له الثواب، ولم يُخش عليه العقاب.

وعن ابن مسعود أنه نظر إلى من سبق الإمام فقال: لا وحدك صليت، ولا بإمامك اقتديت، وعن ابن عمر نحو من ذلك، قال: وأمره بالإعادة.

فإن لم يفعل، أي يرجع ليأتي به مع إمامه عالماً عمداً بطلت صلاته؛ لأنه ترك الواجب عمداً.

وإن ركع أو سجد، ونحوه قبل إمامه جهلاً أو سهواً، ثم ذكره لم تبطل صلاته على الصحيح من المذهب واختيار ابن تيمية لما تقدم من أنه سبق يسيراً، ولحديث «عفي لأمتي عن الخطأ والنسيان»^(٢).

وقيل: تبطل. ذكره ابن حامد وغيره.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول والله أعلم.

وعلى المذهب عليه أن يرجع ليأتي بما سبق به إمامه من ركوع أو سجود ونحوه

(١) في «صحيحه» (٤٢٦) من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه -.

(٢) حديث صحيح، وأخرجه الطحاوي في «معاني الآثار» ٩٥ / ٣، وصححه ابن حبان (٧٢١٩) من

حديث ابن عباس - رضي الله عنه -.

وانظر تمام تحريجه وشواهد في «صحيح ابن حبان»، و«جامع العلوم والحكم» ص ٣٥٠ - ٣٥٦.

مع إمامه، أي عقبه، ليكون مؤتماً بإمامه. فإن لم يفعل عمداً حتى أدركه إمامه فيه، بطلت صلاته. لما تقدم. وهذا المذهب.

وقال القاضي: لا تبطل. واختاره جماعة من الأصحاب، وصححه ابن الجوزي في «المذهب».

وقيل: تبطل بالركوع فقط.

وإذا لم يُعَدَّ سهواً فلا تبطل صلاته، وهو المذهب. وكذا الجاهل. ويُعَدُّ به.

وقيل: تبطل منهما أيضاً.

قال ابن تيمية: أما مسابقة الإمام فحرام باتفاق الأئمة، لا يجوز لأحد أن يركع قبل إمامه، ولا يرفع قبله، ولا يسجد قبله. وقد استفاضت الأحاديث عن النبي ﷺ بالنهي عن ذلك، كقوله في الحديث الصحيح: «لا تسبقوني بالركوع، ولا بالسجود، فإني مهما أسبقكم به إذا ركعت تُدركوني به إذا رفعت، إني قد بدئت»^(١). وقوله: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، فإن الإمام يركع قبلكم، ويرفع قبلكم - قال رسول الله ﷺ: فتلك بتلك - وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا ولك الحمد، يسمع الله لكم، وإذا كبر وسجد، فكبروا واسجدوا، فإن الإمام يسجد قبلكم، ويرفع قبلكم، فتلك بتلك»^(٢).

وقوله ﷺ: «أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار»^(٣) وهذا لأن المؤتم متبع للإمام مقتد به، والتابع المقتدي لا يتقدم على متبوعه، وقدوته، فإذا تقدم عليه كان كالحمار الذي لا يفقه ما يراود بعمله، كما جاء في حديث آخر: «مثل الذي يتكلم والخطيب يخطب كمثل الحمار يحمل أسفارا»^(٤).

(١) سلف ص ١٤٦ / تعليق (٢).

(٢) أخرجه مسلم (٤٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه -.

(٣) سلف ص ١٤٨ / تعليق (٤).

(٤) سلف ص ١٠١ / تعليق (١).

ومن فعل ذلك استحق العقوبة والتعزير الذي يردعه، وأمثاله، كما روي عن عمر: أنه رأى رجلاً يسابق الإمام، فضربه. وقال: لا وحدك صليت، ولا بإمامك اقتديت.

وإذا سبق الإمام سهواً لم تبطل صلاته، لكن يتخلف عنه بقدر ما سبق به الإمام، كما أمر بذلك أصحاب رسول الله ﷺ؛ لأن صلاة المأموم مقدرة بصلاة الإمام، وما فعله قبل الإمام سهواً لا يبطل صلاته؛ لأنه زاد في الصلاة ما هو من جنسها سهواً، فكان كما لو زاد ركوعاً أو سجوداً سهواً، وذلك لا يبطل بالسنة والإجماع، ولكن ما يفعله قبل الإمام لا يعتد به على الصحيح؛ لأنه فعله في غير محله، لأن ما قبل فعل الإمام ليس وقتاً لفعل المأموم، فصار بمنزلة من صلى قبل الوقت، أو بمنزلة من كبر قبل تكبير الإمام، فإن هذا لا يجزئه عما أوجب الله عليه؛ بل لا بد أن يحرم إذا حل الوقت لا قبله، وأن يحرم المأموم إذا أحرم الإمام لا قبله. فكذا المأموم لا بد أن يكون ركوعه وسجوده إذا ركع الإمام وسجد، لا قبل ذلك فما فعله سابقاً وهو ساء عفي له عنه، ولم يعتد له به، فلهذا أمره الصحابة والأئمة أن يتخلف بمقداره ليكون فعله بقدر فعل الإمام.

وأما إذا سبق الإمام عمداً ففي بطلان صلاته قولان معروفان في مذهب أحمد وغيره، ومن أبطلها قال: إن هذا زاد في الصلاة عمداً فتبطل، كما لو فعل قبله ركوعاً أو سجوداً عمداً، فإن الصلاة تبطل بلا ريب، وكما لو زاد في الصلاة ركوعاً أو سجوداً عمداً. وقد قال الصحابة للمسابق: لا وحدك صليت، ولا بإمامك اقتديت، ومن لم يصل وحده، ولا مؤتماً، فلا صلاة له، وعلى هذا فعلى المصلي أن يتوب من المسابقة، ويتوب من نقر الصلاة، وترك الطمأنينة فيها، وإن لم ينته فعلى الناس كلهم أن يأمره بالمعروف الذي أمره الله به، وينهوه عن المنكر الذي نهاه الله عنه. فإن قام بذلك بعضهم وإلا أثموا كلهم.

ومن كان قادراً على تعزيره وتأديبه على الوجه المشروع، فعل ذلك، ومن لم يمكنه إلا هجره وكان ذلك مؤثراً فيه هجره، حتى يتوب. والله أعلم اهـ.

مسألة: وإن سَبَقَهُ بركنٍ فعليٍّ، بأن رَكَعَ وَرَفَعَ قبل رُكُوعِ إمامه عالماً عامداً، بَطَلَتْ صلاتُهُ، على الصحيح من المذهب، نص عليه أحمد.

التعليل: لأنه سبقه بركن كامل، هو مُعْظَمُ الركعة، أشبه ما لو سَبَقَهُ بالسَّلام، للنهي.

والوجه الثاني: لا تبطل، فعليه: يُعْتَدُّ بتلك الركعة.

وإن كان جاهلاً أو ناسياً لم تبطل صلاتُهُ، قال في «الإنصاف»: بلا نزاع اهـ.

وإن كان ركُوعُهُ ورفَعُهُ قبل إمامه جاهلاً أو ناسياً، بَطَلَتْ تلك الركعة، إذا لم يأت بما فاتهُ مع إمامه، وهو المذهب.

التعليل: لأنه لم يَقْتَدِ بإمامه في الركُوع، أشبه ما لو لم يدركه.

والرواية الثانية عن أحمد: لا تبطل.

مسألة: وإن سَبَقَهُ المأمومُ بركنين، بأن ركع المأمومُ وَرَفَعَ قبل ركُوع الإمام، وهوى إلى السجود قبل رَفَعِهِ، عالماً عامداً، بَطَلَتْ صلاتُهُ؛ لأنه لم يَقْتَدِ بإمامه في أكثر الركعة. وَصَحَّتْ صلاة جاهلٍ وناسٍ لما تقدم، وبَطَلَتْ تلك الركعة لما سَبَقَ، قال جمع - منهم ابن تميم، وابن حمدان، وصاحب «الفروع» -: ما لم يأت بذلك مع إمامه، وجزم به في «المنتهى»، ولا يُعَدُّ سابقاً بركنٍ حتى يَتَخَلَّصَ منه، فإذا رَكَعَ ورفع فقد سَبَقَ بالركُوع؛ لأنه تَخَلَّصَ منه بالرفع، ولا يكونُ سابقاً بالرفع؛ لأنه لم يتخلصَ منه، فإذا هوى إلى السجود فقد تَخَلَّصَ من القيام، وحصل السبُّقُ بركنين، ولا تبطل بسبُّقِ بركنٍ غير ركُوع. ذكره في «المنتهى»، لأنه الذي يُدْرِكُ به المأمومُ الركعة، فتفوتُ بفواتِهِ.

والسبُّقُ بركنين يُبْطِلُ الصلاةَ مع العَمْدِ مطلقاً.

والركُوعُ كركنٍ، على الصحيح من المذهب.

وقيل: كركنين.

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي: والصحيح: أن مُسَابِقَةَ الإمام عمداً إذا كان المسابقُ عالماً بالحالِ والحُكْمِ، أنها مَبْطَلَةٌ للصلاة بمجرد ذلك، سواء سَبَقَهُ إلى ركن، أو بَرُكْنٍ أو ركنين، وسواء كان ذلك ركوعاً أو سجوداً أو غيرهما، وسواء أدركه الإمام أو رَجَعَ إلى ترتيب الصلاة، لأن النهي والوعيد يتناول هذا، وما نُهي عنه لخصوص العبادَةِ كان من مُفسداتها، وأما القول بأن ذلك محرّم، والإبطال يتوقّف على السبْقِ بركن الركوع، أو بركنين غيره، فهذا القول لا دليل عليه بوجه، وكما أنه خلافُ النص، فإنه خلافُ نصِّ الإمام أحمد، كما صرّح بذلك في رسالته المشهورة، والله أعلم اهـ. قلت: وهو قول قوي والله أعلم.

مسألة: وإن تخلفَ المأمومُ عن إمامه بركنٍ بلا عذرٍ من نومٍ، أو زحامٍ، أو غفلةٍ، ونحوه فكالسبْقِ بركنٍ، على ما سَبَقَ تفصيلُهُ.

وإن تخلفَ عنه بركنٍ لعذرٍ من نومٍ، أو غفلةٍ، أو عَجَلَةٍ إمامٍ ونحوه، يَفْعَلُهُ ويلحقُهُ وجوباً، لأنه أمكنه استدراكُهُ من غيرٍ محذورٍ، فلزِمَهُ، وتَصِحُّ الرُّكْعَةُ، فَيُعْتَدُّ بها، وإن لم يفعلْ ما فاتَهُ مع إمامه ويلحقه، لعدم تمكُّنه من فعل ذلك فلا تَصِحُّ الرُّكْعَةُ، بل تُلغى لِقَوَاتِ رُكْنِهَا.

مسألة: وإن تخلفَ المأمومُ عنه بركعة فأكثر، لعذرٍ من نومٍ أو غفلةٍ ونحوه كزحامٍ تابعه فيما بقي من صلاته، وقضى المأموم ما تخلفَ به بعد سلام إمامه، جُمُعَةً كانت أو غيرها، كمسبوقٍ. قال أحمدٌ في رجلٍ نَعَسَ خلفَ الإمام حتى صلى ركعتين، قال: كأنه أدرك ركعتين، فإذا سلّم الإمام قضى ركعتين. اهـ.

قال البُهوتي: قلت: والمقضي هنا ليس أولُ صلاته دائماً، بل حكمه حكمُ ما فاتَه من صلاته مَعَهُ. اهـ.

مسألة: وإن تخلفَ المأمومُ بركنين لغير عذرٍ بطلتْ صلاتُهُ، لتركه متابعة الإمام بلا عذرٍ.

مسألة: وإن كان تخلفُهُ بالركنين فأكثر لعذرٍ، كنومٍ، وسهوّ، وزحامٍ: إن أمِنَ

فَوَتْ الرُّكْعَةُ الثَّانِيَةَ أَتَى بِمَا تَرَكَه وَتَبِعَهُ، لَتَمَكُّنِهِ مِنْ اسْتِدْرَاكِه بِلا مَحْذُورٍ، وَصَحَّتْ رُكْعَتُهُ، فَيَتِمُّ عَلَيْهَا.

قال الموفق: وهذا يقتضي أنه يفعل ما فاتَه، وإن كان أكثر من رُكْنٍ واحدٍ. وهذا قول الشافعي، لأن النبي ﷺ فعلَه بأصحابه في صلاة عُسْفَانِ حين أقامهم خلفه صَفَيْنِ، فسَجَدَ بالَصَّفِ الْأَوَّلِ، والَصَّفِ الثَّانِي قائمًا، حتى قام النبي ﷺ إلى الثانية، فسَجَدَ الصَّفِ الثَّانِي، ثم تَبِعَهُ^(١). وكان ذلك جائزاً للعُدْرِ. فهذا مثله. وقال مالك: إِنْ أَدْرَكَهُمْ الْمَسْبُوقُ فِي أَوَّلِ سُجُودِهِمْ سَجَدَ مَعَهُمْ، واعتَدَّ بها. وإن عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الرُّكُوعِ، وَأَدْرَكَهُمْ فِي السُّجُودِ حَتَّى يَسْتَوُوا قِيَامًا، فَلْيَتَّبِعْهُمْ فِيمَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِمْ، ثُمَّ يَقْضِي رُكْعَةً، ثُمَّ يَسْجُدُ لِلشَّهْرِ. ونحوه قال الأوزاعي، ولم يجعل عليه سَجْدَتِي الشَّهْرِ. والأولى في هذا، والله أعلم، ما كان على قِيَاسٍ فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ؛ فَإِنَّ مَا لَا نَصَّ فِيهِ يُرَدُّ إِلَى أَقْرَبِ الْأَشْيَاءِ بِهِ مِنَ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ اهـ.

وإن لم يأمن فوت الثانية إن أتى بما تركه، تبعه؛ لأن استدراكه الفائتة إذن يؤدي إلى فوت ركعة غيرها، فيتركه محافظةً على متابعة إمامه، ولغَت رُكْعَتُهُ، والتي تليها عوضُها، فيبني عليها، على الصحيح من المذهب.

وعن أحمد: يحتسب بالأولى.

وعنه: يتبعه مطلقاً وجوباً. وتلغو أولاه.

وعنه: عكسه، فيُكْمَلُ الأولى وجوباً. ويقضي الثانية بعد السلام، كمسبوقٍ.

وعنه: يشتغل بما فاتَه، إلا أن يستوي الإمام قائماً في الثانية، فتلغو الأولى.

(١) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ٦٠/٤، وأبو داود (١٢٣٦)، والنسائي ١٧٦/٣ - ١٧٧ - ١٧٧.

- ١٧٨، وابن حبان (٢٨٧٦)، والدارقطني ٦٠/٣، والحاكم ٣٣٧/١ - ٣٣٨، والبيهقي

٢٥٦/٣ - ٢٥٧، من حديث أبي عيَّاش الزُّرْقِي - رضي الله عنه -.

وصححه ابن حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي.

ولو زال عذر من أدرك ركوع الأولى، وقد رفع، إمامه من ركوع الثانية تابعه في السجود، فتتم له ركعة ملفقة من ركعتي إمامه، يُدرك بها الجمعة، فيأتي بعدها بركعة، فتتم جمعة، ولم نقل بالتلفيق فيمن نسي أربع سجعات من أربع ركعات، لتحصل الموالاة بين ركوع وسجود معتبر، وقيل: لا يُعتد له بهذا السجود، فيأتي بسجدة آخريتين والإمام في تشهد وإلا عند سلامه، وإن ظنَّ تحريم متابعتة، فسجد جهلاً، اعتد له به، وقيل: لا يُعتد به، لأن فرضه الركوع، ولا تبطل لجهله. ولو أتى بما تخلف به، وأدرك إمامه في ركوع الثانية تبعه، وتمت جمعة، وبعد رفعه فيه تبعه، وقضى كمسبوق^(١).

فائدة: قال ابن تيمية: إذا قام الإمام من التشهد الأول قبل أن يكمله المأموم، والمأموم يرى أنه مُستحب: أو سلم وقد بقي على المأموم يسير من الدعاء، هل يُسلم أو يُتمه؟ هذه من مسائل الاجتهاد، والأقوى أن متابعة الإمام أولى من التخلف لفعل مُستحب. اهـ. بتصرف^(٢).

نص: «وسنَّ (خ) انتظاراً داخل، ولو في ركوع».

ش: وإن أحسَّ^(٣) الإمام بداخل، وهو في ركوع أو غيره، على الصحيح من المذهب، ولو كان الداخل من ذوي الهيئات، وكانت الجماعة كثيرة، كره للإمام انتظاره، لأنه يبعد أن لا يكون فيهم من يشقُّ عليه ذلك، وقال في «المبدع»: لأنَّ انتظاره تشريك في العبادة، فلم يُشرع، كالرياء. اهـ. زاد جماعة: إن طال ذلك.

(١) انظر «كشاف القناع» ١/٥٤٧ - ٥٤٩، و«الإنصاف» ٢/٢٣٤ - ٢٣٩، و«المغني» ٢/٢٠٩، ٢١١، ٢١٢، و«مجموع الفتاوى» ٢٣/٣٣٦ - ٣٣٨، و«المختارات الجليلة» ص ٥٥، ٥٦، و«الشرح الكبير» ١/٣٩٣، و«شرح المنتهى» ٢/١٢٤ - ١٢٥، و«شرح مسلم» ٤/١٥٠، و«الفتاوى» ١/٥٩٣ - ٥٩٥، و«رسالة الإمام أحمد المجموعة في شذرات البلاتين» ١/٩٢.

(٢) «مجموع الفتاوى» ٢٢/٤٥٢.

(٣) «أحسَّ» هذه اللغة الفصيحة المشهورة، ولا يقال: حسَّ إلا في لغة ضعيفة غريبة، قاله النووي في «المجموع شرح المذهب» ٤/١١٤.

وكذلك إن كانت الجماعة يسيرةً، والانتظار يُشَقُّ عليهم أو على بعضهم، فيُكره، لأنَّ حُرمة المأموم الذي معه في الصلاة أعظم من حُرمة مَنْ يُريد الدخول، فلا يُشَقُّ على من معه لنفع الداخل.

وإن كانت الجماعة يسيرةً، ولا يُشَقُّ الانتظار عليهم، ولا على بعضهم، استُحِبَّ انتظاره للداخل في الرُّكوع أو غيره، هذا المذهب، نصَّ عليه. خلافاً للثلاثة كما أشار إليه المؤلف. وبه قال إسحاق وأبو ثور، لأن الانتظار ثَبَتَ عن النبي ﷺ في صلاة الخوف لإدراك الجماعة، وذلك موجودٌ هنا، ولحديث ابن أبي أوفى^(١) المتقدم، ولأنَّ ذلك تحصيل مصلحة بلا مَضَرَّة، فكان مُسْتَحَبًّا، كرفع الصوت بتكبير الإحرام.

والصحيح من مذهب الشافعي استحباب الانتظار، ولو شَقَّ على المأمومين، وحكاه ابنُ المنذر عن الشعبي، والنخعي، وأبي مجلز، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وهم تابعيون. الدليل: أنه ثَبَتَ عن النبي ﷺ الانتظار في صلاة الخوف للحاجة، والحاجة موجودة، وحديث أبي سعيد أن رجلاً خَضَرَ بعد فراغ الصلاة، فقال النبي ﷺ: «من يتصدَّق على هذا؟» فصلى معه رجلٌ^(٢).

قال النووي: وأما حديث ابن أبي أوفى^(٣) أن النبي ﷺ كان يقوم في الركعة من صلاة الظهر حتى لا يَسْمَعَ وَقَعَ قدم، فرواه أحمدُ بن حنبل، وأبو داود عن رجل لم يُسَمَّ عن ابن أبي أوفى، عن النبي ﷺ، وقد سَمِيَ بعض الرواة هذا الرجل طَرْفَةَ الحضرمي، والحديث

(١) أخرجه أحمد ٣٥٦/٤، وأبو داود (٨٠٢) من حديث ابن أبي أوفى - رضي الله عنه -، أنَّ النبي ﷺ كان يقوم في الركعة الأولى من صلاة الظهر، حتى لا يسمع وقع قدم. وفي إسناده رجلٌ مجهول، سماه البيهقي في «سننه» ٦٦/٢ طَرْفَةَ الحضرمي، وهو مقبول، إلا أن في إسناده البيهقي يحيى الحِمَّاني، وقد تكلم فيه غير واحد.

(٢) سلف ص ٥١ / تعليق (١).

(٣) انظر التعليق (١).

ضعيف. اهـ.

قال بعضهم: استحباب انتظار الداخل في التشهد أظهر، لئلا تفوت الداخل الجماعة بالكلية.

وعن أحمد: لا يستحب انتظاره، فيباح.

وعنه رواية ثالثة: يكره.

وقال الأوزاعي والشافعي وأبو حنيفة: لا ينتظره، لأن انتظاره تشريك في العبادة، فلا يشرع، كالرياء. وبه قال مالك، وأبو يوسف، والمزني، وداود، واستحسنه ابن المنذر.

قال النووي: واحتج هؤلاء بعموم الأحاديث الصحيحة في الأمر بالتخفيف، وبأن فيه تشريكا في العبادة، وبالقياس على الانتظار في غير الركوع.

والجواب عن احتجاجهم بأحاديث التخفيف من وجهين:

أحدهما: أننا لا نخالفها لأن الانتظار الذي نستحبّه هو الذي لا يفحش، ولا يشقّ عليهم كما سبق.

والثاني: أنها محمولة على ما إذا لم تكن حاجة، بدليل انتظاره ﷺ في صلاة الخوف. وأما الجواب عن دعواهم التشريك، فلا نسلم بالتشريك، وإنما هو تطويل الصلاة التي هي لله تعالى بقصد مصلحة صلاة آخر، وقد فعل النبي ﷺ في صلاة الخوف مثله، وأسمع أصحابه التكبير والتأمين، وأجمعت الأمة على استحباب رفع الإمام أو المؤذن صوته بالتكبيرات، للإعلام بانتقال الإمام.

والجواب عن قياسهم على غير الركوع أنه لا فائدة فيه، بخلاف الركوع. اهـ.

قال الموفق: ولنا أنه انتظار لنفع، ولا يشقّ، فيشرع، كتطويل الركعة وتخفيف الصلاة،

وقد ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُطِيلُ الرَّكْعَةَ الْأُولَى حَتَّى لَا يَسْمَعَ وَقَعَ قَدَمٍ (١).

وأطال السجودَ حين ركبَ الحسنُ على ظهره، وقال: «إن ابني هذا ارتحلني، فكرهت أن أُعجلَه» (٢). وقال: «إني لأسمعُ بكاءَ الصَّبِيِّ وأنا في الصلاة، فأخففُها، كراهةً أن أشقَّ على أُمِّه» (٣). وقال: «مَنْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنْ فِيهِمُ الْكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ وَذَا الْحَاجَةِ» (٤).

وشرَعَ الانتظارَ في صلاةِ الخوفِ لتُدْرِكَهُ الطائفةُ الثانية، ولأنَّ مُنتَظِرَ الصلاةِ في صلاةٍ، وقد كان النبيُّ ﷺ ينتظرُ الجماعةَ، فقال جابرٌ: كان النبيُّ ﷺ يصلي العشاءَ أحياناً، وأحياناً إذا رآهم قد اجتمعوا عَجَلًا، وإذا رآهم قد أبطؤوا أَخَّرَهُ (٥). وبهذا كُلُّهُ يَبْطُلُ ما ذكروه من التَّشْرِيكِ. اهـ.

وقيل: يشترطُ أن يكونَ ذا حُرْمَةٍ. قال الموقِّقُ والشارح: إنما يُنتَظَرُ من كان من أهلِ العلمِ والفضلِ ونحوه.

قال في «الإنصاف»: قلت وهذا القولُ ضعيفٌ على إطلاقه. اهـ.

وقال ابن عقيلٍ: لا بأس بانتظارٍ من كان من أهلِ الدِّياناتِ والهَيئاتِ في غيرِ مساجِدِ الأسواقِ.

وقيل: يَنْتَظَرُ مَنْ عَادَتُهُ يصلي جماعةً.

قال في «الإنصاف»: قلت: وهو قوي. اهـ.

(١) انظر الحديث السابق قبله.

(٢) أخرجه أحمد ٤٩٣/٣، و٤٦٧/٦، والنسائي ٢٢٩/٢، والبيهقي ٢٦٣/٢، من حديث شداد بن الهاد -رضي الله عنه-.

وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه البخاري (٧٠٩)، ومسلم (٤٧٠) من حديث أنس بن مالك -رضي الله عنه-.

(٤) أخرجه البخاري (٧٠٣)، ومسلم (٤٦٧) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-.

(٥) أخرجه البخاري (٥٦٠)، ومسلم (٦٤٦) من حديث جابر بن عبد الله -رضي الله عنه-.

وقال صاحب «التلخيص» وجمع: ولا يُمَيِّزُ بَيْنَ داخلٍ .

وقال القاضي في موضع من كلامه: يُكْرَهُ تطويلُ القراءة والركوع انتظاراً لأحدٍ في مساجد الأسواق، وفي غيرها لا بأس بذلك لمن جَرَتْ عادته بالصلاة معه من أهل الفضل، ولا يُسْتَحَبُّ. اهـ^(١).

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، والله أعلم.

نص: «ويُسَنُّ (و) تخفيفُ الصلاة مع إتمامها».

ش: ويُسَنُّ للإمام تخفيفُ الصلاة مع إتمامها. وهو المذهب وفقاً للثلاثة كما أشار إليه المؤلف.

الدليل: حديث أبي هريرة يرفعه: «إذا صَلَّى أَحَدُكُمْ للناس فليُخَفِّفْ، فإنَّ فيهم السَّقِيمَ والضعيفَ وذا الحاجة، وإذا صَلَّى لنفسه فليُطَوِّلْ ما شاء» رواه الجماعة^(٢).

وعن أبي مسعود عقبة بن عمرو، قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال: إني لَأَتَأَخَّرُ عن صلاة الصُّبْحِ من أجلِ فُلانٍ، مما يُطِيلُ بنا. قال: فما رأيتُ النبي ﷺ غَضِبَ في موعظة قطُّ أشدَّ مما غضب يومئذٍ، فقال: يا أيها الناس إنَّ مِنْكُمْ مُنْفَرِّينَ، فَأَيُّكُمْ أَمَّ بالناس فليُوجِزْ، فإنَّ فيهم الضعيفَ، والكبيرَ، وذا الحاجة متفق عليه^(٣).

قال في «المبدع»: ومعناه أن يَتَقَصَّرَ على أدنى الكمال من التَّسْبِيحِ وسائرِ

(١) انظر «كشف القناع» ٥٥١/١، و«الإنصاف» ٢٤١/٤، ٢٤٢، و«المبدع» ٥٦/٢، ٥٧، و«المغني» ٧٨/٣، ٨٠، و«المجموع شرح المذهب» ١١٤/٤، ١١٥، و«الشرح الكبير» ٣٩٦/١.

(٢) أخرجه مالك ١٣٤/١، ومن طريقه أخرجه أحمد ٤٦٨/٢، والبخاري (٧٠٣)، وأبو داود (٧٩٤)، والنسائي ٩٤/٢، وأخرجه مسلم (٤٦٧)، والترمذي (٢٣٦) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٣) أخرجه البخاري (٩٠)، و(٧٠٢)، ومسلم (٤٦٦)، وابن حبان (٢١٣٧)، من حديث أبي مسعود - رضي الله عنه -.

أجزاء الصلاة. اهـ. وذلك إذا لم يُؤثر مأموم التطويل، فإن آثروه كلهم استحَبَّ لزوالِ علة الكراهة، وهي التنفير. قال في «المبدع»: وعددهم مُنَحَصِرٌ، وهو عامٌّ في كل الصلوات، مع أنه سَبَقَ أنه يُسْتَحَبُّ أن يُقرأ في الفجر بطوالِ المُفَصَّلِ اهـ.

وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: إذا رضى المأمومون بالتطويل وكان مكان الصلاة قاصراً عليهم وعرف عن أهل المسجد التطويل جاز ذلك وإلا وجب على الإمام أن يخفف مع مراعاة السنة في ذلك. اهـ.

قال في «المُغْنِي»: وأما المُتَفَرِّدُ فله الإطالة في ذلك كله، ما لم يخرج به إلى حالٍ يخافُ السهو، فتكرُّه الزيادة عليه. فقد رُوِيَ عن عمارٍ أنه صلى صلاةً أَوْجَزَ فيها، فَقِيلَ له في ذلك، فقال: أنا أبادرُ الوَسْوَاسَ^(١). اهـ.

قال ابنُ تيمية: في الحديثِ المشهورِ الذي في «سنن أبي داود» والترمذي وابن ماجه، عن عَوْنِ بن عبد الله، عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ ثَلَاثَ مَرَاتٍ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ. وَإِذَا سَجَدَ فَلْيَقُلْ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى، ثَلَاثًا، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ»^(٢). قال أبو داود: هذا مرسلٌ، عونٌ لم يدرك عبد الله بن مسعود. وكذلك قال البخاريُّ في «تاريخه»^(٣). وقال الترمذي: ليس إسناده بمتصلٍ. عون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود.

وعونٌ هو من علماء الكوفة المشهورين، وهو من أهل بيت عبد الله، وقيل: إنما تلقاه من علماء أهل بيته، فلهذا تَمَسَّكَ الفقهاء بهذا الحديث في التَّسْبِيحَاتِ لما له من الشواهد، حتى صاروا يقولون في الثلاث: إنها أدنى الكمال، أو أدنى الرُّكُوع. وذلك يدلُّ على أن أعلاه أكثر من هذا.

فقول من يقول من الفقهاء: إِنَّ السُّنَّةَ لِلإِمَامِ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى ثَلَاثِ تَسْبِيحَاتٍ مِنْ أَصْلِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ -رضي الله عنهما- وَغَيْرِهِمْ، هُوَ مِنْ جِنْسِ قَوْلٍ مِنْ يَقُولُ: مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يَطِيلَ الْإِعْتِدَالُ بَعْدَ الرُّكُوعِ، أَوْ أَنْ يُؤَخَّرَ الصَّلَاةُ إِلَى آخِرِ

(١) أخرجه أحمد ٢٦٤/٤ و٣٢١.

(٢) أخرجه أبو داود (٨٨٦)، وابن ماجه (٨٩٠)، والترمذي (٢٦١)، ومن طريقه أخرجه البغوي (٦٢١) من طريق عون بن عبد الله بن عتبة، عن ابن مسعود -رضي الله عنه-.

(٣) ٤٠٥/١.

الوقت، أو نحو ذلك. فإن الذين قالوا هذا ليس معهم أصل يرجعون إليه من السنة أصلاً، بل الأحاديث المستفيضة عن النبي ﷺ، الثابتة في الصحاح والسُنن والمسانيد وغيرها تُبين أنه ﷺ كان يُسبِّح في أغلب صلاته أكثر من ذلك، كما تقدّم دلالة الأحاديث عليه. ولكن هذا قالوه لما سمعوا أن النبي ﷺ قال: «إذا أمّ أحدكم الناس فليخفف، وإذا صلى لنفسه فليطوّل ما شاء»^(١) ولم يعرفوا مقدار التطويل، ولا علّموا التطويل الذي نهى عنه لما قال لمعاذ: «أفتأت أنت يا معاذ؟»^(٢) فجعلوا هذا برأيهم قدراً للمستحب.

ومن المعلوم أن مقدار الصلاة - واجبها ومُسْتَحَبَّها - لا يرجع فيه إلى غير السنة، فإن هذا من العلم الذي لم يكلّه الله ورسوله إلى آراء العباد. إذ النبي ﷺ كان يُصلي بالمسلمين في كل يوم خمس صلوات، وكذلك الخلفاء الراشدون الذين أمرنا بالاعتداء بهم، فيجب البحث عما سنّه رسول الله ﷺ، ولا ينبغي أن يوضع فيه حكم بالرأي، وإنما يكون اجتهاد الرأي فيما لم تمض به سنة عن رسول الله ﷺ، ولا يجوز أن يُعمد إلى شيء مضى به سنة، فيردّ بالرأي والقياس.

ومما يُبين هذا: أن التخفيف أمر نسبي إضافي، ليس له حد في اللغة ولا في العرف، إذ قد يستطيل هؤلاء ما يستخفه هؤلاء، ويستخف هؤلاء ما يستطيله هؤلاء، فهو أمر يختلف باختلاف عادات الناس ومقادير العبادة، ولا في كل من العبادات التي ليست شرعية.

فعلم أن الواجب على المسلم أن يرجع في مقدار التخفيف والتطويل إلى السنة، وبهذا يتبين أن أمره ﷺ بالتخفيف لا يُنافي أمره بالتطويل أيضاً في حديث عمار الذي في الصحيح لما قال: «إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه، فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة»^(٣). وهناك أمرهم بالتخفيف. ولا منافاة

(١) سلف ص ١٥٩ / تعليق (٢).

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٠)، ومسلم (٤٦٥) من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه -.

(٣) أخرجه مسلم (٨٦٩)، وابن حبان (٢٧٩١) من حديث عمار - رضي الله عنه -.

بينهما، فإن الإطالة هنا بالنسبة إلى الخطبة، والتخفيف هناك بالنسبة إلى ما فعل بعض الأئمة في زمانه من قراءة البقرة في العشاء الآخرة. ولهذا قال: «إذا صلى أحدكم لنفسه فليطوّل ما شاء»^(٤).

فبيّن أنّ المنفرد ليس لطول صلاته حدّ تكون به الصلاة خفيفة، بخلاف الإمام؛ لأجل مراعاة المأمومين. فإنّ خلفه السقيم والكبير وذا الحاجة، ولهذا مضت السنّة بتخفيفها عن الإطالة إذا عرض للمأمومين أو بعضهم عارض. كما قال ﷺ: «إني لأدخل الصلاة وأنا أريد أن أطيلها، فأسمع بكاء الصبي، فأخفف لما أعلم من وجد أمّه»^(٢). وبذلك علّل النبي ﷺ فيما تقدّم من حديث ابن مسعود.

وكذلك في الصحيحين عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنّ النبي ﷺ قال: «إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف؛ فإن فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة، وإذا صلى لنفسه فليطوّل ما شاء»^(٣). وفي رواية: «فإن منهم السقيم والشيخ الكبير وذا الحاجة».

ولهذا كان النبي ﷺ يقصّرهما أحياناً عمّا كان يفعل غالباً. كما روى مسلم في «صحيحه» عن عمرو بن حريث - رضي الله عنه - قال: كآني أسمع صوت النبي ﷺ يقرأ في صلاته الغداة: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنُسِ، الْجَوَارِ الْكُنُسِ﴾^(٤) [التكوير: ١٥، ١٦].

وروي أنه قرأ في صلاة الفجر في بعض أسفاره بسورة الزلزلة. وكان يطوّل أحياناً، حتى ثبت في الصحيحين عن ابن عباس - رضي الله عنهما -: أنّ أمّ الفضل بنت الحارث سمعته وهو يقرأ: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرفاً﴾ فقالت: يا بُنيّ، لقد أذكرتني بقراءتك هذه السورة، إنها لآخر ما سمعت من رسول الله ﷺ يقرأ بها في

(١) سلف ص ١٥٩ / تعليق (٢).

(٢) سلف ص ١٥٨ / تعليق (٣).

(٣) سلف ص ١٥٩ / تعليق (٢).

(٤) أخرجه مسلم (٤٥٦)، وابن حبان (١٨١٩) من حديث عمرو بن حريث - رضي الله عنه -.

وفي الصحيحين عن محمد بن جُبَيْر بن مطعم، عن أبيه أنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقرأ بالطور في المغرب^(٢).

وفي البخاري والسنن عن مروان بن الحكم، قال: قال لي زيدُ بنُ ثابتٍ: ما لك تقرأ في المغرب بقصار المفصل، وقد رأيت رسولَ الله ﷺ يقرأ في المغرب بِطُولِي الطُولَيْنِ؟ قال: قلت: ما طُولِي الطُولَيْنِ؟ قال: الأعراف^(٣).

فهذه الأحاديثُ من أَصَحِّ الأحاديثِ، وقد ثَبَتَ فيها أنه كان يقرأ في المغرب تارةً بالأعراف وتارةً بالطور، وتارةً بالمرسلات، مع اتفاقِ الفقهاء على أن القراءة في المغرب سَنَّتْهَا أَنْ تَكُونَ أَقْصَرَ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الْفَجْرِ. فكيف تكونُ القراءةُ في الفجرِ وغيرها؟

ومن هذا الباب ما روى وكيعٌ، عن منصورٍ، عن إبراهيم النخعي قال: كان أبو عُبَيْدَةَ بن عبد الله بن مسعودٍ يُطِيلُ الْقِيَامَ بِقَدْرِ الرُّكُوعِ، فَكَانُوا يَعْيَبُونَ ذَلِكَ عَلَيْهِ. قال أبو محمد بن حزم: الْعَيْبُ عَلَى مَنْ عَابَ عَمَلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَوَّلَ عَلَى مَنْ لَا حُجَّةَ فِيهِ.

قلت: قد تقدم فعلُ أبي عُبَيْدَةَ الذي في الصحيح، وموافقته لفعلِ رسول الله ﷺ. وهؤلاء الذين عَابُوا عَلَيْهِ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ الَّذِينَ فِي زَمَنِ الْحَجَّاجِ وَفَتْنَةِ ابْنِ الْأَشْعَثِ، لَمْ يَكُونُوا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَا عُرِفَ أَنَّهُمْ مِنْ أَعْيَانِ التَّابِعِينَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَكُونُ فِيهِمْ مَنْ أَدْرَكَ ابْنَ مَسْعُودٍ، فَابْنُ ابْنِ مَسْعُودٍ لَمْ يَكُنْ هُوَ الْإِمَامُ الرَّائِبُ فِي زَمَنِهِ، بَلِ الْإِمَامُ الرَّائِبُ كَانَ غَيْرُهُ، وَابْنُ ابْنِ مَسْعُودٍ أَقْرَبُ إِلَى مُتَابَعَةِ أَبِيهِ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمَجْهُولِينَ.

(١) أخرجه البخاري (٧٦٣)، ومسلم (٤٦٢) من حديث أم الفضل بنت الحارث - رضي الله عنها -.

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٥٠)، ومسلم (٤٦٣) من حديث جبير بن مطعم - رضي الله عنه -.

(٣) أخرجه البخاري (٧٦٤)، وابن حبان (١٨٣٦) من حديث زيد بن ثابت - رضي الله عنه -.

فهؤلاء الذين أنكروا على أبي عبيدة إنما أنكروا عليه لمخالفته العادة التي اعتادوها، وإن خالفت السنة النبوية. ولكن ليس هذا الإنكار من الفقهاء.

يُبين ذلك أن أجل فقيه أخذ عنه إبراهيم النخعي هو علقمة، وتوفي قبل فتنة ابن الأشعث التي صلى فيها أبو عبيدة بن عبد الله. فإن علقمة توفي سنة إحدى - أو اثنين - وستين في أوائل إمارة يزيد، وفتنة ابن الأشعث كانت في إمارة عبد الملك. وكذلك مسروق. قيل: إنه توفي قبل السبعين أيضاً.

فتبين أن أكابر الفقهاء من أصحاب عبد الله بن مسعود لم يكونوا هم الذين أنكروا ذلك، مع أن الإنسان إذا سمع هذا الإطلاق صرّفه إلى شيوخ إبراهيم النخعي، وقد يظن أن علقمة وأمثاله أنكروا ذلك. وهم أخذوا العلم عن عبد الله ونحوه. فقد تبين أن الأمر ليس كذلك. اهـ.

وقال ابن القيم بعد ذكره لقوله ﷺ: «أفتان أنت يامعاذ»: فتعلق النّصارى بهذه الكلمة ولم يلتفتوا إلى ما قبلها ولا ما بعدها.

إلى أن قال:

وأما الحديث الذي رواه مسلم في «صحيحه» عن جابر بن سمرة أن النبي ﷺ كان يقرأ في الفجر: ﴿ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ﴾ وكانت صلاته بعد تخفيفاً فالمراد بقوله «بعد» أي: بعد الفجر، أي: أنه كان يطيل قراءة الفجر أكثر من غيرها، وصلاته بعدها تخفيفاً. ويدل على ذلك قول أم الفضل وقد سمعت ابن عباس يقرأ ﴿وَالْمُرْسَلَاتَ عِرْفًا﴾ فقالت: يا بني لقد ذكرتني بقراءة هذه السورة، إنها لآخر ما سمعت من رسول الله ﷺ يقرأ بها في المغرب فهذا في آخر الأمر.

وأيضاً فإن قوله: وكانت صلاته «بعد» غاية قد حذف ما هي مضافة إليه، فلا يجوز إضمار ما لا يدل عليه السياق، وترك إضمار ما يقتضيه السياق، والسياق إنما يقتضي أن صلاته بعد الفجر كانت تخفيفاً، ولا يقتضي أن صلاته كلها بعد ذلك اليوم كانت تخفيفاً، هذا ما لا يدل عليه اللفظ، ولو كان هو المراد، لم يخف على خلفائه الراشدين، فيتمسكون بالمنسوخ، ويدعون الناسخ.

وأما قوله ﷺ: «أَيُّكُمْ أَمَّ النَّاسَ، فَلْيُخَفِّفْ» وقول أنس رضي الله عنه: كان رسول الله ﷺ أخف الناس صلاةً في تمام فالتخفيف أمر نسبي يرجع إلى ما فعله النبي ﷺ، وواظب عليه، لا إلى شهوة المأمومين، فإنه ﷺ لم يكن يأمرهم بأمر، ثم يخالفه، وقد علم أن من وراءه الكبير والضعيف وذو الحاجة، فالذي فعله هو التخفيف الذي أمر به، فإنه كان يمكن أن

تكون صلاته أطول من ذلك بأضعاف مضاعفة، فهي خفيفة بالنسبة إلى أطول منها، وهدية الذي كان واطب عليه هو الحاكم على كل ما تنازع فيه المتنازعون، ويدل عليه ما رواه النسائي وغيره عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا بالتخفيف ويؤمنا بـ [الصفات] فالقراءة بـ [الصفات] من التخفيف الذي كان يأمر به، والله أعلم. اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح أنه يسن تخفيف الصلاة مع إتمامها للإمام الذي يؤم قوماً لا يرغبون التطويل أو فيهم ضعيف وذو حاجة كما أمر بذلك النبي ﷺ ويحمل تطويله ﷺ في بعض الأوقات على صلاته بقوم يؤثرون التطويل ولا يشق عليهم، ولا يمكن أن يقال إن صلاته ﷺ بالأعراف في المغرب مثلاً تخفيف بالنسبة إلى غيرها، ولا يتصور أن يصلي الرجل بالقوم فيقرأ نصف المصحف مثلاً وإنما يراعي الإمام حال المأمومين ولهذا أرشد النبي ﷺ معاذاً إلى قراءة والشمس وضحاها وسبح اسم ربك الأعلى والليل إذا يغشى وأنكر عليه التطويل لتضرر بعض المصلين منه وما يؤيد ذلك أنه ﷺ كان يقرأ في المجمع العظام كالعيد والجمعة بسور قصيرة مثل سبح والغاشية مراعاة لحال المأمومين لكثرتهم في تلك الصلوات فلا يعرف إيثارهم للتطويل وعدم وجود ضعيف وذو حاجة كما أنه ﷺ كان يقرأ في السفر بالسور القصيرة لكون المسافرين في حال تعب ويشق عليهم التطويل وبذلك تجتمع الأدلة ويزول الأشكال والله أعلم.

مسألة: ويسن للإمام أن يطيل القراءة والتسبيح والتشهد بقدر ما يرى أن من خلفه ممن يتقل لسانه قد أتى به، وأن يتمكن في ركوعه وسجوده قدر ما يرى أن الكبير والصغير والثقل قد أتى عليه، ليمكن كل من المأمومين من متابعته من غير إخلال بسنة.

مسألة: ويسن للإمام إذا عرّض في الصلاة عارض لبعض المأمومين يقتضي خروجه من الصلاة أن يخفف، كما إذا سمع بكاء صبي ونحو ذلك.

الدليل: قوله ﷺ: «إني لأقوم في الصلاة وأنا أريد أن أطول فيها، فأسمع بكاء الصبي، فأجوز فيها مخافة أن أشق على أمه»^(١) رواه البخاري ومسلم.

مسألة: وتكره للإمام سرعة تمنع مأموماً فعل ما يسن له، كقراءة السورة، والمرّة الثانية والثالثة من تسبيح الركوع والسجود، و«رب اغفر لي» بين السجدين، وإتمام ما يسن في التشهد الأخير، لما في ذلك من تفويت المأموم ما يستحب له فعله.

(١) سلف ص ١٥٨ / تعليق (٣).

وقال الشيخُ تقيُّ الدين: يلزمه مراعاة المأموم إن تضرَّرَ بالصلاة أوَّلَ الوقتِ أو آخره ونحوه. وقال: ليس له أن يزيدَ على القَدْرِ المشروع. وقال: ينبغي له أن يفعلَ غالباً ما كان النبيُّ ﷺ يفعله غالباً، ويزيد وينقص للمصلحة، كما كان النبيُّ ﷺ يزيد وينقص أحياناً^(١).

فائدة: روى حنبلٌ عن الإمام أحمد: إذا كان المسجدُ على قارعة الطريق، أو طريقاً يُسلك فالتخفيفُ أعجبُ إليَّ، وإن كان مسجداً معتزلاً أهلُهُ فيه، ويرضون بذلك، فلا أرى به بأساً، وأرجو إن شاء الله^(٢).

نص: «وشرع (خ) تطويلُ الأولى أكثرَ من الثانية»

ش: ويسنُّ تطويلُ قراءةِ الرَّكعةِ الأولى أكثرَ من قراءةِ الرَّكعةِ الثانية، هذا المذهبُ، نصُّ عليه. خلافاً للثلاثة كما أشار إليه المؤلف.

الدليل: ما روى أبو قتادة، قال: كان النبيُّ ﷺ يطوِّلُ في الرَّكعةِ الأولى ما لا يطول في الرَّكعةِ الثانية. متفق عليه^(٣).

وقال أبو سعيد: كانت صلاةُ الظهرِ تقامُ، فيذهبُ الذاهِبُ إلى البقيع، فيقضي حاجته، ثم يتوضأ، ثم يأتي النبيَّ ﷺ في الرَّكعةِ الأولى ممَّا يطوِّلُها. رواه مسلم^(٤).

وليلحقه القاصدُ إليها، لثلا يفوته من الجماعة شيءٌ.

قال الموفق: وقال الشافعيُّ: يكونُ الأوليان متساويين، لحديث أبي سعيد: حَزَرْنَا قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ قَدْرَ الثَّلَاثِينَ آيَةً^(٥). ولأنَّ

(١) انظر «كشاف القناع» ١/٥٤٩، ٥٥٠، و«الإنصاف» ٢/٢٤٠، و«المبدع» ٢/٥٦، و«المغني» ٢/١٨١، ٢٤٠، و«مجموع الفتاوى» ٢٢/٥٩٥ - ٦٠٠، و«الاختيارات» ص ١٢٨، و«زاد المعاد» ١/٢١٢ - ٢١٤، و«فتاوى اللجنة» ٧/٤١٠.

(٢) بدائع الفوائد ٣/٩٥.

(٣) أخرجه البخاري (٧٧٨)، ومسلم (٤٥١) من حديث أبي قتادة - رضي الله عنه -.

(٤) في «صحيحه» (٤٥٤) من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -.

(٥) أخرجه مسلم (٤٥٢) من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -.

الأخرين متساويتان، فكذا الأوليان. ووافقنا أبو حنيفة في الصبح خاصة، ووافق الشافعي في سائر الصلوات.

قال الموفق: ولنا ما روى أبو قتادة: أن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعتين الأولىين من الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين، يطول في الأولى ويقصر في الثانية، ويسمع الآية أحياناً، وكان يقرأ في العصر في الركعتين الأولىين بفاتحة الكتاب وسورتين، يطول في الأولى ويقصر في الثانية، وكان يطول في الركعة الأولى من صلاة الصبح، ويقصر في الثانية. متفق عليه^(١). وروى أبو داود^(٢) هذا الحديث، وفيه: قال: فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى.

وعن عبدالله بن أبي أوفى: أن النبي ﷺ كان يقوم في الركعة الأولى من صلاة الظهر حتى لا يسمع وقع قدم^(٣).

وحديث أبي سعيد رواه ابن ماجه^(٤). وفي الركعة الأخرى قدر النصف من ذلك. وهذا أولى؛ لأنه يوافق الأحاديث الصحيحة. ثم لو قدرنا التعارض وجب تقديم حديث أبي قتادة؛ لأنه أصح، ويتضمن زيادةً، وهي ضبط التفريق بين الركعتين.

قال أحمد - رحمه الله - في الإمام يطول في الثانية، يعني أكثر من الأولى: يقال له في هذا: تعلم. وقال أيضاً في الإمام يقصر في الأولى، ويطول في الآخرة: لا ينبغي هذا، يقال له، ويؤمر. اهـ.

(١) سلف تعليق (٣) / ص ١٦٦.

(٢) في «سننه» (٨٠٠).

(٣) سلف ص ١٥٦ / تعليق (١).

(٤) في «سننه» (٨٢٨) من طريق أبي داود الطيالسي، عن المسعودي، عن زيد العمي، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -.

قال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٥٥: هذا إسناد فيه زيد العمي وهو ضعيف، والمسعودي اختلط بآخرة، وأبو داود إنما روى عنه بعد الاختلاط.

ولعل المراد: لا أثر لتفاوت يسير. قاله في «الفروع»، أي إذا كانت الثانية أطول بيسير، لا كراهة، لما تقدّم في ﴿سَبِّحْ﴾ و﴿الغاشية﴾^(١). وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: وإن ساوى بين الركعتين أو قرأ في الثانية بأطول قليلاً فلا حرج في ذلك لكونه ﷺ يفعلُه في بعض الأحيان كما ثبت عنه ﷺ أنه كان يقرأ في صلاة الجمعة ﴿بسبح﴾ و﴿الغاشية﴾ و﴿الغاشية﴾ أطول قليلاً. اهـ.

نص: «ويجوزُ (و) للمرأة حضورُ الجماعة، ويحكم بأنَّ بيتها خيرُ لها».

ش: ويباح للنساء حضورُ جماعة الرجال تَفْلَاتٍ غيرَ مُتَطَيَّباتٍ. يقال: تَفَلَّتِ المرأةُ تَفْلاً، من بابِ «تَعَبَ»، إذا أَتَتْ رِيحُهَا لتركِ الطَّيِّبِ والادِّهَانِ، وَتَفَلَّتْ إِذَا تَطَيَّبَتْ، مِنَ الْأُضْدَادِ. يباحُ لهنَّ بإذن أزواجهن، لأنَّ النساءَ كُنَّ يَحْضُرْنَ على عهدِه ﷺ كما سيأتي في الباب، وفي صلاة الكسوف.

قالت عائشة: كان النساءُ يُصَلِّينَ مع رسول الله ﷺ، ثم يَنْصَرِفْنَ مُتَكَفِّعاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ، ما يُعَرَفْنَ مِنَ الْغَلَسِ. متفق عليه^(٢). وقال النبي ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ، وَلِيَخْرُجَنَّ تَفْلَاتٌ»، يعني: غيرَ مُتَطَيَّباتٍ، رواه أبو داود^(٣).

وكونهن تَفْلَاتٍ لثَلَا يَفْتَنَنَّ، وكونه بإذن أزواجهنَّ لما يأتي أَنَّهُ يَحْرُمُ خُرُوجُهَا بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا.

مسألة: ويكره حضورُ جماعة الرجالِ لحِسناءٍ شَابَّةٍ أو غيرها، لأنها مَطْنَةٌ الْاِفْتِتَانِ.

وبباحُ الحضورُ لغيرِ الحِسناءِ، تَفْلَةً غيرَ مُتَطَيَّبةٍ، بإذن زوجها، وبيتها خيرُ لها. قال في «الإنصاف»: بلا نزاع. اهـ. وبه قال أكثرُ الفقهاء لِلخَبَرِ. وكذا مجالسُ الوعظِ وأولى. وتأتي تَتِمَّتُهُ قَرِيباً إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) انظر «كشف القناع» ١/ ٥٥٠، ٥٥١، و«الإنصاف» ٢/ ٢٤٠، و«المعني» ٢/ ٢٧٧، ٢٨٨، و«الفروع» ١/ ٥٩٧، و«فتاوى اللجنة» ٦/ ٣٨٩.

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٨)، ومسلم (٦٤٥) من حديث عائشة، -رضي الله عنها-.

(٣) حديث حسن، وهو في «سنن أبي داود» (٥٦٥)، وأخرجه أحمد ٢/ ٥٢٨، وصححه ابن حبان (٢٢١٤) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-.

وانظر تمام تحريجه والتعليق عليه وشواهد في «صحيح ابن حبان».

وقال أبو حنيفة: يكره إلا في الفجر والعشاء والعيد.

دليل الجمهور عموم الأحاديث الصحيحة في النهي عن منعهم المساجد.

وقال بعض الحنابلة: وللعجوز والبرزة حضور جمع الرجال. قال في «المحرر»: ولا يكره أن تحضر العجائز جمع الرجال.

وعن أحمد: يباح مطلقاً.

وعنه: يباح في الفرض. واختار ابن هبيرة: يستحب لهن.

وقيل: يحرم في الجمعة. قال في «الفروع»: ويتوجه في غيرها مثلها، اهـ.

وقال بعض الحنفية: والفتوى اليوم على الكراهة في كل الصلوات، لظهور الفساد.

مسألة: وإن كان بطريقه إلى المسجد منكراً كغناء لم يدع المسجد، وكذا لو كان المنكر بالمسجد فيحضر وينكره بحسبه ويأتي آخر الباب.

قال الشيخ ابن تيمية: ولو لم يمكنه - أي: إتيان المسجد - إلا بمشيئه في ملك غيره فعل. اهـ. واقتصر عليه في «الفروع».

مسألة: فإن كان البلد ثغراً، وهو المكان المخوف من فروج البلدان، فالأفضل لأهله الاجتماع في مسجد واحد، قال في «الإنصاف»: بلا نزاع أعلمه اهـ. لأنه أعلى للكلمة، وأوقع للهيبة، فإذا جاءهم خبر عن عدوهم سمعهم جميعهم، وتشاوروا في أمرهم، وإن جاءهم عين لكفار رأى كثرتهم فأخبر بها. قال الأوزاعي: لو كان الأمر لي لسمرت أبواب المساجد التي في الثغور، ليجتمع الناس في مسجد واحد^(١).

(١) انظر «كشاف القناع» ١/٥٥٣-٥٥٦، و«الإنصاف» ٢/٢١٢-٢١٤، و«المبدع» ٢/٥٧، و«الفروع» ١/٥٧٨ و«المجموع شرح المذهب» ٤/٨٤، و«المغني» ٣/٣٨، ٣٩، و«المحرر» ١/٩٢، و«الإفصاح» ١/١٥١.

مسألة: وإن استأذنت امرأة إلى المسجد ليلاً أو نهاراً، كره لزوجٍ وسيّدٍ منعها، على الصحيح من المذهب، وهو مذهب الشافعي، وبه قال عامة العلماء، إذا خرجت تَفَلَةً، غَيْرَ مُزَيَّنَةٍ وَلَا مُطَيَّبَةٍ.

الدليل: قوله ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ، وَبُيُوتَهُنَّ خَيْرٌ لهنَّ، وَلِيُخْرِجَنَّ تَفَلَاتٍ»^(١) رواه أحمد وأبو داود، قال النووي بإسنادٍ صحيحٍ على شرط البخاريّ اهـ.

وقال ﷺ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتُمْ نِسَاءَكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَذِّنُوا لَهُنَّ» متفق عليه^(٢).

وعن ابنِ عمرَ أَنَّ النبي ﷺ قال: «إِذَا اسْتَأْذَنْتَ أَحَدَكُمْ امْرَأَتَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَمْنَعُهَا»^(٣). رواه البخاريّ ومسلم، ولفظه لمسلم.

وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ» رواه مسلم^(٤).

وعن عائشة قالت: لو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى مَا أُحْدِثَ النِّسَاءُ لَمَنَعَهُمُ الْمَسْجِدَ كَمَا مُنِعَتْ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ^(٥). رواه البخاريّ ومسلم.

وَحَدَّثَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ جَعْفَرٍ الْحَنْبَلِيُّ الْمُؤَدَّبُ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا: إِنَّ نِسَاءَنَا يَسْتَأْذِنُنَا فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: «أَحْبِسُوهُنَّ، فَإِنْ أَرْسَلْتُمُوهُنَّ فَأَرْسِلُوهُنَّ تَفَلَاتٍ».

وبإِسْنَادِهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَيْسِيِّ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نُحِبُّ

(١) سلف ص ١٦٨ / تعليق (٢).

(٢) أخرجه البخاري (٨٩٩)، ومسلم (٤٤٢) (١٣٨) و(١٣٩) من حديث عبدالله بن عمر، - رضي الله عنهما -.

(٣) وأخرجه البخاري (٨٧٥)، ومسلم (٤٤٢)، (١٣٤) و(١٣٥) من حديث عبدالله بن عمر، - رضي الله عنهما -.

(٤) في «صحيحه» (٤٤٢)، (١٣٦) من حديث ابن عمر، - رضي الله عنهما -.

(٥) أخرجه البخاري (٨٦٩)، ومسلم (٤٤٥) من حديث عائشة، - رضي الله عنها -.

الصلاة معك، فَيَمْنَعُنَا أَزْوَاجُنَا. فقال: «صَلَاتُكَ فِي بَيْوتِكَ أَفْضَلُ مِنْ حُجْرِكَ»^(١)
الحديث.

قال الشوكاني: قال النووي: واستدل به على أن المرأة لا تخرج من بيت زوجها إلا بإذنه، لتوجه الأمر إلى الأزواج بالإذن. وتعبه ابن دقيق العيد بأن ذلك إن كان أخذاً بالمفهوم فهو مفهوم لقب ضعيف، لكن يتقوى بأن يقال: إن منع الرجال نساءهم أمر متقرر، وإنما علق الحكم بالمسجد لبيان محل الجواز، فبقي ما عداه على المنع. وفيه إشارة إلى أن الإذن المذكور لغير الوجوب، لأنه لو كان واجباً لا يبقى معنى للاستئذان، لأن ذلك إنما هو متحقق إذا كان المستأذن مجزئاً في الإجابة والرد. أو يقال: إذا كان الإذن لهن فيما ليس بواجب حقاً، على الأزواج، فالإذن لهن فيما هو واجب من باب الأولى.

قوله: «وَلْيَخْرُجَنَّ تَفَلَاتٍ»: بفتح التاء المثناة، وكسر الفاء: أي غير متطيبات، يقال: امرأة تفلّة، إذا كانت متغيرة الريح. كذا قال ابن عبد البر وغيره، وإنما أمر بذلك، ونهين عن التطيب كما في رواية مسلم^(٢) المتقدمة عن زينب امرأة ابن مسعود: لئلا يحركن الرجال بطيبهن. ويلحق بالطيب ما في معناه من المحركات لداعي الشهوة، كحسّن الملبس، والتحلّي الذي يظهر أثره، والزينة الفاخرة.

وفرق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الشابة وغيرها، وفيه نظر، لأنها إذا عرت مما ذكر، وكانت متسترة حصل الأمن عليها، ولا سيما إذا كان ذلك بالليل. اهـ.

(١) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ٣٧١/٦، والطبراني في «الكبير» ٢٥/٣٥٦، والبيهقي ١٣٢/٣ - ١٣٣ من حديث أم حميد امرأة أبي حميد الساعدي، أنها جاءت النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله، فذكرته.

وصححه ابن حبان (٢٢١٧) وانظر تمام تخريجه فيه، وانظر «مجمع الزوائد» ٣٣/٢ - ٣٤.

(٢) في «صحيحه» (٤٤٣) من حديث زينب الثقفية امرأة ابن مسعود.

إلا أن يَخْشَى بِخُروجها إلى المسجدِ فتنةً أو ضرراً، فيمنعها عنه، رداً
للمفسدة.

وكذا أبٌ مع ابنته إذا استأذنته في الخروجِ للمسجد، كرهَ له منعها، إلا أن
يَخْشَى فتنةً أو ضرراً.

مسألة: وللأب منعها من الانفراد عنه؛ لأنه لا يؤمن دخولُ مَنْ يفسدُها ويُلحق
العارَ بها وبأهلها. قال أحمد: والزواجُ أملكُ من الأب.

فإن لم يكن أبٌ فأولياؤها المحارم، لقيامهم مقامه استصحاباً للحضانة.

قال في «الفروع»: وعلى هذا في رجال ذوي الأرحام كالخال، والحاكم الخلاف في الحضانة.
ويتوجه: إن عَلِمَ أنه لا مانع ولا ضرر، حَرَّمَ المنع على وليٍّ أو على غيرِ أب. ويأتي في
الحضانة إن شاء الله تعالى

مسألة: وتُنهى المرأة عن تطيُّبها لحضورِ مسجدٍ أو غيره.

الدليل: ما تقدّم من قوله ﷺ: «وَلْيَخْرُجْنَ تَفْلَاتٍ»^(١)، والأمرُ بالشيءِ نهيٌّ عن
ضدّه.

وعن زينب الثقفية امرأة ابن مسعود قالت: قال لنا رسولُ الله ﷺ: «إِذَا شَهِدْتُ
إِحْدَاكُنَّ الْمَسْجِدَ فَلَا تَمَسِّي طَبِيئاً» رواه مسلم^(٢).

وعن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَصَابَتْ بِخُوراً فَلَا تَشْهَدَنَّ مَعَنَا
الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ»^(٣) رواه مسلم وأبو داود والنسائي.

فإن تطيبت للخروجِ كرهَ كراهةَ التحريم. قال في «الفروع»: وذكر جماعة:
يُكرهُ تطيُّبها لحضورِ مسجدٍ وغيره. وتحريمه أظهر. اهـ فقد جَمَعَ بينَ القولين.

(١) سلف ص ١٦٨ / تعليق (٢).

(٢) في «صحيحه» (٤٤٣) من حديث زينب - رضي الله عنها -.

(٣) أخرجه مسلم (٤٤٤)، وأبو داود (٤١٧٥)، والنسائي ١٥٤/٨ من حديث أبي هريرة - رضي
الله عنه -.

مسألة: ولا تُبدي زينتها، أي تُظهرها، إلا لمن في الآية، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ .. الآية. [النور: ٣١].

قال الإمام أحمد في رواية أبي طالب: ظُفَرُهَا عورةٌ، فلا تَخْرُجُ، فإذا خَرَجَتْ فلا تُبَيِّنُ شيئاً، ولا خُفَّهَا، فإنه يَصِفُ الْقَدَمَ - أي حَجَمَه -، وأحبُّ إليَّ أن تَجْعَلَ لِكُمَّهَا زَرّاً عند يَدِهَا اهـ.

واختار القاضي قول من قال: المراد بـ ﴿مَا ظَهَرَ﴾ من الزينة، لقول ابن مسعود وغيره، لا قول من فسره ببعض الحلي، أو ببعضها، فإنها الخفية.

ونص أحمد: الزينة الظاهرة الثياب، وكل شيء منها عورةٌ، حتى الظفر.

وعن ابن عباس مرفوعاً: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾: الوجه وباطن الكف^(١).

وذكر في «أضواء البيان» أن الأقوال في ذلك ترجع في الجملة إلى ثلاثة أقوال:

الأول: أن المراد بالزينة ما تزين به المرأة خارجاً عن أصل خلقتها، ولا يستلزم النظر إليه رؤية في شيء من بدنها كقول ابن مسعود، ومن وافقه: إنها ظاهر الثياب، لأن الثياب زينة لها خارجة عن أصل خلقتها وهي ظاهرة بحكم الاضطرار كما ترى.

قال: وهذا القول هو أظهر الأقوال عندنا وأحوطها، وأبعدها من الريبة وأسباب الفتنة.

القول الثاني: أن المراد بالزينة، ما تزين به، وليس من أصل خلقتها أيضاً، لكن النظر إلى تلك الزينة يستلزم رؤية شيء من بدن المرأة، وذلك كالخضاب والكحل، ونحو ذلك، لأن النظر إلى ذلك يستلزم رؤية الموضع الملبس له من البدن كما لا يخفى.

القول الثالث: أن المراد بالزينة الظاهرة بعض بدن المرأة الذي هو من أصل خلقتها،

(١) نسبه السيوطي في «الدر المنثور» ٦/ ١٨٠ لابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن أبي حاتم، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قوله.

كقول من قال: إن المراد بما ظهر منها الوجه، والكفان. وما تقدم ذكره عن بعض أهل العلم.

وإذا عرفت هذا فاعلم أننا قدمنا في ترجمة هذا الكتاب المبارك: أن من أنواع البيان التي تضمنها أن يقول بعض العلماء في الآية قولاً، وتكون في نفس الآية قرينة دالة على عدم صحة ذلك القول، وقدّمنا أيضاً في ترجمته أن من أنواع البيان التي تضمنها أن يكون الغالب في القرآن إرادة معنى معين في اللفظ، مع تكرار ذلك اللفظ في القرآن، فكون ذلك المعنى هو المراد من اللفظ في الغالب، يدل على أنه هو المراد في محل النزاع، لدلالة غلبة إرادته في القرآن بذلك اللفظ، وذكرنا له بعض الأمثلة في الترجمة.

وإذا عرفت ذلك فاعلم أن هذين النوعين من أنواع البيان اللذين ذكرناهما في ترجمة هذا الكتاب المبارك، ومثلنا لهما بأمثلة متعددة كلاهما موجود في هذه الآية، التي نحن بصددّها.

أما الأول منهما، فيبانه أن قول من قال في معنى: ﴿ولا يبيدين زيتهن إلا ما ظهر منها﴾ أن المراد بالزينة: الوجه والكفان مثلاً، توجد في الآية قرينة تدل على عدم صحة هذا القول، وهي أن الزينة في لغة العرب، هي ما تتزين به المرأة مما هو خارج عن أصل خلقتها: كالحلي، والحلل. فتفسير الزينة ببعض بدن المرأة خلاف الظاهر، ولا يجوز الحمل عليه، إلا بدليل يجب الرجوع إليه، وبه تعلم أن قول من قال: الزينة الظاهرة: الوجه، والكفان خلاف ظاهر معنى لفظ الآية، وذلك قرينة على عدم صحة هذا القول، فلا يجوز الحمل عليه إلا بدليل منفصل يجب الرجوع إليه.

وأما نوع البيان الثاني المذكور فيإيضاحه: أن لفظ الزينة يكثر تكرره في القرآن العظيم مراداً به الزينة الخارجة عن أصل المزين بها، ولا يراد بها بعض أجزاء ذلك الشيء المزين بها كقوله تعالى: ﴿يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد﴾ وقوله تعالى: ﴿قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده﴾ وقوله تعالى: ﴿إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها﴾ وقوله تعالى:

﴿وما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا وزينتها﴾ وقوله تعالى: ﴿إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب﴾ وقوله تعالى: ﴿والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة﴾ الآية. وقوله تعالى: ﴿فخرج على قومه في زينته﴾ الآية. وقوله تعالى: ﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا﴾ الآية. وقوله تعالى: ﴿وما الحياة الدنيا إلا لعب ولهو وزينة﴾ الآية. وقوله تعالى: ﴿قال موعدكم يوم الزينة﴾ وقوله تعالى عن قوم موسى: ﴿ولكنّا حملنا أوزاراً من زينة القوم﴾ وقوله تعالى: ﴿ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن﴾ فلفظ الزينة في هذه الآيات كلها يراد به ما يزين به الشيء وهو ليس من أصل خلقتة كما ترى، وكون هذا المعنى هو الغالب في لفظ الزينة في القرآن، يدل على أن لفظ الزينة في محل النزاع يراد به هذا المعنى، الذي غلبت إرادته في القرآن العظيم، وهو المعروف في كلام العرب كقول الشاعر:

يأخذن زينتهن أحسن ما ترى وإذا عطلن فهن خير عواطل

وبه تعلم أن تفسير الزينة في الآية بالوجه والكفين فيه نظر.

وإذا علمت أن المراد بالزينة في القرآن ما يزين به مما هو خارج عن أصل الخلقة وأن من فسروها من العلماء بهذا اختلفوا على قولين، فقال بعضهم: هي زينة لا يستلزم النظر إليها رؤية شيء من بدن المرأة كظاهر الثياب. وقال بعضهم: هي زينة يستلزم النظر إليها رؤية موضعها من بدن المرأة، كالكحل، والخضاب، ونحو ذلك.

قال مقيده عفا الله عنه وغفر له: أظهر القولين المذكورين عندي قول ابن مسعود رضي الله عنه: أن الزينة الظاهرة: هي ما لا يستلزم النظر إليها رؤية شيء من بدن المرأة الأجنبية، وإنما قلنا إن هذا القول هو الأظهر، لأنه هو أحوط الأقوال، وأبعدها عن أسباب الفتنة، وأطهرها لقلوب الرجال والنساء، ولا يخفى أن وجه المرأة هو أصل جمالها ورؤيته من أعظم أسباب الافتتان بها، كما هو معلوم والجاري على قواعد الشرع الكريم، هو تمام المحافظة والابتعاد من الوقوع فيما لا ينبغي. اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول بأن المراد بالزينة ما تتزين به المرأة خارجاً عن أصل خلقتها ولا يستلزم النظر إليه رؤية شيء من بدنها وعليه فلا يجوز للمرأة أن تكشف وجهها وكفيها أو شيئاً من بدنهما أمام الرجال الأجانب والأدلة في ذلك كثيرة لا يتسع المقام لسردها ومن أجاز للمرأة كشف الوجه والكفين أمام الأجانب فقلوله مصادم للنصوص من الكتاب والسنة فإذا كان الله عز وجل نهى النساء أن يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من الزينة وهو صوت الخلخال والفتنة به ضعيفة جداً بالنسبة للفتنة بالنظر إلى الوجه فهو مجمع الجمال فكيف يقال بجواز كشف الوجه كما أن المرأة نهيت عن التطيب إذا خرجت من بيتها والفتنة بالطيب ليست كالفتنة بالنظر إلى الوجه فكيف يقال يجوز لها كشف وجهها لا يستقيم هذا مع تلك النصوص كما أن النبي ﷺ قال: «إذا خطب أحدكم امرأة فقد أن يرى منها ما يدعو إلى نكاحها فليفعل» واضح في أن الإذن بالنظر إلى المخطوبة يعني منع النظر إلى غيرها من الأجنبيةات ومعلوم أنه أراد الوجه ولذا قال: «فإن في أعين الأنصار شيئاً» هذا بالإضافة إلى النصوص الصريحة في وجوب ستر الوجه المذكورة في مظانها والله أعلم.

مسألة: وصلاة المرأة في بيتها أفضل، للخبر المتقدم. حتى من مسجد النبي ﷺ.

الدليل: ما روى أحمد - وحسنه في «الفروع» - عن أم حميد امرأة أبي حميد الساعدي: أنها جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إني أحب الصلاة معك، قال: «قد علمت أنك تحبين الصلاة معي، وصلاتك في بيتك خير من صلاتك في حُجرتك، وصلاتك في حُجرتك خير من صلاتك في دارك، وصلاتك في دارك خير لك من صلاتك في مسجد قومك، وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجدي» قال: فأمرت فبني لها مسجداً في أقصى شيء من بيتها وأظلمه، فكانت تُصلي فيه حتى لقيت الله عز وجل (١). قال الحافظ: وإسناده حسن اهـ.

وعن عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قال: «صلاة المرأة في بيتها أفضل من

(١) سلف ص ١٧١ / تعليق (١).

صَلَاتِهَا فِي حُجْرَتِهَا، وَصَلَاتُهَا فِي مَخْدَعِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي بَيْتِهَا» رواه أبو داود^(١)، قال النووي: بإسناد صحيح على شرط مُسلم اهـ.

وعن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال: «خيرُ مساجدِ النساءِ قعرُ بيوتهن» رواه أحمد^(٢)(٣).

نص: «وَيَصِحُّ (و) صَلَاةُ جَنِّيٍّ (ء) خَلْفَ إِنْسِيٍّ، لَا عَكْسُهُ (ء)».

ش: والجنُّ مُكَلَّفُونَ فِي الْجُمْلَةِ، إِجْمَاعًا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، يَدْخُلُ كَافِرُهُمُ النَّارَ إِجْمَاعًا، وَيَدْخُلُ مُؤْمِنُهُمُ الْجَنَّةَ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ فِي أَنَّهُ يَصِيرُ ثَرَابًا، وَأَنْ ثَوَابَهُ النِّجَاةُ مِنَ النَّارِ كَالْبَهَائِمِ، وَهُمْ فِيهَا عَلَى قَدَرِ ثَوَابِهِمْ، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: لَا يَأْكُلُونَ وَلَا يَشْرَبُونَ فِيهَا، أَوْ أَنَّهُمْ فِي رَبَضِ الْجَنَّةِ، أَي: مَا حَوْلَهَا.

قال ابن حامد: الجنُّ كالإنسِ فِي التَّكْلِيفِ وَالْعِبَادَاتِ. قَالَ: وَمَذَاهِبُ الْعُلَمَاءِ إِخْرَاجُ الْمَلَائِكَةِ عَنِ التَّكْلِيفِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ.

قال أبو البقاء: تَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَ الْجَنِّيِّ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي «الْفَائِقِ». وَقَالَ فِي «النُّوَادِرِ»: تَتَعَقَّدُ الْجَمَاعَةُ وَالْجُمُعَةُ بِالْمَلَائِكَةِ وَبِمُسْلِمِي الْجَنِّ. وَهُوَ مَوْجُودٌ زَمَنَ النَّبُوَّةِ.

قال فِي «الْفُرُوعِ»: كَذَا قَالَا. وَالْمُرَادُ فِي الْجُمُعَةِ مِنْ لَزِمَتِهِ. لِأَنَّ الْمَذْهَبَ: لَا تَتَعَقَّدُ الْجُمُعَةُ بِأَدَمِيٍّ لَا تَلَزِمُهُ، كَمَسَافِرٍ وَصَبِيٍّ: فَهَذَا هُنَا أَوَّلِي.

(١) فِي «سُنَنِهِ» (٥٧٠) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

(٢) فِي «مُسْنَدِهِ» ٢٩٧/٦ و٣٠١، وَابْنُ خَزِيمَةَ (١٦٨٣)، وَأَبُو يَعْلَى (٧٠٢٥)، وَالْحَاكِمُ ٢٠٩/١، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٣١/٣ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -.

(٣) انْظُرْ «كُشَافُ الْقِنَاعِ» ١/٥٥١، ٥٥٢، وَ«الْإِنْصَافُ» ٢/٢٤٢، ٢٤٣، وَ«الْمُبْدَعُ» ٢/٥٧، وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» ٤/٨٢، ٨٣، وَ«الْفُرُوعُ» ١/٥٧٩، وَ«نَيْلُ الْأَوْطَارِ» ٣/١٤٨ - ١٥٠، وَ«أَضْوَاءُ الْبَيَانِ» ٦/١٩٧ - ٢٠٠، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» ٢/٣٥٠، وَ«الْعُدَّةُ» ٢/١٤٣، وَ«شَرْحُ مُسْلِمٍ» ٤/١٦٢، ١٦٣.

قال في «الفروع»: وقد عُرفَ مما سَبَقَ من كلام ابنِ حامِدٍ وأبي البقاء أنه يُعتبرُ لصحةِ صلاتِهِ ما يُعتبرُ لصحةِ صلاةِ الأدميِّ. اهـ.

وعن سلمانَ الفارسيِّ يرفعه قال: «إذا كان الرَّجُلُ بأَرْضٍ، فحانت الصلاةُ، فليتوضأُ، فإن لم يَجِدْ فليَتَيَمَّمْ، فإن أقام صلى معه ملكاه، وإن أَدَنَ صَلَّى خلفه جنود الله ما لا يُرى طرفاه» رواه عبدُ الرزاق شيخُ الإمام أحمد في كتاب الصلاة له^(١)، ورواه سعيدٌ، وفيه: «فإن أَدَنَ وأقام صَلَّى خلفه من الملائكة ما لا يُرى طرفاه، يركعون بركوعه، ويسجدون بسجوده، ويؤمنون على دعائه» اهـ.

قال في «المنتهى» و«شرحه»: وتَنَعَّدُ بِهِمُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْجُمُعَةَ. اهـ.
قلت: ويرى المؤلفُ صحَّةَ صلاةِ جَنِيِّ خَلْفَ إِنْسِيٍّ، لا عَكْسَهُ.

وعند مُبَاشَرَتِي لعلاجِ بعض مَنْ به مَسٌّ مِنَ الْجِنِّ، أَخْبَرَ أَكْثَرُ مَنْ وَاحِدٍ مِنَ الْجِنِّ الَّذِينَ أَسْلَمُوا، على لسان الإنسِ المصابين بالمسِّ، بأن جماعةً من الجنِّ المسلمين يُصَلُّونَ في المسجدِ خَلْفَنَا وبعضُهم قَدَّرَهُمْ بصفين. والله أعلم.

قال الشيخُ ابن تيمية: ونراهم فيها -أي الجنَّة- ولا يروننا اهـ. وليس منهم رسولٌ.
وأما قوله تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠] فهي كقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] وإنما يَخْرُجَانِ من أحدهما، وكقوله: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦] وإنما هو في سماءٍ واحدةٍ. وقيل: بل مِنْهُمْ رسولٌ، وهو قولُ الضَّحَّاكِ.

قال الشيخُ ابن تيمية: ليس الجنُّ كالإنسِ في الحَدِّ والحقيقة فلا يكون ما

(١) وهو في «مصنفه» (١٩٥٥) ومن طريقه أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦١٢٠)، وأخرجه النسائي في «المواظ» من «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» ٤/ (٤٥٠٣) من حديث سلمان الفارسي -رضي الله عنه-. وهو حديث صحيح.

أُمرُوا به، وما نُهوا عنه مساوياً لما على الإنس في الحَدِّ والحقيقة، لكنَّهم يُشاركونهم في جنسِ التكليف بالأمر والنهي والتحليل والتحريم، بلا نزاع أعلمه بين العلماء. اهـ.

فقد يَدُلُّ ذلك على مُناكَحتهم وغيرها، ويقتضيه إطلاق الأصحاب، وفي «المغني»: لا تَصِحُّ الوصيةُ لجنِّي، لأنه لا يملك بالتملك كالهبة، قال في «الفروع»: فيتَوَجَّه من انتفاء التملكِ مَنْعُ الوطء؛ لأنه في مُقابلة مالٍ اهـ. وإذا صحَّ نكاحُ جنِّيَّة، فهي في الحقوقِ كآدمية، لظاهرِ الشرع، إلا ما خصَّه الدليل، وأنه لا بُدَّ من شروطِ صحَّة ذلك.

وقال في «الفروع»: قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النحل: ٧٢] وقال سبحانه: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾ [الروم: ٢١] وقد ذَكَرَ أصحابنا هذا المعنى في شروطِ الكفاءة، فها هنا أولى، وَمَنْعَ مِنْهُ غيرُ واحدٍ من مُتأخري الحنفية، وبعضُ الشافعية، وجَوَّزَهُ منهم ابنُ يونس في «شرح الوجيز»، وفي «مسائل حرب»، باب مُناكحة الجنِّ، ثم روى عن الحسن، وقتادة، والحكم، وإسحاق، كراهتها، وروى من رواية ابنِ لهيعة، عن يونس، عن الزُّهري: نهى النبي ﷺ عن نكاح الجنِّ. وعن زيدِ العجمي: اللهم ارزقني جنِّيَّةً أتزوج بها تُصاحِبني حيثما كُنْتُ. ولم يذكر حربٌ عن أحمدَ شيئاً.

وفي كتاب «الإلهام والوسوسة» لأبي عمرٍ سعيد بن العباس الرازي، عن مالك: لا بأس به في الدين، ولكني أكره إذا وجدت امرأةً حاملاً، فقليل: مَنْ زَوْجِكَ: فقالت: فلانٌ من الجنِّ. فيكثر الفساد.

وعن أبي هريرة مرفوعاً: «أَوَّلُ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَالتِّي تَلِيهَا عَلَى أَضْوَاءِ كَوْكَبٍ دُرِّيٍّ فِي السَّمَاءِ، لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ زَوْجَتَانِ اثْنَتَانِ، يَرَى مَخُ سَوْقَهُمَا مِنْ وَرَاءِ اللَّحْمِ»^(١) رواه البخاري ومسلم، وزاد: «وما في الجنة

(١) أخرجه البخاري (٣٢٤٥) ومسلم (٢٨٣٤) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - .

أَعَزَبُ».

ولأحمد عن أبي هريرة مرفوعاً: «لِلرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ زَوْجَتَانِ مِنْ حَوْرٍ عَيْنٍ»^(١). وهو لأحمد أيضاً من حديث أبي سعيد^(٢)، لكنّه من رواية عطية العوفيّ، وهو ضعيفٌ. وقد رُوِيَ من حديث عبد الله مرفوعاً: «لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ زَوْجَتَانِ مِنَ الْحَوْرِ الْعَيْنِ»^(٣). قال الحافظ الضياء: هذا عندي على شرط الصحيح، وقد رُوِيَ من حديث أبي هريرة مرفوعاً في حديث الصُّور، وفيه: «فِيَدْخُلُ رَجُلٌ مِنْهُمْ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ زَوْجَةً مِمَّا يُنْشِئُ اللَّهُ، وَثْنَتَيْنِ مِنْ وَلَدِ آدَمَ»^(٤). وهو حديث ضعيف، فيه رجلٌ مجهول، وفيه إسماعيل بن رافع المدني، ضعّفه أحمد، ويحيى وجماعة، وتركه الدارقطني وغيره، وقال ابن عديّ: أحاديثه كلّها مما فيه نظر.

وللترمذي^(٥) من رواية درّاج أبي السّمح - وهو ضعيف - عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد مرفوعاً: «أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةٌ مِنْ لَهُ ثَمَانُونَ أَلْفَ خَادِمٍ، وَاثْنَتَانِ

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٨٥٤٢) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٢) أخرجه في «مسنده» ١٦/٣.

(٣) أخرجه البزاز (٣٥٣٦ - كشف)، الطبراني في «الكبير» (١٠٣٢١)، وفي «الأوسط» (٩١٩)، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في «صفة الجنة» (٢٥٤) من حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه -، قال الهيثمي في «المجمع» ٤١١/١٠: وإسناد ابن مسعود صحيح.

(٤) أخرجه الطبراني في «الطوالات» (٣٦) من طريق إسماعيل بن رافع، عن محمد بن زياد، عن محمد بن كعب، عن أبي هريرة - رضي الله عنه -.

قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ٢٨٢/٣: هذا حديث مشهور، وهو غريبٌ جداً، ولبعضه شواهد في الأحاديث المتفرقة، وفي بعض ألفاظه نكارة، تفرّد به إسماعيل بن رافع قاضي أهل المدينة، وقد اختلف فيه، فمنهم من وثّقه، ومنهم من ضعّفه، ونص على نكارة حديثه غير واحد من الأئمة، كأحمد بن حنبل، وأبي حاتم الرازي، وعمر بن علي الفلاس، ومنهم من قال فيه: هو متروك، وقال ابن عدي: أحاديثه كلّها فيها نظر، إلّا أنه يُكتب حديثه في جُملة الضعفاء.

(٥) في «جامعه» (٢٥٦٢) عن حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -، وإسناده ضعيف، لضعف رواية درّاج عن أبي الهيثم.

ولم أجد في الأخبار ذكر المؤمن من الجن الذكر والأنثى، وقد احتج على دخولهم الجنة بقوله تعالى: ﴿لَمْ يَطْمِئْهُمْ أَنْ يُدْخِلْهُمْ لَهَا﴾ الآية [الرحمن: ٥٦] فإن دخلوها فظاهر الخبر أن الرجل منهم يتزوج كما يتزوج آدمي، لكن آدمي كما يتزوج من الحور العين يتزوج من جنسه. وأما المؤمن من الجن فيتزوج من الحور العين، ويتزوج من جنسه على ظاهر الخبر، لأنه ليس في الجنة أعزب، لكن تزويجه بآدمية وتزويج آدمي بجنية فيه نظر، ورأيت من يقول: ظاهر الخبر النفي، ورأيت من يعكس ذلك، فإن ثبت هذا في الجنة، فهل يلزم جوازه في الدنيا؟ فيه نظر، ويأتي في آخر المحرمات في النكاح، وفي حد اللوطي ما يتعلق بذلك، والله أعلم. وإن صح نكاح جنية فيتوجه أنها في حقوق الزوجية كالآدمية لظاهر الشرع، إلا ما خصه الدليل، وقد ظهر مما سبق أن نكاح الجني للآدمية كنكاح آدمي للجنية، وقد يتوجه القول بالمنع هنا، وإن جاز عكسه لشرف جنس آدمي، وفيه نظر لمنع كون هذا الشرف له تأثير في منع النكاح. وقد يحتمل عكس هذا الاحتمال، لأن الجني يتملك فيصح تملكه للآدمية، ويحتمل أن يقال: ظاهر كلام من لم يذكر عدم صحة الوصية لجني صحة ذلك، ولا يضر نصه في الهبة لتعتبر الوصية بها، ولعل هذا أولى، لأنه إذا صح تملك المسلم الحربي فمؤمن الجن أولى، وكافرهم كالحربي، ولا دليل على المنع، ويباع ويشارى، إن ملك بالتمليك. وإلا فلا، فأما تملك بعضهم من بعض فمتوجه، فمعلوم إن صح معاملتهم ومناكحتهم فلا بد من شروط صحة ذلك بطريق قاطع شرعي. اهـ.

ويقبل قولهم: أن ما بيدهم ملكهم مع إسلامهم، فتصح معاملتهم، ولا دليل على المنع، ويجري التوارث بينهم، وكافرهم كالحربي، يجوز قتله إن لم يسلم.

وأنه يُعتبر لصحة صلاتهم ما يُعتبر لصحة صلاة آدمي.

وظاهر ما سبق: أنهم في الزكاة والصوم والحج كذلك.

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمْ ظَلْمُ الْآدَمِيِّينَ، وَظَلْمُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا وَيَسْقُطُ فَرَضُ غَسْلِ مَيِّتٍ بَغْسَلِهِمْ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» وَيَتَوَجَّهَ مِثْلُهُ كُلُّ فَرَضٍ كِفَايَةً إِلَّا الْأَذَانَ، وَتَحِلُّ ذَبِيحَتُهُمْ لَوْجُودُ الْمُقْتَضِي، وَعَدَمُ الْمَانِعِ، وَلَعَدَمِ اعْتِبَارِ التَّكْلِيفِ فِيهِ، وَبَوْلُهُمْ وَقِيَّوُهُمْ طَاهِرَانِ. قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: ذَكَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ نَامَ لَيْلَةً حَتَّى أَصْبَحَ، قَالَ: «ذَاكَ رَجُلٌ بَالِ الشَّيْطَانِ فِي أُذُنِهِ»^(١)، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. خَصَّ الْأُذُنَ لِأَنَّهَا حَاسَّةٌ الْإِنْتِبَاهِ، قِيلَ: ظَهَرَ عَلَيْهِ وَسَخِرَ مِنْهُ. وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ كَقِيَّهِ، فَيَكُونُ بَوْلُهُ وَقِيَّوُهُ طَاهِرًا، وَأَمَّا مَا يَذْبَحُهُ الْآدَمِيُّ لثَلَا يَصِيْبُهُ أَذًى مِنَ الْجَنِّ فَمَنْهِيٌّ عَنْهُ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ لِلْجَنِّ قُدْرَةً عَلَى النُّفُوزِ فِي بَوَاطِنِ الْبَشَرِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ»^(٢).

وَكَانَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: إِذَا أَتَى بِالصَّرُوعِ، وَعَظَّ مَنْ صَرَعه، وَأَمَرَهُ وَنَهَاها، فَإِنْ انْتَهَى وَفَارَقَ الصَّرُوعَ أَخَذَ عَلَيْهِ الْعَهْدَ أَنْ لَا يَعُودَ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِمِرْ وَلَمْ يَنْتَهُ وَلَمْ يَفَارِقْهُ، ضَرَبَهُ حَتَّى يُفَارِقْهُ، وَالضَّرْبُ يَقَعُ فِي الظَّاهِرِ عَلَى الصَّرُوعِ، وَإِنَّمَا يَقَعُ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى مَنْ صَرَعه، وَلِهَذَا يَتَأَلَّمُ مَنْ صَرَعه بِهِ، وَيَصِيحُ، وَيَخْبِرُ الصَّرُوعُ إِذَا أَفَاقَ بِأَنَّهُ لَمْ يَشْعُرْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَأَظُنُّ أَنِّي رَأَيْتُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ نَحْوَ فَعَلِ شَيْخِنَا، وَإِلَّا فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ أَرْسَلَ إِلَى مَنْ صَرَعه ففَارِقْهُ، وَأَنَّهُ عَاوَدَ بَعْدَ مَوْتِ أَحْمَدَ، فَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ الْمَرْوُذِيُّ لِبُغْلٍ أَحْمَدَ، وَقَالَ لَهُ، فَلَمْ يَفَارِقْهُ، وَلَمْ يَنْقُلْ أَنَّ الْمَرْوُذِيَّ ضَرَبَهُ، فَامْتَنَاعُهُ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ جَوَازِهِ. فَلَعَلَّهُ لَمْ يَرِ الْمَحَلَّ قَابِلًا، أَوْ لَمْ يَتِمَّكُنْ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ الْوَقْتُ ضَيِّقٌ، أَوْ لَمْ يَعْرِفْ فِيهِ سَلَفًا فَتَوَرَّعَ عَنْهُ وَهَابَهُ، أَوْ لَمْ يَسْتَحْضِرْ مِثْلَ هَذَا الْفَعْلِ. وَلَا تَنْبِيْهَ عَلَيْهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَإِذَا شَرَعَ رَدُّعُ الظَّالِمِ وَالْمُتَعَدِّي مِنْهُمْ عُمِلَ بِالطَّرِيقِ الشَّرْعِيِّ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١١٤٤)، وَمُسْلِمٌ (٧٧٤) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - .
(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠٣٥) وَمُسْلِمٌ (٢١٧٥) مِنْ حَدِيثِ صَفِيَّةِ بِنْتِ حَيٍّ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - .

«إِنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَدَّ حُدُوداً فَلَا تَعْتَدُوهَا»^(١).

ولما عَرَضَ ذَلِكَ الشَّيْطَانُ لِلنَّبِيِّ ﷺ بِالنَّارِ فِي صَلَاتِهِ قَالَ: «أَلْعَنُكَ بَلْعَنَةُ اللَّهِ» وَخَنَقَهُ. وَالْخَبْرُ مَشْهُورٌ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»^(٢).

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ كُلَّ مَنْ دَخَلَ فِي عُمُومَاتِ الشَّرْعِ عَمَّهُ كَلَامُ الْمَكْلُوفِ الْعَامِ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مِنْهُ مَانِعٌ، لَكِنْ الْأَصْلُ عَدَمُهُ، فَعَلَى مَدَّعِيهِ الدَّلِيلُ، هَذَا وَاضِحٌ، وَقَدْ احْتَجَّ الْقَاضِي فِي «الْعُدَّة» عَلَى الْعُمُومِ بِأَنَّ لَفْظَةَ «مَنْ» إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي الِاسْتِفْهَامِ، كَقَوْلِهِ: مَنْ عِنْدَكَ؟ وَمَنْ كَلَّمْتَ؟ صَحٌّ أَنْ يَجِبَ بِذِكْرِ كُلِّ عَاقِلٍ، فَثَبَتَ أَنَّ اللَّفْظَ يَتَنَاوَلُ الْجَمِيعَ. وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتُعْمِلَتْ «مَنْ» فِي الْمَجَازَةِ كَقَوْلِهِ: مَنْ دَخَلَ دَارِي أَكْرَمْتُهُ، صَلَحَ أَنْ يَسْتَشْنِيَ أَيَّ عَاقِلٍ، فَلَوْلَا أَنَّ اللَّفْظَ يَتَنَاوَلُ الْجَمِيعَ لَمَا صَلَحَ اسْتِثْنَاؤُهُمْ، لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ يُخْرِجُ مِنَ اللَّفْظِ مَا لَوْلَاهُ لَكَانَ دَاخِلًا فِيهِ، أَلَا تَرَاهُ لَمَّا لَمْ

(١) حَدِيثٌ حَسَنٌ بِشَوَاهِدِهِ. وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ١٨٤/٤، وَالْحَاكِمُ ١١٥/٤، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٢/١٠، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ ١٣، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» ١٧/٩، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» ٩/٢ مِنْ طَرَقٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّ مَكْحُولًا لَا يَصِحُّ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ، فَهُوَ مَنْقُطَعٌ.

لَكِنْ لَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ بِلَفْظٍ: «مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، فَهُوَ حَلَالٌ، وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ، فَاقْبَلُوا مِنْ اللَّهِ عَافِيَتَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ لِيَنْسِيَ شَيْئًا» ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مَرْيَمُ: ٦٤]، وَأَخْرَجَهُ الْبَزَارُ (٢٢٣١) وَالْحَاكِمُ ٣٧٥/٢ مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ بْنِ رَجَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَسَنَدُهُ قَوِيٌّ، وَصَحِّحَهُ الْحَاكِمُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَقَالَ الْبَزَارُ: وَإِسْنَادُهُ صَالِحٌ. وَأَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» ٥٥/٧ عَنْ الْبَزَارِ، وَقَالَ: رِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

وَلَهُ شَاهِدٌ آخَرٌ مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ الْفَارَسِيِّ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (١٧٢٦)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٣٦٧)، وَطَبْرَانِي فِي «الْكَبِيرِ» (٦١٢٤)، وَالْحَاكِمُ ١١٥/٤، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٢٠/٩ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ ١٢/١٠ مِنْ طَرِيقِ سَيْفِ بْنِ هَارُونَ الْبُرْجُمِيِّ، عَنْ سَلِيمَانَ التِّيمِيِّ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ سَلْمَانَ، قَالَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ السَّمَنِ وَالْجَبَنِ وَالْفِرَاءِ، فَقَالَ: «الْحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهَذَا مِمَّا عَفَا عَنْهُ». وَسَيْفُ بْنُ هَارُونَ ضَعِيفٌ، وَرَجَّحَ التِّرْمِذِيُّ وَقَفَهُ عَنْ سَلْمَانَ.

(٢) بِرَقْمِ (٥٤٢)، وَابْنُ حَبَانَ (١٩٧٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

يتناول غير العقلاء لم يصح استثنائهم.

فإن قيل: لا نُسلم أن صيغة «مَنْ» لكل من يعقل، لأن من يعقل من الجن والملائكة لا يدخلون فيه، قيل: الصيغة تناولت كل هؤلاء، وإنما خرج ذلك بدليل، لأنه إنما سألهم عما يجوز أن يكون عنده، وعمن يجوز دخوله. كذا قال، وتحرير الجواب أن الواحد من هؤلاء لا يخطر ببال السائل والمتكلم، ولا يتوهمه، فلا يصح تفسيره به، حتى لو كان من يخطر بباله لم يخالفهم، أو كان القائل أحدهم، جاز وصح، لعدم المانع، ومراد القاضي لا يخالف هذا.

وكذا أبو الخطاب لما قيل له: لو كان الاستثناء لا يخرج إلا ما لولاه لوجب دخوله فيه، لحسن أن يقول: من دخل داري ضربته إلا الملائكة والجن، لأنهم لا يدخلون تحت لفظة «مَنْ». قيل: قد ذكرنا أنه يصح، وإذا قلنا: لا يصح: فالمنع من دخولهم تحت اللفظ هو علمنا أن المتكلم قبل الاستثناء لم يردهم ولا عناهم، فلم يكن في الاستثناء فائدة. كذا قال، ويتوجه أن استثناء المتكلم دليل على أنه عناهم وأرادهم، لئلا يقع الكلام غير مفيد، وحمله على الصحة متيقن. قال أبو الخطاب: جواب آخر أنه يلزمهم مثل هذا الاستثناء لو أخرج ما لولاه يصح دخوله، لوجب إذا استثناء الملائكة والجن أن يصح، لأن دخولهم في قوله: من دخل داري ضربته، يصح ويصلح، فكل من يلزمنا يلزمهم مثله.

وتقدم في الاستطابة كلام أبي المعالي أن كشف العورة خالياً هي مسألة سترها عن الملائكة والجن، وكلام صاحب «المحرر» وظاهر كلامهم يجب عن الجن، لأنهم مكلفون أجانب، وكذا عن الملائكة مع عدم تكليفهم، لأن آدمي مكلف، وقد أمر الشرع في خبر بهز بن حكيم: «يحفظها من كل أحد إلا من زوجته وأمه»^(١).

وهذا مع العلم بحضورهم، فلا يرد الخبر المشهور: «إن للماء سكناً».

(١) حديث حسن، وأخرجه أحمد ٥/٣ و ٤ و ٥، وأبو داود (٤٠١٧)، وابن ماجه (١٩٢٠)، والترمذي (٢٧٦٩) و (٢٧٩٤) من حديث معاوية بن حيدة - رضي الله عنه - =

وتقدم هل يلزم الغسل بجماع جنّي امرأة؟ ويأتي: هل يسقط فرض غسل ميت بغسلهم؟ ويتوجه مثله كل فرض كفاية، إلا الأذان فيتوجه سقوطه، لقبول خبر صادق فيه، ولا مانع، لاسيما إذا سقط بصبي، ويتوجه في حل ذبيحته كذلك، بل تحل لوجود المقتضى وعدم المانع، ولعدم اعتبار التكليف فيه، وذكر ابن الجوزي في «الموضوعات» الخبر: أنه عليه السلام نهى عن ذبائح الجن^(١)، فقال: وقيل معناه: إنهم إذا اشتروا داراً، أو استخرجوا عيناً ذبحوها لها ذبيحة لثلاث يصيبهم أذى من الجن. والله أعلم.

وقال ابن مسعود: وذكر عند النبي ﷺ رجل نام ليلة حتى أصبح، قال: «ذلك رجل بال الشيطان في أذنه»^(٢)، خص الأذن لأنها حاسة الانتباه، قال إبراهيم الحربي: ظهر عليه وسخر منه. ويتوجه احتمال أنه على ظاهره، وقال بعض العلماء، ولهذا لما سمى ذلك الرجل في أثناء طعامه قاء الشيطان كل شيء أكله، رواه أبو داود والنسائي، وصححه الحاكم^(٣)، فيكون بوله وقيئه طاهراً، وهذا غريب، قد يعاين بها، والله أعلم اهـ^(٤).

نص: «والملائكة (٤) لا يكلفون بما يكلف به الإنسان، فلا تصح من آدمي خلف

= وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

(١) حديث ضعيف، وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» ١٩/٢، ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» ٣٠٢/٢ من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٢) سلف ص ١٧٣ / تعليق (١).

(٣) أخرجه أحمد ٣٣٦/٤، وأبو داود (٣٧٦٨)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٢٨٢)، والحاكم ١٠٨/٤ من حديث أمية بن مخشبي الجزاعي - رضي الله عنه -.

وفي إسناده المثنى بن عبد الرحمن، جهله علي ابن المديني، وقال: تفرد بالرواية عنه جابر بن صبح.

(٤) انظر «كشاف القناع» ١/٥٥٢، ٥٥٣، و«الإنصاف» ٢/٢٧٥، و«المبدع» ٢/٥٩، ٦٠، و«الفروع» ١/٦٠٣-٦١٠، و«الاختيارات» ص ١٢٩، و«معونة أولي النهى» ٢/١٣٣، و«العدة» في الأصول ٢/٥٠٣.

مَلِكٍ غير مأمور (ء) به زَمَن النبوة».

ش: قال ابن حامد: ومذهب العلماء إخراج الملائكة عن التكليف، والوعد والوعيد.
وقال في «النوادر»: تنعقد الجماعة والجمعة بالملائكة وبمسلمي الجن، وهو موجود
زمن النبوة^(١). وقد تقدّم ذلك في شرح القطعة السابقة.

فصل

نص: «قُدِّمَ (خ) الأقرأ، ثم الأفقه (خ)، ثم الأسنُّ (خ)، ثم يُقَدَّم (و) الأشرف،
ثم الأقدم (و) هجرة، ثم الأتقى (و)، ثم الأورع (و)، ثم من يختاره (و) الجماعة».

ش: التقوى: ترك الشرك والفواحش والكبائر، عن ابن عباس. وأصله من الاتقاء:
وهو الحجز بين الشيئين. وعن ابن عمر: التقوى: أن لا ترى نفسك خيراً من أحد. وعن
عمر بن عبد العزيز: التقوى: ترك ما حرم الله، وأداء ما افترض الله. وقيل: الاقتداء
بالنبي ﷺ. وقيل: التقوى: ترك ما لا بأس به، حذراً مما به بأس. وقيل: جماعها في قوله تعالى:
﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ..﴾ الآية [النحل: ٩٠]. قاله في: «المطلع».

قال القشيري في «رسالته»: الورع اجتناب الشبهات. زاد القاضي عياض في
«المشارك»: خوفاً من الله تعالى. قال ابن القيم: الفرق بين الزهد والورع أن الزهد ترك ما لا
ينفع في الآخرة، والورع ترك ما يُخشى ضرره في الآخرة. اهـ.

الأولى بالإمامة الأجود قراءة الأفقه.

الدليل: حديث أبي سعيد الخدري قال: قال النبي ﷺ: «إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم
أحدهم، وأحقهم بالإمامة أقرؤهم»^(٢) رواه أحمد ومسلم. وعن ابن عباس مرفوعاً: «ليؤذن
لكم خياركم، وليؤمكم أقرؤكم» رواه أبو داود^(٣).

(١) انظر «الإنصاف» ٢/ ٢٧٥.

(٢) أخرجه أحمد ٣/ ٣٤، ومسلم (٦٧٢)، وابن حبان (٢١٣٢) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٣) أخرجه أبو داود (٥٩٠)، وابن ماجه (٧٢٦) من حديث ابن عباس - رضي الله عنه -، وفي
إسناده حسين بن عيسى وهو ضعيف.

وروى أوس بن ضَمْعَج عن أبي مسعودٍ أَنَّ النبي ﷺ قال: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَأُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ...» الحديث، رواه مسلم^(١). قالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: معنى أَقْرَأُهُمْ أَحْسَنَهُمْ تِلَاوَةً وَتَرْتِيلًا لِلْقُرْآنِ، ويراد به أيضاً أَكْثَرَهُمْ قُرْآنًا. اهـ.

وعن ابن عمر قال: لما قَدَّمَ المهاجرون الأَوَّلُونَ العُصْبَةَ، موضع بقاء كان يَوْمُهُمْ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ، وكان أَكْثَرَهُمْ قُرْآنًا^(٢). رواه البخاري وأبو داود.

وكان فيهم عمرُ بن الخطاب وأبو سلمةُ بن عبد الأسد. وفي حديث عمرو بن سلمة أَنَّ النبي ﷺ قال: «لِيَوْمِكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا»^(٣) رواه أحمد و البخاري وأبو داود والنسائي.

ولأن القراءة ركنٌ في الصلاة فكان القادرُ عليها أولى، كالقادرِ على القيامِ مع العاجزِ عنه.

قال الموفق: فإن قيل: إنما أمر النبي ﷺ بتقديم القارئ، لأن الصحابة كان أَقْرَأُهُمْ أَفْقَهُهُمْ، فإنهم كانوا إذا تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ تَعَلَّمُوا مَعَهُ أَحْكَامَهُ، قال ابن مسعود: كنا لا نُجَاوِزُ عَشْرَ آيَاتٍ حَتَّى نَعْرِفَ أَمْرَهَا، وَنَهْيَهَا، وَأَحْكَامَهَا^(٤). قلنا: اللفظ عام، فيجبُ الأخذُ بعمومه دون خصوص ما يُبْطِلُ هذا التَّأْوِيلَ، فإن النبي ﷺ قال: «فَإِنْ اسْتَوَوْا فَأَعْلَمُهُمُ بِالسُّنَّةِ»، ففاضلٌ بينهم في العلمِ بالسنة مع تساويهم في القراءة، ولو قَدَّمَ القارئ لزيادة علمه لما نقلهم عند التساوي فيه إلى الأَعْلَمِ بالسنة، ولو كان العلمُ بالفقه على قَدْرِ القراءة لَلَزَمَ من التساوي في القراءة التساوي فيه، وقد قال النبي ﷺ: «أَقْرَأُكُمْ أَبِي، وَأَقْضَاكُمْ عَلِيٌّ، وَأَعْلَمُكُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ

(١) أخرجه مسلم (٦٧٣) من حديث أبي مسعود البديري - رضي الله عنه -.

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٢)، وأبو داود (٥٨٨).

(٣) أخرجه البخاري (٤٣٠٢)، وأحمد ٣٠/٥، وأبو داود (٥٨٥)، والنسائي ٩/٢.

(٤) أخرجه الطبري (٨١)، والطحاوي في «المشكل» (١٤٥٠)، والحاكم ٥٥٧/١ وصححه، ووافقه الذهبي.

جَبَلٍ ، وأفرضكم زيد بن ثابت^(١) . فقد فضّل بالفقهِ من هو مفضولٌ بالقراءة ، وفضّل بالقراءة من هو مفضولٌ بالقضاء والفرائض وعلم الحلال والحرام . اهـ .

قال الشوكاني : وقد اختلف في المراد من قوله : «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرؤُهُمْ» ، فقيل : المراد أحسنهم قراءةً ، وإن كان أقلهم حفظاً . وقيل : أكثرهم حفظاً للقرآن ، ويدل على ذلك حديث «ليؤمكم أكثركم قرآناً» اهـ . ملخصاً .

مسألة : ثم الأجود قراءةً الفقيه ، ثم الأقرأ جودةً ، وإن لم يكن فقيهاً ، لما تقدم . وبهذا قال الأحنف بن قيس ، وابن سيرين ، والثوري ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي ، وابن المنذر .

وأما تقديم النبي ﷺ أبا بكر حيث قال : «مروا أبا بكرٍ فليُصلِّ بالناسِ»^(٢) مع أن غيره في ذلك الزمن كان أقرأ منه وأحفظ ، كأبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت . فأجاب أحمد عنه : بأنه إنما قدّمه على من هو أقرأ لتفهّم الصحابة من تقديمه في الإمامة الصغرى استحقاقه للإمامة الكبرى وتقديمه فيها على غيره . وقال الطبري : لما استخلف ﷺ أبا بكر بعد قوله : «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرؤُهُمْ» صحّ أن أبا بكر أقرؤهم وأعلمهم ، لأنهم لم يكونوا يتعلّمون شيئاً من القرآن حتى يتعلموا معانيه وما يراد به . كما قال ابن مسعود : كان الرجل منا إذا علّم عشر آيات لم يتجاوزهن حتى يعلم معانيهن والعمل بهن وإنما قدم الأجود قراءةً على الأكثر قرآناً ، لأنّ المجود لقراءته أعظم أجراً لقوله ﷺ : «من قرأ القرآن فأعزّبه فله بكل حرفٍ عشر حسان ومن قرأه ولحن فيه فله بكل حرفٍ حسنة» رواه الترمذي^(٣) وقال : حسن صحيح .

(١) حديث صحيح ، وأخرجه أحمد ١٨٤/٣ ، وابن ماجه (١٥٥) ، والترمذي (٣٧٩٠) ، وصححه

ابن حبان (٧١٣١) ، والحاكم ٤٢٢/٣ من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - .

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٤) ، ومسلم (٤١٨) من حديث عائشة - رضي الله عنها - .

(٣) لم نقف عليه بهذا اللفظ ، والذي في «سنن الترمذي» هو حديث عبد الله بن مسعود المرفوع : «من

قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة ، والحسنة بعشر أمثالها ، لا أقول : آلم حرف ، ولكن ألف

حرف ، ولا م حرف ، وميم حرف» . وهو فيه برقم (٢٩١٠) ، وقال عنه الترمذي حسن صحيح =

وقال أبو بكر وعمر: إعرابُ القرآنِ أَحَبُّ إلينا مِنْ حفظِ بعضِ حروفه.

وعن أحمد: يُقَدَّمُ الأفقُه على الأقرأ، إن قرأ ما يجزىء في الصلاة. اختاره ابنُ عقيل، وبه قال عطاء، ومالك، والأوزاعي، والشافعي، وأبو ثور، لأنه قد ينوبه في الصلاة ما لا يدري ما يفعل فيه إلا بالفقه، فيكون أولى، كالإمامة الكبرى والحكم.

قال النووي: ولأنَّ الذي يحتاج إليه من القراءة مضبوطٌ والذي يحتاج إليه من الفقه غير مضبوط اهـ.

وقيل: يُقَدَّمُ أكثرهم قرآنًا على الأجود قراءةً. اختاره صاحبُ «روضة الفقه»

وإن تساويا في قدر ما يحفظ كل واحدٍ منهما، وكان أحدهما أجودَ قراءةً وإعراباً فهو أولى؛ لأنه أقرأ، فيدخل في عموم قوله: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرؤُهُمْ لكتابِ الله»^(١). وإن كان أحدهما أكثر حفظاً، والآخر أقلَّ لَحْنًا وأجودَ قراءةً، فهو أولى؛ لأنه أعظمُ أجراً في قراءته؛ لقوله ﷺ: «مَنْ قرَأَ القرآنَ فأعربَهُ فله بِكُلِّ حرفٍ عشرُ حَسَنَاتٍ. ومن قرأَهُ وَلَحَنَ فيه فله بِكُلِّ حرفٍ حَسَنَةٌ». رواه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح.

= غريب، وأشار إلى أنه روي عن ابن مسعود موقوفاً. وقد سلف تخريجه.
وصح في هذا الباب حديث عائشة عند البخاري (٤٩٣٧)، ومسلم (٧٩٨): «الماهر بالقرآن مع السَّفَرَةِ الكرامِ البرِّةِ، والذي يقرأ القرآنَ ويتَتَعَتَّعُ فيه، وهو عليه شاقٌ له أجران». وأخرج البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢٩٤) و(٢٢٩٥) من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: من قرأ القرآنَ فأعربَ في قراءته كان له بكل حرفٍ منه عشرون حسنة، ومن قرأَ بغيرِ إعرابٍ كان له بكل حرفٍ عشر حَسَنَاتٍ. وإسناده ضعيف، فيه بقية بن الوليد، وهو يدلُّسٌ تدليس التسوية.

وأخرج ابن عدي في «الكامل» ٢٥٠٦/٧، والبيهقي (٢٢٩٦) من طريق زيد العمي عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ قال: «من قرأ القرآنَ فأعربَهُ كله، فله بكل حرفٍ أربعون حسنة، فإن أعربَ بعضه ولحنَ في بعضه فله بكل حرفٍ عشرون حسنة، وإن لم يعرب شيئاً فله بكل حرفٍ عشر»، وزيد العمي ضعيف.

(١) سلف ص ١٨٧ تعليق (١).

مسألة: ثم إن استويا في الجودة وعَدَمِها فالأولى بالإمامة الأكثرُ قرآنًا الأفقه، ثم الأكثرُ قرآنًا الفقيه، ثم إن استويا في القراءة فالقارىءُ الأفقه، ثم القارىءُ الفقيه، ثم القارىءُ العارفُ فقهَ صلاته، ثم الأفقه، والأعلمُ بأحكام الصلاة، وإن كان أُمِّيًّا، إذا كانوا كلُّهم كذلك.

الدليل: حديث أبي مسعودٍ البدرِيِّ قال: قال النبي ﷺ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمُ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ هَجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهَجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِنًّا - وَفِي لَفْظٍ: سِلْمًا - وَلَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ» رواه مسلم^(١)، وقوله ﷺ: «لِيُؤْمَّكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا»^(٢).

ومن شروط تقديم الأقرأ: أن يكون عالماً فقهَ صلاته وما يحتاجه فيها، لأنه إذا لم يكن كذلك لا يُؤْمَنُ أن يُخِلَّ بشيءٍ مما يُعْتَبَرُ فيها، حافظاً للفتحة، لأن الأُمِّيَّ لا تصحُّ إمامته إلا بمثله.

وقيل: يشترط - مع ذلك - أن يعلم أحكام سُجُودِ السَّهْوِ.

ولو كان أحدُ الفقيهِينِ المُستَوِيَّينِ في القراءة أفقه أو أعلمَ بأحكام الصلاة، قدَّم، لأن علمه يؤثر في تكميل الصلاة.

ويقدَّم قارىءٌ لا يَعْلَمُ فقهَ صلاته على فقيهٍ أُمِّيٍّ لا يُحَسِّنُ الفتحة، لأنها ركنٌ في الصلاة، بخلاف معرفة أحكامها.

قال ابنُ تيمية: إذا كان أحدُ الرَّجُلَيْنِ فاجراً، مثل أن يكون معروفاً بالكذب، والخيانة، ونحو ذلك من أسباب الفسوق، والآخرُ مؤمناً من أهل التقوى فهذا الثاني أولى بالإمامة إذا كان من أهلها، وإن كان الأول أقرأ وأعلم، فإن الصلاة خلفَ

(١) سلف ص ١٨٧ / تعليق (١).

(٢) سلف ص ١٨٧ / تعليق (٣).

الفاسق منهياً عنها نهياً تحريماً عند بعض العلماء، ونهياً تنزيهياً عند بعضهم. وقد جاء في الحديث: «لا يؤمن فاجرٌ مؤمناً، إلا أن يفهره بسوطٍ أو عصاً»^(١). ولا يجوز تولية الفاسق مع إمكان تولية البر. والله أعلم اهـ.

مسألة: ثم إن استويا في القراءة والفقه يُقدَّم الأسنُّ، هذا المذهب.

الدليل: قوله ﷺ لمالك بن الحويرث: «إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم، وليؤمكم أكبركم» متفق عليه^(٢) ولأنَّ السَّنَّ أحقُّ بالتوقير والتقديم، وكذلك قال النبي ﷺ لعبدالرحمن بن سهل لما تكلم في أخيه: «كَبَّرَ كَبَّرَ» أخرجه البخاري ومسلم^(٣). أي: دع الأكبر يتكلم، ولأنه أقرب إلى الخشوع وإجابة الدعاء.

قال في «الإنصاف»: وظاهر كلام الإمام أحمد تقديم الأقدم هجرةً على الأسنِّ. قدمه في «الكافي» و«المحرر» و«الفائق» وصححه الشارح.

قال الزركشي: اختاره الشيخان اهـ. قال الخطابي: وعلى هذا الترتيب توجد أكثر أقاويل العلماء اهـ.

(١) حديث ضعيف، وأخرجه ابن ماجه (١٠٨١) والبيهقي ١٧١/٣ من طريق عبدالله بن محمد العدوي، عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن جابر بن عبدالله - رضي الله عنه -.

قال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٧٠: هذا إسناد ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان وعبدالله بن محمد العدوي، قال المزي: رواه موسى بن داود عن الوليد بن بكير، فقال: عن محمد بن عبدالله. ورواه عبد بن حميد في «مسنده» حدثنا إبراهيم بن عيسى الطالقاني، حدثنا بقية بن الوليد، عن حمزة بن حسان، عن علي بن زيد، فذكره بالإسناد والتمتن. ورواه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» من طريق محمد بن علي، عن سعيد بن المسيب، به إلا أنه قال: «وهو على منبره يوم الجمعة».

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٨) و(٦٣١) و(٦٨٥) و(٦٠٠٨) ومسلم (٦٧٤) من حديث مالك بن الحويرث - رضي الله عنه -.

(٣) أخرجه البخاري (٢٧٠٢) و(٣١٧٣) و(٦١٤٢) و(٦١٤٣)، ومسلم (١٦٦٩) من حديث سهل بن أبي حثمة ورافع بن خديج.

وقال النووي: والمختار تقديم الهجرة ثم السن لحديث أبي مسعود^(١). وأما حديث مالك بن الحويرث فإنما كان خطاباً له ولرفقته، وكانوا في النسب والهجرة والإسلام متساوين، وظاهر الحديث في الصحيحين أنهم كانوا في الفقه والقراءة سواء، فإنهم هاجروا إلى رسول الله ﷺ وأقاموا عنده عشرين ليلة فصحبوه صحبة واحدة، واشتركوا في المدة والسماع والرؤية، فالظاهر تساويهم في جميع الخصال إلا السن، فلهذا قدمه، وهذه قضية غير محتملة لما ذكرته، أو هو متعين، فلا يترك حديث أبي مسعود الصريح المسوق لبيان الترجيح بهذا. والله أعلم اهـ.

وقال ابن حامد: يُقدّم الأشراف، ثم الأقدم هجرة، ثم الأسن. اهـ.

قال الموفق: والصحيح الأخذ بما دلّ عليه حديث النبي ﷺ في تقديم السابق بالهجرة، ثم الأسن؛ لتصريحه بالدلالة، ولا دلالة في حديث مالك بن الحويرث على تقديم الأسن؛ لأنه لم يثبت في حقها هجرة، ولا تفاضلها في شرف، ويُرجح بتقدم الإسلام كالترجيح بتقدم الهجرة، فإن في بعض ألفاظ حديث أبي مسعود: «فإن كانوا في الهجرة سواء، فأقدمهم سلماً»، ولأن الإسلام أشرف من الهجرة، فإن قُدّم بتقدمها فتقدمه أولى. اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجع تقديم الهجرة على السن والشرف والله أعلم.

مسألة: ثم إن استوّوا فيما تقدّم فالأولى الأشراف، هذا المذهب، وهو من كان قرشياً إلحاقاً للإمامة الصغرى بالكبرى، لقوله ﷺ: «الأئمة من قریش»^(٢) وقوله: «قدّموا قریشاً ولا تقدّموها»^(٣) والشرف يكون بعلو النسب.

(١) السالف ص ١٨٧ / تعليق (١).

(٢) حديث صحيح بطرقه وشواهده، وأخرجه أحمد ١٢٩/٣، ١٨٣، وابن أبي عاصم في السنة (١٠٢٠)، والطبراني في «الكبير» (٧٢٥)، والحاكم ٥٠١/٤، والبيهقي ١٢١/٣ و١٤٣/٨ - ١٤٤ - ١٤٥ من حديث أنس بن مالك، - رضي الله عنه -.

وأخرجه البيهقي ١٤٣/٨، وأبو نعيم ٢٤٢/٧ من حديث علي بن أبي طالب. وأخرجه الطيالسي (٩٢٦)، وأحمد ٤٢١/٤ و٤٢٤ من حديث أبي برزة - رضي الله عنه - وانظر «التلخيص الحبير» ٤٢/٤.

(٣) أخرجه ابن عدي في «الكامل» ٨١٠/٥ من حديث أبي هريرة، وفي إسناده عثمان بن عبد =

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الناس تبعٌ لقريشٍ في هذا الشأن، مسلمهم تبعٌ لمسلمهم وكافرهم تبعٌ لكافرهم». رواه مسلم^(١).

قال النووي: وهذا الحديث، وإن كان وارداً في الخلافة فيستنبط منه إمامة الصلاة اهـ.

فُقَدَّمُ منهم بنو هاشم، لقربهم من النبي ﷺ، على من سواهم، كبنِي عبد شمسٍ ونوفلٍ. قال بعضهم: ويُقَدَّمُ العربُ على غيرهم.

وفي وجه: يُقَدَّمُ أقدمهم هجرةً على الأشرف، قَدَّمَهُ في «الفائق» واختاره الشيخ تقي الدين ابنُ تيمية، وابن عبدوس في «تذكرته».

وقيل: يُقَدَّمُ الأتقى على الأشرف. ولم يُقَدَّمُ الشيخُ تقي الدين ابنُ تيمية بالنسب. ذكره عن أبي حنيفة ومالك وأحمد.

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي: والصحيح أن الأتقى والأورع في الإمامة مقدَّم على الأشرف صاحب النسب، بل ومُقدَّم على السنِّ، لأن الإمامة كمالها في العلم والتقى، والنسب لا دخل له في هذا الموضع، والسنُّ دون الورع في المرتبة، وإنما يُعْتَبَرُ السنُّ مع الاستواء في الصفات اهـ.

مسألة: ثم الأقدم هجرةً، بسبقه إلى دار الإسلام مسلماً.

= الرحمن الجمحي، وعامة ما يرويه مناكير إما اسناداً وإما متناً.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٥١٩) من حديث عبدالله بن السائب، و(١٥٢٠) من حديث عن عتبة بن غزوان، و(١٥٢١) من حديث سهل بن أبي حنمة. وانظر «التلخيص الحبير» ٣٦/٢.

(١) في «صحيحه» (١٨١٨) وأخرجه البخاري (٣٤٩٥) من حديث أبي هريرة، - رضي الله عنه -.

فَحُكْمُ الْهَجْرَةِ بَاقٍ. وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ»^(١) فَالْمَعْنَى: لَا هِجْرَةَ مِنْ مَكَّةَ بَعْدَ أَنْ صَارَتْ دَارَ إِسْلَامٍ، وَمِثْلُهُ السَّبْقُ بِالْإِسْلَامِ، فَيُقَدَّمُ السَّابِقُ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ إِذَا اسْتَوَيَا فِي عَدَمِ الْهَجْرَةِ، كَمَا لَوْ أَسْلَمَا بِدَارِ إِسْلَامٍ، لِأَنَّ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ: «فَإِنْ كَانُوا فِي الْهَجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا»^(٢) أَيِ إِسْلَامًا، وَلِأَنَّهُ قَرَبَةٌ وَطَاعَةٌ كَالْهَجْرَةِ.

فَائِدَةٌ: قِيلَ: الْأَقْدَمُ هِجْرَةً مَنْ هَاجَرَ بِنَفْسِهِ. جَزَمَ بِهِ فِي «الْكَافِي» وَ«الْمَغْنِي» وَ«الشَّرْح» وَ«شَرْحِ ابْنِ رَزِين».

وَقِيلَ: السَّبْقُ بِآبَائِهِ.

وَقِيلَ: السَّبْقُ بِكُلِّ مِنْهُمَا.

مَسْأَلَةٌ: ثُمَّ الْأَتَقَى وَالْأَوْرَعُ، هَذَا الْمَذْهَبُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] فَيُقَدَّمُ عَلَى الْأَعْمَرِ لِلْمَسْجِدِ، لِأَنَّهُ مَقْصُودُ الصَّلَاةِ هُوَ الْخُضُوعُ، وَرَجَاءُ إِجَابَةِ الدُّعَاءِ، وَالْأَتَقَى وَالْأَوْرَعُ أَقْرَبُ إِلَى ذَلِكَ، وَقَدْ جَاءَ: «إِذَا أَمَّ الرَّجُلُ الْقَوْمَ وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ لَمْ يَزَالُوا فِي سِفَالٍ»^(٣) ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «رِسَالَتِهِ». وَقِيلَ: يُقَدَّمُ الْأَتَقَى عَلَى الْأَشْرَفِ. وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ كَمَا تَقَدَّمَ. قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: وَهُوَ الصَّوَابُ أَهـ.

وَقِيلَ: يَقْدَمُ الْأَعْمَرُ لِلْمَسْجِدِ، عَلَى الْأَتَقَى وَالْأَوْرَعِ.

وَقِيلَ: بَلِ الْأَعْمَرُ لِلْمَسْجِدِ، الرَّاعِي لَهُ، وَالْمَتَعَاهِدُ لَأُمُورِهِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٨٦٤) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - .

(٢) سَلَفُ ص ١٨٧ / تَعْلِيقُ (١).

(٣) أَخْرَجَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» ٣٥٥/٤ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ الْهَيْثَمُ بْنُ عَقَابٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَعَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ الصُّدَّانِيُّ، وَفِيهِ لِينٌ.

فائدة: ذكر بعضهم أن الأتقى والأورع سواء.

وقال في «الرعاية الكبرى»: ثم الأتقى. ثم الأورع. ثم من قرع، وعن أحمد: يُقسَّم بينهما.

مسألة: ثم إن استَوْوا في ذلك يُقدَّم من يختاره الجيران المصلُّون، أو كان أعمراً للمسجد، هذه طريقة لبعض الأصحاب، منهم صاحب «الفصول» والشارح، والمذهب كما في «المقنع» و«المنتهى» وغيرهما: يُقرع: أي تقديم من تقع له القرعة بعد الأتقى. قال في «الإنصاف»: وهو المذهب.

وقيل: يُقدَّم بعد الأتقى والأورع بحسن الخلق، وفاقاً لأبي حنيفة ومالك.

وقيل: والخليفة، وفاقاً لمالك. وزاد: بحسن اللباس.

قال الموفق: ولا يقدم بحسن الوجه؛ لأنه. لا مدخل له في الإمامة، ولا أثر له فيها اهـ.

وقال النووي: قال أصحابنا: فإن تساوى في جميع الصفات الست قدم بنظافة الثوب والبدن على الأوساخ، وبطيب الصنعة، وحسن الصوت، وشبهها من الفضائل اهـ.

وقال: وروى البيهقي حديثاً أشار إلى تضعيفه عن أبي زيد عمرو بن أخطب الأنصاري عن النبي ﷺ قال: «إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أقرؤهم لكتاب الله عز وجل، فإن كانوا في القراءة سواء فأكبرهم سنّاً، فإن كانوا في السنّ سواء فأحسنهم وجهاً»^(١) اهـ.

(١) أخرجه البيهقي في «السنن» ١٢١/٣، وابن حبان في «الثقات» ٣٩٧/٨ - ٣٩٨ في ترجمة عبد العزيز بن معاوية، وقال: هذا حديث منكر لا أصل له، ولعله أدخل عليه فحدث به، فأما غير هذا الحديث من حديثه فيشبه حديث الإثبات.

فعلى الرواية الأولى: لو اختلفوا في اختيارهم عُمِلَ باختيار الأكثر، فإن استَوْوا، فقل: يُقَرَّع. قال في «الإنصاف»: قلت: وهو أولى اهـ.

وقيل: يختار السلطان الأولى.

فعلى القول باختيار السلطان، لا يتجاوز المختلف فيها، على الصحيح من المذهب.

وقيل: للسلطان أن يختار غيرها.

مسألة: ثم قرعة مع التشاح.

الدليل: أن سعداً أقرع بين الناس يوم القادسية في الأذان^(١). والإمامة أولى، ولأنهم تساؤوا في الاستحقاق وتعذر الجمع، فأقرع بينهم كسائر الحقوق.

قال الموفق: وهذا كله تقديم استحباب لا تقديم اشتراط ولا إيجاب، لا نعلم فيه خلافاً، فلو قدّم المفضل كان ذلك جائزاً؛ لأن الأمر بهذا أمر أدب واستحباب اهـ.

وقال في «الإنصاف»: واعلم أن الخلاف إنما هو في الأولوية، لا في اشتراط ذلك ووجوبه، على الصحيح من المذهب. وعليه الأكثر، وقطعوا به، ونص عليه. ولكن يُكره تقديم غير الأولى اهـ.

وقال ابن تيمية: ويجب تقديم من قدّمه الله ورسوله، ولو شرط الواقف خلافاً، فلا يلتفت إلى شرط يخالف شرط الله ورسوله اهـ.

(١) علقه البخاري في «صحيحه»، كتاب الأذان، باب الاستهام في الأذان، ووصله البيهقي في «السنن» ٤٢٨/١، ٤٢٩، ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» ٢٦٥/١، ٢٦٦ من كلام عبدالله بن شبرمة. قال الحافظ في «الفتح» ٩٦/٢: هذا منقطع (يعني بين ابن شبرمة وسعد)، وقد وصله سيف بن عمر في «الفتوح»، ومن طريقه الطبري (في «التاريخ» ٥٦٦/٣) عنه، عن عبدالله بن شبرمة، عن شقيق أبي وائل.. فذكره.

مسألة: وصاحب البيت وإمام المسجد - ولو عبداً - أحق بإمامة مسجده وبيته من الكل ممن تقدم، إذا كان إمام المسجد أو صاحب البيت ممن تصح إمامته، وإن كان غيرهما أفضل منهما، وهذا المذهب.

قال في «المبدع»: بغير خلافٍ نعلمه اهـ.

الدليل: قوله ﷺ: «لا يؤمن الرجل الرجل في بيته، ولا في سلطانه» رواه أبو داود^(١) عن أبي مسعود.

وما روي أن ابن عمر أتى أرضاً له عندها مسجد يصلي فيه مولى له، فصلى ابن عمر معهم، فسألوه أن يؤمهم، فأبى، وقال: صاحب المسجد أحق^(٢).

ولأنه داخل في قوله: «من زار قوماً فلا يؤمهم»^(٣).

وعن أبي هريرة: عن النبي ﷺ قال: «لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يؤم قوماً إلا بإذنهم، ولا يخص نفسه بدعوة دونهم، فإن فعل فقد خانهم» رواه أبو داود^(٤).

التعليل: لأن في تقديم غيره افتئاتاً عليه، وكسراً لقلبه.

ويحرم تقدم غير صاحب البيت وإمام المسجد عليهما بدون إذن؛ لأنه افتيات عليهما.

(١) في «سننه» (٥٨٢) من حديث أبي مسعود الأنصاري، - رضي الله عنه - . وأصل الحديث في «صحيح مسلم» (٦٧٣) دون قوله: «في بيته».

(٢) أخرجه الشافعي في «الأم» ١٥٨/١، وعبد الرزاق (٣٨٥٠)، ومن طريقه أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٠٨٩)، والبيهقي ١٢٦/٣ من طريق نافع، عن ابن عمر، فذكره.

(٣) أخرجه أحمد ٤٣٦/٣، وأبو داود (٥٩٦)، والترمذي (٣٥٦)، والنسائي ٨٠/٢ من حديث مالك بن الحويرث - رضي الله عنه - وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

(٤) في «سننه» (٩١) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - .

ولهما تقديمٌ غيرهما، ولا يكره، نص عليه، بل يُستحبُّ إن كان أفضلَ منهما
مراعاةً لحقَّ الفضل.

وعن أحمد: يُكره تقديمُ أبيهما مطلقاً، فغيرهما أولى أن يكره.

وقال إسحاق: لا يصلي أحدٌ بصاحب المنزل وإن أذن له، قال: وكذلك في
المسجد إذا زارهم يقول: ليصل بهم رجلٌ منهم. اهـ.

قال الشوكاني: يَصْلُحُ قوله: «إلا بإذنه» لتقييد جميع الجمل المذكورة فيه،
التي من جملتها قوله: «ولا يؤم الرجل في بيته» على ما ذهب إليه جماعة من أئمة
الأصول، وقال به الشافعي وأحمد، قالا: ما لم يَقُمْ دليلٌ على اختصاص القيد
ببعض الجمل. وَيَعُضَدُ التقييد بالإذن عمومُ قوله في حديث ابن عمر: «وهم به
راضون»^(١)، وقوله في حديث أبي هريرة: «إلا بإذنهم»، فإنه يقتضي جواز إمامة الزائر
عند رضا المزور. قال العراقي: ويُشترط أن يكون المزور أهلاً للإمامة اهـ.

مسألة: ويُقدَّم على صاحب البيت وإمام المسجد ذو سلطان، وهو الإمام
الأعظم، على الصحيح من المذهب، نص عليه. ثم نوابه كالقاضي، وكلُّ ذي
سلطانٍ أولى من جميع نوابه.

الدليل: أنه ﷺ أمَّ عَتَبَانَ بن مالك^(٢) وأنساً في بيوتهما^(٣). وأن له ولاية عامة،

(١) حديث ضعيف، وأخرجه أحمد (٤٧٩٩)، والترمذي في «جامعه» (١٩٨٦) و (٢٥٦٦)، وفي
«العلل الكبير» ٧٩٩/٢ و ٨٥٢، والطبراني في «الكبير» (١٣٥٨٤) وفي «الصغير» (١١١٦)
من حديث ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاثة على كتمان المسك يوم القيامة» فذكر
منهم: «ورجل أمَّ قوماً وهم به راضون»، وإسناده ضعيف لضعف أبي اليقطان - أحد رجال
إسناده - فقد ضعفه غير واحد من الأئمة.

(٢) أخرجه البخاري (٤٢٤)، و (٦٨٦) و (٨٤٠)، ومسلم (٣٣) ص ٤٥٥ من حديث عَتَبَانَ بن
مالك - رضي الله عنه -.

(٣) أخرجه البخاري (٣٨٠) و (٨٦٠)، ومسلم (٦٥٨) من حديث أنس بن مالك - رضي الله
عنه -.

وقد قال ﷺ في حديث أبي مسعود: «لا يؤمن الرجل الرجل في أهله ولا سلطانه ولا يجلس على تكرمته إلا بإذنه»، رواه مسلم^(١). قال النووي: والتكريم بفتح التاء وكسر الراء، وهي ما يختص به الإنسان من فراش ووسادة ونحوها. هذا هو المشهور.

وقيل: هي المائدة. وروى مسلم «لا يؤمن» و«لا يجلس» بالياء المثناة تحت المضمومة على ما لم يسم فاعله، وبالمثناة فوق المفتوحة على الخطاب اهـ.

وروي أن ابن عمر كان له مولى يصلي في مسجد، فحضر، فقدمه مولاه، فقال له ابن عمر: أنت أحق بالإمامة في مسجدك^(٢). قال النووي: رواه الشافعي والبيهقي بإسناد حسن أو صحيح عن نافع عن ابن عمر اهـ. وقيل: هما أحق منه. واختاره ابن حامد في «صاحب البيت».

الدليل: عموم حديث مالك بن الحويرث: «من زار قوماً فلا يؤمهم، وليؤمهم رجل منهم»^(٣). ولأن ولاية صاحب البيت والمسجد خاصة، وإمامة السلطان عامة. ولذلك لا يتصرف السلطان إلا بالغبطة، كالوكيل، بخلاف المالك، فافترقا.

الترجيح:

قلت: والراجح الأول والله أعلم.

مسألة: وسيد في بيت عبده أولى بإمامة منه، لولايته على صاحب البيت. ولذلك لما اجتمع ابن مسعود وحذيفة وأبو ذر في بيت أبي سعيد مولى أبي أسيد - وهو عبد - تقدم أبو ذر ليصلي بهم، فقالوا له: وراءك. فالتفت إلى أصحابه فقال: أكذلك؟ قالوا: نعم. فتأخر، وقدموا أباسعيد فصلّى بهم^(٤)^(٥).

(١) في «صحيحه» (٦٧٣)

(٢) سلف ص ١٩٧ / تعليق (٢).

(٣) سلف ص ١٩٧ / تعليق (٣).

(٤) أخرجه عبدالرزاق (٣٨١٨)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٠٨٧)، وابن حبان في «الثقات» ٥٨٨/٥، والبيهقي ١٢٦/٣ من طريق قتادة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد مولى أبي أسيد، فذكره. ورجال إسناده ثقات.

(٥) انظر «كشاف القناع» ٥٥٤/١ - ٥٥٧، و«الروض المربع» ٣٠١/٢، و«الإنصاف» ٢٤٤/٢ =

مسألة: قال الشافعية: لو حَضَرَ شريكان في البيت، أو أحدهما، والمستعير من الآخر، لم يتقدم غيرهما إلا بإذنهما، ولا أحدهما إلا بإذن الآخر اهـ^(١).

قال في «الغاية»: لا يَوْمُ في الجوامع الكبار إلا من ولَّاهُ السلطانُ أو نائبه، وَيُسْتَنْبِئُ إن غابَ، وما بناه أهل الشوارع والقبائل من المساجد فالإمامة لمن رضوا به، فإن تَعَذَّرَ فلرئيس القرية، وليس لهم بعد الرضاء عزله ما لم تتغير حاله، لكن لا يَسْتَنْبِئُ إن غابَ، وأقل ما يعتبر في هذا الإمام العدالة، والقراءة الواجبة، والعلم بأحكام الصلاة. قال الحارثي: والأشهر أن للإمام النصب أيضاً، لكنه لا يَنْصَبُ إلا برضاء الجيران. وكذا ناظرٌ خاصٌ، ولا يَنْصَبُ من لا يَرْضَوْنَ، ويجب أن يُؤْلَى في الوظائف وإمامة المساجد الأحق شرعاً، وليس للناس أن يؤلَّوا عليهم الفساق.

قلت: ولا الجهال. قال الأجرى: يجب أن يتعلم عِلْمَ الطهارة والصلاة، وإلا فقد تَعَرَّضَ لعظيم اهـ.

فائدة: لا يجوزُ لإمامٍ راتبٍ بمسجدٍ تركه وصلاةً في مسجدٍ آخرٍ مستنابٍ فيه، إلا إن استنابَ بمكانه آخر، وَيَنْعَزِلُ عن إمامة المسجد الأول رأساً اهـ^(٢).

نص: «ولا أكره (و ش) إمامة عبد».

ش: ولا تكره إمامة العبد إذا كان إمامَ مسجدٍ، أو صاحبَ بيتٍ، بالأحرار، جَزَمَ به غير واحد، هذا المذهب، وهو قول أكثر أهل العلم. ومن أجازَ إمامته الحسن، والشَّعْبِيُّ، والنَّخَعِيُّ، والحَكَمُ، والثوري، والشافعي، وإسحاق، وأصحاب الرأي، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء وكره أبو مجلز إمامة العبد، وهو رواية عن أبي حنيفة، وقال مالك: لا يؤمهم إلا

= ٢٤٩-، والمطلع ص ٩٩، والمبدع ٢/ ٦٠، ٦٢، ٦٣، والمغني ٣/ ١١-١٧، ٤٣، والمجموع شرح المذهب ٤/ ١٥٩-١٦١، ومجموع الفتاوى ٢٣/ ٣٤١، والاختيارات ص ١٢٩ و«نيل الأوطار» ٣/ ١٧٩، ١٨٢ والمختارات الجلية ص ٥٦، والمحرر ١/ ١٠٨ و«الكافي» ١/ ١٨٦، ١٨٧، و«معالم السنن» ١/ ٣٠٤، و«الشرح الكبير» ١/ ٣٩٧-٣٩٨، و«شرح الزركشي» ٢/ ٨٣، و«رسالة الصلاة للإمام أحمد من شذرات البلاتين» ص ٩٩، و«معونة أولي النهى» ٢/ ١٤٨، و«المقنع» ١/ ٢٠٢، ٢٠٣، و«فتاوى اللجنة» ٧/ ٣٤٨.

(١) انظر «المجموع شرح المذهب» ٤/ ١٦٢.

(٢) انظر «حاشية العنقري» ١/ ٢٤٦، ٢٤٧، و«غاية المنتهى» ١/ ١٩٠.

أن يكون قارئاً وهم أميون. وقال الضحاك: تكره إمامته للأحرار، ولا تكره للعبيد.

قال الموفق: ولنا قول النبي ﷺ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ»^(١)، وقال أبو ذر: إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع، وإن كان عبداً مُجَدَّعَ الأطراف، وأن أصلي الصلاة لوقتها، «فإن أدركت القوم وقد صلوا، كنت قد أحرزت صلاتك، وإلا كانت لك نافلة». رواه مسلم^(٢). ولأنه إجماع الصحابة، فعلت عائشة ذلك -قلت: (لعله يعني أن عبدها ذكوان كان يؤمها من المصحف)-.

وروي أن أبا سعيد مولى أبي أسيد، قال: تزوجت وأنا عبداً، فدعوت نفرًا من أصحاب رسول الله ﷺ فأجابوني، فكان فيهم أبو ذر، وابن مسعود، وحذيفة، فحضرت الصلاة وهم في بيتي، فتقدم أبو ذر ليصلي بهم، فقالوا له: وراءك، فالتفت إلى ابن مسعود، فقال: أذكلك يا أبا عبد الرحمن؟ قال: نعم. فتقدموني، وأنا عبد، فصليت بهم. رواه صالح في «مسائله» بإسناده^(٣)، وهذه قضية مثلها ينتشر، ولم يُنكر، ولا عُرف مخالفتُ لها، فكان ذلك إجماعاً، ولأن الرقَّ حقُّ ثبت عليه، فلم يمنع صحة إمامته كالدين، ولأنه من أهل الأذان للرجال، يأتي بالصلاة على الكمال، فكان له أن يؤمهم كالحر اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح الأول والله أعلم.

فائدة: قال في «الإنصاف»: إمامة العبد صحيحة من حيث الجملة. لا أعلم فيه خلافاً في المذهب، إلا ما يأتي في إمامته في صلاة الجمعة اهـ^(٤).

نص: «وأستحب (وش) تقديم الحر عليه».

ش: وحُرُّ أولى من عبدٍ مُبَعَّض. وهو المذهب، ومذهب الجمهور.

(١) سلف ص ١٨٧ / تعليق (١).

(٢) في «صحيحه» (٦٤٨) (٢٤٠).

(٣) سلف ص ١٩٩ / تعليق (٤).

(٤) انظر «كشف القناع» ٥٥٦/١، و«الإنصاف» ٢٥٠/٢، و«المغني» ٢٦/٣، ٢٧، و«المجموع شرح المذهب» ١٦٥/٤، و«شرح الزركشي» ٩٢/٢، و«فتاوى اللجنة» ٣٨٨/٧.

التعليل: لأنه أكمل في أحكامه وأشرف، ويصلح إماماً في الجمعة والعيد. ومكاتب ومبعض أولى من عبد، لحصول بعض الأكمليّة والأشرفيّة فيهما. وقيل: لا يُقدّم الحرُّ على العبد والمبعض والمكاتب إلا إذا تساويا. وقيل: إذا لم يكن أحدهما إماماً راتباً.

وعن أحمد: العبد أولى إن كان أفضل، أو أدنى.

فائدة: العبد المكلف أولى من الصبي، إذا قلنا: تصح إمامته بالبالغين، قاله في «الرعاية»^(١).

نص: «ولا إمامة مقيم بمسافر، ولا عكسه».

ش: ولا تكره إمامة مقيم بمسافر، ولا إمامة مسافر بمقيم. أطلق المؤلف عدم الكراهة.

الدليل: قال الشوكاني: ويدلُّ للجواز مطلقاً ما أخرجه أحمد بن حنبل في «مسنده» عن ابن عباس أنه سئل: ما بال المسافر يصلي ركعتين إذا انفرد، وأربعاً إذا ائتم بمقيم؟ فقال: تلك السنة. وفي لفظ أنه قال له موسى بن سلمة: إنا إذا كنا معكم صلينا أربعاً، وإذا رجعنا صلينا ركعتين. فقال: تلك سنة أبي القاسم عليه السلام^(٢). وقد أورد الحافظ هذا الحديث في «التلخيص» ولم يتكلم عليه، وقال: إن أصله في مسلم والنسائي بلفظ: قلت لابن عباس: كيف أصلي إذا كنت بمكة إذا لم أصل مع الإمام؟ قال: ركعتين، سنة أبي القاسم^(٣).

(١) انظر «كشاف القناع» ٥٥٧/١، و«الإنصاف» ٢٤٩/٢، ٢٥٠، و«المبدع» ٦٣/٢، و«المجموع شرح المذهب» ١٦٥/٤.

(٢) أخرجه أحمد (١٨٦٢)، والطبراني في «الكبير» (١٢٨٩٥) من حديث ابن عباس - رضي الله عنه -.

(٣) أخرجه أحمد (٢٦٣٣)، ومسلم (٦٨٨)، والنسائي ١١٩/٣ من حديث ابن عباس. وانظر تمام تخريجه في «المسند»، طبع مؤسسة الرسالة.

وحاضر - أي مُقيم - أولى من مُسافر، هذا المذهب مطلقاً.

التعليل: لأنه ربما قَصَرَ، فيفوتُ المأمومين بعضُ الصلاة في جماعة.

وقال القاضي: إن كان فيهم إمامٌ فهو أحقُّ بالإمامة، قال القاضي: وإن كان مُسافراً، لأنه عليه الصلاة والسلام كان يُصلي بهم عامَ الفتح، ويقول لأهل البلد: «صَلُّوا أربعاً فإنَّا سَفَرٌ» رواه أبو داود^(١).

مسألة: فإن قَصَرَ إمامٌ مسافرٌ قَضَى - أي أتم - المقيمُ كمسبوقٍ ما بقي من صلاته، ولم تُكره إمامته إذن، كالعكس، أي كإمامة المقيم للمُسافر. قال في «مجمع البحرين»: إجماعاً. اهـ. قالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء يلزمه أن يتم ولا يسلم إلا بعد سلام إمامه لأنه قد ثبت عن النبي ﷺ ما يدل على ذلك اهـ.

مسألة: وإن أتمَّ المسافرُ كَرِهَتْ إمامته بالمقيم، خروجاً من خلاف من منَعَهَا، نظراً إلى أن ما زاد على الرُّكعتين نَفْلٌ، فيلزم اقتداء المفترض بالمتنفل، وجوابه المنع، وأن الكلَّ فرض، وإن تابع الإمامُ المسافرَ المقيمَ صحَّتْ صلاته؛ لأنَّ المُسافرَ إذا نوى الإتمامَ لزمه، فيصير الجميعُ فرضاً.

مسألة: لو كان المقيمُ إماماً لمُسافرٍ، ونوى المسافرُ القصرَ، صحَّتْ صلاته على الصحيح من المذهب. قال ابنُ عقيل في «الفصول»: إن نوى المسافرُ القصرَ احتمل أن لا يجزئَه، وهو أصحُّ، لوقوع الأخرين منه بلا نية، ولأنَّ المأمومَ إذا لزمه حُكْمُ المتابعة لزمه نيةُ المتابعة، كنيةِ الجُمُعة ممن لا تَلْزَمُه خَلْفَ من يصلِّيها. واحتمل أن يجزئَه، لأنَّ الإتمامَ لزمه حُكماً.

فرع: الصحيح من مذهب الشافعي صحةُ صلاةِ الجُمُعة خلفَ المُسافر. ونُقِلَ عن أحمدَ وزفرَ أنها لا تصحُّ^(٢).

(١) في «سننه» (١٢٢٩)، وأخرجه أحمد ٤/٤٣٠، وابن خزيمة (١٦٤٣) من طريق علي بن زيد بن جدعان، عن أبي نضرة، عن عمران بن حصين - رضي الله عنه - وهذا إسناد ضعيف، لضعف علي بن زيد بن جدعان.

(٢) انظر «كشاف القناع» ١/٥٥٧، و«الإنصاف» ٢/٢٥٠، ٢٥١، و«المبدع» ٢/٦٣، و«المغني» =

نص: «ولا أكره (و ش) إمامة بدويي (ء) بحضريي، وأقدم (و ش) الحضريي (ء)».

ش: وحضريي - وهو الناشئ في المدن والقرى - أولى من بدوي.

التعليل: لأن الغالب على أهل البادية الجفاء وقلة المعرفة بحدود الله تعالى وأحكام الصلاة، لبُعدهم عمن يتعلمون منه، قال تعالى في حق الأعراب: ﴿وَأَجْدُرُ أَنْ لَا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩٧]. والمهاجر أولى من الأعرابي؛ لأنه يُقدَّم على المسبوق بالهجرة، فمن لا هجرة له أولى.

مسألة: ولا تكره إمامة البدوي إذا كان يصلح لها، نص عليه أحمد. وهذا قول عطاء، والثوري، والشافعي، وإسحاق، وأصحاب الرأي، وابن المنذر.

الدليل: قول النبي ﷺ: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَاهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى»^(١). ولأنه مكلف من أهل الإمامة، أشبه المهاجر. وكره أبو مجلز إمامته.

وقال مالك: لا يؤمهم وإن كان أقرأهم؛ لقول الله تعالى: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَنْ لَا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾^(٢).

الترجيح:

قلت: والراجح الأول والله أعلم.

نص: «ولا إمامة أعمى (و ش)، وسنَّ (خ) تقديم البصير (ء)».

ش: قال الموفق: وأما الأعمى فلا نعلم في صحّة إمامته خلافاً، إلا ما حكي عن أنس أنه قال: ما حاجتُهم إليه؟! وعن ابن عباس أنه قال: كيف يؤمهم وهم يعدلونني إلى القبلة؟!^(٣) والصحيح عن ابن عباس أنه كان يؤم وهو أعمى، وعُتبان بن مالك وقتادة وجابر. وقال أنس: إن النبي ﷺ استخلف ابن أم مكتوم

= ٤٣/٣، ٤٤، والمجموع شرح المذهب ٤/١٣١، ونيل الأوطار ٣/١٨٩، ١٩٠، وفتاوى اللجنة ٧/٤١٨

(١) سلف ص ١٨٧ / تعليق (١).

(٢) انظر «كشف القناع» ١/٥٥٧، و«المبدع» ٢/٦٤، و«المغني» ٣/٧١، ٧٢، و«المجموع

شرح المذهب» ٤/١٥٧.

(٣) أخرج الأثرين ابن أبي شيبة ٢/٢١٥.

يَوْمَ النَّاسِ وَهُوَ أَعْمَى. رواه أحمد و أبو داود^(١). وعن الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: غَزَا النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَ عَشْرَةَ غَزْوَةً، كُلُّ ذَلِكَ يُقَدِّمُ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ يَصْلِي بِالنَّاسِ. رواه أبو بكر^(٢). ولأنَّ العَمَى فَقَدْ حَاسَتْ لَا يُخِلُّ بِشَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ وَلَا بِشُرُوطِهَا، فَأَشْبَهَ فَقَدْ الشَّمَّ اهـ. وبصير أولى من أعمى. وهو المذهب.

التعليل: لأنه أقدر على اجتناب النجاسات، واستقبال القبلة باجتهاده، ولأن أكثر من جعله النبي ﷺ إماماً البصراء، وأما استنابته ﷺ لابن أم مكتوم في غزواته فلأنه كان لا يتخلف عن الغزو من المؤمنين إلا معذور، فلعله لم يكن في البصراء المتخلفين من يقوم مقامه، أو لم يتفرغ لذلك، أو استخلفه لبيان الجواز. وأما إمامة عتب بن مالك لقومه فلعله أيضاً لم يكن في قومه من هو في مثل حاله من البصراء.

والوجه الثاني: هما سواء. اختاره القاضي، لأنَّ الخشوع مع توقّي النجاسة يتقابلان فيتساويان. وقيل: الأعمى أولى من البصير. وهو رواية عن أحمد في «الرعاية» وغيرها، وبه قال أبو إسحاق المروزي والغزالي، لأنه أخشع، لكونه لا يشتغل في الصلاة بما يُلْهِيه.

الترجيح:

قلت: والراجح الأول والله أعلم.

مسألة: وتصحُّ إمامة الأصمِّ، لأنه لا يُخِلُّ بِشَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ، وَلَا بِشُرُوطِهَا، فَأَشْبَهَ الْأَعْمَى. ولو كان الأعمى أصمَّ صَحَّتْ إِمَامَتُهُ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّ الْعَمَى وَالصَّمَّ فَقَدْ حَاسَّتَيْنِ لَا يُخْلَانِ بِشَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ وَلَا بِشُرُوطِهَا، فَصَحَّتْ مَعَ ذَلِكَ الْإِمَامَةُ كَمَا لَوْ كَانَ أَعْمَى فَاقْدَ الشَّمِّ، وَكُرِهَتْ إِمَامَتُهُ خُرُوجاً مِنَ الْخِلَافِ. وقال بعض الأصحاب: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَهَا لَا يُمْكِنُ تَنْبِيْهُهُ

(١) في «سننه» (٥٩٥) و(٢٩٣١)، وأحمد ١٣٢/٣ من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - ورجال إسناده ثقات غير عمران القطان ففيه ضعف، لكن يعتبر به. وله شاهد من حديث عائشة عن ابن حبان (٢١٣٤)، وإسناده صحيح.

(٢) وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» ٢٠٥/٤.

بتسبيحٍ ولا إشارةٍ. قال محمد الخَلَوَتِي: الأعمى الأصمُّ لا يصح أن يكون مأموماً؛ لأنه لا يسمع تكبيرة الإحرام، ولا تكبيرة الانتقال، ويُلغزُّ بها فيقال لنا: رجلٌ يصح أن يكون إماماً ولا يصح أن يكون مأموماً. قاله شيخنا اهـ.

وأفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بجواز إمامة فاقد السمع والبصر معاً والأولى أن لا يؤم لئلا يسهو فيشق تنبيهه. اهـ

مسألة: ومختونٌ - أي: مقطوعُ القُلْفَةِ -، ومن له ثيابٌ - أي: ثوبانٍ وما يسترُّ به رأسه - أولى من ضدهم.

مسألة: ومتوضىءٌ أولى من مُتَيِّمٍ.

التعليل: لأن الوضوء رافعٌ للحديث، بخلاف التيمم، فإنه مُبيحٌ على المذهب وتقدم الراجح في باب التيمم.

مسألة: ومُعِيرٌ في البيتِ المَعَارِ أولى من مُسْتَعِيرٍ. على الصحيح من المذهب.

التعليل: لأنه مالكُ العينِ والمنفعة، والمستعيرُ إنما يملك الانتفاع. وقيلَ عكسه.

مسألة: ومستأجرٌ أولى من ضده، فيكونُ أولى من المؤجِّر. على الصحيح من المذهب.

التعليل: لأنه مالكُ المنفعة، وقادرٌ على منعِ المؤجِّر من دخوله. وقيلَ عكسه^(١).

نص: «وجازت (خ) إمامةُ ولدِ الزَّنى».

ش: ولا بأس بإمامة ولد زنى، ولقيطٍ، ومنفِيٍّ بلعانٍ، وخَصِيٍّ، وجُنْدِيٍّ - بضم الجيم - إذا سَلِمَ دينُهُم، وصلَّحوا لها. هذا المذهب، وبه قال الجمهور.

وممن قال به عائشةُ أمُّ المؤمنين.

(١) انظر «كشاف القناع» ٥٥٧/١، ٥٥٨، و«الروض المربع» ٣٠٣/٢، ٣٢٥، و«الإنصاف» ٢٤٩/٢، ٢٥١، ٢٥٢، و«المبدع» ٦٤/٢، و«المغني» ٢٧/٣ - ٢٩، و«نيل الأوطار» ١٨٣/٣، و«حاشية العنقري» ٢٥٤/١، و«فتاوى اللجنة» ٣٨٦/٧.

قال ابن تيمية: تَصِحُّ خَلْفَ الْخَصِيِّ كما تصح خلف الفحل باتفاق أئمة المسلمين، وهو أحق بالإمامة ممن هو دونه. اهـ.

قال عطاء: لولد الزنى أن يؤم إذا كان مريضاً، وبه قال سليمان بن موسى، والحسن، والنخعي، والزهري، وعمرو بن دينار، والثوري، والأوزاعي، وإسحاق، وداود، وابن المنذر. واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

الدليل: عموم قوله ﷺ: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرُوهُمْ»^(١)، وصلى السابقون خلف ابن زياد وهو ممن في نسبه نظر. وقالت عائشة: ليس عليه، من وزر أبويه شيء، قالت: قال تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤]، وقال: ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾^(٢) [الحجرات: ١٣]. وما في السنن عنه عليه الصلاة والسلام؛ أنه «شرُّ الثلاثة»^(٣) إن صحَّ فقال صاحب «المحرر» وغيره: أي إذا عمل بعمل أبويه^(٤). كما جاء في رواية الإجماع أنه إذا كان تقياً فليس بشرُّ الثلاثة، قال: وقيل: ورد على سبب خاص للخبر، وفي «الخلاف» في سجود التلاوة لا نقول: ورد على سبب، وإنما هو عام، والمراد به: شرُّ الثلاثة نسباً. فإنه لا نسب له، والخبر

(١) سلف ص ١٨٧ / تعليق (١).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٢١٦، وعبد الرزاق (١٣٨٦٠) و(١٣٨٦١)، والحاكم ٤/١٠٠، والبيهقي ١٠/٥٨، وابن المنذر في «الأوسط» (١٩٤٩) عن عائشة - رضي الله عنها - قولها. وإسناده صحيح إليها.

(٣) حديث صحيح، وأخرجه أحمد (٨٠٩٨)، وأبو داود (٣٩٦٣)، والنسائي في «الكبرى» (٤٩٣٠)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٩٠٧) و(٩٠٨) و(٩٠٩)، والحاكم ٢/٢١٤ و٤/١٠٠، والبيهقي ١٠/٥٧ و٥٩ من حديث أبي هريرة. وانظر تمام تخريجه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

(٤) أخرجه - بهذه الزيادة - الإمام أحمد ٦/١٠٩، والبيهقي ١٠/٥٨ من حديث عائشة، وإسناده ضعيف.

وأخرجه من حديث ابن عباس الطبراني في «الكبير» (١٠٦٧٤)، والبيهقي ١٠/٥٨، وسنده ضعيف أيضاً.

وانظر التعليق على «مسند الإمام أحمد» حديث رقم (٨٠٩٨).

المذكور رواه أحمد: حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ سَهِيلٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. خَالِدٌ: هُوَ الطَّحَّانُ، مِنْ رِجَالِ «الصَّحِيحِينَ»، وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: لَا يَصَحُّ، وَخَالِدٌ لَا يُعْرَفُ. كَذَا قَالَ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَالزِّيَادَةُ الْمَذْكُورَةُ رَوَاهَا أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَنْ لَا يُعْرَفُ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ».

التعليل: لَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ حُرٌّ مَرْضِيٌّ فِي دِينِهِ، يَصْلَحُ لَهَا كَغَيْرِهِ.

وقال أصحاب الرأي: لَا تَجْزِيءُ الصَّلَاةُ خَلْفَ وَلَدِ الزَّانِي، وَكَرِهَ مَالِكٌ وَاللَّيْثُ أَنْ يُتَّخَذَ إِمَامًا رَاتِبًا، وَكَرِهَ الشَّافِعِيُّ إِمَامَتَهُ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَةَ مَوْضِعُ فَضِيلَةٍ، فَكَرِهَ تَقْدِيمَهُ فِيهَا كَالْعَبْدِ. وَكَرِهَهُ أَيْضًا مُجَاهِدٌ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ. وَعَنْ أَحْمَدَ: لَا بَأْسَ بِإِمَامَةِ وَلَدِ زَانٍ إِذَا كَانَ غَيْرَ رَاتِبٍ. وَعَنْهُ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَصْلِيَ خَلْفَ غَيْرِ الْجُنْدِيِّ^(١).

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول والله أعلم.

نص: «وَإِنْ أَدِنَ (ء) الْأَفْضَلُ لِلْمَفْضُولِ لَمْ يُكْرَهْ (و)»

ش: وَإِذَا أَدِنَ الْأَفْضَلُ لِلْمَفْضُولِ لَمْ يُكْرَهْ أَنْ يَتَقَدَّمَ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، نَصٌ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. وَفَاقًا لِلثَّلَاثَةِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ.

التعليل: لِأَنَّ الْحَقَّ فِي التَّقَدُّمِ لَهُ، وَقَدْ أَسْقَطَهُ. وَقِيلَ: تُكْرَهُ. وَهُوَ رَوَايَةٌ فِي صَاحِبِ الْبَيْتِ وَإِمَامِ الْمَسْجِدِ كَمَا تَقَدَّمَ.

مسألة: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَوْمُ الرَّجُلِ أَبَاهُ بِلَا كِرَاهَةٍ إِذَا كَانَ بِإِذْنِهِ، أَوْ فِيهِ مَزِيَّةٌ يُقَدَّمُ بِهَا عَلَيْهِ، كَمَا تَقَدَّمَ الصَّدِيقُ عَلَى أَبِيهِ أَبِي قَحَافَةَ، هَذَا الْمَذْهَبُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَسُئِلَ أَحْمَدُ: يَوْمُ الرَّجُلِ أَبَاهُ؟ قَالَ: أَيْ وَاللَّهِ، يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ. وَاحْتَجَّ أَبُو حَفْصٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتَنِي فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ» إِلَى أَنْ ذَكَرَ إِبْرَاهِيمَ

(١) انظر «كشف القناع» ١/ ٥٧٠، و«الإنصاف» ٢/ ٢٧٤، ٢٧٥، و«المغني» ٣/ ٧٢، و«المجموع شرح المذهب» ٤/ ١٦٥، و«مجموع الفتاوى» ٢٣/ ٣٦٦، و«الفروع» ٢/ ٨٠٧، و«فتاوى اللجنة» ٧/ ٣٨٨.

قال: «فصليتُ بهم»^(١)، وقال عطاء: يكره.

الترجيح:

قلت: والراجح الأول والله أعلم.

مسألة: وتكرهُ إمامةُ غيرِ الأولى بلا إذنه.

الدليل: حديث: «إذا أَمَّ الرجلُ القومَ وفيهم من هو خيرٌ منه لم يزالوا في سِفَالٍ» ذكره أحمد في «رسالته». إلا إمامَ المسجدِ وصاحب البيت فتحَرَّم. وتقدَّم. وقال الشيخ تقي الدين: يجب تقديمُ من يُقدِّمُه الله ورسوله، ولو مع شرط واقفٍ بخلافه. اهـ. وتقدم أيضاً.

نص: «وتُكرهُ (وهـ) إمامةُ من يُصرِّعُ (هـ)».

ش: وتُكرهُ وتَصِحُّ إمامةُ من يُصرِّعُ، بالبناء للمفعول، من الصَّرْعِ، وهو داءٌ يشبه الجنون.

مسألة: وتُكرهُ وتَصِحُّ إمامةُ من تُضَحِّكُ رؤيته أو صورته، ومن اختلفَ في صحَّةِ إمامته. قاله في «الفروع»، فقد يؤخذُ منه: كراهةُ إمامةِ الموسوسِ، وهو متَّجِهٌ، لئلا يقتدي به عاميٌّ. وظاهر كلامهم: لا يكره^(٣)

مسألة: وتُكرهُ وتَصِحُّ إمامةُ أَقْلَفٍ، وهو المذهب، أما الصحَّةُ فلأنه ذَكَرَ مسلمٌ عَدْلَ قَارِيءٍ، فصَحَّتْ إمامتهُ كالمختون، والنجاسةُ تحت القُلْفَةِ بِمَحَلٍّ لا تمكنه إزالتها منه، مَعْفُوٌّ عنها، لعدم إمكانِ إزالتها، وكلُّ نجاسةٍ معفوٌّ عنها لا تُؤثِّرُ في بطلانِ الصلاة، وأما الكراهةُ فللاختلافِ في صحَّةِ إمامته، وَخَصَّهُ بعضهم بالأقْلَفِ المرتبِق، وهو الذي لا يقدر على فتق قُلْفَتِهِ وغسل ما تَحْتَهَا، فأما المفتوقُ القُلْفَةَ فَإِنْ تَرَكَ غَسَلَ ما تَحْتَ القُلْفَةِ مما يُمكنه غَسْلُهُ، لَمْ تَصِحَّ إمامته، ولا صلاته،

(١) حديث صحيح، وأخرجه أحمد (٢٣٢٤) من حديث ابن عباس - رضي الله عنه - وانظر تمام تخريجه في «المسند».

(٢) انظر «كشف القناع» ٥٥٦/١، و«الإنصاف» ٢٥٢/٢، و«الروض المربع» ٣٠٦/٢، و«المجموع شرح المذهب» ١٦٥/٤، و«بدائع الفوائد» ٩٠/٤، و«رسالة الصلاة للإمام أحمد من شذرات البلاتين» ص ٩٩.

(٣) انظر «كشف القناع» ٥٦٨/١، و«الفروع» ٩/٢.

لحمليه نجاسة لا يُعفى عنها، مع القدرة على إزالتها، قاله بعض الأصحاب، ولعل هذا مراد من أطلق من الأصحاب الخلاف. وهو ظاهر من تعليلهم^(١) والرواية الثانية: لا تصح.

وقيل: تصح إمامة الأقل المفتوق قلفته.

وقيل: إن كثرت إمامته لم تصح، وإلا صحّت.

الترجيح:

قلت: والراجح الأول والله أعلم.

مسألة: هل المنع من صحة إمامته لترك الختان الواجب، أو لعجزه عن غسل النجاسة؟ فيه وجهان. قاله في «الرعاية».

مسألة: تصح إمامة الأقل بمثلته.

وقيل: لا تصح مطلقاً.

وقيل: تصح في التراويح إذا لم يكن قارئاً غيره^(٢).

نص: «ويكره (و) للرجل أن يؤم نساءً أجنباً لا رجل معهن».

ش: ويكره أن يؤم رجل أنثى أجنبية فأكثر، لا رجل معهن. هذا المذهب مطلقاً وفاقاً للثلاثة كما أشار إليه المؤلف.

الدليل: أنه ﷺ «نهى أن يخلو الرجل بالأجنبية» رواه البخاري ومسلم^(٣) ولما فيه من مخالطة الوسواس.

قال النووي: روي عن عتبة بن عامر - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «إياكم والدخول على النساء» فقال رجل من الأنصار: أفرأيت الحمى؟ قال: الحمى الموت، رواه البخاري ومسلم^(٤). الحمى قرابة الزوج، والمراد هنا قريب تحل له،

(١) انظر «كشاف القناع» ٥٦٨/١، ٥٦٩.

(٢) انظر «الإنباف» ٢٥٦/٢، ٢٥٧.

(٣) أخرجه البخاري (٥٢٣٣)، ومسلم (١٣٤١) من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -.

(٤) أخرجه البخاري (٥٢٣٢)، ومسلم (٢١٧٢) من حديث عتبة بن عامر - رضي الله عنه -.

كأخي الزوج، وعمّه، وابنه، وخاله، وغيرهم، وأما أبوه وابنه وجدّه فهم محارم تجوز لهم الخلوة، وإن كانوا من الأحماء.

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «لا يخلون أحدكم بامرأة إلا مع ذي محرم» رواه البخاري ومسلم^(١)، وعن ابن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال على المنبر: «لا يخلون رجل بعد يومي هذا سراً على مغيبة إلا ومعه رجل أو اثنان» رواه مسلم^(٢). المغيبة - بكسر الغين - التي زوجها غائب، والمراد هنا غائب عن بيتها، وإن كان في البلدة.

وعن سهل بن سعد - رضي الله عنه - قال: كانت فينا امرأة - وفي رواية: كانت لنا عجوز - تأخذ من أصول السلق فتطرّحه في القدر، وتكرّر حبات من شعير، فإذا صلينا الجمعة انصرفنا نسلم عليها، فتقدّمه إلينا. رواه البخاري^(٣). فهذا قد يُمنع دلالته لهذه المسألة، لأنه يحتمل أن يكون فيهم محرم لها، وليس فيه تصريح بالخلوة بها، والله أعلم.

واعلم أن المحرم الذي يجوز القعود مع الأجنبية مع وجوده يُشترط أن يكون ممن يُستحي منه، فإن كان صغيراً عن ذلك كابن سنتين وثلاث ونحو ذلك، فوجوده كالعدم بلا خلاف، ولا فرق في تحريم الخلوة بين الصلاة وغيرها كما سبق، ويستوي فيها الأعمى والبصير، ويُستثنى من هذا كلاً مواضع الضرورة، بأن يجد امرأة أجنبية منقطعة في برية ونحو ذلك، فيباح له استصحابها. بل يجب عليه ذلك إذا خاف عليها لو تركها، وهذا لا خلاف فيه، ويدل عليه حديث عائشة - رضي الله عنها - في قصة الإفك^(٤). واعلم أن المحرم الذي يجوز القعود معها بوجوده يستوي فيه محرمه ومحرمها، وفي معناه زوجها وزوجته، والله أعلم. اهـ.

(١) انظر التعليق (٣) / ص ٢١٠.

(٢) في «صحيحه» (٢١٧٣).

(٣) في «صحيحه» (٦٢٤٨).

(٤) أخرجه البخاري (٤١٤١)، ومسلم (٢٧٧٠).

وقيل: لا رَجُلٌ معهن مَحَرَّمًا.

وعن أحمد: يُكره في الجهر فقط مُطلقاً.

ولا بأس أن يؤمَّ بذواتٍ محارمه، أو أجنياتٍ معهن رجلٌ فأكثر.

الدليل: أن النساء كنَّ يشهدن مع النبي ﷺ الصلاة. وقد أمَّ النبي ﷺ نساءً، وأمَّ أنساً وأُمَّه في بيتهم.

وفي «الفصول»: يُكره للشَّوَابُّ وذواتِ الهيئة الخروج للصلاة، ويَصَلِّيْنَ في بيوتهنَّ، فإنَّ صَلَّى بهن رجلٌ مَحَرَّمٌ جاز، وإلا لم يَجُزْ، وصَحَّت الصلاة^(١).

نص: «وقوماً (و) أكثرهم له كارهون».

ش: ويكره أن يؤمَّ قوماً أكثرهم يكرهه، بحَقِّ نَصٍّ وفاقاً للثلاثة كما أشار إليه المؤلف إذا كانوا يكرهونه، لخللٍ في دينه أو فضله.

وقد روى العراقي الكراهة عن علي بن أبي طالب والأسود بن هلال وعبد الله بن الحارث البصري.

الدليل: حديثُ أبي أمامة مرفوعاً: «ثلاثة لا تُجاوز صلاتهم أذانهم: العبدُ الأبق حتى يرجع، وامرأةٌ باتت وزوجها عليها ساخِطٌ، وإمامٌ قومٍ وهم له كارهون». رواه الترمذي^(٢) وقال: حسن غريب، قال في «المبدع» وفيه لينٌ اهـ.

قال النووي: روى ابنُ ماجه في «سننه» بإسنادٍ حسن عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «ثلاثة لا تُرفع صلاتهم فوق رؤوسهم شبراً: رجلٌ أمَّ قوماً وهم له كارهون، وامرأةٌ باتت وزوجها عليها ساخِطٌ، وأخوانٌ مُتصارمان»^(٣).

وفي «سنن أبي داود» وغيره عن عبدالله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ

(١) انظر «كشف القناع» ٥٦٩/١، و«الإنصاف» ٢٧٣/٢، و«المغني» ٣٤/٣، و«المجموع شرح المذهب» ١٥٦/٤، ١٥٧.

(٢) في «جامعه» (٣٦٠)، ومن طريقه البغوي (٨٣٨) من حديث أبي أمامة - رضي الله عنه - قال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ غريب، وهو كما قال.

(٣) حديث حسن، وأخرجه ابن ماجه (٩٧١)، وابن حبان (١٧٥٧)، والطبراني في «الكبير» (١٢٢٧٥). قال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٦٣: إسناده صحيح، ورجاله ثقات.

قال: «ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة: من تقدّم قوماً وهم كارهون، ورجل أتى الصلاة دباراً - والدبار: الذي يأتيها بعد أن تفوته - ورجل اعتبد محرّرة»^(١)، وفي رواية البيهقي: والدبار أن يأتي بعد فوت الوقت، ولكنه حديث ضعيف، والدبار - بكسر الدال -، قال الخطّابي والقاضي أبو الطيب وسائر العلماء: الدبار هو أن يعتاد حضور الصلاة بعد فراغ الناس. قال: واعتباد المحرّر أن يعتقه، وينكره ويجسه بعد العتق، ويستخدمه كرهاً. اهـ.

وأخبر عليه السلام «أن صلاته لا تقبل» رواه أبو داود من رواية الإفريقي. وهو ضعيف عند الأكثر.

وقال عليّ لرجل أمّ قوماً وهم له كارهون: إنك لخروط^(٢).

وقيل: ديانة، نص عليه.

قال القاضي: المستحب أن لا يؤمّمهم صيانةً لنفسه، أما إن كان ذا دين وسنة فلا كراهة في حقّه.

وذهب قوم إلى التحريم واختاره الشوكاني.

وقيل: يفسد صلاته. نقل أبو طالب: لا ينبغي أن يؤمّمهم. قال الشيخ تقي الدين: أتى بواجبٍ ومحرّمٍ يقاوم صلاته فلم تقبل، إذ الصلاة المقبولة ما يثاب عليها اهـ.

(١) أخرجه أبو داود (٥٩٣)، والبيهقي ١٢٨/٣ من حديث عبد الله بن عمرو -رضي الله عنه- وهو حسن بما قبله.

(٢) الخروط، قال ابن الأثير في «النهاية»: هو الذي يتهور في الأمور ويركب رأسه في كل ما يريد جهلاً وقلة معرفة، كالفرس الخروط الذي يجتذب رسنه من يد مُسكّه ويمضي لوجهه. والأثر أخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» ٤٥٥/٣، ٤٥٦.

قال الشوكاني: ولا اعتبار بكراهة الواحد والاثنين والثلاثة إذا كان المؤمنون جمعاً كثيراً، لا إذا كانوا اثنين أو ثلاثة، فإن كراهتهم أو كراهة أكثرهم معتبرة. وحمل الشافعي الحديث على إمام غير الوالي، لأن الغالب كراهة ولاه الأمر. وظاهر الحديث عدم الفرق، والاعتبار بكراهة أهل الدين دون غيرهم، حتى قال الغزالي في «الإحياء»: لو كان الأقل من أهل الدين يكرهونه فالنظر إليهم اهـ.

فإن كره الإمام نصفهم لم يكره أن يؤمهم، لمفهوم الخبر، والأولى أن لا يؤمهم إزالةً لذلك الاختلاف، ذكره في «الشرح».

قال الشيخ ابن تيمية: إذا كان بينهما - أي الإمام والمأموم - معادة من جنس معادة أهل الأهواء والمذاهب، لم ينبغ أن يؤمهم لعدم الائتلاف. اهـ. والمقصود بالصلاة جماعة، إنما يتم بالائتلاف.

ولا يكره الائتمام به حيث صلح للإمامة؛ لأن الكراهة في حقه دونهم، للأخبار. وإن كرهوه لدينه وسنته فلا كراهة في حقه. على الصحيح من المذهب^(١).

نص: «وتكره (ود) إمامة لحان، وفأفأ (ود)، وتمتام (ود)، وأقطع (ود) يد أو رجل (ود)».

ش: وتكره وتصح إمامة كثير اللحن الذي لا يحيل المعنى، كجَرِّ دال ﴿الحمد﴾، ونصب هاء ﴿الله﴾، ونصب باء ﴿رب﴾، ونحوه، هذا المذهب، سواء كان المؤتم مثله، أو كان لا يلحن؛ لأن مدلول اللفظ باقٍ، وهو مفهوم كلام الرب سبحانه وتعالى. قال في «الإنصاف»: وهو المذهب مطلقاً، المشهور عند

(١) انظر «كشف القناع» ١/٥٦٩، ٥٧٠، و«المبدع» ٢/٧٨، و«الإنصاف» ٢/٢٧٤، و«المغني» ٣/٧١، و«المجموع شرح المهذب» ٤/١٥٤، و«الاختيارات» ص ١٢٩، و«نيل الأوطار» ٣/٢٠١، ٢٠٢، و«الفروع» ٢/١٣، و«الشرح الكبير» ١/٤١٠، ٤١١، و«معالم السنن» ١/٣٠٨.

الأصحاب. وقال ابن مُنَجَّى في «شرحِه»: فَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ؛ لَأَنَّهُ مُسْتَهْزِئٌ وَمَتَعَمِّدٌ، قَالَ فِي «الْفُرُوع»: وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ ابْنِ عَقِيل فِي «الْفُصُول». وَعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ: أَنَّ سَبْقَ لِسَانِهِ بِالْيَسِيرِ لَا تُكْرَهُ إِمَامَتُهُ؛ لَأَنَّهُ قَلٌّ مَنْ يَخْلُو مِنْ ذَلِكَ، إِمَامٌ أَوْ غَيْرُهُ.

مسألة: وَتُكْرَهُ وَتَصِحُّ إِمَامَةُ الْفَأَفَاءِ الَّذِي يُكْرَرُ الْفَاءَ، وَالتَّمْتَامُ: الَّذِي يُكْرَرُ التَّاءَ، وَمَنْ لَا يَفْصِحُ بَعْضَ الْحُرُوفِ، كَالْقَافِ وَالضَّادِ، أَعْجَمِيًّا كَانَ أَوْ عَرَبِيًّا، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، أَمَّا صِحَّةُ إِمَامَتِهِ فَلَا تَبَيَّنُ بِفَرْضِ الْقِرَاءَةِ، وَأَمَّا كِرَاهَةُ تَقْدِيمِهِ فَلَزِيادَتِهِ مَا يُكْرَرُ، أَوْ عَدَمُ فَصَاحَتِهِ. وَحَكَى قَوْلٌ: لَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُمْ. وَحَكَاهُ ابْنُ تَمِيمٍ.

مسألة: وَتُكْرَهُ وَتَصِحُّ إِمَامَةُ أَقْطَعَ يَدَيْنِ، أَوْ أَقْطَعَ إِحْدَاهُمَا، أَوْ أَقْطَعَ رَجُلَيْنِ أَوْ أَقْطَعَ إِحْدَاهُمَا، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. قَالَ فِي «شَرْحِ الْمُنْتَهَى»: وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَحَلَّ الصَّحَّةِ إِذَا امْكُنَّ أَقْطَعَ رَجُلَيْنِ الْقِيَامُ، بِأَنَّهُ يَتَّخَذُ لَهُ رَجُلَيْنِ مِنْ خَشَبٍ، أَوْ نَحْوِهِ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُمْكِنْهُ الْقِيَامُ فَلَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ إِلَّا بِمِثْلِهِ. وَأَفْتَتِ اللِّجْنَةُ الدَّائِمَةُ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ بِجَوَازِ إِمَامَةِ أَقْطَعَ الذَّرَاعَ بَلْ أَفْضَلُ إِذَا كَانَ أَقْرَأَهُمْ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَا تَصِحُّ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

وَاخْتَارَ الْمَوْفُقُ صِحَّةَ إِمَامَةِ أَقْطَعَ أَحَدِ الرَّجُلَيْنِ دُونَ أَقْطَعِيهِمَا، وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: إِذَا كَانَتْ يَدَاهُ يَصِلَانِ إِلَى الْأَرْضِ فِي السُّجُودِ فَإِنَّهُ تَجَوَّزَ الصَّلَاةَ خَلْفَهُ بِلَا نِزَاعٍ، وَإِنَّمَا النِّزَاعُ فِيمَا إِذَا كَانَ أَقْطَعَ الْيَدَيْنِ وَالرَّجُلَيْنِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا إِذَا امْكُنَّ السُّجُودُ عَلَى الْأَعْضَاءِ السَّبْعَةِ فَإِنَّ السُّجُودَ تَامٌ، وَصَلَاةٌ مَنْ خَلْفَهُ تَامَةٌ أَيْ.

مسألة: قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: أَوْ أَنْفٍ، أَيْ تُكْرَهُ وَتَصِحُّ إِمَامَةُ أَقْطَعَ أَنْفٍ.

مسألة: وَتُكْرَهُ إِمَامَةُ أَعْمَى وَأَصَمٍّ وَأَقْلَفٍ، كَمَا تَقْدُمُ (١).

(١) انظر «كشف القناع» ٥٦٨/١، ٥٦٩، و«الروض المربع» ٣٢٤/٢، ٣٢٥، و«الإنصاف» =

فائدة: قال الشيخ سعد بن عتيق: الأولى تقديم سالم الأعضاء إذا كان يُحسنُ الفاتحة، لنصّ الفقهاء على كراهة تقديم من بأحد أعضاء سُجوده عَيَّبَ يَمْنَعُ ذلك العضو من مَسِّ الأرض، وأما إذا لم يُحسِّنِ السَّليمُ الفاتحة قُدِّمَ الآخرُ للضرورة اهـ^(١).

نص: «وَلَغَتْ (خ) مِنْ فَاسِقٍ مُطْلَقًا».

ش: ولا تَصِحُّ إمامةُ فاسقٍ بِفِعْلٍ، كزَانٍ، وسَارِقٍ، وشارِبِ خَمْرٍ، ونَمَامٍ، ونحوه. أو اعتقادٍ، كخارجيٍّ ورافضيٍّ، ولو كان مَسْتَوْرًا. هذا المذهب.

قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: لا تَصِحُّ خَلْفَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ وَالْفَسَقَةِ مع القُدرةِ على الصلاةِ خَلْفَ غَيْرِهِمْ اهـ.

وعن مالك: أنه لا يُصَلِّي خلف أهل البدع.

الدليل: قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا؟ لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨] وما روى ابنُ ماجه عن جابرٍ مرفوعاً: «لَا تُؤَمِّنُ امْرَأَةٌ رَجُلًا، وَلَا أَعْرَابِيٌّ مُهَاجِرًا، وَلَا فَاجِرٌ مُؤْمِنًا، إِلَّا أَنْ يَقْهَرَهُ بَسْلَطَانٌ يَخَافُ سَوْطَهُ وَسَيْفَهُ»^(٢). وعن ابنِ عُمرَ أن النبي ﷺ قال: «اجْعَلُوا أَيْمَتَكُمْ خِيَارَكُمْ، فَإِنَّهُمْ وَفْدُكُمْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رَبِّكُمْ»^(٣) لكن قال البيهقي عن هذا: إسناده ضعيف.

= ٢/٢٥٨، ٢٧٢، و«المغني» ٣/٢٩، و«مجموع الفتاوى» ٢٣/٣٦٥، و«الفروع» ٢/١٣، و«شرح المنتهى» ٢/١٥٤، و«فتاوى اللجنة» ٧/٤٨٥، و«الشرح الكبير» ١/٤٠٢.

(١) «الدرر السنية» ٤/٤٠٥.

(٢) سلف ص ١٩١ / تعليق (١).

(٣) أخرجه الدارقطني ٢/٨٧، ٨٨، والبيهقي ٣/٩٠ من طريق الحسين بن نصر، عن سلام بن سليمان، عن عمر بن عبد الرحمن بن يزيد، عن محمد بن واسع، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عمر.. مرفوعاً.

قال البيهقي: إسناده هذا الحديث ضعيف
قال العلامة الزيلعي في «نصب الراية» ٢/٢٦: قال ابن القطان في «كتابه»: وحسين بن نصر لا يعرف.

التعليل: لأن الفاسق لا يُقْبَلُ خَبْرُهُ لمعنى في دينه، فأشبهه الكافر، ولأنه لا يُؤْمَنُ على شرائط الصلاة.

ولا تَصِحُّ إمامته ولو بمثله، بأن يُؤْمَ فاسقٌ فاسقاً، لأنه يُمكنه رفع ما عليه من النَّقْصِ بِالتَّوْبَةِ. عَلِمَ فسقه ابتداءً أو لا، فَيُعِيدُ المَأْمُومُ إذا عَلِمَ فسقَ إمامه سواء عَلِمَ بِفسقه وقت الصَّلَاةِ أو بعدها، وسواء كان فسقه ظاهراً أو لا. وهذا الصَّحِيحُ من المذهب.

وقال ابنُ عقيل: لا إعادة إذا جهل حاله مُطلقاً، كالحدث والنجاسة.

واختار الشيخان أَنَّ البُطلانَ مُختصٌّ بظاهرِ الفِسْقِ، دون خَفِيَّهِ. قال في «الوجيز»: لا تَصِحُّ خَلْفَ الفَاسِقِ المشهورِ فسقه، لكن ظاهر كلامه - وهو المذهب -: مُطلقاً. قاله في «المبدع».

والروايةُ الثانيةُ عن أحمد: تَصِحُّ وتُكرَّرُ - أي الصلاة خلف الفاسق - وهذا مذهبُ الشافعيِّ، وذهب جمهورُ العلماء إلى صَحَّتْها وأَبَاحَ الحَسَنُ وأبو جعفرٍ والشافعيُّ الصلاةَ خَلْفَ أهل البدع، ورجَّح الشيخ عبد الرحمن السعديُّ صِحَّةَ إمامةِ الفاسق من جِهَةِ الأقوالِ كالبدع أو من جِهَةِ الأفعال. ورجح الشيخ محمد بن إبراهيم صحة إمامة الفاسق. واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء وقالت: حالف اللحية فاسق إذا كان يعلم تحريم حلقها شرعاً. اهـ.

وسُئِلَ أحمد هل يُصَلِّي خَلْفَ مَنْ يَغْتَابُ النَّاسَ؟ فقال: لو كان كُلُّ مَنْ عَصَى الله لا يُصَلِّي خلفه، مَنْ يَوْمُ النَّاسِ؟

روى ابنُ مسعودٍ، وواثلةٌ، وأبو الدرداء عن النبي ﷺ الصلاةَ خَلْفَ الفَاسِقِ بأسانيدٍ ضعيفةٍ، رواها الدارقطني^(١). وعن مكحولٍ عن أبي هريرة: «الصلاة واجبة»

(١) في «سننه» ٥٥/٢ و٥٧.

أما حديث ابن مسعود، فقد أخرجه الدارقطني ٥٧/٢، ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٧١١) وفي «التحقيق» (٧٢٣) من طريق عمر بن صبح، عن منصور، =

عليكم خَلَفَ كُلُّ مُسْلِمٍ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا، وَإِنْ عَمِلَ الْكِبَائِرَ». رواه أبو داود

= عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «ثلاث من السنة: الصف خلف كل إمام لك صلاتك وعليه إثمه...»

قال الدارقطني: عمر بن صبح، متروك، وقال ابن حبان في «المجروحين» ٨٨/٢: كان يضع الحديث.

وأما حديث واثلة، فأخرجه الدارقطني ٥٧/٢، ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٧٢٠) وفي «التحقيق» (٧٢٧) من طريق الحارث بن نبهان، عن عتبة بن يقظان، عن أبي سعيد الشامي، عن مكحول، عن واثلة بن الأسقع، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تُكْفَرُوا أَهْلَ مِلَّتِكُمْ، وَإِنْ عَمِلُوا الْكِبَائِرَ، وَصَلُوا مَعَ كُلِّ إِمَامٍ...»

قال الدارقطني: أبو سعيد، مجهول. وقال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» ١/١ ورقة ٩٨: هو المصلوب، واسمه محمد بن سعيد. قلنا: ومحمد المصلوب هذا متهم بالكذب والوضع، وقال ابن الجوزي: في إسناده عتبة بن يقظان: قال علي بن الحسين بن الجنيد: لا يساري شيئاً، وفيه الحارث بن نبهان، قال يحيى: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك، وقال ابن حبان: لا يُحتج به.

وأما حديث أبي الدرداء: فأخرجه الدارقطني ٥٥/٢، ٥٦، ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٧٢١) وفي «التحقيق» (٧٢٨) من طريق عباد بن الوليد، عن الوليد بن الفضل، عن عبد الجبار بن الحجاج بن ميمون الخراساني، عن مكرم بن حكيم الخثعمي، عن سيف بن منير، عن أبي الدرداء، قال: أُرْبِعَ خِصَالٌ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ أُحْدِثْكُمْ بِهِنَّ، فَالْيَوْمَ أُحْدِثْكُمْ بِهِنَّ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَكْفُرُوا أَحَدًا مِنْ أَهْلِ قِبَلَتِي بِذَنْبٍ، وَإِنْ عَمِلُوا الْكِبَائِرَ، وَصَلُوا خَلْفَ كُلِّ إِمَامٍ...» الحديث.

قال الدارقطني: ولا يثبت إسناده، من بين عباد وأبي الدرداء، ضعفاء. وقال ابن الجوزي في «العلل»: قال العقيلي: إسناده مجهول غير محفوظ، وليس في هذا المتن إسناده يثبت، وقال الدارقطني: ليس فيها ما يثبت إسناده، وسئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث - «صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ». فقال: ما سمعنا بهذا.

وقال الزيلعي في «نصب الراية» ٢٨/٢، ٢٩: والوليد بن الفضل العنزي، قال ابن حبان في «كتاب الضعفاء» له: يروي المناكير التي لا يشك أنها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به. وقال أبو حاتم: مجهول، ومكرم بن حكيم، قال الأزدي: ليس حديثه بشيء. وسيفٌ ضعفه الدارقطني، وقال الأزدي: لا يُكتب حديثه.

والدارقطني^(١)، وقال: مكحول لم يلقَ أبا هريرة، ومن دونه ثقات. وضعَّف في «التحقيق» إسناده.

وعن ابن عمر مرفوعاً: «صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَصَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٢) رواه الخلال، والدارقطني والبيهقي بإسناد ضعيف، ورواه

(١) حديث ضعيف، وأخرجه أبو داود (٥٩٤) و(٢٥٣٣)، ومن طريقه البيهقي في «السنن»، وأخرجه الدارقطني ٥٧/٢ ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في «التحقيق» (٧٢٦) وفي «العلل المتناهية» (٧١٩)، من طريق معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

قال الدارقطني: مكحول لم يسمع من أبي هريرة، ومن دونه ثقات، وقال البيهقي في «المعرفة» (٥٩٢١): وهذا إسنادٌ صحيح، إلا أن فيه إرسالاً بين مكحول، وأبي هريرة. وأخرجه الدارقطني ٥٥/٢ ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في «التحقيق» (٧٢٤) وفي «العلل المتناهية» (٧١٧) من طريق عبدالله بن محمد بن يحيى بن عروة، عن هشام بن عروة، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

قال ابن الجوزي: عبدالله بن محمد بن يحيى، قال أبو حاتم الرازي: هو متروك الحديث، وقال ابن حبان: لا يحل كُتِبَ حديثه.

وأخرجه الدارقطني ٥٦/٢ ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في «التحقيق» (٧٢٥) وفي «العلل المتناهية» (٧١٨) من طريق بَقِيَّة، عن الأشعث، عن يزيد بن يزيد بن جابر، عن مكحول، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

قال ابن الجوزي: أشعثٌ مجروحٌ، وبَقِيَّةٌ مدلس لا يُعَوَّلُ على روايته، وقال الدارقطني: ومكحول لم يلقَ أبا هريرة، وقد روى محمد بن سعد أن جماعةً من العلماء ضعفوا رواية مكحول.

(٢) حديث ضعيف، وأخرجه الدارقطني ٥٦/٢ ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في «التحقيق» (٧٣٠) وفي «العلل المتناهية» (٧١٢) من طريق عثمان بن عبدالرحمن، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر.

وأخرجه الدارقطني ٥٦/٢ ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في «التحقيق» (٧٣١) وفي «العلل» (٧١٣) من طريق محمد بن الفضل، عن سالم الأفطس، عن مجاهد، عن ابن عمر. وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٤٠٣/٦ ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في =

الدارقطني من طُرُقٍ كثيرةٍ ثم قال: وليس منها شيء يثبت وضعفه النووي.
قال النووي: وفي الصحيح أحاديث كثيرة تدل على صحة الصلاة وراء الفُسَّاقِ
والأئمة الجائرين اهـ.

وكما تصح مع فسقِ المأموم.

= «التحقيق» (٧٣٢) وفي «العلل المتناهية» (٧١٤) من طريق وهب بن وهب، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر.
وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» ١٠٢/٢، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٢٨٣/١١،
ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في «التحقيق» (٧٣٣) وفي «العلل» (٧١٥) من طريقه
عثمان بن عبدالله العثماني، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر.
وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» ٢٧٩/٢، والدارقطني ٥٦/٢، والخطيب في «تاريخ
بغداد» ٢٩٣/١١ ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في «التحقيق» (٧٣٤) وفي «العلل» (٧١٦) من
طريق أبي الوليد المخزومي، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر.
قال الإمام ابن الجوزي في «التحقيق» و«العلل المتناهية»: وأما حديث ابن عمر: ففي طريقه
الأول: عثمان بن عبدالرحمن، قال يحيى: ليس بشيء، كان يكذب، وقال البخاري والنسائي
والرازي وأبو داود: ليس بشيء، وقال الدارقطني: متروك.
وفي الطريق الثاني: محمد بن الفضل، قال أحمد: ليس حديثه بشيء، حديثه حديث أهل
كذب، وقال يحيى: كان كذاباً، وقال النسائي: متروك الحديث.
وأما الطريق الثالث: ففيه وهب بن وهب، وكان كذاباً يضع الحديث بإجماعهم.
وفي طريقه الرابع عثمان بن عبدالله، قال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات لا يحلُّ
كُتُبُ حديثه إلا على سبيل الاعتبار، وقال ابن عدي: له أحاديث موضوعات.
وفي طريقه الخامس: أبو الوليد المخزومي، واسمه خالد بن إسماعيل، قال ابن عدي: كان
يضع الحديث على الثقات، قال أبو جعفر العُقيلي: وليس في هذا المتن إسنادٌ يثبت، وقال
الدارقطني: ليس فيها ما يثبت، وسئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث: «صلوا خلف كل برٍّ
وفاجر» فقال: ما سمعنا بهذا، ثم لو قدرنا الصحة - ولا وجه لها - حملناه على الأمراء الذين يخاف
منهم، فيصلون وراءهم ما لا يكون إلا بهم كالجمعة والعيد.

وكان ابن عمر يُصلي خلف الحجاج رواه البخاري^(١) وغيره، والحسين والحسن وغيرهما من الصحابة كانوا يصلون مع مروان^(٢). والذين كانوا في ولاية زياد وابنه كانوا يصلون معهم. وصلوا وراء الوليد بن عتبة، وقد شرب الخمر وصلى الصبح أربعاً، وقال: أزيدكم؟^(٣) فصار هذا إجماعاً. وروى عن أبي ذر، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «كيف أنت إذا كانت عليك امرأة يؤخرون الصلاة عن وقتها؟» قال: قلت: فما تأمرني؟ قال: «صل الصلاة لوقتها، فإن أدركتها معهم فصل، فإنها لك نافلة». رواه مسلم^(٤). وفي لفظ: «فإن صليت لوقتها كانت لك نافلة، وإلا كنت قد أحرزت صلاتك». وفي لفظ: «فإن أدركت الصلاة معهم فصل، ولا تقل: إني قد صليت، فلا أصلي». وفي لفظ: «فإنها زيادة خير». وهذا فعل يقتضي فسقهم، وقد أمره بالصلاة معهم، وقول النبي ﷺ: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة» عام، فيتناول محل النزاع، ولأنه رجل تصح صلاته لنفسه، فصح الائتمام به كالعدل.

(١) كذا نسبه الحافظ في «التلخيص» ٤٣/٢، ولم نقف عليه بعد البحث الشديد، ولعله يشير إلى حديث البخاري (١٦٦٠)، ففيه أن ابن عمر خرج إلى الحجاج يوم عرفة، وأفتاه في وقت الصلاة، وليس فيه التصريح بأنه صلى خلفه، وقد قال الحافظ في شرحه في «الفتح» ٥١٢/٣: فيه صحة الصلاة خلف الفاسق.

وقد أخرج ابن شعبة ٣٧٨/٢ من طريق قيس بن يونس، عن الأوزاعي، عن عمير بن هانيء، قال شهد ابن عمر، والحجاج محاصراً ابن الزبير، فكان منزل ابن عمر بينهما، فكان ربما حضر الصلاة مع هؤلاء، وربما حضر الصلاة مع هؤلاء، وهذا سند صحيح. وانظر تعليقنا على «شرح العقيدة الطحاوية» ٥٣٠/٢ طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) أخرجه ابن أبي شعبة ٣٧٨/٢، والشافعي ١٣٠/١ من طريق جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: كان الحسن والحسين يصليان خلف مروان، قال: فقل له: أما كان أبوك يصلي إذا رجع إلى البيت؟ قال: فيقول: لا والله ما كانوا يزيدون على صلاة الأئمة. ورجال إسناده ثقات.

(٣) أخرجه مسلم (١٧٠٧)، وأبو داود (٤٤٨١).

(٤) في «صحيحه» (٦٤٨).

قال الموفق: وفعل الصحابة محمول على أنهم خافوا الضرر بترك الصلاة معهم، فقد رَوَيْنَا عَنْ عَطَاءٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، أَنَّهَا كَانَا فِي الْمَسْجِدِ، وَالْحَجَّاجُ يَخْطُبُ، فَصَلَّيَا بِالْإِيَّامِ، وَإِنَّمَا فَعَلَا ذَلِكَ لِحَوْفِهِمَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا إِنْ صَلَّيَا عَلَى وَجْهِ يَعْلَمُ بِهِمَا.

ورَوَيْنَاهُ عَنْ قَسَامَةَ بْنِ زُهَيْرٍ قَالَ: لَمَّا كَانَ مِنْ شَأْنِ فُلَانٍ مَا كَانَ، قَالَ لَهُ أَبُو بَكْرَةَ: تَنَحَّ عَنْ مُصَلَّاتِنَا، فَإِنَّا لَا نَصَلِّي خَلْفَكَ. وحديث أبي ذرٍ يدلُّ على صحتها نافلةً، والنزاع في الفرض. اهـ.

قال الشوكاني: ثبت إجماع أهل العصر الأول من بقية الصحابة ومن معهم من التابعين إجماعاً فعلياً - ولا يبعد أن يكون قولياً - على الصلاة خلف الجائرين، لأن الأمراء في تلك الأعصار كانوا أئمة الصلوات الخمس، فكان الناس لا يؤمُّهم إلا أمراؤهم في كل بلدة فيها أمير. وكانت الدولة إذ ذاك لبني أمية، وحالهم وحال أمرائهم لا يخفى. وقد أخرج البخاري عن ابن عمر أنه كان يصلي خلف الحجَّاج بن يوسف. وأخرج مسلم وأهل السنن أن أبا سعيد الخدري صلى خلف مروان صلاة العيد في قصبة تقديمه الخطبة على الصلاة، وإخراج منبر النبي ﷺ، وإنكار بعض الحاضرين^(١). وأيضاً قد ثبت تواتراً أنه ﷺ أخبر بأنه: «يكون على الأمة أمراء يُميتون الصلاة ميتة الأبدان، ويصلُّونها لغير وقتها» فقالوا: يا رسول الله بما تأمرنا؟ فقال: «صلُّوا الصلاة لوقتها، واجعلوا صلاتكم مع القوم نافلةً». ولا شك أن من أمات الصلاة وفعلها في غير وقتها غير عدلٍ. وقد أذن النبي ﷺ بالصلاة خلفه نافلةً. ولا فرق بينها وبين الفريضة في ذلك.

(١) أخرجه البخاري (٩٥٦)، ومسلم (٤٩) و (٨٨٩)، وأبو داود (١١٤٠)، والترمذي (٢٦٧٢)، وابن ماجه (١٢٧٥) و (٤٠١٣)

ومما يؤيد عدم اشتراط عدالة إمام الصلاة حديث: «صلُّوا خلف من قال: لا إله إلا الله، وصلُّوا على من قال: لا إله إلا الله»^(١) أخرجه الدارقطني، وفي إسناده عثمان بن عبد الرحمن، كذَّبه يحيى بن معين، ورواه أيضاً من وجه آخر عنه، وفي إسناده خالد بن إسماعيل، وهو متروك، ورواه أيضاً من وجه آخر عنه، وفي إسناده أبو الوليد المخزومي، وقد خفي حاله أيضاً على الضياء المقدسي، وتابعه أبو البخري وهب بن وهب، وهو كذاب. ورواه أيضاً الطبراني من طريق مجاهد عن ابن عمر، وفيه محمد بن الفضل، وهو متروك. وله طريق أخرى عن ابن عمر، وفيها عثمان بن عبد الله العثماني. وقد رماه ابن عدي بالوضع.

ومما يؤيد ذلك أيضاً عمومُ أحاديث الأمر بالجماعة من غير فرق بين أن يكون الإمام برّاً أو فاجراً.

والحاصل أن الأصل عدم اشتراط العدالة، وأنَّ كلَّ من صحَّت صلاته لنفسه صحَّت لغيره، وقد اعتضد هذا الأصل بما ذكر المجد وذكرنا من الأدلة، وبإجماع الصدر الأول عليه، وتمسك الجمهور من بعدهم به، فالقائل بأن العدالة شرط كما روي عن العترة، ومالك وجعفر بن مبشر، وجعفر بن حرب محتاج إلى دليل ينقل عن ذلك الأصل. وقد أفردت هذا البحث برسالة مستقلة، واستوفيت فيها الكلام على ما ظنَّه القائلون بالاشتراط دليلاً من العمومات القرآنية وغيرها.

ولهم متمسك على اشتراط العدالة لم أقف على أحد استدلل به ولا تعرّض له. وهو ما أخرجه أبو داود، وسكت عنه هو والمنذري، عن السائب بن خلاد أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً أمّ قوماً، فبصق في القبلة، ورسول الله ﷺ ينظر إليه، فقال رسول الله ﷺ حين فرغ: «لا يصلي لكم»، فأراد بعد ذلك أن يصلي بهم، فمنعوه وأخبروه بقول رسول الله ﷺ، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «نعم»، قال الراوي: حسبت أنه قال له: «إنك آذيت الله ورسوله»^(٢).

(١) سلف تعليق (٢) / ٢١٩.

(٢) أخرجه أحمد ٥٦/٤، وأبو داود (٤٨١)، وفي إسناده صالح بن حيوان، وتفرد بالرواية عنه =

واعلم أن مَحَلَّ النزاع إنما هو في صِحَّة الجماعة خَلْفَ من لا عدالة له، وأما أنها مكروهة فلا خلاف في ذلك كما في «البحر». قد أخرج الحاكم في ترجمة مَرثِد الغَنَوِيِّ عنه رحمته الله: «إن سرَّكم أن تُقْبَلَ صلاتُكم فليؤمِّمكم خيارُكم، فإنهم وفدُكم فيما بينكم وبين ربِّكم»^(١). ويؤيد ذلك حديث ابن عمر^(٢). اهـ.

وقال الشيخ عبدالرحمن السعدِّي: والصحيح أن إمامة الفاسقِ صحيحة، سواء كان فسقُه من جهة الأقوال كالبدع، أو من جهة الأفعال، لقوله رحمته الله: «يُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ وَلَهُمْ، وَإِنْ أَخْطَؤُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ»^(٣). قاله في أئمة الجور، ولأن صلاة الفاسقِ بِنَفْسِهِ صحيحة، فصلاة غيره خلفه كذلك، ولذلك كان الصدر الأول يصلون خلف من يكون إماماً للناس - في الجُمُع والجماعات وغيرها - من أئمة الجور، وَمِمَّنْ بَانَ فَسَقُهُمْ، وَمِنْ أَهْلِ الْبِدْع، لم يكونوا يمتنعون منها، ولا يُصَلُّونها معهم ويُعيدون.

وأما الحديث الذي رواه ابن ماجه: «وَلَا يُؤْمَنُ فَاجِرٌ مُؤْمِنًا»^(٤) فهو - على تقدير

= بكر بن سودة، فهو في عداد المجهولين.

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» ٢٢٢/٣، وأورده الحافظ في «اتحاف المهرة» ٤ / ورقة ١٤٩، ونسبه للحاكم، وقال: وفيه انقطاع.

وفي الباب عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عند الدارقطني في «السنن» ٣٤٦/١، وابن عدي في «الكامل» ٩١٢/٣ من طريق أبي الوليد المخزومي، وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٥١/٢ ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في «التحقيق» (٧١٩) من طريق هذبه بن خليفة، كلاهما، عن ابن جريج، عن عطاء، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

قال الخطيب: هذا حديث منكر بهذا الإسناد، ورجاله كلهم ثقات، والحمل فيه على الرازي (أحد رواة) أبو الحسين محمد بن إسماعيل بن موسى الرازي. وقال ابن عدي: وهذا الحديث عن ابن جريج بهذا الإسناد منكر. وقال الدارقطني: أبو الوليد هو خالد بن إسماعيل، ضعيف.

(٢) سلف في الصفحة ٢١٦ / التعليق (٣).

(٣) أخرجه البخاري (٦٩٤) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٤) سلف ص ١٩١ / تعليق (١) مختصراً.

صحته والاحتجاج به - يدلُّ على أن البرَّ أولى من الفاجر، وأنه لا يجوزُ توليةُ الفاسقِ إمامةً ولا غيرها، وهذا مسلّمٌ، ولذلك قرَّنه بقوله: «ولا أعرابيُّ مُهاجراً».

وهذا أولويَّةٌ بالاتفاق، حتى إن بعض الأئمة - كشيخ الإسلام وغيره - يرون أن أصلَ اعتزالِ الأئمةِ الفسَّاقِ، والصلاة منفرداً من طريق أهل البدعِ والرَّفْضِ، وأنه مخالفٌ لقول السلف.

ثم إن هذا ظاهرٌ في الاعتبار، فإن صلاةَ الإمام والمأموم، كلُّ منهما له كمألهما، وعليه نقصُها وفسادُها، لا تتعدى أحدهما إلى الآخر، فكيف وهو تصحُّ صلاته لنفسه؟ وإذا كانت الصلاة تصحُّ خلف من تجبُّ عليه الإعادة، كالمُحْدِثِ الذي لم يعلمَ حَدْثه، ومن عليه نجاسةٌ جهلُها، على القول الآخر، فخلفَ الفاسقِ من باب أولى وأحرى.

وأيضاً النصوصُ الكثيرةُ الموجبةُ لحضور الجماعةِ والمتوعةُ على من تركها إذا لم يوجد إلا إمامٌ فاسقٌ، فأَيُّ شيءٍ يَنْسَخُها وَيُسْقِطُها، وليس يتيسرُ للإنسان الصلاةُ في جماعةٍ في مثل هذه الحال.

وأيضاً إذا قيل بعدمِ صحَّةِ الصلاةِ خلفَ الفاسقِ، كان ذلك ذريعةً إلى مفسدةٍ عظيمةٍ، وهي التخلف عن الجماعة، بل ربما تذرَّع إلى تركِ الصلاةِ بالكُلِّيَّةِ، كما هو الواقع.

فالحقُّ الذي لا ريبَ فيه أن الصلاةَ كالجهاد، تُصَلَّى خلفَ كُلِّ برٍّ وفاجرٍ، كما تجاهدُ مع كلِّ أميرٍ برّاً كان أو فاجراً، إلَّا أَنَّهُ يجبُ على من له الأمر، أن لا يولي الإمامةَ إلَّا من هو أحقُّ بها شرعاً. وهذه مسألةٌ، وتلك مسألةٌ أخرى، والله أعلم اهـ.

وأفتى الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بن إبراهيمَ بأن حَالِقَ اللَّحِيَّةِ وشاربَ الدُّخَانِ فاسقان، لكن تصحُّ الصلاةِ خَلْفَهُمَا، ويصلي شاربُ الدُّخَانِ بِالْأُمِّيِّ الذي لا يُحْسِنُ الفاتحةَ للضرورة اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول بصحة الصلاة خلف الفاسق لما ذكر من الأدلة والله أعلم.

مسألة: مَنْ اتَّخَذَ مِنْ يُظْهِرُ بَدْعَتَهُ، وَيَتَكَلَّمُ بِهَا، وَيَدْعُو إِلَيْهَا، أَوْ يُنَازِرُ عَلَيْهَا، فَعَلِيهِ
الإعادة. ومن لم يُظْهِرْ بَدْعَتَهُ، لَا إِعَادَةَ عَلَى الْمُؤْتَمِّ بِهِ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَقِدًا لَهَا. قَالَ الْأَثَرُ:
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: الرَّافِضَةُ الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ بِمَا تَعْرِفُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، أَمْرُهُ أَنْ يُعِيدَ. قِيلَ لِأَبِي
عَبْدِ اللَّهِ: وَهَكَذَا أَهْلُ الْبِدْعِ كُلُّهُمْ؟ قَالَ: لَا، إِنْ مِنْهُمْ مَنْ يَسْكُتُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقِفُ وَلَا يَتَكَلَّمُ.
وَقَالَ: لَا تُصَلِّ خَلْفَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِذَا كَانَ دَاعِيَةً إِلَى هَوَاهُ. وَقَالَ: لَا تُصَلِّ خَلْفَ
الْمُرْجِيءِ إِذَا كَانَ دَاعِيَةً. وَتَخْصِيصُهُ الدَّاعِيَةَ، وَمَنْ يَتَكَلَّمُ بِالْإِعَادَةِ، دُونَ مَنْ يَقِفُ وَلَا
يَتَكَلَّمُ، يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّهُ لَا يُصَلِّي خَلْفَ مُبْتَدِعٍ بِحَالٍ. قَالَ، فِي
رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ لَا يُصَلِّي خَلْفَ مُرْجِيٍّ وَلَا رَافِضِيٍّ، وَلَا فَاسِقٍ، إِلَّا أَنْ يَخَافَهُمْ فَيُصَلِّي، ثُمَّ
يُعِيدُ. وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ، قَالَ أَحْمَدُ: مَتَى مَا صَلَّيْتَ خَلْفَ مَنْ يَقُولُ الْقُرْآنَ مَخْلُوقًا. فَأَعَدَّ.
قُلْتُ: وَتَعْرِفُهُ. قَالَ: نَعَمْ. وَعَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ لَا يُصَلِّي خَلْفَ أَهْلِ الْبِدْعِ. فَحَصَلَ مِنْ هَذَا أَنَّ
مَنْ صَلَّى خَلْفَ مُبْتَدِعٍ مُعَلِّنٍ بِبَدْعَتِهِ، فَعَلِيهِ الْإِعَادَةُ. وَمَنْ لَمْ يُعَلِّنْهَا فِيهِ الْإِعَادَةُ خَلْفَهُ
رِوَايَتَانِ. وَأَبَاخَ الْحَسَنُ، وَأَبُو جَعْفَرٍ، وَالشَّافِعِيُّ الصَّلَاةَ خَلْفَ أَهْلِ الْبِدْعِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ. وَلَأنَّه رَجُلٌ صَلَّاهُ
صَحِيحَةً، فَصَحَّ الِاتِّمَامُ بِهِ كغَيْرِهِ.

وقال نافع: كان ابنُ عمرَ يُصَلِّي مع الخشبيَّة^(١) والخوارج زمنَ ابنِ الزُّبَيْرِ، وهم يَقْتُلُونَ.
فَقِيلَ لَهُ: أَتُصَلِّي مع هؤلاء. ومع هؤلاء، وَبَعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَعْضًا؟ فَقَالَ: مَنْ قَالَ: حَيٍّ عَلَى
الصَّلَاةِ، أَجَبْتُهُ. وَمَنْ قَالَ: حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ، أَجَبْتُهُ. وَمَنْ قَالَ: حَيٍّ عَلَى قَتْلِ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ
وَأَخَذَ مَالَهُ، قُلْتُ: لَا. رَوَاهُ سَعِيدٌ. وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: مَنْ نَكْفَرَهُ بِبَدْعَتِهِ

(١) الْخَشَبِيَّةُ، مُحَرَّكَةٌ: قَوْمٌ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَتَكَلَّمُ، وَإِنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ.
وقال ابن الأثير: هم أصحاب المختار بن أبي عبيد. ويقال: هم ضربٌ من الشيعة، قيل:
لأنهم حفظوا خشبة زيد بن علي حين صُلِبَ. والأوَّلُ أوجه. «تاج العروس» ٣٥٩/٢ (طبعة
الكويت).

كالذي يكذب على الله أو رسوله يبدعته، لا نُصلي خلفه، ومن لا نُكفره تصح الصلاة خلفه.

قال الموفق: ولنا: ما روى جابر، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ على منبره يقول: «لا تؤمنَّ امرأةٌ رجلاً، ولا فاجرٌ مؤمناً، إلا أن يقهره سلطان، أو يخاف سوطه أو سيفه». رواه ابن ماجه^(١)، وهذا أخص من حديثهم، فتعين تقديمه، وحديثهم نقول به في الجمع والأعياد، وهو مطلق، فالعمل به في موضع يحصل الوفاء بدلالته، وقياسهم منقوض بالحنثي والأمي. ويروى عن حبيب بن عمر الأنصاري، عن أبيه، قال: سألت واثلة بن الأسقع، قلت: أصلي خلف القدري؟ قال: لا تصل خلفه. ثم قال: أما أنا لو صليت خلفه لأعدت صلاتي. رواه الأثرم. اهـ.

وعن أحمد: تصح في النقل.

وعنه: لا تصح خلف فاسق بالاعتقاد بحال.

وقال مالك: لا تصح وراء فاسق بغير تأويل، كشارب الخمر والزاني.

قال النووي: وأما من يقول بخلق القرآن فهو مبتدع. واختلف أصحابنا في تكفيره فأطلق أبو علي الطبري في «الإفصاح» والشيخ أبو حامد الإسفراييني ومتابعوه القول بأنه كافر. قال أبو حامد: ومتابعون المعتزلة كفار، والخوارج ليسوا بكفار، ونقل المتولي تكفير من يقول بخلق القرآن عن الشافعي.

وقال القفال وكثيرون من الأصحاب: يجوز الاقتداء بمن يقول بخلق القرآن وغيره من أهل البدع، قال صاحب «العدة»: هذا هو المذهب. قلت: وهذا هو الصواب، فقد قال الشافعي رحمه الله: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطأية، لأنهم يرون الشهادة بالزور

(١) سلف ص ١٩١ / تعليق (١) مختصراً.

لموافقيهم، ولم يَزَلِ السَّلَفُ يَرَوْنَ الصَّلَاةَ وراءَ المعتزلة ونحوهم ومناكحتهم وموارثتهم وإجراء سائر الأحكام عليهم.

وقد تأوَّل الإمام الحافظُ الفقيه أبو بكر البيهقي وغيره من أصحابنا المحققين ما نُقِلَ عن الشافعي وغيره من العلماء من تكفير القائل بخلق القرآن، على أنَّ المراد كفران النعمة، لا كفران الخروج عن الملة، وحمَّلَهُمْ على هذا التأويل ما ذكرته من إجراء أحكام الإسلام عليهم.

قال ابن المنذر: أجاز الشافعي الصلاة خلف من أقامها - يعني من أهل البدع - وإن كان غير محمود في دينه، أن حاله أبلغ في مخالفة حد الدين. هذا لفظه، قال ابن المنذر: إن كُفِّرَ ببدعة لم تجز الصلاة وراءه، وإلا فتجوز، وغيره أولى. اهـ.

قال المجدد: الصحيح أن كل بدعة كفرنا فيها الداعية، فإننا نفسق المقلد فيها، كمن يقول بخلق القرآن، أو بأن ألفاظنا به مخلوقة، أو أن علم الله مخلوق، أو أن أسماء مخلوقة، أو أنه لا يرى في الآخرة، أو يسب الصحابة تدنيًا، أو أن الإيمان مجرد الاعتقاد، وما أشبه ذلك. فمن كان عالمًا في شيء من هذه البدع يدعو إليه وينظر عليه فهو محكوم بكفره، نص أحمد صريحاً على ذلك في مواضع اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجع ما ذهب إليه ابن تيمية من جواز الصلاة خلف المبتدع كما سيأتي كلامه في المسألة التي بعد هذه لما أوضحه والله أعلم.

فائدة: قال في «الإنصاف» المعلن بالبدعة هو المظهر لها، ضد الإسرار، كما تتكلم بها، والداعي إليها، والمناظر عليها. وهكذا فسره الموفق والشارح وغيرهما.

وقال القاضي: المعلن بالبدعة من يعتقدها بدليل. وضده: من يعتقدها

تقليداً. وقال: المقلد لا يُكفر ولا يُفسق.

قال الموفق: ولنا أن حقيقة الإعلان هو الإظهار، وهو ضد الإخفاء والإسرار. قال الله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [التغابن: ٤]، وقال تعالى مُخْبِراً عن إبراهيم ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ﴾ [إبراهيم: ٣٨] ولأن المظهر لبدعته لا عُذر للمصلي خلفه، لظهور حاله، والمخفي لها مَنْ يُصلي خلفه معذور، وهذا له أثر في صحة الصلاة. ولهذا لم تجب إعادة خلف المحدث والنجس إذا لم يعلم حالهما لخفاء ذلك منهما ووجبت على المصلي خلف الكافر والأُمي لظهور حالهما غالباً اهـ.

مسألة: وتصح الجمعة والعيد خلف فاسق بلا إعادة إن تعذرت خلف غيره.

وقد كان أحمد يشهدُها مع المعتزلة، وكذلك العلماء الذين في عصره. وقد رَوينا أن رجلاً جاء محمد بن النضر، فقال له: إن لي جيراناً من أهل الأهواء، لا يشهدون الجمعة. قال حسبك، ما تقولُ في مَنْ يردُّ على أبي بكرٍ وعمر؟ قال: رجلٌ سوء. قال: فإن ردَّ على النبي ﷺ؟ قال: يكفر. قال: فإن ردَّ على العليِّ الأعلى؟ ثم غشي عليه، ثم أفاق، فقال: ردُّوا عليه، والذي لا إله إلا هو فإنه قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠] وهو يعلم أن بني العباس سيلونها. ولأن هذه الصلاة من شعائر الإسلام الظاهرة، وتليها الأئمة دون غيرهم، فتركها خلفهم يُفضي إلى تركها بالكلية.

وفي ابن ماجه عن جابر عن النبي ﷺ: «إن الله افترض عليكم الجمعة، فمن تركها في حياتي أو بعد موتي وله إمام عادل أو جائر، فلا جمعة الله شمله، ولا بركة له في عمره»^(١).

التعليل: لأنهما يختصان بإمام واحد، فالمنع منهما خلفه يُؤدِّي إلى تفويتها دون سائر الصلوات.

نعم لو أُقيمتا في موضعين في أحدهما عدل، فعَلَهُما وراءه. ونقل ابن الحَكَمِ

(١) سلف ص ١٩١ / تعليق (١). مختصراً.

أنه كان يصلي الجمعة، ثم يُصلي الظهر أربعاً.

وعن أحمد: من أعادها فمُبتدعٌ مخالفٌ للسنة، ليس له من فضل الجمعة شيءٌ إذا لم ير الصلاة خلفه.

وعنه: يعيدها. ضححه ابن عقيل وغيره.

قال ابن تيمية: والفاسق والمبتدع صلاته في نفسه صحيحة، فإذا صلى المأموم خلفه لم تبطل صلاته، لكن إنما كره من كره الصلاة خلفه لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب، ومن ذلك أن من أظهر بدعة أو فجوراً لا يرتب إماماً للمسلمين، فإنه يستحق التعزير حتى يتوب، فإذا أمكن هجره حتى يتوب كان حسناً، وإذا كان بعض الناس إذا ترك الصلاة خلفه وصلى خلف غيره أثر ذلك حتى يتوب، أو يعزل، أو ينتهي الناس عن مثل ذنبه، فمثل هذا إذا ترك الصلاة خلفه كان فيه مصلحة، ولم يفت المأموم جمعة ولا جماعة. وأما إذا كان ترك الصلاة يفوت المأموم الجمعة والجماعة، فهذا لا يترك الصلاة خلفهم إلا مبتدع مخالف للصحابة - رضي الله عنهم - .

وكذلك إذا كان الإمام قد رتبته ولاية الأمور، ولم يكن في ترك الصلاة خلفه مصلحة، فهذا ليس عليه ترك الصلاة خلفه، بل الصلاة خلف الإمام الأفضل أفضل، وهذا كله يكون فيمن ظهر منه فسق، أو بدعة، تظهر مخالفتها للكتاب والسنة، كبدعة الرافضة، والجهمية، ونحوهم. ومن أنكر مذهب الروافض وهو لا يصلي الجمعة والجماعة، بل يكفر المسلمين، فقد وقع في مثل مذهب الروافض، فإن من أعظم ما أنكره أهل السنة عليهم تركهم الجمعة والجماعة، وتكفير الجمهور.

وأما الصلاة خلف المبتدع، فهذه المسألة فيها نزاع وتفصيل. فإذا لم تجد إماماً غيره، كالجمعة التي لا تقام إلا بمكان واحد، وكالعيدين، وكصلوات الحج خلف إمام الموسم، فهذه تفعل خلف كل بر وفاجر باتفاق أهل السنة والجماعة،

وإنما تدعُ مثل هذه الصلوات خلف الأئمة أهل البدع كالرافضة ونحوهم، ممن لا يرى الجمعة والجماعة إذا لم يكن في القرية إلا مسجد واحد، فصلاته في الجماعة خلف الفاجر خير من صلاته في بيته مفرداً، لئلا يُفضي إلى ترك الجماعة مطلقاً.

وأما إذا أمكنه أن يصلي خلف غير المبتدع فهو أحسن وأفضل بلا ريب، لكن إن صلى خلفه ففي صلاته نزاع بين العلماء. ومذهب الشافعي وأبي حنيفة: تصح صلاته. وأما مالك وأحمد، ففي مذهبهما نزاع وتفصيل.

وهذا إنما هو في البدعة التي يُعلم أنها تخالف الكتاب والسنة، مثل بدع الرافضة والجهمية، ونحوهم. فأما مسائل الدين التي يتنازع فيها كثير من الناس في هذه البلاد، مثل مسألة الحرف والصوت ونحوها، فقد يكون كل من المتنازعين مُبتدعاً، وكلاهما جاهل متأول، فليس امتناع هذا من الصلاة خلف هذا بأولى من العكس، فأما إذا ظهرت السنة وعُلمت، فخالفها واحد، فهذا هو الذي فيه النزاع، والله أعلم. اهـ.

وقال ابن تيمية أيضاً: وأما الصلاة خلف أهل الأهواء والبدع، وخلف أهل الفجور، ففيه نزاع مشهور، وتفصيل ليس هذا موضع بسطه:

لكن أوسط الأقوال في هؤلاء أن تقديم الواحد من هؤلاء في الإمامة لا يجوز مع القدرة على غيره. فإن من كان مظهرًا للفجور أو البدع يجب الإنكار عليه ونهيهِ عن ذلك، وأقل مراتب الإنكار هجره لينتهي عن فجوره وبدعته. ولهذا فرق جمهور الأئمة بين الداعية وغير الداعية، فإن الداعية أظهر المنكر فاستحق الإنكار عليه، بخلاف الساكت فإنه بمنزلة من أسر بالذنب، فهذا لا ينكر عليه في الظاهر، فإن الخطيئة إذا خفيت لم تضر إلا صاحبها، ولكن إذا أعلنت فلم تُنكر ضرت العامة، ولهذا كان المنافقون يُقبل منهم علانيتهم، وتوكل سرائرهم إلى الله تعالى، بخلاف من أظهر الكفر.

فإذا كان داعيةً مُنَعٍ مِنْ ولايته وإمامته وشهادته وروايته، لما في ذلك من النهي عن المنكر، لا لأجلِ فسادِ الصلاة، أو اتهامه في شهادته وروايته، فإذا أمكن لإنسان ألا يُقدِّم مُظهراً للمنكر في الإمامة وَجَبَ ذلك. لكن إذا ولّاه غيره ولم يمكنه صرفه عن الإمامة، أو كان هو لا يُتِمُّكَ من صرفه إلا بِشَرٍّ أَعْظَمَ ضَرراً من ضرر ما أظهره من المنكر، فلا يجوزُ دفعُ الفسادِ القليل بالفسادِ الكثير، ولا دفعُ أَخَفِّ الضَّرَرَيْنِ بِتَحْصِيلِ أَعْظَمِ الضَّرَرَيْنِ، فإن الشريعة جاءت بِتَحْصِيلِ المصالحِ وتكميلِها، وتعطيلِ المفسادِ وتقليلِها بحسبِ الإمكانِ، ومطلوبُها ترجيحُ خَيْرِ الخَيْرَيْنِ إذا لم يُمكن أن يجتمعا جميعاً، ودفعُ شَرِّ الشَّرَّيْنِ إذا لم يندفعا جميعاً.

فإذا لم يُمكن منعُ المُظهرِ للبدعة والفجورِ إلا بضررٍ زائدٍ على ضررِ إمامته، لم يَجُزْ ذلك، بل يُصلي خلفه ما لا يمكنه فعلُها إلا خلفه، كالجمع، والأعياد، والجماعة، إذا لم يكن هناك إمام غيره، ولهذا كان الصحابة يُصلُّون خلفَ الحجاجِ، والمختارِ بنِ أبي عُبَيْدِ الثَّقَفِيِّ، وغيرهما الجُمُعَةَ والجماعةَ، فإن تفويتَ الجمعة والجماعة أعظمُ فساداً من الاقتداءِ فيهما بإمامٍ فاجرٍ، لا سيما إذا كان التَّخَلُّفُ عنهما لا يَدْفَعُ فجوره، فيبقى تركُ المصلحةِ الشرعيةِ بدونَ دَفْعِ تلكِ المفسدةِ. ولهذا كان التاركون للجمعة والجماعات خلف أئمة الجورِ مطلقاً معدودين عند السَّلَفِ والأئمة من أهل البدعِ.

وأما إذا أمكن فعلُ الجمعة والجماعةِ خلفَ البرِّ فهو أولى مِنْ فعلِها خلفَ الفاجرِ. وحينئذٍ فإذا صَلَّى خلفَ الفاجرِ مِنْ غيرِ عذرٍ فهو موضعُ اجتِهَادٍ للعلماءِ.

منهم من قال: إنه يعيد لأنه فَعَلَ ما لا يُشْرَعُ، بحيث تَرَكَ ما يجب عليه من الإنكارِ بصلاته خَلْفَ هذا، فكانت صلاته خَلْفَهُ مَنَهِياً عنها، فيعيدها.

ومنهم من قال: لا يعيدُ. قال: لأن الصلاة في نفسها صحيحةٌ، وما ذكرَ مِنْ تركِ الإنكارِ هو أمرٌ منفصل عن الصلاة، وهو يُشَبِّهُ البيعَ بعد نداء الجمعة.

وأما إذا لم يمكنه الصلاة إلا خلفه كالجمعة، فهنا لا تُعادُ الصلاة، وإعادتها

مِنْ فَعَلَ أَهْلُ الْبِدْعِ ، وَقَدْ ظَنَّ طَائِفَةٌ مِّنَ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ إِذَا قِيلَ : إِنَّ الصَّلَاةَ خَلَفَ الْفَاسِقُ لَا تَصِحُّ ، أُعِيدَتْ الْجُمُعَةُ خَلْفَهُ ، وَإِلَّا لَمْ تُعَدَّ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ . بَلِ النَّزَاعُ فِي الْإِعَادَةِ حَيْثُ يُنْهَى الرَّجُلُ عَنِ الصَّلَاةِ ، فَأَمَّا إِذَا أُمِرَ بِالصَّلَاةِ خَلْفَهُ فَالصَّحِيحُ هُنَا أَنَّهُ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ، لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْعَبْدَ لَمْ يُؤْمَرْ بِالصَّلَاةِ مَرَّتَيْنِ .

وَأَمَّا الصَّلَاةُ خَلْفَ مَنْ يَكْفُرُ بِبِدْعَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ فَهَنَّاكَ قَدْ تَنَازَعُوا فِي نَفْسِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ خَلْفَهُ . وَمَنْ قَالَ : إِنَّهُ يَكْفُرُ ، أَمَرَ بِالْإِعَادَةِ ، لِأَنَّهَا صَلَاةٌ خَلْفَ كَافِرٍ ، لَكِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِتَكْفِيرِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ ، وَالنَّاسُ مُضْطَرِبُونَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ . وَقَدْ حُكِيَ عَنْ مَالِكٍ فِيهَا رَوَايَتَانِ ، وَعَنْ الشَّافِعِيِّ فِيهَا قَوْلَانِ ، وَعَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَيْضاً فِيهَا رَوَايَتَانِ . وَكَذَلِكَ أَهْلُ الْكَلَامِ فَذَكَرُوا لِلْأَشْعَرِيِّ فِيهَا قَوْلَانِ . وَغَالِبُ مَذَاهِبِ الْأَثَمَةِ فِيهَا تَفْصِيلٌ .

وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ : أَنَّ الْقَوْلَ قَدْ يَكُونُ كُفْراً ، فَيُطْلَقُ الْقَوْلُ بِتَكْفِيرِ صَاحِبِهِ ، وَيُقَالُ : مَنْ قَالَ كَذَا فَهُوَ كَافِرٌ ، لَكِنْ الشَّخْصُ الْمَعِينُ الَّذِي قَالَهُ لَا يُحْكَمُ بِكُفْرِهِ ، حَتَّى تَقُومَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الَّتِي يَكْفُرُ تَارِكُهَا .

وَهَذَا كَمَا فِي نصوصِ الوعيدِ ، فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَقُولُ : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء : ١٠] فَهَذَا وَنَحْوُهُ مِنْ نصوصِ الوعيدِ حَقٌّ ، لَكِنْ الشَّخْصُ الْمَعِينُ لَا يُشْهَدُ عَلَيْهِ بِالْوَعِيدِ ، فَلَا يُشْهَدُ لِمَعِينٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِالنَّارِ لِحَوَازِ أَنْ لَا يُلْحَقَهُ الْوَعِيدُ لِفَوَاتِ شَرْطٍ ، أَوْ ثُبُوتِ مَانِعٍ ، فَقَدْ لَا يَكُونُ التَّحْرِيمُ بَلَّغَهُ ، وَقَدْ يَتَوَبُّ مِنْ فِعْلِ الْمُحَرَّمَ ، وَقَدْ تَكُونُ لَهُ حَسَنَاتٌ عَظِيمَةٌ تَمْحُو عَقُوبَةَ ذَلِكَ الْمَحْرَمِ ، وَقَدْ يُبْتَلَى بِمَصَائِبَ تُكْفِّرُ عَنْهُ ، وَقَدْ يَشْفَعُ فِيهِ شَفِيعٌ مُطَاعٌ .

وَهَكَذَا الْأَقْوَالُ الَّتِي يَكْفُرُ قَائِلُهَا ، قَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ لَمْ تَبْلُغْهُ النصوصُ الموجبةُ لمعرفةِ الْحَقِّ ، وَقَدْ تَكُونُ عَنْدهُ وَلَمْ تَثْبُتْ عَنْدهُ ، أَوْ لَمْ يَتِمَّكِنْ مِنْ فَهْمِهَا ، وَقَدْ يَكُونُ قَدْ عَرَضَتْ لَهُ شَبَهَاتٌ يَعْذِرُهَا اللَّهُ بِهَا ، فَمَنْ كَانَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ مُجْتَهِدًا فِي طَلَبِ الْحَقِّ

وأخطأ، فإن الله يغفر له خطأه كائناً ما كان، سواء كان في المسائل النظرية، أو العملية. هذا الذي عليه أصحاب النبي ﷺ. وجماهير أئمة الإسلام.

وما قسموا المسائل إلى مسائل أصول يكفر بإنكارها، ومسائل فروع لا يكفر بإنكارها.

فأما التفريق بين نوع وتسميته: مسائل الأصول، وبين نوع آخر وتسميته: مسائل الفروع، فهذا الفرق ليس له أصل، لا عن الصحابة، ولا عن التابعين لهم بإحسان، ولا أئمة الإسلام، وإنما هو مأخوذ عن المعتزلة وأمثالهم من أهل البدع، وعنهم تلقاه من ذكره من الفقهاء في كتبهم، وهو تفريق متناقض، فإنه يقال لمن فرق بين النوعين: ما حد مسائل الأصول التي يكفر المخطيء فيها؟ وما الفاصل بينها وبين مسائل الفروع؟ فإن قال: مسائل الأصول هي مسائل الاعتقاد، ومسائل الفروع هي مسائل العمل. قيل له: فتنازع الناس في محمد ﷺ: هل رأى ربه أم لا؟ وفي أن عثمان أفضل من علي، أم علي أفضل؟ وفي كثير من معاني القرآن، وتصحيح بعض الأحاديث هي من المسائل الاعتقادية العلمية، ولا كُفِرَ فيها بالاتفاق، ووجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، وتحريم الفواحش والخمر هي مسائل عملية، والمنكر لها يكفر بالاتفاق.

وإن قال: الأصول هي المسائل القطعية، قيل له: كثير من مسائل العمل قطعية، وكثير من مسائل العلم ليست قطعية، وكون المسألة قطعية أو ظنية هو من الأمور الإضافية، وقد تكون المسألة عند رجل قطعية لظهور الدليل القاطع له، كمن سمع النص من الرسول ﷺ، وتيقن مراده منه. وعند رجل لا تكون ظنية، فضلاً عن أن تكون قطعية، لعدم بلوغ النص إياه، أو لعدم ثبوته عنده، أو لعدم تمكنه من العلم بدلالته.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ حديث الذي قال لأهله: «إذا أنا مُت فاحرقوني، ثم اسحققوني، ثم ذروني في اليم، فوالله لئن قَدَرَ الله عليّ ليعذبني الله عذاباً ما عذبه أحداً من العالمين». فأمر الله البرّ برّد ما أخذ منه، والبحر برّد ما أخذ

منه، وقال: ما حَمَلَكَ على ما صنعت؟ قال خشيتُك يا رب، فغَفَرَ له^(١) فهذا شكٌ في قُدرةِ الله وفي المعاد، بل ظَنُّ أنه لا يعودُ، وأنه لا يقْدِرُ الله عليه إذا فَعَلَ ذلك، وغفر الله له. وهذه المسائل مبسوطَةٌ في غير هذا الموضع.

ولكن المقصود هنا أنَّ مذاهبَ الأئمة مبنيةٌ على هذا التفصيل بين النوع والعين، ولهذا حكى طائفةٌ عنهم الخلاف في ذلك، ولم يفهموا غورَ قولهم، فطائفةٌ تحكي عن أحمد في تكفير أهل البدع روايتين مُطلقاً، حتى تجعلَ الخلافَ في تكفير المَرَجَّةِ والشَّيعَةِ الْمُفَضَّلَةِ لعلِّي، وربما رجَّحتِ التكفيرَ والتخليدَ في النار، وليس هذا مذهب أحمد، ولا غيره من أئمة الإسلام، بل لا يختلفُ قوله أنه لا يُكْفَرُ المَرَجَّةُ الذين يقولون: الإيمان قولٌ بلا عملٍ، ولا يُكْفَرُ من يُفَضَّلُ علياً على عثمان، بل نصوصه صريحةٌ بالامتناعِ من تكفير الخوارجِ والقَدَرِيَّةِ وغيرهم. وإنما كان يُكْفَرُ الجَهْمِيَّةُ المُنْكَرِينَ لأسماءِ الله وصفاته، لأن مناقضةَ أقوالهم لما جاء به الرسول ﷺ ظاهرةٌ بيّنةٌ، ولأنَّ حقيقةَ قولهم تعطيلُ الخالقِ، وكان قد ابتليَ بهم حتى عَرَفَ حقيقةَ أمرهم، وأنه يدورُ على التعطيلِ، وتكفيرُ الجَهْمِيَّةِ مشهورٌ عن السلفِ والأئمة.

لكن ما كان يُكْفَرُ أعيانهم، فإن الذي يدعو إلى القول أعظمُ من الذي يقولُ به، والذي يعاقبُ مُخالفه أعظمُ من الذي يدعو فقط، والذي يُكْفَرُ مُخالفه أعظمُ من الذي يعاقبه. ومع هذا فالذين كانوا من ولايةِ الأمورِ يقولون بقولِ الجهمية: إن القرآن مخلوق، وإن الله لا يرى في الآخرة، وغير ذلك. ويدعون الناس إلى ذلك، ويمتحنونهم، ويعاقبونهم، إذا لم يجيبوهم، ويُكْفَرُونَ من لم يُجِبْهُمْ. حتى أنهم كانوا إذا أمسكوا الأسير لم يُطلقوه حتى يقرَّ بقولِ الجهمية: إن القرآن مخلوق، وغير ذلك، ولا يُؤَلُّون مُتَوَلِّياً، ولا يُعطون رزقاً من بيت المال إلا لمن يقول ذلك، ومع هذا فالإمام أحمد - رحمه الله تعالى - ترَحَّم عليهم، واستغفر لهم، لعلمه بأنهم لم يبين لهم أنهم مكذبون للرسول، ولا جاحدون لما جاء به، ولكن تأوَّلوا فأخطؤوا،

(١) أخرجه البخاري (٣٤٧٨)، ومسلم (٢٧٥٧) من حديث أبي سعيد - رضي الله عنه - .

وَقَلَّدُوا مِنْ قَالَ لَهُمْ ذَلِكَ .

وكذلك الشافعي لما قال لحفص الفرد حين قال: القرآن مخلوق: كَفَرَتْ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ . بَيَّنَّ لَهُ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ كُفْرٌ، وَلَمْ يَحْكَمْ بِرَدِّهِ حَفْصٌ بِمُجَرِّدِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ الْحُجَّةُ الَّتِي يَكْفِرُ بِهَا، وَلَوْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ مُرْتَدٌّ لَسَعَى فِي قَتْلِهِ، وَقَدْ صَرَّحَ فِي كِتَابِهِ بِقَبُولِ شَهَادَةِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَالصَّلَاةِ خَلْفَهُمْ .

وكذلك قال مالك - رحمه الله - والشافعي، وأحمد، في القَدْرِي: إن جحد عِلْمَ اللَّهِ كُفْرٌ. ولفظ بعضهم: نَظَرُوا الْقَدْرِيَّةَ بِالْعِلْمِ، فَإِنْ أَقْرَأُوا بِهِ خُصِمُوا، وَإِنْ جَحَدُوهُ كَفَرُوا.

وسئل أحمد عن القَدْرِيِّ: هل يكفر؟ فقال: إن جحد العِلْمَ كُفْرٌ. وحينئذٍ فجاحدُ العلم هو من جنس الجَهْمِيَّةِ. وأما قتلُ الداعيةِ إلى البدع فقد يُقْتَلُ لَكُفِّ ضَرَرِهِ عَنِ النَّاسِ، كَمَا يُقْتَلُ الْمُحَارِبُ. وإن لم يَكُنْ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَافِرًا، فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ أَمَرَ بِقَتْلِهِ يَكُونُ قَتْلُهُ لِرَدِّتِهِ، وَعَلَى هَذَا قَتْلُ غِيلَانَ الْقَدْرِيِّ وَغَيْرِهِ قَدْ يَكُونُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ. وهذه المسائلُ مبسوطَةٌ في غيرِ هذا الموضع، وإنما نَبَّهْنَا عَلَيْهَا تَنْبِيهًا اهـ.

وسئل الشيخ عبد اللطيف - رحمه الله - عما نُسِبَ عن شيخ الإسلام، أنه ذكر: أن الإمام أحمد كان يصلي خَلْفَ الجَهْمِيَّةِ؟

فأجاب: هذا لو سُئِلَ مِنْ أَوْضَحِ الْوَاضِحَاتِ عِنْدَ طَلَبَةِ الْعِلْمِ وَأَهْلِ الْأَثَرِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ وَأَمْثَالَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْحَدِيثِ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي تَكْفِيرِ الْجَهْمِيَّةِ، وَأَنَّهُمْ ضُلَالٌ زَنَادِقَةٌ، وَقَدْ ذَكَرَ مِنْ صَنَّفَ فِي السُّنَنِ تَكْفِيرَهُمْ عَنْ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْأَثَرِ، وَعَدَّ اللَّالِكَاثِي مِنْهُمْ عِدَدًا يَتَعَدَّرُ ذِكْرُهُمْ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ، وَكَذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي كِتَابِ «السُّنَنِ»، وَالْخَلَالُ فِي كِتَابِ «السُّنَنِ»، وَابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ فِي كِتَابِ «السُّنَنِ» لَهُ. وَإِمَامُ الْأَثَمَةِ ابْنُ خُزَيْمَةَ قَرَّرَ كُفْرَهُمْ، وَنَقَلَ عَنْ أُسَاطِينِ الْأَثَمَةِ، وَقَدْ حَكَى كُفْرَهُمْ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي كَافِيَتِهِ، عَنْ خَمْسَمِئَةٍ مِنْ أَثَمَةِ

المسلمين وعلمائهم.

والصلاة خلفهم - لا سيما صلاة الجمعة - لا تنافي القول بتكفيرهم، لكن تجب الإعادة حيث لا تمكن الصلاة خلف غيرهم، والرواية المشهورة عن الإمام أحمد، هي المنع من الصلاة خلفهم، وقد يُفَرَّق بين من قامت عليه الحجة، التي يكفر تاركها، وبين من لا شعور له بذلك، وهذا القول يميل إليه شيخ الإسلام في المسائل التي قد يخفى دليلها على بعض الناس، وعلى هذا القول: فالجهمية في هذه الأزمنة قد بلغتهم الحجة، وظهر الدليل، وعرفوا ما عليه أهل السنة، واشتهرت الأحاديث النبوية، وظهرت ظهوراً ليس بعده إلا المكابرة والعناد، وهذا حقيقة الكفر والإلحاد، كيف وقولهم يقتضي من تعطيل الذات والصفات، والكفر بما اتفقت عليه الرسالة والنبوات، وشهدت به الفطر السليمات، ما لا يبقى معه حقيقة للربوبية والإلهية، ولا وجود للذات المقدسة المتصفة بجميل الصفات.

وهم إنما يعبدون عدماً لا حقيقة لوجوده، ويعتمدون من الخيالات والشبه ما يعلم فساده بضرورة العقل وبالضرورة من دين الإسلام عند من عرفه، وعرف ما جاءت به الرسل من الإثبات، ولبشر المرسي وأمثاله من الشبه والكلام في نفي الصفات ما هو من جنس هذا المذكور عند الجهمية المتأخرين، بل كل أمة أخف إلحاداً من بعض هؤلاء الضلال، ومع ذلك فأهل العلم متفقون على تكفيره، وعلى أن الصلاة لا تصح خلف كافر جهمي أو غيره، وقد صرح الإمام أحمد فيما نقل عنه ابنه عبدالله وغيره، أنه كان يُعيد صلاة الجمعة وغيرها، وقد يفعله المؤمن مع غيرهم من المرتدين إذا كانت لهم شوكة ودولة، والنصوص في ذلك معروفة مشهورة نُحيل طالب العلم على أماكنها ومطائنها اهـ.

مسألة: وإن خاف أذى بترك الصلاة خلف الفاسق صلى خلفه، دفعاً للمفسدة، وأعاد، نص عليه أحمد، لعدم براءته.

مسألة: وإن نوى مأموم الانفراد، أي نوى المصلي خلف الفاسق صورة عدم الائتمام به.

ووافقه في أفعال الصلاة، صَحَّ ما صَلَّاه، ولم يُعَدَّ على الصحيح من المذهب، لأنه لم يَأْتَمْ به، حتى ولو كانوا جماعةً صَلَّوا خلفه بإمامٍ عَدْلٍ، ووافقه الإمام في أفعالها، فلا إعادة لعدم الاقتداء بفاسقٍ.

وعن أحمد: يعيد.

مسألة: وتصحُّ إمامةُ العدل إذا كان نائباً لفاسق، على الصحيح من المذهب، نص عليه.

التعليل: لأنَّ صَلَّاتِهِ إنما ترتبط بِصَلَاةِ إِمَامِهِ، فلا يَضُرُّ وجودُ معنى في غيره، كالحدث، كصلاةٍ فاسقٍ خَلَفَ عَدْلٍ.

وعن أحمد: لا تصحُّ؛ لأنه لا يستنبُّ من يباشر.

وقيل: إن كان المستنبُّ عدلاً وحده فوجهان.

فعلى المذهب: لا يعيد. نص عليه.

وعنه: يُعيد.

فائدة: حُكْمُ مَنْ صَلَّى الجمعة ونحوها في بُقْعَةٍ غَضِبَ للضرورة حُكْمُ صَلَاةِ الجمعة خَلَفَ الفاسق. ذكره في «الفروع». وتقدم التنبيه على ذلك في آخر باب اجتناب النجاسة.

مسألة: وتصح الصلاة خلف إمامٍ لا يعرفه، أي يجهل عدالته وفسقه، إذا لم يتبين الحال ولم يظهر منه ما يمنع الائتمام به، على الصحيح من المذهب؛ لأنَّ الأصل في المسلمين السلامة.

والاستحباب أن يصلي خلف من يعرفه عدلاً، ليتحقَّق براءة ذمِّه.

قال ابن تيمية: يجوز للرجل أن يصلي الصلوات الخمس والجمعة وغير ذلك خلف مَنْ لم يَعْلَمْ منه بدعة، ولا فسقاً، باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة

المسلمين. وليس من شرط الائتنام أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه، ولا أن يمتحنه، فيقول: ماذا تعتقد؟ بل يصلي خلف مستور الحال اهـ.

وعن أحمد: لا تصح.

قلت: والصحيح الأول والله أعلم.

مسألة: وإذا أقيمت الصلاة والإنسان في المسجد، والإمام ممن لا يصلح للإمامة، فإن شاء صلى خلفه وأعاد. وإن نوى الصلاة وحده، ووافق الإمام في الركوع والسجود والقيام والقعود، فصلاته صحيحة؛ لأنه أتى بأفعال الصلاة وشروطها على الكمال، فلا تفسد بموافقته غيره في الأفعال، كما لو لم يقصد الموافقة.

وروي عن أحمد أنه يعيد.

وكذلك لو كان الذين لا يرضون الصلاة خلفه جماعة، فأثمهم أحدهم، ووافقوا الإمام في الركوع والسجود، كان جائزاً.

مسألة: والفاسق من أتى كبيرة، وهي ما فيه حد في الدنيا أو وعيد في الآخرة، أو داوم على صغيرة، وتأتي له تنمة في باب شروط من تقبل شهادته إن شاء الله تعالى.

مسألة: ومن صح اعتقادهم في الأصول كأهل السنة والجماعة، فلا بأس بصلاة بعضهم خلف بعض، ولو اختلفوا في الفروع كأهل المذاهب الأربعة. الدليل: صلاة الصحابة خلف بعضهم مع ما بينهم من الاختلاف في الفروع، ويأتي قريباً.

مسألة: ومن صلى بأجرة لم يصل خلفه، قاله ابن تميم، قال أبو داود: سمعت أحمد يسأل عن إمام قال: أصلي بكم رمضان بكذا وكذا درهماً؟ قال: أسأل الله العافية، من يصلي خلف هذا؟

فإن دفع إليه شيء بغير شرط فلا بأس، نصاً، وكذا لو كان يُعطى من بيت

المالِ أو من وَقَفٍ.

قال ابن تيمية: الاستئجار على الإمامة لا يجوز في المشهور من مذهب أبي حنيفة، ومالك وأحمد. وقيل: يجوز، وهو مذهب الشافعي ورواية عن أحمد وقول في مذهب مالك. والخلاف في الأذان أيضاً. لكن المشهور من مذهب مالك أن الاستئجار يجوز على الأذان، وعلى الإمامة معه ومنفردة، وفي الاستئجار على هذا ونحوه كالتعليم، على قول ثالث في مذهب أحمد وغيره: أنه يجوز مع الحاجة، ولا يجوز بدون حاجة اهـ^(١).

مسألة: ولا تصح الصلاة خلف سكران، لأن صلاته لا تصح لنفسه، فلا تصح لغيره. وإن سكر في أثناء الصلاة بطلت صلاته، لبطلان طهارته. فأما من يشرب من النبيذ المختلّف فيه ما لا يسكره معتقداً حله، فلا بأس بالصلاة خلفه. نص عليه أحمد.

وذكر ابن أبي موسى في الصلاة خلف شارب نبيذ معتقداً حله روايتين، وذكر أنه لا يصلى خلف من يقول: الماء من الماء، أو يجيز ربا الفضل^(٢).

نص: «كما لا يصح (و) أن يؤمّ كافراً»

ش: ولا تصح الصلاة خلف كافر، هذا المذهب، وبه قال الشافعي وأصحاب

(١) انظر «كشف القناع» ١/٥٥٨، ٥٥٩، و«الإنصاف» ٢/٢٥٢ - ٢٥٦، و«شرح الزركشي» ٢/٨٥، ٨٩، و«المبدع» ٢/٦٥ - ٦٧، و«الفروع» ٢/١٥، و«المغني» ٣/١٧ - ٢٣ و ٢٥ - ٢٦، و«المجموع شرح المذهب» ٤/١٣٤، ١٣٥، و«مجموع الفتاوى» ٢٣/٣٥١، ٣٥٤ - ٣٥٦، ٣٤٢ - ٣٥٠، ٣٦٦، ٣٦٧، و«الاختيارات» ص ١٣٠، و«نيل الأوطار» ٣/١٨٥ - ١٨٧، و«الدرر السنية» ٤/٤٠٧ - ٤٠٩، و«المختارات الجليلة» ص ٥٦ - ٥٨، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٢/٢٩٣ - ٢٩٥، و«حاشية العنقري» ١/٢٤٩، و«فتاوى اللجنة» ٧/٣٦٨، و«الشرح الكبير» ١/٤٠١.

(٢) انظر «كشف القناع» ١/٥٦٠، و«المغني» ٣/١٩، ٢٠، و«المبدع» ٢/٦٧.

الرأي وأشار المؤلف إلى أنه باتفاق الأئمة الأربعة ولو كان كفره بدعة مكفرة على ما هو مذكور في الأصول - ويأتي بعضه في شروط من تُقبل شهادته إن شاء الله - ولو أسرَّ الكفر، فجَهِل المأموم كفره، ثم تبيَّن له.

الدليل: أن صلاته لا تصح لنفسه فلا تصح لغيره، وعموم قوله ﷺ: «لا يؤمن فاجرٌ مؤمناً»^(١) والكفر لا يخفى غالباً، فالجاهل به مُفَرِّطٌ.

وقيل: تصح إن أسرَّ الكفر، وبه قال أبو ثورٍ والمُزنيُّ، واختاره الشيخ عبدالرحمن السعدي.

وعن أحمد: لا يُعيد خلف مُبتدعٍ كافرٍ ببدعته.

وحكى ابن الزاغوني روايةً بصحة صلاة الكافر، بناءً على صحة إسلامه بها. وبني على صحة صلاته صحة إمامته على احتمالٍ.

قال الزركشي: وهو بعيدٌ. وتقدّم ذلك في كتاب الصلاة.

مسألة: ولو صلى خلف من يعلمه مسلماً، فقال بعد الصلاة: هو كافر، لم يؤثر في صلاة المأموم؛ لأنها كانت محكوماً بصحتها، وهو ممن لا يُقبل قوله.

ولو قال من جَهِل حاله لمن صلى خلفه بعد سلامه من الصلاة: هو كافر وإنما صلى تهزؤاً، أعاد مأمومٌ فقط. نصّ عليه. كمن ظنَّ كفره، أو حدّثه فبان بخلافه، أو ظنَّ أنه خنثى مشكّل فبان رجلاً، فيعيد المأموم لاعتقاده بطلان صلاته.

وقيل: لا يعيد، كمن جَهِل حاله. واختاره الشيخ عبدالرحمن السعدي.

مسألة: ولو علم من إنسان حال ردة وحال إسلام وصلى خلفه ولم يعلم في أي الحالين هو؟ أعاد.

ولو علم لإنسان حال إفاقة وحال جنونٍ كره تقديمه في الحالتين، لاحتمال أن

(١) سلف ص ١٩١ / تعليق (١).

يكون على الحالة التي لا تصح إمامته فيها.

فإن صلى خلفه ولم يعلم في أي الحالين هو، أعاد ما صلاه خلفه، لأن ذمته اشتغلت بالوجوب، ولم يتحقق ما يبرأ به، فبقي على الأصل. وهذا أحد الوجوه في المسألة، قدمه في «الرعاية الكبرى» وصححه في «مجمع البحرين».

والوجه الثاني: لا يعيد، وصوّته في «تصحيح الفروع».

والوجه الثالث: إن كان قد علم قبل الصلاة إسلامه أو إفاقته وشك في ردّه أو جنونه، فلا إعادة، لأن الظاهر بقاءه على ما كان عليه. وإن علم ردّه أو جنونه، وشك في إسلامه أو إفاقته أعاد. قال في «تصحيح الفروع»: وهو الصحيح من المذهب على ما اصططحناه، جزم به في «المغني» و«الشرح»، و«شرح ابن رزين» وغيرهم. اهـ. وقطع به في «المنتهى».

مسألة: وإن صلى خلف من يعلم أنه كافر فقال بعد صلاته: كنت أسلمت، وفعلت ما يجب للصلاة، فعليه الإعادة لاعتقاده بطلان صلاته^(١).

نص: «ولا نصحح (و هـ) الفرض خلف صبي، وأصحح (و ش) النفل، ونصح (و د) بمثله مطلقاً (و)».

ش: ولا تصح إمامة مميّز لبالغ في فرض، على الصحيح من المذهب، نص عليه. رواه الأثرم عن ابن مسعود وابن عباس، وبه قال عطاء ومجاهد والشعبي ومالك والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة.

الدليل: حديث «لا تقدّموا صبيانكم»^(٢).

(١) انظر «كشف القناع» ١/ ٥٥٩، ٥٦٠، و«الإنصاف» ٢/ ٢٥٨، ٢٥٩، و«المغني» ٣/ ٢٥، ٣٣، و«الفتاوى السعدية» ص ١٦٦، و«شرح الزركشي» ٢/ ٩٤-٩٥، و«الشرح الكبير» ١/ ٤٠٣، و«تصحيح الفروع» ٢/ ٢٠، و«معونة أولي النهى» ٢/ ١٥٧.

(٢) أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٧٣١٠) من حديث علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - مرفوعاً.

قال النووي: واحتج بحديث علي - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «رُفِعَ القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يبلُغ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يَفِيَقَ» رواه أبو داود والنسائي^(١) بإسناد صحيح، ورواه أيضاً من رواية عائشة^(٢) - رضي الله عنها -، وعن ابن عباس من قوله: «لا يَوْمُ غلامٍ حتى يحتلم»^(٣). ولأنه غير مكلف فاشبه المجنون اهـ. واستدل أيضاً بحديث ابن مسعود قال: لا يوم الغلام حتى تجب عليه الحدود.

التعليل: لأنها حال كمال، والصبي ليس من أهلها، أشبه المرأة، بل أكد، لأنه نقص يمنع التكليف وصحة الإقرار، والإمام ضامن، وليس هو من أهل الضمان، ولأنه لا يؤمن منه الإخلال بالقراءة حال السر.

= قال ابن عبد الهادي في «التنقيح» ١١٠٨/٢: هذا حديث لا يصح، ولا يعرف له إسناد صحيح، بل روي بعضه بإسناد مظلم، قال عبد الله بن زيدان البجلي الكوفي: حدثنا أبي، حدثنا موسى بن هشام البجلي، عن يحيى بن يعلى، حدثنا عبد الله بن زيد، عن حرملة بن عمر، عن عبد العزيز بن حكيم، عن علي بن أبي طالب، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقدموا سفهاءكم في صلاتكم ولا على جنازركم، فإنهم وفدكم إلى ربكم». قال شيخنا أبو الحجاج: في إسناده غير واحد من المجهولين.

(١) حديث صحيح، وأخرجه أحمد (٩٤٠)، وأبو داود (٤٤٠٣)، وابن ماجه (٢٠٤٢)، والنسائي في «الكبرى» (٧٣٤٧)، وصححه ابن حبان (١٤٣)، والحاكم ٢٥٨/١ و٥٩/٢، ووافقه الذهبي، من حديث علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -. وانظر تمام تخريجه في «المسند».

(٢) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ١٠٠/٦، وأبو داود (٤٣٩٨)، وابن ماجه (٢٠٤١)، والنسائي ١٥٦/٦، وصححه ابن حبان (١٤٢)، والحاكم ٥٩/٢ ووافقه الذهبي، من حديث عائشة - رضي الله عنها -.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٣٨٤٧)، والبيهقي في «السنن» ٢٢٥/٣ من طريق إبراهيم بن محمد، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس. قلنا: قال الحافظ في «الفتح» ١٨٥/٢: إسناده ضعيف إبراهيم بن محمد هو ابن أبي يحيى الأسلمي متروك، ورواية داود بن الحصين عن عكرمة، ضعيفة.

وعن أحمد: تصحُّ. وهو قول الحسن، والشافعي، وإسحاق، وابن المنذر، وأبي ثور، وهو مروى عن ابن عباس واختاره الشيخ عبد الله بن محمد والشيخ عبد الرحمن السعدي، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

وقال الأوزاعي: لا يؤمُّ في مكتوبةٍ إلا أن لا يكونَ فيهم من يحفظُ شيئاً من القرآن غيره، فيؤمُّهم المراهق. وقال الزهري: إن اضطروا إليه أمَّهُم. وقال ابن عقيل: يُخرَجُ في صحة إمامة ابن عشر وجهه، بناءً على القول بوجوب الصلاة عليه.

الدليل: عموم قوله: «يؤمُّكم أقرؤكم لكتاب الله تعالى»^(١) وهذا داخل في عمومه، وأن عمرو بن سلمة - بكسر اللام - كان يؤم قومه، وهو ابن ست سنين، أو سبع سنين.

عن عمرو بن سلمة قال: لما كانت وقعة الفتح بادَرَ كلُّ قَوْمٍ بِإِسْلَامِهِمْ، وَبَادَرَ أَبِي قَوْمِي بِإِسْلَامِهِمْ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: جِئْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ حَقًّا، فَقَالَ: «صَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا، وَصَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا» فَنَظَرُوا فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَكْثَرَ قُرْآنًا مِنِّي لِمَا كُنْتُ أَتَلَّقِي مِنَ الرُّكْبَانِ، فَقَدَّمُونِي بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَأَنَا ابْنُ سِتِّ سِنِينَ، أَوْ سَبْعِ سِنِينَ، وَكَانَتْ عَلَيَّ بُرْدَةٌ كُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ تَقَلَّصْتُ عَنِّي. فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْحَيِّ: أَلَا تُغْطُونَ عَنَّا اسْتِ قَارِئِكُمْ، فَاشْتَرَوْا فَقَطَّعُوا لِي قَمِيصًا، فَمَا فَرَحْتُ بِشَيْءٍ فَرَحِي بِذَلِكَ الْقَمِيصِ. رواه البخاري والنسائي بنحوه^(٢)، قال فيه: كُنْتُ أُوْمِّهُمْ وَأَنَا ابْنُ ثَمَانٍ سِنِينَ. وأبو داود^(٣) وقال فيه: وَأَنَا ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ أَوْ ثَمَانٍ سِنِينَ. وأحمد ولم يذكر سنَّه، ولأحمد وأبي داود: فَمَا شَهِدْتُ مَجْمَعًا مِنْ جَرْمٍ إِلَّا كُنْتُ إِمَامَهُمْ إِلَى يَوْمِي هَذَا^(٤).

(١) سلف ص ١٨٧ / تعليق (١). وانظر ما قبله ص ١٨٦.

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٠٢)، والنسائي ٩/٢ و٨٠.

(٣) انظر ما بعده.

(٤) أخرجه أحمد ٢٩/٥، وأبو داود (٥٨٧).

وجوابه أن الأمر لم يبلغ النبي ﷺ، لكنه خلاف الظاهر. قال الخطابي: كان أحمد يُضعف أمر عمرو بن سلمة، وقال مرة: دعه ليس بشيء بين، وقال في رواية أبي داود: لا أدري أي شيء هذا. وقال: ليس فيه اطلاع النبي ﷺ.

قال الشوكاني: وأجيب بأن إمامته بهم كانت حال نزول الوحي، ولا يقع حاله التقرير لأحد من الصحابة على الخطأ، ولذا استدل بحديث أبي سعيد وجابر: «كنا نَعزُّلُ القرآنَ ينزلُ»^(١). وأيضاً الذين قدّموا عمرو بن سلمة كانوا كلهم صحابة. قال ابن حزم: ولا نعلم لهم مخالفاً. كذا في «الفتح» اهـ.

قال الشوكاني: وقد قيل: إن حديث عمرو المذكور كان في نافلة لا فريضة. وردّ بأن قوله: «صلوا صلاة كذا في حين كذا، وصلاة كذا في حين كذا»^(٢) يدل على أن ذلك كان في فريضة. وأيضاً قوله: «إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم» لا يحتمل غير الفريضة، لأن النافلة لا يُشرع لها الأذان.

ومن جملة ما أجيب به عن حديث عمرو المذكور ما روي عن أحمد بن حنبل أنه كان يُضعف أمر عمرو بن سلمة، روى ذلك عنه الخطابي في «المعالم». وردّ بأن عمرو بن سلمة صحابي مشهور. قال في «التقريب»: صحابي صغير نزل بالبصرة، قد روي ما يدل على أنه وقد على النبي ﷺ كما تقدم.

وأما القدح في الحديث بأن فيه كشف العورة في الصلاة، وهو لا يجوز كما في ضوء النهار، فهو من الغرائب. وقد ثبت أن الرجال كانوا يصلُّون عاقدِي أَرْهَم، ويقال للنساء: لا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُنَّ حتى يستوي الرجال جلوساً، زاد أبو داود: من

(١) أخرجه البخاري (٥٢٠٧) و(٥٢٠٨)، ومسلم (١٤٤٠)، وابن حبان (٤١٩٥) من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه -.

وأخرجه البخاري (٢٥٤٢) و(٤١٣٨) و(٧٤٠٩)، ومسلم (١٤٣٨) من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -.

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٠٢) من حديث عمرو بن سلمة.

ضيق الأزر^(١) .

قوله: وكانت عليّ بُردة في رواية أبي داود^(٢) : وعليّ بُردة لي صغيرة ، وفي أخرى^(٣) : كنت أؤمهم في بُردة مُوصلة فيها فتق . والبردة : كساء صغير مُربّع ، ويقال : كساء أسود صغير ، وبه كني أبو بردة ، قوله : تَقَلَّصْتُ عني ، في رواية أبي داود^(٤) : خرجتُ استي . وفي أخرى له^(٥) : تَكَشَّفْتُ . قوله : است قارئكم ، المراد هنا بالاست العجز ، ويراد به حلقة الدبر . قوله : فاشترؤا فقطعوا لي قميصاً ، لفظ أبي داود فاشترؤا لي قميصاً . قوله : من جرم ، بجيم مفتوحة وراء ساكنة ، وهم قومه .

ومن جملة حُجَجِ القائلين بأن إمامة الصبي لا تصح حديث: «رُفِعَ القلم عن ثلاثة»، وردّ بأن رُفِعَ القلم لا يستلزم عدم الصّحة.

ومن جملتها أن صلاته غير صحيحة، لأن الصّحة معناها موافقة الأمر، والصبي غير مأمور. وردّ بمنع أن ذلك معناها، بل معناها استجماع الأركان وشروط الصّحة، ولا دليل على أن التكليف منها.

ومن جملتها أيضاً أن العدالة شرط، لما مرّ، والصبي غير عدل. وردّ بأن العدالة نقيضُ الفسق، وهو غير فاسق، لأنّ الفسق فرعُ تعلّق الطلب، ولا تعلّق، وانتفاء كون صلاته واجبةً عليه لا يستلزم عدم صّحة إمامته، لما سيأتي من صّحة صلاة المُفترَضِ خَلْفَ الْمُتَنَفِّلِ اهـ.

(١) أخرجه البخاري (٨١٤)، ومسلم (٤٤١)، وأبو داود (٦٣٠) من حديث سهل بن سعد - رضي الله عنه - .

(٢) في سننه (٥٨٥).

(٣) في سننه (٥٨٦).

(٤) في سننه (٥٨٦).

(٥) في سننه (٥٨٥).

وقال النووي: والجواب عن حديث: «رُفِعَ القَلَمُ» أنَّ المراد رفعُ التكليفِ والإيجابِ، لا نفيُ صحة الصلاة، والدليل عليه حديثُ ابن عباسٍ في الصحيحين: أنه صلى مع النبي ﷺ^(١). وحديثُ أنسٍ في الصحيحين: أنه صلى هو واليتيمُ خلف النبي ﷺ^(٢)، وحديثُ عمرو بن سَلَمَةَ^(٣)، وغيرها من الأحاديث الصحيحة، وأما المرويُّ عن ابن عباسٍ فإنَّ صَحَّ فمعارضٌ بالمروي عن عائشة من صحَّة إمامة الصبيان. وإذا اختلفت الصحابة لم يُحتجَّ ببعضهم. ويخالفُ المجنونُ فإنه لا تصحُّ طهارته، ولا يعقلُ الصلاة. والله أعلم اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول بصحة إمامة مميز لبالغ لما ذكر من الأدلة والله أعلم.

مسألة: وتصحُّ إمامة المميِّز للبالغ في نفل، ككسوفٍ وتراويح. على الصحيح من المذهب وبه قال أبو حنيفة. ومالك والثوري، والأوزاعي وإسحاق.

وعن أحمد رواية: لا تصحُّ في النفل أيضاً. وبه قال داود. قلت: والصحيح الأول.

مسألة: وتصحُّ إمامة مميِّز بمثله، وهو المذهب؛ لأنه متنفل يؤم متنفلاً.

وقال في «المنتخب» عن ابن الشيرازي: لا تصحُّ إمامته بمثله. قلت: والصواب الأول.

فائدة: قال المحققون: الصوابُ يُعتبرُ كُلُّ صبيٍّ بنفسه، فقد يُميِّزُ لدون خمس سنين، وقد يتجاوز الخمسَ ولا يُميِّزُ.

قال النووي: والتميُّزُ يختلفُ وقته باختلاف الصبيان. فمنهم من يحصلُ له من سبع سنين، ومنهم من يحصلُ له قبلها؛ ومنهم من لا يُميِّزُ وإن بلغ سبعا وعشرًا وأكثر^(٤) اهـ.

(١) أخرجه البخاري (٩٩٢) و(١١٩٨)، ومسلم (٧٦٣) من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -.

(٢) أخرجه البخاري (٣٨٠)، ومسلم (٦٥٨) من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه -.

(٣) أخرجه البخاري (٤٣٠٢) من حديث عمرو بن سلمة.

(٤) انظر «كشاف القناع» ٥٦٤/١، ٥٦٥، و«الإنصاف» ٢٦٦/٢، ٢٦٧، و«المبدع» ٧٣/٢، ٧٤، و«المغني» ٧٠/٣، و«المجموع شرح المذهب» ١٢٩/٤ - ١٣١، و«نيل الأوطار» =

نص: «وتصحُّ (ود) من المرأة بالنساء»

ش: وتصحُّ إمامة المرأة بنساء. وأفتت به اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

الدليل: ما رواه الدارقطني عن أم ورقة أنه رضي الله عنها أذن لها أن تؤمَّ نساء أهل دارها^(١).

مسألة: وتصحُّ أيضاً إمامة الخنثى بنساء، وهو المذهب، لأن غايته أن يكون امرأة، وإمامتها بهن صحيحة.

وقيل: لا تصحُّ.

ويقفن خلف الخنثى إذا أمَّهنَّ كالرجل. وقال ابن عقيل: يقوم وسطهن.

مسألة: وإن صلى رجل خلف من يعلمه خنثى لكن يجهل إشكاله، ثم بان الخنثى بعد الصلاة رجلاً، فعلى المأموم الإعادة، كمن صلى خلف من يظنه محدثاً، فبان متطهراً. على الصحيح من المذهب.

وفيه وجه: لا يعيد إذا علمه خنثى، أو جهل إشكاله.

مسألة: وإن صلى رجل خلف الخنثى وهو لا يعلم أنه خنثى، فبان بعد الفراغ رجلاً، فلا إعادة عليه، لصحة صلاته في نفس الأمر، وعدم شكِّه حال الفعل فيما يُفسدها^(٢).

نص: «ولا تصحُّ (ود) برجال وخناثي».

ش: ولا تصحُّ إمامة امرأة برجال. هذا المذهب مطلقاً، وهو قول عامة الفقهاء،

= ٣/١٨٨، ١٨٩، و«الدرر السنية» ٤/٤١٠، و«الفتاوى السعدية» ص ١٦٦، و«فتح الباري» ٢/١٨٥،

و«معالم السنن» ١/٣٠٦، و«المحلى» ٤/٣٠٧، و«التقريب» ٤٢٢ برقم ٥٠٤٢، و«فتاوى اللجنة» ٧/٣٨٩.

(١) أخرجه الدارقطني ١/٢٧٩، وانظر ص ٤٤ التعليق (١).

(٢) انظر «كشاف القناع» ١/٥٦٤، و«الإنصاف» ٢/٢٦٥، ٢٦٦، و«فتاوى اللجنة» ٧/٣٩٢.

قال البيهقي: وعليه الفقهاء السبعة والتابعون. وقال النووي: وهو مذهبنا ومذهب جماهير العلماء من السلف والخلف. وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وسفيان وداود اهـ.

الدليل: ما روى ابن ماجه والبيهقي عن جابر مرفوعاً: «لا تُؤمَّن امرأة رجلاً»^(١) قال النووي: بإسناد ضعيف اهـ.

التعليل: لأنها لا تؤذَن للرجال، فلم يَجُزْ أن تؤمَّهُم، كالمجنون.

وقال أبو ثور: لا إعادة على من صلى خلفها. وهو قياس قول المزني، وقال ابن جرير: تصح.

وعن أحمد: تصح في النفل.

وعنه: تصح في التراويح. نص عليه وهو الأشهر عند المتقدمين. قال الشوكاني: وأجاز المزني وأبو ثور والطبري إمامتها في التراويح إذا لم يحضر من يحفظ القرآن اهـ.

فعلى هذه الرواية، قيل: يصح إن كانت قارئة وهم أميون.

وقيل: إن كانت أقرأ من الرجال.

وقيل: إن كانت أقرأ وذا رحم.

وقيل: إن كانت ذا رحم أو عجوز.

قال في «الفروع»: واختار الأكثر صحة إمامتها في الجملة. لخبر أم ورقة العام والخاص.

والجواب عن الخاص: رواه المروزي بإسناد يمنع الصحة، وإن صح: فيتوجه

(١) سلف ص ١٩١ / تعليق (١).

حمله على النفل، جمعاً بينه وبين النهي . ويتوجه احتمال في الفرض والنهي : تصح مع الكراهة اهـ.

قال الشوكاني : ويستدل للجواز بحديث أم ورقة «أن النبي ﷺ أمرها أن تؤم أهل دارها» رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة . وأخرجه أيضاً الدارقطني والحاكم . وأصل الحديث : أن رسول الله ﷺ لما غزا بدرًا قالت : يا رسول الله أتأذن لي في الغزو معك؟ فأمرها أن تؤم أهل دارها وجعل لها مؤذناً يؤذن لها، وكان لها غلام وجارية دبرتهما . فالظاهر أنها كانت تصلي ويأتّم بها مؤذنها وغلامها وبقية أهل دارها . وقال الدارقطني : إنما أذن لها أن تؤم نساء أهل دارها اهـ.

وخبر أم ورقة العام هو ما رواه أبو داود : أن النبي ﷺ أذن لها أن تؤم أهل دارها وجعل لها مؤذناً^(١) . فظاهره الصحة مطلقاً.

والخاص هو ما رواه الدارقطني أنه أذن لها أن تؤم نساء أهل دارها . قال في «الشرح» هذه زيادة يجب قبولها لكن إن صح فيحمل على النفل جمعاً بينه وبين النهي اهـ.

وقال في «المغني» : ولو لم يذكر ذلك - أي الزيادة - لتعين حمل الخبر عليه؛ لأنه أذن لها أن تؤم في الفرائض بدليل أنه جعل لها مؤذناً والأذان إنما شرع في الفرائض، ولا خلاف في أنها لا تؤمهم في الفرائض، ولأن تخصيص ذلك بالتراييح واشتراط تأخيرها تحكم يخالف الأصول بغير دليل فلا يجوز المصير إليه، ولو قدر ثبوت ذلك لأم ورقة، لكان خاصاً لها، بدليل أنه لا يشرع لغيرها من النساء أذان ولا إقامة تختص بالإمامة لاختصاصها بالأذان والإقامة اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول والله أعلم.

قال في «الإنصاف» : حيث قلنا تصح إمامتها بهم، فإنها تقف خلفهم.

الدليل : أن أم ورقة قالت : يا رسول الله إني أحفظ القرآن، وإن أهل بيتي لا

(١) سلف ص ٤٦ / تعليق (١).

يحفظونه. فقال: «قَدَّمي الرجالَ أمامك، وقومي فصلي من ورائهم»؛ ولأنه أستر: ويقتدون بها. هذا الصحيح.

وعنه: تقتدي هي بهم في غير القراءة. فينوي الإمامة أحدهم. اختاره القاضي.

مسألة: ولا تصحُّ إمامتها بخنائى.

التعليل: احتمال كونهم رجالاً.

مسألة: ولا تصحُّ إمامةُ خُنثى مشكلٍ برجال، لاحتمال كونه امرأة، ولا إمامةُ الخُنثى بخنائى مُشكِلين، لاحتمال أن يكون امرأة وهم رجال. هذا المذهب.

وحكى ابن الزاغوني احتمالاً بصحة إمامته بمثله للتساوي.

تنبيه: يجوز أن يؤمَّ الخُنثى الرجال فيما يجوز للمرأة أن تؤمَّ فيه الرَّجُل، على ما تقدَّم.

وعلى المذهب: لا فرق بين الفرض والتراويح وغيرها.

وعن أحمد: تصحُّ في التراويح إذا كانا قارئين والرجال أميون، ويقفون خلفها، وذهب إليه أكثر المتقدمين.

قال القاضي: رأيت لأبي حفص البرمكي أن الخُنثى لا تصحُّ صلاته في جماعة؛ لأنه إن قام مع الرجال احتمل أن يكون امرأة، وإن قام مع النساء أو وحده أو اثنتم بامرأة احتمل أن يكون رجلاً، وإن أمَّ الرجال احتمل أن يكون امرأة. وإن أمَّ النساء فقام وسطهنَّ احتمل أنه رجل، وإن قام بين أيديهنَّ احتمل أنه امرأة، ويحتمل أن تصحَّ صلاته في هذه الصورة، وفي صورة أخرى، وهو أن يقوم في صفِّ الرجال مأموماً؛ فإن المرأة إذا قامت في صفِّ الرجال لم تبطل صلاتها ولا صلاة من يليها.

مسألة: فإن لم يعلم الرجل المأموم بكون الإمام امرأة أو خُنثى إلا بعد الصلاة

أعاد؛ لأنه مُفَرِّطٌ، لأن ذلك لا يخفى غالباً^(١).

مسألة: لو أمَّ رجلٌ خُتِي صَحَّ، على الصحيح من المذهب.

وقيل: لا يصحُّ. اختاره أبو بكر وأبو حفص^(٢).

نص: «ولا يؤمُّ (و) مُحَدِّثٌ وَنَجَسٌ (و)، ولا يَصِحُّ (و) اقتداءً بمأمومٍ عَلِمَ ذلك به».

ش: ولا تصحُّ إمامةٌ مُحَدِّثٍ يَعْلَمُ ذلك، ولا إمامةٌ نَجَسٍ يَعْلَمُ ذلك. هذا المذهب مطلقاً. وفاقاً للثلاثة كما أشار إليه المؤلف.

قال النووي: أجمعت الأمة على تحريم الصلاة خلف المُحَدِّثِ لِمَنْ عَلِمَ حَدَثَهُ، والمراد مُحَدِّثٌ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي الصَّلَاةِ، أما مُحَدِّثٌ أُذِنَ لَهُ فِيهَا كَالْمُتِمِّمِ، وَسَلَسَ الْبَوْلَ، وَالْمُسْتَحَاضَةَ إِذَا تَوَضَّأَتْ، أو من لا يجد ماءً ولا تُراباً، ففي الصلاة وراءهم تفصيلٌ وخلاف اهـ. وقال: فإن صَلَّى خلف المحدث بِجَنَابَةٍ أو بَوْلٍ وَغَيْرِهِ، والمأموم عالمٌ بِحَدَثِ الْإِمَامِ أَثِمَ بِذَلِكَ، وصلاته باطلة بالإجماع اهـ.

التعليل: لأنه أخل بشرط الصلاة مع القدرة، أشبه المتلاعب لكونه لا صلاة له في نفسه، فيُعِيد مَنْ صَلَّى خَلْفَهُ.

وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: وَتَصِحُّ إِمَامَةٌ مِنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ يَعْجُزُ عَنْ إِزَالَتِهَا بِمَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ.

مسألة: ولو جهَلَ الْحَدَثَ أو النَّجَسَ مَأْمُومٌ فَقَطْ، وَعَلِمَهُ الْإِمَامُ، فَيُعِيدُونَ كُلُّهُمْ، ولا فرق بين الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ وَالْأَصْغَرِ، ولا بين نَجَاسَةِ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَالْبُقْعَةِ.

(١) انظر «كشف القناع» ٥٦٤/١، و«الإنصاف» ٢٦٣/٢ - ٢٦٥، و«المبدع» ٧٢/٢، ٧٣، و«المغني» ٣٣/٣، ٣٤، و«المجموع شرح المذهب» ١٣٥/٤، ١٣٦، و«نيل الأوطار» ١٨٧/٣، و«الفروع» ١٨/٢، و«الشرح الكبير» ٤٠٧/١.

(٢) انظر «الإنصاف» ٢٨٣/٢.

مسألة: فإن جهَلَ الحَدَّثَ أو النَّجَسَ الإمامُ والمأمومون كلُّهم حتى قَضَوْا الصلاةَ، صَحَّتْ صلاةُ مأمومٍ وحده، أي دون الإمام. هذا المذهبُ. وروي ذلك عن عُمرَ، وعثمانَ، وعليٍّ، وابنِ عمرَ. وبه قال الحسنُ، وسعيدُ بن جبير، ومالكُ، والنخعي، والأوزاعي، والشافعي، وسليمانُ بن حرب، وأبو ثور.

الدليل: ما روى البراءُ بن عازبٍ أنه ﷺ قال: «إذا صَلَّى الجُنُبُ بالقومِ أعادَ صلاته، وتَمَّتْ للقومِ صلاتُهُم»^(١) رواه محمد بن الحسين الحراني.

ولما روي أن عمرَ صَلَّى بالناس الصبحَ، ثم خرج إلى الجُرْفِ فأهراق الماءَ، فوجد في ثوبه احتلاماً فأعاد الصلاةَ، ولم يُعِدِ الناسُ^(٢)، وروي مثل ذلك عن عثمان^(٣)، وابنِ عمر^(٤)، وعن علي قال: إذا صَلَّى الجُنُبُ بالقومِ، فَأَتَمَّ بهم الصلاةَ، آمَرُهُ أن يَغْتَسَلَ ويُعِيدَ، ولا آمُرُهُم أن يعيدوا^(٥). رواهما الأثرم. وهذا في محلِّ الشُّهرة، ولم يُنكَرْ، فكان إجماعاً، ولأنَّ الحَدَّثَ مما يَخْفَى، ولا سبيلَ إلى المعرفةِ من الإمامِ للمأمومِ، فكان معذوراً في الاقتداء به.

وعن أحمد: يعيدُ المأمومُ أيضاً. اختاره أبو الخطاب في «الانتصار». وروي عن عليٍّ أيضاً^(٦)، وبه قال ابن سيرين، والشعبيُّ، وأبو حنيفة وأصحابه. وهو قولُ

(١) أخرجه البيهقي في «السنن» ٤٠٠/٢ من حديث البراء بن عازب قال: صلى رسول الله ﷺ وليس هو على وضوء، فتمت للقوم، وأعاد النبي ﷺ، وإسناده ضعيف.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» ٤٩/١، وعبد الرزاق (٣٦٤٨) و(٣٦٤٩) و(٣٦٥٦)، والبيهقي ١٧٠/١، و٣٩٩/٢، وهو صحيح.

(٣) أخرجه البيهقي ٤٠٠/٢.

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٣٦٥٠)، ومن طريقه البيهقي ٤٠٠/٢، وإسناده صحيح.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٥/٢ من طريق الحارث الأعور - وهو ضعيف - عن علي رضي الله عنه.

(٦) أخرجه عبد الرزاق (٣٦٦٧)، وابن أبي شيبة ٤٤/٢ من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر الباقر، عن علي. وسقط من «مصنف ابن أبي شيبة» المطبوع =

حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة.

قال النووي: وقال مالك: إن تعمّد الإمام الصلاة عالماً بحدّثه فهو فاسق، فيلزم المأموم الإعادة على مذهبه، وإن كان ساهياً فلا. وحكى الشيخ أبو حامد عن عطاء أنه إن كان الإمام جنباً لزم المأموم الإعادة، وإن كان مُحدّثاً أعادَ إن علِمَ بذلك في الوقت، فإن لم يعلم إلا بعد الوقت فلا إعادة.

واحتج لمن قال بالإعادة بحديث أبي جابر البياضي عن سعيد بن المسيّب، عن النبي ﷺ: أنه صلّى بالناس وهو جنبٌ وأعاد وأعادوا^(١).

وعن عمرو بن خالد، عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضُمرة عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أنه صلّى بالقوم وهو جنبٌ وأعاد، ثم أمرهم فأعادوا^(٢).

قالوا: وقياساً على ما إذا بان كافراً، أو امرأة، أو صلّى وراءه عالماً بحدّثه، ولأنّ صلاته مرتبطة به، بدليل أنه إذا سها الإمام نُوجِبَ على المأموم سجود السهو، كما نُوجِبُه على الإمام.

واحتج أصحابنا والبيهقيّ بحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «يُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا فلكم، وَإِنْ أَخْطَوْا فلكم وعليهم» رواه البخاري^(٣)، وبحديث أبي بكر - رضي الله عنه -: أن رسول الله ﷺ دَخَلَ فِي

= أبو جعفر الباقر. وهذا إسناد ضعيف. إبراهيم بن يزيد الخوزي متروك الحديث. وأخرجه عبد الرزاق (٣٦٦٢) من طريق أبي أمامة، عن علي. وإسناده أيضاً ضعيف. وأخرجه عبد الرزاق (٣٦٦١)، والبيهقي ٤٠١/٢، وضعفه البيهقي. وسيأتي كلامه عليه قريباً متضمناً في كلام النووي.

(١) أخرجه عبد الرزاق (٣٦٦٠)، والبيهقي ٤٠٠/٢، ٤٠١.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٣٦٦١)، والبيهقي ٤٠١/٢.

(٣) أخرجه البخاري (٦٩٤) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

صلاة الفجر، فأوماً بيده أن مكانكم، ثم جاء ورأسه يَقْطُرُ، فصلّى بهم، فلما قضى الصلاة قال: «إنما أنا بشر، وإني كنتُ جُنُباً». رواه أبو داود^(١) بهذا اللفظ بإسناد صحيح.

فان قيل فقد ثبت في الصحيحين من رواية أبي هريرة في هذا الحديث: أن النبي ﷺ حضر وقد أقيمت الصلاة وعُدلت الصفوف، حتى إذا قام في مُصَلَّاه قبل أن يُكَبِّرَ ذَكَرَ فأنصرف، وقال لنا: «مكانكم» فلم نزل قياماً حتى خرج إلينا وقد اغتسل، يَقْطُرُ رأسه ماءً، فكَبَّرَ وصلى بنا^(٢).

فالجواب أنهما قضيتان، لأنهما حديثان صحيحان، فيجبُ العملُ بهما إذا أمكن. وقد أمكن بحملهما على قضيتين. وذكر أصحابنا والبيهقي أحاديث كثيرة في المسألة غير ما ذكرنا أكثرها ضعيفةٌ فحذفناها.

والجواب عن حديث أبي جابر البياضي أنه مرسل وضعيف باتفاق أهل الحديث، وقد اتَّفَقُوا على تضعيف البياضي، وقالوا: هو متروك، وهذه اللفظة أبلغ ألفاظ الجرح. وقال يحيى بن معين: هو كذاب.

وعن حديث عمرو بن خالد أنه أيضاً ضعيفٌ باتفاقهم، فقد أجمعوا على جرح عمرو بن خالد، قال البيهقي: هو متروك، رماه الحفاظ بالكذب. وروى البيهقي بإسناده عن وكيع قال: كان عمرو بن خالد كذاباً، فلما عرفناه بالكذب تحوّل إلى مكان آخر، حدث عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة عن عليّ أنه صلى بهم وهو على غير طهارة، فأعاد وأمرهم بالإعادة. وفيه ضعفٌ من جهة انقطاعه أيضاً، فقد روى البيهقي عن سفيان الثوري قال: لم يروِ حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة شيئاً قط.

(١) في «سننه» (٢٣٣) من حديث أبي بكرة - رضي الله عنه -.

(٢) أخرجه أحمد (٧٢٣٨)، والبخاري (٦٤٠)، ومسلم (٦٠٥) من حديث أبي هريرة - رضي

الله عنه -، وانظر تمام تخريجه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

وروى البيهقي^(١) بإسناده عن ابن المبارك قال: ليس في الحديث قوة لمن يقول: إذا صلى الإمام محدثاً يُعيد أصحابه. والحديث بأن لا يعيدوا أثبت لمن أراد الإنصاف بالحديث.

وأما أقيستهم فيجانب عنها بجوابين: أحدهما: أنها مخالفة للسنة، فوجب ردها. والثاني: أنه مُقَصِّرٌ في الصلاة وراء كافر وامرأة، ومن عِلِمَ حَدَثُهُ بخلاف من جهل حدثه. والله أعلم اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول والله أعلم.

مسألة: وإن عِلِمَ هو أو المأموم فيها استأنفوا. وهو المذهب.

وعنه: يبنى المأموم.

وقال الشافعي: يَبْنُونَ على صلاتهم، سواء عِلِمَ بذلك، أو علم المأمومون، لأن ما مضى من صلاتهم صحيح، فكان لهم البناء عليه، كما لو قام إلى خامسة فسبحوا به فلم يرجع.

وإن علم معه واحد أعاد الكل، على الصحيح من المذهب، نص عليه.

واختار القاضي والموفق والشارح وصاحب «الحاويين»: أنه لا يعيد إلا العالم فقط. وكذا نقل أبو طالب إن علمه اثنان.

وقال الشيخ عبدالرحمن السعدي: الصواب صحة صلاة كل مأموم لم يَعْلَمْ بحدث إمامه، وسواء كان الإمام عالماً بحدثه وتَمَمَّها متعمداً، أو عِلِمَ بعض المأمومين، فإن الذي لم يعلم لم يوجد مُفْسِدٌ لصلاته بوجه، نعم الذي علم ذلك وبقي على نية الائتمام فإنه متلاعب عليه إعادة هذه الصلاة اهـ.

وقال: بل الصواب أنها لا تبطل صلاة المأموم ببطلان صلاة إمامه في كل صورة، حتى ولو بطلت في أثناء الصلاة وخرَجَ منها، فإن المأموم يبنى على صلاته، إما مُنفرداً، أو يُصَلِّيَ بهم أحدهم بقيّة صلاتهم. وهو رواية قوية عن الإمام أحمد.

(١) في «السنن» ٤٠١/٢.

المقصود: لو تنزلنا وقلنا: تبطل صلاة المأموم إذا صلى خلف إمام محدث أو نجس يعلم ذلك الإمام من نفسه، فإن إبطال صلاة بقية المأمومين بعلم واحد منهم دون الإمام ضعيفة جداً، ليس عليها دليل شرعي، ولا تعليل مرضٍ. اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجع ما ذهب إليه الشيخ عبدالرحمن السعدي والله أعلم.

مسألة: وإن علم أنه ترك واجباً عليه فيها سهواً، أو شك في إخلال إمامه بركن أو شرط صحّت صلاته معه بخلاف ما لو ترك السترة أو الاستقبال، لأنه لا يخفى غالباً.

مسألة: ويستثنى من ذلك الجمعة إذا كانوا أربعين بالإمام، فإنها لا تصح إذا كان الإمام محدثاً أو نجساً، وكذا لو كان أحد المأمومين محدثاً أو نجساً في الجمعة وهم أربعون فقط، فيعيد الكل، لفقد العدد المعتبر في الجمعة، لأن المحدث أو النجس وجوده كعدمه.

فإن كانوا أربعين غير المحدث أو النجس، فالإعادة عليه وحده، وتقدم حكم الصلاة بالنجاسة جاهلاً أو ناسياً في باب اجتناب النجاسة.

قال ابن تيمية: في انعقاد صلاة المأموم بصلاة الإمام، الناس فيه على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه لا ارتباط بينهما، وأن كل امرئ يصلي لنفسه، وفائدة الائتمام في تكثير الثواب بالجماعة، وهذا هو الغالب على أصل الشافعي، لكن قد عورض بمنعه اقتداء القارئ بالأمي، والرجل بالمرأة، وإبطال صلاة المؤتم بمن لا صلاة له: كالكافر، والمحدث. وفي هذه المسائل كلام ليس هذا موضعه. ومن الحجة فيه قول النبي ﷺ في الأئمة: «إن أحسنوا فلکم ولهم، وإن أسأوا فلکم وعليهم»^(١).

(١) انظر التعليق (٣) / ص ٢٥٤.

والقول الثاني : أنها منعقدة بصلاة الإمام، وفرغ عليها مُطلقاً، فكلُّ خَلَلٍ حَصَلَ في صلاة الإمام يَسْرِي إلى صلاة المأموم، لقوله ﷺ: «الإمام ضامن»^(١). وعلى هذا فالمؤتمُّ بالمُحدث - الناسي لحدِّثه - يُعِيدُ كما يعيد إمامه. وهذا مذهب أبي حنيفة، ورواية عن أحمد، اختارها أبو الخطاب. حتى اختار بعض هؤلاء كمحمد بن الحسن أن لا يأتَمَّ المتوضيُّ بالمُتِمِّم، لنقص طهارته عنه.

والقول الثالث: أنها منعقدة بصلاة الإمام. لكن إنما يسري النقص إلى صلاة المأموم مع عَدَمِ العذر منهُما، فأما مع العذر فلا يسري النقص، فإذا كان الإمامُ يعتقِد، طهارته فهو معذور في الإمامة، والمأموم معذور في الائتمام، وهذا قول مالك، وأحمد، وغيرهما. وعليه يَتَنَزَّلُ ما يُؤَثِّرُ عن الصحابة في هذه المسألة، وهو أوسط الأقوال كما ذكرنا في نفس صفة الإمام الناقص، أن حُكْمَهُ مع الحاجة يَخَالِفُ حُكْمَهُ مع عَدَمِ الحاجة. فحكم صلاته كحكم نفسه.

وعلى هذا أيضاً ينبغي اقتداء المؤتمِّ بإمامٍ قد تَرَكَ ما يعتقده المأموم من فرائض الصلاة، إذا كان الإمام متأولاً تأويلاً يسوغ، كأن لا يتوضأ من خروج النجاسات، ولا من مَسِّ الذَّكَر. ونحو ذلك. فإنَّ اعتقاد الإمام هنا صحة صلاته، كاعتقاده صحَّتها مع عَدَمِ العِلْمِ بالحدِّث، وأولى. فإنه هناك تَجِبُ عليه الإعادة. وهذا أصلٌ نافعٌ أيضاً.

ويدلُّ على صحة هذا القول ما أخرجه البخاري في «صحيحه» عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «يُصَلُّونَ لَكُمْ فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ وَلَهُمْ، وَإِنْ أَخْطَؤُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ»^(٢) فهذا نصٌّ في أن الإمام إذا أخطأ كان ذرُّهُ خطئه عليه، لا على المأمومين. فمن صُلِّيَ مُعتقداً لطهارته وكان مُحدثاً، أو جُنُباً، أو كانت عليه

(١) حديث صحيح، وأخرجه أبو داود (٥١٧)، والترمذي (٢٠٧)، وصححه ابن حبان (١٦٧٢)،

وابن خزيمة (١٥٢٨) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان».

(٢) انظر التعليق (٣) / ص ٢٥٤.

نجاسة، وقلنا: عليه الإعادة للنجاسة كما يعيد من الحدث، فهذا الإمام مُخطئٌ في هذا الاعتقاد، فيكونُ خطؤه عليه، فيعيد صلاته. وأما المأمومون فلهم هذه الصلاة، وليس عليهم من خطئه شيء، كما صرح به رسول الله ﷺ. وهذا نص في أجزاء صلاتهم.

وكذلك لو ترك الإمام بعض فرائض الصلاة بتأويلٍ أخطأ فيه عند المأموم مثل أن يمس ذكره ويصلي، أو يحتجم ويصلي، أو يترك قراءة البسملة، أو يُصلي وعليه نجاسة لا يُعفى عنها عند المأموم، ونحو ذلك. فهذا الإمام أسوأ أحواله أن يكون مُخطئاً، إن لم يكن مُصيباً، فتكون هذه الصلاة للمأموم، وليس عليه من خطأ إمامه شيء.

وكذلك روى أحمد وأبو داود عن عُقبة بن عامر - رضي الله عنه - قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «من أمَّ الناس فأصاب الوقت، وأتم الصلاة فله ولهم، ومن انتقص من ذلك شيئاً فعليه ولا عليهم»^(١) لكن لم يذكر أبو داود: «وأتم الصلاة» فهذا الانتقاص يُفسره الحديث الأول أنه الخطأ، ومفهوم قوله: «وإن أخطأ فعليه. ولا عليهم» أنه إذا تعمَّد لم يكن كذلك، ولاتفاق المسلمين على أن من يترك الأركان المتفق عليها لا تنبغي الصلاة خلفه^(٢). اهـ.

فصل

ولا تصحُ إمامةُ أميِّ بقاريء، والأُمِّيُّ: نسبةٌ إلى الأُمِّ، كأنه على الحالة التي ولدته أمه عليها، وقيل: إلى أمة العرب، وهو لغةً: من لا يكتب، ومن ذلك وصفُ

(١) حديث حسن، وأخرجه أحمد ١٤٥/٤ و٢٠١، وأبو داود (٥٨٠)، وابن ماجه (٩٨٣)، وصححه ابن حبان (٢٢٢١)، والحاكم ٢١٠/١، ووافقه الذهبي.

(٢) انظر «كشاف القناع» ٥٦٥/١، و«الروض المربع» ٣١٩/٢، و«الإنصاف» ٢٦٧/٢، ٢٦٨، و«الفروع» ٢٠/٢، و«المغني» ٥٠٤/٢ - ٥٠٦، و«المجموع شرح المذهب» ١٣٧/٤، ١٤٠ - ١٤٢، و«مجموع الفتاوى» ٣٧٠/٢٣ - ٣٧٢، و«المختارات الجليلة» ص ٦٠، و«الفتاوى السعدية» ص ١٦٧، ١٦٨، و«الشرح الكبير» ٤٠٨/١، و«الانتصار» ٤٢٠/٢.

النبي ﷺ بالأمِّي، هذا المذهب، وبه قال مالك والشافعي في الجديد.

الدليل: قال الزُّهري: مَضَتِ السُّنَّةُ على ذلك. اهـ لأنَّ القراءةَ رُكْنٌ مقصودٌ في الصلاة، فلم يَصِحَّ اقتداءُ القادرِ عليه بالعاجزِ عنه، كالطَّهارةِ والسُّترةِ، وهو يتحمَّلُها عن المأموم، وليس هو من أهل التحمُّلِ.

وعن أحمد تصحُّ.

وقيل: تصح صلاة القارىء خلفه في النافلة.

وقيل عن الشافعي: يصحُّ أن يأتَمَّ القارىءُ بالأمِّي في صلاة الإسرار دون صلاة الجهر، وقيل عنه: يجوزُ أن يأتَمَّ به في الحالين؛ لأنه عجزَ عن رُكْنٍ، فجازَ للقادر عليه الإتمامُ به، كالقاعدِ بالقائم.

وقال أبو حنيفة: تفسد صلاة الإمام أيضاً، وبه قال مالك، لأنه لما أحرم معه القارىء لزمته القراءة عنه، لكون الإمام يتحمَّلُ القراءة عن المأموم، فعجزَ عنها، ففسدت صلاته.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول والله أعلم.

والأمِّي اصطلاحاً: مَنْ لا يُحسِنُ الفاتحةَ، أي: لا يحفظُها، أو يُدغمُ منها حرفاً لا يُدغمُ، أي: في غير مثله، وغير ما يُقارِبُه في المخرج. وهو الأَرْتُ^(١)، وفي المذهب: هو الذي في لسانه عُجْمَةٌ تُسْقِطُ بعضَ الحروف.

أو يَلْحَنُ فيها لَحْناً يُحِيلُ المعنى، كفتحِ همزة ﴿اهْدِنَا﴾، على الصحيح من المذهب، لأنه يصيرُ بمعنى طَلَبِ الهَدْيَةِ، لا الهداية، وقيل: فتحها لا يُحِيلُ المعنى. - وضمَّ تاءِ ﴿أَنْعَمْتَ﴾، وكسرِها، وكسرِ كافِ ﴿إِيَّاكَ﴾. فإن لم يُحِلْ المعنى، كفتحِ دالِ ﴿نَعْبُدُ﴾، ونونِ ﴿نَسْتَعِينُ﴾، فليس أمِّياً.

(١) في «اللسان»: الرَّتَّةُ، بالضم: عجلة في الكلام، وقلة أناة، وقيل: هو أن يقلب اللام ياءً، وقد رتَّ رتَّةً، وهو أَرْتُ ٣٣/٢.

قال ابن تيمية: أما اللحن في الفاتحة الذي لا يحيل المعنى، فتصح صلاة صاحبه، إماماً أو منفرداً، مثل أن يقول: رب العالمين، و: الضالين، ونحو ذلك.

وأما ما قرئ به مثل: الحمد لله رب، ورب، ورب. ومثل الحمد لله، والحمد لله، بضم اللام، أو بكسر الدال. ومثل: عليهم، وعليهم، وأمثال ذلك، فهذا لا يعدُّ لحناً.

وأما اللحن الذي يحيل المعنى، إذا علم صاحبه معناه، مثل أن يقول: ﴿صراط الذين أنعمت عليهم﴾ وهو يعلم أن هذا ضمير المتكلم، لا تصح صلاته، وإن لم يعلم أنه يحيل المعنى، واعتقد أن هذا ضمير المخاطب ففيه نزاع. والله أعلم. اهـ.

مسألة: وإن أتى باللحن المحيل للمعنى مع القدرة على إصلاحه لم تصح صلاته، لأنه أخرجه عن كونه قرآناً، فهو كسائر الكلام، وحكمه حكم غيره من الكلام.

وإن عجز عن إصلاح اللحن المحيل للمعنى قرأه في فرض القراءة.

الدليل: حديث: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(١).

وما زاد عن الفاتحة تبطل الصلاة بتعمد اللحن المحيل للمعنى فيه، واللحن لا يبطل الصلاة إذا لم يحل المعنى، فإن أحاله كان عمده كاللحن، وسهوه كالسهو عن كلمة، وجهله كجهلها ويكفر إن اعتقد إباحة اللحن المحيل للمعنى، لإدخاله في القرآن ما ليس منه.

وإن كان اللحن المحيل للمعنى لجَهْلٍ، أو نسيانٍ، أو آفةٍ، كسبق لسانه، أو غفلته، لم تبطل صلاته.

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧) ص ١٨٣١ من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - .

الدليل: حديث «عُفِيَ لَأُمِّي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ»^(١).

ولم تُمنع إمامته، على الصحيح من المذهب، لأنه ليس بأُمِّي.

مسألة: وَتَصِحُّ إِمَامَةُ الْأُمِّيِّ بِمِثْلِهِ لِمَسَاوَاتِهِ لَهُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ.

وقيل: لا تصحُّ اختاره بعضُ الأصحاب.

وقيل: تَصِحُّ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ الصَّلَاةُ خَلْفَ قَارِئٍ.

قال في «الفتاوى المصرية» في رجل يَلْحَنُ فِي الْقِرَاءَةِ، هَلْ تَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ؟

الجواب: إِنْ لَحَنَ لِحْنًا يُحِيلُ الْمَعْنَى فِي الْفَاتِحَةِ لَمْ يُصَلِّ خَلْفَهُ إِلَّا مَنْ يَكُونُ لِحْنُهُ مِثْلَ لِحْنِهِ إِذَا كَانَا عَاجِزَيْنِ عَنْ إِصْلَاحِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ الْفَاتِحَةِ وَتَعَمَّدَهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ أَيْضًا، وَإِنْ كَانَ سَهْوًا أَوْ عَجْزًا صَحَّتِ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ اهـ.

مسألة: وَإِنْ أُمُّ أُمِّيٍّ أُمِّيًّا وَقَارِئًا، فَإِنْ كَانَ الْمُؤْمِنَانِ عَنْ يَمِينِهِ، أَوْ كَانَ الْأُمِّيُّ فَقَطْ عَنْ يَمِينِهِ، وَالْقَارِئُ عَنْ يَسَارِهِ صَحَّتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ، لِأَنَّهُ نَوَى الْإِمَامَةَ بِمَنْ يَصِحُّ أَنْ يَأْتِمَّ بِهِ، وَصَحَّتْ صَلَاةُ الْمُؤْمِنِ الْأُمِّيِّ؛ لِأَنَّهُ اقْتَدَى بِمِثْلِهِ، وَوَقَفَ فِي مَوْقِفِهِ، وَبَطَلَتْ صَلَاةُ الْقَارِئِ، لِاقْتِدَائِهِ بِأُمِّيٍّ.

وَإِنْ كَانَ الْأُمِّيُّ وَالْقَارِئُ الْمُؤْمِنَانِ خَلْفَ الْإِمَامِ الْأُمِّيِّ، أَوْ كَانَ الْقَارِئُ وَحْدَهُ عَنْ يَمِينِهِ، وَالْأُمِّيُّ عَنْ يَسَارِهِ فَسَدَتْ صَلَاةُ الْكُلِّ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، أَمَّا الْإِمَامُ فَلِأَنَّهُ نَوَى الْإِمَامَةَ بِمَنْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُؤْمَّهَ، وَأَمَّا الْقَارِئُ فَلِاقْتِدَائِهِ بِالْأُمِّيِّ، وَأَمَّا الْأُمِّيُّ فَلِمُخَالَفَتِهِ مَوْقِفَهُ، قَالَ الْبُهَوْتِيُّ: وَفِي هَذَا نَظَرٌ، لِأَنَّ الْمُؤْمِنَ الْأُمِّيَّ لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِإِسَارِ إِمَامِهِ إِلَّا بِرُكْعَةٍ، كَمَا يَأْتِي، فَصَحَّ اقْتِدَاؤُهُ أَوَّلًا بِالْإِمَامِ، وَبَطْلَانُ صَلَاتِهِ بَعْدُ لَا يُؤَثِّرُ فِي بَطْلَانِ صَلَاةِ الْإِمَامِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ النِّيَّةِ، وَكَمَا يَأْتِي

(١) حديث صحيح، وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٩٥/٣، وصححه ابن حبان (٧٢١٩) من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -.

في الفصل عَقِبَهُ.

وفي المذهب وجه آخر، أن الفساد يختص بالقارئ ولا تبطل صلاة الأُمِّيِّ.

قلت: وهو الصواب لما تقدم في بابه من صحة وقوف المأموم الواحد عن يسار الإمام والله أعلم.

مسألة: ولا يصح اقتداء العاجز^(١) عن النصف الأول من الفاتحة بالعاجز عن النصف الأخير منها، ولا بالعكس، ولا اقتداء من يُبدل حرفاً منها بمن يُبدل حرفاً غيره، لعدم المساواة.

مسألة: ولا يصح اقتداء قادرٍ على الأقوال الواجبة بعاجزٍ عنها.

مسألة: ومن لا يُحسن الفاتحة ويحسن غيرها من القرآن بقدرها لا يصح أن يصلي خلف من لا يحسن شيئاً من القرآن، وجوزه الموفق والشارح، لأنهما أُمِّيَّان، وصَوْنَهُ في «الإنصاف».

قال ابن تميم: وفيه نظر.

وإن صلى خلف من يُحسن دون السبع فوجهان.

مسألة: وإن صلى القارئ خلف مَنْ لا يَعْلَمُ حاله في صلاة الإسرار، صحَّتْ صلاته، لأن الظاهر أنه لا يتقدم إلا من يُحسن القراءة، ولم يتخرم الظاهر فإنه أسرَّ في موضع الإسرار، وإن كان يُسرُّ في صلاة الجهر، ففيه وجهان: أحدهما: لا تصح صلاة القارئ. ذكره القاضي، لأن الظاهر أنه لو أحسن القراءة لجهر. والثاني: تصح، لأن الظاهر أنه لا يؤمُّ الناس إلا مَنْ يُحسن القراءة، وإسراره يَحْتَمَلُ أن يكون نسياناً، أو لجهله، أو لأنه لا يُحسن أكثر من الفاتحة، فلا تبطل الصلاة بالاحتمال. فإن قال: قد قرأت في الإسرار، صحَّت الصلاة على الوجهين؛ لأن الظاهر صدقه. ويُستحبُّ الإعادة احترازاً من أن يكون كاذباً، ولو أسرَّ في صلاة الإسرار، ثم قال: ما كنتُ قرأتُ الفاتحة. لزمه ومن وراءه الإعادة، وقد روي عن

(١) عَجَزَ - بفتح الجيم - يعجز - بكسرها -، ويجوز عكسه، لغتان، الأولى أفصح، قاله النووي «المجموع شرح المذهب» ١٤٧/٤.

عمر - رضي الله عنه - أنه صَلَّى بهم المَغْرِبَ، فلما سَلَّمَ قال: أما سَمِعْتُمُونِي قَرَأْتُ؟ قالوا: لا. قال: فما قَرَأْتُ في نَفْسِي. فأعاد بهم الصَّلَاةَ^(١).

مسألة: وإذا أُقيمت الصَّلَاةُ وهو في المسجد، والإمام ممن لا يصلُحُ للإمامة، فإن شاء صَلَّى خلفه وأعاد، قاله في «الشرح» وغيره، قال البُهوتي: قلت: ولعل المراد إن خاف فِتْنَةً أو أذَى، لما تقدم في الفاسق. اهـ. وإن شاء صَلَّى وحده جماعةً بإمامٍ يصلُحُ، للعدر، أو صَلَّى وحده ووافق في أفعاله، ولا إعادة عليه، لأنه لم يأتَ بمن ليس أهلاً.

مسألة: وإن سَبَقَ لسانه إلى تغيير نَظْمِ القرآن بما هو منه على وجه يُحِيلُ معناه، كقوله: إن المَتَّقِينَ في ضلالٍ وسُعُرٍ. ونحوه لم تبطل صلاته، على الصحيح من المذهب. ونص عليه.

الدليل: حديث: «عُفِيَ لَأَمْتِي عن الخطأ والنسيان»^(٢).

ولم يسجُدْ له إذا كان سهواً عند المجدِّ، وقَدَّمَ في «الفروع» وغيره: يسجُدْ له. وعن أحمد: تَبْطُلُ.

وحكم من أبدل من الفاتحة حرفاً بحرفٍ لا يُبدل كاللَّثَغِ الذي يجعلُ الراء غيناً ونحوه، حكمٌ مَنْ لَحَنَ فيها لحناً يُحِيلُ المعنى، فلا يَصِحُّ أن يَوْمَ من لا يُبدله، لما تقدم، إلا ضاد ﴿المغضوب﴾ و﴿الضالين﴾ إذا أبدلها بظاء، فتَصِحُّ إمامته بمن لا يبدلها ظاءً، لأنه لا يصير أمياً بهذا الإبدال، ولو علم الفرق بينهما لفظاً ومعنى، كما تصحُّ إمامته بمثله، لأن كلاً من الضاد والظاء من أطراف اللسان، وبين

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٧٥٤)، والبيهقي ٣٨٢/٢ من طريق عامر الشعبي، أن عمر.. فذكره. وأخرجه بنحوه البيهقي من طريق إبراهيم النخعي، أن عمر بن الخطاب.. فذكره أيضاً. وكلا الإسنادين مرسل، الشعبي وإبراهيم لم يدركا عمر - رضي الله عنه -.

(٢) سلف ص ٢٦٢ / تعليق (١).

الأسنان، وكذلك مخرَجُ الصوت واحد. قاله الشيخ ابن تيمية في «شرح العُمدَة». وفي وجهه: لا تصحُّ إمامته. وقيل: تصحُّ مع الجهل.

قال ابن تيمية: وأمَّا من لا يقيمُ قراءة الفاتحة، فلا يُصلي خلفه إلا من هو مثله، فلا يصلي خلف الألتغ الذي يبدلُ حرفاً بحرف، إلا حرف الضاد إذا أخرجه من طَرَفِ الفم كما هو عادة كثيرٍ من الناس، فهذا فيه جهان:

منهم من قال: لا يُصلي خلفه، ولا تصحُّ صلاته في نفسه؛ لأنه أبدلَ حرفاً بحرف؛ لأن مخرَجَ الضاد الشَّدق، ومخرَجُ الظاء طرف الأسنان. فإذا قال: ولا الظالين، كان معناه ظلٌّ يفعلُ كذا.

والوجه الثاني: تصحُّ، وهذا أقرب، لأن الحرفين في السَّمع شيء واحد، وحسُّ أحدهما من جنس حسِّ الآخر لتشابه المخرجين. والقارىء إنما يقصد الضلال المخالف للهدى، وهو الذي يفهمه المستمع، فأما المعنى المأخوذ من «ظلٌّ» فلا يخطرُ ببال أحدٍ، وهذا بخلاف الحرفين المختلفين صوتاً ومخرجاً وسمعا: كإبدال الراء بالغين، فإن هذا لا يحصل به مقصود القراءة اهـ.

وإن قدرَ على إصلاح ذلك، أي: ما تقدم من إدغام حرفٍ في آخر لا يدغم فيه، أو إبدال حرفٍ بحرفٍ غير ضاد ﴿المغضوب﴾ و﴿الضالين﴾ بظاء، أو على إصلاح اللحن المحيل للمعنى لم تصحَّ صلاته ما لم يصلحْه، لأنه أخرجه عن كونه قرآناً^(١).

نص: «ولا تصح (و د) من أخرس بناطق».

(١) انظر «كشاف القناع» ١/ ٥٦٥- ٥٦٨، و«الروض المربع» ٢/ ٣٢٢، و«الإنصاف» ٢/ ٢٦٨- ٢٧٢، و«المغني» ٣/ ٢٩- ٣١، و«المجموع شرح المذهب» ٤/ ١٤٨، و«مجموع الفتاوى» ٢٣/ ٣٥٠، ٣٥١، و٢٢/ ٤٤٣، و«حاشية العنقري» ١/ ٢٥٤، و«الفتاوى المصرية» ص ٥٣- ٥٥، و«الشرح الكبير» ١/ ٤٠٢.

ش: ولا تَصِحُّ الصلاة خلفَ أخرسَ، ولو بأخرسَ مثله، نصاً؛ لأنه يتركُ رُكناً، وهو القراءةُ والتَّحريمُ وغيرُهما، فلا يأتي به، ولا يُبدله، بخلاف الأُمِّيِّ ونحوه، فإنه يأتي بالبَدَل.

وقيل: تَصِحُّ إمامةُ من طَرَأَ عليه الخرسُ دون الأصليِّ بغيره.

وقال القاضي في «الأحكام السلطانية»، والموفق في «الكافي»: يَصِحُّ أن يؤمَّ مثله^(١).

نص: «ولا يَصِحُّ (و) أن يؤمَّ مَنْ حَدَثَهُ (ء) مستمراً».

ش: ولا تَصِحُّ الصلاة خلفَ من به سَلَسٌ من بَوَلٍ ونحوه، كَنَجْوٍ، وريحٍ، ورُعافٍ لا يَرَقُّ دُمُهُ، وجُروحٍ سيَّالةٍ إلا بمثله، على الصحيح من المذهب، وفاقاً للثلاثة كما أشار إليه المؤلف لأن في صلاته خللاً غيرَ مجبورٍ يَبْدَل، لكونه يُصلي مع خروج النجاسة التي يحصل بها الحدث من غير طهارة، أشبه ما لو ائتمَّ بِمُحْدِثٍ يَعْلَمُ حَدَثَهُ، وإنما صَحَّتْ صلاتُهُ في نفسه للضرورة.

واختار الشيخُ تقيُّ الدين ابنُ تيمية الصَّحَّة. قاله في إمامة من عليه نجاسةٌ يعجز عن إزالتها. واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء^(٢).

الترجيح:

قلت: والراجعُ ما ذَهَبَ إليه شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، لعدم وجود دليلٍ مُعتبرٍ على عَدَمِ الصَّحَّة، ولأنه مُصَلِّ صلاتُهُ صحيحةٌ، فلم يمتنع أن يؤمَّ فيها مع توفر شروطِ الإمامة الصحيحة. والله أعلم.

نص: «ولا عاجزٍ (ء) عن ركنٍ (ء) أو شرطٍ (و)».

(١) انظر «كشاف القناع» ١/ ٥٦٠، و«الإنصاف» ٢/ ٢٥٩، و«المغني» ٣/ ٢٩، و«الأحكام

السلطانية» ص ٢١، و«الكافي» ١/ ١٨٣، ١٨٤.

(٢) انظر «كشاف القناع» ١/ ٥٦٠، و«الإنصاف» ٢/ ٢٦٠، و«فتاوى اللجنة» ٧/ ٣٩٣.

ش: ولا تصح الصلاة خلف عاجز عن القيام.

التعليل: لأنه عجز عن ركن من أركان الصلاة. فلم يصح الاقتداء به، كالعاجز عن القراءة إلا بمثله.

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي: والصحيح صحة إمامة العاجز عن شيء من أركان الصلاة، أو شيء من شروطها، إذا أتى بما يقدر عليه، وسواء كان إمام الحي أو غيره، وسواء كان بمثله أو بغير مثله، وهذا القول هو الذي تدل عليه العمومات، فإن قوله ﷺ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَهُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ»^(١) إلى آخره، يشمل هذا العاجز كغيره، وكذلك صلاته ﷺ جالسا لما عجز عن القيام - دليل على جواز مثل هذه، وما كان في معناها، وتعليل ذلك: أنه إمام الحي، وأن غير إمام الحي لا يجوز فيه ذلك، تعليل غير مسلم، فإن إمام الحي كغيره من الأئمة، لا فرق في الحقيقة بينه وبين غيره، وأيضا فإنه منقوض بغير القيام، فإن إمام الحي فيها كغيره، قولاً واحداً.

ومما يؤيد هذا القول الصحيح، أن العاجز عن الأركان أو الشروط لم يترك في الحقيقة شيئاً لازماً، بل الواجب عليه ما يقدر عليه فقط، وصلاته كاملة لا نقص فيها بوجه، فما الذي أوجب بطلان إمامته وعدم صحتها؟! ولأن نفس صلاة المأموم غير مرتبطة بصلاة إمامه إلا بالمتابعة فقط، فكل نفس لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت، ولأننا لو طردنا التعليل الذي عُلِّلَ به المانع من إمامته لقلنا: لا تصح إمامة المتيّم إلا بمثله، ولا إمامة الماسح على حائل إلا بمثله، ونحو ذلك من المسائل التي لا يمكن القول بها، فعلم أن القول بالصواب أن الإمام إذا لم يخل بشيء مما يجب عليه بنفسه، أن إمامته صحيحة كصلاته، وإن شئت أن تقول: كل من صحت صلاته بنفسه صحت إمامته، بلا عكس، فقد تصح إمامته ولا تصح صلاته، كالذي جهل حدّته.

فعرفت أن مسألة الإمامة أخف وأعم من مسألة صحة الصلاة اهـ.

(١) سلف ص ١٨٧ / تعليق (١).

وأفتى بأن إمامة الأعرج الذي لا يستطيع أن يثني رجله في السجود والقعود
صحيحة ولا يضر ذلك اهـ.

الترجيح :

قلت : والراجع ما ذهب إليه الشيخ عبدالرحمن السعدي لما ذكره . والله أعلم .

مسألة : إلا إمام الحي ، وهو كل إمام مسجد راتب .

الدليل : حديث عائشة أن النبي ﷺ صلى في بيته وهو شاك ، فصلّى جالساً ،
وصلّى وراءه قوم قياماً ، فأشار إليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال : « إنما جعل الإمام
ليؤتم به - إلى قوله - وإذا صلى جالساً فصلّوا جلوساً أجمعون » متفق عليه ^(١) . قال
ابن عبد البر : روي هذا مرفوعاً من طرق متواترة .

قوله : « أجمعون » ، قال ابن هشام : روي « أجمعون » بالرفع تأكيداً للضمير ،
وروي « أجمعين » بالنصب على الحال ، وهو ضعيف لاستلزامه التنكير ، وهو معرفة
بنيّة الإضافة اهـ .

التعليل : لأن إمام الحي يحتاج إلى تقديمه بخلاف غيره ، والقيام أخف ، بدليل
سقوطه في النفل .

بشرط أن يكون الإمام ممن يرجى زوال علته التي منعه القيام ، لئلا يُفْضَى إلى
ترك القيام على الدوام ، أو مخالفة الخبر ، ولا حاجة إليه ، والأصل فيه فعله ﷺ ،
وكان يرجى زوال عله .

وقال القاضي : لا تصح . ومنع ابن عقيل في « المفردات » : الإمامة جالساً مطلقاً
كما تقدّم .

مسألة : ويصلون وراءه جلوساً ندباً ، ولو كانوا قادرين على القيام ، هذا

(١) أخرجه البخاري (٦٨٨) ، ومسلم (٤١٢) من حديث أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - .

المذهب، وبه قال الأوزاعي، وحماد بن زيد، وإسحاق، وابن المنذر، وداود، وبقية أهل الظاهر. قال ابن حزم: وبهذا نأخذ، إلا فيمن يصلي إلى جنب الإمام يُذكرُ الناس، ويُعلمهم تكبير الإمام، فإنه يتخيرُ بين أن يصلي قاعداً وبين أن يصلي قائماً. قال ابن حزم: وبمثل قولنا يقول جمهورُ السلف. ثم رواه عن جابر^(١) وأبي هريرة^(٢) وأسيد بن حضير^(٣). قال: ولا مخالفَ لهم يُعرفُ في الصحابة. ورواه عن عطاء. وروى عن عبدالرزاق أنه قال: ما رأيتُ الناسَ إلا على أن الإمام إذا صَلَّى قاعداً صَلَّى من خلفه قُعوداً، قال: وهي السُّنة عن غير واحد.

وقد حكاه ابن حبان أيضاً عن الصحابة الثلاثة المذكورين، وعن قيس بن قَهْد^(٤) أيضاً من الصحابة. وعن أبي الشعثاء وجابر بن زيد من التابعين، وحكاه أيضاً عن مالك بن أنس وأبي أيوب سليمان بن داود الهاشمي، وأبي خيثمة، وابن أبي شيبه، ومحمد بن إسماعيل، ومن تبعهم من أصحاب الحديث، مثل: محمد بن نصر، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة. ثم قال بعد ذلك: وهو عندي ضَرْبٌ مِنَ الإجماع الذي أجمعوا على إجازته، لأنَّ من أصحاب رسول الله ﷺ أربعة أفتوا به، والإجماعُ عندنا إجماعُ الصحابة، ولم يُروَ عن أحد من الصحابة خلافُ لهؤلاء الأربعة، لا بإسناد متصل ولا منقطع، فكان الصحابة أجمعوا على أن الإمام إذا صَلَّى قاعداً كان على المأمومين أن يُصَلُّوا قُعوداً، وقد أفتى به من التابعين جابر بن زيد وأبو الشعثاء، ولم يُروَ عن أحد من التابعين أصلاً خلافه، لا بإسنادٍ صحيحٍ ولا واهٍ،

(١) الأثر المروي عن جابر أخرجه ابن أبي شيبه ٣٢٦/٢، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٠٤٣).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبه ٣٢٦/٢، وابن المنذر (٢٠٤٤).

(٣) أخرجه عبدالرزاق (٤٠٨٥)، وابن أبي شيبه ٣٢٦/٢، ٣٢٧، وابن عبدالبر في التمهيد ١٣٩/٦، وابن المنذر (٢٠٤٥)، و(٢٠٤٦).

(٤) أخرجه عبدالرزاق (٤٠٨٤)، وابن أبي شيبه ٣٢٦/٢، وابن عبدالبر ١٣٩/٦، وابن المنذر (٢٠٤٢)، ولفظه: عن قيس بن قَهْد قال: اشتكى إمامنا، فصلّى قاعداً، فصلينا بصلاته. وعند عبدالرزاق وابن المنذر أن ذلك كان على عهد رسول الله ﷺ.

فكأنَّ التابعين أجمعوا على إجازته.

وَيُصَلُّونَ أَيْضاً وَرَاءَ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ إِذَا مَرَضَ وَرُجِيَ زَوَالُ عِلَّتِهِ جُلُوساً.

الدليل: حديثُ أبي هريرة: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا صَلَّى جَالِساً فَصَلُّوا جُلُوساً أَجْمَعُونَ». متفق عليه^(١).

وقولُ عائشة: صلى النبي ﷺ في بيته وهو شاكٍ، فصلى جالساً، وصلى وراءه قومٌ قياماً، فأشارَ إليهم أن اجلسوا، فلما انصرفَ قال: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ». . . إلى قوله: «وَإِذَا صَلَّى جَالِساً فَصَلُّوا جُلُوساً أَجْمَعُونَ»^(٢). وروى أنسٌ نحوه، أخرجهما البخاريُّ ومسلم^(٣).

قال ابنُ عبد البر: روي هذا مرفوعاً من طريقٍ متواترةٍ اهـ.

قال في «الخلافة»: هذا استحسانٌ، والقياسُ لا يَصِحُّ، لأنه ﷺ صلى في مرضٍ موته قاعداً، وصلى أبو بكر والناس خلفه قياماً. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ من حديث عائشة^(٤). وأجاب أحمدٌ عنه: بأنه لا حُجَّةَ فيه، لأنَّ أبا بكر ابتداءً بهم قائماً فيتمُّها كذلك، والجمعُ أولى من النسخ، ثم يحتملُ أن أبا بكر كان هو الإمام.

قال ابنُ المنذر: روي عن عائشة أن النبي ﷺ صلى خلفَ أبي بكر في مرضه، في ثوبٍ متوشَّحاً به^(٥). ورواه أنسٌ^(٦) أيضاً، وصحَّحهما الترمذي، قال: ولا نعرفُ

(١) أخرجه البخاري (٧٢٢)، ومسلم (٤١٤) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٢) سلف ص ٢٦٨ / تعليق (١).

(٣) أخرجه البخاري (٦٨٩)، ومسلم (٤١١) من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه -.

(٤) أخرجه البخاري (٦٨٧)، ومسلم (٤١٨)، وابن حبان (٢١١٦) من حديث عائشة - رضي الله

عنها -.

(٥) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ٢٤٩/٦، والنسائي ٨٣/٢ - ٨٤، والترمذي (٣٦٢)، وابن

المنذر في «الأوسط» (٢٠٣٧) و(٢٠٣٨)، وصححه ابن خزيمة (١٦٢٠)، وابن حبان (٢١١٩)

من حديث عائشة - رضي الله عنها -.

(٦) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ١٥٩/٣ و٢١٦، والترمذي (٣٦٣)، والنسائي ٧٩/٢، وابن =

أنه ﷺ صلى خلف أبي بكر إلا في هذا الحديث.

وروى مالك عن ربيعة الحديث، قال: وكان أبو بكر الإمام، وكان رسول الله ﷺ يصلي بصلاة أبي بكر. وقال: «ما مات نبي حتى يؤمّه رجل من أمته»^(١). قال مالك: العمل عندنا على حديث ربيعة هذا، وهو أحب إليّ اهـ. لا يقال: لو كان إماماً لكان عن يسار النبي ﷺ، وفي الصحيح أنه كان عن يسار أبي بكر^(٢). قيل: لأنه يحتمل أنه فعل ذلك لأن خلفه صف، ونقل مثل قولنا أسيد بن حضير، وجابر، وقيس بن قهده، وأبو هريرة.

وعن أحمد: يصلون قياماً. وبه قال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي والحميدي وبعض المالكية.

قال ابن حبان: وأول من أبطل في هذه الأمة صلاة المأموم قاعداً إذا صلى إمامه جالساً المغيرة بن مقسم صاحب النخعي، وأخذ عنه حماد بن أبي سليمان، ثم أخذ عن حماد أبو حنيفة، وتبعه عليه من بعده من أصحابه. انتهى كلام ابن حبان. وحكى الخطابي في «المعالم» والقاضي عياض عن أكثر الفقهاء خلاف ذلك. وحكى النووي عن جمهور السلف خلاف ما حكى ابن حزم عنهم. وحكاه ابن دقيق العيد عن أكثر الفقهاء المشهورين. وقال الحازمي في «الاعتبار» ما لفظه: وقال أكثر أهل العلم: يصلون قياماً ولا يتابعون الإمام في الجلوس.

الدليل: ما روت عائشة أن النبي ﷺ استخلف أبا بكر، ثم إن النبي ﷺ وجد في نفسه خفة، فخرج بين رجلين: فأجلساه إلى جنب أبي بكر، فجعل أبو بكر يصلي وهو قائم بصلاة النبي ﷺ، والناس يصلون بصلاة أبي بكر، والنبي ﷺ

= المنذر في «الأوسط» (٢٠٤١)، وصححه ابن حبان (٢١٢٥) من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه -.

(١) أورده ابن عبد البر في «التمهيد» ١٤٤/٦ من رواية سحنون، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن مالك، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن مرسلاً.

(٢) أخرجه البخاري (٧١٣)، ومسلم (٤١٨) (٩٥)، من حديث عائشة - رضي الله عنها -.

قاعدٌ. متفق عليه^(١). وهذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، ولأنه رُكِّنَ قدرَ عليه، فلم يَجْزُ له تركه، كسائر الأركان.

وفي رواية لمسلم^(٢): وكان النبي ﷺ يُصلي بالناس، وأبو بكر يسمعهم التكبير. وقوله: يُسمعهم التكبير، يعني أنه يرفعُ صوته بالتكبير إذا كبر النبي ﷺ وإنما فعله لأن رسول الله ﷺ كان ضعيف الصوت حينئذٍ بسبب المرض.

وفي رواية البخاري ومسلم: أن النبي ﷺ جلس إلى جنب أبي بكر، فجعل أبو بكر يُصلي وهو قائمٌ بصلاة النبي ﷺ، والناسُ يُصلُّون بصلاة أبي بكر، والنبي ﷺ قاعد^(٣). ورواه من طرقٍ كثيرةٍ كلها دالة على أن رسول الله ﷺ كان الإمام وأبو بكر يُقتدي به ويُسمعُ الناسَ التكبير. وهكذا رواه معظم الرواة.

قال النووي: قال الشافعي والأصحاب وغيرهم من علماء المحدثين والفقهاء: هذه الروايات صريحة في نسخ الحديث السابق أن النبي ﷺ قال: «وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون». فإن ذلك كان في مرض قبل هذا بزمان، حين آلى من نسائه، وقد روي من رواياتٍ قليلةٍ ذكرها البيهقي وغيره: أن النبي ﷺ صلى في مرض وفاته خلف أبي بكر، فجعل أبو بكر يُصلي هو قائمٌ بصلاة رسول الله ﷺ، والناسُ يُصلُّون بصلاة أبي بكر، والنبي ﷺ قاعد. وأجاب الشافعي والأصحاب عنها إن صحَّت فإنها كانت مرتين: مرة صلى النبي ﷺ وراء أبي بكر، ومرة أبو بكر وراءه. ويحصل المقصود، وهو أن صلاة القادر وراء القاعد لا تجوز إلا قائماً. اهـ.

وقال الشوكاني: وقد أجاب المخالفون بأجوبة:

أحدها: دعوى النسخ، قاله الشافعي والحميدي وغير واحد، وجعلوا النَّاسِخَ ما تقدَّم من صلاته ﷺ في مرض موته بالناس قاعداً وهم قائمون خلفه، ولم يأمرهم

(١) أخرجه البخاري (٦٦٤)، ومسلم (٤١٨) من حديث عائشة - رضي الله عنها -.

(٢) في «صحيحه» (٤١٨) (٩٦).

(٣) انظر التعليق رقم (١).

بالقعود. وأنكر أحمدُ نسخَ الأمرِ بذلك. وجمعَ بينَ الحديثين بتزليلهما على حالتين: إحداهما: إذا ابتداء الإمامِ الراتبِ الصلاةَ قاعداً لمرضٍ يُرجى بُروؤه فحينئذٍ يُصلون خلفه قعوداً. ثانيتهما: إذا ابتداء الإمامِ الراتبِ قائماً لزمَ المأمومين أن يُصلوا خلفه قياماً، سواء طرأ ما يقتضي صلاةَ إمامهم قاعداً أم لا، كما في الأحاديث التي في مرضِ موته ﷺ، فإن تقريره لهم على القيام دَلٌّ على أنه لا يلزمُهم الجلوس في تلك الحالة، لأن أبا بكر ابتداء الصلاة قائماً وصلوا معه قياماً، بخلاف الحالة الأولى، فإنه ﷺ ابتداء الصلاة جالساً، فلما صلوا خلفه قياماً أنكر عليهم.

ويقوي هذا الجمعُ أن الأصلَ عدمُ النسخِ، لاسيما وهو في هذه الحالة يستلزمُ النسخَ مرتين، لأن الأصل في حكم القادر على القيام أن لا يصلي قاعداً، وقد نُسخَ إلى القعود في حق من صلى إمامه قاعداً. فدعوى نسخِ القعود بعد ذلك تقتضي وقوعَ النسخِ مرتين، وهو بعيد.

والجواب الثاني من الأجوبة التي أجابَ به المخالفون: دعوى التخصيصِ بالنبي ﷺ في كونه يومَ جالساً. حكى ذلك القاضي عياضٌ، قال: ولا يصحُّ لأحدٍ أن يومَ جالساً بعده ﷺ. قال: وهو مشهور قولُ مالكٍ وجماعةٍ أصحابه. قال: وهذا أولى الأقاويل، لأنه ﷺ لا يصحُّ التقدمُ بين يديه في الصلاة ولا في غيرها، ولا لعذرٍ ولا لغيره. وردَّ بصلاته ﷺ خلفَ عبدالرحمن بن عوفٍ^(١) وخلفَ أبي بكر.

وقد استدلَّ على دعوى التخصيصِ بحديثِ الشعبيِّ عن جابرٍ مرفوعاً: «لا يؤمَّن أحدٌ بعدي جالساً»^(٢). وأجيبَ عن ذلك بأن الحديث لا يصحُّ من وجه من الوجوه

(١) حديث صحيح، وأخرجه الشافعي في «المسند» ١/١٤٤، وعبدالرزاق (٧٤٨)، وأحمد ٢٥١/٤، وأبو داود (١٤٩)، وصححه ابن حبان (٢٢٢٤) من حديث المغيرة بن شعبة - رضي الله عنه -.

(٢) حديث ضعيف، وأخرجه الدارقطني ٣٩٨/١ ومن طريق البيهقي في «السنن» ٨٠/٣ من طريق سفيان، عن جابر، وأخرجه البيهقي ٨٠/٣ من طريق سفيان عن رجل، كلاهما - جابر الجعفي والرجل - عن الشعبي مرسلاً.

كما قال العراقي، وهو أيضاً عند الدارقطني من رواية جابر الجعفي عن الشعبي مرسلاً، وجابر متروك. وروي أيضاً من رواية مجالد عن الشعبي، ومجالد ضعفه الجمهور. ولما ذكر ابن العربي أن هذا الحديث لا يصح عقبه بقوله: بيد أني سمعت من بعض الأسيخ أن الحال أحد وجوه التخصيص، وحال النبي ﷺ، والتبرك به، وعدم العوض منه يقتضي الصلاة خلفه قاعداً، وليس ذلك كله لغيره. اهـ. قال ابن دقيق العيد: وقد عرفت أن الأصل عدم التخصيص حتى يدل عليه دليل. اهـ.

على أنه يقدح في التخصيص ما أخرجه أبو داود أن أسيد بن حضير كان يوم قومه، فجاء رسول الله ﷺ يعبده، فقيل: يا رسول الله: إن إمامنا مريض، فقال: «إذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً» قال أبو داود: وهذا الحديث ليس بمتصل^(١). وما أخرجه عبد الرزاق عن قيس بن قهد الأنصاري: أن إماماً لهم اشتكى على عهد رسول الله ﷺ، قال: فكان يؤمنا جالساً ونحن جلوس^(٢). قال العراقي: وإسناده صحيح.

= قال الدارقطني: لم يروه غير جابر الجعفي، عن الشعبي، وهو متروك، والحديث مرسل لا تقوم به حجة.

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» ١٤٣/٦: لا يصح عند أهل العلم بالحديث، إنما يرويه جابر الجعفي، عن الشعبي، مرسلاً، وجابر الجعفي لا يحتج بشيء يرويه مسنداً، فكيف بما يرويه مرسلاً؟!

وانظر «نصب الراية» للعلامة الزيلعي ٤٩/٢ - ٥١.

(١) أخرجه أبو داود (٦٠٧)، وقال: وهذا الحديث ليس بمتصل.

قلنا: وقد روي موقوفاً من رأي أسيد - رضي الله عنه - ليس فيه قول النبي ﷺ. وسلف ص ٢٦٩ تعليق (٣). وصحح الحافظ ابن حجر إسناده الرواية الموقوفة في «الفتح» ١٧٦/٢.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٤٠٨٤) ومن طريقه أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٠٤٢) من طريق إسماعيل بن قيس، عن قيس بن قهد.

وأشار الحافظ في «الفتح» ١٧٦/٢ إلى رواية عبد الرزاق هذه، وقال: إسناده صحيح.

والجواب الثالث من الأجوبة التي أجاب بها المخالفون أنه يجمع بين الأحاديث بما تقدم عن أحمد بن حنبل. وأجيب عنه بأن الأحاديث تردّه لما في بعض الطرق أنه أشار إليهم بعد الدخول في الصلاة.

والجواب الرابع تأويل قوله: «وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً»، أي: وإذا تشهّد قاعداً فتشّهّدوا قعوداً أجمعين. حكاه ابن حبان في «صحيحه» عن بعض العراقيين، وهو - كما قال ابن حبان - تحريفٌ للخبر عن عموميه بغير دليل. ويردّه ما ثبت في حديث عائشة^(١) أنه أشار إليهم أن اجلسوا. وفيه تعليل ذلك بموافقة الأعاجم في القيام على ملوكهم^(٢).

إذا عرفت الأجوبة التي أجاب بها المخالفون، فاعلم أنه قد أجاب المتمسكون بها على الأحاديث المخالفة لها بأجوبة: منها قول ابن خزيمة: إن الأحاديث التي وردت بأمر المأموم أن يصلي قاعداً لم يختلف في صحتها ولا في سياقها. وأما صلاته ﷺ في مرض موته فاختلف فيها: هل كان إماماً أو مأموماً؟ ومنها أن بعضهم جمع بين القصةين بأن الأمر بالجوس كان للندب، وتقريره قيامهم خلفه كان لبيان الجواز.

ومنها أنه استمرّ عمل الصحابة على القعود خلف الإمام القاعد في حياته ﷺ وبعد موته كما تقدّم عن أسيد بن حضير وقيس بن قهده. وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن جابر: أنه اشتكى، فحضرت الصلاة، فصلّى بهم جالساً، وصلّوا معه جلوساً^(٣). وعن أبي هريرة^(٤) أيضاً أنه أفتى بذلك، وإسناده كما قال الحافظ

(١) أخرجه البخاري (٦٨٨)، ومسلم (٤١٢).

(٢) هذا التعليل ورد في حديث جابر بن عبد الله عند مسلم (٤١٣).

(٣) هو في «المصنف» لابن أبي شيبة ٣٢٦/٢، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٠٤٣) من طريق أبي الزبير، عن جابر.

وأشار الحافظ في «الفتح» ١٧٦/٢ لرواية ابن أبي شيبة هذه، وقال: إسناده صحيح.

(٤) وأخرجه ابن أبي شيبة ٣٢٦/٢، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٠٤٤) من حديث أبي هريرة، =

صحيح.

ومنها ما روي عن ابن حبان أنه نازع في ثبوت كون الصحابة صلّوا خلفه ﷺ قياماً غير أبي بكر، لأن ذلك لم يرد صريحاً. قال الحافظ: والذي ادّعى نفيه قد أثبتّه الشافعي، وقال: إنه في رواية إبراهيم عن الأسود عن عائشة. قال الحافظ: ثم وجدته مُصرّحاً به في «مصنف عبد الرزاق»^(١) عن ابن جريج، أخبرني عطاء... فذكر الحديث، ولفظه: فصلّى النبي ﷺ قاعداً، وجعل أبا بكر وراءه بينه وبين الناس، وصلى الناس وراءه قياماً قال: وهذا مرسلٌ يعتضدُ بالرواية التي علّقها الشافعي عن النخعي، قال: وهذا الذي يقتضيه النظر لأنهم ابتدؤوا الصلاة مع أبي بكر قياماً، فمن ادّعى أنهم قعدوا بعد ذلك فعليه البيان. اهـ.

وقال مالك في إحدى روايته: لا تصح صلاة القادر على القيام خلف القاعد. وهو قول محمد بن الحسن، لأن الشعبي روى عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يؤمن أحدٌ بعدي جالساً»^(٢) أخرجه الدارقطني والبيهقي وغيرهما. ولأن القيام ركنٌ، فلا يصح اتمام القادر عليه بالعاجز عنه، كسائر الأركان.

قال الموفق: حديث الشعبي مرسل، يرويه جابر الجعفي وهو متروك.

قال النووي: وأما الجواب عن حديث: «لا يؤمن أحدٌ بعدي جالساً» فقال الدارقطني والبيهقي وغيرهما من الأئمة: هو مرسلٌ ضعيفٌ، وإن جابراً الجعفي مُتَّقٍ على ضعفه، وردّ روايته، قالوا: ولا يرويه غير الجعفي عن الشعبي، قال الشافعي - رحمه الله - : قد علّم الذي احتجّ بهذا أنه ليس فيه حجةٌ، وأنه لا يثبت، لأنه مُرسلٌ، ولأنه عن رجلٍ يرغب الناس عن الرواية عنه. والله أعلم. اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول والله أعلم.

مسألة: فإن صلّوا قياماً خلف إمام الحيّ المرجوّ زوال عِلّته صحّت صلاتهم.

= وصحح الحافظ في «الفتح» ١٧٦/٢ إسناده.

(١) في «مصنفه» (٤٠٧٤).

(٢) سلف تعليق (٢) ص ٢٧٣.

وهو المذهب.

الدليل: أنه ﷺ لم يأمر من صَلَّى خلفه قائماً بالإعادة، ولأن القيام هو الأصل.

وعن أحمد: تصح أيضاً، وإن لم يُرجَ زوال علته.

ويحتمل أن تصح صلاة الجاهل بوجوب القعود دون العالم بذلك، كقولنا في الذي ركع دون الصف.

والوجه الثاني: لا تصح.

الدليل: أن النبي ﷺ أمرهم بالجلوس، ونهاهم عن القيام. فقال في حديث جابر: «إذا صَلَّى الإمام قاعداً فصلوا قعوداً، وإذا صَلَّى قائماً فصلوا قياماً، ولا تقوموا والإمام جالس كما يفعل أهل فارس بعظمتها»^(١) فقعدنا. والأمر يقتضي الوجوب، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه. ولأنه ترك اتباع إمامه مع قدرته عليه، أشبه تارك القيام في حال قيام إمامه.

الترجيح:

قلت: والراجع الأول والله أعلم.

ولا تصح مع غير إمام الحي.

مسألة: والأفضل لإمام الحي أن يستخلف إذا مرض والحالة هذه، أي: أنه يُرجى زوال علته، لأن الناس مختلفون في صحة إمامته، مع أن صلاة القائم أكمل، وكما لها مطلوب.

قال الموفق: فإن قيل: فقد صَلَّى النبي ﷺ قاعداً بأصحابه، ولم يستخلف. قلنا: صَلَّى قاعداً لبيّن الجواز، واستخلف مرة أخرى، ولأن صلاة النبي ﷺ قاعداً أفضل من صلاة غيره قائماً. اهـ.

مسألة: وإن ابتدأ بهم الإمام الصلاة قائماً، ثم اعتل فجلس عجزاً أتموا خلفه

(١) أخرجه مسلم (٤١٣)، وابن حبان (٢١١٢) و(٢١١٣) و(٢١٢٣) و(٢١٢٤) من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه -.

قياماً، ولم يجز الجلوس، نصاً، قال في «الإنصاف»: بلا نزاع اهـ.

الدليل: أنه ﷺ صلى في مرض موته قاعداً وصلى أبو بكر والناس خلفه قياماً، متفق عليه عن عائشة (١). وكان أبو بكر قد ابتداء بهم قائماً كما أجاب به الإمام أحمد، ولأن القيام هو الأصل، فإذا بدأ به في الصلاة لزمه في جميعها إذا قدر عليه، كمن أحرم في الحضر ثم سافر.

مسألة: فإن استخلف بعض الأئمة في وقتنا، ثم زال عذره فحضر، فهل يجوز أن يفعل كفعل النبي ﷺ مع أبي بكر؟ فيه روايتان: إحداهما: ليس له ذلك. قال أحمد في رواية أبي داود: ذلك خاص للنبي ﷺ دون غيره؛ لأن هذا أمر يُخالِف القياس، فإن انتقل الإمام مأموماً، وانتقال المأمومين من إمام إلى آخر، لا يجوز إلا لعذر يُجَوِّج إليه، وليس في تقديم الإمام الراتب ما يُجَوِّج إلى هذا، أمّا النبي ﷺ فكانت له من الفضيلة على غيره، وعظم التقدّم عليه، ما ليس لغيره، ولهذا قال أبو بكر: ما كان لابن أبي قحافة أن يتقدّم بين يدي رسول الله ﷺ. والثانية، يجوز ذلك لغيره. قال أحمد في رواية أبي الحارث: من فعل كما فعل رسول الله ﷺ ويَقْعُدُ إلى جنب الإمام، يَبْتَدِئُ القراءة من حيث بلغ الإمام، ويصلي للناس قياماً؛ وذلك لأن الأصل أن ما فعله النبي ﷺ كان جائزاً لأئمة، ما لم يَقم دليل على اختصاصه به. وفيه رواية ثالثة، أن ذلك لا يجوز إلا للخليفة دون بقية الأئمة. قال في رواية المروزي: ليس هذا لأحد إلا للخليفة؛ وذلك لأن رتبة الخلافة تفضل رتبة سائر الأئمة، فلا يلحق بها غيرها، وكان ذلك للخليفة؛ لأن خليفة النبي ﷺ يقوم مقامه (٢).

الترجيح:

قلت: والراجح الرواية الثانية والله أعلم.

(١) سلف ص ٢٧٠ / تعليق (٤).

(٢) انظر «كشف القناع» ١/ ٥٦١، ٥٦٢، و«الروض المربع» ٢/ ٣١٥-٣١٧، و«الإنصاف» ٢/ ٢٦١، ٢٦٢، و«المغني» ٣/ ٦١ - ٦٥، و«المجموع شرح المهذب» ٤/ ١٤٥، ١٤٦، و«نيل الأوطار» ٣/ ١٩٤-١٩٦، و«المختارات الجليلة» ص ٥٨ - ٦٠، و«الفتاوى السعدية» ص ١٦٧، و«حاشية العنقري» ١/ ٢٥١، و«صحيح ابن حبان» ٥/ ٤٦٣-٤٦٥ و٤٧١-٤٧٤ =

فائدة: لو أُرْتَجَّ على المصلي في الفاتحة، وَعَجَزَ عن إتمامها، فهو كالعاجز عن القيام في أثناء الصلاة. يأتي بما يَقْدِرُ عليه، ولا يعيدها. ذكره ابن عقيل في «الفصول».

قال في «الفروع»: ويؤخذ منه، ولو كان إماماً. والصحيح من المذهب أنه يستخلف، وعليه جماهير الأصحاب. وتقدم ذلك في باب النية^(١)، وفي صفة الصلاة^(٢)، فيما إذا أُرْتَجَّ على الإمام أيضاً^(٣).

مسألة: ولا تصح الصلاة خلف عاجز عن ركوع، أو رفع منه، كأحدب، أو عاجز عن سُجُودٍ، أو قُعودٍ، أو عن استقبالٍ، أو اجتناب نجاسة، أو عاجز عن الأقوال الواجبة، ونحوه من الأركان أو الشروط إلا بمثله، هذا المذهب، وبهذا قال أبو حنيفة ومالك وأبو يوسف ومحمد.

التعليل: أنه أخل بركنٍ أو شرطٍ، فلم يجز، كالقارئ بالأمي.

ولا فرق بين إمام الحي وغيره، وتصح إمامتهم بمثلهم؛ لأنه ﷺ صلى بأصحابه في المطر بالإيماء^(٤).

وقال الشافعي: يجوز؛ لأنه فعل أجازَه المرص، فلم يُغَيَّرْ حُكْمُ الائتمام، كالقاعد بالقيام. وبه قال زفر، واختاره الشيخ عبد الرحمن السعدي، وهو الراجح كما تقدم^(٥).

واختار الشيخ تقي الدين ابن تيمية الصحة، قاله في إمامة من عليه نجاسة يعجز عن إزالتها.

= ٤٧٨، و«فتح الباري» ١٧٤/٢ - ١٧٩، و«المحلى» ٨٩/٣، و«معالم السنن» ٣١٠-٣١٣، و«التمهيد» ١٣٨/٦، و«العدة على إحكام الأحكام» ٢٤٣-٢٤٨.

(١) ج ٣ / ص ٦٦١.

(٢) ١٣٩/٥.

(٣) انظر «الإنصاف» ٢٦٢/٢، و«الفروع» ٩/٢.

(٤) حديث ضعيف، وأخرجه أحمد ١٧٣/٤، والترمذي (٤١١) من حديث يعلى بن مرة الثقفي - رضي الله عنه -، وفي إسناده عثمان بن يعلى بن مرة وهو مجهول كما قال الحافظ في «التقريب».

(٥) ص ٢٦٧.

قال ابن تيمية: كره أحمد إمامة الإمام الراتب إذا مَرَضَ مَرَضاً مَزْمَناً؛ لأنه يتعين حينئذ انصرافه عن الإمامة^(١) اهـ.

فرع: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يُصَلُّونَ بِكُمْ»، فإن أصابوا فلکم ولهم، وإن أخطؤوا فلکم وعليهم» رواه أحمد والبخاري^(٢).

وعن سهل بن سعد قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الإمام ضامن، فإذا أحسنَ فَلَهُ وَلَهُمْ، وإن أساءَ فعَلَيْهِ» يَعْنِي: وَلَا عَلَيْهِمْ. رواه ابن ماجه^(٣). وقد صحَّ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ صَلَّى بِالنَّاسِ وَهُوَ جُنُبٌ وَلَمْ يَعْلَمْ، فَأَعَادَ وَلَمْ يُعِيدُوا، وَكَذَلِكَ عُثْمَانُ. وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ مَنْ قَوْلِهِ - رضي الله عنهم -^(٤).

قال الشوكاني: حديث سهل بن سعد في إسناده عبد الحميد بن سليمان، وهو ضعيف.

قوله: «يُصَلُّونَ بِكُمْ» لفظ البخاري: «يُصَلُّونَ لَكُمْ»، باللام التي للتعليل، والمراد الأئمة. قوله: «فإن أصابوا فلکم»، أي: ثواب صلاتكم. قوله: «ولهم» هذه اللفظة ليست في البخاري، وهي في «مسند أحمد»، والمراد أن لهم ثواب صلاتهم. وزعم ابن بطال أن المراد بالإصابة هنا إصابة الوقت، واستدل بحديث ابن مسعود مرفوعاً: «لعلكم تُدْرِكُونَ أَقْوَاماً يُصَلُّونَ الصَّلَاةَ لغير وقتها، فإذا أدركتموهم

(١) انظر «كشاف القناع» ٥٦٠/١، و«الإنصاف» ٢٦٠/٢، و«المغني» ٦٥/٣، و«المجموع شرح المذهب» ١٤٦/٤، و«مجموع الفتاوى» ٢٤٩/٢٣، و«المختارات الجلية» ص ٥٨.

(٢) أخرجه أحمد (٨٦٦٣)، والبخاري (٦٩٤).

(٣) في «سننه» (٩٨١) من طريق عبد الحميد بن سليمان، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، فذكره. قال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٦٣: هذا إسناد ضعيف، عبد الحميد اتفقوا على تضعيفه.

وقوله ﷺ: «الإمام ضامن» صحيح من حديث أبي هريرة، وقد سلف تخريجه ٦٨/٣، تعليق (٤)

(٤) الآثار الثلاثة عن عمر وعثمان وعلي - رضي الله عنهم - سلفت في ص ٢٥٣ في الائتمام بالمُحَدِّث.

فصلُّوا في بيوتكم في الوقت، ثم صلُّوا معهم، واجعلوها سُبحَةً»^(١). وهو حديث حسن، أخرجه النسائي وغيره. قال: فالتقدير على هذا: فإن أصابوا الوقت وإن أخطؤوا الوقت فلُكم، يعني الصلاة التي في الوقت.

وأجاب عنه الحافظ بأن زيادة «لهم» كما في رواية أحمد تدلُّ على أن المراد صلاتهم معهم، لا عند الانفراد. وكذلك أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما. وكذلك أخرج هذه الزيادة ابن حبان^(٢) من حديث أبي هريرة، وأبو داود من حديث عتبة بن عامر مرفوعاً بلفظ: «مَنْ أَمَّ النَّاسَ فَأَصَابَ الْوَقْتَ فَلَهُ وَلَهُمْ». وفي رواية لأحمد في هذا الحديث: «فإن صلُّوا الصلاة لوقتها، وأتموا الرُّكُوعَ والسُّجُودَ فهي لُكم ولهم»^(٣) قال في «الفتح»: فهذا يُبيِّن أن المراد ما هو أعمُّ من إصابة الوقت. قال ابن المنذر: هذا الحديث يردُّ على مَنْ زعم أن صلاة الإمام إذا فسدت فسدت صلاة من خلفه.

قوله: «وإن أخطؤوا» أي: ارتكبوا الخطيئة، ولم يرد الخطأ المقابل للعمد، لأنه لا إثم فيه. قال المهلب: فيه جواز الصلاة خلف البرِّ والفاجر. واستدلَّ به البغوي على أنه يصحُّ صلاة المأمومين إذا كان إمامهم مُحَدَّثاً، وعليه الإعادة. قال في «الفتح»: واستدلَّ به غيره على أعمِّ من ذلك، وهو صحة الائتمام بمن يُخلُّ بشيءٍ من الصلاة، رُكناً كان أو غيره إذا أتمَّ المأموم، وهو وجهٌ للشافعية بشرط أن يكون الإمام هو الخليفة أو نائبه. والأصحُّ عندهم صحة الاقتداء إلا لمن علِمَ أنه ترك

(١) حديث حسن، وأخرجه أحمد (٣٦٠١)، والنسائي ٧٥/٢، وابن ماجه (١٢٥٥)، من حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه -.

وأصله في «صحيح الإمام مسلم» (٥٣٤) (٢٦).

وانظر تمام تخريجه في «المسند».

(٢) في «صحيحه» (٢٢٢٨).

(٣) حديث حسن، وأخرجه أحمد ١٤٥/٤ و٢٠١، وأبو داود (٥٨٠)، وابن ماجه (٩٨٣)، وصححه ابن حبان (٢٢٢١)، والحاكم ٢١٠/١، ووافقه الذهبي.

واجباً. ومنهم مَنْ استدَلَّ به على الجوازِ مُطلقاً، وهو الظاهرُ من الحديث. ويؤيِّدُه ما رواه المجدُّ عن الثلاثةِ الخلفاء - رضي الله عنهم - قوله: «وإنَّ أساءَ فعلية» فيه أنَّ الإمامَ إذا كان مُسيئاً، كأنَّ يدخلَ في الصلاةِ مُخلّاً بركنٍ أو شرطٍ عمداً فهو آثمٌ، ولا شيءَ على المؤتمين من إساءته. اهـ^(١).

نص: «وتصحُّ (ود) من مُتيمِّم (ء) بمُتوضيِّء».

ش: ويصحُّ ائتمامُ متوضيِّءٍ بمُتيمِّم. قال في «المغني»: لا أعلمُ فيه خلافاً اهـ.

وبه قال جمهورُ العلماء، وحكاه ابنُ المنذرِ عن ابنِ عباسٍ، وعمارِ بنِ ياسرٍ، ونُفَرٍ من الصحابةِ - رضي الله عنهم - وسعيدِ بنِ المسيَّب، وعطاءٍ، والحسن، والزُّهريُّ، وحمادِ بنِ أبي سليمان، ومالكٍ، والثوريُّ، وأبي حنيفة، وأبي يوسف، وإسحاق، وأبي ثورٍ.

الدليل: أن عمرو بن العاصِ صَلَّى بأصحابه مُتيمِّماً، وبلغَ ذلك النبي ﷺ فلم يُنكره. رواه أحمدُ وأبو داود^(٢) وغيرُهما من رواية عبد الرحمن بن جُبَيْرٍ عن عمرو، ولم يسمعَ منه بلا خلافٍ. ورواه^(٣) عبد الرحمن أيضاً عن أبي قيسٍ عن عمرو، وفيه أنه غَسَلَ مغابِنه وتَوَضَّأَ وضوءه للصلاة، وليس فيه التيمُّم، وأعلَّ غيرُ واحدٍ الأوَّلَ بالثاني. قاله في «الفروع». وأمَّ ابنُ عباسٍ أصحابه مُتيمِّماً، وفيهم عمارُ بنُ ياسرٍ في نَفَرٍ من أصحابِ رسولِ الله ﷺ، فلم يُنكره.

التعليل: أنَّه أتى بالطهارة على الوجه الذي يلزمه، والعكسُ أولى، كما تقدَّم.

وكرهه عليُّ بن أبي طالبٍ، وربيعه، ويحيى الأنصاريُّ، والنخعيُّ، ومحمدُ بن الحسن.

(١) انظر «نيل الأوطار» ٣/١٩٨، و«فتح الباري» ٢/١٨٧-١٨٨.

(٢) أخرجه أحمد ٤/٢٠٣، وأبو داود (٣٣٤).

(٣) أبو داود (٣٣٥).

قال ابن المنذر: وقال الأوزاعي: لا يؤمهم إلا أن يكون أميراً، أو يكونوا متيممين مثله.
قال: وأجمعوا على أن المتوضىء يؤم المتيممين اهـ.
وأما حديث: «لا يؤم المتيمم المتوضىئين»^(١) فلا يصح.

الترجيح:

قلت: والراجع الأول والله أعلم.

مسألة: ويصح ائتمام ماسح على حائل بغاسل لما تحته ذلك الحائل، لأن المسح رافع لما تقدم^(٢).

نص: «وَمَنْ تَرَكَ رُكْنًا (ء) أَوْ شَرْطًا (ء) مُجْمَعًا عَلَيْهِ فَالْاِقْتِدَاءُ بِهِ بَاطِلٌ، وَخُتْلَفًا (ء) فِيهِ مَذْهَبُهُ (ء) إِثْبَاتُهُ دُونَ الْمَأْمُومِ (ء) نَوْجُبُ (و هـ) عَلَى الْمَأْمُومِ الْإِعَادَةُ (ء)، وَعَكْسُهُ (ء) صَحَّحْتُ (خ) مِنَ الْمَأْمُومِ مُطْلَقًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

ش: وإن ترك الإمام ركناً عنده وحده، كالطمأنينة، أو ترك الإمام واجباً عنده، كالشهاد الأول، أو ترك الإمام شرطاً عنده وحده، أي دون المأموم، كستره أحد العاتقين في الفرض، بأن كان المأموم لا يرى المتروك ركناً، ولا واجباً، ولا شرطاً أو كان المتروك ركناً أو واجباً أو شرطاً عنده وعند المأموم حال كون الإمام عالماً بما تركه أعاد، لبطلان صلاة الإمام بتركه الشرط أو الركن أو الواجب عمداً، وبطلان صلاة المأموم ببطلان صلاة إمامه.

(١) حديث ضعيف، وأخرجه ابن عدي في «الكامل» ٣١٦/١، والدارقطني ١٨٥/١، والبيهقي ٢٣٤/١ من حديث علي بن أبي طالب.

وفي إسناده الحارث الأعور، وهو ضعيف.

وأخرجه الدارقطني ١٨٥/١ ومن طريقه البيهقي ٢٣٤/١، وابن الجوزي في «العلل» (٦٣٦) من حديث جابر.

قال الدارقطني: إسناده ضعيف. وقال ابن الجوزي: صالح بن بيان، متروك.

(٢) انظر «كشف القناع» ٥٧٠/١، و«الإنصاف» ٢٧٦/٢، و«المغني» ٦٦/٣، و«المجموع شرح المذهب» ١٤٤/٤، و«نيل الأوطار» ١٩٧/٣، و«الفروع» ٢٢/٢.

وإن كان التَّركُ سَهْوًا: فإن كان المتروك واجباً، صَحَّتْ صلاتُهما، ولا إعادة.
وإن كانت الطَّهارةُ صَحَّتْ لمأمومٍ وحده، على ما يأتي. وإن كان رُكناً، وأمَكَنَ تدارُكُه قريباً، فعلى ما تَقَدَّمَ في سُجودِ السَّهْوِ. وإن كان شرطاً غيرَ طهارةِ الحدثِ والخَبَثِ، لم تَنْعَقِدْ لهما، وأعادا.

مسألة: وإن كان المتروك رُكناً أو شرطاً أو واجباً عند المأموم وحده، كالحنبليِّ اقتدى بمن مسَّ ذكره، أو ترك سَتَرَ أحدِ العاتِقَيْنِ، أو الطَّمَأْنينةَ في الرُّكوع، ونحوه، أو تكبيرة الانتقال ونحوه، مُتَأَوِّلاً أي: مُجْتَهِداً قاله عثمان في «حاشية المنتهى»، أو مُقَلِّداً من لا يرى ذلك مُفسِداً، فلا إعادة على الإمام ولا على المأموم، على الصحيح من المذهب، اختاره الموفقُ والشيخُ تقي الدين ابن تيمية وصاحب «الفائق». لأن الإمام تَصَحُّ صلاته لنفسه، فجازت خلفه، كما لو لم يترك شيئاً. قال الخَلَوْتِيُّ: لكن لا يكون التقليدُ على وجه تَتَبُعِ الرَّخَصِ اهـ.

وقال ابن تيمية: ولو تَرَكَ الإمامُ رُكناً يَعْتَقِدُهُ المأموم ولا يَعْتَقِدُهُ الإمامُ صَحَّتْ صلاته خلفه، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، ومذهبُ مالكٍ واختيارُ المَقْدِسِيِّ.
ومثله لو صَلَّى شافعيٌّ قبل الإمامِ الراتبِ، فَتَصَحَّ صلاةُ الحنبليِّ خلفه.
وعن أحمد: يُعِيدُ. اختاره ابن عقيل.

قال في «الإنصاف»: محَلُّ الخلاف في هذه المسألة: إذا عَلِمَ المأمومُ وهُوَ في الصلاة. فأما إذا عَلِمَ بعد سلامه: فلا إعادة. هذا هو الصحيح، وقيل: يعيدُ أيضاً اهـ.

مسألة: ومن تَرَكَ رُكناً أو شرطاً مُخْتَلَفاً فيه بلا تأويل ولا تقليد أعاد، على الصحيح من المذهب. ذكره الأَجُرِّيُّ إجماعاً، كتركه فرضه، ولهذا أمرُ ﷺ الذي تَرَكَ الطَّمَأْنينةَ بالإعادة.

وعن أحمد: لا يعيدُ.

وعنه: يُعِيدُ اليومينِ والثلاثة.

قال في «الفروع»: وعنه: لا يعيدُ إن طال اهـ.

وجعل في «المبدع» ترك الواجب كذلك. ومراده: إذا شك في وجوبه، وأما إذا لم يخطر بباله أن عالماً قال بوجوبه، فيسقط، كما تقدم في صفة الصلاة، ويُجبر بسجود السهو، إن علم فيها أو قريباً، على ما تقدم^(١).

فصل

وتصح الصلاة خلف من خالف في فرع لم يفسق بمخالفته فيه، كالصلاة خلف من يرى النكاح بلا ولي، لفعل الصحابة والتابعين مع شدة الخلاف، ولم ينقل عن أحد منهم أنه ترك الصلاة خلف من خالفه في شيء من ذلك.

ومن فعل ما يعتقده تحريمه في غير الصلاة مما اختلف فيه، كنكاح بلا ولي، وشرب نبيذ ونحوه، فإن دأوم عليه فسق بالمداومة، ولم يصل خلفه، لفسقه، وإن لم يدأوم عليه، فقال الموفق والشارح: هو من الصغائر، ولا بأس بالصلاة خلفه، لأن الفسق لا يحصل بالصغيرة، بل بالمداومة عليها، كما تقدم ويأتي. قال تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١].

وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: لو فعل الإمام ما هو محرم عند المأموم دونه مما يسوغ فيه الاجتهاد صححت صلاته خلفه، وهو المشهور عن أحمد. اهـ.

وقال في موضع آخر: الروايات المنقولة عن أحمد لا توجب اختلافاً دائماً، ظواهرها أن كل موضع يقطع فيه بخطأ المخالف يجب الإعادة. وما لا يقطع فيه بخطأ المخالف لا يوجب الإعادة. وهو الذي عليه السنة والآثار وقياس الأصول.

وفي المسألة خلاف مشهور بين العلماء، ولم يتنازعوا في أنه لا ينبغي تولية الفاسق اهـ.

وقال ابن تيمية أيضاً: وإذا فعل الإمام ما يسوغ فيه الاجتهاد يتبعه المأموم فيه، وإن

(١) انظر «كشاف القناع» ٥٦٢/١ - ٥٦٣، و«الإنصاف» ٢٦٢/٢، ٢٦٣، و«المبدع» ٦٧/٢، و«الفروع» ٢٦/٢، و«حاشية العنقري» ٢٥٠/١، و«الاختيارات» ص ١٣٠.

كان هو لا يراه، مثل القُنُوتِ في الفَجْرِ، ووَصَلَ الوتر، وإذا ائْتَمَّ من يَرى القنوتَ بمن لا يراه تَبَعَهُ في تَرْكِهِ.

وقال: ولا يجوزُ أن يُقَدِّمَ العاميُّ على فعلٍ لا يعلمُ جوازَه، ويفسُق به إن كان مما يفسُق به. ذكره القاضي^(١) اهـ.

فصل

ولا إنكارَ في مسائلِ الاجتهادِ على من اجتهدَ فيها أو قلَّد مجتهداً، لأن المجتهدَ إما مُصِيبٌ، أو كالمُصِيبِ في حَطِّ الإثمِ عنه، وحصولِ الثوابِ له. قال في «الفروع»: وفي كلامِ أحمدَ أو بعضِ الأصحابِ ما يدلُّ على أنه إن ضَعُفَ الخلافُ فيها أنكر، وإلا فلا. اهـ.

قال ابن عقيل: رأيت الناس لا يعصمُهم من الظلمِ إلا العجزُ، ولا أقول: العوام، بل العلماء، كانت أيدي الحنابلةِ مبسوطةً في أيامِ ابنِ يوسف، فكانوا يتسلطون بالبغي على أصحابِ الشافعيِّ في الفروع، حتى لا يُمكنُهم من الجهرِ بالبسملةِ والقنوتِ، وهي مسألةُ اجتهاديةٌ، فلما جاءت أيامُ النظام، ومات ابنُ يوسف، وزالت شوكةُ الحنابلةِ استطال عليهم أصحابُ الشافعيِّ استطالةَ السلاطينِ الظلمةِ، فاستعدوا بالسَّجن، وأذوا العوامَ بالسَّعَايات، والفقهاءَ بالنَّبْزِ بالتَّجْسِيمِ، قال: فتدبَّرت أمرَ الفريقين، فإذا بهم لم تعملَ فيهم آدابُ العلم، وهل هذه إلا أفعالُ الأجناد، يصلون في دولتهم، ويلزمون المساجدَ في بَطَالَتِهِمْ؟! اهـ.

قال في «الفروع»: ومن زَوَّرَ ولايةً لنفسه بإمامةٍ، وبأشر، فيتوجَّه: إن كانت ولايته شرطاً لاستحقاقه لم يستحق، وإلا خُرِّجَ على صِحَّةِ إمامته. وقال شيخنا -يعني ابن-

(١) انظر «كشاف القناع» ٥٦٣/١، و«الإنصاف» ٢٦٣/٢، و«الاختيارات» ص ١٣٠، ١٣١، و«المغني» ٢٤/٣، ٢٥، و«الشرح الكبير» ٤٠٢/١.

تيمية - له أجر مثله، وأطلق، كمن ولايته فاسدة بغير كذبه، لا ما يستحقه عدل بولاية شرعية اهـ^(١).

فائدة: سئل الإمام أحمد عن مسجد إلى جنب رجل، ومسجد آخر كان أبوه يؤذن فيه، أترى أن أصلي في المسجد الذي إلى جنبي؟ قال: إن كان عهدهما جميعاً، فكلما بعد فهو خير. اهـ.

قال ابن القيم: نهى رسول الله ﷺ الرجل أن يتخطى المسجد الذي يليه إلى غيره كما رواه بقيّة، عن المجاشع بن عمرو، عن منصور بن أبي الأسود، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «لِيُصَلَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي يَلِيهِ وَلَا يَتَخَطَاهُ إِلَى غَيْرِهِ»^(٢). وما ذاك إلا لأنه ذريعة إلى هجر المسجد الذي يليه، وإيحاش صدر الإمام، وإن كان الإمام لا يتم الصلاة، أو يُرْمَى ببدعة، أو يعلن بفجور فلا بأس بتخطيه إلى غيره. اهـ^(٣).

(١) انظر «كشف القناع» ٥٦٣/١، ٥٦٤، و«الفروع» ١٦/٢ - ١٨.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٣٣٧٣) وفي «الأوسط» (٥١٧٢)، من طريق عبادة بن زياد الأسدي، عن زهير بن معاوية، وتمام في «فوائده» (١٤١٦) من طريق بقيّة بن الوليد، عن مجاشع بن عمرو، عن منصور بن أبي الأسود كلاهما - زهير بن معاوية ومنصور - عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر - رضي الله عنه - فذكره.

قال الهيثمي في «المجمع» ٢٤/٢: رجاله موثقون إلا شيخ الطبراني، محمد بن أحمد بن نصر الترمذي، ولم أجد من ترجم له، قلت: - القائل الهيثمي - ذكر ابن حبان في «الثقات» في الطبقة الرابعة محمد بن أحمد بن النضر ابن ابنة معاوية بن عمرو، فلا أدري هو هذا أم لا؟

قلنا: بل هو محمد بن أحمد بن نصر أبو جعفر الترمذي، قال الدارقطني: ثقة مأمون ناسك. فإسناد الطبراني إسناد حسن، رجاله رجال الصحيح غير عبادة بن زياد الأسدي، فهو صدوق حسن الحديث.

وأخرجه أيضاً ابن حبان في «المجروحين» ١٨٧/٢، والعقيلي في «الضعفاء» ٤٣٢/٣ من طريقين عن ابن عمر.

(٣) انظر «بدائع الفوائد» ٨٢/٤، ٨٣، و«إعلام الموقعين» ١٦٠/٣.

(فصل)

نص: «يُسَنُّ (و) وَقُوفُ الْجَمَاعَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ».

ش: والسُّنَّةُ وَقُوفُ الْمَأْمُومِينَ خَلْفَ الْإِمَامِ، رَجَالًا كَانُوا أَوْ نِسَاءً. هذا المذهب. وهو قول عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ عُمَرَ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، وَالْحَسَنِ، وَعَطَاءٍ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ.

الدليل: فعله ﷺ: كان إذا قامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَامَ أَصْحَابُهُ خَلْفَهُ^(١).

وقد ثبت: أن جابرًا وَجَبَّارًا وَقَفَ أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالْآخَرُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ بِأَيْدِيهِمَا، حَتَّى أَقَامَهُمَا خَلْفَهُ. رواه مسلم وأبو داود^(٢).

وعن سَمُرَةَ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كُنَّا ثَلَاثَةً أَنْ يَتَقَدَّمَ أَحَدُنَا. رواه الترمذي بإسنادٍ ضعيف، وقال: غريبٌ، والعملُ عليه عند أهل العلم^(٣).

ولما صلى بأنسٍ وَالْيَتِيمِ جَعَلَهُمَا خَلْفَهُ^(٤). وحديث جابرٍ وَجَبَّارٍ يَدُلُّ عَلَى الْفَضْلِ، لِأَنَّهُ نَقَلَهُمَا إِلَيْهِ، وَلَا يَنْقُلُهُمَا إِلَّا إِلَى الْأَكْمَلِ.

وما روي عن ابن مسعودٍ أَنَّهُ صَلَّى بَيْنَ عُلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ، وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ. رواه أحمد^(٥)، ففيه هارونُ بنُ عنترة، وقد وثقه جماعة، وقال ابن

(١) معنى هذا الحديث ثابت من حديث غير واحد من الصحابة الكرام وانظر ما بعده.

(٢) أخرجه مسلم (٣٠١٠)، وأبو داود (٦٣٤).

(٣) أخرجه الترمذي في «الجامع» (٢٣٣)، وضعفه كما أشار لذلك المصنف.

(٤) أخرجه البخاري (٣٨٠)، ومسلم (٦٥٨).

(٥) في «مسنده» (٤٠٣٠) عن ابن فضيل، عن هارون بن عنترة، عن عبدالرحمن بن الأسود، قال: استأذن علقمة والأسود على عبدالله، قال: إنه سيليكُم أمراء يشتغلون عن وقت الصلاة، فصلوها لوقتها، ثم قام فصلى بيني وبينه، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ.

وهذا إسناد قوي، هارون بن عنترة، روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه في «التفسير»، ووثقه أحمد وابن معين والعجلي وابن سعد، وقال أبو زرعة: لا بأس به، مستقيم الحديث، =

حبان: لا يُحتج به. وقال ابن عبد البر: لا يصح رفعه، والصحيح أنه من قول ابن مسعود. وأجيب بأنه منسوخ، أو محمول على الجواز، وأجاب ابن سيرين بأن المسجد كان ضيقاً. رواه البيهقي.

وكان ابن مسعود يرى أن يقيموا جميعاً. وتقدم الجواب عليه.

قال الشوكاني: وقد وافق ابن مسعود على وقوف الاثنين عن يمين الإمام ويساره أبو حنيفة وبعض الكوفيين. ومن أدلتهم ما رواه أبو داود عن أبي هريرة عنه عليه السلام أنه قال: «وسَّطُوا الإمام، وسَّدُوا الخَلَلَ»^(١). وهو محتمل أن يكون المراد: اجعلوه مقابلاً لوسط الصف الذي تصفون خلفه، ومحتمل أن يكون من قولهم: فلان واسطة قومه، أي: خيارهم، ومحتمل أن يكون المراد: اجعلوه وسط الصف فيما بينكم غير متقدم ولا متأخر، ومع الاحتمال لا ينتهض للاستدلال. وأيضاً هو مهجور الظاهر بالإجماع، لأن ابن مسعود ومن معه إنما قالوا بتوسط الإمام في الثلاثة، لا فيما زاد عليهم فيصفون خلفه. وظاهر الحديث عدم الفرق بين الثلاثة وأكثر منهم اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح الأول والله أعلم.

مسألة: ويُسْتثنى من ذلك إمام العُراة، وإمامة النساء، فوسطاً^(٢) وجوباً في

= وقال الدارقطني: يحتج به، وانفرد ابن حبان بوصف حديثه بالنكارة، وردَّه الإمام الذهبي بأن النكارة إنما أتت من الراوي عنه لا منه، وبقيّة رجاله ثقات رجال الشيخين، ابن فضيل: هو محمد، وعلقمة: هو ابن قيس النخعي، والأسود: هو ابن يزيد النخعي. وانظر تمام تخريجه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

(١) أخرجه أبو داود (٦٨١) ومن طريقه أخرجه البيهقي ١٠٤/٣ من طريق يحيى بن بشير بن خلاد عن أمه، عن محمد بن كعب، عن أبي هريرة.

وهذا إسناد ضعيف، يحيى بن بشير بن خلاد وأمه، واسمها أمة الواحد، كلاهما مجهول. (٢) قال في «الصحاح»: يقال: جلسْتُ وسطَ القوم، بالتسكين، لأنه ظُرفٌ. وجلستُ وسطَ الدار، بالتحريك، لأنه اسمٌ، فكلُّ موضعٍ صلح فيه «بين» فهو «وسط» بالسكون، وإن لم يصلح فيه فهو «وسط» بالتحريك، وربما سُكّن، وليس بالوَجْهِ. «حاشية العنقري» ٢٥٧/١، و«الصحاح» ١١٦٨/٣.

الأولى، واستحباً في الثانية. روي عن عائشة، ورواه سعيد عن أم سلمة، ولأنه يستحب لها التستر، وهذا أستر لها.

مسألة: وإن وقف المأمومون مع الإمام عن يمينه، أو عن جانبه صح^(١).

نص: «ولا تصح (و د) قدامه، ولو بتكبير (ء) الإحرام».

ش: إن وقف المأمومون قدام الإمام ولو بقدر تكبير إحرام ثم تأخروا، لم تصح صلاتهم، هذا المذهب، وبه قال أبو حنيفة والشافعي.

الدليل: قوله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به»^(٢). والمخالفة في الأفعال مبطلّة، لكونه يحتاج في الاقتداء إلى الالتفات خلفه، ولأنه لم ينقل عنه ﷺ، ولا هو في معنى المنقول، فلا يصح كما لو صلى في بيته بصلاة الإمام، وهو عام في كل الصلاة.

وقيل: تصح في الجمعة، والعيد والجنازة ونحوها لعذر. اختاره الشيخ تقي الدين ابن تيمية وقال: من تأخر بلا عذر، فلما أذن جاء فصلى قدامه عزراً. واختاره في «الفائق»، وقال: قلت: وهو مخرج من تأخر المرأة في الإمامة اهـ. قال في «الإنصاف»: قلت: وفيه نظر اهـ.

وقال ابن تيمية: ذهب بعض أصحاب أحمد إلى أنه يجوز تقديم المؤتم على الإمام عند الحاجة، كحال الزحام ونحوه اهـ. واختاره ابن القيم.

وقيل: تبطل صلاة الإمام أيضاً.

(١) انظر «كشاف القناع» ٥٧١/١، ٥٧٢، و«الإنصاف» ٢٨٠/٢، و«المبدع» ٨١/٢، و«المغني» ٥٣/٣، و«نيل الأوطار» ٢٠٣/٣، ٢٠٥.

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٤)، ومسلم (٤١٥)، وابن حبان (٢١٠٧) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

وقال مالك، وإسحاق، وأبو ثور، وداود؛ تصح، لأن ذلك لا يمنع الاقتداء به، فأشبهه من خلفه. قال في «الفروع»: وذكر شيخنا وجهاً: يُكره، وتصح وفقاً لمالك. قال: وأمكن الاقتداء، وهو مُتَّجِهٌ^(١). اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح جواز تقدم المأموم على الإمام عند الحاجة، كحال الزحام وخاصة في الجمعة والعيد. والله أعلم.

نص: «وتصح (و د) في الكعبة (ء) ولو تقابلا (ء). وجائز (ع) تقابلها حولها. ويجوز (و) تقدم المأموم في جهتين (ء) حولها، ولا يجوز (و) في جهة (ء)».

ش: ويصح تقدم المأموم على الإمام داخل الكعبة في نفل، إذا تقابلا، بأن كان وجه الإمام إلى وجه المأموم، أو تدابرا بأن جعل المأموم ظهره إلى ظهر إمامه، لأنه لا يعتد خطاه، وإنما خص بالنفل لما تقدم من أن الفرض لا يصح داخلها. وقيل: لا تصح. قلت: والصحيح الأول والله أعلم.

ولا تصح إن جعل المأموم ظهره إلى وجه الإمام، لتقدمه عليه.

ويصح فيما إذا استدار الصف حول الكعبة إذا كان المأموم في الجهة المقابلة للإمام، أي: في غير جهة الإمام، لأنه لا يتحقق تقدمه عليه. أما جهة الإمام فلا تصح إن تقدم عليه فيها، على الصحيح من المذهب. قال في «المبدع»: فإن كان المأموم أقرب في جهته جاز، فإن كان في جهة واحدة بطلت، وهذا معنى كلامه في «المنتهى» وغيره. وقيل: يجوز، وهو من المفردات.

مسألة: ويصح في شدة الخوف إذا أمكن المتابعة، نص عليه أحمد، لدعاء

(١) انظر «كشاف القناع» ٥٧٢/١، و«الإنصاف» ٢٨٠/٢، و«المغني» ٥٢/٣، و«المجموع شرح المذهب» ١٧٣/٤، و«مجموع الفتاوى» ٢٤٦/٢٣، و«حاشية العنقري» ٢٥٧/١، و«الفروع» ٢٨/٢، و«إعلام الموقعين» ٢٢/٢.

الحاجة إليه، فإن لم تُمكن المتابعة، لم يصح الاقتداء^(١).

نص: «وَيَقِفُ (و) الواحدُ عن يمينه، وَلَعَثَ (خ) عن يساره، كَخَلْفِهِ (خ)، وَخَلَفَ (خ) صَفٌّ (ء)، وَلَوْ مَعَ (خ) خُتْنِي (ء) وامرأة (ء) وَصَبِيٍّ (ء) (خ) وكافر (ء) (خ) ومُحَدِّثٍ (ء) (خ)». ش: قوله: يساره، بفتح الياء وكسرهما، والفتحُ أفصحُ عند الجمهور، وعكسه ابنُ دُرَيْدٍ. و«الصبيان» بكسر الصادِ على المشهور، وحكى ابنُ دُرَيْدٍ كسرهما وضمَّهما، قاله النووي. وإن كان المأمومُ واحداً وقفَ عن يمينِ الإمامِ. قال في «الإنصاف»: بلا نزاعٍ اهـ. وبه قال أكثر العلماء.

الدليل: ما روى ابنُ عَبَّاسٍ قال: بَتُّ عند خالتي ميمونة، فقام رسولُ الله ﷺ يُصَلِّي، فَقُمْتُ عن يساره، فجعلني عن يمينه. رواه البخاري ومسلم^(٢).

وما روى جابرٌ قال: قُمْتُ عن يسار رسول الله ﷺ فَأَخَذَ بيدي، فَأَدَارَنِي حَتَّى أَقَامَنِي عن يمينه. وجاء جَبَّارُ بنُ صَخْرٍ، حَتَّى قَامَ عن يسارِ رسول الله ﷺ، فَأَخَذَ أَيْدِينَا جَمِيعاً فَدَفَعَنَا حَتَّى أَقَامَنَا خَلْفَهُ. رواه مسلم^(٣).

وَيُنْدَبُ تَخَلُّفُهُ قَلِيلاً خَوْفاً مِنَ التَّقَدُّمِ، ومراعاةً للمرتبة. قاله في «المبدع». وقاله الشافعية أيضاً.

فإن بَانَ عَدَمُ صِحَّةِ مُصَافَّتِهِ لم تَصِحَّ؛ لأنه قال في «الفروع» و«المبدع»: والمرادُ لَمَنْ لم يحضرْ معه أحدٌ، فيجيءُ، الوجه: تصحُّ منفرداً، أو كصلاتهم قُدَّامَهُ، ففي صحة صلاته وجهان. انتهى. قال البهوتي: قلت: ظاهر «المنتهى» صِحَّةُ صلاةِ الإمامِ في الثانيةِ قال: فإن تَقَدَّمَ مأمومٌ لم تَصِحَّ له. قال في «الفروع»: نَقَلَ أبو طالبٍ في رَجُلٍ أَمَّ رجلاً قامَ عن يساره: يعيدُ، وإنما صَلَّى الإمامُ وحده، فظاهره تصحُّ منفرداً دونَ الإمامِ، وإنما يستقيمُ على الغايةِ بالإمامةِ، ذكره صاحب

(١) انظر «كشاف القناع» ٥٧٢/١، و«الإنصاف» ٢٨١/٢، و«معونة أولي النهى» ١٧٨/٢، و«المبدع» ٨٢/٢.

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٨)، ومسلم (٧٦٣) من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -.

(٣) في «صحيحه» (٣٠١٠).

وحكي عن سعيد بن المسيّب أنه يقف عن يساره.

وعن النخعي أنه يقف وراءه إلى أن يريد الإمام أن يركع، فإن لم يجيء مأموم آخر تقدّم فوقف عن يمينه. قال النووي: وهذان المذهبان فاسدان اهـ.

مسألة: فإن وقف المأموم الرجل أو الخنثى خلف الإمام، أو وقف المأموم مطلقاً عن يساره مع خلو يمينه، وصلى ركعة كاملة بطلت صلاته على الصحيح من المذهب، نص عليه، وسيأتي الكلام حول صلاة الفذ خلف الصف. وقال الشوكاني: وقد ذهب الأكثر إلى أن ذلك - أي الوقوف عن يمين الإمام - واجب. اهـ.

الدليل: ما تقدّم من إدارة النبي ﷺ ابن عباس وجابراً^(١).

وعن أحمد: تصحّ. اختاره أبو محمد التميمي والموفق. قال في «الفروع»: وهو أظهر. اهـ.

وفي «الشرح»: هي القياس، وصوّبه في «الإنصاف»، كما لو كان عن يمينه. وهذا مذهب مالك والشافعي وأصحاب الرأي ورجحه الشيخ عبد الرحمن السعدي.

وأكثر أهل العلم يرون للمأموم الواحد أن يقف عن يمين الإمام، وأنه إن وقف عن يساره خالف السنة.

الدليل: لأن النبي ﷺ جلس عن يسار أبي بكر، وقد روي أن أبا بكر كان الإمام^(٢)، ولأن مع الإمام من تنعقد صلاته به، فصحّ الوقوف عن يساره، كما لو كان معه عن يمينه آخر اهـ.

وكون النبي ﷺ ردّ جابراً وابن عباس لا يدلّ على عدم الصّحة، بدليل ردّ جابر وجبار

(١) سلف ص ٢٩٢ / تعليق (٢) و (٣).

(٢) أخرجه البخاري (٧١٣)، ومسلم (٤١٨) (٩٥) من حديث عائشة - رضي الله عنها -.

إلى ورائه، مع صحة صلاتهما عن جانبيه.

ولأنَّ ابنَ عباسٍ لما أحرمَ عن يسارِ رسولِ الله ﷺ أداره عن يمينه، ولم تَبْطُلْ تحريمته، ولو لم يكن مَوْقفًا لاستأنفَ التحريمَ، كأمامِ الإمام، ولأنه مَوْقفٌ فيما إذا كان عن الجانب الآخر آخِرُ، فكان مَوْقفًا، وإن لم يكن آخِرُ كاليمين، ولأنه أحدُ جانبي الإمام فأشبهَ اليمينَ.

قال الموفق راداً على الدليل: وقولهم: إنَّه لم يأمره بابتداء التَّحريمِ. قلنا: لأنَّ ما فعله قبل الرُّكوع لا يُؤثِّرُ، فإنَّ الإمامَ يُحرِّمُ قبلَ المأمومين، ولا يضرُّ انفراذه بما قبل إحرامهم، وكذلك المأمومون يُحرِّمونَ أحدهم قبلَ الباقيين فلا يضرُّ، ولا يلزَمُ من العفو عن ذلك العفو عن ركعةٍ كاملةٍ. وقولهم: إنَّه مَوْقفٌ إذا كان عن يمين الإمام آخِرُ. قلنا: كونه مَوْقفًا في صورةٍ لا يلزَمُ منه كونه مَوْقفًا في أخرى، كما خلفَ الصَّفَّ، فإنَّه مَوْقفٌ لاثنتين، ولا يكون مَوْقفًا لِوَاحِدٍ، فإن منعوا هذا أثبتناه بالنص اهـ.

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي: والصحيح أن وقوف المأموم عن يمين الإمام سنة مؤكدة، لا واجبٌ تَبْطُلُ بتركه الصلاة، فتصح الصلاة عن يسار الإمام مع خلو يمينه، لأن النهي إنما وردَ عن الفدية.

وأما إدارة النبي ﷺ لابن عباسٍ لما وقف عن يساره إلى يمينه، فإنه يدلُّ على الأفضلية لا على الوجوب، لأنه لم ينه عنه، والفعل يدل على السنية، كتأخير جابراً وجباراً لما وقفاً عن جانبيه إلى خلفه، فإنه نظيرُ إدارته لابن عباسٍ، وذلك دليل الأفضلية فقط اهـ.

وقيل: تصحُّ إن كان خلفه صفٌّ، وإلا فلا.

الدليل: أنه ﷺ صلى وأبو بكرٍ عن يمينه، وكان أبو بكرٍ هو الإمام. قال في « المبدع »:

وفيه شيء اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجعُ صحةُ صلاته إن وقَّفَ عن يسارِ الإمام، لحديث ابن عباسٍ،

ولما ذكره الشيخُ عبدُ الرحمن السعدي والله أعلم.

قال في «الاختيارات»: «وحيث صَحَّتِ الصَّلَاةُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ كَرِهَتْ إِلَّا لِعَذْرِ
اهـ.

مسألة: وإذا وَقَفَ المأمومُ عن يسارِ الإمامِ أَحْرَمَ أولاً، سُنَّ للإمام أن يُدِيرَهُ مِنْ
ورائه إلى يمينه، ولم تَبْطُلْ تحريمته.

الدليل: ما سبق من فعله ﷺ بابنِ عباسٍ وجابرٍ.

وإن كَبَّرَ مأمومٌ وحده خلفَ الإمام، ثم تَقَدَّمَ عن يمينه، أو جاء مأمومٌ آخرُ فَوَقَفَ
معه، أو تَقَدَّمَ إلى الصفِّ بين يديه، أو كان المأمومان اثنين فَكَبَّرَ أحدهما للإحرامِ
وتَوَسَّوسَ الآخرُ، ثُمَّ كَبَّرَ قَبْلَ رَفْعِ الإمامِ رأسه من الركوع، صَحَّتْ صلاتُهُم، وكذا
لو أَحْرَمَ واحدٌ عن يمينِ الإمام، فَأَحْسَ بَآخِرَ، فتَأَخَّرَ معه قَبْلَ أن يُحْرِمَ الثاني، ثم
أَحْرَمَ، أو أَحْرَمَ عن يسارِ الإمام، فجاء آخرُ، فَوَقَفَ عن يمينه قَبْلَ رَفْعِ الإمامِ رأسه
من الركوع، لأنه لم يُصَلِّ قَدَرَ رَكْعَةٍ، ولا أَكْثَرَهَا.

مسألة: فإن وَقَفَ مأمومٌ عن يمينِ الإمامِ وَوَقَفَ آخرُ عن يساره أُخْرَهُمَا خَلْفَهُ.

الدليل: ما تَقَدَّمَ من رَدِّهِ ﷺ جابراً وجَبَّاراً وراءه.

فإن شَقَّ عليه تأخيرُهُما تَقَدَّمَ عَنْهُمَا. أو لم يُمَكِّنْ تأخيرُهُما، تَقَدَّمَ الإمام
عَنْهُمَا، ليصيرا وراءه وصلى بينهما. أو عن يسارهما.

فإن تَأَخَّرَ الأيمنُ قَبْلَ إِحْرَامِ الدَاخِلِ لِيُصَلِّيَ خَلْفَهُ، جازَ ذلك. وفي «النهاية»
و«الرعاية»: بل أولى، لأنه لَغَرَضٍ صَحِيحٍ.

وكتَفَاوَتِ إِحْرَامِ اثنين خَلْفَهُ؛ لأنه يَسِيرُ.

ثم إن بَطَلَتْ صَلَاةُ أَحَدِهِمَا لِسَبْقِهِ الْحَدَثَ وَنَحْوَهُ، تَقَدَّمَ الْآخَرُ إِلَى الصَّفِّ إِنْ
كَانَ، أو تَقَدَّمَ إِلَى يَمِينِ الْإِمَامِ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَفًّا، أو جاء آخرُ فَوَقَفَ معه خَلْفَ

الإمام لثلاثين فذاً، وإن لم يُمكن تَقَدُّمُهُ إلى الصف، بأن لم يَكُنْ فيه فرجة واحتاج إلى عَمَلٍ كثير، ولا إلى يمين الإمام، ولا جاء آخرُ فوقَ معه، نوى المُفارقة للعدو.

مسألة: وإن أدرك مأموم الإمام والمأموم جالسين أحرم، ثم جلس عن يمين صاحبه، أو عن يسار الإمام، ولا تأخرُ إذن للمشقة. قال في «المبدع»: وظاهره أن الزماني لا يتقدمون ولا يتأخرون للعلّة.

مسألة: والاعتبار في التقدّم والمساواة بمؤخر قَدَمٍ، وهو العقب كما تقدّم في صفة الصلاة في تسوية الصفوف، وإن لم يُمكن تقدّم بمؤخر القدم، لم يضر، كطول المأموم عن الإمام، لأنه يتقدّم برأسه في السجود، فلو استويا في العقب، وتقدّمت أصابع المأموم لم يضر، أي لم يؤثر في صلاة المأموم، لعدم تقدّم عقبه على عقب إمامه. وإن تقدّم عقب المأموم عقب الإمام مع تأخر أصابع المأموم عن أصابع الإمام لم تصح صلاة المأموم، لتقدّمه على إمامه، اعتباراً بالعقب، ولو قدّم رجله وهي مرتفعة عن الأرض، لم يضر، لعدم اعتماده عليها، وكذا لو تأخر عقب المأموم، فإنه المعتبر، وإن تقدّمت أصابعه، لكن لا يضر تأخر عقبه إلا إذا بان عدم مضافته لإمامه لما تقدّم، بل تقدّم عن «المبدع»: أنه يندب تأخره قليلاً، بحيث لا يخرج عن كونه مُصافاً له.

مسألة: فإن صلى قاعداً فالاعتبار بمحلّ القعود؛ لأنه محلّ استقراره، وهو الأليّة، حتى لو مدّ المأموم رجله وقدمهما على الإمام لم يضر، لعدم اعتماده عليها.

قال البهوتي: قلت: فإن كان أحدهما قائماً والآخر قاعداً، فلكلّ حكمه، فلا يُقدّم القائم عقبه على مؤخر أليّة الجالس.

وإن كان مضطجعا فبالجنب.

مسألة: وإن أمّ رجلٌ خُتّى، وقف الخُتّى عن يمينه احتياطاً، لاحتمال أن

يكون رجلاً، وقيل: يقف خلفه. اختاره القاضي وابن عقيل.

فإن كان معهما رجل، وقف الرجل عن يمين الإمام، والخُتَّى عن يساره، أو عن يمين الرجل، ولا يقفان خلفه، لجواز أن يكون امرأة، وإن كان معهم رجل آخر، وقف الثلاثة خلفه صفّاً^(١).

مسألة: وإن أم رجل رجلاً وصبيّاً استحب أن يقف الرجل عن يمينه لكمال الرجل، والصبي عن يساره. كما جاء في حديث ابن مسعود^(٢).

وإن جعلهما جميعاً عن يمينه جاز.

مسألة: وإن أم رجل رجلاً وامرأة وقف الرجل عن يمينه، والمرأة خلفه، هذا المذهب وهو قول أكثر أهل العلم.

الدليل: حديث مسلم عن أنس أن النبي ﷺ صلى به وبأمه؛ فأقامني عن يمينه، وأقام المرأة خلفنا^(٣).

وقال الحسن في ثلاثة، أحدهم امرأة: يقومون متواترين، بعضهم خلف

(١) انظر «كشف القناع» ٥٧٢/١ - ٥٧٥، و«الروض المربع» ٣٣٤/٢ - ٣٣٦، و«الإنصاف» ٢٨١/٢ - ٢٨٣، و«المبدع» ٨٣/٢، و«المغني» ٥١/٣، ٥٢، و«المجموع شرح المذهب» ١٦٦/٤، ١٦٨، و«الاختيارات» ص ١٣٢، و«نيل الأوطار» ٢٠٣/٣، و«الفروع» ٢٩/٢، ٣٠، و«المحرر» ١١٠، ١١١، و«الشرح الكبير» ٤١٤/١.

(٢) كذا ذكره صاحب «المغني» ٤٠/٣، وقال: كما فعل عبدالله بن مسعود، بعلقة والأسود، ورواه عن النبي ﷺ.

وأخرج عبدالرزاق (٣٨٨٤) ومن طريق ابن المنذر في «الأوسط» (١٩٧٠) من طريق إبراهيم، عن علقمة أن عبدالله صلى بعلقة، والأسود، فقام هذا عن يمينه وهذا عن يساره، ثم قام بينهما.

وانظر تمام تخريجه في «المسند» (٣٩٢٧) و(٤٠٣٠)، وقد سلف ص ٢٨٨ / تعليق (٥).

(٣) أخرجه مسلم (٦٦٠) (٢٦٩) من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه -.

بعض . قال الموفق : وهو يُفْضِي إلى وَقُوفِ الرَّجُلِ وحده فذاً، ويردّه حديثُ وابصةَ وعلي ابن شيبان اهـ^{(١)(٢)}.

مسألة: ومن لم يَقِفْ معه إلا امرأةٌ وهو رَجُلٌ، فَقَدْ، على الصحيح من المذهب، أو لم يَقِفْ معه إلا كافرٌ، أو مجنونٌ، أو خُنْثَى، أو مُحَدِّثٌ، أو نَجَسٌ يَعْلَمُ مُصَافًاهُ أنه مُحَدِّثٌ أو نَجَسٌ، وكذا لو عَلِمَ المصافِّ حَدَثَ أو نَجَسَ نَفْسِهِ فَقَدْ. التعليل: لأنهم من غير أهل الوقوفِ معه، ولأن وجودَ الكافرِ والمجنونِ والمُحَدِّثِ والنَّجَسِ كعدمه.

وكذا إذا وَقَفَ معه سائرٌ من لا تصحُّ صلاتُهُ. قاله في «الشرح»، فدَلَّ على أن من صَحَّتْ صلاتُهُ صَحَّتْ مُصَافَّتُهُ.

وعن أحمد: أنَّ من لم يَقِفْ معه إلا امرأةٌ أو خُنْثَى مشكُلٌ لا يكونُ فذاً. وقال ابنُ عقيلٍ: تَصِحُّ على أَصَحِّ الوجهين.

التعليل: لأنه وَقَفَ معه مُفْتَرِضٌ صلاتُهُ صحيحةٌ، فأشبهَ ما لو وَقَفَ معه رَجُلٌ، وليس من الشرط أن يكونَ ممن تَصِحُّ إمامتُهُ؛ بدليلِ القاريِّ مع الأُمِّيِّ، والفاسيقِ والمتنفلِّ مع المُفْتَرِضِ.

مسألة: وكذا من لم يَقِفْ معه إلا صَبِيٌّ في فَرَضٍ وهو رَجُلٌ، فَقَدْ، لما تقدم. ويحتملُ أن تَصِحَّ، لأنه بمنزلةِ الْمُتَنَفِّلِ، والمتنفلُّ يصحُّ أن يُصَافَّ المُفْتَرِضُ، كذا ها هنا. قلت: وهو الراجح والله أعلم.

فإن كانت نفلاً فليس بِفَذٍّ. هذا الصحيح من المذهب.

الدليل: قولُ أنسٍ: فقام ﷺ، وَصَفَّقْتُ أنا واليتيمُ وراءَهُ، والعجوزُ مِن ورائنا، فصلَّى لنا ركعتين، ثم انصرف ﷺ. متفق عليه^(٣).

(١) سيأتي تخريجهما ص ٣١١، تعليق (١)، وص ٣١٢، تعليق (١).

(٢) انظر «كشف القناع» ٥٧٥/١، و«المغني» ٤١/٣، ٥٣.

(٣) سلف ص ٢٨٨ / تعليق (٤).

وحكمُ مُصَافَةِ الصَّبِيِّ حكمُ إمامته، على الصحيح من المذهب.
وقيل: تصحُّ مصافته، وإن لم تصحَّ إمامته. اختاره ابنُ عقيل. قال في «القواعد الأصولية»: وما قاله أصوب. اهـ.

فعلى هذا القول: يقفُ الرَّجُلُ والصَّبِيُّ خلفه. قال في «الفروع»: وهو أظهرُ وفاقاً للثلاثة اهـ. واختاره أيضاً الشيخُ عبدالله بن محمد، والشيخُ عبدالرحمن السعدي.

وعلى المذهب: يَقِفَانِ عَنْ يمينه، أو مِنْ جَانِبِهِ. نص عليه.
وقيل: تصحُّ إمامته دون مُصَافَتِهِ.

الترجيحُ:

قلت: والراجحُ صحَّةُ مُصَافَةِ الصَّبِيِّ، لأننا نقول بصحة إمامته لحديث عمرو بن سلمة^(١)، فالمصافَّة من باب أولى. والله أعلم. اهـ.

كذا امرأة مع نساء، إذا لم يَقِفْ معها إلا كافرة أو مجنونة، أو مَنْ تعلمُ حَدَثُهَا أو نَجَاسَتُهَا، ففَدُّ، أو وَقَفَ معها في فرضٍ غير بالغٍ، ففد، على المذهب.

قال في «الاختيارات»: والمرأة إذا كان معها امرأة أخرى تصاففها كان من حقها أن تقف معها. وكان حكمها - إن لم تقف معها - حكم الرجل المنفرد عن صف الرجال وهو أحد القولين في مذهب أحمد اهـ.

وقال في «الفروع»: ولا يصح وقوف امرأة فداً وصححه في «الكافي» اهـ.

وسئل الشيخُ عبدالرحمن السعدي: هل يجوزُ للمرأة الانفرادُ عن الصَّفِّ ومعها نساء؟ فأجاب: إذا كان في المسجدِ نساءٌ غيرها يُصَلِّين مع الإمام فيَجِبُ عليهنَّ المُصَافَةُ كالرجال، وإذا كانت وحدها فلا بأس اهـ.

(١) سلف ص ٢٤٤ / تعليق (٤).

مسألة: وإن لم يَعْلَمْ الْمُحَدِّثُ حَدَثَ نَفْسِهِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى انْقَضَتْ، وَلَا عِلْمَهُ مُصَافُهُ كَذَلِكَ، فَلَيْسَ بِفَذٍّ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَعْلَمْ مَا بَدَنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ أَوْ بُقْعَتِهِ مِنْ نَجَاسَةٍ، وَلَا عِلْمَهُ مُصَافُهُ حَتَّى انْقَضَتْ، فَلَيْسَ بِفَذٍّ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ إِمَامًا لَهُ، إِذْنٌ لَمْ يُعَذِّ، فَأُولَى إِذَا كَانَ مُصَافًا.

وفي «الفصول»: إِنْ بَانَ مُبْتَدِعًا، أَعَادَ؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدِعَ لَا يَوْمٌ، بِخِلَافِ الْمُحَدِّثِ، فَإِنَّ الْمُتَيَمَّمِ يَوْمٌ أَهـ.

مسألة: وَمَنْ وَقَفَ مَعَهُ مُتَنَفِّلٌ أَوْ مِنْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَوْمَهُ كَالْأُمِّيِّ يَقِفُ مَعَ الْقَارِئِ، وَالْأَخْرَسِ يَقِفُ مَعَ النَّاطِقِ، وَالْعَاجِزِ عَنْ رُكْنٍ أَوْ شَرْطٍ يَقِفُ مَعَ الْقَادِرِ عَلَيْهِ، وَنَاقِصِ الطَّهَارَةِ الْعَاجِزِ عَنْ إِكْمَالِهَا يَقِفُ مَعَ تَامِ الطَّهَارَةِ، وَالْفَاسِقِ يَقِفُ مَعَ الْعَدْلِ وَنَحْوِهِ، فَصَلَاتُهُمَا صَحِيحَةٌ، لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لَهَا صِحَّةُ الْإِمَامَةِ^(١).
نص: «وَتَقِفُ (و) الْمَرْأَةُ خَلْفَهُ وَخَلْفَ (و) الصُّفُوفِ».

ش: وَإِنْ أَمَّ رَجُلٌ امْرَأَةً وَقَفَتْ خَلْفَهُ، وَفَاقًا لِلثَّلَاثَةِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ وَسَوَاءٌ كَانَ مَعَهُ رَجُلٌ أَوْ رَجَالٌ أَوْ لَا، أَوْ أَمَّ خُنْثَى امْرَأَةً وَقَفَتْ خَلْفَهُ.

الدليل: قَوْلُهُ ﷺ: «أُخْرُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَخْرَهُنَّ اللَّهُ»^(٢).

وَلِأَنَّ أُمَّ أَنْسٍ وَقَفَتْ خَلْفَهُمَا وَحَدَّاهَا^(٣). وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ مَا يُخْشَى مِنَ الْإِفْتِتَانِ.

مسألة: فَإِنْ وَقَفَتِ الْمَرْأَةُ عَنْ يَمِينِ الرَّجُلِ أَوْ الْخُنْثَى الْإِمَامِ، فَكَرَجُلٍ، فَتَصَحَّ، أَوْ وَقَفَتْ عَنْ يَسَارِهِ، فَكَرَجُلٍ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْمُنْتَهَى» وَغَيْرِهِ، فَإِنْ كَانَ مَعَ خُلُوِّ يَمِينِهِ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهَا بِيَسَارِهِ، وَإِلَّا صَحَّتْ.

وفي «التعليق»: إِذَا كَانَ الْإِمَامُ رَجُلًا، وَهُوَ عُرْيَانٌ، فَإِنَّمَا تَقِفُ عَنْ يَمِينِهِ.

(١) انظر «كشف القناع» ١/ ٥٧٦، ٥٧٧، و«الإنصاف» ٢/ ٢٨٦ - ٢٨٨، و«المبدع» ٢/ ٨٥، و«الدرر السنية» ٤/ ٤١٤، و«الفتاوى السعدية» ص ١٧٢، ١٧٣، و«حاشية العنقري» ١/ ٢٦٠، و«الاحتيارات» ص ١٣٢، و«الفروع» ٢/ ٣٣، ٣٥، و«الشرح الكبير» ١/ ٤١٥، و«القواعد الأصولية» ص ١٩ - ٢٠، و«الكافي» ١/ ١٩٢.

(٢) سلف في الجزء ٤ / ص ٤١ تعليق (١). (٣) سلف ص ٢٩٧ / تعليق (٣).

مسألة: ويكره لها الوقوف في صف الرجال، لما تقدّم من أمره ﷺ بتأخيرهن.

مسألة: فإن فعلت لم تبطل صلاة من يليها، ولا صلاة من خلفها - فصفت تام من نساء لا يمنع اقتداء من خلفهن من الرجال - ولا صلاة من أمامها، ولا صلاتها، كما لو وقفت في غير صلاة. والأمر بتأخيرها لا يقتضي الفساد مع عدمه، هذا الصحيح من المذهب، وهو مذهب الشافعي والجمهور.

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي: أما صلاة الرجال خلف النساء والإمام رجلاً فيكره ذلك، ولا تبطل به الصلاة، وكلّ مكروه احتيج إليه زالت الكراهة، فالكراهة محلّها إذا كان يمكنهم أن يقدموا الرجال على النساء، فأما إذا صادف صلاة فيها ازدحام وأتى رجال بعدما أخذ المأمومون من الرجال والنساء مكانهم من الصفوف، ولم يبق موضع إلا خلف النساء، وليس فيه محذور كشف للنساء، فكلّ مكروه احتيج إليه زالت الكراهة، كما أن كلّ محرّم اضطرّ إليه زال التحريم اهـ.

واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

وعند الحنفية تفسد صلاة الرجل دون المرأة. قال في «الفتح»: وهو عجيب. وفي توجيهه تعسف، حيث قال قائلهم: قال ابن مسعود: «أخروهن من حيث أخرهن الله» والأمر للوجوب، فإذا حاذت الرجل فسدت صلاة الرجل، لأنه ترك ما أمر به من تأخيرها. قال: وحكاية هذا تغني عن جوابه اهـ.

وعن أحمد: تبطل صلاة من يليها. وذكره الشيخ تقي الدين في المنصوص عن أحمد. واختاره أبو بكر.

وقيل: تبطل أيضاً صلاة من خلفها. واختاره ابن عقيل، لأنه منهي عن الوقوف إلى جانبها، أشبه ما لو وقف بين يدي الإمام.

وقيل: تبطل أيضاً صلاة من أمامها. واختاره ابن عقيل أيضاً.

وقال الشريف وابن عقيل: تبطل صلاتها.

قال الموفق: ولنا أنها لو وقفت في غير صلاة لم تبطل صلاته، فكذا في

الصلاة، وقد ثبت أن عائشة كانت تعترض بين يدي رسول الله ﷺ نائمة وهو يصلي^(١). وقولهم: إنه منهي. قلنا: هي المنهية عن الوقوف مع الرجال ولم تفسد صلاتها، فصلاة من يليها أولى اهـ^(٢).

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول وما قرره الشيخ عبدالرحمن السعدي والله أعلم.
فائدة: سئل الشيخ عبدالله بن محمد عن صلاة النساء فوق سطح المسجد، فوق الرجال.. الخ؟

فأجاب: لا أعلم فيه بأساً، سواء كن يصلين مع الإمام أو منفردات، وقولك: هل يفرق بين مقدم السطح أو مؤخره؟ فإن كن يصلين مع الإمام وجب عليهن ألا يتقدمن على الإمام، فإن كن منفردات فلا علمت في تقدمهن في مقدم السطح بأساً إذا لم يكن في السطح رجال اهـ^(٣).

فصل

ولا بأس بقطع الصف عن يمين الإمام أو خلفه، وكذا إن بعد الصف عن الإمام فلا بأس به، نص عليه أحمد، وقرب الصف من الإمام أفضل من بعده، وكذا قرب الصفوف بعضها من بعض، وكذا توسط الإمام للصف أفضل.

الدليل: حديث أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «وسطوا الإمام وسدوا

(١) أخرجه البخاري (٣٨٢)، ومسلم (٢٦٧).

(٢) انظر «كشف القناع» ٥٧٥/١، و«الإنصاف» ٢٨٦/٢، ٢٨٧، و«المغني» ٤١/٣، ٤٢، ٥٣، و«الفروع» ٣٣/٢، و«المجموع شرح المذهب» ١٧٢/٤، و«نيل الأوطار» ٢٠٤/٣، و«الفتاوى السعدية» ص ١٧٢، ١٧٣، و«معونة أولي النهى» ١٨٢/٢، ١٨٣، و«فتح الباري» ٢١٢/٢، و«فتاوى اللجنة» ٤٢٢/٧.

(٣) انظر «الدرر السنية» ٤١٤/٤.

الْخَلَلُ»^(١) رواه أبو داود.

وإن انقطع الصفُّ عن يسار الإمام، فقال ابنُ حامدٍ: إن كان الانقطاعُ بعدَ مقامِ الثَّلاثَةِ رجالٍ بَطَلَتْ صَلَاةُ الْمُنْقَطِعِينَ عَنِ الصَّفِّ عَنِ يَسَارِ الْإِمَامِ، وَجَزَمَ بِمَعْنَاهُ فِي «الْمُنْتَهَى».

فائدة: نقل الشيخُ ابنُ ذَهْلَانَ والشيخُ مُحَمَّدُ الْخَزْرَجِيُّ أَنَّ الْانْقِطَاعَ عَلَى الْيَسَارِ يَضُرُّ إِذَا كَانَ فِي الصَّفِّ الَّذِي بِهِ الْإِمَامُ، حَيْثُ لَمْ يَعْمَلْ بِالسُّنَّةِ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَى الْمَأْمُومِينَ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الصُّفُوفُ خَلْفَ الْإِمَامِ فَلَا يَضُرُّ الْانْقِطَاعُ، قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا كَانَ الصَّفُّ بَعْضُهُ مُحَازِيًا بَعْضًا، يَعْنِي مُسَامِتَهُ اهـ.

فصل

وإن اجتمعَ في الصَّلَاةِ أَنْوَاعٌ مِنْ رِجَالٍ وَصِبْيَانٍ وَنِسَاءٍ وَخَنَاثِيٍّ، سُنَّ تَقْدِيمُ رِجَالٍ. وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

الدليل: ما روى أبو داود عن عبد الرحمن بن غنمٍ قال: قال أبو مالكٍ الأشعريُّ: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ؟.. قالوا: فَأَقَامَ الصَّفَّ، فَصَفَّ الرِّجَالَ، وَصَفَّ الْغُلَمَانَ خَلْفَهُمْ.

ورواه أحمدٌ بمعناه، وزاد فيه. والنساءُ خَلْفَ الْغُلَمَانِ. وفيه لِينٌ وَضَعْفٌ^(٢). وَيُقَدَّمُ مِنَ الرِّجَالِ أَحْرَارٌ عَلَى أَرْقَاءَ لِمَزِيَّتِهِمْ بِالْحُرِّيَّةِ.

مسألة: ثم عبيدٌ بالغون، الأفضَلُ فالأفضَلُ، ثم الأفضَلُ منهما.

الدليل: حديثُ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «لَيْلِنِي مِنْكُمْ

(١) سلف ص ٢٨٩ / تعليق (١).

(٢) أخرجه أحمد ٣٤١/٥ ، ٣٤٢ ، وأبو داود (٦٧٧). وفي إسناده شهر بن حوشب، ضعيف الحديث.

أولو الأحلام والنهي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» رواه مسلم وأبو داود^(١).

قال النووي: قوله: «ليني» ضبطناه في «صحيح مسلم» علي وجهين، أحدهما: «ليني» بعد اللام نون مخففة ليس بينهما ياء. والثاني: «ليني» بزيادة ياء مفتوحة، وتشديد النون، فهذان الوجهان صحيحان، ورواه في «صحيح مسلم» بهما، وربما قرأه بعض الناس بإسكان الياء وتخفيف النون، وهذا باطل من حيث الرواية، فاسد من حيث العربية.

قوله: «أولو الأحلام والنهي» معناه البالغون العقلاء الكاملون في الفضيلة اهـ.

وعن أحمد: يُقدّم العبا على الحر إذا كان دونه.

مسألة: ثم صبيان كذلك، أي، أحرار، ثم عبيد، الأفضل فالأفضل. لما تقدم.

مسألة: ثم خنثى، هكذا في «الإقناع» و«المقنع»، لاحتمال أن يكونوا رجالاً، وهذا إن قلنا: يصحُّ وقوف الخنثى صفّاً. وفي «المنتهى»: وإن وقف الخنثى صفّاً لم يصح، وذلك لأن الرجل مع المرأة فذ.

وعن أحمد: تُقدّم المرأة على الصبي. فالخنثى بطريق أولى. ذكرها ابن الجوزي.

مسألة: ثم نساء أحرار بالغات، لحديث: «أخروهن من حيث أخرن الله»، ثم إماء بالغات، ثم أحرار غير بالغات، ثم إماء غير بالغات، الفضلى فالفضلى.

مسألة: ويقدم من الجنائز إلى الإمام عند اجتماع موتى في المصلى، ويقدم إلى القبلة في قبر واحد، حيث جاز دفن متين فأكثر في قبر واحد - رجل حر، ثم

(١) أخرجه مسلم (٤٣٢)، وأبو داود (٦٧٤)، والنسائي ٨٧/٢، ٨٨ و٩٠، وابن ماجه (٩٧٦)، وابن خزيمة (١٥٤٢)، وابن حبان (٢١٧٢) و(٢١٧٨)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٥٨٣٤) من حديث أبي مسعود الأنصاري - رضي الله عنه -.

عبدٌ بالغٌ، ثم صبيٌّ كذلك، أي حرٌّ، ثم عبدٌ ثم خُنْثى حرٌّ، ثم عبدٌ بالغٌ، ثم الصبيُّ فيهما. ثم امرأةٌ حرةٌ بالغَةٌ، ثم أمةٌ بالغَةٌ، ثم صبيَّةٌ أمةٌ.

وعن أحمد: تُقدَّم المرأةُ على الصبيِّ.

وقيل: تُقدَّم المرأةُ على الصبيِّ والعبدِ.

وتأتي تتمُّه في الجنائزِ إن شاء الله، ويُقدَّم مع تعدُّدِ النوعِ الأفضلُ فالأفضلُ كما في المُصافَّةِ.

فائدة: السُّنَّةُ أن يَتَقَدَّمَ في الصَّفِّ الأوَّلِ أولو الفضلِ والسَّنِّ، وأن يليَ الإمامَ أكملُهم وأفضلُهم. قال الإمامُ أحمدُ: يلي الإمامَ الشيوخُ وأهلُ القرآنِ، ويؤخَّرُ الصبيانُ.

لكن لو سَبَقَ مفضولٌ، هل يؤخَّرُ الفاضلُ؟ جزم المجدُّ أنه لا يؤخَّرُ. وقد تَقَدَّمَ في صِفَةِ الصَّلَاةِ أن أبيَّ بن كعبٍ أخر قيسَ بن عُبَادٍ من الصَّفِّ الأوَّلِ، ووقف مكانه^(١).

قال في «الإنصافِ»: قلتُ: الذي قَطَعَ به العلامةُ ابن رَجَبٍ في القاعدةِ الخامسةِ والثمانينِ جوازُ تأخيرِ الصَّبيِّ عن الصَّفِّ الفاضلِ، وإذا كان في وَسْطِ الصَّفِّ. وقال: صرَّحَ به القاضي. وهو ظاهرُ كلامِ الإمامِ أحمد. وعليه حُملَ فعلُ أبي بن كعبٍ بقرئسِ بن عُبَادٍ اهـ.

وتقدَّم التنبيهُ على ذلك في أوَّلِ صِفَةِ الصَّلَاةِ^(٢). ويأتي بعضُه في آخرِ بابِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ^(٣).

وقال الشيخُ عبدُ الرحمنِ السَّعْدِيُّ: الصبيانُ إذا كانوا في الصَّفِّ الفاضلِ فالذي

(١) أخرجه أحمد ١٤٠/٥، وعبد بن حميد (١٧٧)، والنسائي ٨٨/٢، وابن خزيمة

(١٥٧٣) من حديث أبي بن كعب، وصححه الحاكم ١/٥٢٦، ٥٢٧ ووافقه الذهبي.

والروايات مختصرة، ومطولة.

(٣) ١٥٦ / ٧.

(٢) ٣٦/٤ تعليق (١)، وانظر ٣٩/٤.

أرى أنهم لا يؤخرون، لأنهم تقدّموا واستحقوا المكان ويتركون لأجل ترغيبهم اهـ.
عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «ليليني منكم أولوا الأحلام والنهي ثم الذين يلونهم وإياكم وهيشات الأسواق» رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي (١).

وروى أبو مسعود الأنصاري قال: كان رسول الله ﷺ يقول: «ليليني منكم أولوا الأحلام والنهي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» (٢). رواه مسلم. وعن أنس، قال: كان رسول الله ﷺ يحب أن يليه المهاجرون والأنصار؛ ليأخذوا عنه (٣). وقال أبو سعيد: إن رسول الله ﷺ رأى في أصحابه تأخراً، فقال: «تقدّموا فأتموا بي، وليأتكم بكم من بعدكم، ولا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله عز وجل». رواه مسلم وأبو داود (٤) (٥).

قال الشوكاني: وفي الباب عن أبي بن كعب عند أحمد من حديث قيس بن عباد قال: قدّمت المدينة للقاء أصحاب محمد ﷺ، وما كان بينهم رجل ألقاه أحب إلي من أبي بن كعب، فأقيمت الصلاة، فخرج عمر مع أصحاب رسول الله ﷺ، فقامت في الصف الأول، فجاء رجل، فنظر في وجوه القوم فعرفهم غيري، فنحاني وقام في مكاني، فما عقلت صلاتي، فلما صلى قال: يا بني لا يسؤك الله، إني لم آت الذي أتيت بجهالة، ولكن رسول الله ﷺ قال لنا: «كونوا في الصف الذي يليني» وإني نظرت في وجوه القوم فعرفتكم غيرك، ثم حدث فما رأيت الرجال متّحت أعناقها إلى شيء متّوحها إليه، قال: فسمعتة يقول: هلك

(١) أخرجه أحمد (٤٣٧٣) ومسلم (٤٣٢) (١٢٣) وأبو داود (٦٧٥)، والترمذي (٢٢٨)، وغيرهم.

(٢) سلف ص ٣٠٤ / تعليق (١).

(٣) أخرجه أحمد ٣/ ١٠٠، وابن ماجه (٩٧٧) من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه -، وإسناده صحيح.

(٤) في «صحيحه» (٤٣٨)، وأبو داود (٦٨٠)، والنسائي ٢/ ٦٥، وابن ماجه (٩٧٨)، من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -.

وعلقه البخاري في «صحيحه» في الأذان: باب (٦٨) الرجل يأتى بالإمام، ويأتى الناس بالمأموم.
(٥) انظر «كشف القناع» ١/ ٥٧٥، ٥٧٦، و«الروض المربع» ٢/ ٣٤٢، و«الإنصاف» ٢/ ٢٨٣-٢٨٦، و«المبدع» ٢/ ٨٤، و«المغني» ٣/ ٥٧-٥٩، و«المجموع شرح المذهب» ٤/ ١٦٦، و«نيل الأوطار» ٣/ ٢٠٦-٢٠٩، و«الفتاوى السعدية» ص ١٧٣، و«حاشية العنقري» ١/ ٢٥٨، و«معونة أولي النهى» ٢/ ١٨٠-١٨١، ١٨٤، و«المقنع» ١/ ٢١٢، «ط. السعيدية» و«قواعد ابن رجب» ص ١٩٣.

أهل العقدة ورب الكعبة، ألا لا عليهم آسى، ولكن آسى على من يهلكون من المسلمين. وإذا هو أبي، يعني ابن كعب هذا لفظ أحمد. وقد أخرج الحديث أيضاً النسائي وابن خزيمة في صحيحه^(١) و«متحت» بفتح الميم وتاءين مثنيتين بينهما حاء مهملة، أي: مدّت. و«أهل العقدة» بضم العين المهملة وسكون القاف، يريد البيعة المعقودة للولاية.

وعن سمرة عند الطبراني في الكبير أن النبي ﷺ قال: «ليقم الأعراب خلف المهاجرين والأنصار ليقتدوا بهم في الصلاة»^(٢)، وهو من رواية الحسن عن سمرة. وعن البراء أشار إليه الترمذي^(٣).

وعن ابن عباس عند الدارقطني قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يتقدم في الصف الأول أعرابي، ولا عجمي ولا غلام لم يحتلم»^(٤) وفي إسناده ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف.

وقد روي عن عمر بن الخطاب أنه كان إذا رأى صبيّاً في الصف أخرجه. وعن زر بن حبیش وأبي وائل مثل ذلك^(٥)، وإنما خصّ النبي ﷺ هذا النوع بالتقديم لأنه الذي يتأتى منه التبليغ، ويستخلف إذا احتيج إلى استخلافه، ويقوم بتنبية الإمام إذا احتيج إليه.

قوله: «وإياكم وهيشات الأسواق»، بفتح الهاء وإسكان الياء المثناة من تحت، وبالشين المعجمة، أي: اختلاطها والمنازعة والخصومات وارتفاع الأصوات واللغط،

(١) انظر ٣٦/٤، تعليق (١).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦٨٨٢) و(٦٨٨٧) من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، فذكره.

قال الهيثمي في «المجمع» ٩٤/٢: وفيه سعيد بن بشير، وقد اختلف في الاحتجاج به.

قلنا: وقال الحافظ في «التقريب»: مجهول.

وأخرجه البزار (٥٠٦ - كشف) من طريق خبيب بن سليمان، عن أبيه سليمان بن سمرة، عن سمرة بن جندب.

قال الهيثمي في «المجمع» ٩٤/٢: إسناده ضعيف.

(٣) يائر الحديث (٢٢٨).

(٤) حديث ضعيف، وأخرجه الدارقطني ٢٨١/١ ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية»

(٧٢٣) من طريق عبيد الله بن سعيد، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال

ابن الجوزي: عبيد الله بن سعيد، مجهول، قلنا وليث هو ابن أبي سليم، ضعيف.

(٥) أخرج هذه الآثار ابن أبي شيبة ٤١٣/١.

والفتن التي فيها. والهوشة: الفتنة والاختلاط. والمراد النهي عن أن يكون اجتماع الناس في الصلاة مثل اجتماعهم في الأسواق متدافعين متغايرين مختلفي القلوب والأفعال.

قوله: «يُحِبُّ أَنْ يَلِيَهُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ»^(١) فيه وفي حديث أبي بن كعب وسمرة مشروعية تقدم أهل العلم والفضل، ليأخذوا عن الإمام ويأخذ عنهم غيرهم، لأنهم أمس بضبط صفة الصلاة وحفظها ونقلها وتبليغها. اهـ.

وقال الشوكاني: فإن كان صبي واحد دخل مع الرجال، ولا ينفرد خلف الصف. قاله السبكي. ويدل على ذلك حديث أنس^(٢)، فإن اليتيم لم يقف منفرداً، بل صف مع أنس. وقال أحمد بن حنبل: يُكره أن يقوم الصبي مع الناس في المسجد خلف الإمام إلا من قد احتلم وأنبت وبلغ خمس عشرة سنة، وقد تقدم عن عمر أنه كان إذا رأى صبيّاً في الصف أخرجّه. وكذلك عن أبي وائل وزر بن حبيش. وقيل: عند اجتماع الرجال والصبيان يقف بين كل رجلين صبي، ليتعلموا منهم الصلاة وأفعالها.

وقال: وفيه أن الصبي يسد الجناح، وإليه ذهب الجمهور من أهل البيت وغيرهم. وذهب أبو طالب والمؤيد بالله في أحد قوليّه إلى أنه لا يسد، إذ ليس بمُصلِّ حقيقة. وأجاب المهدي عن الحديث في «البحر» بأنه يحتمل بلوغ اليتيم فاستصحب الاسم. وفيه أن الظاهر من اليتيم الصغر. فلا يُصار إلى خلافه إلا بدليل. ويؤيد ما ذهب إليه الجمهور جذبُه ﷺ لابن عباس من جهة اليسار إلى جهة اليمين، وصلاته معه وهو صبي. وأما ما تقدم من جعله ﷺ للغلمان صفّاً بعد الرجال ففعل لا يدلُّ على فساد خلافه. اهـ^(٣).

الترجيح:

قلت: والراجح أنه يسن تقديم أهل العلم والفضل والسن خلف الإمام ويوثرون

(١) تقدم قريباً ص ٣٠٧، تعليق (٢).

(٢) سلف ص ٢٨٨ / تعليق (٤).

(٣) انظر «كشف القناع» ١/ ٥٧٥، ٥٧٦، و«الروض المربع» ٢/ ٣٤٢، و«الإنصاف» ٢/ ٢٨٣-٢٨٦، و«المبدع» ٢/ ٨٤، و«المغني» ٣/ ٥٧-٥٩، و«المجموع شرح المهذب» ٤/ ١٦٦، و«نيل الأوطار» ٣/ ٢٠٦-٢٠٩، و«الفتاوى السعدية» ص ١٧٣، و«حاشية العنقري» ١/ ٢٥٨، و«معونة أولي النهي» ٢/ ١٨٠-١٨١، ١٨٤، و«المقنع» ١/ ٢١٢، ط. السعيدية و«قواعد ابن رجب» ص ١٩٤.

بذلك المكان لأن النبي ﷺ قال: «ليليني منكم أولو الأحلام والنهي» ولا يصح أن يفسر بأنه أراد حث هؤلاء على التقدم والقرب من الإمام لينالوا الفضل لأن الناس جميعاً ينبغي أن يحشوا على ذلك ولكن لا بد أن يكون معناه حث العامة على تقديم أولي العلم والفضل ليكونوا خلف الإمام وذلك لمصالح شتى منها أنه لو أخطأ الإمام في القراءة فتحوا عليه وإن سها نبهوه بالطريقة الشرعية وإن طرأ عليه في الصلاة ما يقتضي خروجه منها استطاع أن يستخلف أحد القريبين منه ويكون على دراية وفقه بما يفعله عند إكمال الصلاة بالناس بخلاف ما لو كان عامياً فإنه قد يفعل ما يؤدي إلى فساد صلاته وصلاة المأمومين والله أعلم.

فصل

ومن جاء فوجد فرجة - بضم الفاء - وهي الخلل في الصف، دخل فيه، أو وجد الصف غير مرصوص، دخل فيه، نص عليه.

الدليل: قوله ﷺ: «إن الله وملائكته يصلون على الذين يصلون الصفوف» رواه أحمد وابن خزيمة وابن حبان والحاكم عن عائشة زاد ابن ماجه «ومن سد فرجة رفعه الله بها درجة»^(١).

قال ابن تيميم: فإن كانت - أي الفرجة - بحذائه كره أن يمشي إليها عرضاً. اهـ فإن مشى إلى الفرجة عرضاً بين يدي بعض المأمومين، كره له ذلك.

الدليل: ما تقدم من حديث: «لو يعلم المار بين يدي المصلي»^(٢). الحديث.

ولعل عدم التحريم هنا إما لأن ستر الإمام ستره لمن خلفه، أو للحاجة. وعن أحمد: لا يكره.

فصل

فإن لم يجد موضعاً في الصف يقف فيه فله أن يخرق الصف. ويقف عن يمين

(١) حديث قوي، وأخرجه أحمد ٦٧/٦٧، وابن ماجه (٩٩٥)، وابن خزيمة (١٥٥٠)، وابن حبان (٢١٦٣)، و(٢١٦٤)، والحاكم ١/٢١٤ من حديث عائشة - رضي الله عنها -.

(٢) أخرجه البخاري (٥١٠)، ومسلم (٥٠٧) من حديث أبي جهيم - رضي الله عنه -.

الإمام إن أمكنه ذلك - على الصحيح من المذهب، لأنه موقف الواحد.

وقيل: بل يؤخر واحداً من الصف إليه.

وقيل: يقف فذاً. اختاره الشيخ تقي الدين.

فإن لم يمكنه الوقوف عن يمين الإمام فله أن ينبّه بكلامٍ أو بنحنية، أو إشارة من يقوم معه، لما في ذلك من اجتناب الفذية، ويتبعه من ينبّهه، وجوباً، لأنه من باب ما لا يتم الواجب إلا به. قال في «الإنصاف»: بلا خلاف أعلمه اهـ.

مسألة: ويكره تنبيهه بجذبه، على الصحيح من المذهب، نص عليه أحمد، وهو قول مالك، والأوزاعي، وإسحاق، وأبي حنيفة، وداود، لما فيه من التصرف فيه بغير إذنه، ولأنه يفوت عليه فضيلة الصف الأول، ويوقع الخلل في الصف ولو كان عبده أو ابنه، لأنه لا يملك التصرف فيه حال العباد، كالأجنبي.

وقيل: لا يكره. واختاره الموفق. وهو الصحيح من مذهب الشافعي، وبهذا قال عطاء والنخعي. قالوا: يجذب رجلاً فيقوم معه.

وقيل: يحرم. وهو من المفردات. اختاره ابن عقيل. وقال بعضهم: جذب الرجل في الصف ظلم.

قال الموفق: والصحيح جواز ذلك، لأن الحاجة داعية إليه، فجاز، كالسجود على ظهره أو قدامه حال الزحام، وليس هذا تصرفاً فيه، إنما هو تنبيه له ليخرج معه، فجرى مجرى مسألته أن يصلي معه، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لينا في أيدي إخوانكم»^(١) يريد ذلك اهـ.

قال الشوكاني: واستدل القائلون بالجواز بما رواه الطبراني في «الأوسط» والبيهقي من حديث وابصة أنه ﷺ قال لرجل صلى خلف الصف: «أيها المصلي،

(١) أخرجه أحمد (٥٧٢٤)، وأبو داود (٦٦٦)، والنسائي ٩٣/٢، وابن خزيمة (١٥٤٩)، والحاكم ٢١٣/١، والبيهقي ١٠١/٣ من حديث ابن عمر - رضي الله عنه - وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

هَلَا دَخَلَتْ فِي الصَّفِّ، أَوْ جَرَزَتْ رَجُلًا مِنَ الصَّفِّ؟ أَعِدْ صَلَاتَكَ»^(١)، وفيه السَّريُّ بن إسماعيل، وهو متروكٌ. وله طريق أخرى في «تاريخ أصبهان» لأبي نُعيم^(٢)، وفيها قيسُ بن الرِّبيع، وفيه ضَعْفٌ.

ولأبي داودَ في «المراسيل» من رواية مُقاتِلِ بن حَيَّان مرفوعاً: «إِنْ جَاءَ رَجُلٌ فَلَمْ يَجِدْ أَحَدًا فَلْيَخْتَلِجْ إِلَيْهِ رَجُلًا مِنَ الصَّفِّ، فَلْيَقُمْ مَعَهُ، فَمَا أَعْظَمَ أَجْرَ الْمُخْتَلِجِ»^(٣).

وأخرج الطبراني^(٤) عن ابن عباسٍ بإسنادٍ قال الحافظ: وإِ، بلفظ: إِنْ النَّبِيُّ ﷺ أَمَرَ الْآتِي وَقَدْ تَمَّتِ الصُّفُوفُ أَنْ يَجْتَذِبَ إِلَيْهِ رَجُلًا يَقِيْمُهُ إِلَى جَنْبِهِ اهـ.

وقال ابن تيمية: وَإِذَا لَمْ يَجِدْ إِلَّا مَوْقِفًا خَلَفَ الصَّفِّ فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَقِفَ وَحْدَهُ،

(١) حديث حسنٌ، بطرقه، وأخرجه أبو يعلى (١٥٨٨)، والطبراني في «الأوسط» (٨٤١١)، والبيهقي ١٠٥/٣ من طريق السري بن إسماعيل، عن الشعبي، عن وابصة، قال الهيثمي في «المجمع» ٩٦/٢: رواه أبو يعلى، وفيه السري بن إسماعيل، وهو ضعيف.

وأخرجه أحمد ٢٢٨/٤، وأبو داود (٦٨٢)، والترمذي (٢٣١)، والبيهقي ١٠٤/٣، وابن ماجه (١٠٠٤)، وابن حبان (٢١٩٨)، و(٢١٩٩)، من طريق هلال بن يساف، عن راشد، عن وابصة.

وهذا إسنادٌ حسن.

وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «صحيح ابن حبان» طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) ٣٥٢/١ و٣٦٤/٢، وأبو الشيخ في «طبقات أصبهان» (٢٥٠) من طريق قيس، عن السُّدي، عن زيد بن وهب، عن وابصة. وضعفه الحافظ في «التلخيص» ٣٧/٢.

(٣) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٨٣) ومن طريقه أخرجه البيهقي ١٠٥/٣، وهو مرسل، إسناده حسن.

(٤) في «الأوسط» (٧٧٦٠) من طريق بشر بن إبراهيم، عن الحجاج بن حسان، عن عكرمة، عن ابن عباس، فذكره.

قال الطبراني: لَا يُرَوَّى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ بَشَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ.

قال الهيثمي في «المجمع» ٩٦/٢: وهو ضعيف جداً.

وقال الحافظ في «التلخيص» ٣٧/٢: إسناده وإِ.

ولا يَجْذِبُ من يُصَافُّه، لما في الجَذْبِ مِنَ التَّصَرُّفِ في المَجْذُوبِ. فإن كان المَجْذُوبُ يطيعه قائماً أفضلُ له.

وللمَجْذُوبِ الاصطفافُ مع بقاءِ الفُرْجَةِ، أو وقوفُ المتأخِرِ وحده اهـ.
وقال ابنُ القَيِّمِ: وسمعتُ شيخَ الإسلامِ ابنَ تيميةَ قَدَّسَ اللهُ روحَه ينكرُه - أي الجَذْبَ - أيضاً، ويقول: يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ فذَاً، ولا يَجْذِبُ غَيْرَه، قال: وتَصِحُّ صلاتُه في هذه الحالةِ فذَاً، لأنَّ غايةَ المِصَافَّةِ أن تكونَ واجبةً، فتسقطُ بالعُذْرِ اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح قول شيخ الإسلام ابن تيمية والله أعلم.
وقال الشيخُ تقيُّ الدين ابن تيمية أيضاً: لو حَضَرَ اثنانِ وفي الصَّفِّ فرجةٌ، فأَيُّهما أفضلُ، وقوفُهما جميعاً، أو يَسُدُّ أحدهما الفُرْجَةَ وَيَنْفَرِدُ الآخَرُ؟ رَجَّحَ أبو العباسِ الاصطفافَ مع بقاءِ الفُرْجَةِ، لأنَّ سَدَّ الفُرْجَةِ مُسْتَحَبٌّ، والاصطفافُ واجبٌ اهـ.
وفي «المغني» و«الشرح» أنه إذا امتنع من الخروجِ معه لم يُكْرِهْهُ، وصَلَّى وحده، أو انتظر جماعةً أخرى.

مسألة: فإن صَلَّى فذَاً ركعةً، ولو امرأةٌ خَلْفَ امرأةٍ، لم تَصِحَّ. وقاله النَّخَعِيُّ، والحكم، والحسنُ بن صالح، وإسحاق، وابنُ المنذر، وحماد، وابنُ أبي ليلى، ووكيع.

الدليل: ما روى عليُّ بن شيبان أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ، فوقفَ حتى انصرف الرجلُ، فقال له: «استقبل صلاتك فلا صلاةَ لمنفردٍ خلفَ الصفِّ»، رواه أحمدُ وابنُ ماجه، قال النووي: بإسناد حسن (١) اهـ.

وعن وابصةَ بن مَعْبِدٍ أن النبي ﷺ رأى رجلاً يُصَلِّي خلفَ الصفِّ وحده، فأمره

(١) أخرجه أحمد ٢٣/٤، وابن ماجه (١٠٠٣)، وابن خزيمة (١٥٦٩) من حديث علي بن شيبان. قال الحافظ في «التلخيص» ٣٧/٢: قال الأثرم، عن أحمد: هو حديث حسن.

أن يُعيد الصلاة^(١). رواه أحمد والترمذي وحسنه، وابن ماجه وإسناده ثقات، وقال أحمد: حديث وإبصار حسن، قال ابن المنذر: أثبت أحمد وإسحاق هذا الحديث.

وفي لفظ: سئل النبي ﷺ عن رجل صلى وراء الصفوف وحده. قال: «يعيد» رواه تميم في «الفوائد»^(٢).

التعليل: لأنه خالف الموقف، أشبه ما لو وقف قدام الإمام.

ولا فرق بين العالم والعامد، وضدّهما، على المذهب.

وعن أحمد: تصحّ مطلقاً، وأجازه الحسن، ومالك، والأوزاعي، والشافعي، وأصحاب الرأي، وحكي أيضاً عن زيد بن ثابت، والثوري، وابن المبارك، وداود.

الدليل: أن أبا بكرة ركَعَ دُونَ الصَّفِّ فقال له ﷺ: «زادك الله حرصاً ولا تعد» رواه البخاري^(٣). ولم يأمره بالإعادة. ولأنه موقفٌ للمرأة، فكان موقفاً للرجل، كما لو كان مع جماعة.

قال النووي: واحتج أصحابنا بحديث أبي بكرة، وبحديث ابن عباس^(٤)، وحملوا الحديثين الواردين بالإعادة على الاستحباب جمعاً بين الأدلة، وقوله ﷺ: «لا صلاة للذي خلف الصف» أي: لا صلاة كاملة، كقوله ﷺ: «لا صلاة بحضرة الطعام»^(٥) ويدل على صحة التأويل أنه ﷺ انتظره حتى فرغ، ولو كانت باطلة لما أقر، على الاستمرار فيها، وهذا واضح اهـ.

(١) سلف تعليق (١) ص ٣١١.

(٢) برقم (٣١٥ - الروض البسام)، وانظر التعليق (١).

(٣) في «صحيحه» (٨٧٣)، وابن حبان (٢١٩٥) من حديث أبي بكرة - رضي الله عنه -.

(٤) يعني بحديث أبي بكرة الحديث السالف قريباً، وبحديث ابن عباس الحديث الذي سلف ص ٢٩٢.

/ تعليق (٢)، وفيه أن ابن عباس ائتم بالنبي ﷺ في صلاة الليل، فوقف عن يساره، فحوله النبي ﷺ إلى يمينه.

(٥) أخرجه مسلم (٥٦٠) من حديث عائشة - رضي الله عنها -.

قال الموفق: فأما حديثُ أبي بكرة فإن النبي ﷺ قد نهاه فقال: «لا تُعَد»، والنهي يقتضي الفساد، وعذره فيما فعله لجهله بتحريمه، وللجهل تأثيرٌ في العفو، ولا يلزم من كونه موقفاً للمرأة كونه موقفاً للرجل، بدليل اختلافهما في كراهة الوقوف واستحبابه اهـ.

وقال ابن تيمية: وأما حديثُ أبي بكرة فليس فيه أنه صلى منفرداً خلف الصف قبل رفع الإمام رأسه من الركوع، فقد أدرك من الاصطفاف المأمور به ما يكون به مُدركاً للركعة. فهو بمنزلة أن يقف وحده ثم يجيء آخر فيصافه في القيام، فإن هذا جائزٌ باتفاق الأئمة. وحديثُ أبي بكرة فيه النهي بقوله: «ولا تُعَد» وليس فيه أنه أمره بإعادة الركعة، كما في حديث الفد، فإنه أمره بإعادة الصلاة، وهذا مبينٌ مفسرٌ، وذلك مجملٌ، حتى لو قدر أنه صرح في حديث أبي بكرة بأنه دخل في الصف بعد اعتدال الإمام - كما يجوز ذلك في أحد القولين في مذهب أحمد وغيره - لكان سائغاً في مثل هذا، دون ما أمر فيه بالإعادة، فهذا له وجهٌ، وهذا له وجهٌ اهـ.

قال النووي: قوله ﷺ لأبي بكرة: «ولا تعد» بفتح التاء وضم العين، قيل معناه: لا تعد إلى الإحرام خارج الصف، وقيل: لا تعد إلى التأخر عن الصلاة إلى هذا الوقت، وقيل: لا تعد إلى إتيان الصلاة مُسرعاً اهـ.

قال الشوكاني: وقال ابن القطان الفاسي تبعاً للمُهَلَّب بن أبي صُفرة: معناه: لا تعد إلى دخولك في الصف وأنت راكعٌ، فإنها كمشية البهائم. ويؤيده رواية حماد بن سلمة في «مصنفه» عن الأعم (١)، عن الحسن عن أبي بكرة أنه دخل المسجد ورسولُ الله ﷺ يصلي وقد ركع، فركع، ثم دخل الصف وهو راكعٌ، فلما انصرف النبي ﷺ قال: «أيُّكم دخل في الصف وهو راكعٌ؟» فقال له أبو بكرة: أنا. فقال: «زادك الله حرصاً ولا تعد». وقال غيره: بل معناه: لا تعد إلى إتيان الصلاة مُسرعاً. واحتجَّ بما رواه ابنُ السَّكَنِ في «صحيحه»

(١) الأعم: هو زياد بن حسان.

بلفظ: أقيمت الصلاة، فانطلقت أسعى حتى دخلت في الصف، فلما قضى الصلاة قال: «من الساعي أنفأ؟» قال أبو بكرة: فقلت: أنا، فقال: «زادك الله حرصاً ولا تعد» قال في «التلخيص» أيضاً: إنه روى الطبراني في «الأوسط» من حديث ابن الزبير ما يعارض هذا الحديث، فأخرج من حديث ابن وهب، عن ابن جريج، عن عطاء، سمع ابن الزبير على المنبر يقول إذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوعٌ فليركع حين يدخل، ثم يدب راکعاً حتى يدخل في الصف، فإن ذلك السنة^(١) قال عطاء: وقد رأيتُه يصنع ذلك، قال: وتفرّد به ابن وهب، ولم يروه عنه غير حرمله، ولا يروى عن ابن الزبير إلا بهذا الإسناد. اهـ.

وقال الزركشي: قلت: وعلى هذا فالرواية «ولا تعد» بسكون العين وضّم الدال، من العدو، وعلى الأولى الرواية «ولا تعد» بضمّ العين وسكون الدال، من العود. ورأيت في بعض كتب الحنفية - أظنه النسفي - أن فيه روايةً ثالثة «ولا تعد» بضمّ التاء وكسر العين وسكون الدال، من الإعادة، أي لا تعد الصلاة اهـ.

وعن أحمد: تصح في النفل فقط.

وعنه: تبطل إن علم النهي، وإلا فلا.

قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: وتصح صلاة الفذ لعذر، وقاله الحنفية اهـ. واختاره الشيخ عبد الرحمن السعدي والشيخ محمد بن إبراهيم. وقيل: لا تصح إن كان لغير غرض، وإلا صحّت.

وقيل: يقف فذاً في الجنازة. اختاره القاضي وابن عقيل وغيرهما. ولأحمد من رواية عبد الله العمري عن أنس: أن النبي ﷺ صلى على جنازة، فكانوا ستة، فجعل الصف الأول ثلاثة، والثاني اثنين والثالث واحداً^(٢). وردّه في «المغني» لعدم صحّة الخبر.

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧٠١٢) من طريق عطاء، عن ابن الزبير، فذكره. قال الهيثمي ٩٦/٢: رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله رجال الصحيح.

(٢) ذكره صاحب «المبدع» ٨٨/٢ من رواية عبد الله العمري - وهو ضعيف - عن أنس بن مالك، =

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي: الصحيح أن وقوف الفذ خلف الصف - إذا كان رجلاً - لعذر لا يضر، لأن جميع واجبات الصلاة تسقط بالعجز، فالمصافة إذا قلنا: إنها واجبة، فليست بأوجب من كثير من أركان الصلاة وشروطها، ومع ذلك، فكل من عجز عن شرط أو ركن، فإن صلاته صحيحة إذا أتى بما يقدر عليه، وكذلك الوقوف قدام الإمام لعذر، والله أعلم اهـ

وقال: والدليل على هذا أن العلماء - رحمهم الله تعالى - أجمعوا على أن جميع ما يجب في الصلاة، يجب مع القدرة عليه، وأنه إذا عجز عنه الإنسان يسقط وجوبه، فإذا كان القيام وهو ركن في الفرض، يسقط إذا عجز عنه، وكذلك الفاتحة وغيرها من أركان الصلاة وواجباتها، فسقوط المصافة المختلف في وجوبها إذا تعذر الوقوف بالصف من باب أولى وأحرى، ويؤيد هذا أن صلاة الجماعة فرض عين على الرجل المكلف، فإذا أدرك الناس يصلون، ولم يجد في الصف موضعاً يقف فيه، فإن ترك الصلاة فقد ترك ما هو فرض، وهو الجماعة، وإن صلى معهم ووقف وحده، فقد أدرك هذا الفرض وسقطت عنه المصافة التي تعذرت عليه. والله أعلم.

وهذا القول هو الموافق لأصول الشريعة وقواعدها، فنقف كما قال النبي ﷺ: «لا صلاة لفرد خلف الصف..» فمتى صلى خلف الصف لغير عذر، لم تصح صلاته إذا كان رجلاً، ونقول أيضاً: إن هذا الواجب يسقط بالعجز عنه، لقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] وقوله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم». متفق عليه، فلم يوجب علينا ما لا نستطيعه، فلا واجب مع عجز كما لا محرم مع اضطرار. والله أعلم، وصلى الله على محمد وسلم تسليماً كثيراً. اهـ.

= وأورده صاحب «المغني» ٣/ ٤٢٠ عن ابن عقيل من حديث عطاء بن أبي رباح أن النبي ﷺ، وقال: ولا أحسب هذا الحديث صحيحاً، فإني لم أره في غير كتاب ابن عقيل، وأحمد قد صار إلى خلافه، وكره أن يكون الواحد صفّاً.

الترجيح:

قلت: والراجح القول بصحة صلاة الفذ لعذر والله أعلم.

فائدة: قال في «الإنصاف»: حيث قلنا: يَصِحُّ في غير الجنابة فالمرادُ مع الكراهة.

قال في «الفروع»: ويتوجَّه: يكره إلا لعذر، وهو ظاهرُ كلام شيخنا -يعني به الشيخ تقي الدين ابن تيمية- قلت: وهو الصواب اهـ.

مسألة: فإن كَبُرَ فذًّا ثم دخل في الصفِّ طَمَعاً في إدراك الركعة، أو وقَفَ معه آخرُ قبل الركوع، فلا بأس بذلك؛ لأنه يسيرٌ.

مسألة: وإن ركعَ فذًّا، ثم دخل في الصف، أو وقَفَ معه مأمومٌ آخرُ قَبْلَ رفع الإمام من الركوع صَحَّتْ صلاته، هذا المذهب نص عليه، لأنه أدرك في الصف ما يُدْرِكُ به الركعة.

وعن أحمد: لا تصحُّ.

وعنه: لا تصحُّ إن علِمَ النهي، وإلا صَحَّتْ.

وكذا إن رَفَعَ الإمام من الرُّكُوع فذًّا ولم يَسْجُدْ حتى دخل الصف، أو جاء آخرُ فوقَفَ معه، صَحَّتْ صلاته، وهو المذهب، وبه قال إسحاق، واختاره الشيخ تقي الدين ابن تيمية. ومن رَخَّصَ في ركوع الرَّجُلِ دون الصف زيد بن ثابت، ونقل ذلك عن ابن مسعود، وزيد بن وهب. وروي عن سعيد بن جبيرة وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وعروة، وابن جريج، ومعمّر أنهم فعلوا ذلك، وجوّزه الزُّهري والأوزاعي ومالك، والشافعي إذا كان قريباً من الصف.

الدليل: أن أبا بكر - واسمُه نُفَيْعُ بن الحارث - ركعَ دون الصفِّ، فقال النبي ﷺ: «زادك الله حرصاً، ولا تُعَدَّ» رواه البخاري^(١). وفعل ذلك أيضاً ابنُ مسعود، وزيد بن وهب، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وعروة، وسعيد بن جبيرة، وابن جريج. وكما لو أدرك معه الركوع.

(١) في «صحيحه» (٧٨٣).

وقيل: إن عَلِمَ النهيَ لم تَصِحَّ، وإلا صَحَّتْ. وهو رواية عن أحمد نص عليها.
وعنه رواية ثالثة: لا تَصِحُّ مُطلقاً. اختارها المجدد.

الدليل: ما روى أبو هريرة قال: قال النبي ﷺ: «إذا أتى أحدكم الصلاة فلا يركع دون الصف حتى يأخذ مكانه من الصف» ذكره الطحاوي وابن عبد البر، وذكره أحمد عن أبي هريرة موقوفاً^(١).

قال في «الاختيارات»: ومن آخر الدخول في الصلاة مع إمكانه حتى قضى الإمام القيام، أو كان القيام متسعيناً لقراءة الفاتحة، ولم يقرأها. فهذا تجوز صلاته عند جماهير العلماء. وأما الشافعي فعليه عنده أن يقرأ، وإن تخلف عن الركوع. وإنما تسقط قراءتها عنده عن المسبوق خاصة. فهذا الرجل كان حقه أن يركع مع الإمام، ولا يُتم القراءة. لأنه مسبوق. اهـ.

مسألة: ولا تصح صلاته إن سجد إمامه قبل دخوله في الصف، ومجيء آخر يقف معه، لانفراده في معظم الركعة. وهو المذهب.

(١) أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٥٥٧٧) وفي «شرح معاني الآثار» ٣٩٦/١ من طريق عمر بن علي، عن محمد بن عجلان، عن الأعرج، عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، مرفوعاً.

وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، رجال الشيخين، غير محمد بن عجلان فقد روى له مسلم متابعة، وحديثه قوي. وعمر بن علي، وهو عمر بن علي بن عطاء بن مقدم - قد صرح في هذه الرواية بالتحديث، لكن قال ابن سعد: كان يدلس تدليساً شديداً، يقول: سمعت، وحدثنا، ثم يسكت، ثم يقول: هشام بن عروة، والأعمش، فمثل هذا التدليس لا ينفع فيه التصريح.

ونسبه الحافظ في «الفتح» ٢٦٩/٢ لإسناد الطحاوي، وحسنه.
وأخرجه موقوفاً ابن أبي شيبه ٢٥٧/١ عن يحيى بن سعيد، عن ابن عجلان، عن الأعرج، عن أبي هريرة قوله.

وذكره ابن عبد البر في «الاستذكار» (٨٨٣٦) من طريق محمد بن عجلان، به مرفوعاً، وبرقم (٨٨٣٤) من طريق ابن إسحاق، عن الأعرج، به موقوفاً.

وقيل: تبطل بمجرد إحرامه فذاً. اختاره في «الروضة»، وذكره رواية.

مسألة: وإن ركع ورفع فذاً، ثم دخل الصف، أو وقف معه آخر لغير عذر، بأن لا يخاف فوت الركعة، لم يصح. وهو المذهب.

التعليل: لأن الرخصة وردت في المعذور، فلا يلحق به غيره.

وقيل: حكمه حكم فعله لعذر.

وقيل: تنعقد صلاته، وتصح إن زالت فذوذيته قبل الركوع، وإلا فلا.

وعن أحمد أنه يصح، ولم يفرق. وهذا مذهب مالك والشافعي وأصحاب الرأي.

الدليل: أن أبا بكره فعل ذلك، وفعله من ذكرنا من الصحابة.

قال الموفق: ولنا ما روي أن أبا بكره انتهى إلى النبي ﷺ وهو راكع، فركع قبل أن يصل إلى الصف، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «زادك الله حرصاً ولا تعد». رواه البخاري^(١)، ورواه أبو داود، ولفظه: أن أبا بكره جاء ورسول الله ﷺ راكع، فركع دون الصف، ثم مشى إلى الصف، فلما قضى النبي ﷺ الصلاة، قال: «أيكم الذي ركع دون الصف، ثم مشى إلى الصف؟» فقال أبو بكره: أنا. فقال النبي ﷺ: «زادك الله حرصاً، ولا تعد». فلم يأمره بإعادة الصلاة، ونهاه عن العود، والنهي يقتضي الفساد. فإن قيل: إنما نهاه عن التهاون والتخلف عن الصلاة. قلنا إنما يعود النهي إلى المذكور، والمذكور الركوع دون الصف، ولم ينسبه النبي ﷺ إلى التهاون، وإنما نسبه إلى الحرص، ودعا له بالزيادة فيه، فكيف ينهاه عن التهاون، وهو منسوب إلى ضده؟ وروي عن أحمد - رحمه الله - رواية أخرى أنها لا تصح صلاته، عالم كان أو جاهلاً، لأنه لم يدرك في الصف ما يدرك به الركعة، أشبه ما لو صلى ركعة كاملة، وعلى هذا يحمل حديث أبي بكره، على أنه دخل في الصف قبل رفع النبي ﷺ رأسه، وقد قال أبو هريرة: لا يركع أحدكم حتى يأخذ

(١) أخرجه أحمد ٣٩/٥، والبخاري (٧٨٣)، وأبو داود (٦٨٣)، والنسائي ١١٨/٢.

مَقَامُهُ مِنَ الصَّفِّ^(١) وَلَمْ يُفَرِّقِ الْقَاضِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَيْنَ مَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ثُمَّ دَخَلَ، وَبَيْنَ مَنْ دَخَلَ فِيهِ رَاكِعًا، وَكَذَلِكَ كَلَامُ أَحْمَدَ وَالْخِرَقِيِّ لَا تَفْرِيقَ فِيهِ، وَالِدَّلِيلُ يَقْتَضِي التَّفْرِيقَ، فَيُحْمَلُ كَلَامُهُمْ عَلَيْهِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ نَحْوًا مِمَّا ذَكَرْنَا اهـ.

مسألة: وَلَوْ زُجِمَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْجُمُعَةِ، فَأُخْرِجَ مِنَ الصَّفِّ، وَبَقِيَ فَذًّا، فَإِنَّهُ يَنْوِي مَفَارِقَةَ الْإِمَامِ لِلْعَذْرِ، وَيَتِمُّهَا جُمُعَةً، لِأَنَّهُ أَدْرَكَ مِنْهَا رُكْعَةً مَعَ الْإِمَامِ. وَإِنْ أَقَامَ عَلَى مُتَابَعَةِ إِمَامِهِ، وَيَتِمُّهَا مَعَهُ جُمُعَةً فَذًّا، صَحَّتْ جُمُعَتُهُ فِي وَجْهِهِ، لِأَنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَقْضَى فَاغْتُفِرَ فِيهَا ذَلِكَ. وَصَحَّحَ فِي «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ» عَدَمَ الصَّحَّةِ، ذِكْرَهُ فِي الْجُمُعَةِ، وَهُوَ ظَاهِرُ «الْمُنْتَهَى» وَغَيْرِهِ، لِعُمُومِ مَا تَقَدَّمَ. وَعَنْهُ: يَلْزِمُهُ إِعَادَتُهَا ظَهْرًا.

وقيل: بَلْ يَكْمُلُهَا بَعْدَ صَلَاةِ الْإِمَامِ جُمُعَةً، وَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّاهَا مَعَهُ^(٢).

الترجيح:

قلت: وَالصَّحِيحُ أَنَّ يَتِمُّهَا جُمُعَةً مَعَ إِمَامِهِ بِدُونِ أَنْ يَنْوِي الْمَفَارِقَةَ كَمَا قُلْنَا بِصَحَّةِ صَلَاةِ الْفَذِّ لِلْعَذْرِ كَمَا تَقَدَّمَ وَهَذَا مَعْدُورٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

نص: «وَيَقِفُ (وَه) النِّسَاءُ مَعَ امْرَأَةٍ أَمَّتْهُنَّ، وَيَصْحُ (و) تَقَدُّمُهَا».

ش: وَإِمَامَةُ النِّسَاءِ تَقِفُ فِي صَفِّهِنَّ وَسَطُهُنَّ نَدْبًا قَالَ الْمَوْفِقُ: لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا بَيْنَ مَنْ رَأَى لَهَا أَنْ تُؤَمِّمَهُنَّ اهـ.

الدليل: مَارُويٌّ عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُمَا أَمَّتَا نِسَاءً فَقَامَتَا

(١) انظر التعليق السابق

(٢) انظر «كشاف القناع» ١/ ٥٧٧ - ٥٧٩، و«الإنصاف» ٢/ ٢٨٨ - ٢٩٢، و«المبدع» ٢/ ٨٧، ٨٨، و«المغني» ٣/ ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٥، ٧٦، ٧٧، و«المجموع شرح المذهب» ٤/ ١٧٠ - ١٧٢، و«نيل الأوطار» ٣/ ٢١٠ - ٢١٢، و«مجموع الفتاوى» ٢٣/ ٣٩٧، و«الاختيارات» ص ١٣١، ١٣٢، و«المختارات الجليلة» ص ٦٢، و«الفتاوى السعدية» ص ١٧٠، ١٧١، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٢/ ٣٠٧، و«حاشية العنقري» ١/ ٢٦٢، و«الفروع» ٢/ ٣٠، و«شرح الزركشي» ٢/ ١٢١ - ١٢٣، و«بدائع الفوائد» ٣/ ٨٧، و«فتح الباري» ٢/ ٢١٣، و«الشرح الكبير» ١/ ٤١٧، و«معونة أولي النهى» ٢/ ٢٨٧ - ٢٨٩، و«تصحيح الفروع مع الفروع» ٢/ ١٣٣.

وسَطُهُنَّ. رواهما الشافعي في «مسنده» والبيهقي في «سننه» بإسنادين حسنين، قاله النووي^(١).

وروى أبو بكر النجَّاد بإسناده عن أسماء بنت يزيد مرفوعاً: «تُصلي معهن في الصف، ولا تقدّمهن».

قال الموفق: لأن المرأة يُستحب لها التستر، ولذلك لا يُستحب لها التجافي، وكونها في وسط الصف أستر لها؛ لأنها تستتر بهن من جانبيها، فاستحب لها ذلك، كالعريان. اهـ.
لكن لو صلّت أمامهن وهن خلفها، فالصحيح مع المذهب: أن الصلاة تصح وفاقاً كما أشار إليه المؤلف.

وقيل: يتعين كونها وسطاً. فإن خالفت بطلت الصلاة.

قلت: والصحيح الأول والله أعلم.

فائدة: قال النووي: ويقال: وسط الصف، بإسكان السين، قال الجوهري: تقول: جلست وسط القوم، بالإسكان، لأنه ظرف، وجلست وسط الدار، بالفتح، لأنه اسم، قال: وكل موضع: يصلح فيه «بين» فهو وسط، بالإسكان؛ وما لا يصلح فهو بالفتح، وربما سكن، وليس بالوجه. وقال الأزهري: كل ما كان بين بعضه من بعض، كوسط الفلاة والصف والمسبحة وحلقة الناس، فهو «وسط» بالإسكان، وما كان مُصمّناً لا يبين؛ كالدار والساحة والراحة، فوسط، بالفتح، قال: وأجازوا في المفتوح الاسكان، ولم يجيزوا في الساكن الفتح. والله أعلم. اهـ.

مسألة: فإن أمت واحدة وقفت عن يمينها، ولا يصح خلفها منفردة، على الصحيح من المذهب، وتقدم ما ذكره في «الاختيارات» من أن حكمها حكم الرجل المنفرد عن صف الرجال.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٨٩/٢، وعبد الرزاق (٥٠٨٦) و(٥٠٨٧)، وابن المنذر (٢٠٧٦) و(٢٠٧٧)، والبيهقي ١٣١/٣ عن عائشة - رضي الله عنها -.

وأخرجه الشافعي في «مسنده» ١٠٧/١، وابن أبي شيبة ٨٨/٢، وعبد الرزاق (٥٠٨٢)، وابن المنذر (٢٠٧٥)، والبيهقي ١٣١/٣ عن أم سلمة - رضي الله عنها -.

ولو أُمْتُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ كَاثَتَيْنِ فَأَكْثَرَ لَمْ يَصِحَّ وَقُوفُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ خَلْفَهَا مُفْرَدَةً، كَالرَّجُلِ خَلْفَ الرَّجَالِ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَكَذَا لَوْ وَقَفَتْ عَنْ يَسَارِهَا.

وصَحَّحَ فِي «الكَافِي» وَقُوفَهَا فَذًّا.

مسألة: وَتَجَهَّرُ فِي صَلَاةِ الْجَهْرِ، وَإِنْ كَانَ ثَمَّ رَجُلٌ لَا تَجَهَّرُ، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا مِنْ مُحَارِمِهَا فَلَا بَأْسَ^(١).

نص: «وَمَنْ لَمْ يَرِ الْإِمَامَ أَوْ مَنْ وَرَاءَهُ تَصَحَّحَ (وَد) صَلَاتُهُ إِذَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ، لَا خَارِجًا مِنْهُ».

ش: إِذَا كَانَ الْمَأْمُومُ يَرَى الْإِمَامَ أَوْ مَنْ وَرَاءَهُ، وَكَانَا فِي الْمَسْجِدِ صَحَّتْ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ، وَلَوْ لَمْ تَتَّصِلِ الصُّفُوفُ، عُرْفًا. قَالَ الْأَمَدِيُّ: بِلَا خِلَافٍ. وَحَكَاهُ الْمَجْدُ إِجْمَاعًا. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ.

التعليل: لِأَنَّ الْمَسْجِدَ بُنِيَ لِلْجَمَاعَةِ، فَكُلُّ مَنْ حَصَلَ فِيهِ حَصَلَ فِي مَحَلِّ الْجَمَاعَةِ، بِخِلَافِ خَارِجِ الْمَسْجِدِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مُعَدًّا لِلِاجْتِمَاعِ فِيهِ، فَلِذَلِكَ اشْتَرَطَ الْإِتِّصَالَ فِيهِ.

وَيَرْجِعُ فِي اتِّصَالِ الصُّفُوفِ إِلَى الْعُرْفِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ.

وقيل: اتِّصَالُ الصُّفُوفِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا ثَلَاثَةٌ أَوْ زَيْدٌ.

وقيل: مَتَى كَانَ بَيْنَ الصَّفَّيْنِ مَا يَقُومُ فِيهِ صَفٌّ آخَرٌ فَلَا اتِّصَالَ. اخْتَارَهُ الْمَجْدُ.

وَقَدْ يَكُونُ الْإِتِّصَالُ حِسًّا مَعَ اخْتِلَافِ الْبَنِيَانِ، كَمَا إِذَا وَقَفَ فِي بَيْتٍ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ، فَاتَّصَلَ الصُّفُوفُ بِتَوَاصُلِ الْمَنَاقِبِ. وَلَوْ كَانَ فِي عُلُوٍّ وَالْإِمَامُ فِي سَفْلٍ

(١) انظر «الروض المربع» ٣٣٩/٢، ٣٤٠، و«كشف القناع» ٥٨٣/١، و«الإنصاف» ٢٩٩/٢، و«المغني» ٣٧/٣، ٣٨، و«المجموع شرح المذهب» ١٦٩/٤، و«الكَافِي» ١٩٢/١.

فالاتصال موازاة رأسٍ أحدهما رُكبة الآخر. قال ذلك صاحبُ «التلخيص».

وكذا تصح إن لم يرَ المأموم أحدهما إن سَمِعَ التكبير، وهو المذهب، لأنَّهم في موضع الجماعة. ويمكنهم الاقتداء به بسماع التكبير، أشبه المشاهدة.

وعن أحمد: لا تصح.

وعنه: يصحُّ في النفل، دون الفرض.

وعنه: لا يضرُّ المنبرُ مطلقاً.

وعنه: لا يضر للجمعة ونحوها، نص عليه.

وإن لم يسمع التكبير، ولم يره، ولا بعض من وراءه، فلا تصحُّ صلاة المأموم، لعدم تمكنه من الاقتداء بإمامه.

قال ابن تيمية: إذا كان بينهم وبين الصفوف حائط، بحيث لا يرون الصفوف، ولكن يسمعون التكبير من غير حاجة، فإنه لا تصحُّ صلاتهم في أظهر قولي العلماء اهـ.

وسئل ابن تيمية عن يُصلي مع الإمام، وبينه وبين الإمام حائل، بحيث لا يراه، ولا يرى من يراه: هل تصحُّ صلاته أم لا؟

فأجاب: الحمد لله. نعم، تصحُّ صلاته عند أكثر العلماء. وهو المنصوص الصريح عن أحمد، فإنه نصَّ على أن المنبر لا يمنع الاقتداء، والسُّنة في الصفوف أن يُتموا الأوَّل فالأوَّل، ويتراصُّون في الصف. فمن صلى في مؤخر المسجد مع خلوه ما يلي الإمام كانت صلاته مكروهة، والله أعلم اهـ.

مسألة: وإن كان الإمام والمأموم خارجين عن المسجد، أو كان المأموم وحده خارجاً عن المسجد الذي به الإمام، ولو كان بمسجد آخر، وأمكن الاقتداء، صحَّت صلاة المأموم إن رأى المأموم الإمام أو بعض من وراءه، ولو كانت جماعة في دارٍ

أو دُكَّانٍ، لانتفاء المُفسِدِ ووجود المُقتَضِي للصَّحَّةِ، وهو الرُّؤية، وإمكانُ الاقتداءِ، ولو كانت الرؤيةُ مما لا يُمكنُ الاستطراقُ منه كشُبَّاكٍ ونحوه، كَطَاقٍ^(١) صغيرة، فتَصِحُّ صلاةُ المأمومِ. على الصحيح من المذهب.

مسألة: وإن لم يَرِ المأمومُ الإمامَ أو بعضَ مَنْ وراءه وهما خارجَ المسجدِ، أو المأمومُ وحده خارجَه لم يصحَّ اقتداؤه به، ولو سَمِعَ التكبيرَ، على الصحيح من المذهب.

الدليل: قولُ عائشةَ لَنَسَاءٍ كُنَّ يَصَلِينَ فِي حُجْرَتِهَا: لَا تُصَلِّينَ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ، فَإِنَّكَ دُونَهُ فِي حِجَابٍ^(٢) ولأنه لا يمكنه الاقتداء به في الغالب.

قال البُهوتي: قلتُ: والظاهرُ أنَّ المرادَ إمكانُ الرؤية لولا المانع، إن كان بالمأمومِ عمى، أو كان في ظلمة، وكان بحيثُ يَرى لولا ذلك، صحَّ اقتداؤه حيث أمكنته المتابعة، ولو بسماعِ التكبيرِ. وكذا إن كان المأمومُ وحده بالمسجدِ، أو كان كلُّ منهما بمسجدٍ غير الذي به الآخرُ، فلا يصحُّ اقتداء المأمومِ إِذْنًا، إن لم يَرِ الإمامَ أو بعضَ مَنْ وراءه. وقال الشيخ عثمانُ في «حاشيته» على «المنتهى»: المعتبرُ نفسُ الرؤية لا الإمكان. اهـ.

وعن أحمد: يصحُّ. قال أحمدُ في رَجُلٍ يُصَلِّي خارجَ المسجدِ يومَ الجمعةِ وأبوابُ المسجدِ مغلقةً: أرجو أن لا يكونَ به بأسٌ.

قال في «الإنصاف»، قلتُ: وهو عينُ الصوابِ في الجمعةِ ونحوها للضرورةِ اهـ. واختاره الشيخُ عبد الرحمن السعدي، وأفتى الشيخ محمد بن إبراهيم بجوازِ اقتداءِ المأمومِ الذي خارجَ المسجدِ بإمامِ المسجدِ إذا كان يسمعُ صوتَ الإمامِ بدونِ مُكَبَّرٍ اهـ.

وعن أحمد: يصحُّ في النَّفْلِ.

(١) الطاق هو ما عُطِفَ من الأبنية وجُعِلَ كالقوس من قنطرة، ونافذة وما أشبه ذلك.

(٢) أخرجه البيهقي في «المعرفة» (٥٨٤٨).

وعنه: يصح في الجمعة خاصة.

وعنه: إن كان الحائل حائط المسجد لم يمنع، وإلا منع.

وقال في المنبر إذا قطع الصف: لا يضُرُّ.

وقال مالك: تصحُّ إلا في الجمعة. وقال أبو حنيفة: تصحُّ مطلقاً. وعند الشافعية لا يصح إذا حال بينهما حائل.

وسُئل ابن تيمية عن صلاة الجمعة في الأسواق، وفي الدكاكين والطُرقات اختياراً: هل تصح صلاته أم لا؟

فأجاب: إن اتَّصَلَتِ الصُّفُوفُ فلا بأس بالصلاة لِمَنْ تَأَخَّرَ، ولم يُمكنه إلا ذلك. وأما إذا تَعَمَّدَ الرجلُ أَنْ يَقْعُدَ هناك. وَيَتْرَكَ الدخُولَ إلى المسجد كالذين يقعدون في الحوانيت، فهؤلاء مخطئون مخالفون للسنة. فإن النبي ﷺ قال: «أَلَا تَصُفُّونَ كما تَصُفُّ الملائكة عند ربها؟» قالوا: وكيف تصف الملائكة عند ربها؟ قال: «يُكْمِلُونَ الأول فالأول، ويتراصُّون في الصف»^(١). وقال: «خيرُ صفوف الرجال أولُها وشرُّها آخرُها»^(٢) اهـ.

قال في «الاختيارات» والمأموم إذا كان بينه وبين الإمام ما يمنع الرؤية والاستطراق صحَّتْ صلاته إذا كانت لعذرٍ وهو قولٌ في مذهب أحمد، بل نصَّ عليه أحمد وغيره اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول بالصحة والله أعلم.

مسألة: وتكفي الرؤية في بعض الصلاة، كحال القيام أو الركوع.

الدليل: حديث عائشة قالت: كان ﷺ يصلي من الليل وجدارُ الحجرة قصير، فرأى الناس شخص النبي ﷺ فقام أناس يصلون بصلاته.. الحديث رواه

(١) أخرجه مسلم (٤٣٠)، وابن حبان (٢١٥٤) من حديث جابر بن سمرة - رضي الله عنه -.

(٢) أخرجه مسلم (٤٤٠) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

البخاري^(١). والظاهر أنهم إنما كانوا يرونه في حال قيامه.

وسواء في ذلك الجمعة وغيرها لعدم الفارق.

مسألة: ولا يُشترط اتصال الصفوف أيضاً، لعدم الفارق فيما إذا كان خارج المسجد إذا حصلت الرؤية المعتبرة وأمكن الاقتداء، ولو جاوز ما بينهما ثلاثمئة ذراع. خلافاً للشافعي.

قال الموفق: لأن التحديدات بأبها التوقيف، والمَرَجُّ فيها إلى النصوص والإجماع، ولا نعلم في هذا نصاً نرجع إليه، ولا إجماعاً نعتمد عليه، فوجب الرجوع فيه إلى العرف، كالتفرق والإحراز اهـ.

وقال جماهير العلماء: يشترط أن لا تطول المسافة بين الإمام والمأمومين إذا صلوا في غير المسجد، وقدر الشافعي القرب بثلاثمئة ذراع.

وقال عطاء: يصح مطلقاً - وإن طالت المسافة ميلاً وأكثر -، إذا علم صلاته.

مسألة: وإن كان بينهما نهر تجري فيه السفن لم تصح، أو كان بينهما طريق، ولم تتصل فيه الصفوف عرفاً إن صحَّت الصلاة في الطريق، كصلاة الجمعة والعيد والاستسقاء والكسوف والجنائز لضرورة - لم تصح على الصحيح من المذهب، ومذهب أبي حنيفة، واختاره ابن تيمية، فإن اتَّصَلَتْ إذن صحَّت، أو اتَّصَلَتْ الصفوف في الطريق قلنا: لا تصح الصلاة فيه كالصلوات الخمس، أو انقطعت الصفوف في الطريق مطلقاً سواء كانت تلك الصلاة مما تصح في الطريق أو لا - وبعضه داخل فيما تقدم - لم تصح صلاة المأموم، لأن الطريق ليست محلاً للصلاة، أشبه ما يمنع الاتصال. والنهر المذكور في معناها.

الدليل: ما روي عن عُمر أنه قال: مَنْ صَلَّى وبينه وبين الإمام نهر أو جدار أو طريق فلا يصلي مع الإمام.

(١) في «صحيحه» (٧٢٩) من حديث عائشة - رضي الله عنها -.

وعن عليٍّ أنه رأى قوماً في الرَّحْبَةِ^(١) فقال: من هؤلاء؟ فقالوا: ضَعْفَةُ الناس.
فقال: لا صلاةَ إلا في المسجدِ.

وعن أبي هريرة: لا جُمُعةَ لمن صَلَّى في رَحْبَةِ المسجدِ^(٢).

وعن أبي بكرة أنه رأى قوماً يُصَلُّونَ في رَحْبَةِ المسجدِ فقال: لا جُمُعةَ لهم.
رواهن أبو بكر.

قال الزركشي: وهذه الآثار، وإن كانت عامَّةً، لكن خَرَجَ منه صورةُ الاتصال
بالإجماع، وَلِقْوَةُ الحاجةِ إليه اهـ.

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «من كان بينه وبين الإمام طريقٌ فليسَ مع
الإمام»، قال النووي: وهذا حديثٌ باطلٌ لا أصلَ له وإنما يُروى عن عُمرَ من رواية
ليث بن أبي سليم، عن تميمٍ، وليثٌ ضعيفٌ، وتميمٌ مجهولٌ اهـ.

والوجهُ الثاني يَصِحُّ اختاره الموفق وغيره، واختاره الشيخ عبد الرحمن السعديُّ. وهو
مذهبُ مالكٍ والشافعيِّ، لأنه لا نَصٌّ في مَنْعِ ذلك ولا إجماعٌ، ولا هو في معنى ذلك،
لأنه لا يَمْنَعُ الاقتداء، فإن المؤتمِّ في ذلك ما يَمْنَعُ الرؤيةَ أو سماعَ الصَّوتِ،
وليس هذا بواحدٍ منهما. وقد صَلَّى أنسٌ في بيوتِ مُحمَّد بن عبد الرَّحْمَنِ بِصلاةِ الإمامِ،
وبينهما طريقٌ^(٣).

نقل حربٌ عن أحمدَ أنه أجازَ للمرأةِ أنها تُصَلِّي فوقَ بيتِ بِصلاةِ الإمامِ، وبينها
وبين الإمامِ طريقٌ، ولفظه: أرجو أن لا يكونَ به بأسٌ. وذكرَ حديثَ أنسٍ أنه كان
يفعلُ ذلك.

(١) الرَّحْبَةُ بالتحريك: الساحةُ والتمتعُ للمسجدِ والبيتِ، سميت بذلك لسعتها بما رَحُبَتْ. قاله
في «لسان العرب» ٤١٤/١، ٤١٥.

(٢) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١٨٦٩)، وأخرجه ابن أبي شيبَةَ ١٤٨/٢ - ١٤٩ - ١٤٩
من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ١١١/٣.

وعن أحمد: يَصِحُّ مع الضرورة. وعنه: يصح في النفل.

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي: والصحيح أن المأموم إذا أمكنه الاقتداء بإمامه بالرؤية أو سماع الصوت أنه يَصِحُّ اقتداؤه به، سواء كان في المسجد أو خارج المسجد، وسواء حال بينهما نهر أو طريق أم لا، لأنه لا دليل على المنع ولا على التفريق. وإن قدرنا أن الطريق لا تَصِحُّ فيه الصلاة فلا يَضُرُّ حيلولته بينه وبين إمامه إذا كان الموضع الذي يصلي فيه الإمام لا مانع فيه، والذي يُصلي فيه المأموم كذلك اهـ.

وسُئِلَ عن حُكْمِ متابعة المرأة الإمام وهي في بيتها، فأجاب: الصواب جواز ذلك إذا أمكنها المتابعة بأن سمعت تكبير الإمام أو من وراءه، أو شاهدتهم، وبعض الأصحاب يشترط الرؤية ولو في بعض الصلاة، ويشترط أن لا يكون بينهما طريق، وهو قول ضعيف لا دليل عليه اهـ.
الترجيح:

قلت: والراجح القول بالصحة وما قرره الشيخ عبد الرحمن السعدي والله أعلم.
ومثله في ذلك: من سَفِينَةٍ وإمامه في أخرى غير مقرونة بها؛ لأن الماء طريق، وليست الصفوف متصلة في غير شدة خوف، فلا يَمْنَعُ ذلك الاقتداء في شدة الخوف للحاجة.
والحق الأمدي النار والبئر، والنهر، والحق بعضهم بالنهر الشوك والسبع.

قال الشارح وغيره: وإن كانت صلاة الجمعة أو عيد أو جنازة لم يؤثر ذلك فيها، وتقدم في اجتناب النجاسة جواز صلاة الجمعة والعيد وغيرهما في الطريق وغيره للضرورة.

فائدة: أفتى الشيخ محمد بن إبراهيم بجواز الصلاة في السرحة ولو كانت منفصلة عن المسجد اهـ.

تنبيه: قال الزركشي: الطريق: ما العادة استطرقه، فلو كان الإمام والمأموم في صحراء ليس فيها قارعة طريق، وبعدوا عنه، أو تباعدت صفوفهم، جاز ذلك مع

سماع التكبير ووجود المشاهدة إن اعتبرت اهـ^(١).

نص: «ونكره (وه) علو الإمام كثيراً».

ش: ويكره أن يكون الإمام أعلى من المأموم، وهذا الصحيح من المذهب مطلقاً، وهو قول مالك والأوزاعي وأصحاب الرأي.

الدليل: ما روى أبو داود عن حذيفة أن النبي ﷺ قال: «إذا أمَّ الرجلُ القومَ فلا يقومَنَّ في مكانٍ أرفعَ من مكانهم»^(٢). وروى الدارقطني معناه بإسنادٍ حسن.

وعن همام أن حذيفة أمَّ الناسَ بالمدائن على دُكان، فأخذ أبو مسعود بقميصه فجَبَذَهُ، فلما فرغَ من صلاته قال: ألم تعلم أنهم كانوا يُنْهَوْنَ عن ذلك؟ قال: بلى قد ذكرتُ حينَ مَدَدْتَنِي. رواه أبو داود^(٣).

(١) انظر «كشف القناع» ٥٧٩/١ - ٥٨١، و«الإنصاف» ٢٩٣/٢ - ٢٩٦، و«المغني» ٤٤/٣ - ٤٧، و«الفروع» ٣٦/٢، و«مجموع الفتاوى» ٤٠٨/٢٣، ٤١٠، ٤١١، و«الإختيارات» ص ١٣٢، و«المختارات الجليلة» ص ٦٢، ٦٣، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٣٠٩/٢، و«الفتاوى السعدية» ص ١٧٤، و«حاشية العنقري» ٢٦٣/١، و«شرح الزركشي» ١٠٢/٢، ١٠٦، ١٠٤، و«المجموع شرح المذهب» ١٨١/٤، و«بدائع الفوائد» ٨٥/٣، و«الشرح الكبير» ١/٤٢٠.

(٢) حسنٌ لغيره، وأخرجه أبو داود (٥٩٨)، والبيهقي ١٠٩/٣، والبخاري (٨٣٠)، من طريق عدي ابن ثابت، عن رجل، أنه كان مع عمار بن ياسر بالمدائن، فأقيمت الصلاة، فتقدم عمار، وقام على دكان يصلي، والناس أسفل منه، فتقدم حذيفة، فأخذ على يديه، فاتبعه عمار حتى أنزله حذيفة، فلما فرغ عمار من صلاته قال له حذيفة، ألم تسمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا أمَّ الرجلُ القومَ فلا يَمُحُّ في مكانٍ أرفعَ من مقامهم» أو نحو ذلك؟ قال عمار: لذلك اتبعتك حين أخذت على يدي.

وإسناده ضعيف لجهالة حال راويه عن حذيفة، وقد صح في هذا الباب الحديث الآتي بعده عن أبي مسعود الأنصاري.

(٣) أخرجه الشافعي ١٣٧/١ - ١٣٨. ومن طريقه أخرجه البخاري في «شرح السنة» (٨٣١)، وأخرجه أبو داود (٥٩٧)، وصححه ابن خزيمة (١٥٢٣)، وابن حبان (٢١٤٣)، والحاكم =

وعن أبي مسعود قال: نهى رسول الله ﷺ أن يقوم الإمام فوق شيء، والناس خلفه، يعني أسفل منه. رواه الدارقطني^(١).

قوله: بالمدائن، هي مدينة قديمة على دجلة تحت بغداد. وقوله: على دُكَّانٍ، بضم الدال المهملة وتشديد الكاف، الدكان: الحانوت، قيل: النون زائدة، وقيل: أصلية، وهي الدُّكَّة، بفتح الدال، وهو المكان المرتفع يُجلس عليه.

وقال أبو مسعود لحذيفة: ألم تعلم أنهم كانوا يُنهون عن ذلك؟ قال: بلى. رواه الشافعي^(٢) بإسناد ثقات.

قال النووي: والمشهور المعروف: فجذب أبو مسعود، وهو البدرى الأنصارى، هكذا رواه الشافعي وأبو داود والبيهقي ومن لا يحصى من كبار المُحدثين ومُصنفيهم، وإسناده صحيح. ويقال: جذب وجذب، لغتان مشهورتان اهـ.

وعن ابن مسعود أن رجلاً تقدّم يومٌ بقومٍ على مكانٍ، فقام على دُكَّانٍ، فنهاه ابن مسعود وقال للإمام: استو مع أصحابك^(٣).

التعليل: لأنه يحتاج أن يقتدي بإمامه، فيَنظر ركوعه وسجوده، فإذا كان أعلى منه احتاج أن يرفع بصره إليه ليشاهده، وذلك منهي عنه في الصلاة.

قال الشوكاني: وظاهر النهي فيه أن ذلك محرّم لولا ما ثبت عنه ﷺ من الارتفاع على المنبر^(٤) اهـ.

ولا فرق بين أن يقصد تعليمهم أم لا. ومحلّه إذا كان كثيراً، وهو ذراع فأكثر من ذراع.

= ٢١٠/١ ووافقه الذهبي، وهو كما قالوا.

(١) في «سننه» ٨٨/٢، وانظر ما قبله.

(٢) في «مسنده» ١٣٧/١، ١٣٨، وانظر ما قبله.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٣٩٠٦) والبيهقي ١٢٦/٣.

(٤) سيأتي قريباً عند التعليق (١) ص ٣٣٢.

وعنه لا يُكره إن أراد التعليم، وإلا كره.

وفي وجه: لا تصحُّ صلاته إن كان كثيراً. اختاره ابنُ حامدٍ. وهو قول الأوزاعيِّ.

وقال أبو المعالي: مقدارُ الكثيرِ قدرُ قامَةِ المأمومِ.

وقيل: ما زاد على علُوِّ درجة.

وذهب الشافعيُّ إلى أنه يُعفى قدرُ ثلاثمئة ذراع، واختلف أصحابه في وجهه.

وقال عطاء: لا يضرُّ البعدُ في الارتفاعِ مهما علِمَ المؤتمُّ بحالِ الإمامِ.

وقال الشافعيُّ: أختارُ للإمامِ الذي يُعلِّم من خلفه أن يصلي على الشيء المرتفع، فيراه

من خلفه، فيقتدون به، لحديث سهل بن سعدٍ الآتي.

قال الشوكاني: والحاصلُ من الأدلَّة منعُ ارتفاعِ الإمامِ على المؤتمِّين، من غيرِ فرقٍ بين

المسجدِ وغيره، وبين القامةِ ودونها وفوقها، لقول أبي مسعود: إنهم كانوا يُنْهَوْنَ عن ذلك.

وقول أبي مسعود: نهى رسولُ الله ﷺ... الحديث. وأما صلاته ﷺ على المنبر، فقليل: إنه إنما

فعلَ ذلك لغرضِ التعليم، كما يدلُّ عليه قوله: «ولتعلِّمُوا صلاتي»، وغاية ما فيه جوازُ

وقوفِ الإمامِ على محلٍّ أرفعَ من المؤتمِّين إذا أرادَ تعليمهم. قال ابن دقيق العيد: من أرادَ أن

يَسْتَدِلَّ به على جوازِ الارتفاعِ من غيرِ قصدِ التعليم لم يَسْتَقِم، لأن اللفظَ لا يتناولُه،

ولانفرادِ الأصلِ بوصفٍ مُعتبرٍ تقتضي المناسبةَ اعتباره، فلا بد منه. اهـ. على أنه قد تقرَّر في

الأصول أن النبي ﷺ إذا نهى عن شيءٍ نَهياً شامِلاً بطريق الظهور، ثم فعل ما يُخالفُه،

كان الفعلُ مخصَّصاً له من جهة العمومِ دون غيره، حيث لم يَقُمْ الدليلُ على التَّأْسِي به في

ذلك الفعلِ، فلا تكونُ صلاته على المنبر معارضةً للنهي عن الارتفاعِ باعتبارِ الأمة. وهذا

على فرضِ تأخُّرِ صلاته ﷺ على المنبر عن النهي عن الارتفاع. وعلى فرضِ تقدُّمها، أو

التباسِ المُتَقَدِّمِ من المتأخَّر: فيه الخلاف المعروف في الأصولِ في التخصيصِ بالمتقدِّمِ

والمُتَبَسِّس. اهـ.

ولا بأس بعلو يسير كدرجة منبر ونحوها مما دون ذراع، جمعاً بين ما تقدّم وبين حديث سهل أنه ﷺ صلى على المنبر، ثم نزل القهقري، فسجد وسجد معه الناس، ثم عاد حتى فرغ، ثم قال: «إنما فعلت هذا لتأتموا بي، ولتعلموا صلاتي» متفق عليه^(١). والظاهر أنه كان على الدرجة السفلى، لئلا يحتاج إلى عمل كثير في الصعود والتزول، فيكون ارتفاعاً يسيراً.

قال النووي: قوله «لتعلموا» بفتح العين وتشديد اللام، أي: تعلموا صفتها اهـ.
الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول والله أعلم.

مسألة: لو ساوى الإمام بعض المأمومين صحّت صلاته وصلاتهم، على الصحيح من المذهب. وفي صحّة صلاة النازلين عنهم الخلاف المتقدم.
وفيه احتمال ببطلان صلاة الجميع^(٢).
نص: «ولا نكره (وهـ) علو المأموم».

ش: ولا بأس بعلو مأموم، ولو كان علوه كثيراً، على الصحيح من المذهب، نص عليه، وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي. ولا يُعيد الجمعة من يُصلّيها فوق سطح المسجد.

نقل حربٌ وحنبلٌ وأبو الحارث الجواز مُطلقاً أن يُصلّي المأموم وهو يسمع قراءة الإمام في دارٍ أو فوق سطحٍ، أو في الرّحبة، أو رجلٌ منزله مع المسجد يُصلّي على سطحه بصلاة الإمام، أو على سطح المسجد بصلاة الإمام أسفل، وذكر الآثار بذلك عن أبي هريرة وابن

(١) أخرجه البخاري (٩١٧)، ومسلم (٥٤٤)، وابن حبان (٢١٤٢).

(٢) انظر «كشاف القناع» ٥٨١/١، و«الإنصاف» ٢٩٧/٢، ٢٩٨، و«المغني» ٤٧/٣-٤٩، و«المجموع شرح المذهب» ١٦٩/٤، و«نيل الأوطار» ٢٢٠، ٢٢١، و«إحكام الأحكام مع العدة» ٣/١١٠.

عمر وابن عباس. نقله ابن القيم في «بدائع الفوائد».

الدليل: ما روى الشافعي عن أبي هريرة أنه صلى على ظهر المسجد بصلاة الإمام^(١). ورواه البيهقي، وذكره البخاري تعليقا، ورواه سعيد عن أنس أنه كان يجمع في دار أبي نافع عن يمين المسجد في غرفة قدر قامة منها، لها باب مشرف على المسجد بالبصرة، فكان أنس يجمع فيه، ويأتى بالإمام^(٢). وفعله سالم^(٣)، ولأنه يمكنه الاقتداء، أشبه المتساويين.

قال الشوكاني: وأما ارتفاع المؤتم، فإن كان مفترطاً بحيث يكون فوق ثلاثمئة ذراع، على وجه لا يمكن المؤتم العلم بأفعال الإمام، فهو ممنوع للإجماع، من غير فرق بين المسجد وغيره، وإن كان دون ذلك المقدار فالأصل الجواز حتى يقوم دليل على المنع. ويعضد هذا الأصل فعل أبي هريرة المذكور، ولم ينكر عليه. اهـ.

وعن أحمد: اختصاص الجواز بالضرورة.

وقيل: يباح مع اتصال الصفوف. نص عليه.

وقال مالك: يعيد إذا صلى الجمعة فوق سطح المسجد بصلاة الإمام^(٤).

الترجيح:

قلت: والراجع القول الأول والله أعلم.

(١) علقه البخاري في «صحيحه» في الصلاة: باب (١٨) الصلاة في السطوح والمنبر والخشب، ووصله ابن أبي شيبة ٢/٢٢٣، وسعيد بن منصور كما في «تغليق التعليق» ٢/٢١٥، ٢١٦، والشافعي في «مسنده» ١/١٠٨ ومن طريقه أخرجه البيهقي في «السنن» ٣/١١١ وفي «المعرفة» (٥٨٤١) عن أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٢٢٣، وعبد الرزاق (٥٤٥٥)، وابن المنذر في «الأوسط» (١٨٧١) و(١٨٧٢)، والبيهقي ٣/١١١ عن أنس بنحو حديث الباب.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٢٣٣.

(٤) انظر «كشف القناع» ١/٥٨١، و«الإنصاف» ٢/٢٩٨، و«المغني» ٣/٤٤، و«نيل الأوطار» ٣/٢٢٠، و«بدائع الفوائد» ٣/٨٤، ٨٥.

نص: «ونكره (وهـ) وقُوفَ الإمامِ في المحرابِ بلا حاجةٍ (هـ)».

ش: ويباحُّ اتخاذُ المحرابِ على الصحيح من المذهب. ونص عليه.

وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: لم يزل المسلمون يعملون المحاريب في المساجد في القرون المفضلة وما بعدها لما في ذلك من المصلحة العامة للمسلمين ومن ذلك بيان القبلة وإيضاح أن المكان مسجد اهـ.

وقيل: يُستحبُّ، أو مأ إليه أحمدُ. واختاره الأَجَرِيُّ وابنُ عَقِيلٍ، ليستدلَّ به الجاهلُ، لكن قال الحسنُ: الطاقُ في المسجد أحدثه الناسُ، وكان يكرهُ كُلُّ محدِّثٍ. وعن أحمدَ ما يدلُّ على الكراهة.

وعن سالم بن أبي الجعد: لا تزال هذه الأمة بخير ما لم يتخذوا في مساجدهم مذابح كمذابح النصارى.

وعن عليٍّ أنه كان إذا مرَّ بمسجدٍ يشرف قال: هذه بيعةٌ احتج به أحمد.

مسألة: ويكرهُ للإمام الصلاةُ في المحراب إذا كان يمنعُ المأمومَ مشاهدته، روي عن ابن مسعود وعلقمة والحسن وإبراهيم، لأنه يستترُّ عن بعض المأمومين، أشبه ما لو كان بينه وبينهم حجابٌ، إلا من حاجةٍ كضيقِ المسجد، وكثرة الجمع، فلا يكرهُ لدعاء الحاجة إليه، رواية واحدة.

وعن أحمد: لا يكرهُ، كسجوده فيه وفعله سعيد بن جبير وأبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ وقيس بن أبي حازم.

وعنه: تستحبُّ الصلاةُ فيه.

ولا يكرهُ سجودُ الإمام في المحراب إذا كان واقفاً خارجةً، لأنه ليس محلٌّ مشاهدته.

مسألة: ويَقِفُ الإمامُ عن يمين المحراب إذا كان المسجدُ واسعاً، نصّاً، لتميُّز جانبِ اليمين^(١).

(١) انظر «كشاف القناع» ٥٨١/١، و«الإنصاف» ٢٩٨/٢، و«المبدع» ٩٢/٢، و«المغني» ٦٠/٣، و«فتاوى اللجنة» ٢٥٢/٦.

نص: «وتطوَّعَه مَوْضِعَ المَكْتُوبَةِ بلا حاجة».

ش: ويكره تطوُّع الإمام في مَوْضِعِ المَكْتُوبَةِ بعدها، هذا المذهب. نصُّ عليه أحمد. وقال: كذا قال عليُّ بن أبي طالب. وبه قال الشافعية.

الدليل: ما روى المغيرة بن شعبة مرفوعاً قال: «لا يُصَلِّيَنَّ الإمامُ في مقامه الذي صَلَّى فيه المَكْتُوبَةُ حتى يَتَنَحَّى عنه»^(١) رواه أبو داود، إلا أن أحمد قال: لا أعرف ذلك عن غير علي. وضعفه النووي.

وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «أعجزُ أحدكم إذا صَلَّى أن يتقدَّم أو يتأخَّر، أو عن يمينه أو عن شماله»^(٢) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه، وقال: يعني في السُّبْحَةِ، وضعفه البخاري والنووي، وقال: والمعتمدُ في المسألة حديثُ عمرو بن عطاء أن نافع بن جبير أرسله إلى السائب بن أختِ نُمير يسأله عن شيء رآه منه معاوية في الصلاة، فقال: نعم صَلَّيْتُ معه الجمعة في المقصورة، فلما سَلَّمَ الإمامُ قُمْتُ في مقامي فصليْتُ، فلما دَخَلَ أرسل إليَّ فقال: لا تُعَدُّ لما فعلتَ، إذا صَلَّيْتَ الجمعة فلا تَصِلْها بِصلاةٍ حتى تُكَلِّمَ أو تَخْرُجَ، فإن رسول الله ﷺ أمرنا بذلك، أن لا نوصِلَ صلاةً بِصلاةٍ حتى نَتَكَلَّمَ، أو نَخْرُجَ. رواه مسلم^(٣) اهـ.

التعليل: لأنَّ في تحوُّله من مكانه إعلاماً لمن أتى المسجد أنه قد صَلَّى، فلا ينتظر، ويطلبُ جماعةً أخرى.

(١) حديث ضعيف، وأخرجه أبو داود (٦١٦)، وابن ماجه (١٤٢٨) من طريق عطاء الخراساني، عن المغيرة بن شعبة.

قال أبو داود: وعطاء الخراساني لم يدرك المغيرة.

(٢) حديث ضعيف، وأخرجه أحمد ٤٢٥/٢، وأبو داود (١٠٠٦)، وابن ماجه (١٤٢٧) من طريق ليث، عن الحجاج بن عبيد، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن أبي هريرة. قلنا: وهذا إسنادٌ ضعيف، ليث هو ابن أبي سُليم ضعيف، وإبراهيم بن إسماعيل؛ مجهول.

(٣) في «صحيحه» (٨٨٣).

قال الشوكاني: قوله: «حَتَّى يَتَنَحَّى» لفظ أبي داود: «حتى يَتَحَوَّل». قوله: «أَعْجَزُ» بكسر الجيم. قوله: يعني السُّبْحَة، أي: التَّطَوُّع. والحديثان - أي حديث المغيرة وحديث أبي هريرة - يَدُلَّانِ على مشروعية انتقال المُصَلِّي عن مُصَلَّاهُ الذي صَلَّى فيه لكلِّ صلاةٍ يَفْتَتِحُهَا مِنْ أَفْرَادِ النَوَافِلِ. أما الإمامُ فَبِنَصِّ الحديثِ الأوَّلِ وبِعمومِ الثاني. وأما المؤتَّم والمنفردُ فبعمومِ الحديثِ الثاني، وبالقياسِ على الإمام. والعلةُ في ذلك تكثيرُ مواضعِ العبادة كما قال البخاري والبخاري، لأن مواضعَ السجود تشهد له، كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤] أي: تُخَبِّرُ بما عَمِلَ عليها. ووردَ في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ [الدخان: ٢٩]: إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا مَاتَ بَكَى عَلَيْهِ مُصَلَّاهُ مِنَ الْأَرْضِ وَمَصْعَدُ عَمَلِهِ مِنَ السَّمَاءِ^(١)، وهذه العلة تقتضي أيضاً أن يَتَنَقَّلَ إِلَى الْفَرْضِ مِنْ مَوْضِعٍ نَفْلِهِ، وَأَنْ يَتَنَقَّلَ لِكُلِّ صَلَاةٍ يَفْتَتِحُهَا مِنْ أَفْرَادِ النَوَافِلِ، فَإِنْ لَمْ يَتَنَقَّلْ فَيَنْبَغِي أَنْ يَفْصَلَ بِالْكَلَامِ، لحديث النهي عن أن تُوصَلَ صَلَاةٌ بِصَلَاةٍ حَتَّى يَتَكَلَّمَ الْمُصَلِّي أَوْ يَخْرُجَ. أخرجه مسلم وأبو داود اهـ.

مسألة: ويكره ذلك بلا حاجة كضيق المسجد، فإن احتاج إلى ذلك لم يُكره.

وقال ابن عقيل: لا يُكره، لكن تركه أفضل، كالمأموم.

مسألة: وترك مأمومٍ للتطوع موضع المكتوبة أولى، لما تقدم أنه يُسنُّ الفصل بين فرضٍ وسُنَّتِهِ بكلامٍ أو قِيَامٍ، بل النَّفْلُ بِالْبَيْتِ أَفْضَلُ.

قال أحمد: ومن صَلَّى وراء الإمام فلا بأس أن يَتَطَوَّعَ مكانه، فعَلَّ ذَلِكَ ابْنُ عَمْرٍ. وبهذا قال إسحاق. وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: الأمر فيه واسع. اهـ^(٢).

(١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» ص ١١٤ من قول علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -، وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ٤١٣/٧ وزاد نسبه لعبد بن حميد وابن أبي الدنيا، وابن المنذر.

وانظر «الدر المنثور».

(٢) انظر «كشف القناع» ٥٨١/١، ٥٨٢، و«الإنصاف» ٢٩٨/٢، و«المبدع» ٩٢/٢، و«المغني» =

فصل

ويكره إطالة القعود للإمام بعد الصلاة لضيق المسجد مُستقبل القبلة.

قال ابن تيمية: لا ينبغي للإمام أن يقعد بعد السلام مستقبل القبلة إلا مقدار ما يستغفر ثلاثاً ويقول: «اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام» اهـ.

الدليل: قول عائشة: كان ﷺ إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول: «اللهم أنت السلام ومنك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام» رواه مسلم^(١).

التعليل: لأنه إذا بقي على حاله ربما سها، فظن أنه لم يسلم أو ظن غيره أنه في الصلاة. فيستحب له أن يقوم أو ينحرف عن قبلته إلى مأموماً، جهة قصده، وإلا فعن يمينه. لقول سمرة: كان النبي ﷺ إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه. رواه البخاري^(٢). والقعود اليسير لا يكره. وهو المذهب.

وعن أحمد: يكره.

قال في «حاشية العنقري»: قوله: جهة قصده، أي: إذا قصد أن يخرج من باب مثلاً انحرف إلى المأمومين من جهة الباب اهـ.

سئل الشيخ عبدالرحمن بن حسن - رحمه الله - عن مكث الإمام بعد السلام مُستقبل القبلة، حتى يفرغ من التهليلات العشر، كما يستفاد من حديث ابن غنم^(٣).

= ٢٥٨/٢، و«نيل الأوطار» ٢٢٤/٣، و«المجموع شرح المذهب» ٤٣٥/٣، و«فتاوى اللجنة» ٢٣١/٧.

(١) في «صحيحه» (٥٩٢).

(٢) في «صحيحه» (٨٤٥).

(٣) أخرجه أحمد ٢٢٧/٤ من طريق شهر بن حوشب، عن عبدالرحمن بن غنم مرفوعاً.

وهذا إسناد ضعيف لبضعف شهر بن حوشب، وعبدالرحمن مختلف في صحبته.

فأجاب: الحديث المشار إليه في إسناده من لا يُحتجُّ به، ولو كان إسناده مما يُحتجُّ به لكان معارضاً بالأحاديث الصحيحة، فأخرج البخاري عن ابن عمر: صَلَّى لنا رسول الله ﷺ ليلة صلاة العشاء، ثم انصرف. . الحديث^(١)، وأخرج النسائي وابن أبي شيبه، عن جابر بن يزيد، عن أبيه، أنه صَلَّى مع رسول الله ﷺ صلاة الصبح، فلما صَلَّى انحرف، وترجم له النسائي: الانحراف بعد السلام^(٢). وخرج المروزي عن العرياض بن سارية، قال: صَلَّى لنا رسول الله ﷺ صلاة الغداة، فأقبل علينا فوعظنا. . الحديث^(٣)؛ فهذه نصوص في أنه أعقب سلامه من الصلاة بالانصراف والإقبال على المؤمنين.

وذكر حديث عائشة^(٤)، وثوبان^(٥)، وابن مسعود^(٦)، ثم قال: قال علماؤنا الحنابلة، ويكره مكثه - أي الإمام - كثيراً بعد المكتوبة مستقبل القبلة، وقال في «شرح الزاد»: ويكره للإمام إطالة قعوده بعد الصلاة مستقبل القبلة، وقال الزين بن المنير: استدبار الإمام المأموم إنما هو لحق الإمامة، فإذا انقضت الصلاة زال

(١) أخرجه البخاري (٥٦٤) من حديث عبدالله بن عمر - رضي الله عنه -.

(٢) حديث صحيح، وأخرجه الإمام النسائي ٦٧/٣، وابن أبي شيبه ٣٠٢/١، وأحمد ١٦١/٤، وأبو داود (٦١٤)، والترمذي (٢١٩)، وصححه ابن خزيمة (١٧١٣)، وابن حبان (١٥٦٥) من حديث يزيد بن الأسود - رضي الله عنه -.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ١٢٦/٤ - ١٢٧، وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٣) و(٤٤)، وصححه ابن حبان (٥)، والحاكم ٩٥/١ - ٩٧ من حديث العرياض بن سارية.

وقال الترمذي: حديث حسن، صحيح،

وانظر تمام تخريجه في «جامع العلوم والحكم» ١٠٩/٢، و«صحيح ابن حبان».

(٤) سلف تعليق (١) / ص ٣٣٧.

(٥) أخرجه مسلم (٥٩١)، وابن حبان (٢٠٠٣).

(٦) حديث صحيح، وأخرجه ابن أبي شيبه ٣٠٢/١ و٣٠٤، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٨)، وصححه ابن خزيمة (٧٣٦)، وابن حبان (٢٠٠٢).

السبب، فاستقبالهم حينئذ يرفع الخيلاء والترفع على المأمومين، وقال الكوراني في «شرح البخاري»: استدباره إنما يكون للإمامة، فإذا فرغ فالأولى استقبال الناس، لبعده عن شوب الكبر، اهـ. وكان أبو بكر يُسلم عن يمينه وعن شماله، ثم ينتقل ساعتئذ، كأنه على الرضف^(١).

وذكر الآثار، ثم قال: فهذا ما ثبت بصحيح السنة، وعمل به السلف ومن بعدهم من الأئمة، ففيما ثبت غنى عما لم يثبت، فالمُتَّبِعُونَ لصريح الأخبار، ومشهور الآثار، أسعد من هؤلاء بهذا الحديث، وإن كان مما لا يحتج أهل العلم بمثله، فلو كان معهم خبر صريح، إما حسن وإما صحيح، لكان من المتعين على كل فقيه متدين يعرف السنة، أن يحمل مثل هذا الحديث على أنه عام مخصوص بغير الإمام، لتجتمع الأحاديث، ويحصل العمل بها جميعاً، فإن المأموم والمنفرد إذا أتيا بالذكر المشروع عقب السلام حال استقبالهما القبلة، فقد عملا بالسنة في حقهما، كما هو ظاهر الأحاديث الصحيحة، وسنذكر من الأحاديث الواردة فيما يقال بعد الصلاة ما يدل على هذا، وتقدمت في باب صفة الصلاة اهـ.

والمأموم والمنفرد على حالهما. إن لم يكن هناك نساء ولا حاجة تدعو إلى إطالة الجلوس مستقبلاً، كما إذا لم يجد مُنْصَرَفاً، ولم يُمكنه الانحراف.

مسألة: فإن أطل الإمام الجلوس مُستقبلاً القبلة انصرف مأموم إذن، لمخالفة الإمام السنة. وإن لم يُطل الجلوس استحب للمأموم أن لا ينصرف قبله.

الدليل: قوله ﷺ: «لا تسبقوني بالانصراف» رواه مسلم^(٢)، ولأنه ربما يذكر سهواً فيسجد له. قال النووي: والمراد بالانصراف السلام. اهـ. وأفتت به اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

وإن انحرف الإمام فلا بأس بانصراف المأموم. ذكره في «المغني» و«الشرح».

(١) أخرجه عبد الرزاق (٣٢١٤) و(٣٢١٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١/ ٢٧٠.

(٢) في «صحيحه» (٤٢٦) من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه -.

فصل

وَيُسْتَحَبُّ لِلنِّسَاءِ قِيَامُهُنَّ عَقِبَ سَلَامِ الْإِمَامِ وَثُبُوتِ الرِّجَالِ قَلِيلًا.

الدليل: أنه ﷺ وأصحابه كانوا يفعلون ذلك. قال الزهري: ففري - والله أعلم - لكي ينصرف النساء قبل أن يُدركهن الرجال. رواه البخاري^(١) من حديث أم سلمة. ولأن الإخلال بذلك يُفْضِي إلى اختلاط الرجال بالنساء وتقدم في باب صفة الصلاة^(٢).

فصل

ويكره اتخاذ غير الإمام مكاناً بالمسجد لا يصلي فرضه إلا فيه.

الدليل: عن عبدالرحمن بن شبل أن النبي ﷺ نهى عن إيطان المكان كإيطان البعير. وفي إسناده تميم بن محمود، وهو مجهول، وقال البخاري: في إسناده حديثه نظر^(٣). اهـ.

ولا بأس باتخاذ مكان لا يصلي إلا فيه في النفل، للجمع بين الأخبار. وقال المروزي: كان أحمد لا يُوطن الأماكن، ويكره إيطانها. قال في «الفروع»: وظاهره: ولو كانت فاضلة، خلافاً للشافعي. ويتوجه احتمال، وهو ظاهر ما سبق من تحري نقرة الإمام لأن عتبان لما لم يستطع إتيان المسجد طلب من النبي ﷺ أن يصلي في مكان في بيته ليصلي فيه. وللبخاري: اتخذه مسجداً^(٤). ولأن سلمة كان يتحرى

(١) في «صحيحه» (٨٣٧) و(٨٤٩)، و(٨٥٠) من حديث أم سلمة.

(٢) تقدم في ٤/٤٠٧، ٤٠٨.

(٣) حديث ضعيف، وأخرجه أحمد ٤٢٨/٣ و٤٤٤، وأبو داود (٨٦٢)، وابن ماجه (١٤٢٩)، والنسائي ٢/٢١٤، وابن عدي في «الكامل» ٥١٥/٢، والعقيلي في «الضعفاء» ١/١٧٠ من طريق محمود بن تميم، عن عبدالرحمن بن شبل، رفعه.

(٤) أخرجه البخاري (٤٢٤) و(٦٨٦) و(٨٣٨) و(٨٤٠)، ومسلم (٣٣) من حديث عتبان بن مالك -رضي الله عنه-.

الصلاة عند الأسطوانة التي عند المصحف. وقال: إن النبي ﷺ كان يتحرى الصلاة عندها. متفق عليه^(١). ونهيه عليه السلام عن إيطان المكان كإيطان البعير يُحمل - إن صحَّ - على مكان مفضول، أو لخوف رياء ونحوه.

وظاهره أيضاً: ولو كان حاجة، كإسماع حديث وتدریس وإفتاء ونحوه، ويتوجه: لا. وذكره بعضهم اتفاقاً، لأنه لقصد اهـ.

قال الشوكاني: قوله: وأن يُوطن الرجل. قال ابن رسلان: بكسر الطاء المشددة. وفيه أن قوله في الحديث: كإيطان يدلُّ على عَدَمِ التشديد، لأن المصدر على «إفعال» لا يكون إلا من «أفعل» المخفف، ومعناه كما قال ابن الأثير^(٢): أن يألف الرجل مكاناً معلوماً من المسجد مخصوصاً به يصلي فيه.

قوله كإيطان البعير. المراد: كما يُوطن البعير المبرك الدِّمَث الذي قد أوطنه واتخذهُ مُناخاً له، فلا يأوي إلا إليه. وقيل معناه: أن يبرك على ركبته قبل يديه إذا أراد السجود مثل بروك البعير على المكان الذي أوطنه، يقال: أوطنْتُ الأرض، ووطنتُها، واستوطنتُها، أي: اتخذتها وطناً ومحلاً.

قوله: عند الأسطوانة، هي بضم الهمزة وسكون السين المهملة وضم الطاء، وهي السارية. قوله: التي عند المصحف. هذا دالٌّ على أنه كان للمصحف موضع خاص به. ووقع عند مسلم بلفظ: يُصلي وراء الصندوق^(٣) وكأنه كان للمصحف صندوق يُوضع فيه. قال الحافظ: والأسطوانة المذكورة حَقَّقَ لنا بعض مشايخنا أنها المتوسطة في الروضة المكرمة، وأنها تُعرفُ بأسطوانة المهاجرين. قال: وروى عن عائشة أنها كانت تقول: لو عَرَفَها الناسُ لاضطربوا عليها بالسَّهام، وأنها أسَرَّتْها إلى ابن الزبير، فكان يُكثِرُ الصلاة عندها. قال: ثم وجدت ذلك في «تاريخ المدينة»

(١) أخرجه البخاري (٥٠٢)، ومسلم (٥٠٩) (٢٦٤) من حديث سلمة بن الأكوع، -رضي الله عنه-.

(٢) في «النهاية» ٢٠٤/٥.

(٣) لم نقف عليها عند مسلم، وكذا أوردها الحافظ في «الفتح» ٥٧٧/١.

لابن النُّجَّار، وزاد: أن المهاجرين من قريش كانوا يجتمعون عندها، وذكره قبله محمد بن الحسن في «أخبار المدينة».

وحديث عبدالرحمن ابن شبل يدل على كراهة اعتياد الرجل بقعة من بقاع المسجد. ولا يعارضه حديث سلمة لما تقرّر في الأصول أن فعله ﷺ يكون مُخَصَّصاً له من القول الشامل له بطريق الظهور إذا لم يكن فيه دليل التَّأْسِي. وعِلَّةُ النَّهْي عن المُوَاطَّبة على مكان في المسجد لمشروعية تكثير مواضع العبادة. قال المجدد - رحمه الله - بعد أن ساق حديث سلمة ما لفظه: قلت: وهذا محمول على النَّفْلِ، ويحمل النهي على من لازم مُطلقاً للفرض والنَّفْل. اهـ.

قلت: والصحيح أنه لاجرح في اتخاذ المصلي مكاناً في المسجد يعتاد الصلاة فيه إذا كان هذا المكان فاضلاً، والنهي إن صح يحمل على ما لم يكن فاضلاً والله أعلم.

فصل

ويكره للمؤمنين الوقوف بين السَّارِي إِذَا قُطِعَتْ صُفُوفُهُمْ عُرْفاً، هذا المذهب، رواه البيهقي عن ابن مسعود،^(١) وكرهه أيضاً النخعي، وإسحاق، ورؤي عن حذيفة وابن عباس.

الدليل: عن معاوية بن قرة، عن أبيه قال: كُنَّا نُنْهَى أَنْ نَصُفَّ بَيْنَ السَّوَارِي عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَنُطْرَدَ عَنْهَا طَرْداً^(٢). رواه ابن ماجه. وفيه لين.

وقال أنس: كُنَّا نَتَّقِي هَذَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ. رواه أحمد وأبو داود. وإسناده ثقات^(٣).

(١) أخرجه البيهقي في «السنن» ١٠٤/٣.

(٢) حديث حسن، وأخرجه ابن ماجه (١٠٠٢)، وابن خزيمة (١٥٦٧)، وابن حبان (٢٢١٩) من حديث قرة بن إياس - رضي الله عنه -.

(٣) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ١٣١/٣، وأبو داود (٦٧٣)، والترمذي (٢٢٩)، والنسائي ٩٤/٢، وصححه ابن خزيمة (١٥٦٨)، وابن حبان (٢٢١٨)، والحاكم ٢١٠/١ و٢١٨ ووافقه الذهبي من حديث أنس.

قال أحمد: لأنه يقطع الصف. قال بعضهم: فتكون سارية عرضها مقام ثلاثة.

وعن أحمد: لا يكره لهم ذلك، كالإمام، وكالمُنْبَر. ورخص فيه ابن سيرين ومالك والشافعي وأصحاب الرأي، وابن المنذر، لأنه لا دليل على المنع منه. قال ابن رسلان: وأجازه الحسن وابن سيرين. وكان سعيد بن جبيرة وإبراهيم التيمي، وسويد بن غفلة يؤمون قومهم بين الأساطين.

قال ابن المنجي: شرط بعض أصحابنا أن يكون عرض السارية ثلاثة أذرع؛ لأن ذلك هو الذي يقطع الصف. ونقله أبو المعالي أيضاً. وقال في «الفروع»: ويتوجه أكثر من ثلاثة، أو العرف، ومثل نظائره.

ويكره ذلك بلا حاجة. فإن كان ثم حاجة، كضييق المسجد، وكثرة الجماعة، لم يكره.

فإن كان الصف صغيراً قدر ما بين الساريتين فلا بأس.

مسألة: ولا يكره للإمام أن يقف بين السواري، لأنه ليس ثم صف يقطع.

مسألة: وحرم بناء مسجد يراؤ به الضرار لمسجد يقربه، فيهدم مسجد الضرار.

فائدة: قال في «المستوعب» وغيره: ومن الأدب وضع الإمام نعله عن يساره في حال صلاته إكراماً لجهة يمينه، ووضع مأموم نعله بين يديه، أي قدامه لئلا يؤدي غيره. وتقدم: يستحب تفقده عند دخول المسجد، والأولى تناوله بيساره^(١).

فائدة: قال الشيخ عبد الله بن محمد: أما المصافحة في المسجد وغيره فلا بأس بها،

وما بلغكم من النهي عن ذلك فله سبب، وذلك أن بعض الناس يظن أن هذا شيء

(١) انظر «كشاف القناع» ١/٥٨٢، ٥٨٣، و«الروض المربع» ٢/٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٦، و«الإنصاف» ٢/٢٩٩، و«المبدع» ٢/٩٣، و«المغني» ٣/٦٠، و«مجموع الفتاوى» ٢٢/٥٠٥، و«نيل الأوطار» ٣/٢١٩، ٢٢٣، و«الدرر السنية» ٤/٤١٥ - ٤١٧، و«حاشية العنقري» ١/٢٦٤، و«الفروع» ٢/٤٠، و«الشرح الكبير» ١/٤٢١، و«النهاية» ٥/٢٠٤، ٢٠٥، و«فتح الباري» ١/٥٧٧، و«المستوعب» ٢/٣٧٨، و«شرح مسلم» ٤/١٥٠، و«فتاوى اللجنة» ٧/٧٠.

مُستحبٌّ دائماً، يداومُ عليه، ولو سلَّم قبل الصلاة. وأما إذا فعله بعض الأحيان وتركه في بعض، فلا بأس بذلك.

وأجاب الشيخُ عبدالله، والشيخُ إبراهيم ابنا الشيخِ عبداللطيف، والشيخُ سليمان بن سحمان: هذا السَّلامُ على الإمام ومن يليه ليس بمَشروعٍ، ولا أصلٌ لذلك لا بنَصٍّ ولا عملٍ من الرسول ﷺ وخلفائه، ولو كان ذلك مشروعاً لتوفرت الهمم والدواعي على نقله، ولكان السابقون الأولون أحقَّ بذلك منا وأسبقَ إليه، ولكن رد السلام واجب، وتنبههم على أن هذا ليس بمشروعٍ بعد الصلاة أولى.

فائدة: قال الشيخُ عبد الرحمن بن حسن -رحمه الله -: يلزمُ الأميرُ يلزمهم تفقُّد الناس في المساجد، حتى يَعْرِفَ من يتخلفُ عن الصلاة ويتهاونُ بها، ويجعلُ للناس ثواباً للقيام على الناس بالاجتماع للصلاة في جميع البلدان والقرى، فإن هذا مما شرَّعه الله ورسوله وأوجبَه، كما دلَّ على ذلك الكتابُ والسنة، وقد وردَ الزجرُ والوعيدُ على المتخلفين عن الصَّلواتِ الخمسِ في المساجد حيث ينادى لها، والأحاديثُ في هذا المعنى كثيرةٌ، ومن المعلوم: أن الصلاة لا تُقام إلا بالاجتماع لها، والتهاونُ بذلك من أسباب إضاعتها، وذلك يُوجب عقوبة الدنيا والآخرة كما قال تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا﴾ [مريم: ٥٩].

سئل الشيخ عبدالله بن الشيخ محمد عمن يتخلفُ عن صلاة الجماعة؟

فأجاب: الذي يتخلفُ عن صلاة الجماعة، أو الجمعة، يُؤدَّبُ على ذلك، إما بالضرب، أو الحبس، ولا يزداد في الضرب على عشر ضربات، وبالإشهار به بين الناس.

وأجاب أيضاً: الذي يتخلفُ عن الجماعة، يُؤدَّبُ بضرب، قدر خمسة أسواط، أو ستة.

وأجاب أيضاً: وأما المتخلفُ عن صلاة الجمعة، فيؤدَّبُ بما يزجره عن تركها

إذا لم يكن له عذر، وكذلك المتخلف عن صلاة الجماعة، يؤدّب إذا لم يكن له عذر.

وأجاب الشيخ حمد بن ناصر بن معمر: وأما المتخلف عن الجمعة أو الجماعة وهو يسمع الأذان، فيؤدّب على ما يراه الأمير. أنه يزجره عن ذلك الفعل، إما بقدر عشر ضربات، أو بأخذ دسماله، وكشف رأسه قدام الناس، وإما بتفسيه بكلام، وإما بأخذ شيء من ماله، ويتصدق به على المساكين، هذا إذا لم يكن له عذر، إما مرض، أو حدث، أو حضرة طعام وهو جائع، أو يرصد ماله، أو يخاف يضيع.

وأجاب أيضاً: وأما المتخلف عن الجمعة أو الجماعة، فهو يؤدّب الأدب الذي يزجره، حتى يحافظ على الجمعة والجماعة، هذا إذا عرف أنه يتخلف عن الصلاة أكثر الأوقات، فإن كان تخلفه قليلاً، ويدّعي أن له عذراً يُعذر به، فلا يناسب تأديبه، والمرأة التي لا تصلي تجبر على الصلاة، فإن امتنعت ضربت حتى تصلي.

وأجاب الشيخ عبدالله أبا بطين: وأما من يداوم على التكاسل عن الصلاة، بحيث لا يدرك في الغالب إلا التشهد، أو ركعة، فهذا يخاف على فاعله من النفاق، ويسقط من مرتبته، وينبغي نصيحته، واعتزاله حتى يرتدع. اهـ^(١).

نص: «يُعذر (و) في ترك الجمعة وجماعة بمرض، وبمدافعة أحد الأختين، وبحضرة (و) طعام وهو محتاج إليه، وتخوفه (ء) على نفسه أو ماله، (و) أو مال (و) استؤجر على حفظه، وعلى أهله (و) وولده حتى من زنا (ء) أو لواط (ء) أو موت (و) قريب واحتياجه إليه في تمرّضه (ء) وليس ثم غيره (ء)، أو إمساك (و) غريم أو ظالم (و) (ء) له، أو أخذه (و) (ء) لحبس وملازمة (و) (ء) وضرب (و) (ء)، أو فوت (و) رفقة، أو غلبة (و) نعاس، وتأذ بمطر (و) ووحل (و)، أو فساد (و) (ء) مال بغيبته، أو احتراق (و) (ء) طعامه».

(١) انظر «الدرر السنية» ٤١٧/٤ - ٤٢٠.

ش: ويُعذرُ في تركِ الجمعة والجماعة مريضٌ. قال في «الإنصاف»: بلا نزاعٍ
اهـ. وأشار المؤلف إلى أنه باتفاق الأربعة.

قال ابن المنذر: لا أعلمُ خلافاً بين أهلِ العلم أن للمريض أن يتخلفَ عن
الجماعات من أجلِ المَرَضِ اهـ.

الدليل: أنه ﷺ لما مَرَضَ تخلفَ عن المَسْجِدِ، وقال: «مُرو أبا بكرٍ فليُصَلِّ
بالناس» متفق عليه^(١).

ويُعذرُ في ذلك خائفٌ حدوثَ مَرَضٍ.

الدليل: ما روى أبو داود عن ابن عباسٍ أن النبي ﷺ قال: «من سَمِعَ النداءَ
فلم يَمْنَعْهُ من اتِّباعه عذرٌ». قالوا: وما العذرُ يا رسول الله؟ قال: «خوفٌ أو مَرَضٌ
- لم تُقبل منه الصلاةُ التي صَلَّى» رواه أبو داود وغيره، وفي إسناده رجلٌ ضعيفٌ
مُدَّلسٌ، ولم يُضعِّفه أبو داود. قاله النووي^(٢).

أو خائفٌ زيادةَ المرضِ، أو تباطؤه. لأنَّه مريضٌ. فإن لم يتضرَّرِ المريضُ
بإتيانه راكباً أو محمولاً، أو تبرَّعَ أحدٌ به، أي بأن يركبه أو يحمله، أو بقودِ أعمى،
لزمته الجمعةُ لعدم تَكَرُّرها، دون الجماعة، على الصحيح من المذهب، نقلَ

(١) أخرجه البخاري (٦٦٥) و(٦٨٧)، ومسلم (٤١٨)، وابن حبان (٢١١٦) من حديث عائشة - رضي
الله عنها -.

(٢) أخرجه أبو داود (٥٥١)، والدارقطني ٤٢٠/١، ٤٢١، والطبراني في «الكبير» (١٢٢٦٦)،
والحاكم ٢٤٥/١، ٢٤٦ من طريق قتيبة بن سعيد، عن جرير، عن أبي جناب، عن مغراء
العبدى، عن عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس، مرفوعاً.
وأبو جناب - واسمه يحيى بن أبي حية الكلبي - ضَعَفُوهُ لكثرة تدليسهِ، لكن أخرجه ابن
ماجه (٧٩٣)، وابن حبان (٢٠٦٤)، والبخاري في «شرح السنة» (٧٩٤) (٧٩٥)، والدارقطني
٤٢٠/١، والطبراني (١٢٢٦٥) من طرق عن عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن
عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ سَمِعَ النداءَ فلم يجب، فلا صلاةَ له إلا من عذر». وهذا
إسناده صحيح. وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان».

المُرُوذِيُّ فِي الْجُمُعَةِ: يَكْتَرِي وَيَرْكَبُ، وَحَمَلَهُ الْقَاضِي عَلَى ضَعْفِ عَقَبِ الْمَرِيضِ، فَأَمَّا مَعَ الْمَرِيضِ فَلَا يَلْزِمُهُ لِبَقَاءِ الْعُذْرِ، وَقِيلَ: لَا تَلْزِمُهُ الْجُمُعَةُ كَالْجَمَاعَةِ. قُلْتُ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمَحَلُّ سَقُوطِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ عَنِ الْمَرِيضِ وَنَحْوِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْجِدِ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ وَالْجَمَاعَةُ، لِعَدَمِ الْمَشَقَّةِ.

مَسْأَلَةٌ: وَيُعْذَرُ بِتَرْكِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ مَنْ هُوَ مَمْنُوعٌ مِنْ فِعْلِهِمَا كَالْمَحْبُوسِ.

الدَّلِيلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

قُلْتُ: وَيُمْكِنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِحَدِيثٍ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَاتُّوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(١).

مَسْأَلَةٌ: وَيُعْذَرُ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ مَنْ يُدَافِعُ الْأَخْبَثِينَ، الْبَوْلَ وَالْغَائِطَ، أَوْ يُدَافِعُ أَحَدَهُمَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَمْنَعُهُ مِنْ إِكْمَالِ الصَّلَاةِ وَخُشُوعِهَا.

قَالَ الْمَوْفِقُ: وَجُمِلَتْهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ حَاقِنًا كُرِهَتْ لَهُ الصَّلَاةُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ، سِوَاءَ خَافَ فَوَاتَ الْجَمَاعَةَ أَوْ لَمْ يَخَفْ، لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ^(٢).

وَرَوَى ثَوْبَانُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِأَمْرٍ أَنْ يَنْظُرَ فِي جَوْفِ بَيْتِ أَمْرٍ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ، وَلَا يَقُومَ إِلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ حَقْنٌ». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٣). وَلَئِنْ ذَلِكَ يَشْغُلُهُ عَنْ خُشُوعِ الصَّلَاةِ وَخُضُوعِ قَلْبِهِ فِيهَا، فَإِنْ خَالَفَ وَفَعَلَ، صَحَّتْ الصَّلَاةُ. وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ وَالْعَنْبَرِيُّ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: إِنْ كَانَ بِهِ مِنْ مُدَافَعَةِ الْأَخْبَثِينَ مَا يُزْعِجُهُ وَيَشْغُلُهُ عَنِ الصَّلَاةِ، أَعَادَ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٢٨٨)، وَمُسْلِمٌ (١٣٣٧) ص ١٨٣١ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٦٠) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - . وَانْظُرْ ص ٢٤٨، ٢٤٩.

(٣) حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٨٠/٥، وَأَبُو دَاوُدَ (٩١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٥٧) وَمِنْ طَرِيقِهِ أَخْرَجَهُ الْبُغْوِيُّ (٦٤١) مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَهُوَ كَمَا قَالَ.

في الظاهر من قوله. وقال مالك: أحب أن يُعيد إذا شغله ذلك، لظاهر الحديثين.

قال الموفق: ولنا أنه لو صلى بحضرة الطعام، أو قلبه مشغول بشيء من الدنيا، صحت صلاته، كذا ها هنا، ولأنه أتى بشرائط الصلاة وواجباتها، فصحت، كما لو كان بحضرة الطعام. وخبر عائشة المراد به الكراهية، بدليل ما لو صلى بحضرة الطعام. وحديث ثوبان قال ابن عبد البر: لا تقوم به حجة عند أهل العلم. ثم هو محمول على الكراهية أيضاً، بدليل ما ذكرناه، وهذان من الأعذار التي يُعذر بها في ترك الجماعة والجمعة، لعموم اللفظ، فإن قوله: «وأقيمت الصلاة». عام في كل صلاة، وقوله: «لا صلاة» عام أيضاً. اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح الأول والله أعلم.

مسألة: أو بحضرة^(١) طعام يحتاج إليه، قال في «الإنصاف»: بلانزاع اهـ.

وجملته أنه إذا حضر العشاء والصلاة، ونفسه تنوق إلى الطعام، استحب أن يبدأ بالعشاء. وبهذا قال أبو بكر وعمر^(٢)، وابنه. وتعيشي ابن عمر وهو يسمع قراءة الإمام^(٣). وقال ابن عباس: لا تقوم إلى الصلاة وفي أنفسنا شيء. وبهذا قال الشافعي، وإسحاق، وابن المنذر^(٤) وابن حزم والظاهرية. وقال مالك: يبدأ بالصلاة، إلا أن يكون طعاماً خفيفاً، لأن ابن عمر قد روي عنه نحو من هذا.

ودليل القول الأول ما روي أنس، عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا قُرب العشاء وحضرت الصلاة، فابذؤوا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب، ولا تعجلوا عن عشاءكم»^(٥).

وعن عائشة، قالت: إني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «لا صلاة بحضرة

(١) قال النووي: يقال حضرة فلان بفتح الحاء وضمها وكسرها، ثلاث لغات مشهورات. «المجموع شرح المذهب» ٨٨/٤.

(٢) أخرج أثري أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - ابن أبي شيبة ٤٢١/٢.

(٣) أخرجه البخاري (٦٧٣).

(٤) انظر «الأوسط» لابن المنذر ١٣٩/٤ - ١٤٢.

(٥) أخرجه البخاري (٦٧٢)، ومسلم (٥٥٧) من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه -.

طعامٍ ، ولا وهو يُدافعُهُ الأَخْبَثَانِ»^(١).

وعن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قُرِبَ عَشَاءُ أَحَدِكُمْ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَاْبُدُّوا بِالْعِشَاءِ، وَلَا تَعْجَلَنَّ حَتَّى تَقْرُغَ مِنْهُ»^(٢). رواه مسلم، وغيره.

وعن ابن عمر قال: قال النبي ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ عَلَى الطَّعَامِ فَلَا يَعْجَلُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ، وَإِنْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ» رواه البخاري^(٣).

وعن أبي الدرداء قال: مَنْ فَقِهَ الرَّجُلُ إِقْبَالَهُ عَلَى حَاجَتِهِ حَتَّى يُقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ وَقَلْبُهُ فَارَغٌ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»^(٤).

ولأنَّه إِذَا قَدَّمَ الصَّلَاةَ عَلَى الطَّعَامِ اشْتَغَلَ قَلْبُهُ عَنْ خُشُوعِهَا، وَرَبَّمَا عَجَلَ فِي سُجُودِهَا وَرُكُوعِهَا، فَلَا يُحْصِلُ أَرْكَانَهَا.

إِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَخْشَى فَوَاتَ الْجَمَاعَةِ أَوْ لَمْ يَخْشَ، لِقَوْلِهِ: «إِذَا قُرِبَ عَشَاءُ أَحَدِكُمْ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ» إِذَا كَانَتْ نَفْسُهُ تَتَوَقَّعُ إِلَى الطَّعَامِ، أَوْ يَخْشَى فَوَاتَهُ إِنْ تَشَاغَلَ بِالصَّلَاةِ، أَوْ فَوَاتَ بَعْضُهُ، أَوْ تَكُونُ حَاجَتُهُ إِلَى الْبَدَايَةِ بِهِ، لَوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، وَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ، فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا؛ لِأَنَّ الْبَدَايَةَ بِالطَّعَامِ رُخْصَةٌ، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْهَا صَحَّتْ صَلَاتُهُ، كَسَائِرِ الرُّخَصِ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَوْ صَلَّى بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، فَأَكْمَلَ صَلَاتَهُ أَنْ صَلَاتَهُ تُجْزِئُهُ. كَذَلِكَ

(١) سلف (٢) / ص ٣٤٧.

(٢) علقه البخاري (٥٤٦٤) ووصله مسلم (٥٥٩) من حديث ابن عمر - رضي الله عنه - .
وانظر تمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٦٣٥٩). طبع مؤسسة الرسالة.

(٣) في «صحيحه» (٦٧٤) من حديث ابن عمر - رضي الله عنه - .

(٤) علقه البخاري في «صحيحه» في الأذان: باب (٤٢) إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة، ووصله ابن المبارك في «الزهد» (١١٤٢) عن صفوان بن عمرو، عن حمزة بن حبيب، عن أبي الدرداء، فذكره.
وإسناده حسن.

إذا صَلَّى حَاقِنًا. وقال الطَّحَاوِيُّ: لا يَخْتَلِفُونَ أَنَّهُ لَوْ شُغِلَ قَلْبُهُ بِشَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا، أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ لَهُ الْإِعَادَةُ، كَذَلِكَ إِذَا شَغَلَهُ الْبَوْلُ.

قال الشوكاني: وظاهر الأحاديث أنه يُقَدَّمُ الطَّعَامُ وَإِنْ خَشِيَ خُرُوجَ الْوَقْتِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ حَزْمٍ، وَذَكَرَهُ أَبُو سَعِيدٍ الْمَتَوَلِيُّ وَجْهًا لِبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ. وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ صَلَّى عَلَى حَالِهِ مَحَافِظَةً عَلَى الْوَقْتِ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا قَالُوا: لِأَنَّ مَقْصُودَ الصَّلَاةِ الْخُشُوعَ، فَلَا تَفَوُّتُهُ لِأَجَلِهِ اهـ.

وله أن يأكلَ حتى يَشْبَعَ، على الصحيح من المذهب، نص عليه أحمد.

الدليل: خبر أنس في «الصحيحين» «ولا تَعْجَلَنَّ حَتَّى تَقْرَأَ مِنْهُ»^(١).

والرواية الثانية: بِقَدَرِ مَا يُسَكِّنُ نَفْسَهُ، وَيُسَدُّ رَمَقَهُ، كَأَكْلِ خَائِفِ فَوَاتِ الْجُمُعَةِ. وَهَذَا إِنْ رَجَى إِدْرَاكَهَا. وَذَكَرَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ يَقْتَصِرُ عَلَى تَنَاوُلِ لُقَمَاتٍ يَكْسِرُ بِهَا سُورَةَ الْجُوعِ. قَالَ النَّوَوِيُّ: وَهَذَا الْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي إِبْطَالِهِ اهـ.

وذكر ابنُ حَامِدٍ: إِنْ بَدَأَ بِالطَّعَامِ ثُمَّ أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ ابْتَدَرَ إِلَى الصَّلَاةِ، لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ، فَأَكَلَ مِنْهَا، فَقَامَ وَطَرَحَ السَّكِينَ وَصَلَّى. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢). قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَلَعَلَّ مَرَادَهُ مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ اهـ.

قال الشوكاني: وَقَدْ أُحِقَّ بِالطَّعَامِ مَا يَحْصُلُ بِتَأْخِيرِهِ تَشْوِيشُ الْخَاطِرِ، بِجَامِعِ ذَهَابِ الْخُشُوعِ الَّذِي هُوَ رُوحُ الصَّلَاةِ. وَقَوْلُهُ: «إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَوَضَعَ عِشَاءَهُ أَحَدُكُمْ» دَلِيلٌ عَلَى اعْتِبَارِ الْحُضُورِ الْحَقِيقِيِّ. وَمَنْ نَظَرَ إِلَى الْمَعْنَى مِنْ أَهْلِ الْقِيَاسِ لَا يَقْصُرُ الْحُكْمَ عَلَى الْحُضُورِ، بَلْ يَقُولُ بِهِ عِنْدَ وَجُودِ الْمَعْنَى، وَهُوَ التَّشَوُّقُ إِلَى الطَّعَامِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ حُضُورَ الطَّعَامِ مُؤَثِّرٌ لَزِيَادَةِ الْإِشْتَغَالِ بِهِ وَالتَّطَلُّعِ إِلَيْهِ، وَيُمْكِنُ

(١) سلف ص ٣٤٨ / تعليق (٥).

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٨) و(٦٧٥)، ومسلم (٣٥٥) من حديث عمرو بن أمية الضمري - رضي

الله عنه -.

أن يكون الشارع قد اعتبر هذه الزيادة في تقديم الطعام، وقد تقرر في الأصول أن محل النص إذا اشتمل على وصف يمكن أن يكون معتبراً لم يبلغ. قال ابن دقيق العيد: إنه لا يبعد إلحاق ما كان متيسراً لحضور عن قرب بالحاضر اهـ.

قال محمد الخلوئي: ومثله تائق لجماع اهـ.

قال الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن أبا بطين في حاشيته على «شرح المنتهى»: ولا يرخص عند حضور الطعام في غير ترك الجماعة، فأما الوقت فلا يرخص بذلك في تفويته عند جمهور العلماء، ونص عليه أحمد وغيره اهـ.

مسألة: أو خائف من ضياع ماله، كغلة في بيادرها، ودواب أنعام لا حافظ لها غيره، ونحوه. أو خائف تلفه، كخبز في تنور، وطبخ على نار، ونحوه. أو خائف فواته، كالضائع يدل به - أي عليه - في مكان، كمن ضاع له كيس، أو أبق له عبد، وهو يرجو وجوده، أو قديم به من سفر إن لم يقف لأخذه ضاع، لكن قال المجتهد عبدالسلام بن تيمية: الأفضل ترك ما يرجو وجوده، ويصلي الجمعة والجماعة، لأن ما عند الله خير وأبقى، وربما لا ينفعه حذره.

أو خائف من ضرر في ماله، كمن يخاف على ماله من لص ونحوه، أو في معيشة يحتاجها، أو أطلق الماء على زرع أو بستانه، يخاف إن تركه فسد، أو كان مستحفظاً على شيء يخاف عليه الضياع إن ذهب وتركه، كناطور بستان ونحوه؛ لأن المشقة اللاحقة بذلك أكثر من بل الثياب بالمطر الذي هو عذر بالاتفاق، وهذا المذهب في ذلك كله، ولو تعمّد سبب ضرر المال. وقال ابن عقيل: خوف فوت المال عذر في ترك الجمعة إن لم يتعمّد سببه، بل حصل اتفاقاً اهـ.

وعن أحمد: إن خاف ظمأ في ماله فليجعله وقاية لدينه. ذكره الخلال.

وفي «مجموع المنقور»: وإذا كان يذود الدّبا^(١) عن زرع فهو عذر في ترك الجمعة، مع أنه يمكن جعل غيره يذود عنه اهـ.

تنبيه: قال في «القاموس»: الناطر والناطور: حافظ الكرم والنخل، أعجمي،

(١) الدّبا: الجراد يتحرك قبل أن تنبت أجنحته. «المصباح المنير» ص ١٨٩.

الجمع نُطَارٌ، ونُطْرَاء، ونَوَاطِير، ونَظَرَةٌ. والفِعْلُ النَّظَرُ والنُّطَارَةُ بالكسْرِ. اهـ.

مسألة: ويُعذرُ في تركِ الجمعةِ والجماعةِ من كان عُريَاناً ولم يجد سُتْرَةً، أو لم يجد إلا ما يسترُ عورتَه فقط، ونحوه، في غيرِ جماعةٍ عُرَاةٍ، لما يلحقُه من الخَجَلِ، فإن كانوا عُرَاةً كُلُّهم صَلَّوا جماعةً وُجوباً، وتقدم.

مسألة: ويُعذرُ في تركِ الجمعةِ والجماعةِ خائفٌ موتَ رفيقه أو قريبه ولا يحضرُهُ قال في «الإنصاف»: بلا نزاعٍ. نص عليه اهـ. أو لتمريرِهما^(١) إن لم يكن عند المريض مَنْ يقومُ مقامه.

الدليل: أن ابنَ عمرَ استُصْرِخَ على سعيدِ بن زيدٍ بعد ارتفاعِ الضُّحَى وهو يتجهَّزُ للجمعةِ فأتاه بالعقيق وترك الجمعة^(٢). قال في «المغني» و«الشرح»: ولا نعلمُ في ذلك خلافاً. اهـ.

مسألة: أو خائفٌ على حريمه، أو ولده، أو نفسه من ضررٍ، أو سلطانٍ ظالمٍ، أو سُبُعٍ، أو لَصٍّ، أو مُلازمةٍ غريمٍ ولا شيءَ معه يعطيه، أو حبسه بحقٍّ لا وفاءَ له؛ لأنَّ حبسَ المُعْسِرِ ظلمٌ، وكذا إن كان الدَّيْنُ مُوجَّلاً وخَشِيَ أن يطالبه به قَبْلَ مَحَلِّه. فإن كان حالاً وَقَدَّرَ على وفائه لم يُعذَّر.

أو خاف فواتَ رفقةٍ مسافرٍ سَفْراً مُباحاً مُنشأً للسفر أو مُستديماً له؛ لأنَّ عليه في ذلك ضَرراً.

قال ابن عطوة: سألت شيخنا عن قوله: أو فَوَتْ رَفَقَتَهُ؟ فقال: المرادُ حيثُ حصلَ له الضررُ، ولو ساعةً اهـ.

أو غَلَبَةُ نَعَاسٍ يخاف معه فَوَتْ الصلاةِ في الوقت، أو يخاف فوتها مع الإمامِ مُطلقاً على الصحيح من المذهب.

(١) يقال: مرَّضته تَمْرِيضاً، قمتُ بِمُداوِئِهِ، قاله في «المصباح» ٥٦٩/٢.

(٢) أخرجه البخاري (٣٩٩٠).

الدليل: أن رجلاً صلى مع معاذ، ثم انفرد فصلى وحده عند تطويل معاذ، وخوف النعاس والمشقة، فلم يُنكر عليه النبي ﷺ حين أخبره^(١). ذكره في «الشرح» و«المبدع». وقيل: ليس ذلك عُذراً في ترك الجماعة والجمعة.

وفي «المذهب» و«الوجيز»: يُعذرُ فيها - أي الجمعة والجماعة - بخوفه نقض الوضوء بانتظارهما. اهـ. قلت: وهو غريب.

والصبر والتجلد على دفع النعاس ويصلي معهم جماعة أفضل، لما فيه من نيل فضل الجماعة. قاله المجد وغيره، وأن الأفضل ترك ما يرجوه لا ما يخاف تلفه، وذكر بعضهم أن الرخص غير الجمع أفضل.

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم عن رجال شرطة المرور: من كان في مركز هام، بإخلائه إياه يخشى ضرر على الأنفس والأموال إذا أخلاه وذَهَبَ لصلاة الجماعة، فإنه يسوغ له ملازمة مركزه، ويسقط عنه حضور الجماعة في المسجد، وإن أمكن فعلها جماعة في المركز كاثنتين فأكثر، تعيين صلاتهم جماعة اهـ. وأفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بأنه يعذر في ترك الجمعة من كان مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن عمل يتصل بأمن الأمة وحفظ مصالحها كحال رجال الأمن والمرور والمخابرات اللاسلكية والهاتفية ونحوهم والطبيب المناوب وحارس محطة الوقود ونحوهم.

مسألة: أو تطويل إمام، لما تقدّم من فعل ذلك الرجل الذي انفرد عن معاذ لتطويله، ولم يُنكر عليه النبي ﷺ.

مسألة: أو من عليه قود إن رجا العفو عنه، على الصحيح من المذهب مطلقاً، ولو على مال حتى يُصالح، وقيل: ليس بعذر، إذا رجاه على مال فقط.

ومثل القود حدّ قذف، لأنه حقّ آدمي. وهذا توجيه لصاحب «الفروع». ولهذا قال في «شرح المنتهى»: وكذا لو كان لآدمي كحدّ قذف على الصحيح، أي أنه لا يكون عُذراً. وقطع به في «الشرح» وغيره.

مسألة: ومن عليه حدّ الله تعالى كحدّ الزنا وشرب الخمر وقطع السرقة فلا يُعذر

(١) أخرجه البخاري (٧٠٠)، ومسلم (٤٦٥)، وابن حبان (٢٤٠٠) من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - بنحو حديث الباب.

به في ترك الجمعة ولا الجماعة، قولاً واحداً، قاله في «الفروع»؛ لأن الحدود لا يدخلها المصالحة، بخلاف القصاص.

مسألة: ويعذر في ترك الجمعة والجماعة مُتَأَذِّ بِمَطَرٍ، أَوْ وَحَلٍ^(١)، أَوْ ثُلْجٍ، أَوْ جَلِيدٍ، أَوْ بَرَدٍ، أَوْ رِيحٍ بَارِدَةٍ فِي لَيْلَةٍ مَظْلَمَةٍ، هَذَا الْمَذْهَبُ.

الدليل: قول ابن عمر: كان النبي ﷺ ينادي مناديه في الليلة الباردة أو المطيرة في السفر: «صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ» متفق عليه^(٢). ولفظ رواية البخاري أن رسول الله ﷺ كان يأمر مؤذناً يُؤذِّنُ ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثْرِهِ: «أَلَا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ» فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ أَوْ الْمَطِيرَةِ فِي السَّفَرِ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ^(٣)، وَلَمْ يَقُلْ: فِي السَّفَرِ.

وفي الصحيحين عن ابن عباس أنه قال لمؤذنه في يومٍ مَطِيرٍ - زَادَ مُسْلِمٌ: فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ -: إِذَا قُلْتَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَلَا تَقُلْ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، قُلْ: صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ. قَالَ: فَكَأَنَّ النَّاسَ اسْتَنَكَرُوا ذَلِكَ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَتَعْجَبُونَ مِنْ ذَلِكَ؟ فَقَدْ فَعَلَ هَذَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، النَّبِيُّ ﷺ، إِنْ الْجُمُعَةُ عَزِيمَةٌ، وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُخْرِجَكُمْ فِي الطَّيْنِ وَالذَّحَضِ^{(٤)(٥)}.

وروى أبو المليح، عن أبيه، أنه شهد مع النبي ﷺ زَمَنَ الْحَدِيثِ يَوْمَ جُمُعَةٍ، وَأَصَابَهُمْ مَطَرٌ لَمْ يَتَّكِلْ أَسْفَلَ نَعَالِهِمْ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُصَلُّوا فِي رِحَالِهِمْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٦).

(١) وحل - بتحريك الحاء، والتسكين لغة رديئة «المجموع شرح المذهب» ٨٨/٤، ٨٩.

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٢)، ومسلم (٦٩٧) من حديث ابن عمر، - رضي الله عنهما -.

(٣) في «سننه» (٩٣٧) من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما -.

(٤) الذحض، بفتح الدال وسكون الحاء، ويجوز فتحها، أي: الزَّلَق.

(٥) أخرجه البخاري (٦١٦)، ومسلم (٦٩٩) من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -.

(٦) في «سننه» (١٠٥٩)، وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٩٣٦)، وصححه ابن خزيمة (١٦٥٧)

و(١٨٦٣)، وابن حبان (٢٠٧٩).

قال الشوكاني : قوله في حديث ابن عمر عند البخاري : ثم يقول على إثره يعني إثر الأذان : «ألا صَلُّوا في الرحال» وهو صريح في أن القول المذكور كان بعد فراغ الأذان . وفي رواية لمسلم بلفظ : «في آخر ندائه» قال القرطبي : يحتمل أن يكون المراد في آخره قبل الفراغ منه ، جَمْعاً بينه وبين حديث ابن عباس . وَحَمَلَ ابنُ خُزَيْمَةَ حديثَ ابنِ عباسٍ على ظاهره وقال : إنه يقال ذلك بدلاً من الحيلة نظراً إلى المعنى ، لأن معنى حيٍّ على الصلاة : هَلُمُّوا إليها ، ومعنى الصلاة في الرحال : تأخروا عن المجيء ، فلا يناسب إيراد اللفظين معاً ، لأن أحدهما نقيض الآخر . قال الحافظ : ويمكن الجمع بينهما - ولا يلزم منه ما ذكر - بأن يكون معنى «الصلاة في الرحال» رخصة لمن أراد أن يترخص . ومعنى هَلُمُّوا إلى الصلاة ندب لمن أراد أن يستكمل الفضيلة ولو بتحمل المشقة . ويؤيد ذلك حديث جابر عند مسلم ، قال : خَرَجْنَا مع رسول الله ﷺ فَمُطَرْنَا . فقال : «لِيُصَلَّ من شاء منكم في رحله»^(١).

قوله : في رحالكم ، قال أهل اللغة : الرَّحْلُ : المنزل ، وجمعه رحال ، سواء كان من حجر ، أو مدر ، أو خشب ، أو وبر ، أو صوف ، أو شعر ، أو غير ذلك .

قوله : في الليلة الباردة وفي الليلة المطيرة ، في رواية للبخاري : في الليلة الباردة أو المطيرة ، وفي أخرى له : إذا كانت ليلة ذات برد ومطر . وفي «صحيح أبي عوانة» : ليلة باردة أو ذات مطر أو ذات ريح^(٢) . وفيه أن كلاً من الثلاثة عذر في التأخر عن الجماعة . ونقل ابن بطال فيه الإجماع ، لكن المعروف عند الشافعية أن الرياح عذر في الليل فقط . وظاهر الحديث اختصاص الثلاثة بالليل . وفي السنن من طريق ابن إسحاق عن نافع في هذا الحديث : في الليلة المطيرة والغداة القرّة^(٣).

(١) هو في «صحيح مسلم» (٦٩٨) ، وابن حبان (٢٠٨٢) من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - .

(٢) في «صحيحه» ١٧/٢ ، ١٨ .

(٣) أخرجه أبو داود (١٠٦٤) ومن طريقه البيهقي ٧١/٣ من طريق محمد بن إسحاق ، عن نافع ، عن ابن عمر ، فذكره . والقرّة : أي الباردة .

وفيها بإسناد صحيحٍ من حديث أبي المَلِيح عن أبيه أنهم مَطَرُوا يوماً فرَخَّصَ لهم^(١). وكذلك في حديث ابن عباسٍ المذكورِ في يَوْمٍ مَطِيرٍ. قال الحافظ: ولم أرَ في شيءٍ من الأحاديثِ التَّرخيصَ لعذرِ الريحِ في النهارِ صريحاً. اهـ.

قوله: «لِيُصَلَّ مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فِي رَحْلِهِ» فيه التصريحُ بأنَّ الصلاةَ في الرحالِ لعذرِ المطرِ ونحوه رخصةٌ، وليست بعزيمة.

قوله: في يومٍ مَطِيرٍ، في روايةٍ للبخاري^(٢). في يومٍ رَزْغٍ، بفتحِ الرَّاءِ وسكونِ الزاي بعدها غينٌ معجمة. قال في «المحكم»: الرَزْغُ: الماء القليل، وقيل: إنه طينٌ ووَخَلٌ. وفي روايةٍ له ولا بن السَّكَن: في يومٍ رَدَغٍ، بالذالِ بدلِ الزاي.

قوله: إذا قلتَ: أشهدُ أن محمداً رسولُ الله، فلا تقل: حيَّ على الصلاة، قل: صَلُّوا في بُيُوتِكُمْ. في روايةٍ البخاري. فلما بلغ المؤذِّنُ حيَّ على الصلاة، فأمره أن ينادي: الصلاةُ في الرَّحَالِ. وفيه دليلٌ على أن المؤذِّنَ في يومِ المطرِ ونحوه من الأعذارِ لا يقول حيَّ على الصلاة، بل يجعل مكانها: صَلُّوا في بُيُوتِكُمْ. وتَوَبَّ على حديثِ ابنِ عباسٍ هنا ابنُ خزيمة، وتَبِعَهُ ابْنُ حَبَّانٍ ثم المحبُّ الطبريُّ: بَابُ حَذْفِ حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ.

قوله: إن الجمعةَ عَزْمَةٌ، بسكونِ الزاي، ضدُّ الرُّخْصَةِ. قوله: أن أُخْرِجَكُم، بالحاءِ المهملة ثم راء ثم جيم. وفي روايةٍ أن أُخْرِجَكُم بالحاءِ المعجمة. وفي روايةٍ للبخاري: أَوْثَمَكُم^(٣)، وهي تُرْجِحُ روايةَ مَنْ رَوَى بالحاءِ المهملة. قوله: فَتَمَشُّوا، في رواية: فَتَجِيئُونَ فَتَدُوسُونَ الطِّينَ إِلَى رُكْبِكُمْ، والأحاديثُ المذكورةُ تدلُّ على الترخيصِ في الخروجِ إلى الجماعةِ والجمعةِ عند حُصولِ المطرِ وشدةِ البردِ والريحِ اهـ.

(١) سلف تعليق (٦) / ص ٣٥٤.

(٢) في «صحيحه» (٦١٦).

(٣) في «صحيحه» بإثر الحديث (٦٦٨).

وعن أحمد: ذلك عذر في السفر فقط.

قال في «المبدع»: وليس رؤية البلّة في طريقه عُذراً، نص عليه اهـ.

مسألة: والثلج والجليد والبرد كذلك. إذا تقرر ذلك فالريّح الباردة في الليلة المظلمة عُذر؛ لأنها مظنة المطر. ولو لم تكن الريّح شديدة، وهو المذهب، خلافاً لظاهر «المقنع». وذكر أبو المعالي أن كل ما أذهب الخشوع كالحرّ المزيج عُذر. ولهذا جعله الأصحاب كالبرد في المنع من الحكم والإفتاء.

فائدة: نقل أبو طالب: من قدر أن يذهب في المطر فهو أفضل. وذكره أبو المعالي، ثم قال: لو قلنا ينبغي مع هذه الأعذار، لأذهبت الخشوع، وجلبت السهوّ. فتركه أفضل اهـ.

مسألة: والزلزلة عُذر، قاله أبو المعالي؛ لأنه نوع خوف.

مسألة: قال ابن عقيل: ومن له عروس تُجلى عليه، والمنكر في طريقه ليس عُذراً، نصاً، ولا العمى مع قدرته، فإن عجز فتبرّع قائد لزمه، ولا الجهل بالطريق إن وجد من يهديه.

تنبيه: قال في «الخلاف» وغيره: ويلزمه - أي الأعمى - إن وجد ما يقوم مقام القائد، كمَدّ الحبل إلى موضع الصلاة. واقتصر عليه في «الفروع».

قال في «الفنون»: الإسقاط به هو مقتضى النص. وقال في «الفصول»: المرَضُ والعمى مع عدم القائد لا يكون عُذراً في حقّ المُجاوِر في الجامع وللمجاوِر للجامع لعدم المشقة.

قال في «الفنون»: ويصلي جمعة فيها دعاء لبُغاة، وينكره بحسبه اهـ.

مسألة: وإذا طرأ بعض الأعذار في الصلاة أتمّها خفيفة إن أمكن وإلا خرج منها. قاله في «المبدع»، قال: والمأموم يفارق إمامه أو يخرج فيها.

قال أبو الدرداء: من فقه الرجل إقباله على حاجته حتى يُقبل على صلاته، وقلبه فارغ. رواه البخاري^(١).

فائدة: ذكر بعض الأصحاب أن فعل جميع الرخص أفضل من تركها غير الجَمْع. وتقدّم أن المجد وغيره قال: التجلّد على دفع النعاس ويصلي معهم أفضل، وأن الأفضل ترك ما يرجوه، لا ما يخاف تلفه. وتقدم كلام أبي المعالي قريباً، ونقل أبي طالب^(٢).

فصل

ويكره حضور المسجد لمن أكل ثوماً أو بصلاً أو فُجلاً ونحوه، حتى يذهب ريحه، على الصحيح من المذهب.

ولو خلا المسجد من آدمي، لتأذي الملائكة بريحه.

الدليل: حديث: «من أكل من هذه الشجرة الخبيثة فلا يقرن مصلانا»^(٣).

وحديث ابن عمر: «فلا يأتين المساجد» متفق عليه^(٤).

ولمسلم من حديث جابر «فلا يقرن مسجداً، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى

(١) سلف ص ٣٣٩ / تعليق (٤).

(٢) انظر «كشف القناع» ١/ ٥٨٣-٥٨٧، و«الروض المربع» ٢/ ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٤، و«الإنصاف» ٢/ ٣٠٠ - ٣٠٤، و«المبدع» ٢/ ٩٥ - ٩٨، و«المغني» ٢/ ٣٧٣-٣٧٦، ٣٨٠، و«المجموع شرح المذهب» ٤/ ٨٧، و«نبيل الأوطار» ٣/ ١٧٦، ١٧٧، و٢/ ٧، ٨، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٢/ ٣١٢، و«حاشية العنقري» ١/ ٢٦٦، ٢٦٧، و«الفروع» ٢/ ٤٢، ٤٤، و«العدة على أحكام الأحكام» ٢/ ٦٧، و«مجموع المنشور» ١/ ١٠٦، و«القاموس المحيط» ص ٦٢٢، و«الشرح الكبير» ١/ ٤٢٤، و«معونة أولي النهى» ٢/ ٢٠٤، و«فتح الباري» ٢/ ١١٣، و«المقنع» ١/ ٢١٧، ٢١٨، ط. السعيدية، و«فتاوى اللجنة» ٨/ ١٨٩-١٩٢.

(٣) أخرجه مسلم (٥٦٤) من حديث جابر.

(٤) أخرجه البخاري (٨٥٣)، ومسلم (٥٦١) من حديث ابن عمر - رضي الله عنه -.

وانظر شواهد في «صحيح ابن حبان» (٢٠٨٥) - (٢٠٩١).

منه بنو آدم»^(١).

وفي الحديث الصحيح أن عُمَرَ خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وقال عن البصل والثوم: كان رسول الله ﷺ إِذَا وَجَدَ رِيحَهُمَا مِنَ الرَّجُلِ أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ إِلَى الْبَقِيعِ^(٢).

وعن أحمد: يحرم.

والمراد حضور الجماعة حتى ولو في غير مسجد، أو غير صلاة. ذكر معناه في «المبدع». والحاصل - كما في «المنتهى» -: أنه يُكْرَهُ حضور مسجد وجماعة مُطْلَقاً لمن أكل ثوماً أو بصلاً نِيَّيْنِ، أو فُجْلاً ونحوه ككُرْاثٍ حتى يذهب ريحُه لما فيه من الإيذاء. وَيُسْتَحَبُّ إخراجُه. وكذا جَزَارٌ له رائحة منتنة، ومن له صُنان. قال البُهوتي: قلت: وزَيَّاتٌ. ونحوه من كُلِّ ذي رائحة منتنة؛ لأنَّ العِلَّةَ الأذى اهـ.

وكذا من به بَرَصٌ أو جُذامٌ يُتَأَذَى به، قياساً على أكلِ الثوم ونحوه، بجامع الأذى. ويأتي في التعزير منعُ الجذمي من مخالطة الأصحاء.

وقال في «المغني» في الأطعمة: يُكْرَهُ أكلُ كُلِّ ذي رائحة كريهة، لأجل رائحته، أراد دخول المسجد أو لا. واحتجَّ بخبر المغيرة أنه لا يحرم؛ لأنه عليه أفضل الصلاة والسلام لم يُخْرِجْهُ من المسجد. وقال: «إِنَّ لَكَ عُذْرًا». قال في «الفروع». حديث صحيح رواه أحمد وأبو داود^(٣)، وظاهره أنه لا يُخْرِجُ. وأطلق غير واحد أنه يُخْرِجُ منه مُطْلَقاً. وهو معنى كلام المالكية والشافعية وغيرهم.

قال في «الفروع»: لكن إن حرم دخوله وجب إخراجُه، وإلا استُحِبَّ. قال: ويتوجَّه مثله من به رائحة كريهة. ولهذا سأله جعفر بن محمد عن النُّفْطِ، أيسْرَجُ به؟ قال: لم أسمع فيه شيئاً، ولكن يُتَأَذَى برائحته. ذكره ابن البنَّا في أحكام

(١) ٣ نظر التعليق (٣) / ص ٣٥٨.

(٢) أخرجه مسلم (٥٦٧) من حديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -.

(٣) أخرجه أحمد ٢٥٢/٤، وأبو داود (٣٨٢٦)، وصححه ابن خزيمة (١٦٧٢)، وابن حبان

(٢٠٩٥)، من حديث المغيرة بن شعبة، - رضي الله عنه -.

المساجد. اهـ.

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم: البُقولات التي يكون فيها بعض الرائحة غير الطيبة كالكرّاث والبصل والثوم لا يمنع من أكلها، سواء للشهوة أو للتداوي، فإنها من الطيبات لا من الخبائث، لكن من أكلها فلا يأتي المسجد، ولا يتحيل بأكلها على ترك الجماعة والجمعة. ثم إذا أمكن إزالة الرائحة بشيء. فهو أولى اهـ.

فائدة: قال في «جمع الجوامع»: يُعذر من أكل ثوماً ونحوه، قال في «الفروع» مثل الثوم ونحوه من به رائحة كريهة، كالبخر ونحوه، قلت: وتتن خراج وجرح ونحوه، قلت: ومثل ذلك مما يتأذى الناس منه من غير رائحة، كانتشار قمل ونحوه. وهل يُعذر من ذكر بترك الجمعة؟ بحث مرعي بأنه يُعذر. قال ابن فيروز: وهو ظاهر كلامهم، لكن إن أكله تحيلاً، فالظاهر: أنها لا تسقط، ويحرم - وكذا من به نحو برص وصنان وبخر، ويمنع أبرص ومجدوم ومتأذى به، ولا يحل لهم مخالطة صحيح بلا إذن، وعلى ولي الأمر منعهم من ذلك. اهـ، قال الخلوئي: وهل مثله شارب الدخان؟ اهـ.

فائدة: يقطع الرائحة الكريهة مضغ السذاب أو السعدى^(١) قاله الأطباء.

قال في الاختيارات: ويُنشأ مسجد إلى جنب آخر إذا كان محتاجاً إليه، ولم يقصد الضرر. فإن قصد الضرر أو لا حاجة فلا ينشأ.

وهو إحدى الروايتين عن أحمد، نقلها عنه محمد بن موسى ويجب هدمه. وقاله أبو العباس فيما بُني بجوار جامع بني أمية.

ولا ينبغي أن يترك حضور المسجد إلا لعذر، كما دلّت عليه السنن والآثار. ونهي عن اتخاذ المسجد بيتاً ومقلاً. قاله أحمد في رواية الحارث.

(١) السذاب والسعدى نباتان طيبان، ينفعان في قطع رائحة الثوم والبصل.

انظر «حديقة الأزهار» ص ٢٦٢ - ٢٦٤.

وقد سُئِلَ عن النِّسَاءِ يَخْرُجْنَ في العيد في زماننا؟ قال: لا يعجبني هذا اهـ^(١).

(١) انظر «كشف القناع» ٥٨٧/١، و«الإنصاف» ٣٠٤/٢، ٣٠٥، و«الاختيارات» ص ١٣٢، ١٣٣، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٣١٠/٢، و«حاشية العنقري» ٢٦٥/١، و«الفروع» ٤٤، ٤٣/٢، و«المبدع» ٩٨/٢، و«المغني» ٣٥١/١٣.

باب صلاة أهل الأعذار

وَهُمُ الْمَرِيضُ، وَالْمَسَافِرُ، وَالْخَائِفُ، وَنَحْوُهُمْ، وَالْأَعْدَارُ جَمْعُ عُذْرٍ، كَأَقْفَالٍ جَمْعُ قُفْلٍ، وَهُوَ مَا يَرْفَعُ اللَّوْمَ عَمَّا حَقُّهُ أَنْ يُلَامَ عَلَيْهِ، وَيُقَالُ أَيْضًا: عُذْرٌ، بَضَمِ الْعَيْنِ وَالذَّالِ. وَعِذْرَةٌ كَكِسْرَةٍ، وَمَعْدِرَةٌ.

نص: «واجبٌ (ع) صلاته قائماً».

ش: يجب أن يصلي مريض قائماً إجماعاً في فرض، ولو لم يقدر إلا كصفة ركوع، كصحيح.
الدليل: حديث عمران بن حصين مرفوعاً: «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب» رواه البخاري وغيره^(١).

وحديث: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(٢).

ولو كان في قيامه معتمداً على شيء من نحو حائط أو على إحدى رجله، أو مستنداً إلى حائط ونحوها، ولو كان اعتماده أو استناده إلى شيء بأجرة مثله أو زائدة يسيراً، إن قدر عليها، كما تقدم في ماء الوضوء، فإن لم يقدر على الأجرة صلى على حسب ما يستطيع. ويُسْتَنَى ما تقدم في باب صفة الصلاة، عند عد القيام من الأركان.
وقال ابن عقيل: لا يلزمه أكثر من يقيمه ويعتمد عليه اهـ^(٣).

(١) أخرجه البخاري (١١١٥) و (١١١٦) و (١١١٧)، والنسائي ٢٢٣/٣ - ٢٢٤، وأبو داود (٩٥١)، والترمذي (٣٧١)، وابن ماجه (١٢٣١)، وابن خزيمة (١٢٤٩)، وابن حبان (٢٥١٣)، من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

قلنا: وقوله: «فإن لم تستطع فعلى جنب» هي زيادة عند البخاري في إحدى رواياته وعند ابن خزيمة.

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر «كشف القناع» ٥٨٧/١، و«الإنصاف» ٣٠٥/٢، و«المبدع» ٩٩/٢، و«حاشية العنقري» ٢٦٨/١، و«المطلع» ص ١٠٢.

نص: «فإن عَجَزَ مُصَلِّ (ع) قاعداً. ويُسنُّ تربيعةً».

ش: قولهم: متربعا، أي يجعل نفسه أربعاً، والمراد بالأربع: ساقاه وفخذه، تَرَبَّعَ في جلوسه خلافُ جَثَى وأَقْعَى. قوله: عَجَزَ، بفتح الجيم في الماضي، وكسرها في المستقبل، في الأشهر. قاله في «المبدع». وقال في «المطلع»: عَجَزَ، بفتح الجيم، هو المشهور في اللغة، والأفصح، وهو الذي حكاه ثعلبٌ وغيره: يَعْجِزُ بكسرها. وحكي عن الأصمعي: عَجَزَ، بكسر الجيم، يَعْجِزُ بفتحها، وحكاها القَزَازُ في «الجامع»، وابن القطَّاع، ويعقوبُ في «فَعَلَ وأَفْعَلَ»، وابن خالويه وغيرهم. قال المطرزي: والعجز: أن لا يقدر على ما يريد. وقيل: هو الكسل والتواني، قاله ابن السيّد في «مُثَلَّثِهِ». والمشهور الفرق بين العَجَزِ والكَسَلِ اهـ.

فإن لم يَسْتَطِعِ المريضُ القيامَ، قال في «الإنصاف»: بلا نزاع اهـ. أو شَقَّ عليه مشقةٌ شديدة، لعذرٍ من زيادة مَرَضٍ، أو تأخُّر بُرءٍ ونحوه، كما لو كان القيامُ يُوهنه، وحيثُ جاز تركُ القيام، فإنه يصلي قاعداً، على الصحيح من المذهب، واختاره ابن تيمية لما تقدّم من الخبر.

ولقوله تعالى ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

وروى أنسٌ قال: سَقَطَ رسول الله ﷺ عن فَرَسٍ، فَخُدِشَ أو جُحِشَ شِقُّهُ الأيمنُ، فَدَخَلْنَا عليه نعوذه، فَحَضَرَتِ الصلاةُ، فَصَلَّى قاعداً، وصلينا خلفه قعوداً. متفق عليه^(١). قال النووي: أجمعت الأمة على أن مَنْ عَجَزَ عن القيام في الفريضة، صَلَّى قاعداً ولا إعادة عليه. اهـ. وكذا قال الموفق، وعن أحمد: لا يصلي قاعداً إلا إذا عَجَزَ عن القيام.

وعنه: لا يَقْعُدُ إلا إن عَجَزَ عن قيامه لدُنياء، وهو قولُ ميمونَ بنِ مهران. متربعا نذياً كَمُتَنَفِّلٍ، على الصحيح من المذهب، وبه قال مالك، والثوري، والليث، وإسحاق، وأبو يوسف، ومحمد.

وعن أحمد: يجبُ التَّربُّعُ.

وعنه: إن أطال القراءة تَرَبَّعَ، وإلا افترش. وفي أصحِّ القولين عند الشافعية: الأفضل أن يَقْعُدَ مَفْتَرِشاً. وبه قال أبو حنيفة وزُفَرٌ. وذكر ابن أبي شيبة^(٢) عن جماعة من التابعين أنهم

(١) أخرجه البخاري (٦٨٩)، ومسلم (٤١١) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) في «مصنفه» ٥٣/٢.

كانوا إذا صَلَّوْا جُلُوساً يُجْثُونَ، منهم سعيدُ بن المسيَّب، وعروة، وعطاء، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وعبيد بن عمير، وسعيد بن جبیر، وعيسى بن طلحة. وذكر عن ابن سيرين كراهة الاحتباء. ورَخَّص فيه الحسن، وكان سعيد بن جبیر يقعد محتبياً. فإذا أراد أن يركع حلَّ حَبَوته، وقام وركع.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، وهو الصحيح من المذهب، والله أعلم.
وكيف قَعَدَ جازاً، كالمتنفل، ويثني رجله في رُكُوع وسُجُودٍ كمتنفل. قال أبو المعالي في «النهاية» وصاحب «الرعاية»: لكن إن قَدَرَ أن يَرْتَفِعَ إلى حَدِّ الرُّكُوعِ لزمه ذلك، وإلا رَكَعَ قاعداً.

وتقدّم: هل يثني رجله في ركوعه كسجوده أم لا؟ في باب صلاة التَّطَوُّعِ.
وأسقط القاضي القيام بعذر مُتَوَهَّم، وأنه لو تَحَمَّلَ الصَّلَاةَ والقيام حتى ازداد مرضه أَثِمَ. وإنَّ الأمرَ بالمعروف لا يسقطُ فرضه بالتوهم، فلو قيل له: لا تأمُرْ على فلان بالمعروف فإنه يقتلك، لم يسقط عنه، لذلك يؤيِّد ما قاله: إن الأصحاب بل والإمام أحمد إنما اعتبروا الخوف، وهو ضدُّ الأمن، وقد قالوا: يُصَلِّي صلاة الخوف إذا لم يؤمن هجوم العدو، وذكر ابن عقيل في «الإرشاد»: أن من شرط الأمر بالمعروف أن يأمن على نفسه وماله خوف التَّلَفِ. وكذا أحمد والأصحابُ اعتبروا الخوف، والمسألة في «الآداب الشرعية». قاله في «الفروع».

وقال أبو المعالي: ويصلي شيخ كبير قاعداً إن أمكن معه الصَّومُ.

مسألة: وإن قَدَرَ على القيام، بأن يَتَكَبَّىءَ على عصاً، أو يَسْتَنِدَ إلى حائِطٍ، أو يَعْتَمِدَ على أحدِ جانبيه، لزمه، لأنَّه قَادِرٌ على القيام من غير ضَرَرٍ، فَلَزِمَهُ، كما لو قَدَرَ بغير هذه الأشياء.

مسألة: وإن قَدَرَ على القيام، إلَّا أنَّه يكونُ على هَيْئَةِ الرَّائِعِ كالأحدب، أو مَنْ هو في بَيْتٍ قَصِيرِ السَّقْفِ، لا يمكنه الخروجُ منه، أو في سَفِينَةٍ، أو خَائِفٍ لا يأمن أن يُعْلَمَ به إذا رَفَعَ رَأْسَهُ، فإنَّه إن كان ذلك لِحَدَبٍ أو كِبَرٍ، لزمه قيامٌ مثله، وإن كان لغير ذلك، اِحْتَمَلَ أن يَلْزِمَهُ القيامُ، قِيَاساً على الأحدب، واحْتَمَلَ أن لا يَلْزِمَهُ، فإن أحمد - رحمه الله - قال في الذي في السَّفِينَةِ لا يَقْدِرُ على أن يَسْتَتِمَّ قائماً، لِقَصْرِ سَمَاءِ السَّفِينَةِ: يُصَلِّي قاعداً، إلَّا أن يكونَ

شَيْئاً يَسِيراً. فَيُقَاسُ عَلَيْهِ سَائِرُ مَا فِي مَعْنَاهُ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «صَلِّ قَائِماً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِداً»^(١)، وهذا لم يَسْتَطِعِ الْقِيَامَ^(٢).

نص: «إِنْ عَجَزَ فَعَلَى جَنْبٍ، وَيَوْمئِذٍ (و) بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ (و) مَا أَمَكْنَ».

ش: فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْقُعُودَ، أَوْ شَقَّ عَلَيْهِ - كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْقِيَامِ - وَلَوْ كَانَ عَجْزُهُ عَنِ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ بَتَعَدِّيهِ، بِضَرْبِ سَاقِهِ، وَنَحْوِهِ كَفَخْذِهِ، كَتَعَدِّي الْحَامِلِ بِضَرْبِ بَطْنِهَا حَتَّى نَفَسَتْ، كَمَا سَبَقَ فِي آخِرِ بَابِ الْحَيْضِ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي عَلَى جَنْبٍ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ وَابْنِ الْمُنْذِرِ، لَمَّا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ.

وقال سعيد بن المسيَّب، والحارثُ العُكْلِيُّ وأبو ثور وأصحاب الرأي: يصلي مُسْتَلْقِياً وجهه ورجلاه إلى القبلة، ليكون إيماءً إليها، فإنه إذا صلى على جَنْبِهِ كَانَ وَجْهُهُ فِي الْإِيمَاءِ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ^(٣).

قال الشَّوكَانِيُّ: وَحَدِيثُ عِمْرَانَ وَعَلِيٍّ^(٤) يَرُدُّانَ عَلَيْهِمْ، لِأَنَّ الشَّارِعَ قَدْ اقْتَصَرَ فِي الْأَوَّلِ مِنْهُمَا عَلَى الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنْبِ عِنْدَ تَعَذُّرِ الْقُعُودِ، وَفِي الثَّانِي قَدَّمَ الصَّلَاةَ عَلَى الْجَنْبِ عَلَى الْإِسْتِلْقَاءِ اهـ.

الترجيح:

قلت: والصحيح القول الأول، والله أعلم.

مسألة: والصلاة على الجَنْبِ الْأَيْمَنِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنْبِ الْأَيْسَرِ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَدَاوُدُ، وَرَوَى عَنْ عُمَرَ وَابْنِهِ.

الدليل: حديثُ عَلِيِّ مَرْفُوعاً: «يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِماً، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ صَلَّى قَاعِداً، فَإِنْ لَمْ

(١) انظر التعليق (١) ص ٣٦٢.

(٢) انظر «كشاف القناع» ١/ ٥٨٧، ٥٨٨، و«الإنصاف» ٢/ ٣٠٥، ٣٠٦، و«المبدع» ٢/ ٩٩، ١٠٠، و«المجموع شرح المهذب» ٤/ ١٨٢، و«مجموع الفتاوى» ٧/ ٢٤، وحاشية العنقري» ١/ ٢٦٨، و«الفروع» ٢/ ٤٥، و«المغني» ٢/ ٥٧، ٥٧٢، و«المطلع» ١٠٢، ١٠٣.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ١/ ٢٧٣ - ٢٧٤، وأورده ابن المنذر في «الأوسط» ٤/ ٣٧٨.

(٤) سلف حديث عمران في ص ٣٦٢، التعليق (١)، وسيأتي حديث علي بعد قليل.

يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْجُدَ أَوْمًا، وَجَعَلَ سَجُودَهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِيعْ أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِدًا صَلَّى عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِيعْ صَلَّى مُسْتَلْقِيًا، رُجُلَاهُ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ» قال النووي: رواه الدارقطني والبيهقي بإسناد ضعيف، وقال: فيه نظر^(١). وقوله «أومًا» هو بالهمز اهـ.

فَإِنْ صَلَّى عَلَى الْأَيْسَرِ فَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةِ جَوَازُهُ، لظَاهِرِ خَبَرِ عِمْرَانَ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعِينَ جَنْبًا بَعِينَهُ. وَلَأَنَّ الْمَقْصُودَ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ، وَهُوَ حَاصِلٌ، عَلَى أَيِّ الْجَنْبَيْنِ وَقَالَ الْأَمْدِيُّ: يُكْرَهُ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْأَيْمَنِ.

وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ الصَّلَاةُ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ.

مَسْأَلَةٌ: وَيَصِحُّ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى ظَهْرِهِ وَرُجُلَاهُ إِلَى الْقِبْلَةِ، مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الصَّلَاةِ عَلَى جَنْبِهِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَاخْتَارَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ اسْتِقْبَالٍ. وَلِهَذَا يُوجَّهُ الْمِثْلُ كَذَلِكَ عِنْدَ الْمَوْتِ.

وَلَكِنْ يَصِحُّ ذَلِكَ مَعَ الْكَرَاهَةِ لِلَاخْتِلَافِ فِي صِحَّةِ صَلَاتِهِ إِذَنْ.

وَأَفْتَتِ اللِّجْنَةُ الدَّائِمَةُ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ بِجَوَازِ ذَلِكَ قَالُوا: زَادَ النَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ: «فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَمُسْتَلْقِيًا»

وَالْوَجْهَ الثَّانِي فِي الْمَذْهَبِ: لَا يَصِحُّ. وَنَصَرَهُ الْمَوْفَّقُ وَمَالٌ إِلَيْهِ. قَالَ فِي «الشرح» عَدَمُ الصَّحَّةِ أَظْهَرَ اهـ.

وَعَنْ أَحْمَدَ: يُخَيَّرُ.

قَالَ الْمَوْفَّقُ: وَلَنَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»^(٢). وَلَمْ يَقُلْ: فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَمُسْتَلْقِيًا. وَلَأَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ إِذَا كَانَ عَلَى جَنْبِهِ، وَلَا يَسْتَقْبِلُهَا إِذَا كَانَ عَلَى ظَهْرِهِ، وَإِنَّمَا

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ٤٣/٢ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ الْعَرَنِيِّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ٣٠٧/٢ مِنْ طَرِيقِ الدَّارِقُطْنِيِّ، لَكِنْ وَقَعَ الْحَدِيثُ عِنْدَهُ مِنْ مَسْنَدِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، لَمْ يَتَجَاوِزْهُ.

وَإِسْنَادُ الْحَدِيثِ ضَعِيفٌ. الْحَسَنُ الْعَرَنِيُّ مَتْرُوكٌ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ زَيْدٍ فِيهِ ضَعْفٌ كَمَا قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ. (٢) سَلَفٌ ص ٣٦٢ / تَعْلِيقُ (١).

يستقبل السماء، ولذلك يُوضَع الميْت في قبره على جنبه قَصْداً لتوجُّهه إلى القبلة.

وقولهم: إنَّ وجهه في الإيَّاء يكونُ إلى غير القبلة. قلنا: استقبل القبلة من الصحيح لا يكونُ في حال الركوع بوجهه، ولا في حال السُّجود، إنَّما يكونُ إلى الأرض، فلا يُعتَبَرُ في المريض أن يستقبل القبلة فيهما أيضاً. اهـ.

وقال: والدليل يقتضي أن لا يصحَّ، لأنَّه خالف أمر النبي ﷺ في قوله: «فَعَلَى جَنْبٍ». ولأنَّ نقله إلى الاستلقاء عند عجزه عن الصَّلاة على جنبه، يدلُّ على أنَّه لا يجوزُ ذلك مع إمكان الصلاة على جنبه، ولأنَّه ترك الاستقبال مع إمكانه.

وإن عَجَزَ عن الصَّلاة على جنبه، صَلَّى مُستلقياً، للخبر، ولأنَّه عَجَزَ عن الصَّلاة على جنبه، فسقط، كالقيام والقعود اهـ.

قال في «مجمع البحرين»: فعلى القول بالصَّحَّة: صلاته على جنبه الأيسر أفضل من استلقائه في أصحِّ الوجهين، وعكسه ظاهرُ كلام القاضي وأبي الخطاب.

فائدة: كره الإمام أحمدُ إسناد ظهره إلى القبلة. وفي معنى ذلك مدُّ الرَّجْلِ إليها في النوم وغيره، ومدُّ رجليه في المسجد. هذا ملخَّصُ كلام صاحب «الفروع» قال: ولعل تركه أولى اهـ.

مسألة: ويلزمه الإيَّاء بركوعه وسجوده برأسه ما أمكنه. هذا المذهبُ نصٌّ عليه، وفاقاً للثلاثة كما أشار إليه المؤلف واختاره ابن تيمية.

الدليل: حديث: «إذا أمرتكم بأمرٍ فأتوا منه ما استطعتم»^(١).

ويكون سجوده أخفض من ركوعه وجوباً، لحديث عليٍّ، وتقدّم، وليتميِّز أحدهما عن الآخر.

وقال أبو المعالي: أقلُّ ركوعه مقابلةً وجهه ما وراء رُكْبَتَيْهِ من الأرض أدنى مقابلةً.

(١) سلف ص ٣٦٢ / تعليق (٢).

وَتَمَّتْهَا الْكَمَالُ^(١).

نص: «فإن عَجَزَ أَوْماً بِطَرْفِهِ».

ش: قوله: «أَوْماً بِطَرْفِهِ» قال المحقق ابن قُندس: مَوْضِعُ الْإِيَاءِ هُوَ الرَّأْسُ، وَالْوَجْهُ وَالطَّرْفُ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، لِأَنَّهُمَا مِنَ الرَّأْسِ بِخِلَافِ الْيَدَيْنِ فَإِنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ مَوْضِعِ الْإِيَاءِ اهـ.

قال الإمام أبو عبد الله بن مالك في «فَعَلَ وَأَفْعَلَ»: وَمَأً، وَأَوْماً، وَوَباً، وَأَوْباً، وَوَمَى وَأَوْمَى: أَشَارَ. فَاللُّغَاتُ الْأَرْبَعُ بِالْهَمْزِ، وَالْخَامِسُ مِنْهَا وَالسَّادِسُ بِغَيْرِ هَمْزٍ، وَالطَّرْفُ بِفَتْحِ الطَّاءِ وَسُكُونِ الرَّاءِ: الْعَيْنُ، قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ. وَقَالَ صَاحِبُ «الْمِطَالَعِ»: طَرْفُ الْعَيْنِ حَرَكَتُهَا، وَمِنْهُ: وَهِيَ تَطَّرِفُ، أَي: تُحَرِّكُ أَجْفَانَهَا اهـ.

فإن عَجَزَ عن الإيَاءِ برأسه لركوعه وسجوده أَوْماً بطرفه، أي عينه، ونوى بقلبه، هذا المذهب.

الدليل: ما روى زكريا الساجي بإسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن الحسين بن علي بن أبي طالب أنه عليه السلام قال: «فإن لم يستطع أَوْماً بطرفه». قال في «الفروع»: وإسناده ضعيف^(٢) اهـ. وظاهر كلام جماعة: لا يلزمه. وصوبه في «الفروع» لعدم ثبوته، كأسير عاجز عن الركوع والسجود والإيَاءِ بهما برأسه، لخوفه من عدوه بالاطلاع عليه إذن. وأختاره ابن تيمية والشيخ عبد الرحمن السعدي كما سيأتي قريباً. ويأتي حكم الأسير في آخر صلاة الخوف إن شاء الله.

مسألة: فإن عَجَزَ عن الإيَاءِ بِطَرْفِهِ، فإنه يُصَلِّي بقلبه، مستحضراً القول إن عَجَزَ عنه

(١) انظر كشف القناع ١/ ٥٨٨، والإنصاف ٢/ ٣٠٦ - ٣٠٨، والمجموع شرح المذهب ٤/ ١٨٦، والمغني ٢/ ٥٧٣، ٥٧٤، ومجموع الفتاوى ٢٤/ ٥٦، وحاشية العنقري ١/ ٢٦٨، ونيل الأوطار ٣/ ٢٢٥، «وفتاوى اللجنة» ٨/ ٧٠، و«الفروع» ٢/ ٤٥، و«الشرح الكبير» ١/ ٤٢٦.

(٢) أخرجه الدارقطني ٢/ ٤٣، ومن طريقه البيهقي ٢/ ٣٠٧، لكنه عند البيهقي من حديث الحسين بن علي، وعند الدارقطني من رواية الحسين عن أبيه علي - رضي الله عنهما -، وإسناده ضعيف كما بيّنا في ص ٣٦٦، التعليق ١.

بلفظه، ومستحضراً الفعل بقلبه.

الدليل: قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] وقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وقوله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(١).

مسألة: ولا تسقط الصلاة حينئذ عن المكلف ما دام عقله ثابتاً، لقدرته على أن ينوي بقلبه، مع الإيحاء بطرفه أو بدونه، ولعموم أدلة وجوب الصلاة، وهو المذهب، ومذهب مالك والشافعي. وحديث الدارمي وغيره عن ابن عمر مرفوعاً: «يُصَلِّي المريض قاعداً، فإن لم يستطع فعلى جنبه، فإن لم يستطع فمستلقياً، فإن لم يستطع فالله أولى بالعدر» إسناده ضعيف^(٢).

وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: متى عجز المريض عن الإيحاء برأسه سقطت عنه الصلاة، ولا يلزمه الإيحاء بطرفه، وهو رواية عن أحمد، وهذا القول أصح في الدليل اهـ. واختاره الشيخ عبد الرحمن السعدي لظاهر خبر عمران، وروى عن أبي سعيد^(٣) نحوه، وهو مذهب أبي حنيفة، وحكي عن مالك.

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي: لم يثبت عن النبي ﷺ في صلاة المريض إلا قوله: «يُصَلِّي المريض قائماً، فإن لم يستطع فقاعداً، فإن لم يستطع فعلى جنبه»^(٤) وأما صلاته بطرفه أو بقلبه فإنه لم يثبت، ومفهوم هذا الحديث يدل على أن الصلاة على جنبه مع الإيحاء آخر

(١) سلف ص ٣٦٢ تعليق (٢).

(٢) أورده الزيلعي في «نصب الراية» ٢٧٦/١ ولم يعزه، وقال: حديث غريب. وقال ابن حجر في «الدراية» ٢٠٩/١: لم أجده.

وعزاه في «الفروع» ٤٧/٢ لأبي بكر النجاد وأبي حفص العكبري عن طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر، وهذا إسناده ضعيف لضعف عبد الرحمن بن زيد.

(٣) أخرج ابن أبي شيبة ٢٧٤/١ بإسناد حسن عن رجاء بن ربيعة قال: كنا عند أبي سعيد الخدري في مرضه الذي توفي فيه، قال، فأغمي عليه، فلما أفاق - قال: - قلنا له: الصلاة يا أبا سعيد، قال: كفاني. وأورده في «المغني» ٥٧٦/٢، ٥٧٧ في معرض ذكر رأي من قال: إن الصلاة تسقط عن من لم يقدر على الإيحاء. لكن قال ابن أبي شيبة بإثر روايته: يريد «كفاني» يعني: أوماً.

(٤) سلف ص ٣٦٢، تعليق (١).

المراتب الواجبة اهـ.

قال ابن تيمية: لأن الإيماء بالعين ليس من أعمال الصلاة، ولا يتميز فيه الركوع عن السجود، ولا القيام عن القعود، بل هو من نوع العبث الذي لم يشرعه الله تعالى اهـ.
وعن أبي حنيفة رواية: أنه لا يُصَلِّي في الحال، فإن برأ لزمه القضاء.

الترجيح:

قلت: والراجع ما اختاره ابن تيمية، والله أعلم.

مسألة: قال ابن عقيل في «الفنون»: الأحذب يجدد للركوع نية - قال البهوتي: قلت: ومثله الرفع منه والاعتدال عنه - لكونه لا يقدر عليه، كمريض لا يطيق الحركة، يجدد لكل فعل وركن قصداً كقولك في اللغة العربية؛ فإنه يصلح للواحد والجمع، ويتميز أحدهما عن الآخر بالنية، فإذا أريد الواحد نوى المتكلم ذلك. وإذا أريد الجمع نواه. كذلك أفعال الصلاة إذا لم يمكن تمييزها بالفعل، فإنها تُمَيِّزُ بالنية.

مسألة: وإن سجد العاجز عن السجود ما أمكنه بحيث لا يمكنه الانحطاط أكثر منه إن سجد على شيء من مخدّة ونحوها، رفعه عن الأرض، كره للخلاف في منعه، وكذا لو كان الرافع له غيره على ظاهر «المنتهى» وغيره، وأجزأ؛ وهو قول أبي ثور، لأنه أتى بما يمكنه من الانحطاط، أشبه ما لو أوماً.

وعن أحمد: يُخَيَّرُ.

وروى الأثرم عن أحمد أنه قال: أنى ذلك فعَل فلا بأس، يومىء أو يرفع المِرْفَقَة فيسجد عليها.

وعن أحمد: أنه قال: الإيماء أحب إليّ.

وذكر ابن عقيل رواية: لا يُجْزئُه، كَيَدِه.

وأيضاً قال جابر^(١) وأنس^(٢): يومىء ولا يرفع إلى وجهه شيئاً. وهو قول عطاء ومالك

(١) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٣٠٨) عن جابر بن عبد الله، رضي الله عنه، قال: من كان مريضاً فصلى قاعداً فليسجد على الأرض، فإن لم يستطع فليومىء برأسه ولا يسجد على عود. ورجال إسناده ثقات.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١/ ٢٧٤، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٣١٢) من طريق المختار بن فلفل، قال: سألت أنساً عن صلاة المريض، فقال: يسجد. ولم يرخص في أن يرفع إليه شيئاً.

والثوري.

ووجهه أنه سَجَدَ على ما هو حاملٌ له فلم يُجْزِه، كما لو سَجَدَ على يديه.

الترجيح:

قلت: والراجع الأول، والله أعلم.

مسألة: ولا بأس بسجوده على وسادة ونحوها موضوعة بالأرض، لم تُرفع عنها، على الصحيح من المذهب، واحتج أحمد بفعل أم سلمة^(١) وابن عباس^(٢) وغيرهما، وجوز الشافعي وأصحاب الرأي، ورخص فيه ابن عباس. قال أحمد: ونهى عنه ابن مسعود^(٣) وابن عمر^(٤) اهـ. وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء لوضع مخدة ونحوها للسجود عليها، لأن ذلك لا يجوز. اهـ.

وروى البيهقي من حديث أبي بكر الحنفي حدثنا سفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر أن رسول الله ﷺ عاد مريضاً، فرآه يصلي على وسادة، فأخذها فرمى بها، فأخذ عوداً ليصلي عليه، فأخذه فرمى به، وقال: «صَلِّ على الأرض إن استطعت وإلا فأوميء إيماءً، واجعل سجودك أخفض من رُكُوعك»^(٥) قال ابن القيم: والظاهر أن الحديث موقوف كما ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه اهـ.

ولا يلزمه السجود على وسادة ونحوها. ويوميء غاية ما يمكنه، وعن أحمد: هو أولى من الإيماء، وكذلك قال إسحاق.

(١) أخرجه عبد الرزاق (٤١٤٥) ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٣١٣)، وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٧٢/١)، والبيهقي (٣٠٧/٢) من طريق الحسن بن أبي الحسن البصري، عن أمه، أنها رأت أم سلمة زوج النبي ﷺ تسجد على مرفقة من رَمَدٍ كان بها.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٤١٤٦) و (٤١٤٨) ومن طريقه أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٣١٦) و (٢٣١٧) وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٧١/١)، والبيهقي (٢٧٢) عن ابن عباس.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٤١٤٤)، والطبراني في «الكبير» (٩٣٩٤) و (٩٣٩٥)، والبيهقي (٣٠٧/٢).

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٤١٣٩) و (٤١٤٣)، وابن أبي شيبة (٢٧٣/١)، والبيهقي (٣٠٧/٢).

(٥) أخرجه البيهقي في «سننه» (٣٠٦/٢).

قال ابن تيمية، إن سجدَ على فخذَه جازَ اهـ.

مسألة: ولا ينقص أجرُ المريض المصلي على جنبه أو مُستلقياً عن أجرِ الصَّحيح المصلي قائماً.

الدليل: حديثُ أبي موسى: «إذا مَرَضَ العبدُ أو سافرَ كُتِبَ له من الأجرِ مثلُ ما كان يعملُ صحيحاً مقيماً» رواه البخاري^(١).

وحديث أبي هريرة: «من توضأ ثم راح فوجدَ الناس قد صلَّوا، أعطاه الله مثلَ أجرِ مَنْ صلَّاهَا وحضَّرها، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً» رواه أحمدُ وأبو داودَ والنسائي^(٢). قال في «الفروع»: والمراد والله أعلم: مثلُ أجرِ واحدٍ ممَّن صلَّاهَا، لأنَّ غايته كأحدهم، وكذا اختار ابنُ الجوزي في «كشف المشكل» في حديث: «من سأل الله الشهادة»، أنَّ له أجرَ الشهيد.

وروى مسلمٌ من حديث أنس: «مَنْ سأل الله الشهادةَ صادقاً أعطِيها ولو لم تُصِبْه»^(٣) ومن حديث سهل بن حنيف: «من سأل الله الشهادةَ بصدقٍ بلغه الله منازلَ الشهداءِ وإن ماتَ على فراشه»^(٤).

وله أيضاً من حديث أبي هريرة: «مَنْ دعا إلى هُدى كان له من الأجرِ مثلُ أجرِ مَنْ تبعه، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً. ومن دعا إلى ضلالةٍ كان عليه من الإثمِ مثلُ إثمِ مَنْ تبعه، لا ينقص من آثامهم شيئاً»^(٥) ومن حديث أبي مسعودٍ الأنصاري: «مَنْ دَلَّ على خيرٍ فله مثلُ أجرِ فاعله»^(٦).

وعن زيد بن خالدٍ مرفوعاً: «من فطرَ صائماً كان له مثلُ أجرِهِ، غير أنه لا ينقصُ من

(١) في «صحيحه» (٢٩٩٦)، وابن حبان (٢٩٢٩) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد (٨٩٤٧)، وأبو داود (٥٦٤)، والنسائي ١١١ / ٢ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وفي إسناده محصن بن علي الفهري، وهو مجهول الحال.

(٣) أخرجه مسلم (١٩٠٨) من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم (١٩٠٩) من حديث سهل بن حنيف، رضي الله عنه.

(٥) أخرجه مسلم (٢٦٧٤)، وابن حبان (١١٢) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

(٦) أخرجه مسلم (١٨٩٣)، وابن حبان (٢٨٩) من حديث أبي مسعود، رضي الله عنه.

أجر الصائم شيئاً» رواه النسائي وابن ماجه، والترمذي وصححه^(١).

وعن أبي كبشة الأنباري مرفوعاً: «مثل هذه الأمة مثل أربعة: رجل آتاه الله مالاً وعِلماً، فهو يعمل في ماله بعلمه، ورجل آتاه الله علماً فقال: لو كان لي مثل مال فلان لعلت فيه مثل عمله، فهما في الأجر سواء. ورجل آتاه الله مالاً، ولم يؤته علماً، فهو يتخبّط فيه، لا يدري ما له مما عليه، ورجل لم يؤته الله مالاً ولا علماً، فقال: لو كان لي مثل مال فلان لعلت فيه مثل عمل فلان، فهما في الإثم سواء» إسناده جيد، رواه ابن ماجه والبيهقي^(٢)، واختاره ابن جرير الطبري في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ وَالزَّيْتُونَ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ١-٦] ورواه عن ابن عباس، وكذا ذكره ابن الجوزي عنه. وعن إبراهيم النخعي، وابن قتيبة: أَنَّ الْمُؤْمِنَ تَكْتَبُ لَهُ طَاعَاتُهُ الَّتِي كَانَ يَعْمَلُهَا. ولم يذكر في ذلك خلافاً، إنما ذكر الخلاف في المراد بالآية، وكذا ذكره غير واحد.

واختاره القرطبي في «شرح مسلم»، وقال: لا ينبغي أن يُختلف في ذلك، وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾ [النساء: ٩٥] في المعذور، قيل: يحتمل أن يكون أجره مساوياً، وقيل: يعطى أجره بلا تضعيف، فيفضله الغازي بالتضعيف، للمباشرة، قال: والأوّل أصحّ واحتجّ بقوله: «اكتبوا له ما كان يعمل في الصّحة»^(٣)، وبحديث أبي كبشة، وبقوله عليه السلام: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ لِرَجَالاً مَا سَرْتُمْ مَسِيرًا، وَلَا قَطَعْتُمْ وَادِيًا، إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ، حَبْسَهُمُ الْمَرَضُ» وفي رواية: «إِلَّا شَرَكَوْكُمْ فِي الْأَجْرِ» رواه مسلم من حديث جابر^(٤)، وروى البخاري من حديث أنس: «إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ»، قالوا: يا رسول الله، وهم بالمدينة؟ قال: «وهم

(١) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ٤/ ١١٤، ١١٥، والترمذي (٨٠٧)، وابن ماجه (١٧٤٦)، وصححه ابن خزيمة (٢٠٦٤)، وابن حبان (٣٤٢٩) من حديث زيد بن خالد الجهني، رضي الله عنه.
(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٢٢٨)، والبيهقي ٤/ ١٨٩ من طريق سالم بن أبي الجعد، عن أبي كبشة الأنباري، رضي الله عنه.

وفي إسناده ضعف.

(٣) يشير إلى حديث أبي موسى السالف ص ١٥ / تعليق (١).

(٤) أخرجه مسلم (١٩١١) من حديث جابر بن عبد الله، رضي الله عنه.

بالمدينة، حَبَسَهُمُ الْعُذْرُ^(١).

ولم يُجِبِ القرطبيُّ عن ظاهر الآية المذكورة، وقول ابن عباس فيها: إنه فضَّلَهُم على القاعدين من أولي الضرر بدرجة، وعلى غيرهم بدرجات، وقال بعض متأخري أصحابنا: هذا أولى من التأكيد والتكرار، وهو أيضاً قول سعيد بن جبير، ومقاتل، والسُدِّي، وابن جريج، وغيرهم.

وقال قوم: التفضيل في الموضعين على القاعدين من غير ضرر، مبالغة، وبياناً، وتأكيذاً. وهو قول أبي سليمان الدمشقي وغيره من الشافعية، كصاحب «المحصول» في تفسيره في الآية، واختاره المهديُّ المالكيُّ.

وذكر في «شرح مسلم» في المتخلف عن الجهاد لعذر: له شيء من الأجر لا كله، مع قوله: مَنْ لَمْ يُصَلِّ قائماً لعجزه، ثوابه كثوايه قائماً، لا ينقص، باتفاق أصحابنا. ففرَّق بين مَنْ فَعَلَ العبادة على قُصُورٍ وبين مَنْ لَمْ يَفْعَلْ شيئاً.

وقال ابن حزم: إن التفضيل في هذا وفي صلاة الجماعة على الفرد وفي قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾ [النساء: ٩٥]، إنما هو على المعذور، قال: وحديث: ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْأَجُورِ^(٢)، يبيِّنُ أَنَّ مَنْ فَعَلَ الْخَيْرَ لَيْسَ كَمَنْ عَجَزَ عَنْهُ، وَلَيْسَ مَنْ حَجَّ كَمَنْ عَجَزَ عَنْ الْحَجِّ، فَإِنْ ذَكَرُوا حَدِيثَ: «مَنْ كَانَ لَهُ حِزْبٌ مِنَ اللَّيْلِ فَنَامَ عَنْهُ أَوْ مَرَضَ، كُتِبَ لَهُ»^(٣) قلنا: لَا نُنَكِّرُ تَخْصِيصَ مَا شَاءَ اللَّهُ تَخْصِيصَهُ بِالنَّصِّ، وَإِنَّمَا نُنَكِّرُهُ بِالظَّنِّ وَالرَّأْيِ كَذَا قَالَ، فَفَرَّقَ بَيْنَ الْعِبَادَاتِ، وَمَشَى مَعَ الظَّاهِرِ.

(١) أخرجه البخاري (٢٨٣٩) من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٧٢٠) و (١٠٠٦) من حديث أبي ذر، رضي الله عنه.

وانظر تمام تخریجه والتعليق عليه في «جامع العلوم والحكم» ٥٦/٢ طبع مؤسسة الرسالة.

(٣) أخرجه أحمد (٢٢٠) و مسلم (٧٤٧)، وأبو داود (١٣١٣)، وابن ماجه (١٣٤٣)، والترمذي (٥٨١)،

والنسائي ٢٥٩/٣، وابن حبان (٢٦٤٣) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وروى ابن ماجه والنسائي عن النبي ﷺ: «من نام ونِيَّته أن يقوم فنام، كُتِبَ له ما نَوَى»^(١) ولم يقل بَعْدَ المساواة أن يقول: المراد نِيَّةُ ما نَوَى، لا عمله من الليل، على ظاهره، يدلُّ عليه ما روى أحمد ومسلم وأهل السنن عن عمر - رضي الله عنه - مرفوعاً: «مَنْ نام عن حِزْبِهِ من الليل أو عن شيءٍ منه فقرأه ما بين صلاةِ الفجر وصلاةِ الظهر كُتِبَ له كأنما قرأه من الليل»^(٢).

وقال شيخنا - يعني ابن تيمية -: من نوى الخيرَ وفعل ما يقدر عليه منه كان له مثل أجرِ الفاعل. ثم احتجَّ بحديث أبي كبشة، وحديث: «إِنَّ بالمدينة لرجالاً»، وحديث: «إذا مَرَضَ العبدُ»، وحديث: «مَنْ دَعَى إلى هُدًى». قال: وله نظائرٌ واحتجَّ بها في مكان آخر، ويقولُه تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾ [النساء: ٩٥].

وقال أيضاً عن حديث: «إذا مَرَضَ العبدُ»: هذا يقتضي أنَّ من تَرَكَ الجماعةَ لمَرَضٍ أو سَفَرٍ وكان يعتادُها، كُتِبَ له أجرُ الجماعةِ، وإن لم يكن يعتادُها لم يُكْتَبَ له، وإن كان في الحالين إنما له بنفسِ الفعل صلاةٌ منفرد، وكذلك المريض إذا صَلَّى قاعداً أو مضطجعا. قال: ومن قَصَدَ الجماعةَ فلم يُدْرِكْها كان له أجرٌ مَنْ صَلَّى في جماعةٍ.

وقال ابنُ هُبيرة في قول معاذٍ لأبي موسى: أما أنا فأنامُ ثم أقومُ، فأقرأ، فأحتسبُ في نومتي، ما أحتسبُ في قومتي، متفق عليه^(٣)، قال: هذا يدلُّ على أن العبدَ إذا نوى بالنومِ القوَّةَ على القيام وإراحةِ بدنه للخدمة، فإنه يُكْتَبُ له مِنَ الثواب ما يُكْتَبُ له في حالِ قيامه، لأنه يستريحُ ليدأبَ، وينامُ ليقوم، فكان حكمُه كحكمه.

وقال: وفي حديث: «ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالدرَجَاتِ الْعُلَا» كان من حسنِ فقهِ الفقهاء أن يعلموا أن الله يُكْتَبُ لهم مثلُ تسبيحِ الأغنياء، لأنهم أَخَذُوهُ مِنْهُمْ، فلهم ثوابٌ من عَمَلٍ

(١) أخرجه ابن ماجه (١٣٤٤)، والنسائي ٢٥٨/٣، وابن خزيمة (١١٧٢) من حديث أبي الدرداء، رضي الله عنه.

وقد سلف وذكر الاختلاف في إسناده.

(٢) سلف ص ٣٧٤ / تعليق (٣).

(٣) أخرجه البخاري (٤٣٤١) و (٤٣٤٢)، ومسلم (١٧٣٣) (١٥).

به من الأغنياء وغيرهم، فلما لم يفقهوا، حتى جاؤوا إلى النبي ﷺ، وقالوا له، فأجابهم: «ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء»، يشير إلى الفقه، فالفضل الذي ذكره هو فضل الآدمي في علمه وفقهه. اهـ^(١).

نص: «فإن قدر على القيام أو القعود وعجز عن الركوع والسجود، فإنه يومئذ (و) بهما، وأوماً (و) ش) بالركوع قائماً، وبالسجود جالساً».

ش: قوله: قدر، بفتح الدال، وبكسرهما لغة فيه، حكاهما ابن السكيت، نقلها الجوهري. ومن قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود، أوماً بالركوع قائماً، وبالسجود قاعداً، هذا المذهب، وبهذا قال الشافعي.

التعليل: لأن الراكع كالقائم في نصب رجليه، فوجب أن يومئ به في قيامه، والساجد كالجالس في جمع رجليه فوجب أن يومئ جالساً، وليحصل الفرق بين الإيماءين. وقال أبو حنيفة: يسقط القيام. لأنها صلاة لا ركوع فيها ولا سجود، فسقط فيها القيام، كصلاة النافلة على الراحلة.

قال الموفق: ولنا قول الله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]. وقول النبي ﷺ: «صل قائماً». ولأن القيام ركن قدر عليه، فلزمه الإتيان به، كالقراءة، والعجز عن غيره لا يقتضي سقوطه، كما لو عجز عن القراءة، وقياسهم فاسد لوجوه: أحدها: أن الصلاة على الراحلة لا يسقط فيها الركوع. والثاني: أن النافلة لا يجب فيها القيام، فما سقط على الراحلة لسقوط الركوع والسجود. والثالث: أنه منقوض بصلاة الجنازة اهـ.

(١) انظر «كشاف القناع» ١/٥٨٨-٥٩٠، و«الإنصاف» ٢/٣٠٨، ٣٠٩، و«المبدع» ٢/١٠١، و«المجموع شرح المذهب» ٤/١٨٧، و«مجموع الفتاوى» ٥/٢٤ و ٧٢/٢٣، و«الاختيارات» ص ١٣٣، و«حاشية العنقري» ١/٢٦٩، والمختارات الجلية ص ٦٤، و«الفروع» ٢/٤٦-٥٢، و«المغني» ٢/٥٧٦، و«المطلع» ص ١٠٢، و«بدائع الفوائد» ٣/١٩٧، و«فتاوى اللجنة» ٦/٤٣٧، و«المحلى» ٤/٢٧٠، ٢٧١، و«الشرح الكبير» ١/٤٢٦، و«معونة أولى النهى» ٢/٢٠٩، و«تفسير الطبري» ١٢/٦٤٠، ٦٤١، و«القرطبي» ٥/٣٤٢، و«شرح مسلم» ١٣/٤٢.

الترجيح:

قلت: والراجح الأول، والله أعلم.

مسألة: قال في «الشرح»: فَإِنْ عَجَزَ عَنِ السُّجُودِ وَحَدَهُ رُكْعٌ وَأَوْماً بالسُّجُودِ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ أَنْ يَحْنِيَ ظَهْرَهُ حَتَّى رَقَبَتَهُ، وَإِنْ تَقَوَّسَ ظَهْرُهُ فَصَارَ كَالرَّاكِعِ، زَادَ فِي الانْحِنَاءِ قَلِيلاً إِذَا رُكِعَ. وَيَقْرُبُ وَجْهَهُ إِلَى الْأَرْضِ فِي السُّجُودِ، حَسَبَ الْإِمْكَانِ.

وأفتى الشيخ محمد بن إبراهيم لمن منعه الطيب عن السُّجُودِ عَلَى الْأَرْضِ، وَقَرَّرَ أَنَّهُ مِمَّا يَزِيدُ الْمَرَضَ، وَيَكُونُ سَبَباً فِي طَوِيلِ الْعِلَاجِ وَبُطْءِ الْبُرْءِ بَأَنَّهُ إِذَا كَانَ الطَّيِّبُ ثِقَةً غَيْرَ مَتَّهِمٍ، وَكَانَ تَقْدِيرُهُ عَنْ عِلْمٍ وَدَرَايَةٍ، فَلَا مَانِعَ مِنَ الْأَخْذِ بِقَوْلِهِ وَتَرْكِ السُّجُودِ بِقَدْرِ الْمَدَّةِ الَّتِي يُقَرَّرُهَا، وَحِينَئِذٍ فِيَوْمِيَّ إِيْمَاءً، لِحَدِيثِ عَلِيٍّ فِي صَلَاةِ الْمَرِيضِ؛ وَفِيهِ: «فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَسْجُدَ أَوْماً بِرَأْسِهِ» اهـ.

مسألة: ولو قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ مُنْفَرِداً، وَفِي جَمَاعَةٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ بَلْ يَقْدِرُ أَنْ يَصِلِيَ جَالِساً، لَزِمَهُ الْقِيَامُ، قَدَّمَهُ أَبُو الْمُعَالِي. قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ، لِأَنَّ الْقِيَامَ رُكْنٌ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَهَذَا قَادِرٌ عَلَيْهِ، وَالْجَمَاعَةُ وَاجِبَةٌ تَصِحُّ الصَّلَاةُ بِدُونِهَا حَتَّى مَعَ الْقُدْرَةِ، وَتَسْقُطُ لِلْعُذْرِ.

وقدم في «التنقيح» أَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يَصِلِيَ قَائِماً مُنْفَرِداً، وَبَيْنَ أَنْ يَصِلِيَ جَالِساً فِي جَمَاعَةٍ، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ اهـ. قَالَ الْمَوْفِقُ: وَهَذَا أَحْسَنُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ اهـ. وَقَطَعَ بِهِ فِي «الْمُنْتَهَى» وَغَيْرِهِ. قَالَ فِي «الشرح»: لِأَنَّهُ يَفْعَلُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا وَاجِباً وَيَتْرَكُ وَاجِباً.

وقال الموفق: لَأَنَّنَا أَبْحَنَّا لَهُ تَرْكَ الْقِيَامِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ مَعَ إِمَامٍ الْحَيِّ الْعَاجِزِ عَنِ الْقِيَامِ مُرَاعَاةً لِلْجَمَاعَةِ فَهَاهُنَا أَوْلَى، وَلِأَنَّ الْأَجَرَ يَتَضَاعَفُ بِالْجَمَاعَةِ أَكْثَرَ مِنْ تَضَاعُفِهِ بِالْقِيَامِ بِدَلِيلِ أَنَّ «صَلَاةَ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ»^(١) وَ«صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحَدَهُ سَبْعاً وَعِشْرِينَ دَرَجَةً»^(٢) اهـ.

(١) سلف ص ٣٦٢ / تعليق (١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٥)، ومسلم (٦٥٠) من حديث ابن عمر، رضي الله عنه.

وقيل: صلاته في الجماعة أولى، اختاره الشيخ عبدالرحمن السعدي وقال: لأن مصالح حضور الجماعة لا يوازنها شيء من المصالح، وأيضاً إذا وصل محل الجماعة وصار عاجزاً عن القيام لم يكن واجباً عليه، وكان الجلوس من حقه بمنزلة القيام في حق القادر، فقد حصل مصالح الجماعة ولم تفت مصلحة القيام اهـ.

الترجيح:

قلت: والقول الأخير هو الراجح، والله أعلم.

مسألة: ولو قال: إن أفطرت في رمضان قذرت على الصلاة قائماً، وإن صمت صليت قاعداً، أو قال: إن صليت قائماً لحقني سلس البول، أو امتنعت علي القراءة، وإن صليت قاعداً امتنع السلس وأمكنك القراءة، فقال أبو المعالي: يصلي قاعداً فيها؛ لأن القيام له بدل، وهو القعود، ويسقط في النفل، بخلاف الفطر وفوات الشرط أو القراءة. وتقدم في الخيض.

مسألة: وإن قدر أن يسجد على صديقه لم يلزمه السجود عليهما؛ لأنها ليسا من أعضاء السجود، ويومئ ما يمكنه (١).

مسألة: لو عجز المريض عن وضع جبهته على الأرض، وقدر على وضع بقية أعضائه السجود لم يلزمه وضع ذلك، على الصحيح من المذهب، لأنه إنما وجب تبعاً. وقيل: يلزمه. قاله في القاعدة الثامنة.

مسألة: إذا صلى جالساً، فسجد سجدة، وأوماً بالثانية، مع إمكان السجود، جاهلاً بتحريم ذلك، وفعل مثل ذلك في الثالثة، ثم علم قبل سلامه، سجد سجدة تيمم له الركعة الثانية، وأتى بركعة، كما لو ترك السجود نسياناً، وذكر القاضي أنه تيمم له الركعة الأولى بسجدة الثانية. وهذا مذهب الشافعي، وليس هذا مقتضى مذهبنا، فإنه متى شرع في قراءة الثانية قبل إتمام الأولى، بطلت الأولى، وصارت الثانية أولاه، وقد مضى هذا في سجود السهو (٢).

(١) انظر «كشف القناع» ١/ ٥٩٠، ٥٩١، و«الإنصاف» ٢/ ٣٠٩، و«الروض المربع» ٢/ ٣٧٠، و«المختارات الجليلة» ص ٦٤، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٢/ ٣١٥، ٣١٦، و«المغني» ٢/ ٥٧٢، ٥٧٣، و«المطلع» ص ١٠٢، و«الشرح الكبير» ١/ ٤٢٥، «التنقيح المشيع» ص ٨٥، ٨٦، و«معونة أولى النهي» ٢/ ٢١٤.

(٢) انظر «الإنصاف» ٢/ ٣١٠، و«قواعد ابن رجب» ص ١٠، و«المغني» ٢/ ٥٧٧.

نص: «وَمَنْ قَدَرَ فِيهَا عَلَى قِيَامٍ أَوْ جُلُوسٍ فَإِنَّهُ يَنْتَقِلُ (و) إِلَيْهِ وَيُتِمُّ (و)».

ش: فَإِنْ قَدَرَ الْمَرِيضُ عَلَى الْقِيَامِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ انْتَقَلَ إِلَيْهِ هَذَا الْمَذْهَبُ وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ وَالْجُمْهُورُ، وَذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ أَنَّهُ بِاتِّفَاقِ الْأَرْبَعَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وَلِخَبَرِ عِمْرَانَ^(١).

أَوْ قَدَرَ عَلَى الْقُعُودِ وَنَحْوِهِ مِمَّا عَجَزَ عَنْهُ مِنْ كُلِّ رُكْنٍ أَوْ وَاجِبٍ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، انْتَقَلَ إِلَيْهِ وَأَتَمَّ الصَّلَاةَ، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ أَهْ، وَذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ أَنَّهُ بِاتِّفَاقِ الْأَرْبَعَةِ لِأَنَّ الْمُبِيحَ الْعَجْزُ، وَقَدْ زَالَ، وَمَا صَلَاةٌ قَبْلُ كَانَ الْعُذْرُ مُوجُوداً فِيهِ، وَمَا بَقِيَ يَجِبُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْوَاجِبِ فِيهِ.

لَكِنْ إِنْ كَانَ مَنْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ لَمْ يَقْرَأِ الْفَاتِحَةَ قَامَ فَقَرَأَ بَعْدَ قِيَامِهِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ قَرَأَ قَاعِداً حَالَ الْعُذْرِ قَامَ وَرَكَعَ بِلَا قِرَاءَةٍ، لَوْ قَوَّعَهَا مَوْقِعَهَا، كَمَا لَوْ لَمْ يَطْرَأْ صَحَّةٌ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: تَبْطُلُ صَلَاتُهُ.

مَسْأَلَةٌ: وَيَبْنِي الْمَرِيضُ عَلَى إِيمَاءٍ، أَيْ عَلَى مَا صَلَاةٌ بِالْإِيمَاءِ، إِذَا قَدَرَ عَلَى الرُّكُوعِ أَوْ السُّجُودِ، لَوْ قَوَّعَهُ صَحِيحاً، وَالْحُكْمُ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ، هَذَا الْمَذْهَبُ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَدَاوُدُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تَبْطُلُ صَلَاتُهُ، وَيَجِبُ اسْتِنَافُهَا.

الترجيح:

قلت: والصحيح الأول، والله أعلم

مَسْأَلَةٌ: وَيَبْنِي عَاجِزٌ فِيهَا، أَيْ: لَوْ ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ قَائِماً ثُمَّ عَجَزَ، أَتَمَّهَا عَلَى مَا يَسْتَطِيعُ، وَيَبْنِي عَلَى مَا تَقَدَّمَ، بِالْإِجْمَاعِ، نَقَلَ الْإِجْمَاعَ فِيهِ أَبُو حَامِدٍ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِ، وَكَذَا لَوْ كَانَ يَصْلِي قَاعِداً فَعَجَزَ عَنْهُ لَوْ جُودَ الْعُذْرِ الْمُبِيحِ.

(١) سلف ص ٣٦٢ / تعليق (١).

ولو طرأ عجزٌ على القائمِ فأتَمَّ الفاتحة في انحطاطه أجزأه، لأن فرضه القعود، والانحطاطُ أعلى منه.

ولا تجزىء الفاتحة من برىء فأتَمَّها في ارتفاعه، أي نهوضه، كصحيح قراها في نهوضه، هذا المذهب. قال الشيخ عبد الرحمن السعدي: فيه نظر، فإنه ما دام ينهض إلى القيام لم يصِر القيام بعد فرضاً عليه حتى يصل إليه، وفي قراءته إياها وقت نهوضه حين يُحسُّ بنشاطه هذا غاية ما يُقدَّر عليه، وكونه يجب عليه الصبر حتى يصل إلى القيام يحتاج إلى دليل. والأصل عدمه اهـ^(١).

الترجيح:

قلت: والمذهب هو الصحيح، لأن الأصل وجوب القيام وقراءة الفاتحة في حالته، وإنما أبيع الجلوس مكان القيام وقراءة الفاتحة في حالته للعذر، وقد زال، فكيف يباح له أن يقرأ شيئاً من الفاتحة في حال الجلوس مع قدرته على القيام وزوال العذر، والله أعلم.

نص: «ونسوِّغ (وهـ) للمريض أن يصلي مستلقياً بقول طبيبٍ ثقة أنه ينفعه».

ش: قوله: ثقة، جمعه: ثقات وهو المؤتمن. قال الجوهرى: يقال: وثقتُ بفلان، أثق - بالكسر فيهما - ثقة، إذا ائتمنته. والطَّبُّ: المداواة، بكسر الطاء، قال الجوهرى: والطَّبُّ والطُّب - يعني بفتح الطاء وضمها - لغتان في الطب. وحكى اللغات الثلاث غيره. وقال في «كشاف القناع»: سُمِّيَ الطبيبُ بذلك لفطنته وحذقه. أهـ.

وإذا قال طبيبٌ مسلمٌ ثقةً، أي عدلٌ ضابطٌ، فلا يقبل خبرٌ كافٍ ولا فاسقٍ، لأنَّه أمرٌ ديني، فاشترط له ذلك كغيره من أمور الدين حاذقٌ فطنٌ لمريض، أي قال لمريض أو لمن به رمد ونحوه: إن صَلَّيْتَ مُسْتَلْقِياً أَمَكَنَّ مداواتك، فللمريض الصلاة مستلقياً، ولو مع قدرته على القيام، على الصحيح من المذهب وبه قال جابر بن زيد، والثوري، وأبو حنيفة.

(١) انظر «كشاف القناع» ١/ ٥٩٠، و«الإنصاف» ٢/ ٣٠٩، و«المبدع» ٢/ ١٠١، و«المجموع شرح المذهب» ٤/ ١٨٨، و«المختارات الجلية» ص ٦٥.

الدليل: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى جَالِساً حِينَ جُحِشَ شُقُّهُ^(١). والظاهر: أنه لم يكن لعجزه عن القيام، بل فعله إما للمَشَقَّةِ، أو خوف الضرر وكلاهما حجة، وأم سلمة تركت السجود لرمدها^(٢)، ولأنه يخاف منه الضرر أشبه المَرَضَ، وتركه وسيلة إلى العافية، وهي مطلوبة شرعاً.

واكتفي بالواحد في ذلك لأنه خبر ديني أشبه الرواية، ومن عَبرَ بالجمع فمراده الجنس، إذ لم يقل باشتراط الجمع في ذلك أحد من الأصحاب فيما وَقَفْتُ عليه. ذكره في «الإنصاف». وقيل: يُشترط اثنان.

ومنع الاستلقاء عائشة وأم سلمة، وقال مالك والأوزاعي: لا يجوز، وهو وجه للشافعية، وكرهه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وأبو وائل.

الدليل: ما روي أن ابن عباس لما وَقَعَ في عينه الماء حَمَلَ إليه عبد الملك الأطباء على البرد، فقيل: إنك تمكث سبعة لا تُصَلِّي إلا مُسْتَلْقِياً. فسأل عائشة وأم سلمة، فنَهَتْاه، قال النووي: رواه البيهقي^(٣) بإسناد ضعيف عن أبي الضحى أن عبد الملك أو غيره، بعث إلى ابن عباس بالأطباء على البرد، وقد وَقَعَ الماء في عينيه، فقالوا: تُصَلِّ سبعة أيام مستلقياً على قفاك. فسأل أم سلمة وعائشة عن ذلك، فنَهَتْاه. ورواه البيهقي بإسناد صحيح عن عمرو بن دينار قال: لما وَقَعَ في عين ابن عباس الماء أراد أن يعالج منه فقيل: تمكث كذا يوماً لا تُصَلِّي إلا مضطجعا، فكرهه^(٤). وفي رواية: قال ابن عباس: رأيت إن كان الأجل قبل ذلك؟^(٥).

ورواية البيهقي من استفتاء عائشة وأم سلمة أنكره بعض العلماء، وقال: هذا باطل من حيث إن عائشة وأم سلمة توفيتا قبل خلافة عبد الملك بأزمان. وهذا الإنكار باطل، فإنه لا يلزم من بَعَثِهِ أن يبعث في زمن خلافته، بل بعث في خلافة معاوية وزمن عائشة وأم سلمة، ولا يستكثر بعث البرد من مثل عبد الملك، فإنه كان قبل خلافته من رؤساء بني أمية

(١) أخرجه البخاري (٣٧٨)، ومسلم (٤١١).

(٢) سلف ص ٣٧١ / تعليق (١).

(٣) في «سننه» ٣٠٩ / ٢.

(٤) أخرجه البيهقي في «السنن» ٣٠٨ / ٢ - ٣٠٩.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٢ / ٢٣٦، ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٣٢٠) عن ابن عباس - رضي الله عنه -.

وأشرفهم وأهل الوجاهة والتَّمَكُّن وبسطة الدنيا، فبعثُ البرد ليس بِصَعْبٍ عليه ولا على من دونه بدرجات اهـ.

وقال الموفق: خبرُ ابن عباس - إن صحَّ - يَحْتَمِلُ أن المُخْبِرَ لم يخبر عن يقين، وإنما قال: أرجو. أو أنه لم يُقْبَل خبره لكونه واحداً، أو مجهول الحال، بخلاف مسألتنا اهـ.

مسألة: ويكفي من الطبيب غلبة الظن لتعذر اليقين، على الصحيح من المذهب.

وقيل: يشترط لقبول خبره أن يكون عن يقين. قال في «الإنصاف»: قلت: وهو بعيد جداً اهـ.

ونصَّ أحمد: أنه يُفْطَرُ بقول طبيبٍ واحدٍ - أي مسلمٍ ثقةٍ - أن الصوم مما يُمكن العلة. وقاس القاضي وغيره على ذلك المسألة المتقدمة^(١).

نص: «ولا يصحُّ (و) الفرض في السفينة قاعداً لقادرٍ على القيام».

ش: السفينة معروفة، وجمعها: سُفُنٌ، وسُفِين. قال ابن دُرَيْد: سَفِينَةٌ فعيلة، بمعنى فاعلة، سُمِّيَتْ بذلك لأنها تَسْفِينُ الماء، كأنها تَقْشِرُهُ.

ولا تصحُّ صلاةُ الفرض في السفينة من قاعدٍ مع القدرة على القيام. قال في الإنصاف: بلا نزاع، ولو كانت سائرة اهـ وأشار المؤلف إلى أنه باتفاق الأربعة.

الدليل: عن ميمون بن مهران، عن ابن عمر، قال: سئل النبي ﷺ: كيف أصلي في السفينة؟ قال: «صل فيها قائماً إلا أن تخاف الغرق» رواه الدارقطني والحاكم^(٢).

(١) انظر «كشف القناع» ١/ ٥٩١، ٥٩٢، و«الإنصاف» ٢/ ٣١٠، ٣١١، و«المبدع» ٢/ ١٠٢، و«المجموع شرح المذهب» ٤/ ١٨٥، و«الفروع» ٢/ ٥٣، و«المغني» ٢/ ٥٧٤، ٥٧٥، و«المطلع» ص ١٠٣.

(٢) أخرجه الدارقطني ١/ ٣٩٥ ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٦٩٩) من طريق بشر بن فافاه، وأخرجه الحاكم ١/ ٢٧٥ وعنه البيهقي ٣/ ١٥٥ من طريق محمد بن الحسين بن أبي الحسين، كلاهما عن أبي نعيم الفضل بن دكين، عن جعفر بن برقان، عن ميمون بن مهران، عن ابن عمر، فذكره.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وهو شاذ بمرة.

وقال ابن الجوزي: بشر لا يعرف، وأما الذي روى عن جعفر ففيه رجل مجهول.

قال البيهقي: وحديث أبي نعيم الفضل بن دكين حسن.

التعليل: لأنه قادرٌ على رُكنِ الصلاة، فلم يُجْز تركه، كما لو لم يكنُ بسفينة.
فإن عَجَزَ عن القيام والخروج منها جاز له أن يصلي جالساً، على الصحيح من المذهب، نص عليه أحمد.

وقيل: يُصلي قائماً ما أمكنه، لأنه إن جَلَسَ جلس منحنياً.
ومذهبُ أبي حنيفة ومالكٍ والشافعي: تجزئهُ صلاتُهُ في السفينة، إلا أن تكونَ واقفةً فيجب عليه القيام، ذكره القاضي في «التعليق».
مسألة: ويلزمُه الاستقبال، وأن يدورَ إلى القبلة كلما انحرفت السفينة في الفرض، على الصحيح من المذهب.

وقيل: لا تجبُ كالنفل على الأصح فيه. وتقدّم في باب استقبال القبلة.
قلت: والصحيح الأول، والله أعلم.
مسألة: وتقام الجماعة في السفينة مع العجز عن القيام، كمَعَ القدرة، على الصحيح من المذهب.

وعن أحمد: لا تقام إن صَلَّوا جُلوساً. نص عليه.
قلت: والصحيح الأول، والله أعلم
مسألة: وتصحُّ الصلاة في السفينة مع القدرة على الخروج منها، على الصحيح من المذهب.

وعن أحمد: لا تصحُّ. فعلى هذه الرواية يلزمُه الخروجُ منها للصلاة. زاد ابنُ حُدان وغيره: إلا أن يَشُقَّ على أصحابه. نص عليه.
وصلّى في السفينة جماعة قياماً وهم يقدرُونَ على الخروج، منهم: أبو هريرة وأبو سعيد.
رواه سعيدٌ والبيهقي^(١).

(١) انظر التعليق الآتي.

فعن عبدالله بن أبي عتبة قال: صحبت جابر بن عبد الله وأبا سعيد الخدري وأبا هريرة في سفينة، فصلوا قياماً في جماعة، أمهم بعضهم وهم يقدرون على الجُدِّ^(١). رواه سعيد في «سننه». قال الشوكاني: قوله وهم يقدرون على الجُدِّ، بضم الجيم وتشديد الدال، هو شاطئ البحر، والمراد أنهم يقدرون على الصلاة في البر، وقد صحت صلاتهم في السفينة مع اضطرابها، وفيه جواز الصلاة في السفينة، وإن كان الخروج إلى البر ممكناً اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، والله أعلم.

مسألة: وكالسفينة عَجَلَةٌ ومَحْفَةٌ^(٢) ونحوهما، كعمارية وهودج، على الصحيح من المذهب. قلت: ومثلها سيارة وطائرة وقطار.

قال ابن تميم: وفي الصلاة على العَجَلَةِ من غير عذر وجهان، أصحهما: الصحة. قال في «الفروع» وقطع جماعة: لا تصح هنا، كمعلق في الهواء من غير ضرورة.

قال ابن عقيل: لا تصح في العَجَلَةِ، لأنها غير مستقرّة، كالأرجوحة. مع أنه اختار الصحة على الراحلة والسفينة. قال في «مجمع البحرين»: وما قاله بعيد جداً لكون السفينة فوق الماء. وظهر الحيوان أقرب إلى التزلزل وعدم القرار من جمادٍ معظمه على الأرض، فهي أولى بالصحة اهـ.

وجزم المجدد في «شرحه» أنها لا تصح في أرجوحة، ولا من معلق في الهواء وساجد على هواء أو ماء قدامه، أو على حشيش أو قطن أو ثلج ولم يجد حجمه. ونحو ذلك، لعدم إمكان المستقر عليه اهـ.

مسألة: ومن كان في ماءٍ وطنٍ أو مأً بالسجود، كمضلوب ومربوط، فإنها يؤمّان بالركوع والسجود، على الصحيح من المذهب لأنه غاية الممكن منهم.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٢٦٦، والبيهقي ٣/١٥٥، وإسناده صحيح.

(٢) قال في «القاموس» ص ١٠٣٤: «المحفة» بالكسر: مركب للنساء كالهودج، إلا أنها لا تُقَبَّبُ.

وعن أحمد: يسجد على متن الماء، كالغريق، على الصحيح من المذهب فيه.

وقيل في الغريق: يؤمى.

ولا إعادة على الكل، على الصحيح من المذهب.

وعن أحمد: يعيد الكل^(١).

قلت: والصحيح الأول، والله أعلم.

نص: «وتصحُّ (و) على الرَّاحِلَةِ لِمُسَافِرٍ لِمَشَقَّةِ (ء) مَرَضٍ (ء) وَمَطَرٍ (ء)، وَوَحَلٍ (ء) وَذَهَابِ (ء) رُفْقَةٍ وَخَوْفٍ (ء)».

ش: وتصحُّ صلاة فرض على راحلة، واقفة أو سائرة، خشية تأذٍّ بوحلٍ ومطرٍ ونحوه، كثلج وبرد، هذا المذهب. وفاقاً للثلاثة كما أشار إليه المؤلف قال ابن تيمية: ومن لم يمكنه النزول قتال أو مرض أو وحل صلى على الدابة أيضا اهـ.

الدليل: ما روى يعلى بن مرة: أن النبي ﷺ انتهى إلى مضيق هو وأصحابه، وهو على راحلته، والسماء من فوقهم، والبلية من أسفل منهم، فحضرت الصلاة، فأمر المؤذن فأذن وأقام، ثم تقدم النبي ﷺ فصلّى بهم، يؤمى إيماءً، يجعل السجود أخفض من الركوع.^(٢) رواه أحمد والترمذي، وقال: العمل عليه عند أهل العلم، وفعله أنس^(٣)، ذكره أحمد، ولم ينقل عن غيره خلافة. وقال ابن القيم: وثبت ذلك عن أنس من فعله اهـ.

وعن أحمد: لا تصح.

قلت: والصحيح الأول، والله أعلم.

(١) انظر «كشاف القناع» ٥٩٣/١، و«الإنصاف» ٣٠٦/٢، ٣١١، ٣١٣، ٣١٤، و«المبدع» ١٠٣/٢، و«المطلع» ص ١٠٣، و«حاشية العنقري» ٢٧١/١، و«نيل الأوطار» ٢٢٦/٣، و«الفروع» ٣٧٨/١.
(٢) حديث ضعيف، وأخرجه أحمد ١٧٣/٤، والترمذي (٤١١) من طريق عمرو بن عثمان بن يعلى بن مرة، عن أبيه عن جده.

قلنا: وهذا إسناد ضعيف، عمرو بن عثمان، مستور، وعثمان بن يعلى، مجهول، كما قال الحافظ في «التقريب».
(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦٨٠)، قال الهيثمي في «المجمع» ١٦٢/٢: ورجاله ثقات.

مسألة: وَيَجِبُ عَلَى مَنْ يُصَلِّي الْفَرَضَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، لَعُذْرٍ مِمَّا سَبَقَ، الْاسْتِقْبَالَ.

الدليل: عمومُ قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤ و ١٥٠] وعليه ما يَقْدَرُ عليه في شِدَّةِ خَوْفٍ كما يَأْتِي في صلاةِ الخوفِ.

مسألة: فَإِنْ قَدَرَ عَلَى النُّزُولِ عَنْ رَاحِلَتِهِ وَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي النُّزُولِ لِمِزْمِهِ النُّزُولُ وَلِزِمَهُ الْقِيَامُ وَالرُّكُوعُ كَغَيْرِ حَالَةِ الْمَطَرِ، وَأَوْمَأَ بِالسُّجُودِ لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ إِذَا كَانَ يُلَوِّثُ الثِّيَابَ، بِخِلَافِ الْيَسِيرِ، وَعَلَيْهِ يَحْمِلُ قَوْلُ أَبِي سَعِيدٍ: أَبْصَرْتُ عَيْنَايَ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ انْصَرَفَ وَعَلَى جَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ أَثَرُ الْمَاءِ وَالطِّينِ. متفق عليه^(١)، وَكَانَ فِي مَسْجِدِهِ فِي الْمَدِينَةِ.

مسألة: وَلَا تَصِحُّ صَلَاةُ الْفَرَضِ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِمَرَضٍ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَزُولُ ضَرَرُهُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهَا، بِخِلَافِ الْمَطَرِ وَنَحْوِهِ، وَلِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُنْزِلُ مَرَضَاهُ، وَاحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ، وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْأَرْضِ اسْكَنُ لَهُ وَأَمَكُنُ بِخِلَافِ صَاحِبِ الطِّينِ، لَكِنْ إِنْ خَافَ الْمَرِيضُ أَوْ غَيْرُهُ بِنُزُولِهِ انْقِطَاعًا عَنْ رُقَّتِهِ، أَوْ عَجْزًا عَنْ رُكُوبِهِ إِنْ نَزَلَ صَلَّى عَلَيْهَا دَفْعًا لِلْخَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ، كَخَائِفٍ بِنُزُولِهِ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ عَدُوٍّ وَنَحْوِهِ كَسَبْعٍ. قَالَ فِي «الْاِخْتِيَارَاتِ»: تَصِحُّ صَلَاةُ الْفَرَضِ عَلَى الرَّاحِلَةِ خَشْيَةَ الْانْقِطَاعِ عَنِ الرُّقَّةِ، أَوْ حَصُولِ ضَرَرٍ بِالْمَشْيِ، أَوْ تَبَرُّزِ الْخَفَرَةِ اهـ.

وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: إِنْ لَمْ يَسْتَقْبَلْ لَمْ يَصَحَّ إِلَّا فِي حَالِ الْمَسَايِفَةِ.

والرواية الثانية عن أحمد: يَجُوزُ أَنْ يَصَلِيَ الْفَرَضَ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِمَرَضٍ. قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ» قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ اهـ.

وعن أحمد: يَجُوزُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ النُّزُولَ.

وقيل: إِنْ زَادَ تَضَرُّرُهُ جَازَ، وَإِلَّا فَلَا. وَجَزَمَ بِهِ فِي «الشرح».

قال المجدد: والصحيح عندي أَنَّهُ مَتَى تَضَرَّرَ بِالنُّزُولِ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْ يَسَاعُدُهُ عَلَى نُّزُولِهِ وَرُكُوبِهِ صَلَّى عَلَيْهَا. وَإِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ كَانَ كَالصَّحِيحِ اهـ.

وقال في «المذهب»: إِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ عَلَيْهَا كَصَلَاتِهِ عَلَى الْأَرْضِ لَمْ يَلْزِمَهُ النُّزُولُ، فَإِنْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦٩)، وَمُسْلِمٌ (١١٦٧) (٢١٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كان إذا نَزَلَ أَمَكَنَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْأَرْكَانِ أَوْ بَعْضِهَا، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُمْكِنًا عَلَى الرَّاحِلَةِ، لِزِمَةِ النُّزُولِ إِذَا كَانَ لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ. فَإِنْ كَانَتْ الْمَشَقَّةُ مُتَوَسِّطَةً فَعَلَى رَوَاتَيْنِ أَهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، وما ذكره ابن تيمية والمجد وصاحب المذهب، والله أعلم.
وتقدّم في باب استقبال القبلة صفة الصلاة على الراحلة في الفرض وغيره.
فائدة: أجرة من يُنْزَلُ للصلاة كماء الوضوء على ما تقدم. ذكره أبو المعالي.

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي إذا كان راكباً في سيارة، ودخل الوقت، وعلم أن أهلها يقفون قبل خروج الوقت، صَبَرَ حَتَّى يَقْفُوا، فَيُصَلِّي صَلَاةً تَامَةً، وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ لَا يَقْفُونَ وَلَا يُطِيعُونَهُ إِذَا أَمَرَهُمْ، صَلَّى وَهُوَ رَاكِبٌ بِحَسَبِ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَغَيْرِهِ، فَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ شَكٌّ فِي ذَلِكَ، صَبَرَ حَتَّى يَخَافَ فَوْتَ الْوَقْتِ، مَعَ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ السَّعْيُ بِكُلِّ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ لَصَلَاتِهِ وَصَلَاةٍ مِنْ مَعَهُ فِي الْوَقْتِ مَعَ الطَّمَأْنِينَةِ فِيهَا، وَإِنْ أَعْلَمَ، فَإِذَا صَلَّى فِي هَذِهِ الْحَالِ الَّتِي يُعَذَّرُ فِيهَا وَنَزَلُوا قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ، لَمْ تَلْزِمُهُ الْإِعَادَةُ أَهـ.

وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: إذا حَانَ وَقْتُ الصَّلَاةِ وَالطَّائِرَةُ مُسْتَمِرَّةٌ فِي طَيَرَانِهَا، وَيُخْشَى فَوَاتُ وَقْتِ الصَّلَاةِ قَبْلَ هَبْوِطِهَا فِي أَحَدِ الْمَطَارَاتِ، فَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى وَجوبِ أدائها في وقتها بقدر الاستطاعة ركوعاً وسجوداً واستقبالاً للقبلة، لقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. ولقوله ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(١). أما إِذَا عَلِمَ أَنَّهَا سَتَهْبِطُ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الصَّلَاةِ بِقَدْرِ يَكْفِي لِأَدَائِهَا، أَوْ أَنَّ الصَّلَاةَ مِمَّا يُجْمَعُ مَعَ غَيْرِهَا، كَصَلَاةِ الظُّهْرِ مَعَ الْعَصْرِ، وَصَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَعَ الْعِشَاءِ، وَعَلِمَ أَنَّهَا سَتَهْبِطُ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الثَّانِيَةِ بِقَدْرِ يَكْفِي لِأَدَائِهَا، فَقَدْ ذَهَبَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى جَوَازِ أدائها في الطَّائِرَةِ، لَوْجُودِ الْأَمْرِ بِأَدَائِهَا بِدُخُولِ وَقْتِهَا حَسَبِ الْإِسْطَاعَةِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ الصَّوَابُ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ أَهـ.

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

مسألة: ومن أتى بالمأمور من كل ركن ونحوه، وهو الشروط والواجبات للصلاة، وصلى على الراحلة بلا عذر من مطر ونحوه، أو صلى في سفينة ونحوها كمحفّة، ولو جماعة مع من أمكنه الخروج منها، واقفة كانت أو سائرة، صحّت صلاته على الصحيح من المذهب، لإتيانه بما يُعتبر فيها.

وعن أحمد: لا تصحّ.

الترجيح:

قلت: والراجح الأول، والله أعلم.

فائدة: لا يشترط كون ما يجاذي الصدر مقراً. فلو حاذاه رُوْزَنَةٌ^(١) ونحوها صحّت، بخلاف ما تحت الأعضاء. فلو وُضِعَ جبهته على قُطْنٍ مُنْتَقِشٍ لم تصحّ^(٢).

(١) الرُوْزَنَةُ: الخرق في أعلى السقف. والمراد أن يقابل صدر المصلي وهو ساجد فراغ أو خرق في السطح الذي يصلي عليه.

(٢) انظر «كشف القناع» ١/٥٩٢، ٥٩٣، و«الإنصاف» ٢/٣١١، ٣١٤، و«الروض المربع» ٢/٣٧٤، و«المبدع» ٢/١٠٤، و«الاختيارات» ص ١٣٧، و«الفتاوى السعدية» ص ١٧٥، و«فتاوى إسلامية» ١/٤٠٣، و«مجموع الفتاوى» ٢١/٢٨٥، و«زاد المعاد» ١/٤٧٦، و«فتاوى اللجنة» ٨/١٢٠، و«الشرح الكبير» ١/٤٢٨.

فصل

نص: «ويجوز (و) القصر لمن سافر».

ش: قصر الصلاة: رُدُّها من أربع إلى ركعتين، مأخوذ من قصر الشيء، إذا نقصه. ويجوز أن يكون قصرها حبسها عن إتمامها، مأخوذ من قصر الشيء إذا حبسه. قال القاضي عياض: يقال: قصرت من الشيء، إذا نقص منه. وقال أيضاً: وكل شيء حبسته فقد قصرته. وحكى هذا المعنى غيره أيضاً. قال الجوهري: «أقصرت من الصلاة» لغة في «قصرت» اهـ. وقصر الرباعية جائز إجماعاً، وذكره المؤلف باتفاق الأربعة.

الدليل: قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ...﴾ الآية [النساء: ١٠١] علق القصر على الخوف لأن غالب أسفار النبي ﷺ لم تخل منه.

قال الموفق: الأصل في قصر الصلاة الكتاب، والسنة، والإجماع؛ أما الكتاب فقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١]. قال يعلى بن أمية: قلت لعمر بن الخطاب: «ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا»، وقد أمن الناس؟ فقال: عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتَ منه، فسألت رسول الله ﷺ، فقال: «صَدَقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَأَقْبِلُوا صِدْقَتَهُ». أخرجه مسلم^(١). وأما السنة، فقد تواترت الأخبار أن رسول الله ﷺ كان يقصر في أسفاره، حاجاً، ومُعْتَمِراً، وغَازِياً. وقال ابن عمر: صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى قُبِضَ -يَعْنِي فِي السَّفَرِ- وَكَانَ لَا يَزِيدُ عَلَى رَكَعَتَيْنِ، وَأَبَا بَكْرٍ حَتَّى قُبِضَ، وَكَانَ لَا يَزِيدُ عَلَى رَكَعَتَيْنِ وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ كَذَلِكَ^(٢). وقال ابن مسعود: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَكَعَتَيْنِ وَمَعَ عُمَرَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ تَفَرَّقْتُ بِكُمْ الطَّرِيقَ، وَوَدِدْتُ أَنْ لِي مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَتَيْنِ مُتَقَبِّلَتَيْنِ^(٣). وقال أنس:

(١) في «صحيحه» (٦٨٦)، وابن حبان (٢٧٣٩) من حديث عمر بن الخطاب، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (١١٠١) و (١١٠٢)، ومسلم (٦٨٩).

(٣) أخرجه البخاري (١٠٨٤)، ومسلم (٦٩٥).

خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِهِ ﷺ إِلَى مَكَّةَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ، وَأَقَمْنَا بِمَكَّةَ عَشْرًا نَقْصُرُ الصَّلَاةَ حَتَّى رَجَعَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِنَ^(١). وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ سَافَرَ سَفَرًا تُقْصَرُ فِي مِثْلِهِ الصَّلَاةُ فِي حِجٍّ، أَوْ عُمْرَةٍ، أَوْ جِهَادٍ، أَنَّ لَهُ أَنْ يَقْصَرَ الرَّبَاعِيَةَ فِيصَلِّيَهَا رَكْعَتَيْنِ أَهـ. وَذَكَرَ الْإِجْمَاعُ أَيْضًا النَّوَوِيُّ وَقَالَ: وَفِي حَدِيثٍ يَعْلَى جَوَازُ قَوْلِ: «تَصَدَّقَ اللَّهُ عَلَيْنَا»، وَقَدْ كَرِهَهُ بَعْضُ السَّلَفِ، وَالصَّوَابُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ: لَا كَرَاهَةَ فِيهِ وَالضَّرْبُ فِي الْأَرْضِ هُوَ السَّفَرُ أَهـ.

وَقِيلَ: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾ كَلَامٌ مُبْتَدَأٌ، مَعْنَاهُ: وَإِنْ خِفْتُمْ.

وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: الْقَصْرُ قِسْمَانِ: مُطْلَقٌ: وَهُوَ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ قَصْرُ الْأَفْعَالِ وَالْعَدَدِ، كَصَلَاةِ الْخَوْفِ، حَيْثُ كَانَ مُسَافِرًا، فَإِنَّهُ يَرْتَكِبُ فِيهَا مَا لَا يَجُوزُ فِي صَلَاةِ الْأَمَنِ. وَالْآيَةُ وَرَدَتْ عَلَى هَذَا. وَمُقَيَّدٌ: وَهُوَ مَا فِيهِ قَصْرُ الْعَدَدِ فَقَطْ، كَالْمَسَافِرِ. أَوْ قَصْرُ الْعَمَلِ فَقَطْ، كَالْخَائِفِ أَهـ. قَالَ فِي «الْمُبْدَعِ» وَغَيْرِهِ: وَهُوَ حَسَنٌ، لَكِنْ يَرِدُ عَلَيْهِ خَبَرٌ يَعْلَى وَعُمَرُ السَّابِقُ، لِأَنَّ ظَاهِرَ مَا فَهَمَاهُ قَصْرُ الْعَدَدِ بِالْخَوْفِ. وَالنَّبِيُّ ﷺ أَقَرَّ عَلَى ذَلِكَ^(٢)، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، الْوَاجِبُ فِي الْخَوْفِ رَكْعَةٌ، وَحَكَى هَذَا عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ. وَقَالَ الْجُمْهُورُ يَصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، وَتَأَوَّلُوا الْحَدِيثَ الَّذِي فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «فُرِضَتِ الصَّلَاةُ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعًا، وَفِي السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ، وَفِي الْخَوْفِ رَكْعَةٌ»^(٣) عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ رَكْعَةً مَعَ الْإِمَامِ، وَيَنْفَرِدُ بِالْأُخْرَى كَمَا هُوَ الْمَشْرُوعُ فِيهَا^(٤).

فَائِدَةٌ: قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي حِكْمَةِ تَخْصِيصِ الْمَسَافِرِ بِالرُّخْصِ:

لَا رَيْبَ أَنَّ الْفِطَرَ وَالْقَصْرَ يَخْتَصُّ بِالْمَسَافِرِ، وَلَا يُفْطَرُ الْمَقِيمُ إِلَّا لِمَرَضٍ، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ حِكْمَةِ الشَّارِعِ، فَإِنَّ السَّفَرَ فِي نَفْسِهِ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ، وَهُوَ فِي نَفْسِهِ مَشَقَّةٌ وَجَهْدٌ، وَلَوْ كَانَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٨١)، وَمُسْلِمٌ (٦٩٣).

(٢) انْظُرْ «كُشَافُ الْقِنَاعِ» ١/٥٩٣، ٥٩٤، وَ«الْمُبْدَعُ» ٢/١٠٥، ١٠٦، وَ«الْمَغْنِي» ٣/١٠٤، ١٠٥، وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» ٤/١٨٩، وَ«شَرْحُ الزَّرْكَشِيِّ» ٢/١٣٥، وَ«الْمَطْلَعُ» ص ١٠٣، «وَزَارَةُ الْمَعَادِ» ٤٦٦/١.

(٣) هُوَ فِي «صَحِيحِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ» (٦٨٧).

(٤) انْظُرْ «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» ٤/١٨٩.

المسافر من أَرْفَهُ النَّاسِ، فَإِنَّهُ فِي مَشَقَّةٍ وَجَهْدٍ بِحَسْبِهِ، فَكَانَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ بَعَادَهُ وَبَرَّهُ بِهِمْ أَنْ خَفَّفَ عَنْهُمْ شَطْرَ الصَّلَاةِ، وَكَتَفَى مِنْهُمْ بِالشَّطْرِ، وَخَفَّفَ عَنْهُمْ أَدَاءَ فَرَضِ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ، وَكَتَفَى مِنْهُمْ بِأَدَائِهِ فِي الْحَضَرِ، كَمَا شَرَعَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْمَرِيضِ وَالْحَائِضِ، فَلَمْ يُقَوِّتْ عَلَيْهِمْ مَصْلَحَةَ الْعِبَادَةِ بِإِسْقَاطِهَا فِي السَّفَرِ جُمْلَةً، وَلَمْ يُلْزِمُهُمْ بِهَا فِي السَّفَرِ كَالْزَامِهِمْ فِي الْحَضَرِ. وَأَمَّا الْإِقَامَةُ فَلَا مُوجِبَ لِإِسْقَاطِ بَعْضِ الْوَاجِبِ فِيهَا وَلَا تَأْخِيرِهِ، وَمَا يَعْرُضُ فِيهَا مِنَ الْمَشَقَّةِ وَالشُّغْلِ فَأَمْرٌ لَا يَنْضَبِطُ وَلَا يَنْحَصِرُ، فَلَوْ جَازَ لِكُلِّ مَشْغُولٍ وَكُلِّ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ التَّرْخُصُ ضَاعَ الْوَاجِبُ، وَاضْمَحَلَّ بِالْكُلِّيَّةِ، وَإِنْ جُوزَ لِلْبَعْضِ دُونَ الْبَعْضِ لَمْ يَنْضَبِطْ، فَإِنَّهُ لَا وَصْفَ يَضْبِطُ مَا تَجُوزُ مَعَهُ الرِّخْصَةُ وَمَا لَا تَجُوزُ، بِخِلَافِ السَّفَرِ، عَلَى أَنَّ الْمَشَقَّةَ قَدْ عُلِقَ بِهَا مِنَ التَّخْفِيفِ مَا يُنَاسِبُهَا، فَإِنْ كَانَتْ مَشَقَّةَ مَرَضٍ وَأَلَمْ يَضُرَّ بِهِ جَازَ مَعَهَا الْفِطْرُ وَالصَّلَاةُ قَاعِداً أَوْ عَلَى جَنْبٍ، وَذَلِكَ نَظِيرُ قَصْرِ الْعَدَدِ، وَإِنْ كَانَتْ مَشَقَّةَ تَعَبٍ فَمَصَالِحُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مَنْوُطَةٌ بِالتَّعَبِ، وَلَا رَاحَةً لِمَنْ لَا تَعَبَ لَهُ، بَلْ عَلَى قَدْرِ التَّعَبِ تَكُونُ الرَّاحَةُ، فَتَنَاسَبَتِ الشَّرِيعَةُ فِي أَحْكَامِهَا وَمَصَالِحِهَا بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَنِّهِ. اهـ (١).

نص: «وَأَشْتَرِطَ (و ش) كَوْنُ سَفَرِهِ (ء) مُبَاحاً، وَيَجُوزُ (و) بَرّاً وَبَحْراً (ء)».

ش: لِلْمَسَافِرِ قَصْرُ الرُّبَاعِيَّةِ إِذَا ابْتَدَأَ سَفَراً، أَيْ شَرَعَ فِيهِ، وَاجِباً أَوْ مُسْتَحَبّاً، كَسَفَرِ الْحَجِّ وَالْجِهَادِ وَالْهِجْرَةِ وَالْعُمْرَةِ، فَالسَّفَرُ لِلوَاجِبِ مِنْ ذَلِكَ وَاجِبٌ، وَلِلْمَنْدُوبِ مِنْهُ مَنْدُوبٌ، وَكَالسَّفَرِ لَزِيَارَةِ الْإِخْوَانِ، وَعِيَادَةِ الْمَرْضَى، وَزِيَارَةِ أَحَدِ الْمَسْجِدَيْنِ، أَيْ مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْأَقْصَى، وَأَمَّا زِيَارَةُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَقَدْ تَقَدَّمَ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَهَذِهِ أَمْثَلَةٌ لِلْمُسْتَحَبِّ إِلَّا إِنْ نَذَرَهَا، فَتَكُونُ وَاجِبَةً - وَزِيَارَةُ الْوَالِدَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا - أَوْ ابْتَدَأَ سَفَراً مُبَاحاً، هَذَا الْمَذْهَبُ، وَحَكَاهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ اتِّفَاقاً وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ. وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَرَوَى عَنْ عَطَاءٍ. وَلَوْ لَنَزَهَةً (٢)، أَوْ فَرْجَةً (٣)، أَوْ تَاجِراً -.

(١) انظر «إعلام الموقعين» ١١١/٢، ١١٢.

(٢) يقال: نَزَهَ الْمَكَانُ، كَكَرَّمْ، وَضَرَبَ نَزَاهَةً، فَهُوَ نَزِيهٌ، إِذَا كَانَ ذَا أَلْوَانٍ حَسَنَةٍ. «حاشية العنقري» ٢٧٢/١، والقاموس المحيط ص ١٦١٩.

(٣) رَأَيْتُ فِي «الْمُجْمَلِ» مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ، وَنَصُّهُ «وَالْفَرْجَةُ: التَّفْصِيءُ مِنَ الْهَمِّ» اهـ. «حاشية العنقري» ٢٧٢/١، وَقَالَ فِي «الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ» ص ٢٥٧: وَالْفَرْجَةُ مِثْلَةُ: التَّفْصِيءِ مِنَ الْهَمِّ.

وعن أحمد: يُشترط أن يكون مباحاً غير نُزْهَةٍ ولا فَرْجَةٍ. اختاره أبو المعالي، لأنه هو بلا مصلحة ولا حاجة.

ونقل محمد بن العباس: يشترط أن يكون سَفَرٌ طاعة. وقال بعض الشافعية: السَّفَرُ لمجرد رؤية البلاد ليس بَغَرَضٍ صحيح، فلا يَتَرَخَّصُ اهـ. ويقصر ولو كان مُكاثراً في الدنيا.

الدليل: قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ [النساء: ٤٣]، المائدة: ٦] وقالت عائشة: إِنَّ الصَّلَاةَ أَوَّلَ مَا فُرِضَتْ رَكَعَتَانِ، فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ، وَأُتِمَّتْ صَلَاةُ الْحَضَرِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). وعن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قال: فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعًا، وَفِي السَّفَرِ رَكَعَتَيْنِ، وَفِي الْخَوْفِ رَكْعَةً. رواه مُسْلِمٌ^(٢). وقال عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: صَلَاةُ السَّفَرِ رَكَعَتَانِ، وَالْجُمُعَةُ رَكَعَتَانِ، وَالْعِيدُ رَكَعَتَانِ، تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرِ، عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَقَدْ خَابَ مَنْ افْتَرَى. رواه سَعِيدٌ، وَابْنُ مَاجَهَ^(٣). وروى عن إبراهيم أَنَّهُ قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ الْبَحْرَيْنِ فِي تِجَارَةٍ، فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلِّ رَكَعَتَيْنِ». رَوَاهُ سَعِيدٌ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ^(٤). وَقَالَ صَفْوَانُ بْنُ عَسَّالٍ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كُنَّا مُسَافِرِينَ سَفَرًا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلِيَالِيَهُنَّ^(٥) وَهَذِهِ النُّصُوصُ تَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ التَّرْخُصِ فِي كُلِّ سَفَرٍ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَرَخَّصُ فِي عَوْدِهِ مِنْ سَفَرِهِ، وَهُوَ مُبَاحٌ.

قال في «الفروع»: أطلق أصحابنا إباحة السَّفَرِ للتجارة، ولعل المراد غيرُ مكاثِرٍ في الدنيا،

(١) أخرجه البخاري (٣٥٠)، ومسلم (٦٨٥).

(٢) سلف ص ٣٩٠، تعليق (٣).

(٣) حديث صحيح، وأخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٥٧)، والطيالسي (٤٨) و(١٣٦)، وعبد الرزاق (٤٢٧٨)، وابن أبي شيبة ١٨٨/٢ و ٤٤٧، وابن ماجه (١٠٦٣)، والنسائي ١١١/٣ و ١١٨ و ١٨٣، وصححه ابن حبان (٢٧٨٣). من حديث عمر بن الخطاب، رضي الله عنه.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٤٨/٢، وأبو داود في «المراسيل» (٧٢)، ورجال إسناده ثقات، وهو مرسل.

(٥) حديث حسن، وأخرجه أحمد ٢٣٩/٤، والترمذي (٩٦) وابن ماجه (٤٧٨)، والنسائي ٨٣/١، وصححه ابن خزيمة (١٧) و(١٩٣) و(١٩٧)، وابن حبان (١٣١٩) و(١٣٢٠).

وأنه يُكره. وحرّمه في «المبتهج». قال ابن تميم: وفيه نظر. وللطبراني بإسناد حسن عن مكحول عن أبي هريرة مرفوعاً: «ومن طلب الدنيا حلالاً مكائراً لقي الله وهو عليه غضبان»^(١). ومكحول لم يسمع من أبي هريرة، وأما سورة ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ فتدلّ على التحريم لمن شغله عن عبادة واجبة. والتكاثر: مظنة لذلك، أو محتمل فيكره. وقد قال ابن حزم: اتفقوا على أن الاتساع في المكاسب والمباني من حلّ إذا أدى جميع حقوق الله تعالى قبله مباح، ثم اختلفوا، فمن كاره ومن غير كاره. اهـ.

مسألة: أو كان مُكرهاً على السفر كأسير فله القصر على الصحيح من المذهب، نصّ عليه أحمد، أو زان مغرب، وهو الحرّ غير المحصّن، أو قاطع طريق مشردّ إذا أخاف السبيل ولم يقتل ولم يأخذ مالاً، فلهما القصر، على الصحيح من المذهب، لأن سفرهما ليس بمعصية، وإن كان بسبب المعصية، ولو كان المسافر محرماً مع زانية غير محصنة مغربة، فيقصر كغيره من المسافرين.

وقيل: لا يجوز للزاني إذا غرّب، ولا لقاطع الطريق إذا شردّ الترخّص. وعن أحمد: لا يقصر المكره، وبه قال الشافعي، لأنّه غير ناوٍ للسفر ولا جازم به، فإنّ نيّته أنّه متى أفلت رجّع. وقال الخلال: إن أكره على سفر في دار الإسلام قصر. وفي دار الحرب لا يقصر. ومتى صار الأسير في بلد الكفار أتمّ. نصّ عليه. وفيه وجه يقصر.

قال الموفق: ولنا أنّه — أي المكره على السفر — مُسافرٌ سفرّاً بعيداً غير محرّم، فأبيح له القصر، كالمرأة مع زوجها، والعبد مع سيّده، إذا كان عزمهما أنّه لو مات أو زال ملكهما، رجعا. وقياسهم مُتَقَصِّرٌ بهذا. إذا ثبت هذا، فإنّه يتمّ إذا صار في حصونهم. نصّ عليه أيضاً، لأنّه قد انقضى سفره. ويحتمل أنّه لا يلزمه الإتمام، لأنّ في عزمه أنّه متى أفلت رجّع، فأشبهه المحبوس ظلماً اهـ.

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» ٣/ ١١٠ و ٨/ ٢١٥ بإسنادين فيهما مقال.

مسألة: ويجوز القصر برّاً كان السَّفَرُ أو بحراً، لعدم الفارق بينهما^(١).

فصل

ولا يترخص في سَفَرٍ معصية، كإلّا باقٍ، وقطع الطريق، والتجارة في الخمر والمُحَرَّمات، بقصرٍ ولا فطرٍ ولا أكلٍ ميتةٍ على الصحيح من المذهب، نصّ عليه أحمدٌ، وهو قول الشافعي، ومالك، وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وذكره المؤلف باتفاق الأربعة.

التعليل: أنها رُخِّصَ. والرُّخْصُ لا تُنَاطُ بالمعاصي.

وقال الثوري والأوزاعي وأبو حنيفة والمزني: يجوز له ذلك احتجاجاً بما تقدّم من النصوص، ولأنّه مُسافر، فأبيح له الترخّص كما لمطيع. وهو قول ابن حزم وغيره، وأبو حنيفة وابن حزم وغيرهما يوجبون القصر في كلّ سَفَرٍ، وإن كان محرّماً.

واختار الشيخ تقي الدين ابن تيمية جواز القصر في سَفَرٍ المعصية. ورجّحه ابن عقيل في بعض المواضع، وقاله بعض المتأخّرين من الحنابلة.

وقيل: يجوز له أكل الميتة، ولا يُمنع منه، اختاره في «التلخيص» وحكاه في «الفروع» رواية وقال: هي أظهرُ اهـ. ويأتي إن شاء الله في باب الحجر إذا سافر وعليه دين يحل في سفره، أو هو حال: هل له الترخّص أم لا؟

قال الموفق: ولنا قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]. أباح الأكل لمن لم يكن عادياً ولا باغياً، فلا يُباح لبّاغ ولا عادٍ. قال ابن عباس: غير باغٍ على المسلمين، مُفارقٍ لجماعتهم، يُحِفُّ السبيل، ولا عادٍ عليهم، ولأنّ الترخّص شرعٌ للإعانة على تحصيل المقصد المباح، تَوْصُلاً إلى المصلحة، فلو شرعها هنا لشرع إعانة على المحرّم، تحصيلاً للمفسدة، والشرع منزه عن هذا، والنصوص وردت في حقّ الصحابة، وكانت أسفارهم مباحة، فلا يثبت الحكم في من سفره مخالف لسفرهم ويتعيّن حملُه على

(١) انظر «كشاف القناع» ١/ ٥٩٤، و«الإنصاف» ٢/ ٣١٤، ٣١٥، و«المبدع» ٢/ ١٠٦، و«المغني» ٣/ ١١١، ١١٤، ١١٧، و«الفروع» ٢/ ٥٧، ٥٨، و«المجموع شرح المهذب» ٤/ ٢٠٢، و«المحلى» ٤/ ٣٧٨، ٣٨٢، ٣٨٣، و«الإفصاح» ١/ ١٥٦.

ذلك جمعاً بين النصين، وقياس المعصية على الطاعة بعيداً، لتضادّهما اهـ.

وقال ابن مسعود: لا يجوز القصر إلا في سفر حج أو غزو^(١).

وفي رواية عنه: لا يجوز إلا في سفر طاعة ولا يشترط كونه واجباً، ورواية كقول الجمهور ويُذكر، رواية عن أحمد، أنه لا يقصر إلا في سفر يكون طاعةً، فلا يقصر في مباح كسفر التجارة.

وعن طاووس أنه كان يُسأل عن قصر الصلاة فيقول: إذا خرجنا حجاجاً أو عمّاراً صلّينا ركعتين.

وعن إبراهيم التيمي: أنه كان لا يرى القصر إلا في حج أو عمرة أو جهاد.

وهذا قول داود وأصحابه إلا ابن حزم، قال ابن حزم: وهو قول جماعة من السلف.

وروي عن عطاء: لا يقصر إلا في سبيل من سبيل الخير.

الدليل: وحجة هؤلاء أنه ليس معنا نص يوجب عموم القصر للمسافر، فإن القرآن ليس فيه إلا قصر المسافر إذا خاف أن يفتنه الذين كفروا، وهذا سفر الجهاد. وأما السنة فإن النبي ﷺ قصر في حجّه وعمره وغزواته، فثبت جواز هذا. والأصل في الصلاة الإتمام، فلا تسقط إلا حيث أسقطتها السنة.

وذهب بعض السلف إلى أنه يشترط في القصر الخوف في السفر.

وقال ابن تيمية: والجمهور يجوزون القصر في السفر الذي يجوز فيه الفطر، وهو الصواب، لأن النبي ﷺ قال: «إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة»^(٢) رواه عنه أنس بن مالك الكعبي، وقد رواه أحمد وغيره بإسناد جيد. وأيضاً فقد ثبت في «صحيح

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٤٦/٢، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٢٥٧)، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه أحمد ٣٤٧/٤، وأبو داود (٢٠٤٨)، والترمذي (٧١٥)، وابن ماجه (١٦٦٧) و(٣٢٩٩)،

والنسائي ١٨٠/٤، وابن خزيمة (٢٠٤٣) و(٢٠٤٤) من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه.

وقال الترمذي: حديث حسن.

مسلم» وغيره عن يعلى بن أمية أنه قال لعمر بن الخطاب: ﴿فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتُم أن يفتنكم الذين كفروا﴾ [النساء: ١٠١]. فقد أَمِنَ النَّاسُ: فقال: عجبتُ مما عجبَت منه، فسألتُ رسولَ الله ﷺ عن ذلك فقال: «صدقةٌ تصدَّقَ الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته»^(١) وهذا يُبَيِّنُ أَنَّ سفرَ الأَمَنِ يجوزُ فيه قَصْرُ العَدَدِ، وإن كان ذلك صدقةً من الله علينا أمرنا بقبولها. وقد قال طائفةٌ من أصحابِ الشافعي وأحمد: إن شئنا قبلناها، وإن شئنا لم نقبلها، فإنَّ قبولَ الصَّدَقَةِ لا يجبُ، ليدفعوا بذلك الأمرَ بالركعتين. وهذا غلطٌ، فإنَّ النبي ﷺ أمرنا أن نقبلَ صدقةَ الله علينا، والأمرُ للإيجاب، وكلُّ إحسانٍ إلينا صدقةٌ علينا، فإن لم نقبل ذلك هلكنا.

وأيضاً فقد ثبت عن عُمر بن الخطاب أنه قال: صلاةُ السفرِ ركعتان تمامٌ غير قصرٍ على لسانِ نبيِّكم، وقد خاب من افتري. كما قال صلاةُ الجمعة ركعتان، وصلاةُ الأضحى ركعتان، وصلاةُ الفطر ركعتان^(٢). وهذا نُقِلَ عن النبي أنه سَنَّ للمسلمين الصلاةَ في جنسِ السفرِ ركعتين، كما سَنَّ الجمعة والعيدَين، ولم يُخَصَّ ذلك بسفرٍ نُسَكٍ أو جهادٍ.

وأيضاً فقد ثبت في «الصحيحين» عن عائشة أنها قالت: فُرِضَتِ الصلاةُ ركعتين، فزِيدَ في صلاةِ الحضرِ، وأُقِرَّتْ صلاةُ السفرِ^(٣). وهذا يُبَيِّنُ أَنَّ المسافرَ لم يُؤْمَرْ بأربعٍ قط، وحينئذٍ فما أَوْجَبَ اللهُ على المُسافرِ أن يصلي أربعاً، وليس في كتابِ الله ولا سُنَّةِ رسوله لَفْظٌ يَدُلُّ على أَنَّ المسافرَ فُرِضَ عليه أربعٌ، وحينئذٍ فَمَنْ أَوْجَبَ على مُسافرٍ أربعاً فقد أَوْجَبَ ما لم يُوجِبْهُ اللهُ ورسوله.

فإن قيل: قوله: وضع، يقتضي أنه كان واجباً قبل هذا، كما قال: إنه وضع عنه الصوم، ومعلومٌ أنه لم يجب على المُسافرِ صومُ رمضان قط، لكن لما انعقد سببُ الوجوب، فأخرج المُسافرَ من ذلك سُمِّيَ وَضَعاً، ولأنه كان واجباً في المقام، فلما سافر وَضِعَ بالسفرِ كما يقال:

(١) سلف ص ٣٨٩ / تعليق (١).

(٢) سلف ص ٣٩٢ / تعليق (٣).

(٣) سلف ص ٣٩٢ / تعليق (١).

مَنْ أَسْلَمَ وَضِعَتْ عَنْهُ الْجُزْئِيَّةُ، مَعَ أَنَّهَا لَا تَجِبُ عَلَى مُسْلِمٍ بِحَالٍ.

وأيضاً فقد قال صفوان بن محرز: قلت لابن عمر: حَدَّثَنِي عَنْ صَلَاةِ السَّفَرِ، قَالَ: أَخْشَى أَنْ يُكَذَّبَ عَلَيَّ؟ قلت: لا. قال: ركعتان، من خالف السُّنَّةَ كَفَرَ. وهذا معروفٌ، رواه أبو التَّيَّاحِ، عَنْ مُوَرِّقِ الْعَجَلِيِّ، عَنْهُ. وهو مشهورٌ في كتب الآثار. وفي لفظ: صَلَاةُ السَّفَرِ ركعتان ومن خالف السُّنَّةَ كَفَرَ. وبعضهم رفعه إلى النبي ﷺ^(١). فَبَيَّنَ أَنَّ صَلَاةَ السَّفَرِ ركعتان، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ الَّتِي مِنْ خَالَفَهَا فَاعْتَقَدَ خِلَافَهَا فَقَدْ كَفَرَ. وهذه الأدلة دليلٌ على أَنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَقْصُرُ إِلَّا فِي سَفَرٍ وَاجِبٍ فَقَوْلُهُ ضَعِيفٌ.

ومَنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَقْصُرُ فِي السَّفَرِ الْمَكْرُوهِ وَلَا الْمَحْرَمِ، وَيَقْصُرُ فِي الْمُبَاحِ، وَهَذَا أَيْضاً رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ. وَهَلْ يَقْصُرُ فِي سَفَرِ التَّزَهُّةِ؟ فِيهِ عَنْ أَحْمَدَ رَوَاتَانِ.

وَأَمَّا السَّفَرُ الْمَحْرَمُ فَمَذْهَبُ الثَّلَاثَةِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ لَا يَقْصُرُ فِيهِ، وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ وَطَوَائِفُ مِنَ السَّلَفِ وَالْخُلَفَاءِ فَقَالُوا: يَقْصُرُ فِي جِنْسِ الْأَسْفَارِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَابْنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُمَا يُوجِبُونَ الْقَصْرَ فِي كُلِّ سَفَرٍ، وَإِنْ كَانَ مُحَرَّمًا، كَمَا يُوجِبُ الْجَمِيعُ التَّيَمُّمَ إِذَا عَدِمَ الْمَاءَ فِي السَّفَرِ الْمَحْرَمِ، وَابْنُ عَقِيلٍ رَجَّحَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ الْقَصْرَ وَالْفِطْرَ فِي السَّفَرِ الْمَحْرَمِ.

وَالْحُجَّةُ مَعَ مَنْ جَعَلَ الْقَصْرَ وَالْفِطْرَ مَشْرُوعًا فِي جِنْسِ السَّفَرِ، وَلَمْ يُخَصَّ سَفَرًا مِنْ سَفَرٍ. وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ، فَإِنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ قَدْ أَطْلَقَا السَّفَرَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] كَمَا قَالَ فِي آيَةِ التَّيَمُّمِ ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ [النساء: ٤٣، المائدة: ٦] وَكَمَا تَقَدَّمَ النَّصُّ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الْمُسَافِرَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، وَلَمْ يَنْقُلْ قَطُّ أَحَدٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ خَصَّ سَفَرًا مِنْ سَفَرٍ مَعَ عِلْمِهِ

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٤٢٨١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤٤٧/٢، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ (٨٢٩)، وَالتَّحَاوِي فِي «شَرْحِ

مَعَانِي الْأَثَارِ» ٤٢٢/١، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٤٠/٣ مَوْقُوفًا.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ»: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» ١٥٤/٢، ١٥٥: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

بأنَّ السَّفَرَ يكونُ حراماً ومُباحاً، ولو كان هذا مما يختصُّ بنوعٍ من السفر لكان بيانُ هذا من الواجباتِ، ولو بيَّن ذلك لنقلتهُ الأُمَّةُ، وما علِمْتُ عن الصحابةِ في ذلك شيئاً.

وقد علَّقَ اللهُ ورسولُهُ أحكاماً بالسَّفرِ، كقوله تعالى في التَّيْمُمِ: ﴿وإن كنتم مَرَضَى أو على سَفَرٍ﴾، وقوله في الصَّوْمِ: ﴿فمن كان منكم مريضاً أو على سَفَرٍ﴾، وقوله: ﴿وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصَّلاة إن خِفْتُمْ أن يفتنكم الذين كفروا﴾ [النساء: ١٠١] وقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَمَسُّحُ الْمَسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ»^(١)، وقوله: «لا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ إِلَّا مَعَ زَوْجٍ أَوْ ذِي مُحَرَمٍ»^(٢)، وقوله: «إن الله وضعَ عن المُسَافِرِ الصَّوْمَ وَشَطْرَ الصَّلاةِ»^(٣)، ولم يُذَكِّرْ قطُّ في شيءٍ من نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ تقييدُ السَّفرِ بنوعٍ دون نوعٍ، فكيف يجوزُ أن يكونَ الحُكْمُ معلّقاً بأحدِ نوعي السَّفرِ ولا يُبيِّنُ اللهُ ورسولُهُ ذلك؟! بل يكونُ بيانُ اللهِ ورسولِهِ متناولاً للنوعين.

وهكذا في تقسيمِ السَّفرِ إلى طويلٍ وقصيرٍ، وتقسيمِ الطَّلَاقِ بعد الدُّخُولِ إلى بائنٍ ورَجْعِيٍّ، وتقسيمِ الأيمانِ إلى يمينٍ مكفَّرةٍ وغير مكفَّرةٍ. وأمثال ذلك مما علَّقَ اللهُ ورسولُهُ الحُكْمَ فيه بِالْجِنْسِ الْمُشْتَرَكِ الْعَامِّ، فجعله بعضُ الناسِ نوعين: نوعاً يتعلّقُ به ذلك الحُكْمُ، ونوعاً لا يتعلّقُ من غيرِ دلالةٍ على ذلك من كتابٍ ولا سُنَّةٍ: لانصاً ولا استنباطاً.

والذين قالوا لا يثبتُ ذلك في السَّفرِ المُحَرَّمِ عُمْدَتُهُمْ قولُهُ تعالى في الميِّتَةِ: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]، وقد ذهب طائفةٌ من المُفسِّرين إلى أن «الباغِي» هو الباغِي على الإمام الذي يجوزُ قتاله، و«العادي» هو العادي على المُسلمين، وهم المُحَارِبُونَ قِطَاعُ الطَّرِيقِ. قالوا فإذا ثبتَ أنَّ الميِّتَةَ لا تَحِلُّ لَهُمْ فَسَائِرُ الرُّخَصِ أُولَى. وقالوا إذا اضْطُرَّ العاصي بسفَرِهِ أَمْرَاهُ أَنْ يَتَوَبَّ وَيَأْكُلَ، وَلَا نَبِيحٌ لَهُ إِتْلَافَ نَفْسِهِ. وهذا القولُ معروفٌ

(١) سلف ص ٣٩٢ / تعليق (٥).

(٢) أخرجه البخاري (١١٩٧)، ومسلم (١٣٤٠) من حديث أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه.
وأخرجه البخاري (١٠٨٨)، ومسلم (١٣٣٩)، وأبو داود (١٧٢٣) (١٧٢٤) (١٧٢٥) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

وأخرجه البخاري (١٠٨٦) و (١٠٨٧)، ومسلم (١٣٣٨) من حديث ابن عمر، رضي الله عنه.
(٣) سلف ص ٣٩٥ / تعليق (٢).

عن أصحاب الشافعي وأحمد. وأما أحمد ومالك فجوزا له أكل الميتة دون القصر والفطر. قالوا: ولأن السفر المحرم معصية، والرخص للمسافر إعانة على ذلك، فلا تجوز الإعانة على المعصية.

وهذه حجج ضعيفة. أما الآية فأكثر المفسرين قالوا: المراد بالباغي الذي يبغي المحرم من الطعام مع قدرته على الحلال، والعادي الذي يتعدى القدر الذي يحتاج إليه، وهذا التفسير هو الصواب دون الأول، لأن الله أنزل هذا في السور المكية: الأنعام، والنحل، وفي المدينة، ليبيّن ما يحل وما يحرم من الأكل، والضرورة لا تختص بسفر، ولو كانت في سفر فليس السفر المحرم مختصاً بقطع الطريق والخروج على الإمام، ولم يكن على عهد النبي ﷺ إمام يخرج عليه، ولا من شرط الخارج أن يكون مسافراً، والبغاة الذين أمر الله بقتالهم في القرآن لا يشترط فيهم أن يكونوا مسافرين، ولا كان الذين نزلت الآية فيهم أولاً مسافرين، بل كانوا من أهل العوالي مقيمين، واقتتلوا بالنعال والجريد، فكيف يجوز أن تُفسر الآية بما لا يختص بالسفر، وليس فيها كل سفر محرم؟ فالمذكور في الآية لو كان كما قيل لم يكن مطابقاً للسفر المحرم، فإنه قد يكون بلا سفر، وقد يكون السفر المحرم بدونه.

وأيضاً فقوله: ﴿غَيْرِ بَاغٍ﴾ حال من ﴿اضْطُرَّ﴾ فيجب أن يكون حال اضطرابه وأكله الذي يأكل فيه: غير باغ ولا عاد، فإنه قال: ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ ومعلوم أن الإثم إنما يُنفى عن الأكل الذي هو الفعل، لا عن نفس الحاجة إليه، فمعنى الآية: فمن اضطرب فأكل غير باغ ولا عاد، وهذا يبيّن أن المقصود أنه لا يبغي في أكليه ولا يتعدى. والله تعالى يقرب بين البغي والعدوان. فالبغي ما جنسه ظلم، والعدوان مجاوزة القدر المباح، كما قرّن بين الإثم والعدوان في قوله: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى، وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢] فالإثم جنس الشرّ، والعدوان مجاوزة القدر المباح، فالبغي من جنس الإثم. قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩]. وقال تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوسٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٨٢]، فالإثم جنس لظلم الورثة إذا كان مع العمد، وأما الجنف فهو الجنف عليهم بعمد وبغير عمد، لكن قال كثير من المفسرين: الجنف الخطأ، والإثم العمد، لأنه لما خص الإثم بالذكر

-وهو العمد- بقي الداخل في الجنب الخطأ. ولفظ ﴿العدوان﴾ من باب تعدّي الحدود، كما قال تعالى: ﴿تلك حدود الله فلا تعتدوها﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ﴿ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه﴾ [الطلاق: ١] ونحو ذلك. ومما يشبهه هذا قوله: ﴿ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا﴾ [آل عمران: ١٤٧]، والإسراف مجاوزة الحد المباح، وأما الذنوب فما كان جنسه شرًّا وإثم.

وأما قولهم: إن هذا إغانة على المعصية فغلط، لأن المسافر مأمور بأن يصلي ركعتين، كما هو مأمور أن يصلي بالتيمة. وإذا عديم الماء في السفر المحرم كان عليه أن يتيمم ويصلي، وما زاد على الركعتين ليست طاعة، ولا مأموراً بها أحد من المسافرين، وإذا فعلها المسافر كان قد فعل منهيّاً عنه، فصار صلاة الركعتين مثل أن يصلي المسافر الجمعة خلف مستوطن. فهل يصليها إلا ركعتين، وإن كان عاصياً بسفره، وإن كان إذا صلى وحده صلى أربعاً؟.

وكذلك صومه في السفر، ليس برأ، ولا مأموراً به؛ فإن النبي ﷺ ثبت عنه أنه قال: «ليس من البر الصيام في السفر»^(١)، وصومه إذا كان مقيمًا أحب إلى الله من صيامه في سفر محرم، ولو أراد أن يتطوع على الراحلة في السفر المحرم لم يمنع من ذلك، وإذا اشتبهت عليه القبلة أما كان يتحرى ويصلي؟ ولو أخذت ثيابه أما كان يصلي غرياناً؟ فإن قيل: هذا لا يمكنه إلا هذا. قيل: والمسافر لم يؤمر إلا بركعتين، والمشروع في حقه أن لا يصوم، وقد اختلف الناس لو صام هل يسقط الفرض عنه؟ واتفقوا على أنه إذا صام بعد رمضان أجزأه، وهذه المسألة ليس فيها احتياط، فإن طائفة يقولون: من صلى أربعاً، أو صام رمضان في السفر المحرم لم يجزئه ذلك، كما لو فعل ذلك في السفر المباح عندهم.

وطائفة يقولون: لا يجزئه إلا صلاة أربع وصوم رمضان، وكذلك أكل الميتة واجب على المضطر، سواء كان في السفر أو الحضر، وسواء كانت ضرورته بسبب مباح أو محرم، فلو ألقى ماله في البحر، واضطر إلى أكل الميتة كان عليه أن يأكلها، ولو سافر سفرًا محرماً فأتعبه حتى عجز عن القيام صلى قاعداً، ولو قاتل قتالاً محرماً حتى أعجزته الجراح عن القيام صلى قاعداً.

(١) أخرجه البخاري (١٩٤٦)، ومسلم (١١١٥) من حديث جابر بن عبد الله، رضي الله عنه.

فإن قيل: فلو قاتل قتالا مُحَرَّمًا، هل يُصلي صلاة الخوف؟ قيل: يجب عليه أن يُصلي ولا يقاتل، فإن كان لا يدع القتال المحرم فلا يُبيح له ترك الصلاة، بل إذا صلى صلاة خائف كان خيراً من ترك الصلاة بالكُلِّيَّة. ثم هل يعيد؟ هذا فيه نزاع، ثم إن أمكن فعلها بدون هذه الأفعال المبطلة في الوقت وجب ذلك عليه، لأنه مأمورٌ بها، وأما إن خرج الوقت ولم يفعل ذلك، ففي صحتها وقبولها بعد ذلك نزاع اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول بالجواز لما ذكر من الأدلة والله أعلم.

مسألة: قالت الشافعية: يلحق بسفر المعصية أن يتعب نفسه ويعذب دابته بالركض لغير غرض. قال الصيدلاني وغيره: وهو حرام اهـ.

مسألة: فإن عديم العاصي بسفره الماء، فعليه أن يتيمم؛ لأن الصلاة واجبة لا تسقط، والطهارة لها واجبة أيضاً، فيكون ذلك عزيمة وهل تلزمه الإعادة؟ على وجهين: أحدهما: لا تلزمه، لأن التيمم عزيمة، بدليل وجوبه، والرخص لا تجب. والثاني: عليه الإعادة، لأنه حكم يتعلق بالسفر، أشبه بقيّة الرخص. قال الموفق: والأوّل أولى، لأنه أتى بما أمر به من التيمم والصلاة، فلم يلزمه إعادتها، ويفارق بقيّة الرخص، فإنه يُمنع منها، وهذا يجب فعله، ولأن حكم بقيّة الرخص المنع من فعلها، ولا يمكن تعدية هذا الحكم إلى التيمم، ولا إلى الصلاة، لوجوب فعلها، ووجوب الإعادة ليس بحكم في بقيّة الرخص، فيكف يمكن أخذه منها أو تعديته عنها.

ويباح له المسح يوماً وليلة، لأن ذلك لا يختص بالسفر، فأشبهه الاستجمار والتيمم وغيرهما من رخص الحضر وقيل: لا يجوز، لأنه رخصة، فلم تبح له كرخص السفر. قال الموفق: والأوّل أولى، وهذا ينتقض بسائر رخص الحضر اهـ.

مسألة: فإن خاف المسافر سفر معصية على نفسه إن لم يأكل الميتة، قيل له: تب وكل، لتمكّنه من التوبة كلّ وقت. وتقدم معنى التوبة، ويأتي أيضاً في الشهادات إن شاء الله تعالى.

مسألة: ولا يترخص في سفر مكروه كالسفر لفعل مكروه، وللهي عنه، ومن السفر المكروه سفره وحده، صرح به بعضهم، عن ابن عمر «لو يعلم من الوحدة ما أعلم ما

سار راكب بليل»^(١).

وقيل: يترخص.

ومن يُجيزُ القصرَ في سفرِ المعصيةِ فهنا بطريقٍ أولى.

مسألة: ويترخص إن قصد مشهداً أو قصد مسجداً، ولو غيرَ المساجدِ الثلاثة، أو قصد قبرَ نبيٍّ، أو غيره كوليٍّ، على الصحيح من المذهب، واختاره الموفق.

وحديث «لا تُشدُّ الرحالُ إلا إلى ثلاثةِ مساجدٍ»^(٢) أي لا يُطلب ذلك، فليس نهياً عن شدِّها لغيرها، خلافاً لبعضهم، وقال الموفق: يُحملُ الحديثُ على نفي الفضيلة، لا على التحريم، وليست الفضيلة شرطاً في إباحة القصر، فلا يضُرُّ انتفاؤها اهـ. لأنه ﷺ كان يأتي قباءً راكباً وماشيّاً^(٣)، ويزورُ القبورَ، وقال: «زوروها فإنها تذكركم الآخرة»^(٤). هكذا قال الموفق والبُهوتي وغيرهما.

وقال في «الرعاية الكبرى»: لا يترخص من قصد مشهداً أو مسجداً غيرَ المساجدِ الثلاثة، أو قصد قبراً غيرَ قبرِ النبي ﷺ اهـ. قال الشيخ عبد الله أبا بطين: الاستثناء غيرُ مُسلم به، لأنَّ النبي ﷺ قال: «لا تُشدُّ الرحالُ إلا إلى ثلاثةِ مساجدٍ...» الحديث، والاستثناء عند أهلِ الأصول معيارُ العموم اهـ.

قال في «الإنصاف»: أو نبيٍّ غيره. وجزمَ بهذا في «الرعاية الصغرى». وقال في «التلخيص» وابنُ عقيل: قاصدُ المشاهدِ لزيارتها لا يترخص اهـ. جزم به في النظم اهـ.

وقال أبو محمد الجويني: يحرمُ الشَّدُّ إلى غيرِ المساجدِ الثلاثة. نقله النووي. وذكر الشيخ

(١) أخرجه أحمد (٤٧٤٨)، والبخاري (٢٩٩٨)، وابن حبان (٢٧٠٤) من حديث ابن عمر مرفوعاً.

(٢) أخرجه البخاري (١١٨٩)، ومسلم (١٣٩٧) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (١١٩٣)، ومسلم (١٣٩٩) من حديث ابن عمر، رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم (٩٧٦)، وابن حبان (٣١٦٩) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

تقي الدين: يجب السفر المنذور إلى المشاهد. قاله في «المبدع».

وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: وقد اختلف أصحابنا، هل يجوز السفر لزيارة القبور؟ على قولين، أحدهما: لا يجوز، والمسافرة لزيارتها معصية، لا يجوز قصر الصلاة فيها، وهذا قول ابن بطة وابن عقيل وغيرهما، لأن هذا السفر بدعة. قال: والوجه الثاني: يجوز السفر إليها. قاله طائفة من المتأخرين، منهم: أبو حامد الغزالي، وأبو الحسن بن عبدوس، والشيخ أبو محمد المقدسي وما علمته منقولاً عن أحد من المتقدمين. انتهى ملخصاً، واختار أبو محمد الجويني والقاضي عياض تحريم السفر لزيارة القبور مطلقاً اهـ.

الترجيح:

قلت: والصحيح أنه يحرم الشد إلى غير المساجد الثلاثة والله أعلم.
مسألة: ويقصر من ابتداء سفره، ولو عصى في سفره الجائر، كأن شرب فيه مُسكرًا، ونحوه كأن زنى فيه، أو قذف، أو اغتاب، لأنه لم يقصد السفر لذلك^(١).

مسألة: ويقصر الرباعية ويفطر برمضان من المباح أكثر قصده بالسفر، كمن قصد سفره معصية ومباحاً، وقصده للمباح أكثر، كالتاجر الذي يقصد أن يشرب من خمر البلد الذي يتجر إليه، أو سافر سفر معصية، وتاب في أثائه، وقد بقي مسافة قصر، فيقصر فيها؛ لأنها سفر مباح، كما لو لم يتقدمها معصية، بخلاف ما لو كان الباقي دونها، ولا يقصر إذا استوى المحرم والمباح، أي تساوى قصدهما. أو كان الحظر أكثر قصداً، فلا يقصر ولا يفطر، تغليباً لجانب الحظر.

مسألة: ولو انتقل من سفره المباح إلى قصد سفر محرم، امتنع القصر والفطر، كما لو كان محرمًا ابتداءً، على الصحيح من المذهب. وقيل: له القصر. ولو نقل سفره المحرم إلى مباح - كما لو تاب وقد بقي مسافة قصر - فله القصر، على الصحيح من المذهب. وقيل: لا يقصر. وقيل: يقصر ولو بقي أقل من مسافة القصر^(٢).

(١) انظر «كشف القناع» ٥٩٦/١، و«الإنصاف» ٣١٦-٣١٨/٢، و«المبدع» ١٠٧/٢، و«المغني»

١١٨-١١٥/٣، و«المجموع شرح المذهب» ٢٠٢/٤، و«مجموع الفتاوى» ١٠٥-١١٤/٢٤، و«حاشية

العنقري» ٢٧١/١، و«نيل الأوطار» ٢٢٨/٣، و«الفروع» ٥٧/٢، و«المحلى» ٣٨٤/٤.

(٢) انظر «كشف القناع» ٥٩٦/١، و«الإنصاف» ٣١٥/٢.

قلت: وتقدم أن الصحيح أنه يجوز الترخص في سفر المعصية.

نص: «ويجوز (و) في ثلاثة أيام. وأَجَوَّزُهُ (و ش) في يومين مسافة ستَّة عشر فرسخاً».

ش: ويجوزُ القصرُ إذا كان يَبْلُغُ سفره ذهاباً - بفتح الذال مصدر ذهب - ستَّة عشر فرسخاً تقريباً لا تحديداً، صحَّحه في «الإنصاف».

وقال أبو المعالي: المسافة تحديداً. قال ابن رجب في «شرح البخاري»: الأُميال تحديداً. نص عليه الإمام أحمد اهـ.

والستَّة عشر فرسخاً يومان قاصدان في زمن معتدلِ الحرِّ والبرِّد، أي معتدِلان طولاً وقِصراً. والقصدُ الاعتدالُ قال تعالى: ﴿وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾ [لقمان: ١٩]، بسير الأثقال ودبيب الأقدام، وذلك أربعة بُرْدٍ - بضم الباء والراء - جمع بَرِيدٍ، والبريدُ أربعةُ فراسخٍ، جمعُ فرسخٍ والفرسخُ ثلاثة أميالٍ هاشميَّة، قال النووي: نسبة إلى بني هاشم اهـ. وبأُميالِ بني أميَّة ميلان ونصف، والميلُ الهاشمي اثنا عشر ألف قدم، وهي ستَّة آلاف ذراعٍ بذراعِ اليد، والذراعُ: أربعة وعشرون إصبعاً مُعَرَّضَةً معتدلةً، كل إصبع منها عرضُه ستُّ حَبَّاتٍ شعيرٍ بَطُونٍ بعضها إلى بَطُونٍ بعضٍ، عرضُ كلِّ شعيرة ستُّ شعراتٍ بردُونٍ - بالذال المعجمة -، قال ابن الأنباري: يقعُ على الذَّكَرِ والأنثى، وربما قالوا في الأنثى بردونة. قال المطرزي: البردُونُ: التُّركيُّ من الخيل، وهو ما أبواه نَبَطِيَّان، عكس العراب. قال الحافظ ابن حجر في «شرح البخاري»: الذراعُ الذي ذَكَرَ قد حُرِّزَ بذراعِ الحديدِ المستعملِ الآن في مصر والحجاز في هذه الأعصار، فَوُجِدَ ينقصُ عن ذراعِ الحديدِ بقدر الثُّمن، وعلى هذا فالميلُ بذراعِ الحديدِ على القولِ المشهورِ خمسةُ آلاف ذراعٍ ومئتان وخمسون ذراعاً. قال: وهذه فائدةٌ نفيسة، قلَّ مَنْ تَنَبَّهَ إليها اهـ.

ونظم بعضهم شعراً

إنَّ البريدَ من الفراسخِ أربعُ والفرسخُ فثلاثُ أميالٍ ضُعُوا
والميلُ ألفٌ أي من الباعاتِ قلُّ والباعُ أربعُ أذرعٍ فتَبَّعُوا

ثُمَّ الذِرَاعُ مِنَ الْأَصَابِعِ أَرْبَعٌ مِنْ بَعْدِهَا عَشْرُونَ ثُمَّ الْإِصْبَعُ
سِتُّ شَعِيرٌ بَطْنُ كُلِّ شَعِيرَةٍ مِنْهَا إِلَى ظَهْرِ الْأَخِيرَةِ تُوضَعُ
ثُمَّ الشَّعِيرَةُ سِتُّ شَعْرَاتٍ غَدَّتْ مِنْ شَعْرِ بَغْلٍ أَوْ حِمَارٍ فَاسْمَعُوا

وتقدَّرُ المسافةُ في هذا الزمنُ بشانين كيلومتراً على سبيلِ التقريب. ذكرته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، وقال الزحيلي تقدر بحوالي تسعة وثمانين كيلو متر وعلى وجه الدقة: ٧٠٤ و ٨٨ كم.

قال الأثرم: قيل لأبي عبد الله: في كم تقصر الصلاة؟ قال: في أربعة بُرْدٍ. قيل له: مسيرة يوم تام؟ قال: لا، أربعة بُرْدٍ، ستة عشر فرسخاً، مسيرة يومين. وقد قدَّره ابنُ عباسٍ مِنْ عُسْفَانَ^(١) إلى مكة، وَمِنْ الطائِفِ إلى مكة، وَمِنْ جُدَّةَ إلى مكة^(٢)، وَذَكَرَ صَاحِبُ «المسالك» أَنَّ مِنْ دِمَشْقَ إلى القُطَيْفَةِ أربعة وعشرين ميلاً، وَمِنْ دِمَشْقَ إلى الكُسُورَةِ اثني عشر ميلاً، وَمِنْ الكُسُورَةِ إلى جَاسِمٍ أربعة وعشرين ميلاً.

قال الجوهري: الميلُ مِنَ الْأَرْضِ: منتهى مدِّ البصرِ. وقيل: حَدُّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الشَّخْصِ فِي أَرْضٍ مُسَطَّحَةٍ، فَلَا يَدْرِي هَلْ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ، أَمْ هُوَ آتٍ؟

وإلى أَنَّ مَسَافَةَ الْقَصْرِ يَوْمَانِ قَاصِدَانِ ذَهَبَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَمَرَ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَالزَّهْرِيِّ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكٌ وَاللَيْثُ وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَفُقَهَاءُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَغَيْرُهُمْ.

الدليل: ما روى ابنُ عباسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَا أَهْلَ مَكَّةَ لَا تَقْصُرُوا فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَةِ بُرْدٍ، مِنْ مَكَّةَ إِلَى عُسْفَانَ» رواه الدارقطني، وَضَعَفَهُ أَحْمَدُ وَيَحْيَى، مَعَ أَنَّ أَحْمَدَ احْتَجَّ بِهِ مَعَ تَضْعِيفِهِ. قَالَ النَّوَوِيُّ: حَدِيثٌ ضَعِيفٌ جَدًّا أَه. وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: بَاطِلٌ بَلَا شَكَّ عِنْدَ أَئِمَّةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَه. وَقَدْ رَوَى مُوقِفًا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ^(٣).

(١) عسفان: منهلة من مناهل الطريق بين الجُحْفَةِ ومَكَّةَ، «مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ» ٦٧٣/٣.

(٢) انظر التعليق (٢)/ ص ٤٠٦.

(٣) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السنن» ٣٨٧/١ وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ ١٣٨/٣، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الكبير» (١١١٦٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَهَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ لَا يَحْتَجُّ بِهِ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ مَجَاهِدٍ ضَعِيفٌ بِمَرَّةٍ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ، وَانْظُرِ الْأَثَرَ الْآتِي عِنْدَ التَّعْلِيلِ (٢)/ ص ٤٠٦.

قال الخطابي: هو أصحُّ الروایتين عن ابن عمر. وقول الصحابي حجة، خصوصاً إذا حالف القياس، وعن عطاء بن أبي رباح أنَّ ابن عمر وابن عباس كانا يصليان ركعتين، ويُفطران في أربعة بُرْدٍ فما فوق ذلك. رواه البيهقي. قال النووي: بإسناد صحيح. وذكره البخاري في «صحيحه» تعليقاً^(١) بصيغة جزم، فيقتضي صحته عنده. وعن عطاء قال: سئل ابن عباس أقصر الصلاة إلى عرفة؟ فقال: لا ولكن إلى عُسفان وإلى جُدَّة وإلى الطائف. رواه الشافعي والبيهقي بإسنادٍ صحيح^(٢). وروى مالك بإسناده الصحيح في «الموطأ» عن ابن عمر أنه قصرَ في أربعة بُرْدٍ^(٣) ١ هـ. ولأنه الأكثرُ من أقوال الصحابة^(٤).

وعن أحمد: يُشترطُ أن يكونَ عشرين فرسخاً.

وقيل: يقصُرُ في مسافة ميل. رواه ابنُ أبي شيبة بإسنادٍ صحيحٍ عن ابن عمر^(٥)، وإلى ذلك ذهب ابنُ حزم الظاهريُّ: واحتجَّ له بإطلاقِ السَّفرِ في كتاب الله تعالى، كقوله ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ الآية [النساء: ١٠١]، وفي سنة رسول الله ﷺ قال: فلم يُخَصَّ الله ولا رسوله ولا المسلمون بأجمعهم سفراً من سفر، ثم احتجَّ على تركِ القصر فيما دونَ الميل بأن النبي ﷺ قد خرج إلى البقيعِ لدفنِ الموتى، وخرجَ إلى الفضاءِ للغائطِ والناسُ معه، فلم يقصُرْ ولا أفطرَ.

(١) علقه البخاري في «صحيحه» في تقصير الصلاة: باب (٤) في كم يقصر الصلاة؟ ووصله البيهقي في «السنن الكبرى» ١٣٧/٣، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٢٦١)، والحافظ في «تغليق التعليق» ٤١٥/٢.

(٢) أخرجه الشافعي ١٨٤/١ و ١٨٥، ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٦٦٢)، والبيهقي ١٣٧/٣، وأخرجه عبد الرزاق (٤٢٩٧)، وابن أبي شيبة ٤٤٥/٢.

(٣) هو في «الموطأ» ١٢٥/١ ومن طريقه أخرجه الشافعي ١٨٥/١، وابن المنذر (٢٢٦٠)، وأخرجه عبد الرزاق (٤٣٠١)، وابن أبي شيبة ٤٤٤/٢-٤٤٥.

(٤) انظر «كشف القناع» ٥٩٤/١، ٥٩٥، و«الإنصاف» ٣١٨/٢، ٣١٩، و«المبدع» ١٠٧/٢، و«المسالك والممالك» ٧٦، ٧٨، و«المغني» ١٠٦/٣، و«المجموع شرح المهذب» ١٩٠، ١٩٢، و«مجموع الفتاوى» ٣٩/٢٤، و«حاشية العنقري» ٢٧٢، ٢٧٣، و«فتاوى إسلامية» ٤٠٥/١، و«نيل الأوطار» ٢٣٤/٣، و«فتح الباري» ٥٦٧/٢، و«فتاوى اللجنة» ٩٠/٨، و«معالم السنن» ٥٠/٢، و«الفقه الإسلامي وأدلته» ٣٢١/٢.

(٥) أورده ابن حزم في «المحل» ٨/٥ عن ابن عمر من قوله بلفظ: لو خرجت ميلاً قصرت الصلاة. وقد روي عن ابن عمر خلافه كما سلف.

وروي عن ابن عمر أنه كان يقصر في مسيرة عشرة فراسخ. قال ابن المنذر: ثبت أن ابن عمر كان يقصر إلى أرض له، وهي ثلاثون ميلاً وروي نحو ذلك عن ابن عباس فإنه قال: يقصر في اليوم، ولا يقصر فيما دونه. وإليه ذهب الأوزاعي، وقال: عامة العلماء يقولون: مسيرة يوم تام. وبه نأخذ (١) هـ.

قال في الفتح: وقد أورد البخاري ما يدل على أن اختياره أن أقل مسافة القصر يوم وليلة، يعني قوله في «صحيحه»: وسمى النبي ﷺ السفر يوماً وليلة بعد قوله: «باب في كم يقصر الصلاة» (٢) هـ.

وقال عبد الله بن مسعود (٣) وسويد بن غفلة (٤) - بفتح الغين المعجمة والفاء -: لا يجوز القصر إلا في مسيرة ثلاثة أيام. وبه قال الشعبي والنخعي والحسن بن صالح والثوري وأبو حنيفة.

الدليل: قول النبي ﷺ: «يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن» (٥) وهذا يقتضي أن كل مسافر له ذلك، ولأن الثلاثة متفق عليها، وليس في أقل من ذلك توقيف ولا اتفاق.

وروي عن جماعة من السلف - رحمة الله عليهم - ما يدل على جواز القصر في أقل من يوم. فقال الأوزاعي: كان أنس يقصر فيما بينه وبين خمسة فراسخ. وكان قبيصة بن ذؤيب، وهانئ بن كئثم، وابن مخرمة يقصرون فيما بين الرملة وبيت المقدس (٦).

وروي عن علي - رضي الله عنه - أنه خرج من قصره بالكوفة حتى أتى النخيلة، فصلّى

(١) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٤/ ٣٤٨ - ٣٥١.

(٢) «صحيح البخاري» في تقصير الصلاة: باب (٤) في كم يقصر الصلاة.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٤٢٨٧)، وابن أبي شيبة ٢/ ٤٤٤، وابن المنذر (٢٢٦٧)، عن ابن مسعود، رضي الله عنه.

وفي سنده انقطاع.

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٤٣٠٧)، وابن أبي شيبة ٢/ ٤٤٤.

(٥) سلف ص ٣٦ / تعليق (٥).

(٦) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٤/ ٣٥١.

بها الظُّهْر والعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَجَعَ مِنْ يَوْمِهِ، فَقَالَ: أَرَدْتُ أَنْ أَعْلَمَكُمْ سُنَّتَكُمْ^(١).

وعَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، قَالَ خَرَجْتُ مَعَ شُرَحْبِيلِ بْنِ السَّمْطِ إِلَى قَرْيَةٍ عَلَى رَأْسِ سَبْعَةِ عَشَرَ مِيلًا، أَوْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ مِيلًا، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَقُلْتُ لَهُ، فَقَالَ: رَأَيْتُ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يُصَلِّي بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، وَقَالَ: إِنَّمَا فَعَلْتُ كَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢).

وَرَوَى أَنَّ دِحْيَةَ الْكَلْبِيِّ خَرَجَ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ دِمَشْقَ مَرَّةً إِلَى قَدْرِ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ إِنَّهُ أَفْطَرَ، وَأَفْطَرَ مَعَهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَكَرِهَ آخَرُونَ أَنْ يُفْطَرُوا، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى قَرْيَتِهِ، قَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ الْيَوْمَ أَمْرًا مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنِّي أَرَاهُ، إِنْ قَوْمًا رَغَبُوا عَنْ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. يَقُولُ ذَلِكَ لِلَّذِينَ صَامُوا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣).

وَرَوَى سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا هَاشِمٌ، عَنْ أَبِي هَارُونَ الْعَبْدِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ فَرَسَخًا قَصَرَ الصَّلَاةَ^(٤). وَقَالَ أَنَسُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ، أَوْ ثَلَاثَةِ فَرَاسِخٍ، صَلَّى رَكَعَتَيْنِ. شُعْبَةُ الشَّاكُّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٥).

قَالَ الْمَوْفَّقُ: وَقَوْلُ أَنَسٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ، أَوْ ثَلَاثَةِ فَرَاسِخٍ، صَلَّى رَكَعَتَيْنِ. يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ: إِذَا سَافَرَ سَفَرًا طَوِيلًا قَصَرَ إِذَا بَلَغَ ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ. كَمَا قَالَ فِي لَفْظِهِ الْآخِرِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي الْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَبِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ^(٦).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٤٣/٢ ومن طريق ابن المنذر في «الأوسط» (٢٢٦٩) عن علي رضي الله عنه.

(٢) في «صحيحه» (٦٩٢).

(٣) في «سننه» (٢٤١٣)، وأخرجه أحمد ٣٩٨/٦، وابن خزيمة (٢٠٤١) من طريق منصور الكلبي، عن دحية بن خليفة الكلبي، رضي الله عنه.

ومنصور الكلبي مستور كما قال الحافظ في «التقريب».

(٤) وأخرجه ابن أبي شيبة ٤٤٢/٢، ٤٤٣ وابن عدي في «الكامل» ١٧٣٤/٥ من طريق هشيم بهذا الإسناد. قلنا: وهذا إسناد ضعيف، أبو هارون العبدى - واسمه: عمارة بن جوين - متروك، ومنهم من كذبه، كما قال الحافظ في «التقريب».

(٥) أخرجه مسلم (٦٩١)، وأبو داود (١٢٠١) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٦) أخرجه البخاري (١٠٨٩)، ومسلم (٦٩٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

وذكر النووي أنَّ الظاهرية ذهبوا إلى أن أقل مسافة القصر ثلاثة أميال احتجاجاً بحديث أنس^(١). قال في «الفتح»: وهو أصحُّ حديث ورد في ذلك وأصرُّه، وقد حمّله من خالفه على أن المراد المسافة التي يُبتدأ منها القصر، لا غاية السفر. قال: ولا يخفى بُعد هذا الحمل، مع أنَّ البيهقي^(٢) ذكر في روايته من هذا الوجه أنَّ يحيى بن يزيد راويه عن أنس قال: سألت أنساً عن قصر الصلاة، وكنتُ أخرجُ إلى الكوفة يعني من البصرة فأصلي ركعتين ركعتين حتى أرجع، فقال أنس... فذكر الحديث. قال: فظهر أنه سأله عن جواز القصر في السفر، لا عن الموضع الذي يبتدئ القصر منه اهـ.

وقال النووي: والجواب عما احتجَّ به أهل الظاهر من إطلاق الآية والأحاديث أنه لم يُنقل عن النبي ﷺ القصر صريحاً في دون مرحلتين. وأما حديث أنس فليس معناه أنَّ غاية سفره كانت ثلاثة أميال، بل معناه أنه كان إذا سافر سافراً طويلاً فتباعد ثلاثة أميال قصر، وليس التقييد بالثلاثة لكونه لا يجوزُ القصر عند مفارقة البلد، بل لأنه ما كان يحتاجُ إلى القصر إلا إذا تباعد هذا القدر، لأنَّ الظاهر أنه ﷺ كان لا يسافر عند دخول وقت الصلاة إلا بعد أن يصلِّيها، فلا تدركه الصلاة الأخرى إلا وقد تباعد عن المدينة.

وأما حديث شريحيل، وقوله: إنَّ عمر - رضي الله عنه - صلى بذي الحليفة ركعتين، فمحمولٌ على ما ذكرناه في حديث أنس، وهو أنه كان مسافراً إلى مكة أو غيرها، فمر بذي الحليفة، وأدركته الصلاة، فصلَّى ركعتين، لا أنَّ ذا الحليفة غاية سفره. وأما الجواب عما احتجَّ به القائلون باشتراط ثلاثة أيام، فهو أنَّ الحديث الذي ذكروه ليس فيه أنَّ السفر لا ينطلق إلا على مسيرة ثلاثة أيام، وإنما فيه أنه لا يجوزُ للمرأة أن تسافر بغير محرم هذا السفر الخاص، ويدلُّ على هذا أنه ثبت عن أبي سعيد رواية أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسافر المرأة

(١) يعني الحديث الذي أخرجه مسلم (٦٩١)، وأبو داود (١٢٠١) عن يحيى بن يزيد الهنائي، قال: سألت أنس بن مالك عن قصر الصلاة، فقال: كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ - صلى ركعتين.

(٢) في «السنن الكبرى» ١٤٦/٣.

يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم» رواه البخاري ومسلم^(١).

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها محرم» رواه البخاري ومسلم^(٢)، وفي رواية لمسلم: «مسيرة يوم»، وفي رواية له: «ليلة»، وفي رواية أبي داود: «لا تسافر بريدا»، ورواه الحاكم، وقال: صحيح الإسناد^(٣).

قال البيهقي: وهذه الروايات الصحيحة في الأيام الثلاثة واليومين واليوم صحيحة، وكان النبي ﷺ سُئِلَ عن المرأة تسافر ثلاثاً بغير محرم، فقال: «لا»، وسُئِلَ عن سفرها يومين بغير محرم، فقال: «لا»، وسُئِلَ عن يوم، فقال: «لا»، فأدّى كلُّ منهم ما حفظ، ولا يكون شيء من هذا حداً للسفر، يدل عليه حديث ابن عباس: سمعتُ رسولَ الله يقول: «لا يخلونَّ رجلٌ بامرأة، ولا تسافر امرأةٌ إلا ومعها ذو محرم» رواه البخاري ومسلم^(٤). هذا كلامُ البيهقي^(٥)، فحصل أن النبي ﷺ لم يُردِّ تحديد ما يقع عليه السفر، بل أطلقه على ثلاثة أيام، وعلى يومين، وعلى يوم وليلة، وعلى يوم، وعلى ليلة، وعلى بريد، وهو مسيرة نصف يوم. فدلَّ على أن الجميع يُسمَّى سَفَرًا والله أعلم اهـ.

قال الشوكاني: وحجج هذه الأقوال مأخوذ بعضها من قصره ﷺ في أسفاره، وبعضها من قوله ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا ومعها ذو محرم» عند الجماعة إلا النسائي. وفي رواية للبخاري من حديث ابن عمر عنه ﷺ: «لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم». وفي رواية لأبي داود: «لا تسافر المرأة بريدا»^(٦). ولا حجة في جميع ذلك. أما قصره ﷺ في أسفاره فلعدم استلزام فعله لعدم الجواز فيما دون المسافة

(١) أخرجه البخاري (١١٩٧)، ومسلم (١٣٤٠)، وانظر ص ٣٩٨ / تعليق (٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٨٨)، ومسلم (١٣٣٩)، وانظر ص ٣٩٨ / تعليق (٢).

(٣) أخرجه أبو داود (١٧٢٥)، والحاكم ١/ ٤٤٢، وابن حبان (٢٧٢٧).

(٤) أخرجه البخاري (٣٠٠٦)، ومسلم (١٣٤١) من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.

(٥) في «السنن الكبرى» ١/ ١٣٩.

(٦) حديث ابن عمر أخرجه البخاري (١٠٨٦) و (١٠٨٧)، ومسلم (١٣٣٨)، وأبو داود (١٧٢٧).

التي قَصَرَ فيها.

وأما نهى المرأة عن أن تسافر ثلاثة أيام بغير ذي محرم فغاية ما فيه إطلاق اسم السفر على مسيرة ثلاثة أيام، وهو غير مُنافٍ للقصر فيما دونها، وكذلك نهىها عن سفر اليوم بدون محرم، والبريد لا ينافي جواز القصر في ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ كما في حديث أنس، لأنَّ الحكم على الأقلَّ حكم على الأكثر.

وأما حديث ابن عباس عند الطبراني أنه رضي الله عنه قال: «يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة برد، من مكة إلى عُسفان»^(١) فليس مما تقوم به حجة، لأن في إسناده عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر، وهو متروك، وقد نسب الشوري إلى الكذب. وقال الأزدي: لا تحل الرواية عنه، والراوي عنه إسماعيل بن عيَّاش: وهو ضعيف في الحجازيين. وعبد الوهاب المذكور حجازي، والصحيح أنه موقوف على ابن عباس كما أخرجه عنه الشافعي بإسناد صحيح ومالك في «الموطأ».

إذا تقرر لك هذا فالمتيقن هو ثلاثة فراسخ، لأن حديث أنس متردد ما بينها وبين ثلاثة أميال، والثلاثة الأميال مندرجة في الثلاثة الفراسخ، فيؤخذ بالأكثر احتياطاً، ولكنه روى سعيد بن منصور عن أبي سعيد قال: كان رسول الله ﷺ إذا سافر فرسخاً يقصر الصلاة^(٢)، وقد أورد الحافظ هذا في التلخيص ولم يتكلم عليه، فإن صحَّ كان الفرسخ هو المتيقن، ولا يقصر فيما دونه إلا إذا كان يُسمى سَفراً لغة أو شرعاً اهـ.

واختار الشيخ تقي الدين ابن تيمية. جواز القصر في مسافة فرسخ. وقال أيضاً: إن حُدَّ فتحديده بريد أجود.

وقال الموفق والشيخ تقي الدين ابن تيمية أيضاً: لا حجة للتحديد، بل الحجة مع مَنْ أباح القصر لكلِّ مُسافرٍ، إلا أن ينعقد الإجماع على خلافه اهـ. واختاره ابن القيم والشيخ

(١) حديث ضعيف، أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١١٦٢) من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما. وقد

سلف ص ٤٠٥، تعليق (٣).

(٢) سلف تعليق (٤) / ص ٤٠٨.

عبدالله بن محمد. والشيخ عبد الرحمن السعدي والشيخ محمد بن إبراهيم واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

وقال داود: يقصر في طويل السفر وقصيره، قال ابن القيم: وهو مذهب كثير من السلف اهـ. قال الشيخ أبو حامد من الشافعية: حتى لو خرج إلى بستان خارج البلد قصر اهـ. قال ابن القيم: ولم يجد عليه السلام لأمتة مسافة محدودة للقصر والفطر بل أطلق لهم ذلك في مطلق السفر والضرب في الأرض كما أطلق لهم التيمم في كل سفر وأما ما يروى عنه من التحديد باليوم أو اليومين أو الثلاثة فلم يصح عنه منها شيء البتة اهـ.

قال المصنف - يعني الحرقي -: ولا أرى لما صار إليه الأئمة حجة، لأن أقوال الصحابة متعارضة مختلفة، ولا حجة فيها مع الاختلاف. وقد روي عن ابن عباس وابن عمر، خلاف ما احتج به أصحابنا. ثم لو لم يوجد ذلك لم يكن في قولهم حجة مع قول النبي عليه السلام وفعله، وإذا لم تثبت أقوالهم امتنع المصير إلى التقدير الذي ذكره؛ لوجهين: أحدهما: أنه مخالف لسنة النبي عليه السلام التي رويناهما، ولظاهر القرآن، لأن ظاهرة إباحة القصر لمن ضرب في الأرض، لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١]. وقد سقط شرط الخوف بالخبر المذكور عن يعلى بن أمية. فبقي ظاهر الآية متناولاً لكل ضرب في الأرض. وقول النبي عليه السلام: «يَمَسُّحُ الْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»^(١). جاء لبيان أكثر مدة المسح، فلا يصح الاحتجاج به هاهنا، وعلى أنه يمكنه قطع المسافة القصيرة في ثلاثة أيام، وقد ساءه النبي عليه السلام سَفَرًا، فقال: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ إِلَّا مَعَ ذِي حَرَمٍ»^(٢). والثاني، أن التقدير بآبه التوقيف، فلا يجوز المصير إليه برأي مجرد، سيما وليس له أصل يرد إليه، ولا نظير يُقَاسُ عليه، والحجة مع من أباح القصر لكل مسافر، إلا أن ينعقد الإجماع على خلافه اهـ.

وقال ابن تيمية: وأظهر القولين أنه يجوز في كل سفر، قصيرا كان أو طويلا، كما قصر

(١) سلف ص ٣٩٢ / تعليق (٥).

(٢) سلف ص ٣٩٨ / تعليق (٢).

أهل مكة خلف النبي ﷺ بعرفة ومنى، وبين مكة وعرفة نحو بريد: أربع فراسخ.

وأيضاً فليس الكتاب والسنة يُخصَّانِ بسفرٍ دون سفر، لا بقصرٍ ولا بفطرٍ، ولا تيمُّمٍ، ولم يُحدِّ النبي ﷺ مسافة القصرِ بحدٍّ، لا زمانيٍّ، ولا مكانيٍّ، والأقوالُ المذكورةُ في ذلك متعارضةٌ، ليس على شيءٍ منها حجةٌ، وهي متناقضةٌ، ولا يمكن أن يُحدَّ ذلك بحدٍّ صحيحٍ.

فإن الأرض لا تُدرِّعُ بذرعٍ مضبوطٍ في عامَّةِ الأسفارِ، وحركةُ المسافرِ تختلفُ. والواجب أن يُطلَقَ ما أطلقه صاحبُ الشرع ﷺ، ويُقيَّدَ ما قيَّده، فيقصرُ المسافرُ الصلاةَ في كل سفرٍ، وكذلك جميعُ الأحكامِ المتعلقةِ بالسفرِ مِنَ القصرِ والصلاةِ على الراحلةِ، والمسحِ على الخُفَّينِ.

ومن قسَّم الأسفارَ إلى قصيرٍ وطويلٍ، وخَصَّ بعضَ الأحكامِ بهذا، وبعضها بهذا، وجعلها متعلِّقةً بالسفرِ الطويلِ، فليس معه حجةٌ يُجِبُّ الرجوعَ إليها. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وقال: ولكن لا بُدَّ أن يكونَ ذلك مما يُعَدُّ في العُرفِ سَفَرًا، مثل أن يَزَوَّدَ له، ويبرزَ للصحراءِ. فإما إذا كان في مثلِ دمشق، وهو ينتقلُ من قُراها الشَّجَرِيَّةِ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَى قَرْيَةٍ، كما ينتقلُ من الصالحيةِ إلى دمشق، فهذا ليس بمُساوٍ، كما أن مدينةَ النبي ﷺ كانت بمنزلةِ القرى المتقاربةِ، عند كلِّ قومٍ نخيلُهم ومقابرُهم ومساجدُهم، قباء وغير قباء، ولم يكن خروجُ الخارجِ إلى قباء سَفَرًا، ولهذا لم يكنِ النبي ﷺ وأصحابُه يقصرون في مثل ذلك، فإنَّ الله تعالى قال: ﴿وَمَنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾ [التوبة: ١٠١]، فجميعُ الأبنيةِ تدخلُ في مُسَمَّى المدينةِ، وما خَرَجَ عن أهلِها فهو مِنَ الأعْرَابِ أهلِ العمودِ. والمنتقلُ مِنَ المدينةِ من ناحيةٍ إلى ناحيةٍ ليس بمُساوٍ، ولا يقصرُ الصلاةَ، ولكن هذه مسائلُ اجتِهَادٍ، فمن فعل منها بقولِ بعضِ العلماءِ لم يُنكَرْ عليه ولم يُهَجَرَ اهـ.

وقال ابنُ تيمية أيضاً: كُلُّ اسمٍ ليس له حدٌّ في اللغةِ ولا في الشرعِ، فالمرجعُ فيه إلى العُرفِ، فما كان سَفَرًا في عُرْفِ الناسِ فهو السفرُ الذي علَّقَ به الشارعُ الحكمَ، وذلك مثلُ سفرِ أهلِ مكةَ إلى عرفةَ، فإنَّ هذه المسافةَ بريدٌ، وهذا سَفَرٌ ثبت فيه جوازُ القصرِ والجمعُ بالسنةِ، والبريدُ هو نصفُ يومٍ بسيرِ الإبلِ والأقدامِ، وهو ربعُ مسافةِ يومينِ وليلتينِ، وهو

الذي قد يُسمَّى مسافة القصر، وهو الذي يمكن للذهاب إليها أن يرجع من يومه.

وأما ما دون هذه المسافة إن كانت مسافة القصر محدودةً بالمساحة - فقد قيل: يقصر في ميل. وروي عن ابن عمر أنه قال: لو سافرت ميلاً لقصرت^(١). قال ابن حزم: لم نجد أحداً يقصر في أقل من ميل، ووجد ابن عمر وغيره يقصرون في هذا القدر، ولم يجد الشارح في السفر حداً، فقلنا بذلك اتباعاً للسنة المطلقة، ولم نجد أحداً يقصر بما دون الميل. ولكن هو على أصله، وليس هذا إجماعاً، فإذا كان ظاهر النص يتناول ما دون ذلك لم يضره أن لا يعرف أحداً ذهب إليه، كعادته في أمثاله. وأيضاً فليس في قول ابن عمر أنه لا يقصر في أقل من ذلك.

وأيضاً فقد ثبت عن ابن عمر أنه كان لا يقصر في يوم أو يومين، فإمّا أن تتعارض أقواله، أو تُحمّل على اختلاف الأحوال. والكلام في مقامين:

المقام الأول: أن من سافر مثل سفر أهل مكة إلى عرفات يقصر، وأما إذا قيل: ليست محدودةً بالمسافة، بل الاعتبار بما هو سفر فمن سافر ما يُسمَّى سفرًا قصر، وإلا فلا. وقد يركب الرجل فرسخاً يخرج به لكشف أمر، وتكون المسافة أميالاً ويرجع في ساعة أو ساعتين، ولا يسمى مسافراً. وقد يكون غيره في مثل تلك المسافة مسافراً بأن يسير على الإبل والأقدام سيراً لا يرجع فيه ذلك اليوم إلى مكانه. والدليل على ذلك من وجوه.

أحدها: أنه قد ثبت بالنقل الصحيح المتفق عليه بين علماء أهل الحديث أن النبي ﷺ في حجة الوداع كان يقصر الصلاة بعرفة ومزدلفة، وفي أيام منى. وكذلك أبو بكر، وعمر بعده، وكان يصلي خلفهم أهل مكة، ولم يأمرهم بإتمام الصلاة، ولا نقل أحدٌ لا بإسناد صحيح ولا ضعيف أن النبي ﷺ قال لأهل مكة لما صلى بالمسلمين ببطن عرنة الظهر ركعتين قصرًا وجمعًا، ثم العصر ركعتين: يا أهل مكة أتموا صلاتكم. ولا أمرهم بتأخير صلاة العصر، ولا نقل أحدٌ أن أحداً من الحجيج - لا أهل مكة ولا غيرهم - صلى خلف النبي ﷺ

(١) انظر ص ٤٠٦ التعليق (٥).

خلاف ما صلى بجمهور المسلمين، أو نقل أن النبي ﷺ أو عمر قال في هذا اليوم: يا أهل مكة أتموا صلاتكم، فإننا قوم سفر. فقد غلط، وإنما نقل أن النبي ﷺ قال هذا في جوف مكة لأهل مكة عام الفتح، وقد ثبت أن عمر بن الخطاب قاله لأهل مكة لما صلى في جوف مكة رواه مالك بإسناد صحيح^(١).

ومن المعلوم أنه لو كان أهل مكة قاموا فأتوا وصلوا أربعاً، وفعلوا ذلك بعرفة ومزدلفة وبمنى أيام منى لكان مما تتوفر الهمة والدواعي على نقله بالضرورة، بل لو أخرخوا صلاة العصر ثم قاموا دون سائر الحجاج فصلوها قصرًا لنقل ذلك، فكيف إذا أتموا الظهر أربعاً دون سائر المسلمين؟!.

وأيضاً فإنهم إذا أخذوا في إتمام الظهر والنبي ﷺ قد شرع في العصر لكان إما أن ينتظرهم فيطيل القيام، وإما أن يفوتهم معه بعض العصر، بل أكثرها، فكيف إذا كانوا يتمون الصلوات؟ وهذا حجة على كل أحد، وهو على من يقول: إن أهل مكة جمعوا معه أظهروا. وذلك أن العلماء تنازعوا في أهل مكة هل يقصرون ويجمعون بعرفة؟ على ثلاثة أقوال.

الدليل الثاني: أنه قد نهى أن تسافر المرأة إلا مع ذي محرم أو زوج، تارة يُقدَّر. وتارة يُطلق. وأقل ما روي في التقدير بريد، فدل ذلك على أن البريد يكون سفرًا. كما أن الثلاثة الأيام تكون سفرًا، واليومين تكون سفرًا، واليوم يكون سفرًا. هذه الأحاديث ليس لها مفهوم، بل نهى عن هذا وهذا وهذا^(٢).

الدليل الثالث: أن السفر لم يحده الشارع، وليس له حد في اللغة، فرجع فيه إلى ما يعرفه الناس ويعتادونه، فما كان عندهم سفرًا فهو سفر، والمسافر يُريد أن يذهب إلى مقصده، ويعود إلى وطنه، وأقل ذلك مرحلة يذهب في نصفها ويرجع في نصفها، وهذا هو البريد، وقد حدوا بهذه المسافة الشهادة على الشهادة، وكتاب القاضي إلى القاضي، والعدو على الخصم،

(١) أخرجه أبو داود (١٢٢٩) من حديث عمران بن حصين مرفوعاً. وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف، وراويه عن عمران، مجهول. وأخرجه عبدالرزاق (٤٣٦٩) و (٤٣٧٠) و (٤٣٧١)، وابن المنذر (٢٢٩٦) بإسناد صحيح عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، موقوفاً.

(٢) انظر ما سلف تعليق (١) و (٢) و (٣) / ص ٤١٠.

والحضانة، وغير ذلك مما هو معروف في موضعه. وهو أحد القولين في مذهب أحمد. فلو كانت المسافة محدودة لكان حدها بالبريد أجود؛ لكن الصواب أن السفر ليس محدداً بمسافة، بل يختلف، فيكون مسافراً في مسافة بريد، وقد يقطع أكثر من ذلك ولا يكون مسافراً. وقال: قد يكون مسافراً من مسافة قريبة ولا يكون مسافراً من أبعد منها: مثل أن يركب فرساً سابقاً ويسير مسافة بريد، ثم يرجع من ساعته إلى بلده، فهذا ليس مسافراً، وإن قطع هذه المسافة في يوم، وليلة، ويحتاج في ذلك إلى حمل زاد ومزاد كان مسافراً.

الدليل الرابع: أن المسافر رخص الله له أن يفطر في رمضان، وأقل الفطر يوم، ومسافة البريد يذهب إليها ويرجع في يوم، فيحتاج إلى الفطر في شهر رمضان، ويحتاج أن يقصر الصلاة، بخلاف ما دون ذلك، فإنه قد لا يحتاج فيه إلى قصر ولا فطر إذا سافر أول النهار ورجع قبل الزوال. وإذا كان غدؤه يوماً ورواحه يوماً فإنه يحتاج إلى القصر والفطر، وهذا قد يقتضي أنه قد يرخص له أن يقصر ويفطر في بريد، وإن كان قد لا يرخص له في أكثر منه إذا لم يعد مسافراً.

الدليل الخامس: أنه ليس تحديداً من حد المسافة بثلاثة أيام بأولى ممن حدّها بيومين، ولا اليومان بأولى من يوم، فوجب أن لا يكون لها حد. بل كل ما يسمى سفراً يشرع. وقد ثبت بالسنة القصر في مسافة بريد، فعلم أن في الأسفار ما قد يكون بريداً، وأدنى ما يسمى سفراً في كلام الشارع البريد.

وأما ما دون البريد كالميل فقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ: أنه كان يأتي قباء كل سبت، وكان يأتيه راكباً وماشيّاً^(١)، ولا ريب أن أهل قباء وغيرهم من أهل العوالي كانوا يأتون إلى النبي ﷺ بالمدينة، ولم يقصر الصلاة هو ولا هم، وقد كانوا يأتون الجمعة من نحو ميل وفرسخ، ولا يقصرون الصلاة، والجمعة على من سمع النداء، والنداء قد يسمع من فرسخ، وليس كل من وجبت عليه الجمعة أبيح له القصر، والعوالي بعضها من المدينة، وإن كان اسم المدينة يتناول جميع المساكن، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى النَّفَاقِ﴾ [التوبة: ١٠١]، وقال: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ

(١) سلف ص ٤٠٢ / تعليق (٣).

مِن الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [التوبة: ١٢٠].

وأما ما نُقِلَ عن ابنِ عُمَرَ^(١) فينظرُ فيه: هل هو ثابتٌ أم لا؟ فإن ثبت فالروايةُ عنه مختلفةٌ، وقد خالفه غيره من الصحابة، ولعله أراد: إذا قطعُ من المسافة ميلاً، ولا ريب أن قباء من المدينة أكثر من ميلٍ، وما كان ابنُ عمر ولا غيره يقصرون الصلاة إذا ذهبوا إلى قباء. فقصُر أهل مكة الصلاة بعرفة، وعدم قصر أهل المدينة الصلاة إلى قباء ونحوها مما حوّل المدينة دليلٌ على الفرق. والله أعلم اهـ.

وقال أيضاً: وكلامُ الصحابة أو أكثرهم في هذا الباب يدلُّ على أنهم لم يجعلوا السفرَ قطعَ مسافةٍ محدودةٍ، أو زمانٍ محدودٍ يشترك فيه جميعُ الناس، بل كانوا يُجيبون بحسبِ حالِ السائل، فمن رأوه مُسافراً أثبتوا له حكمَ السفر، وإلا فلا.

ولهذا اختلفَ كلامُهم في مقدار الزمانِ والمكان. فروى وكيعٌ عن الثوري، عن منصورِ ابنِ المُعْتَمِر، عن مجاهدٍ، عن ابنِ عباسٍ قال: إذا سافرت يوماً إلى العشاء، فإن زدتَ فاقصر^(٢). ورواه الحجاجُ بنِ منهالٍ حدثنا أبو عوانة، عن منصورِ بنِ المُعْتَمِر. عن مجاهدٍ، عن ابنِ عباسٍ قال: لا يقصرُ المسافرُ في مسيرةِ يومٍ إلى العتمةِ إلا في أكثر من ذلك.

وروى وكيعٌ، عن شعبة، عن شبيبٍ، عن أبي جهمرة الضُّبَعِيِّ، قال: قلتُ لابنِ عباسٍ: أقصر إلى الأبلّة؟ قال تذهب وتجيء في يومٍ؟ قلت: نعم. قال: لا، إلا يومٌ تام^(٣).

فهنا قد نهى أن يقصر إذا رجع إلى أهله في يومٍ، وهذه مسيرة بريدٍ، وأذن في يوم^(٤). وفي الأوّلِ نهاه أن يقصر إلا في أكثر من يومٍ. وقد روي نحو الأوّل عن عكرمة موله، قال: إذا خرجت من عند أهلِكَ فاقصر. فإذا أتيت أهلَكَ فأتم^(٥).

(١) انظر ص ٤٠٦ التعليق (١).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٤٢٩٩)، وابن أبي شيبة ٤٤٤/٢، والبيهقي ١٣٧/٣ من طرق عن منصور بن المعتمر، بهذا الإسناد.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٤٤/٢، والبيهقي ١٣٧/٣.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٤٣/٢ وابن المنذر (٢٢٦٦) عن ابن عباس قوله: تقصر الصلاة في مسيرة يوم وليلة.

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٤٣١٣).

وعن الأوزاعي: لا قصر إلا في يوم تام. وروى وكيع، عن هشام بن الغاز بن ربيعة الجُرشي، عن عطاء بن أبي رباح، قلت لابن عباس: أقصر إلى عرفة؟ قال: لا، ولكن إلى الطائف وعُسفان، فذلك ثمانية وأربعون ميلاً^(١).

وروى ابن عيينة عن عمرو بن دينار، عن عطاء، قلت لابن عباس: أقصر إلى منى أو عرفة؟ قال: لا، ولكن إلى الطائف أو جدة أو عُسفان، فإذا وردت على ماشية لك أو أهلٍ فأتَمَّ الصلاة^(٢).

وهذا الأثر قد اعتمده أحمد والشافعي. قال ابن حزم: من عُسفان إلى مكة بسير الخلفاء الراشدين اثنان وثلاثون ميلاً، قال: وأخبرنا الثقات أن من جدة إلى مكة أربعين ميلاً هـ.

وقال ابن تيمية أيضاً في «الاختيارات»: «وتُقصر الصلاة في كل ما يُسمى سفراً، سواء قل أو كثر، ولا يتقدّر بمدة، وهو مذهب الظاهرية. ونصره صاحب «المغني» فيه. وسواء كان مباحاً أو محرماً، ونصره ابن عقيل في موضع. وقاله بعض المتأخرين من أصحاب أحمد والشافعي. وسواء نوى إقامة أكثر من أربعة أيام أو لا، وروي هذا عن جماعة من الصحابة.

وقرر أبو العباس قاعدة نافعة، وهي أن ما أطلقه الشارع بعملٍ يطلق مسأله ووجوده. ولم يجز تقديره وتحديد مدته. فلماذا كان الماء قسمين: طاهراً طهوراً، أو نجساً. ولا حد لأقل الحيض وأكثره، ما لم تصر مستحاضة، ولا لأقل سنه وأكثره، ولا لأقل السفر. أما خروجه إلى بعض عمل أرضه، وخروجه ﷺ إلى قباء، فلا يُسمى سفراً، ولو كان بريداً. ولهذا لا يتزود ولا يتأهب له أهبة السفر. هذا مع قصر المدة. فالمسافة القريبة في المدة الطويلة سفر، لا البعيدة في المدة القليلة.

ولا حد للدرهم والدينار. فلو كان أربعة دنانير أو ثمانية، خالصاً أو مغشوشاً، قل غشه أو كثر، لا درهماً أسود، عمل به في الزكاة والسرية وغيرهما.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/ ٤٤٥، وأخرجه عبد الرزاق (٤٢٩٦)، وابن المنذر (٢٢٦٥) من طريق ابن

جريج عن عطاء، بهذا الإسناد، بنحوه، وزاد فيه: ولا يقصر إلا في اليوم، ولا يقصر فيما دون اليوم.

(٢) أخرجه عند الرزاق (٤٢٩٧)، وابن أبي شيبة ٢/ ٤٤٥، وابن المنذر (٢٢٦٢)، والبيهقي ٣/ ١٣٧.

ولا تأجيل في الدية. وإن نصَّ أحدُ فيها. لأن النبي ﷺ لم يؤجلها. وإن رأى الإمام تأجيلها فعل. لأن عمرَ أجلها. فأيهما رأى الإمام فعل. وإلا فيجاب أحد الأمرين يسوغُ. والخلعُ فسخٌ مُطلقاً.

والكفارة في كل أيمان المسلمين.

وفروع هذه القاعدة مذكورة في هذا المختصر في مظانها اهـ.

الترجيح:

قلت: والصحيح أنه يجوز في كل سفر قصيراً كان أو طويلاً، والله أعلم.

فرع: وإذا كان في سفينة في البحر فهو كالبر: إن كانت مسافة سفره تبلغ مسافة القصر أبيح له، وإلا فلا، سواء قطعها في زمن طويل أو قصير اعتباراً بالمسافة، ولو قطعها في ساعة واحدة كما لو قطعها في البر على فرس جواد في بعض يوم.

التعليل: لأنه صدق عليه أنه سافر أربعة برود^(١). هذا على المذهب.

فصل

ويشترط لإباحة القصر والفطر قصد موضع معين أولاً، أي في ابتداء السفر، فلا قصر ولا فطر لهائم، وهو من خرج على وجهه، لا يدري أين يتوجه، إن سلك طريقاً مسلوفاً، وإلا فهو ركب التماسيف. ولا لتائه ضال الطريق، ولا لسائح لا يقصد مكاناً معيناً، لأن السفر إذن ليس بمباح. قال في «جمع الجوامع»: وقيل: بل يقصر ويُفطر التائه. وهو المختار اهـ. واختار الشيخ عبدالرحمن السعدي القصر للمسافر الهائم والتائه.

قلت: وهو الصواب لأنه يُطلق عليه أنه مسافر والعلة في القصر السفر، والله أعلم.

والسياحة لغير موضع معين مكروهة. قال في «الاختيارات»: السياحة في البلاد لغير

(١) انظر «المغنى» ١٠٦/٣، و«كشاف القناع» ٥٩٦/١، و«المجموع شرح المذهب» ١٩١/٤-١٩٣،

و«مجموع الفتاوى» ١٢/٢٤، ١٣، ١٥، ١٦، ٤٠-٤٣، ٤٧-٤٩، ١١٨، ١١٩، و«الاختيارات»

ص ١٣٤، ١٣٥، و«نيل الأوطار» ٢٣٤/٣، ٢٣٥، و«فتح الباري» ٥٦٦/٢.

قَصْدٍ شرعيٍّ كما يفعله بعضُ النَّسَّاكِ أمرٌ مَنهِيٌّ عنه، قال الإمام أحمدُ: ليست السَّيَاحَةُ من الإسلامِ في شيءٍ، ولا هي من فعلِ النَّبِيِّينَ والصَّالِحِينَ اهـ. قال الحَجَّاءُ في «الحاشية»: وفي الحديث: «لا سَياحَةَ في الإسلامِ». ومرادُه: إذا كانتِ السَّيَاحَةُ لا لَغَرَضٍ شرعيٍّ اهـ. والسَّيَاحَةُ المذكورةُ في القرآن غيرُ هذه، وهي الصَّوْمُ، أو السَّيَاحَةُ لَطَلَبِ العِلْمِ أو الجِهَادِ ونحوه.

قال في «الفروع»: ولو سافر ليترخَّص فقد ذكروا أنَّه لو سافر لِيُفْطِرَ حَرْمٌ^(١).

نص: «وجائزٌ (ع) في الرُّبَاعِيَّةِ، فيصلِّيها (و) ركعتين. ولا يجوزُ (و) في مَغْرِبٍ (هـ)».

ش: للمسافرِ السَّفرَ المتقدِّمَ قَصْرُ الرُّبَاعِيَّةِ من ظَهْرِ وعَصْرِ وعِشَاءٍ خاصَّةً، أي دون الفَجْرِ والمَغْرِبِ، فلا يُقَصِّرُانِ إجماعاً. قاله ابن المنذر وأشار إليه المؤلف. وإنَّما لم تُقَصَّرِ الفَجْرُ، لأنَّه إذا سقط منها ركعةٌ بقي أخرى، ولا نظيرَ لها في الفَرَضِ. ولا المَغْرِبُ، لأنها وترُ النهارِ، فإذا سقط منها ركعةٌ بطل كونها وترًا، وإن سقط منها ركعتانِ صار الباقي ركعةً، ولا نظيرَ لها في الفَرَضِ.

وقد روى عليُّ بن عاصمٍ، عن داودَ بن أبي هندٍ، عن عامرٍ عن عائشةَ أمِّ المؤمنين قالت: افترض الله الصَّلَاةَ على نبيِّكم ﷺ ركعتين ركعتين إلا صلاةَ المَغْرِبِ، فلما هاجرَ إلى المدينة فأقام بها واتَّخَذَهَا دارَ هجرةٍ زاد إلى كُلِّ ركعتين ركعتين إلا صلاةَ الغداةِ لطول القراءة فيها، وإلا صلاةَ الجمعةِ للخطبة، وإلا صلاةَ المَغْرِبِ فإنها وترُ النهارِ، فافترضها الله على عباده إلا هذه الصَّلواتِ، فإذا سافرَ صَلَّى الصَّلَاةَ التي كان افترضها الله عليه. وأخرجه الإمامُ أحمدُ في «المسند» والبيهقيُّ في «السنن الكبرى»^(٢).

مسألة: وتقصرُ الرُّبَاعِيَّةُ إلى ركعتين إجماعاً لما تقدَّم. وكذا للمسافرِ السَّفرَ المتقدِّمَ الفطرُ

(١) انظر «كشاف القناع» ١/٥٩٦، ٥٩٧، و«حاشية العنقري» ١/٢٧٣، و«المختارات الجلية» ص ٦٦، و«الفروع» ٢/٥٧.

(٢) أخرجه أحمد ٢٤١/٦ و٢٦٥، والبيهقي ١٤٥/٣ من طريق عامر الشعبي، عن عائشة، رضي الله عنهما. وهذا إسنادٌ ضعيف لانقطاعه، فالشعبي لم يسمع من عائشة.

برمضان.

الدليل: قوله ﷺ: «ليس من البر الصوم في السفر»^(١)

ومتى صار الأسير ببلد الكفار أتم الصلاة نصاً، لأنه صار مقيماً^(٢).

نص: «ويجوز (و) إذا فارق خيام قومه أو بيوت بلده، فإن رجع (ء) ولم يبلغ المسافة فلا يُعيدُها (و د)».

ش: الخيام جمع خيم، كفرخ وفراخ، والخيمة بيت تبنيه العرب من عيدان الشجر، والجمع خيمات وخيم، كبدرات وبدر، كله عن الجوهرى. وحكى الواحدى أن خيماً جمع خيمة، كتمرة وتمر. فعلى هذا تكون الخيام جمع جمع. ويسمى المتخذ من العيدان: خباء.

وحيث تقرّر جواز القصر بشرطه، فلا يقصر مستوطن بمحل إلا إذا فارقته، فلا يقصر ساكن الخيام أو القرى إلا إذا فارق خيام قومه، أو بيوت قريته العامرة، سواء كانت داخل السور أو خارجه، فيقصر إذا فارقها بما يقع عليه اسم المفارقة بنوع من البعد عرفاً. هذا المذهب. وممن قال: ليس لمن نوى السفر القصر حتى يخرج من بيوت قريته ويجعلها وراء ظهره: مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، والأوزاعي، وإسحاق، وأبو ثور. وحكى ذلك عن جماعة من التابعين. وهو قول جماهير العلماء، ورّجحه ابن المنذر. قال ابن المنذر: أجمعوا على أن لمريد السفر أن يقصر إذا خرج عن جميع بيوت القرية التي يخرج منها أهـ. واختارته اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء.

الدليل والتعليل: أن الله تعالى إنما أباح القصر لمن ضرب في الأرض. وقبل مفارقتها ما ذكر لا يكون ضارباً فيها، ولا مسافراً، ولأن ذلك أحد طرفي السفر، أشبه حالة الانتهاء، ولأن النبي ﷺ إنما كان يقصر إذا ارتحل. وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

(١) سلف ص ٤٠٠ / تعليق (١).

(٢) انظر «كشاف القناع» ١/ ٥٩٥، ٥٩٦، و«الروض المربع» ٢/ ٣٨٣، و«المبدع» ٢/ ١٠٨، و«المغني» ٣/ ١٢١، ١٢٢.

قال أنس: صليت مع النبي ﷺ الظهر بالمدينة أربعاً، وبذي الحليفة ركعتين. متفق عليه^(١).
وقيل: له القصر إذا فارق سور بلده. ولو لم يفارق البيوت. قدمه في «الفائق».

وحكي عن عطاء، وسليمان بن موسى، أنهما أباحا القصر في البلد لمن نوى السفر. وحكى ابن المنذر^(٢) عن الحارث بن أبي ربيعة، أنه أراد سفراً، فصلّى بهم في منزله ركعتين، وفيهم الأسود بن يزيد، وغير واحد من أصحاب عبد الله بن مسعود، قال: وروينا معناه عن عطاء وسليمان بن موسى، وروى عبيد بن جبر، قال: كنت مع أبي بصرة الغفاري في سفينة من القسطنطين، في شهر رمضان، فدفع، ثم قرب غداؤه، فلم يجاوز البيوت حتى دعا بالسفرة، ثم قال: اقترب. فقلت: ألسنت ترى البيوت؟ قال أبو بصرة: أترغب عن سنة رسول الله ﷺ؟ فأكل. رواه أبو داود^(٣). قال: وقال مجاهد: لا يقصر المسافر نهراً حتى يدخل الليل. قال ابن المنذر: لا نعلم أحداً وافقه اهـ. وحكي عن مجاهد أنه قال: إن خرج بالنهار لم يقصر حتى يدخل الليل، وإن خرج بالليل لم يقصر حتى يدخل النهار. وعن عطاء أنه قال: إذا جاوز حيطان داره فله القصر. قال النووي: فهذان المذهبان فاسدان، فمذهب مجاهد منابذ للأحاديث الصحيحة في قصر النبي ﷺ بذي الحليفة حين خرج من المدينة، ومذهب عطاء وموافقيه منابذ لاسم السفر اهـ.

فأما أبو بصرة فإنه لم يأكل حتى دفع. وقوله: لم يجاوز البيوت، معناه - والله أعلم - : لم يبعد منها، بدليل قول عبيد له: ألسنت ترى البيوت؟ إذا ثبت هذا؛ فإنه يجوز له القصر وإن كان قريباً من البيوت.

وقال الموفق: ولنا قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ

(١) سلف ص ٤٠٨ / تعليق (٦).

(٢) في «الأوسط» ٤ / ٣٥٣.

(٣) في «سننه» (٢٤١٢)، وأحمد ٦ / ٣٩٨، وابن خزيمة (٢٠٤٠) من طريق يزيد بن أبي حبيب، عن كليب بن ذهل، عن عبيد بن جبر، عن أبي بصرة.

وإسناده ضعيف، كليب بن ذهل، مجهول الحال تفرد بالرواية عنه يزيد بن أبي حبيب، ولم يوثقه سوى ابن حبان.

تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ [النساء: ١٠١]. وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ لَمْ يَزِدْ عَلَى رَكَعَتَيْنِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهَا^(١). وَحَدِيثُ أَبِي بَصْرَةَ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الهمْدَانِي: خَرَجْنَا مَعَ عَلِيٍّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- مَخْرَجَهُ إِلَى صِفِّينَ، فَرَأَيْتُهُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَيْنَ الْجِسْرِ وَقَنْطَرَةِ الْكُوفَةِ^(٢). وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: خَرَجَ عَلِيٌّ فَقَصَرَ وَهُوَ يَرَى الْبَيْوتَ، فَلَمَّا رَجَعَ قِيلَ لَهُ: هَذِهِ الْكُوفَةُ. قَالَ: لَا حَتَّى نَدْخُلَهَا. وَلَأنَّهُ مُسَافِرٌ فَأَبِيحَ لَهُ الْقَصْرُ كَمَا لَوْ بَعُدَ^(٣) ١ هـ.

قال في «المُغْنِي»: وإن خرج من البلد وصار بين حيطانِ بساتينهِ فله القصرُ، لأنَّه قد تركَ البيوتَ وراءَ ظَهْرِهِ ١ هـ.

مسألة: ولا يعتبرُ مفارقةُ الخرابِ -وإن كانتَ حيطانهُ قائمةً- إن لم يلهِ عامرٌ، على الصحيح من المذهب، لأنَّه ليس بمَحَلٍّ إيواءٍ.

وفي وَجْهِ: لا بُدَّ أن يفارقَ البيوتَ العامرةَ والخربةَ. اختاره القاضي. وهو مذهبُ الشافعي، لأنَّ السُّكْنَى فيه ممكنةٌ، أشبه العامرَ.

مسألة: فإن وليه عامرٌ اعتبرَ مفارقةُ الجميعِ مِنَ الخرابِ والعامرِ، كما لو جعلَ الخرابَ مزارعَ وبساتين يسكنه أهلُهُ، ولو في فصلِ النَّزهَةِ فلا يقصرُ حتى يفارقه. ذكر معناه أبو المعالي، واقتصر عليه في «الفروع»، لأنَّه في حُكْمِ العامرِ وإن كان في وَسْطِ الْبَلَدِ نَهْرٌ فَاجْتَازَهُ، فليس له القصرُ، لأنَّه لم يَخْرُجْ مِنَ الْبَلَدِ، ولم يفارقِ الْبُيُوتَ، فَأَشْبَهَ الرَّحْبَةَ وَالْمِيدَانَ فِي وَسْطِ الْبَلَدِ. وإن كان لِلْبَلَدِ مَحَالٌّ، كُلُّ مَحَلَّةٍ مُتَفَرِّدَةٍ عَنِ الْآخَرَى، كَبَغْدَادَ، فَمَتَى خَرَجَ مِنْ مَحَلَّتِهِ

(١) حديث ضعيف، أخرجه أحمد (٦٠٦٣)، وابن ماجه (١٠٦٧) من طريق حماد بن زيد، عن بشر بن حرب، عن ابن عمر، مرفوعاً.
وبشر بن حرب ضعيف.

(٢) أخرجه عبدالرزاق (٤٣٢٢)، وابن سعد ٦/٢٢٩، وابن أبي شيبة ٢/٤٤٥، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٢٥٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١/٤١٩ من طريق عبدالرحمن بن يزيد -ويقال: زيد- الفايثي، عن علي. وعبدالرحمن لم يرو عنه غير أبي إسحاق السبيعي، وجهله علي ابن المديني.

(٣) علقه البخاري في «صحيحه» في تقصير الصلاة: باب (٥) يقصر إذا خرج من موضعه، ووصله عبدالرزاق (٤٣٢١)، وابن أبي شيبة ٢/٤٤٩، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٢٧٢)، والبيهقي في «سننه» ٣/١٤٦.
قال الحافظ في «التعليق» ٢/٤٢١: إسناده صحيح.

أُبَيِّحُ لَهُ الْقَصْرُ إِذَا فَارَقَ مَحَلَّتَهُ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا مُتَّصِلًا بِبَعْضٍ، لَمْ يَقْصُرْ حَتَّى يُفَارِقَ جَمِيعَهَا.
مسألة: ولو كانت قريتان مُتَدَانِيَتَيْنِ، وَاتَّصَلَ بِنَاءُ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى فَهِيَ كَالوَاحِدَةِ،
وَإِنْ لَمْ يَتَّصِلْ، فَلِكُلِّ قَرْيَةٍ حَكْمُ نَفْسِهَا.

قال في «الإنصاف»: ظاهرُ كلامِ الموفقِ وكثيرٍ من الأصحاب جوازُ القصرِ إذا فارقَ
بيوتَ قريته، سواء اتَّصلَ به بلدٌ آخرٌ أو لا. اهـ.

واعتبرَ أبو المعالي انفصالَه، ولو بِذِرَاعٍ.

مسألة: قال في «المغني»: وإذا كان البدويُّ في حِلَّةٍ لَمْ يَقْصُرْ حَتَّى يُفَارِقَ حِلَّتَهُ، وَإِنْ
كَانَتْ حِلَالًا فَلِكُلِّ حِلَّةٍ حَكْمُ نَفْسِهَا كَالْقَرْيَةِ. وَإِنْ كَانَ بَيْتُهُ مُنْفَرَدًا فَحَتَّى يُفَارِقَ مَنْزِلَهُ
وَرَحْلَهُ، وَيَجْعَلُهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ كَالْحَضْرِيِّ اهـ.

مسألة: ولو برزَ المسافرون بِمَكَانٍ لِقَصْدِ الْجَمْعِ، ثُمَّ بَعْدَ اجْتِمَاعِهِمْ يُنْشِئُونَ السَّفَرَ مِنْ
ذَلِكَ الْمَكَانِ، فَلَهُمُ الْقَصْرُ قَبْلَ مَفَارِقَتِهِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ. قال في «الفروع»: وهو مُتَّجِهٌ اهـ،
لأنهم ابتدؤوا السَّفرَ، وفارقوا قريتهم. قال البهوتي: قلت: إن لَمْ يَنْوُوا الْإِقَامَةَ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ
أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ صَلَاةً، أَوْ تَكُونُ الْعَادَةُ عَدَمُ اجْتِمَاعِهِمْ قَبْلَ ذَلِكَ اهـ. خِلَافًا لِأَبِي الْمَعَالِي
حَيْثُ قَالَ: لَا قَصْرَ حَتَّى يُفَارِقُوهُ.

مسألة: ويعتبرُ في سَكَّانِ قُصُورٍ وَبَسَاتِينٍ وَنَحْوِهِمْ كَأَهْلِ الْعِزْبِ مِنَ الْقَصَبِ وَنَحْوِهِ،
مَفَارِقَةُ مَا نُسِبُوا إِلَيْهِ بِمَا يُعَدُّ مَفَارِقَةً عُرْفًا لِيَصِيرُوا مُسَافِرِينَ، لَمَّا تَقَدَّمَ.

واعتبرَ أبو المعالي وأبو الوفاء مَفَارِقَةَ مَنْ صَعِدَ جَبَلًا: الْمَكَانَ الْمَحَازِي لِرُؤُوسِ الْحِيطَانِ، وَمَفَارِقَةَ
مَنْ هَبَطَ: لِأَسَاسِهَا، لِأَنَّهُ لَمَّا اعْتَبِرَ مَفَارِقَةَ الْبُيُوتِ إِذَا كَانَتْ مُحَازِيَةً، اعْتَبِرَ هُنَا مَفَارِقَةَ سَمْتِهَا.

فائدة: قالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: إذا كانت محطة القطار خارج
المدينة وليست متصلة بها فيجوز للمسافر القصر والجمع عند المحطة إذا كان قد عزم على
السفر. وإن كانت المحطة داخل أبنية المدينة فلا يجوز القصر ولا الجمع. اهـ.

قلت: ومثلها المطار، والله أعلم.

مسألة: ويعتبر لإباحة القصر أن لا يرجع إلى وطنه قريباً، وأن لا ينويه قريباً، أي فيما دون المسافة.

فإن رجع أو نوى الرجوع لم يترخص حتى يفارقه ثانياً، أو تنثني نيته ويسير، فيقصر لانعقاد سبب الرخصة حينئذ.

مسألة: ولو لم ينو الرجوع عند مفارقتيه، لكن بدا له الرجوع لحاجة بدت له، لم يترخص بقصر ولا فطر في رجوعه بعد نية عودته، حتى يفارقه أيضاً أو تنثني نيته ويسير، لما تقدم، على الصحيح من المذهب.

وعن أحمد: يترخص في عودته إليه لافيه، كنية طارئة للإقامة بقرية قريبة منه.

قلت: وهو الصواب، والله أعلم.

مسألة: إلا أن يكون رجوعه إلى وطنه سفرًا طويلاً، أي يبلغ مسافة القصر، فيترخص في عودته، لأنه مسافر.

مسألة: والمعتبر لجواز القصر والفطر نية المسافة، لا وجود حقيقتها، فمن نوى ذلك قصر لوجود المسافة المعتبرة.

مسألة: ولو رجع قبل استكمال المسافة، وقد قصر، لم يلزمه إعادة ما قصر، على الصحيح من المذهب، نص عليه، مع أنه لم يسافر ستة عشر فرسخاً، ولذلك عدل في «التنقيح» عن قول «المقنع» و «المحرر»: من سافر ... إلى قوله: من نوى سفرًا، وأورد عليه في «حاشية التنقيح»: أنه لا تكفي النية حتى يشرع. وإن قوله: إذا فارق بيوت قريته العامة ... إلى آخره، لا يكفي في ذلك، لأنه قد ينوي ويفارقها في طلب حاجة، فلا بد من تقدير: إذا فارقها مسافراً، وعبر في «الفروع» كما عبر في «الإقناع» فيما تقدم: من ابتداء، لكن قال بعد ذلك بأسطر: ناوياً، وهو قريب من صنيع صاحب «الإقناع».

وعن أحمد: يعيد من لم يبلغ المسافة.

مسألة: وإن رجع ليعود إلى وطنه مُقيماً، أو حاجةً بدت له، ثم بدا له العود إلى السفر، لم يقصر حتى يفارق مكانه الذي بدت له فيه نية العود، لأنه موضع إقامة حكماً، فاعتبرت مفارقتة لمحل وطنه.

مسألة: وإذا خرج المسافر، فذكر حاجة، فرجع إليها، فله القصر في رجوعه، إلا أن يكون نوى أن يقيم إذا رجع مدة تقطع القصر، أو يكون أهله أو ماله في البلد الذي رجع إليه، لما ذكرنا. هكذا حكى عن أحمد. وقوله في الرواية الأخرى: أتم، إلا أن يكون ماراً. يقتضي أنه إذا قصد أخذ حاجته، والرجوع من غير إقامة، أنه يقصر. والشافعي يرى له القصر، ما لم ينو في رجوعه الإقامة في البلد أربعاً، قال: ولو أتم كان أحب إلي. وقال مالك: يتم حتى يخرج فاصلاً الثانية. ونحوه قول الثوري.

قال الموفق: ولنا أنه قد ثبت له حكم السفر بخروجه، ولم توجد إقامة تقطع حكمه، فأشبهه ماله أتى قرية غير مخرجه اهـ.

قلت: وهو الصواب، والله أعلم.

مسألة: فإن شك في أن سيره إلى البلد الذي قصده يبلغ قدر المسافة، بأن جهل كونه مسافة قصر، لم يقصر حتى يعلم، لأن الأصل الإتمام، ولم يعلم المبيح للقصر. أو لم يعلم قدر سفره، كمن خرج في طلب أبي أو ضالة ناولاً أن يعود به أين وجدته لم يقصر حتى يجاوز المسافة، لعدم تحقق المبيح للقصر. وفي «شرح المنتهى» في أول القصر: من خرج في طلب ضالة أو أبي حتى جاوز ستة عشر فرسخاً، لم يجوز له القصر، لعدم نيته، على المذهب اهـ. وفي «الشرح»: ولو خرج طالباً لعبد أبي لا يعلم أين هو، أو متتبعاً غشياً أو كلاً متى وجده أقام، أو سائحاً في الأرض لا يقصد مكاناً، لم يبيح له القصر، وإن سار أياماً.

وقال ابن عقيل: يباح له القصر إذا بلغ مسافة القصر، ثم قال: ولو قصد بلداً بعيداً وفي عزمه أنه متى وجد طلبه دونه رجع أو أقام، لم يبيح له القصر، لأنه لم يجز بسفر طويل. وإن كان لا يرجع ولا يقيم بوجوده، فله القصر.

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي: والصحيح أنه يترخص المسافر وإن كان هائماً أو تائهاً لا يقصد جهة معينة، أو يطلب ضالة، فإنه يدخل في العمومات. ومثل هذا أحق بالترخصة

من غيره، وليس على منعه من الترخيص دليل ولا تعليل صحيح اهـ.

قلت: وهو الصواب، والله أعلم.

مسألة: لا ينتهي حكم السفر ببلوغ البلد الذي يقصده إذا لم ينو الإقامة. هذا الصحيح من المذهب. نص عليه. قال الزركشي: هو المنصوص والمختار للأكثر. وقيل: بلى^(١).

فصل

ويقصر من له قصد صحيح، ونوى سفرًا يبلغ المسافة، وإن لم تلزمه الصلاة حال شروعه في السفر، كحائض وكافر ومجنون وصبي ذكر أو أنثى، فلا قصر عليهم حتى تطهر الحائض، ويسلم الكافر، ويفيق المجنون، ويبلغ الصبي، ولو بقي بعد الطهر والإسلام والإفاقة والبلوغ دون مسافة قصر، لأن عدم التكليف ليس بمانع من القصر في أول السفر، بخلاف من أنشأ السفر عاصياً به، ثم تاب في أثناءه، فإنه لا يقصر إذا تاب إلا إذا بقي من سفره مسافة قصر كما تقدم، لأنه ممنوع من القصر في ابتدائه. هذا على المذهب.

وقيل في من تلزمه الصلاة حال شروعه في السفر: يقصر إن بقي مسافة القصر، وإلا فلا، واختاره في «الرايتين».

قلت: والصواب الأول وتقدم أن الراجح القصر في سفر المعصية، والله أعلم.

مسألة: ويستثنى من جواز القصر بعد وجود ما سبق اعتباره إحدى وعشرون صورةً يجب فيها الإتمام.

منها: لو مرَّ المسافر بوطنه أتم، ولو لم يكن له بوطنه حاجة سوى المرور عليه، لكونه طريقه إلى ما يقصده، على الصحيح من المذهب. ونص عليه أحمد، لأنه في حكم المقيم به إذ ذاك.

(١) انظر «كشاف القناع» ١/٥٩٨-٦٠٠، و«الإنصاف» ٢/٣١٩-٣٢١، ٣٣٢، و«المغني» ٣/١١١-١١٣، ١٥٢، ١٥٣، و«المجموع شرح المذهب» ٤/٢٠٥، و«المختارات الجلية» ص ٦٦، و«الفروع» ٢/٥٤، و«المطلع» ص ١٠٥ و«التنقيح المشيع» ص ٨٦-٨٨، و«المحرر» ١/١٢٩-١٣٧ و«المقنع» طبع السعيدية ١/٢٢٢-٢٣٢، «معونة أولى النهى» ٢/٢٢، و«الشرح الكبير» ١/٤٣٢، و«شرح الزركشي» ٢/١٦٠، و«فتاوى اللجنة» ٨/١٠٦، ١٠٧.

وعن أحمد: يقصر إذا لم يكن له حاجة سوى المرور.

ومنها: لو مرَّ ببلدٍ له فيه امرأةٌ أتمَّ، ولو لم يكن وطنه، حتى يفارقه، لما تقدَّم. على الصحيح من المذهب.

ومنها: لو مرَّ ببلدٍ تزوج فيه أتمَّ حتى يفارق البلد الذي تزوج فيه على الصحيح من المذهب.

الدليل: عن عثمان بن عفان أنه صَلَّى بِمَنْىَ أربع ركعات، فأنكر النَّاسُ عليه، فقال: يا أيُّها النَّاسُ إني تَأَهَّلْتُ بِمَكَّةَ مُنْذُ قَدِمْتُ، وإني سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَأَهَّلَ فِي بَلَدٍ فَلْيُصَلِّ صَلَاةَ الْمُقِيمِ» رواه أحمد^(١).

وقال ابن عَبَّاسٍ: إِذَا قَدِمْتَ عَلَى أَهْلِ لَكَ أَوْ مَالٍ، فَصَلِّ صَلَاةَ الْمُقِيمِ^(٢). ولأنَّه مُقِيمٌ ببلدٍ فيه أَهْلُهُ، أَشَبَّهَ الْبَلَدَ الَّذِي سَافَرَ مِنْهُ.

قال الشوكاني: الحديثُ أَخْرَجَهُ أَيْضاً الْبَيْهَقِيُّ، وَأَعْلَاهُ بِالْإِنْقِطَاعِ، وَفِي إِسْنَادِهِ عِكْرَمَةُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا قَالَ الْبَيْهَقِيُّ. وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ الْحُمَيْدِيُّ، قَالَ فِي «الْهَدْيِ»: قَالَ أَبُو الْبَرَكَاتِ بْنُ تَيْمِيَّةَ: وَيُمْكِنُ الْمَطَالَبَةُ بِسَبَبِ الضَّعْفِ، فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ ذَكَرَ عِكْرَمَةَ الْمَذْكُورَ فِي تَارِيخِهِ، وَلَمْ يَطْعَنْ فِيهِ، وَعَادَتُهُ ذِكْرُ الْجَرَحِ وَالْمَجْرُوحِينَ.

وقال في الْفَتْحِ: هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصَحُّ، لِأَنَّهُ مَنْقُوعٌ، وَفِي رِوَايَتِهِ مِنْ لَا يُجْتَنَّبُ بِهِ. وَيُرَدُّ قَوْلُ

(١) حديث ضعيف، وهو في «مسند الإمام أحمد» (٤٤٣)، وأخرجه الحميدي (٣٦)، والطحاوي في

«المشكّل» (٤٢٢١) و (٤٢٢٢)، وفي إسناده عكرمة بن إبراهيم الباهلي، قال الحسيني: ليس بالمشهور، وقال أبو زرعة العراقي: لا أعرف حاله، وفيه أيضاً عبدالرحمن بن أبي ذباب لا يعرف.

(٢) أخرجه عبدالرزاق (٤٢٩٧) ومن طريقه أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٢٩٤)، وابن أبي شعبة

٢/ ٤٤٥، والبيهقي ٣/ ١٥٥-١٥٦. وإسناده صحيح.

عروة: إن عائشة تأوّلت ما تأوّلت عثمان^(١)، ولا جائز أن تؤوّلت عائشة أصلاً، فدلّ على رهي ذلك الخبر، قال: ثمّ ظهر أنه يمكن أن يكون مرادُ عروة بقوله: تأوّلت كما تأوّلت عثمان، التشبيه بعثمان في الإتمام بتأويل، لا اتحاد تأويلهما. ويقويه أن الأسباب اختلفت في تأويل عثمان فتكاثر بخلاف تأويل عائشة. وقد أخرج ابن جرير في تفسير سورة النساء أن عائشة كانت تُصلي في السّفر أربعاً، فإذا احتجّوا عليها تقول: إن النبي ﷺ كان في حروب، وكان يخاف، فهل تخافون أنتم؟^(٢). وقيل في تأويل عائشة: إنها إنما أتمّت في سفرها إلى البصرة لقتال علي عليه السلام، والقصر عندها إنما يكون في سفر طاعة. قال في «الفتح»: وهذان القولان باطلان، لاسيّما الثاني.

قال: والمنقول في سبب إتمام عثمان أنه كان يرى القصر مختصاً بمن كان شاخصاً سائراً. وأما من أقام في مكان أثناء سفره فله حكم المقيم فيتم. والحجّة فيه ما رواه أحمد بإسناد حسن عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال: لما قدّم علينا معاوية حاجاً صلى بنا الظهر ركعتين بمكة، ثم انصرف إلى دار الندوة، فدخل عليه مروان وعمر بن عثمان فقالا له: لقد عبت أمر ابن عمك، لأنه كان قد أتمّ الصلاة، قال: وكان عثمان حيث أتمّ الصلاة إذا قدّم مكة صلى بها الظهر والعصر والعشاء أربعاً أربعاً، ثم إذا خرج إلى منى وعرفة قصر الصلاة، فإذا فرغ الحج وأقام بمنى أتمّ الصلاة^(٣).

وقال ابن بطال: الوجه الصحيح في ذلك أن عثمان وعائشة كانا يريان أن النبي ﷺ إنما قصر لأنه أخذ بالأيسر من ذلك على أمته، وأخذاً أنفسيهما بالشدة. وهذا رجح جماعته، من آخرهم القرطبي.

وروى عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري، عن عثمان: إنما أتمّ الصلاة لأنه نوى الإقامة بعد الحج^(٤) وأجيب بأنه مرسل وفيه أيضاً نظر، لأن الإقامة بمكة على المهاجرين حرام. وقد

(١) أخرجه البخاري (١٠٩٠)، ومسلم (٦٨٥) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٠٣١٧). وإسناده ضعيف.

(٣) أخرجه أحمد ٩٤ / ٤ من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير، بهذا الإسناد.

(٤) أخرجه أبو داود (١٩٦١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١ / ٤٢٥.

صحَّ عن عثمان أنه كان لا يودَّع البيت إلا على ظهر راحلته، ويسرعُ الخروجَ خشيةً أن يرجع في هجرته. وثبتَّ أنه قال له المغيرة لما حاصروه: اركب رواحلك إلى مكة، فقال: لن أفارق دارَ هجرتي^(١).

وأيضاً قد روى أيوب عن الزهري ما يخالفه، فروى الطحاوي وغيره من هذا الوجه عن الزهري أنه قال: إنما صلى عثمانُ بمنى أربعاً؛ لأن الأعراب كانوا كثروا في ذلك العام، فأحبَّ أن يُعلِّمهم أنَّ الصلاة أربع^(٢). وروى البيهقيُّ من طريق عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن عثمان أنه أتمَّ بمنى، ثم خطب فقال إنَّ القصر سنة رسول الله ﷺ وصاحبيه، ولكنه حدث طغام -يعني بفتح الطاء والمعجمة- فخفت أن يستنوا^(٣).

وعن ابن جريج أن أعرابياً ناداه في منى: يا أمير المؤمنين، ما زلتُ أصليها منذ رأيتك عامَ أوَّل ركعتين^(٤). وقد روي في تأوُّل عثمان غير ذلك، والذي ذكرنا هنا أحسن ما قيل.

وأما تأوُّل عائشة فأحسن ما قيل فيه ما أخرجه البيهقيُّ بإسنادٍ صحيح من طريق هشام بن عروة، عن أبيه: أنها كانت تُصلي في السفر أربعاً، فقلتُ لها: لو صليت ركعتين، فقالت: يا ابن أختي إنه لا يشقُّ عليّ^(٥). وهو دالٌّ على أنها تأوَّلت أن القصر رخصة، وأن الإتمام لمن لا يُشقُّ عليه أفضل اهـ.

وفي حديث عثمان: سمعتُ النبي ﷺ يقول: «من تأهَّل في بلدٍ فليُصلِّ صلاةَ المقيم» رواه أحمد^(٦). ولو بعد فراق الزوجة، قلتُ: والمراد أنه إذا تزوج في بلدٍ في ذلك السفر لم يقصر، ولو بعد فراق الزوجة. والله أعلم اهـ. قال الشيخ محمد بن إبراهيم: إذا مرَّ على البلد

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخه»، ترجمة عثمان بن عفان من القسم المطبوع منه ص ٣٨٧-٣٨٨.

(٢) أخرجه أبو داود (١٩٦٤)، والطحاوي ١/ ٤٢٥، والبيهقي ٣/ ١٤٤.

(٣) أخرجه البيهقي ٣/ ١٤٤.

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٤٢٧٧).

(٥) أخرجه البيهقي ٣/ ١٤٣.

(٦) سلف تعليق (١)/ ص ٤٢٨.

والزوجة ليست فيها، أو ماتت، أو طلقها، فيقصر. فإن النبي ﷺ ترخص في مكة، وهو قد تزوج فيها، وكذلك الصحابة اهـ.

مسألة: ولو كان له به أقارب، كأم وأب، أو ماشية، أو مال، لم يمتنع عليه القصر إذا لم يكن مما سبق. وقال في «المستوعب»: فإن دخل بلداً فيه والد أو أولاده أو له فيه مال أو دار أو بلداً كان وطناً له قديماً فانتقل عنه واستوطن غيره: لم يمنعه ذلك من القصر اهـ.

وعن أحمد: يُتَمُّ إذا مرَّ ببلدٍ له فيه أهل أو ماشية، وهي من المفردات، لأنه قول ابن عباس.

وقيل: أو مال. وقال في «عمد الأدلة»: لا مال منقول.

وقيل: إن كان له به ولد أو والد أو دار قصر، وفي أهل غيرهما أو مال وجهان. وقال أحمد في موضع: يُتَمُّ إلا أن يكون ماراً. وهذا قول ابن عباس.

وقال الزُّهْرِيُّ: إذا مرَّ بمزرعة له أتم. وقال مالك: إذا مرَّ بقرية فيها أهله أو ماله أتم، إذا أراد أن يقيم بها يوماً وليلة. وقال الشَّافِعِيُّ، وابنُ المُنْذِرِ^(١): يقصر ما لم يجمع على إقامة أربع، لأنه مُسَافِرٌ لم يجمع على أربع.

الترجيح:

قلت: والراجع القول الأول، والله أعلم.

مسألة: وأهل مكة ومن حولهم - وهم من دون المسافة من مكة إذا ذهبوا إلى عرفة ومزدلفة ومنى - فليس لهم قصر ولا جمع للسفر، على الصحيح من المذهب، نص عليه.

التعليل: لأنهم ليسوا بمسافرين، لعدم المسافة، فهم في اعتبار المسافة كغيرهم، لعموم الأدلة.

ومثلهم من ينوي الإقامة بمكة، فوق عشرين صلاة، كأهل مصر والشام، فليس لهم قصر ولا جمع بمكة، ولا منى ولا عرفة ولا مزدلفة، لانقطاع سفرهم بدخول مكة، إذ الحج

(١) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٤/ ٣٦٤.

قصد مكة لعملٍ مخصوص كما يأتي. قال في «الشرح»: وإن كان الذي خرج إلى عرفة في نيَّته الإقامة بمكة إذا رجع لم يقصر بعرفة اهـ. لكن قال أحمدُ فيمن كان مقيماً بمكة، ثم خرج إلى عرفة، وهو يريد أن يرجع إلى مكة فلا يقيم بها، أي أكثر من أربعة أيام، فهذا يُصلي ركعتين بعرفة - أي ومزدلفة ومنى - لأنه حين خرج من مكة أنشأ السفر إلى بلده بخروجه من البلد الذي كان نوى الإقامة به. وباقي الصور التي يجب فيها الإتمام تأتي ضمن شرح القطع الآتية إن شاء الله تعالى.

واختار أبو الخطاب في «العبادات الخمس» والشيخ تقي الدين ابن تيمية جواز القصر والجمع لأهل مكة ومن حولهم كغيرهم إذا ذهبوا إلى عرفة ومزدلفة ومنى. واختار الموفق جواز الجمع فقط. قال في «الفروع»: وهو الأشهر عن أحمد. قال: ولا امتناع القصر للمكي قال أحمد: ليس ينبغي أن يؤلَّى أحدٌ منهم الموسم. النبي ﷺ كان يقدم وأبو بكر وعمر وعثمان من المدينة. وقال عطاء: من السنة أن لا يؤلَّى أحدٌ منهم اهـ. وقال الشيخ عبدالله أبابطين: الاحتياط الإتمام اهـ^(١).

الترجيح:

قلت: والراجح القول بجواز القصر والجمع لأهل مكة ومن حولهم كغيرهم إذا ذهبوا إلى عرفة ومزدلفة ومنى لأنه حج مع النبي ﷺ أهل مكة ولم ينقل أنه أمرهم بإتمام أو عدم جمع، والله أعلم.

نص: «ويقصر (و) العبد (ع) والمرأة (ع) وإن لم ينوياً تبعاً (ع)».

ش: وامرأة وعبد وجندي: تبع لزوج وسيّد وأمير^(٢) في نيَّته وسفره، يعني أن الزوج والسيّد والأمير إن كانوا بسفر يبيح القصر والفطر، أبيح للزوجة والقن والجندي المسافر

(١) انظر «كشاف القناع» ١/ ٦٠٠، ٦٠١، و«الإنصاف» ٢/ ٣٢٠، ٣٣١، ٣٣٢، و«المبدع» ٢/ ١١٥، و«المغني» ٣/ ١٥١، ١٥٢، و«الفروع» ٢/ ٧٤، و«الدرر السنية» ٣/ ٢٠٧، و«حاشية العنقري» ١/ ٢٧٦، و«فتاوي محمد بن إبراهيم» ٢/ ٣٢٦، و«نيل الأوطار» ٣/ ٢٤٠، ٢٤١، و«زاد المعاد» ١/ ٤٧١، و«فتح الباري» ٢/ ٥٧٠، ٥٧١، و«المستوعب» ٢/ ٣٩٣، ٣٩٤، و«الشرح الكبير» ١/ ٤٤٠. (٢) لف ونشر مرتَّب، وهو من أنواع البديع المستحسنة «حاشية العنقري» ١/ ٢٧٤.

معهم القصرُ والفطرُ، وإلا فلا، هذا المذهبُ وبه قال أبو حنيفة، وذكر المؤلف أن العبد يقصر وفاقاً، وذكره صاحب «الفروع» كما يأتي.

التعليل: لأنهم أتباعُ لهم، فلهم حكمهم.

وإن كان العبد لشريكين أحدهما مسافراً والآخر مقيماً ترجَّح إقامة أحدهما، لأنها الأصل.

قال في «الفروع»: تقصر المرأة تبعاً لزوجها وفاقاً، وكذا عبدٌ تبعاً لسيده وفاقاً، فلا تعتبر نيتهما السفر، وذكر أبو المعالي: تُعتبر نية من لها أن تمتنع يعني من السفر معه. قال شيخنا -يعني ابن تيمية- مثل أن تكون قد شرطت الإقامة في بلدها. قلت: أو أدى السفر بها لمعصية اهـ.

وفي وجه في «النوادر»: لا قصر للزوجة والعبد.

وقال الشافعية: إذا سافر العبدُ مع مولاه، والزوجة مع زوجها، والجندي مع أميره، ولا يعرفون مقصدهم لا يجوز لهم الترخُّص، فلو نَوُوا مسافة القصر لم تؤثر نية العبد والمرأة، فلا يترخصان، وتؤثر نية الجندي، ويترخص لأنه ليس تحت يد الأمير وقهره بخلاف العبد والمرأة، فلو عَرَفُوا المقصد ترخصوا كلهم. فلو نوى المولى والزوجة الإقامة لم يثبت حكمها للعبد والمرأة، بل لهما الترخُّص اهـ.

قال ابن فيروز: وانظر هل إذا كان السفر مباحاً بالغاً المسافة، ولكن الزوج والسيد لم يقصرا هل التابع لهما كذلك أم لا؟ الظاهر: لا اهـ (١).

نص: «وَيُتِمُّ (و) مَنْ نَوَى الإِقَامَةَ ببلد إقامة مُطْلَقَةً، فَإِنْ نَوَى مُدَّةً بَنِيَّةً أَتَمَّ (و) ش) أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ».

ش: ولو نوى إقامة مُطْلَقَةً بأن لم يحدّها بزمانٍ معيَّنٍ في بلد، ولو البلد الذي يقصده بدار

(١) انظر «كشاف القناع» ١/٥٩٦، و«الإنصاف» ٢/٣١٦، و«المجموع شرح المذهب» ٤/١٩٥، ١٩٦، و«حاشية العنقري» ١/٢٧٤، و«الفروع» ٢/٥٦، و«نيل الأوطار» ٣/٢٣٥.

حربٍ أو إسلامٍ، أو في باديةٍ لا يُقام بها، أو كانت لا تُقام فيها الصلاة أتمَّ، على الصحيح من المذهب، لزوالِ السَّفرِ المبيحِ للقصرِ بنيةِ الإقامة. وأشار المؤلف إلى اتفاق الأربعة على إتمام من نوى إقامة مطلقة.

وقيل: لا يلزمه الإتمام إلا أن يكونَ بموضعٍ تقام فيه الجمعة. وقيل: أو غيرها. وقال في «التلخيص» و «البلغة»: إقامة الجيش للغزو لا تمنع التَّرخُّص، وإن طالت، لفعله عليه أفضل الصلاة والسلام اهـ.

وقال الشيخُ تقيُّ الدين ابنُ تيمية وغيره: إن له القصرَ والفطرَ، وإنه مسافرٌ ما لم يُجمع على إقامةٍ ويستوطنُ اهـ، واختاره الشيخُ عبدالرحمن السعدي.

مسألة: أو نوى إقامة أكثر من عشرين صلاةً أتمَّ. قال في «الإنصاف»: هذا المذهب. وقاله ابنُ عَقِيلٍ وغيره اهـ، وبه قال داودُ، واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء، والشيخ عبدالعزیز بن باز.

الدليل: حديثُ جابرٍ وابنِ عباسٍ أن النبيَّ ﷺ قَدِمَ مَكَّةَ صَبِيحَةَ رَابِعَةِ ذِي الْحِجَّةِ، فأقام بها الرابعَ، والخامسَ و السادسَ والسابعَ. وصَلَّى الصَبْحَ في اليومِ الثامنِ، ثم خرجَ إلى مِنى. وكان يقصرُ الصلاة في هذه الأيام^(١). وقد أجمَعَ على إقامتها، لأن الذي تحقق أنه ﷺ نوى إقامة أربعة أيام، لأنه كان حاجًّا والحاجُّ لا يخرجُ قبل يومِ التروية.

وقال أنسٌ: خرجنا مع رسولِ الله ﷺ فقصرَ حتى أتى مَكَّةَ، فأقمنا بها عشراً، فلم يزل يقصرُ حتى رَجَعَ. متفق عليه^(٢). قال الأثرم: سمعتُ أبا عبد الله يذكرُ حديثَ أنسٍ ويقول: هو كلامٌ ليس يفقهه كُلُّ أَحَدٍ، وجهه: أنه حسبَ مُقامِ النبيِّ ﷺ بمَكَّةَ وَمِنى، وليس له وجهٌ غيرُ هذا.

(١) أخرجه البخاري (٢٥٠٦) من حديث جابر وابن عباس.

وأخرجه مسلم (١٢١٦) من حديث جابر، وحده.

(٢) أخرجه البخاري (١٠٨١)، ومسلم (٦٩٣) من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه.

فهذه أربعة أيّام، وصلاة الصّبح بها يومُ التّرويةِ تمامٌ إحدى وعشرين صلاةً يقصّرُ،
فهذا يدلُّ على أن مَنْ أقامَ إحدى وعشرين صلاةً يقصّرُ، وهي تزيدُ على أربعة أيّام، وهذا
صريحٌ في خلافِ قولٍ من حدّهُ بأربعة أيّام.

وقال النووي: الجوابُ عن حديثِ أنسٍ ما أجاب به البيهقي وأصحابُنا في كتب
المذهب، قالوا: ليس مرادُ أنسٍ أنهم أقاموا في نفسِ مَكَّةَ عشرةَ أيّام، بل طُرُقُ الأحاديثِ
الصّحيحة من رواياتِ جماعةٍ من الصّحابةِ مُتَّفِقَةٌ على أن النّبيَّ ﷺ قدِمَ مكةَ في حجّتهِ لأربعٍ
خلونَ من ذي الحجة، فأقامَ بها ثلاثة، ولم يحسُبْ يومَ الدخولِ ولا الثامنَ، لأنّه خرجَ فيه إلى
مِنى، فصلّى بها الظُّهرَ والعصرَ، وباتَ بها وسارَ منها يومَ التاسعِ إلى عَرَفاتٍ، ورجعَ فباتَ
بمزدلفةَ، ثم أصبحَ فسارَ إلى مِنى، فقضى نُسكَه، ثم أفاضَ إلى مكةَ، فطافَ للإفاضةِ، ثم
رجَعَ إلى مِنى، فأقامَ بها ثلاثاً يقصّرُ، ثم نفرَ فيها بعدَ الزوالِ في ثالثِ أيّامِ التشريقِ، فنزلَ
بالمُحَصَّبِ، وطافَ في ليلتهِ للوداعِ، ثم رَحَلَ مِن مكةَ قبل صلاةِ الصّبحِ، فلم يَقمِ ﷺ أربعاً
في موضعٍ واحدٍ اهـ.

وعن أحمد: إن نوى الإقامةَ أكثرَ من إحدى وعشرين صلاةً أتمَّ وإلا قصرَ، قال في
«المغني»: هذا المشهورُ عن أحمد. قال ابنُ رَجَبٍ في «شرح البخاري»: هذا مذهبُ أحمد
المشهورُ عنه، واختيارُ أصحابِه اهـ.

وعنه: إن نوى الإقامةَ أكثرَ من تسعَ عشرةَ صلاةً أتمَّ وإلا قصرَ.

وقال في «النصيحة»: إن نوى الإقامةَ فوقَ ثلاثةِ أيّامٍ أتمَّ، وإلا قصرَ.

وعنه: إن نوى إقامةَ أربعةِ أيّامٍ أتمَّ، وإلا قصرَ، وهو قولُ مالِكٍ والشافعي وأبي ثورٍ
واختاره المؤلفُ، لأنَّ الثلاثَ حدُّ القِلَّةِ بدليلِ قولِ النّبيِّ ﷺ: «يقيمُ المهاجرُ بعدَ قضاءِ نسكِهِ
ثلاثاً» رواه البخاري ومسلم^(١). وبأنَّ عمرَ أجلى اليهودَ عن جزيرةِ العربِ، وضربَ لهم أجلاً

(١) أخرجه البخاري (٣٩٣٣)، ومسلم (١٣٥٢) من حديثِ العلاء بن الحضرمي، رضي الله عنه.

ثلاثاً^(١). فدلَّ على أن الثلاث في حُكْمِ السَّفَرِ، وما زادَ في حُكْمِ الإقامة. ورُويَ هذا القولُ عن عثمان - رضي الله عنه -.

وروى مالك في «الموطأ»: أن عمرَ - رضي الله عنه - أجلي اليهود من الحجاز، ثم أذنَ لمن قَدِمَ منهم تاجراً أن يقيمَ ثلاثاً^(٢). قال النووي: إسناده صحيح. قوله: أجلي عمرُ اليهود. معناه أخرجهم من ديارهم. قال أهل اللغة: يقال: جلا القومُ: خرجوا من منازلهم. وأجليتهم وجَلَوْتُهُمْ: أخرجتهم اهـ.

وقال الأوزاعي، وابنُ عمر^(٣) في رواية عنه، وعبيدُ الله بنُ عبدِ الله بنِ عتبة: إن نوى إقامة اثني عشر يوماً أتمَّ، وإلا فلا.

وقال الثوري^(٤)، وأصحابُ الرَّأي: إن أقام خمسة عشر يوماً مع اليوم الذي يخرج فيه أتمَّ، وإن نوى دونَ ذلك قصرَ. ورُويَ ذلك عن ابنِ عمرَ، وسعيدِ بنِ جبير^(٥)، والليث بن سعد، لما رُويَ عن ابنِ عمر^(٦)، وابنِ عَبَّاسٍ، أنَّهما قالَا: إذا قَدِمْتَ وفي نفسِكَ أن تُقيمَ بها

(١) أخرج مالك في «الموطأ» برواية أبي مصعب الزهري (١٨٦٤)، والبيهقي ١٤٨/٣ و ٢٠٩/٩ أن عمر ابن الخطاب - رضي الله عنه - ضرب لليهود والنصارى والمجوس بالمدينة إقامة ثلاثة أيام ليتسوقون بها ويقضون حوائجهم، ولا يقيم أحد منهم فوق ثلاث ليل. وانظر قصة إجلاء عمر لليهود والنصارى في «موطأ مالك» برواية يحيى الليثي ٨٩٢/٢-٨٩٣ وبرواية أبي مصعب ٦٢-٦٥، و «صحيح البخاري» (٢٣٣٨) و (٢٧٣٠) و (٣١٥٢)، و «صحيح مسلم» (١٥٥١)، و «سنن أبي داود» (٣٠٠٦)، و «شرح مشكل الآثار» ١٨٧/٧-١٩٠، و «سنن البيهقي» ١٤٧/٣-١٤٨، ٢٠٧/٩-٢٠٨.

(٢) انظر ما قبله.

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» ١٤٨/١، وعبد الرزاق (٤٣٤٠) و (٤٣٤٢)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٢٧٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١/٤٢٠، والبيهقي ٣/١٥٢. وروى ابن المنذر بإثره عن نافع أن هذا آخر ما انتهى إليه أمر ابن عمر.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٤٥٥.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٤٥٥.

(٦) أخرجه عبد الرزاق (٤٣٤٣)، وابن المنذر (٢٢٧٦)، (٢٢٧٧).

خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة. ولا يُعرف لهما مخالِفٌ. وروى عن سعيد بن المسيَّب^(١) مثل هذا القول.

قال ابن المنذر^(٢). وروى عن ابن المسيَّب قال: إن أقام ثلاثاً أتمَّ^(٣) أهـ.

وقال ربيعة: إن نوى إقامة يومٍ وليلةٍ أتمَّ.

وروى قتادة عن سعيد بن المسيَّب^(٤) قال: إذا أقمت أربعاً فصلَّ أربعاً.

وروى عن عليٍّ - رضي الله عنه - قال: يُتمُّ الصلاة الذي يُقيمُ عشراً، ويُقصرُ الصلاة الذي يقول: أخرج اليوم أخرج غداً، شهراً^(٥). وهذا قول محمد بن عليٍّ وابنه، والحسن بن صالح.

وعن ابن عباس قال: إذا قدمت بلدةً، فلم تدْرِ متى تخرج، فاتمَّ الصلاة^(٦)، وإن قلت: أخرج اليوم، أخرج غداً، فأقمت عشراً، فاتمَّ الصلاة.

وعنه، أنه قال: إن النبيَّ ﷺ أقام في بعض أسفاره تسع عشرة يُصلي ركعتين. قال ابن عباس: فنحن إذا أقمنا تسع عشرة نُصلي ركعتين، وإذا زدنا على ذلك أتممنا. رواه البخاري^(٧). وبه قال إسحاق بن راهويه.

وقال الحسن: صلَّ ركعتين ركعتين، إلى أن تقدَّم مضراً، فاتمَّ الصلاة وضُمَّ^(٨). وقالت

(١) أخرجه عبد الرزاق (٤٣٤٨)، وابن أبي شيبة ٤٥٤/٢.

(٢) في «الأوسط» ٣٥٨/٤.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٥٥/٢.

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» ١/١٤٩، وعبد الرزاق (٤٣٤٦)، وابن أبي شيبة ٤٥٥/٢، والبيهقي ١٤٨/٣.

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٤٣٣٤).

(٦) أخرجه ابن المنذر (٢٢٨١).

(٧) في «صحيحه» (١٠٨٠).

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٥١/٢.

عائشة: إذا وضعت الزَّادَ والمَزَادَ فأتِمَّ الصلاةَ^(١).

وكان طاووسٌ إذا قَدِمَ مَكَّةَ صَلَّى أربَعاً^(٢).

وحكي عن إسحاق بن راهويه أنه يقصُرُ أبداً حتى يدخلَ وطنه، أو بلداً له فيه أهلٌ أو مالٌ. ورُوِيَ هذا عن ابنِ عمرَ وأنسٍ.

قال الموفق: وقولُ أصحابِ الرَّأي: لم نَعْرِفْ لهما مُخَالَفاً في الصَّحَابَةِ. غيرُ صَحِيحٍ، فقد ذَكَرْنَا الخِلَافَ فيه عنهم، وذَكَرْنَا عن ابنِ عَبَّاسٍ نَفْسَهُ خِلَافَ ما حَكَوهُ عنه. رَوَاهُ سَعِيدٌ في سُنَنِه، ولم أَجِدْ ما حَكَوهُ عنه فيه.

وحديثُ ابنِ عَبَّاسٍ في إقامَةِ تِسْعَ عَشْرَةَ، وَجْهُهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يُجْمِعِ الإقامة. قال أحمدُ: أقامَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَكَّةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ زَمَنَ الفَتْحِ^(٣)، لَأَنَّهُ أَرَادَ حُنَيْنًا، ولم يكنْ ثَمَّ إجماعٌ على المَقَامِ. وهذه هي إقامَتُهُ التي رَوَاهَا ابنُ عَبَّاسٍ، واللهُ أَعْلَمُ اهـ.

زاد الزركشي في شرحه، قال: وأقام بتبوك عشرين يوماً يقصُرُ^(٤). ولم يكنْ ثَمَّ إجماعٌ على المَقَامِ.

قال الشوكاني: والحقُّ أَنَّ مَنْ حَطَّ رَحْلَهُ ببلدٍ، ونوى الإقامةَ بها أَيَّاماً من دون تردّدٍ لا يقالُ له: مسافرٌ، فيتِمُّ الصلاةُ، ولا يقصُرُ إلا لدليلٍ، ولا دليلٌ لها هنا إلا ما في إقامته ﷺ بِمَكَّةَ أربعةَ أَيامٍ يقصُرُ الصلاةَ. والاستدلالُ به متوقَّفٌ على ثبوتِ أَنَّهُ ﷺ عَزَمَ على إقامةِ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/ ٤٥٥.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/ ٤٥٥.

(٣) أخرجه أحمد ٤/ ٤٣٠ و٤٣١، وأبو داود (١٢٢٩)، من طريق علي بن زيد بن جدعان، عن أبي نضرة، عن عمران بن حصين.

وعلي بن زيد ضعيف.

(٤) أخرجه أحمد ٣/ ٢٩٥، وابن حبان (٢٧٤٩). وانظر ص ٨٧ التعليق (٢).

أربعة أيام، إلا أن يقال: إن تمام أعمال الحج في مكة لا يكون في دون الأربع، فكان كل من يحج عازماً على ذلك فيقتصر على هذا المقدار، ويكون الظاهر والأصل في حق من نوى إقامة أكثر من أربعة أيام هو التمام، وإلا لزم أن يقصر الصلاة من نوى إقامة سنين متعدّدة، ولا قائل به. ولا يرد على هذا قوله ﷺ في إقامته بمكة في الفتح: «إنا قوم سفر»، لأنه كان إذ ذاك متردداً، ولم يعزم على إقامة مدّة معيّنة اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: هذه المسألة فيه نزاع بين العلماء، منهم من يوجب الإتمام، ومنهم من يوجب القصر، والصحيح أن كلاهما سائغ، فمن قصر لا ينكر عليه، ومن أتم لا ينكر عليه.

وكذلك تنازعوا في الأفضل: فمن كان عنده شك في جواز القصر فأراد الاحتياط، فالإتمام أفضل، وأما من تبين له السنة، وعلم أن النبي ﷺ لم يشرع للمسافر أن يصلي إلا ركعتين، ولم يحد السفر بزمان أو بمكان، ولا حد الإقامة أيضاً بزمن محدود، لا ثلاثة ولا أربعة، ولا اثنا عشر، ولا خمسة عشر، فإنه يقصر. كما كان غير واحد من السلف يفعل، حتى كان مسروق قد ولّوه ولاية لم يكن يختارها، فأقام سنين يقصر الصلاة.

وقد أقام المسلمون بنهاوند سنة أشهر يقصرون الصلاة، وكانوا يقصرون الصلاة مع علمهم أن حاجتهم لا تنقضي في أربعة أيام، ولا أكثر. كما أقام النبي ﷺ وأصحابه بعد فتح مكة قريباً من عشرين يوماً يقصرون الصلاة، وأقاموا بمكة عشرة أيام يفتطرون في رمضان. وكان النبي ﷺ لما فتح مكة يعلم أنه يحتاج أن يقيم بها أكثر من أربعة أيام. وإذا كان التحديد لا أصل له فما دام المسافر مسافراً يقصر الصلاة، ولو أقام في مكان شهوراً، والله أعلم. كتبه أحمد بن تيمية اهـ.

وقال أيضاً: وقد أقام النبي ﷺ في حجته بمكة أربعة أيام، ثم ستة أيام بمنى ومزدلفة وعرفة يقصر الصلاة هو وأصحابه، فدل على أنهم كانوا مسافرين، وأقام في غزوة الفتح

تسعة عشر يوماً يقصر الصلاة، وأقام بتبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة، ومعلوم بالعادة أن ما كان يفعل بمكة وتبوك لم يكن ينقضي في ثلاثة أيام ولا أربعة حتى يقال: إنه كان يقول: اليوم أسافر غداً أسافر. بل فتح مكة وأهلها وما حولها كفاراً محاربون له، وهي أعظم مدينة فتحها، وبفتحها ذلت الأعداء، وأسلمت العرب. وسرى السرايا إلى النواحي ينتظر قدومهم، ومثل هذه الأمور مما يعلم أنها لا تنقضي في أربعة أيام، فعلم أنه أقام لأمر يعلم أنها لا تنقضي في أربعة، وكذلك في تبوك.

وأيضاً فمن جعل للمقام حداً من الأيام: إما ثلاثة، وإما أربعة، وإما عشرة، وأما اثني عشر، وإما خمسة عشر، فإنه قال قولاً لا دليل عليه من جهة الشرع، وهي تقديرات متقابلة. فقد تضمنت هذه الأقوال تقسيم الناس إلى ثلاثة أقسام: إلى مسافر، وإلى مقيم مستوطن، وهو الذي ينوي المقام في المكان، وهذا هو الذي تنعقد به الجمعة وتجب عليه، وهذا يجب عليه إتمام الصلاة بلا نزاع، فإنه المقيم المقابل للمسافر. والثالث: مقيم غير مستوطن، أوجبوا عليه إتمام الصلاة والصيام، وأوجبوا عليه الجمعة، وقالوا: لا تنعقد به الجمعة، وقالوا: إنما تنعقد الجمعة بمستوطن.

وهذا التقسيم - وهو تقسيم المقيم إلى مستوطن وغير مستوطن - تقسيم لا دليل عليه من جهة الشرع، ولا دليل على أنها تجب على من لا تنعقد به، بل من وجبت عليه انعقدت به، وهذا إنما قالوه لما أثبتوا مقيماً يجب عليه الإتمام والصيام، ووجدوه غير مستوطن، فلم يمكن أن يقولوا: تنعقد به الجمعة. فإن الجمعة إنما تنعقد بالمستوطن، لكن إيجاب الجمعة على هذا، وإيجاب الصيام والإتمام على هذا هو الذي يقال: إنه لا دليل عليه، بل هو مخالف للشرع، فإن هذه حال النبي ﷺ بمكة في غزوة الفتح، وفي حجة الوداع، وحاله بتبوك، بل وهذه حال جميع الحجيج الذين يقدمون مكة ليقضوا مناسكهم ثم يرجعوا، وقد يقدم الرجل بمكة رابع ذي الحجة، وقد يقدم قبل ذلك بيوم أو أيام، وقد يقدم بعد ذلك، وهم كلهم مسافرون لا تجب عليهم جمعة ولا إتمام، والنبي ﷺ قدم صبح رابعة من ذي الحجة، وكان يصلي ركعتين، لكن من أين لهم أنه لو قدم صبح ثالثة وثانية كان يتم ويأمر أصحابه بالإتمام؟! ليس في قوله وعمله ما يدل على ذلك.

ولو كانَ هذا حَدًّا فَاصِلًا بينَ المقيمِ والمسافرِ لَبَيَّنَهُ للمسلمينَ، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُ مَا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥] والتمييزُ بينَ المقيمِ والمسافرِ بِنِيَّةِ أَيَّامٍ معدودةٍ يُقيمُها ليس هو أمراً معلوماً، لا بِشَرَعٍ ولا لُغَةٍ ولا عُرْفٍ. وقد رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ للمهاجرِ أن يُقيمَ بمكَّةَ بعدَ قضاءِ نسكِهِ ثلاثاً، والقَصْرُ في هذا جائزٌ عندَ الجماعةِ، وقد سَمَاهُ إقامةً، ورَخَّصَ للمهاجرِ أن يُقيمَها، فلو أرادَ المهاجرُ أن يُقيمَ أكثرَ من ذلك بعدَ قضاءِ النَّسكِ لم يَكُنْ له ذلك، وليسَ في هذا ما يَدُلُّ على أن هذه المدةَ فَرَقٌ بينَ المسافرِ والمقيمِ، بل المهاجرُ ممنوعٌ أن يُقيمَ بمكَّةَ أكثرَ من ثلاثٍ بعدَ قضاءِ المناسكِ.

فَعَلِمَ أَنَّ الثلاثَ مقدارٌ يُرَخَّصُ فيه فيما كانَ محظوراً الجَنَسِ. قال ﷺ: «لا يَحِلُّ لامرأةٍ تُؤْمِنُ باللهِ واليومِ الآخرِ أنْ تَحُدَّ على مَيِّتٍ فوقَ ثلاثٍ، إلا على زوجٍ»^(١)، وقال: «لا يَحِلُّ لمسلمٍ أنْ يهَجُرَ أخاهُ فوقَ ثلاثٍ»^(٢)، وجعلَ ما تحرَّمُ المرأةُ بعدَهُ من الطَّلَاقِ ثلاثاً، فإذا طَلَّقَها ثلاثَ مراتٍ حرمت عليه حتى تَنكِحَ زَوْجاً غيرَهُ، لأنَّ الطَّلَاقَ في الأصلِ مكروهٌ، فأبيحَ منه للحاجةِ ما تدعو إليه الحاجةُ، وحرمت عليه بعدَ ذلك إلى الغايةِ المذكورةِ، ثم المهاجرُ لو قَدِمَ مكَّةَ قبلَ الموسمِ بشهرٍ أقامَ إلى الموسمِ فإن كانَ لم يبيحَ له إلا فيما يكونُ سفراً كانت إقامتهُ إلى الموسمِ سفراً، فتَقَصَّرَ فيه الصلاةُ.

وأيضاً فالنبيُّ ﷺ وأصحابُه قَدِمُوا صُبْحَ رابعةٍ من ذي الحجةِ، فلو أقاموا بمكَّةَ بعدَ قضاءِ النسكِ ثلاثاً كانَ لهم ذلك، ولو أقاموا أكثرَ من ثلاثٍ لم يَجِزْ لهم ذلك، وجازَ لغيرهم أن يُقيمَ أكثرَ من ذلك، وقد أقامَ المهاجرون مع النَّبِيِّ ﷺ عامَ الفتحِ قريباً من عشرين يوماً بمكةَ، ولم يكونوا بذلك مقيمينَ إقامةً خرجوا بها عن السفرِ، ولا كانوا ممنوعينَ، لأنهم كانوا مُقيمينَ لأجلِ تَمَامِ الجهادِ، وخرجوا منها إلى غزوةِ حُنينٍ، وهذا بخلافِ مَنْ لا يقدمُ إلا للنسكِ، فإنه لا يحتاجُ إلى أكثرَ من ثلاثٍ. فَعَلِمَ أن هذا التحديدَ لا يتعلقُ بالقَصْرِ ولا

(١) أخرجه البخاري (٥٣٣٤) و (٥٣٣٩)، ومسلم (١٤٨٦) من حديث أم حبيبة.

وأخرجه البخاري (٥٣٣٥)، ومسلم (١٤٨٧) من حديث زينب بنت جحش.

وأخرجه البخاري (٥٣٤٠)، ومسلم ١١٢٧/٢ (٦٦) و (٦٧) من حديث أم عطية.

وأخرجه مسلم (١٤٨٨) من حديث أم سلمة، و (١٤٩٠) من حديث عائشة رضي الله عنهن أجمعين.

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٧٧)، ومسلم (٢٥٦٠)، وابن حبان (٥٦٦٩) من حديث أبي أيوب الأنصاري.

بتحديد السفر.

والذين حدوا ذلك بأربعة، منهم من احتج بإقامة المهاجر، وجعل يوم الدخول والخروج غير محسوب، ومنهم من بنى ذلك على أن الأصل في كل من قدم المصّر أن يكون مقيماً يتم الصلاة. لكن ثبتت الأربعة بإقامة النبي ﷺ في حجته، فإنه أقامها وقصر. وقالوا في غزوة الفتح وتبوك: إنه لم يكن عزم على إقامة مدة، لأنه كان يريد عام الفتح غزو حنين، وهذا الدليل مبني على أنه من قدم المصّر فقد خرج عن حد السفر، وهو ممنوع، بل هو مخالف للنص والإجماع والعرف، فإن التاجر الذي يقدم ليشتري سلعة، أو يبيعها ويذهب هو مسافر عند الناس، وقد يشتري السلعة ويبيعها في عدة أيام، ولا يجد الناس في ذلك حداً.

والذين قالوا: يقصر إلى خمسة عشر قالوا: هذا غاية ما قيل. وما زاد على ذلك فهو مقيم بالإجماع، وليس الأمر كما قالوه، وأحمد أمر بالإتمام فيما زاد على الأربعة احتياطاً، واختلفت الرواية عنه إذا نوى إقامة إحدى وعشرين هل يتم أو يقصر؟ لتردد الاجتهاد في صلاة النبي ﷺ يوم الرابع، فإن كان صلى الفجر بمبيته - وهو ذو طوى - فإننا صلى بمكة عشرين صلاة، وإن كان صلى الصبح بمكة فقد صلى بها إحدى وعشرين صلاة. والصحيح أنه إنما صلى الصبح يومئذ بذي طوى، ودخل مكة ضحى، كذلك جاء مصراً به في أحاديث. قال أحمد في رواية الأثرم: إذا عزم على أن يقيم أكثر من ذلك أتم، واحتج بأن النبي ﷺ قدم لصبح رابعة، قال: فأقام اليوم الرابع والخامس والسادس والسابع وصلى الفجر بالأبطح يوم الثامن، وكان يقصر الصلاة في هذه الأيام، وقد أجمع على إقامتها^(١)، فإذا أجمع أن يقيم كما أقام النبي ﷺ قصر، وإذا أجمع على أكثر من ذلك أتم. قال الأثرم: قلت له: فلم لم يقصر على ما زاد من ذلك؟ قال: لأنهم اختلفوا، فيأخذ بالأحوط، فيتم. قال: قيل لأبي عبد الله: يقول: أخرج اليوم أخرج غداً، أيقصر؟ فقال: هذا شيء آخر، هذا لم يعزم.

فأحمد لم يذكر دليلاً على وجوب الإتمام، إنما أخذ بالاحتياط، وهذا لا يقتضي الوجوب.

(١) سلف تعليق (١) / ص ٤٣٤ .

وأيضاً فإنه معارضٌ بقول من يوجب القصر ويجعله عزيمة في الزيادة.

وقد روى الأثرم: حدثنا الفضل بن دكين، حدثنا مسعر، عن حبيب ابن أبي ثابت، عن عبد الرحمن بن المسور، قال: أقمنا مع سعد بن عَمَّان - أو بعمان - شهرين، فكان يصلي ركعتين ونصلي أربعاً، فذكرنا ذلك له فقال: نحن أعلم^(١).

قال الأثرم: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد، عن أيوب، عن نافع: أن ابن عمر أقام بأذربيجان ستة أشهر يصلي ركعتين، وقد حال الثلج بينه وبين الدخول^(٢). قال بعضهم: والثلج الذي يتفق في هذه المدة يعلم أنه لا يذوب في أربعة أيام، فقد أجمع إقامة أكثر من أربع.

قال الأثرم: حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا هشام، حدثنا يحيى، عن حفص بن عبيد الله: أن أنس بن مالك أقام بالشام سنتين يقصر الصلاة^(٣).

قال الأثرم: حدثنا الفضل بن دكين، حدثنا هشام، حدثنا ابن شهاب، عن سالم، قال: كان ابن عمر إذا أقام بمكة قصر الصلاة، إلا أن يصلي مع الإمام، وإن أقام شهرين، إلا أن يجمع الإقامة. وابن عمر كان يقدم قبل الموسم بمدة طويلة، حتى إنه كان أحياناً يحرم بالحج من هلال ذي الحجة، وهو كان من المهاجرين، فما كان يحل له المقام بعد قضاء نسكه أكثر من ثلاث، ولهذا أوصى لما مات أن يدفن بسرف، لكونها من الحل، حتى لا يدفن في الأرض التي هاجر منها.

وقال الأثرم: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع قال: ما كان ابن عمر يصلي بمكة إلا ركعتين، إلا أن يرفع المقام، ولهذا أقام مرة ثنتي عشرة يصلي ركعتين وهو يريد الخروج، وهذا يبين أنه كان يصلي قبل الموسم ركعتين. مع أنه نوى الإقامة إلى الموسم، وكان ابن عمر كثير الحج، وكان كثيراً ما يأتي مكة قبل الموسم بمدة طويلة.

(١) أخرجه عبد الرزاق (٤٣٥٠)، وابن أبي شيبة ٤٥٣/٢، والطحاوي ٤١٩/١-٤٢٠ وابن المنذر (٢٢٩٠).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٤٣٣٩) والبيهقي ١٥٢/٣.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٤٣٥٤)، وابن المنذر (٢٢٨٨).

قال الأثرم: حدثنا ابنُ الطباع، حدثنا القاسمُ بنُ موسى الفقيرُ، عن عبدِ الرحمن بن ثابت ابن ثوبان، عن أبيه، عن مكحول، عن ابن محيريز: أنَّ أبا أيوب الأنصاري، وأبا صرمة الأنصاري، وعقبة بن عامر، شَتَوْا بأرضِ الرُّومِ، فصاموا رمضان وقاموه وأتمُّوا الصلاة.

قال الأثرم: حدثنا قبيصة، حدثنا سفيان، عن منصور، عن أبي وائل، قال: خرج مسروق إلى السلسلة فقَصَرَ الصلاة، فأقام سنين يقصُر، حتى رجَعَ وهو يقصُر. قيل يا أبا عائشة: ما يحملك على هذا؟ قال: اتبَّاعُ السَّنةِ (١) هـ.

الترجيح:

قلت: والأحوط القول بأنه إن نوى إقامة أكثر من عشرين صلاة أتم لأن هذا هو الذي وقع من النبي ﷺ في حال الأمن وإن لم يدل على عدم جواز الزيادة ولكن من باب الاحتياط، أما فعله ﷺ في فتح مكة وغزوة تبوك فقد كان في حال حرب، وقد لا يكون عزم على إقامة محددة وإنما متى انقضت الحاجة عاد في الحال إلى وطنه، والله أعلم.

مسألة: أو شكَّ في نيَّته: هل نوى إقامة ما يمنع القصر أم لا؟ أتم.

التعليل: لأنه الأصل، فلا يُنتقل عنه مع الشك في مبيح الرخصة.

وإن لم ينو إقامة أكثر من عشرين صلاة، بأن نوى عشرين فأقل، قصر، لما تقدَّم.

مسألة: ويومُ الدُّخُولِ ويومُ الخُروجِ يُحسبان من المدة، على الصحيح من المذهب، فلو دخل عند الزوال احتسب بما بقي من اليوم، ولو خرج عند العصر احتسب بما مضى من اليوم.

وعن أحمد: لا يحسبان منها، وهو مذهب الشافعي وعثمان بن عفان وابن المسيب، ومالك وأبي ثور (٢).

(١) أخرجه عبد الرزاق (٤٣٥٦) و (٤٣٥٧)، وابن أبي شيبة ٢/٤٤٣ و ٤٥٤.

(٢) انظر «كشاف القناع» ١/٦٠٥، و «الإنصاف» ٢/٣٢٩، ٣٣٠، و «المبدع» ٢/١١٤، و «المغني» ٣/١٥٠-١٤٧، و «المجموع شرح المذهب» ٤/١١٥-١١٦-١١٨-٢٢٠، و «مجموع الفتاوى» ١٨/٢٤، ١٣٧-١٤٣، و «شرح الزركشي» ٢/١٥٩، و «المختارات الجلية» ص ٦٦، ٦٧، و «فتاوى إسلامية» ١/٤٠٠، ٤٠١، و «نيل الأوطار» ٣/٢٣٧، و «فتاوى اللجنة» ٨/٩٥.

فصل

ولو قام من له القصرُ إلى ركعةٍ ثالثةٍ عمداً، أتمَّ صلاته أربعاً، وصَحَّتْ، لأنَّ الأصلَ الإتمامُ. وقد رجعَ إليه.

مسألة: وإن سَلَّمَ من نوى القصرَ من ثلاثٍ عمداً، بطلتْ صلاته، كغيرِ المسافرِ.

مسألة: وإن قام إلى ثالثةٍ من يباح له القصر وقد نوى القصر ولكنه قام سهواً فالحكم أنه يقطع أي يرجع متى ذكر، وتشهَّد إن لم يكن تشهِّداً، وسجد وسَلَّمَ. فلو نوى الإتمام أتمَّ كمن لم ينو القصر، وأتى بما بقي من الرباعيَّة سوى ماسها عنه، فإنه يلغو، فلا يعتدُّ به، لخُلُوِّه عن النية.

ولو كان الساهي إماماً بمسافر، تابعه المسافرُ المأموم، لاحتمال أن يكون قطع نية القصر، ونوى الإتمام، إلا أن يعلم سهوه فلا يتابعه، لأنَّ ما يفعله سهواً لغوٌ. فيسبِّح به المأموم إن كان رجلاً، وإن كان امرأةً صفَّقت ببطنٍ كفَّها على ظهر الأخرى. كما تقدَّم.

فإن رجع الإمام تابعه المأموم، وإن لم يرجع فارقه مأموم، وتبطل صلاته بمتابعته الإمام عاصداً عالماً سهوه^(١).

نص: «وإن أقام لقضاءٍ حاجةٍ، أو حُبَسَ، أو حبسه مطرٌ ونحوه، فإنه يقصرُ (و) ولو أقام مُدَّةً».

ش: وإن أقام المسافرُ لقضاءٍ حاجةٍ يرجو نجاحها قصرَ أبداً. يعني إذا لم ينو الإقامة. بلا خلافٍ قاله في «الإنصاف»، وهو مذهبُ أبي حنيفة ومالك، وذكره المؤلف باتفاق الأربعة أو أقام لجهادٍ عدوٍّ، وسواءً غلبَ على ظنِّه انقضاءُ حاجته في مدةٍ يسيرةٍ أو كثيرة، بعد أن يحتمل انقضاؤها في مدَّةٍ لا ينقطع حكمُ السَّفرِ بها، بلا نيةٍ إقامةٍ تقطعُ حكمَ السَّفرِ، وهي إقامةٌ أكثر من عشرين صلاةً، ولا يعلم قضاء الحاجة قبل المدَّة، أي مدة أكثر من عشرين صلاةً، ولو كان العلم ظناً، لإجرائه مجرى اليقين، حيث يتعذر أو يتعسر. -أو حُبَسَ

(١) انظر «كشاف القناع» ١/ ٥٩٧، ٥٩٨.

ظُلماً، أو حَبَسَهُ مطرٌ أو مرضٌ ونحوه، كثلجٍ وجليدٍ، قصرَ أبداً، على الصحيح من المذهب. وفقاً كما أشار إليه المؤلف وصاحب «الفروع».

قلت: ومثله من أقام ينتظر شفاء مريض له، والله أعلم.

الدليل: قول جابر: أقام النبي ﷺ في غزوة تبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة. رواه أحمد وأبو داود والبيهقي لكن روي مُسنداً ومرسلاً. قال بعضهم: ورواية المرسل أصح. قال البيهقي: تفرد معمر بروايته مُسنداً، قال النووي: وهو إمام مُجمع على جلالته، وباقي الإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم، فالحديث صحيح، لأنَّ الصحيح أنه إذا تعارض في الحديث إرسال وإسناد حُكِمَ بالمُسند^(١) اهـ.

ولما فتح النبي ﷺ مكة أقام فيها تسع عشرة يُصلي ركعتين. رواه البخاري^(٢). وقال أنس أقام أصحاب النبي ﷺ بَرَامَهُرْمَزَ^(٣) تسعة أشهر يقصرون الصلاة. رواه البيهقي بإسناد حسن وقال النووي: بإسناد صحيح إلا أنَّ فيه عكرمة بن عمارٍ وهو مختلف في الاحتجاج به، وقد روى له مسلم في صحيحه اهـ.

قال ابن المنذر: أجمعوا على أن المسافر يقصر ما لم يُجمع إقامة، ولو أتى عليه سنون. وروى الأثرم عن ابن عمر: أنه أقام بأذربيجان^(٤) ستة أشهر يقصر الصلاة، وقد حال الثلج بينه وبين الدخول^(٥).

فإن حُبِسَ بحق لم يقصر.

وعن عليّ قال: يقصر الذي يقول: أخرج اليوم، أخرج غداً شهراً^(٦). وعن سعد أنه أقام

(١) أخرجه أحمد ٣/ ٢٩٥، وأبو داود (١٢٣٥)، والبيهقي ٣/ ١٥٢، وصححه ابن حبان (٢٧٤٩).

(٢) في «صحيحه» (١٠٨٠).

(٣) قال النووي: ورامهرمز: بفتح الميم الأولى وضم الهاء وإسكان الراء وآخره زاي، وهي بلادٌ معروفةٌ «المجموع شرح المهذب» ٤/ ٢١٦.

(٤) أذربيجان: بالفتح، ثم السكون، وفتح الراء، وكسر الباء الموحدة، وياء ساكنة، وجيم. وقد فتح قوم الذال، وسكنوا الراء. ومدَّ آخرون الهمزة مع ذلك (أذربيجان). «معجم البلدان».

(٥) أخرجه البيهقي في «السنن» ١/ ١٥٢.

(٦) سلف ص ٤٣٧، تعليق (٥).

في بعض قرى الشام أربعين يوماً يقصر الصلاة^(١). رواهما سعيد.

وقد روى ابن عباس، قال: أقام النبي ﷺ في بعض أسفاره تسع عشرة يُصلي ركعتين. رواه البخاري^(٢) ووقع في بعض روايات أبي داود والبيهقي: سبعة عشر، بنقصان ثلاثة من عشرين. قال النووي: بإسناد صحيح على شرط البخاري، وفي رواية أخرى لأبي داود والبيهقي عن ابن عباس: خمسة عشر، ولكنها ضعيفة مرسلّة. وكان حديث ابن عباس هذا في إقامة النبي ﷺ بمكة لحرب هوازن في عام الفتح اهـ. وصحح الحافظ في «الفتح» رواية خمسة عشر.

وفي حديث عمران بن حصين، أن النبي ﷺ أقام بمكة ثمان عشرة لا يُصلي إلا ركعتين. رواه أبو داود^(٣).

قال النووي: إلا أن في إسناده من لا يُحتج به. قال البيهقي: أصح الروايات في حديث ابن عباس: تسعة عشر، وهي التي ذكرها البخاري. قال: ويمكن الجمع بين رواية ثمان عشرة وتسع عشرة وسبع عشرة، فإن من روى تسع عشرة عدّ يومي الدخول والخروج، ومن روى سبع عشرة لم يعدّهما، ومن روى ثمان عشرة عدّ أحدهما اهـ.

وروي عن عبد الرحمن بن المسور، عن أبيه، قال: أقمنا مع سعيد بعمان -أو عُمان- فكان يُصلي ركعتين، ونُصلي أربعاً، فذكرنا ذلك له. فقال: نحن أعلم. رواه الأثرم^(٤).

وروى سعيد، بإسناده عن المسور بن مخرمة، قال: أقمنا مع سعيد ببعض قرى الشام أربعين ليلة يقصرها سعد، ونُتمّها. وقال نافع: أقام ابن عمر بأذربيجان ستّة أشهر يُصلي ركعتين، وقد حال الثلج بينه وبين الدخول. وعن حفص بن عبد الله: أن أنس بن مالك أقام

(١) أخرجه بنحوه عبد الرزاق (٤٣٥٠) ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٢٩٠)، وأخرجه ابن أبي شيبة ٤٥٣/٢، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١/٤٢٠. وعندهم أنه بقي يقصر شهرين، لا أربعين يوماً.

(٢) سلف ٤٣٧، تعليق (٧).

(٣) سلف ص ٤٣٨، تعليق (٣).

(٤) انظر التعليق (١).

بالشَّامِ سَتَيْنِ يُصَلِّي صَلَاةَ الْمُسَافِرِ. وقال أنسٌ: أقام أصحابُ رسولِ الله ﷺ بِرَامَهُرْمُزَ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ يَقْصُرُونَ الصَّلَاةَ^(١). وعن الحسنِ، عن عبد الرحمن بن سَمُرَةَ، قال: أقمتُ معه سَتَيْنِ بِكَابِلٍ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ، ولا يُجَمِّعُ. وقال إبراهيمُ: كانوا يُقيمُونَ بالرِّيِّ السَّنَةَ وأكثرَ من ذلك، وَيَسْجِسْتَانِ السَّتَيْنِ، يَجْمَعُونَ ولا يَصُومُونَ.

وقد ذَكَرْنَا عن عليٍّ -رضي الله عنه- أَنَّهُ قال: وَيَقْصُرُ إِذَا قال: اليَوْمَ أخرج، غداً أخرج، شهرًا^(٢). وهذا مثلُ قولِ الحَرَقِيِّ، ولعل الحَرَقِيَّ -رحمه الله- إنما قال ذلك اقتداءً به، ولم يُرِدْ أنْ نهايةَ القصرِ إلى شهرٍ، وإنما أراد أَنه لا نهايةَ للقصرِ. والصحيح عند الشافعيَّة أَنه يَقْصُرُ إلى ثمانية عشر يوماً وقال أبو يوسفَ ومحمدُ: هو مقيمٌ.

قال الشوكاني: والحقُّ أن الأصلَ في المقيمِ الإتمام، لأن القَصْرَ لم يشرَّعه الشارعُ إلا للمسافرِ، والمقيمُ غيرُ مسافرٍ، فلولا ما ثبتَ عنه ﷺ من قصرِه بِمَكَّةَ وتَبُوكَ مع الإقامة، لكان المتعينُ هو الإتمام، فلا يتنقلُ عن ذلك الأصلِ إلا بدليلٍ، وقد دَلَّ الدليلُ على القَصْرِ، مع التَّرَدُّدِ إلى عشرين يوماً كما في حديثِ جابرٍ^(٣)، ولم يصحَّ أَنه ﷺ قصرَ في الإقامة أكثرَ من ذلك، فيقتصرُ على هذا المقدارِ، ولا شكَّ أن قصرَه ﷺ في تلك المدة لا ينفي القصرَ فيما زادَ عليها، ولكن ملاحظةَ الأصلِ المذكورِ هي القاضيةُ بذلك. فإن قيل: المعتبرُ صدقُ اسمِ المسافرِ على المقيمِ المتردِّدِ، وقد قال ﷺ: «إنا قوم سفر»^(٤). فصدقَ عليه هذا الاسمُ، ومن صدقَ عليه هذا الاسمُ قَصَرَ، لأنَّ المُعْتَبَرَ هو السَّفَرُ لانضباطه، لا المشقةُ لعدمِ انضباطها. فيجانبُ عنه أولاً بَأَنَّ في الحديثِ المقالِ المتقدمَ، وثانياً بَأَنَّهُ يُعْلَمُ بالضرورةِ أن المقيمَ المتردِّدَ غيرُ مسافرٍ حالَ الإقامة، فإطلاقُ اسمِ المسافرِ عليه مجازٌ باعتبار ما كان عليه، أو ما سَيَكُونُ عليه اهـ.

قال في «الفروع»: ويقصر من حُسِّ ظِلْمًا أو حبسه مرضٌ أو مطرٌ ونحوه: ويَحْتَمِلُ أن

(١) انظر ص ٤٤٦ .

(٢) انظر ص ٤٣٧، التعليق (٥).

(٣) السالف ص ٤٣٤ تعليق (١).

(٤) سلف ص ٤١٥ تعليق (١).

يَبْطُلُ حُكْمُ سَفَرِهِ لَوْجُودِ صُورَةِ الْإِقَامَةِ اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، والله أعلم.

مسألة: المحاربُ المقيمُ على القتالِ بحقِّ يقصُرُ أبداً. هذا المذهب، ومذهبُ مالكٍ وأبي حنيفة، وقولٌ للشافعي.

والصحيح عند الشافعية أنه كغيره، فلا يقصُرُ إذا نوى إقامة أربعة أيام.

قلت: والراجح القول الأول، والله أعلم.

مسألة: فإن أقام حاجة، وعلم أو ظن أنها لا تنقضي في أربعة أيام لزمه الإتمام، كما لو نوى إقامة أكثر من أربعة أيام. قال في «الإنصاف»: وإن ظن أن الحاجة لا تنقضي إلا بعد مضي مدة القصر، فالصحيح من المذهب: أنه لا يجوز له القصر، قدّمه في «الفروع» و«الرعاية».

وقيل: له ذلك، جزم به في «الكافي» و«مختصر ابن تميم» اهـ.

مسألة: ومن رجع إلى بلد كان أقام به ما يمنع القصر، ولم ينو حال العود إقامة به تمنع القصر، قصر حتى فيه، نصّاً، لأنه مسافر وليس كمن مرّ بوطنه.

وقيل كوطنه.

قلت: والصحيح الأول، والله أعلم.

مسألة: وإن عزم على إقامة طويلة في رُستاق، أي: ناحية من أطراف الإقليم. والمراد به: المعاملة المشتعلة على أمكنة، ينتقل في الرُستاق من قرية إلى قرية، لا يُجمَع - أي لا يعزم - من جمع: بمعنى نوى - على الإقامة بواحدة من القرى مدة تُبطل حكم السفر، أي فوق أربعة أيام، قصر.

الدليل: أن النبي ﷺ: أقام عشرة بمكة وعرفة ومنى يقصر في تلك الأيام كلها كما تقدم^(١).

(١) سلف من حديث جابر ص ٤٣٤ تعليق (١).

ورَوَى الْأَثَرُ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُورِّقٍ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَمَرَ، قُلْتُ: إِنِّي رَجُلٌ تَاجِرٌ، آتِي الْأَهْوَازَ، فَأَنْتَقِلُ فِي قُرَاهَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَى قَرْيَةٍ، فَأَقِيمُ الشَّهْرَ وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ: تَنْوِي الْإِقَامَةَ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: لَا أَرَاكَ إِلَّا مُسَافِرًا، صَلِّ صَلَاةَ الْمُسَافِرِينَ.

التعليل: لَأَنَّهُ لَمْ يَنْوِ الْإِقَامَةَ فِي بَلَدٍ بَعِيْنِهِ، فَأَشْبَهَ الْمُتَنَقِّلَ فِي سَفَرِهِ مِنْ مَنْزِلٍ إِلَى مَنْزِلٍ.

مسألة: وَإِنْ نَوَى إِقَامَةً بِشَرْطٍ، كَأَنْ يَقُولَ: إِنْ لَقِيتُ فُلَانًا فِي هَذَا الْبَلَدِ أَقَمْتُ فِيهِ، وَإِلَّا فَلَا، فَإِنْ لَمْ يَلْقَهُ فِي الْبَلَدِ فَلَهُ حُكْمُ السَّفَرِ، لِعَدَمِ الشَّرْطِ الَّذِي عَلَّقَ عَلَيْهِ الْإِقَامَةَ، وَإِنْ لَقِيَهُ بِهِ صَارَ مُقِيمًا، لَاسْتِصْحَابِهِ حُكْمَ نِيَّةِ الْإِقَامَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَسَخَ نِيَّتَهُ الْأُولَى لِلْإِقَامَةِ قَبْلَ لِقَائِهِ، أَوْ حَالَ لِقَائِهِ، فَإِنْ فَسَخَهَا إِذْنٌ فَلَهُ الْقَصْرُ، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: بَلَا نِزَاعَ أَهْلِهِ، وَإِنْ فَسَخَ النِّيَّةَ بَعْدَ لِقَائِهِ، فَهُوَ كَمُسَافِرٍ نَوَى الْإِقَامَةَ الْمَانِعَةَ مِنَ الْقَصْرِ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ السَّفَرُ قَبْلَ تَمَامِهَا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْصُرَ فِي مَوْضِعِ إِقَامَتِهِ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، لِأَنَّهُ مُحَلٌّ ثَبَتَ لَهُ فِيهِ حُكْمُ الْإِقَامَةِ، أَشْبَهَ وَطَنَهُ، حَتَّى يَشْرَعَ فِي السَّفَرِ وَيَفَارِقَ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ. كَمَا تَقَدَّمَ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَقْصُرُ مِنْ حِينَ نَوَى السَّفَرَ. فَأَبْطَلَ النِّيَّةَ الْأُولَى. بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ، لِأَنَّهَا تَثْبُتُ بِهَا^(١).

قلت: وَهُوَ الصَّوَابُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل

وَالْمَلَّاحُ صَاحِبُ السَّفِينَةِ - قَالَ الْجَوْهَرِيُّ - الَّذِي مَعَهُ أَهْلُهُ فِي السَّفِينَةِ، أَوْ لَا أَهْلَ لَهُ، وَلَيْسَ لَهُ نِيَّةُ الْإِقَامَةِ بِبَلَدٍ، لَا يَتَرَخَّصُ بِقَصْرِ وَلَا فِطْرِ. هَذَا مَذْهَبُ أَحْمَدَ. وَبِهِ قَالَ عَطَاءُ وَابْنُ تَيْمِيَّةَ.

التعليل: لَأَنَّهُ غَيْرُ ظَاعِنٍ عَنْ وَطَنِهِ وَأَهْلِهِ، أَشْبَهَ الْمُقِيمَ، وَلِأَنَّهُ يَعْتَبَرُ لِلْسَّفَرِ الْمَبِيحِ كَوْنُهُ مَنْقُطَعًا، بِخِلَافِ الدَّائِمِ.

(١) انظر «كشف القناع» ١/ ٦٠٥-٦٠٧، و«الإنصاف» ٢/ ٣١٦، ٣٣٠-٣٣٢، و«المغني» ٣/ ١٥٣-١٥٥، و«المجموع شرح المهذب» ٤/ ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠، و«الفرع» ٢/ ٥٦، و«الكافي» ١/ ٢٠٠.

وقال الشافعي: يقصر ويفطر، لعموم النصوص، وقول النبي ﷺ: «إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة» رواه أبو داود^(١). ولأن كون أهله معه لا يمنع الترخص كالجبال.

قال الموفق: ولنا أنه غير ظاعن عن منزله، فلم يُبح له الترخص كالمقيم في البلد، وليس هذا كذلك اهـ.

قلت: وهو الصحيح، والله أعلم.

مسألة: فإن كان للملاح أهل وليسوا معه، ترخص غيره من المسافرين، لأن الشبهة حقيقة لا يحصل إلا بذلك.

مسألة: ومثل الملاح في التفصيل السابق مكار، وراع، وفيج - بالفاء المفتوحة والياء المثناة من تحت الساكنة والجيم - وهو رسول السلطان مطلقاً. وقيل: رسول السلطان إذا كان راجلاً. وقيل: هو الساعي. وقيل: هو البريد - وبريد ونحوهم، كالساعي، فلا يترخصون إذا كان معهم أهلهم، وليس لهم نية إقامة ببلد، على الصحيح من المذهب، نص عليه، قلت: ومثلهم سائق السيارة والقطار، وقائد الطائرة. والله أعلم.

وقيل عنه: يترخصون وإن لم يترخص الملاح. اختاره الموفق وقال: سواء كان معه أهله أو لا، لأنه مسافر مشقوق عليه، بخلاف الملاح، واختاره أيضاً الشارح وغيره، وهو مذهب الأئمة الثلاثة. وكذا إن لم يكن لهم أهل، أو ليسوا معهم، فلهم الترخص.

فائدة: قال في «الرعاية»: ومثل الملاح من لا أهل له، ولا وطن ولا منزل يقصده، ولا يقيم بمكان، ولا يأوي إليه اهـ.

وتقدم أن الهائم والسائح والتائه لا يترخصون^(٢).

(١) سلف ص ٣٩٥ تعليق (٢).

(٢) انظر «كشف القناع» ١/٦٠٧، و«الإنصاف» ٢/٣٣٣، ٣٣٤، و«المغني» ٣/١١٨، ١١٩، و«حاشية العنقري» ١/٢٧٥، و«مجموع الفتاوى» ٢٥/٢١٣، و«نيل الأوطار» ٣/٢٣٩، ٢٤٠، و«الشرح الكبير» ١/٤٤٢.

فصل

وعربُ البدو الذين حيثُ وجدوا المرعى رَعَوْه، يُصَلُّونَ تَمَاماً، لأنهم مُقيمون في أوطانهم، ولا يباحُ لهم الفِطْرُ برمضانَ لذلك.

فإن كان لهم سَفَرٌ من المَصِيفِ إلى المَشْتَى، ومن المَشْتَى إلى المَصِيفِ، كما للترك، فإنهم يقصرون في مُدَّةِ هذا السَّفَرِ حيث بلغ المسافة، لعموم الأخبار. واختاره ابن تيمية والشيخ عبدالله بن محمد، وقال: لا بُدَّ مع ذلك من اجتماع أمرين: أن يكون البدوي معه أهله، وأن لا ينوي الإقامة في موضع، فإن اختلَّ شرطُها أبيحَ له رُخْصُ السَّفَرِ فالبدوي بمنزلة الملاح في السفينة اهـ.

واختاره أيضاً الشيخ عبدالله أبابطين^(١).

قلت: وهو الصواب، والله أعلم.

فائدة: قال ابنُ عَطَوَة: سألت شيخنا عن الحَضْرِي إذا قصدَ البدو ولو كانوا في مكانٍ غيرِ مُعَيَّنٍ، بل مهما ذكروا قصدَهم، هل يترخَّص؟ فأجاب: يجوزُ له الترخُّص إذا كان يُؤفِّي دَوْنَهُمْ مسافةَ قصرٍ اهـ. وإذا سافرَ لطلبِ الصيدِ فوقَ مسافةِ القصر؟ وهي لا تُوجَدُ فيما دونه غالباً. أجاب الشيخُ محمد الرمي الأنصاري الشافعي: حيثُ عَلِمَ أَنَّهُ لا يَجِدُ مطلوبه إلا بعد مرحلتين كان له الترخُّص، وإلا فلا اهـ.

فصل

وكلُّ من جازَ له القصرُ جازَ له الجَمْعُ والفِطْرُ لوجودِ مُبيحيهما، وهو السَّفَرُ الطويلُ، ولا عكس، أي ليس كُلُّ من أُبيحَ له الفِطْرُ والجمعُ أُبيحَ له القَصْرُ، لأنَّ المريض ونحوه ممن يباحُ له الفِطْرُ أو الجَمْعُ لا مَشَقَّةٌ عليه في إتمام الصلاة، بخلاف الصَّوم.

(١) انظر «كشاف القناع» ٦٠٧/١، و«مجموع الفتاوى» ٢١٣/٢٥، و«الدرر السنية» ٢٠٩/٣، ٢١٠، و«حاشية العنقري» ٢٧٣/١.

وقد ينوي المسافر مسيرة يومين ويقطعها من الفجر إلى الزوال مثلاً، فيُفْطِرُ وإن لم يقصر، إذ ليس في ذلك الوقت صلاة يقصرها أو يتمها، وسيأتي حكم الجمع في حال الإقامة في السفر^(١).

قال الأصحاب، منهم ابن عَقيْل: الأحكام المتعلقة بالسفر الطويل الذي يبلغ مسافة القصر أربعة: القصر، والجمع، والمسح على الخف ونحوه ثلاثاً، والفطر برمضان، وأما أكل الميتة والصلاة على راحلته إلى جهة سيره، فلا تختص بالطويل، كما تقدّم^(٢).
نص: «ويُفْضَلُ (و) الْقَصْرُ (ء)، وَأَجُوزُ (و ش) الْإِتْمَامُ».

ش: والقصر رخصة.

الدليل: أن سلمان بْنَ أَنَّ القصر رخصة بمحض اثني عشر صحابياً. رواه البيهقي بإسناد حسن^(٣)، ويؤيده ما سبق في حديث مسلم من قوله ﷺ: «صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته»^(٤).

وقال ابن تيمية: القصر سنة راتبة، والجمع رخصة عارضة اهـ.

والقصر أفضل من الإتمام، هذا المذهب نص عليه أحمد، وفاقاً كما أشار إليه المؤلف وهو قول جمهور العلماء، وبه قال عثمان بْنُ عفان، وسعد بْنُ أبي وقاص، وعائشة، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، والحسن البصري، ومالك، وأبو ثور، وداود. ورواه البيهقي عن سلمان الفارسي في اثني عشر من الصحابة، وعن أنس والمسور بن مخرمة، وعبد الرحمن ابن الأسود، وابن المسيب، وأبي قلابة.

الدليل: أنه ﷺ داوم عليه، وكذا الخلفاء الراشدون من بعده، وروى أحمد عن ابن

(١) ص ٤٨٦ - ٤٩٥

(٢) انظر «كشاف القناع» ١/ ٦٠٧، ٦٠٨.

(٣) أخرجه البيهقي ٣/ ١٤٤ - ١٤٥.

(٤) سلف ص ٣٨٩ تعليق (١).

عمر مرفوعاً : « إن الله يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ، كما يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ » (١).

وروى عمران بن الحصين قال: حججتُ مع رسول الله ﷺ فكان يُصَلِّي ركعتين، وسافرتُ مع أبي بكر فكان يصلي ركعتين حتى ذهب، وسافرتُ مع عمر فكان يصلي ركعتين حتى ذهب. وسافرتُ مع عثمان فصلَّى ركعتين ستَّ سنين، ثم أتمَّ بمنى. قال النووي: حديثٌ صحيحٌ، رواه الترمذي وقال: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ (٢). ورواه البخاري ومسلم من رواية ابن مسعود (٣) وابن عمر بمعناه (٤) اهـ.

وقيل: الإتمام أفضل، وهو قولٌ للشافعي، لأنه أكثرُ عملاً وعدداً، وهو الأصل، فكان أفضلُ كغسل الرجلين.

قال الشوكاني: واحتجَّ القائلون بأن القصر رخصةٌ، والتام أفضلُ بحجج: الأولى منها قول الله تعالى: ﴿فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة﴾ [النساء: ١٠١]، ونفي الجناح لا يدلُّ على العزيمة، بل على الرخصة، وعلى أن الأصل التام، والقصر إنما يكون من شيء أطول منه. وأجيب بأن الآية وردت في قصر الصَّفة في صلاة الخوف، لافي قصر العدد، لما عَلِمَ من تقدُّم شرعية قصر العدد. قال في «الهدى»: وما أحسن ما قال.

وقد يقال: إن الآية اقتضت قصرًا يتناول قصر الأركان بالتخفيف، وقصر العدد بنقصان ركعتين. وقيد ذلك بأمرين: الضرب في الأرض، والخوف، فإذا وجد الأمران أبيح القصران. فيصَلُّون صلاة خوفٍ مقصوراً عددها وأركانها، وإن انتفى الأمران، وكانوا آمنين مقيمين، انتفى القصران، فيصَلُّون صلاة تامَّةً كاملةً، وإن وجد أحد السببين ترتب عليه قصره وحده، فإن وجد الخوف والإقامة قصرت الأركان واستوفي العدد، وهذا نوع قصر وليس بالقصر

(١) حديث صحيح، وهو في «مسند الإمام أحمد» (٥٨٦٦) و (٥٨٧٣)، وصححه ابن حبان (٢٧٤٢) و (٣٥٦٨)، وانظر تمام تحريجه والتعليق عليه في «المسند».

(٢) أخرجه الترمذي (٥٧٥) من حديث عمران بن حصين، رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (١٠٨٤)، ومسلم و (٦٩٥) من حديث ابن مسعود، رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (١٠٨٢)، ومسلم (٦٨٩) و (٦٩٤) من حديث ابن عمر، رضي الله عنهما.

المطلق في الآية، وإن وُجدَ السَّفرُ والأَمْنُ قُصِرَ العددُ واستوفيت الأركانُ، وسُميت صلاةً أَمِنَ، وهذا أيضاً نوعُ قَصْرِ، وليس بالقصرِ المطلق، وقد تُسمَّى هذه الصلاةُ مقصورةً باعتبارِ نقصانِ العددِ، وقد تُسمَّى تامةً باعتبارِ تمامِ أركانِها، وإن لم تدخل في الآية اهـ.

والحجَّةُ الثانية: قوله ﷺ: «صدقةٌ تصدَّقَ الله بها عليكم»^(١) فإنَّ الظاهرَ من قوله: «صدقة» أنَّ القَصْرَ رخصةٌ فقط. وأجيبَ بأنَّ الأمرَ بقبولها يدلُّ على أنَّه لا يَحْصَرُ عنها، وهو المطلوب.

الحجَّةُ الثالثة: ما في «صحيح مسلم» وغيره: أنَّ الصحابةَ كانوا يسافرونَ مع رسولِ الله، فمنهم القاصِرُ ومنهم المُتِمُّ، ومنهم الصَّائمُ ومنهم المُفْطِرُ، لا يَعيِبُ بعضهم على بعضٍ، كذا قال النووي في «شرح مسلم»، ولم نَجِدْ في «صحيح مسلم» قوله: فمنهم القاصِرُ، ومنهم المُتِمُّ، وليس فيه إلا أحاديثُ الصومِ والإفطارِ^(٢).

وإذا ثبتَ ذلكَ فليسَ فيه أنَّ النبيَّ ﷺ اطلَّعَ على ذلكَ وقرَّرَهُم عليه، وقد نادَتْ أقوالُهُ وأفعالُهُ بخلافِ ذلكَ، وقد تقررَ أنَّ إجماعَ الصحابةِ في عصره ﷺ ليس بحجة، والخلافُ بينهم في ذلكَ مشهورٌ بعدَ موته. وقد أنكرَ جماعةٌ منهم على عُثمانَ لما أتمَّ بمنى، وتأولوا له تأويلاتٍ ستأتي في كلامِ ابنِ القيم^(٣).

الحجَّةُ الرابعةُ حديثُ عائشةَ الآتي.

قال الشوكاني: وهذا النزاعُ في وجوبِ القصرِ وعدمِهِ. وقد لآخُ من مجموعِ ما ذكرنا رُجْحَانُ القولِ بالوجوبِ. وأما دعوى أنَّ التَّمامَ أفضلُ فمدفوعةٌ بملازمةِ ﷺ للقَصْرِ في جميعِ أسفارِهِ، وعدمِ صُدورِ التَّمامِ عنه كما تقدَّمَ. ويبعدُ أن يلازمَ ﷺ طولَ عمره المفضولِ ويدعُ الأفضَلَ اهـ.

قال الموفق: ولنا أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُداوِمُ على القَصْرِ، بدليلِ ما ذكرنا من الأخبارِ، وقال ابنُ عمر: صَحِبْتُ رسولَ الله ﷺ في السَّفرِ، فلم يَزِدْ على رَكَعَتَيْنِ حتى قَبَضَهُ اللهُ، وصَحِبْتُ أبا بكرٍ

(١) سلف ص ٣٨٩ تعليق (١).

(٢) أخرجه مسلم (١١١٨) من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه.

(٣) ص ٤٦٩ وما بعدها.

فلم يَزِدْ على رَكَعَتَيْنِ حَتَّى قَبَضَهُ اللهُ، وَصَحِبْتُ عَمَرَ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكَعَتَيْنِ حَتَّى قَبَضَهُ اللهُ تَعَالَى. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ مِثْلُ ذَلِكَ^(١). وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «خِيَارُكُمْ مَنْ قَصَرَ فِي السَّفَرِ وَأَفْطَرَ»^(٢). رَوَاهُ سَعِيدٌ وَالْأَثَرَمُ. مَعَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ فِيهَا مَضَى، وَلَا أَنَّهُ إِذَا قَصَرَ أَدَّى الْفَرَضَ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِذَا أَتَمَّ اخْتَلَفَ فِيهِ. وَأَمَّا الْعَسَلُ فَلَا نُسَلِّمُ لَهُ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَسْحِ، وَالْفِطْرُ نَذْرُهُ فِي بَابِهِ اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، والله أعلم.

مسألة: وإن أتم من يباح له القصر الرباعية جازاً، ولم يُكره له الإتمام. وهو المذهب. نص عليه.

الدليل: حديثُ يعلَى، قال: قالت عائشة: أتمَّ النَّبِيُّ ﷺ وقصر. قاله الشافعي، ورواه الدارقطني وصححه^(٣).

قال ابن تيمية: قال البيهقي: ولهذا شاهدٌ من حديثِ دَهِمِ بْنِ صَالِحٍ، والمغيرة بن زياد، وطلحة بن عمر، وكلُّهم ضعيفٌ. وروى حديثَ دَهِمِ بْنِ صَالِحٍ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا دَهِمُ بْنُ صَالِحٍ الْكَنْدِيُّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنَّا نَصْلِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا خَرَجْنَا إِلَى مَكَّةَ أَرْبَعًا حَتَّى نَرْجِعَ.

وروى حديث المغيرة - وهو أشهرها - عن عطاء، عن عائشة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْصُرُ

(١) انظر التعليق (٢) و (٣) و (٤) / ص ٤٥٤.

(٢) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» ١٦٥ / ٣، وأبو حاتم الرازي في «العلل» (٧٥٥) من حديث جابر ابن عبد الله، وقد ذكرا الاختلاف في إسناده.

وأخرجه الشافعي في «الأم» ١ / ١٨٥ ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (٦٠٧٢)، ونسبه الحافظ في «التلخيص» ٥١ / ٢ لاسماعيل بن إسحاق القاضي من حديث سعيد بن المسيب مرسلاً. وانظر «التلخيص الحبير».

(٣) رواه الشافعي في «الأم» ١ / ١٨٣ وفي «المسند» ١ / ١٨٢، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «المعرفة» (٦٠٦٤) وفي «السنن» ٣ / ١٤٢، والدارقطني ٢ / ١٨٩.

في السفر. وتُتِمُّ.

وروى حديث طلحة بن عمر، عن عطاء، عن عائشة قالت: كل ذلك قد فعل رسول الله ﷺ: قد أتم وقصر، وصام في السفر وأفطر.

قال البيهقي: وقد قال عمر بن ذر -كوفي ثقة- أخبرنا عطاء بن أبي رباح: أن عائشة كانت تصلي في السفر المكتوبة أربعاً. وروى ذلك بإسناده، ثم قال: وهو كالموافق لرواية دهم بن صالح، وإن كان في رواية دهم زيادة سند^(١).

قلت: أما ما رواه الثقة عن عطاء عن عائشة من أنها كانت تصلي أربعاً، فهذا ثابت عن عائشة معروف عنها من رواية عروة وغيره عن عائشة، وإذا كان إنما أسنده هؤلاء الضعفاء، والثقات وقفوه على عائشة، دل ذلك على ضعف المسند، ولم يكن ذلك شاهداً للمُسند. قال ابن حزم في هذا الحديث: انفرد به المغيرة بن زياد، ولم يروه غيره، وقد قال فيه أحمد بن حنبل: ضعيف، كل حديث أسنده منكر.

قلت: فقد روي من غير طريقه، لكنه ضعيف أيضاً، وقد ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل أن أباه سئل عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث منكر. وهو كما قال الإمام أحمد، وإن كان طائفة من أصحابه قد احتجوا به موافقة لمن احتج به كالشافعي، ولا ريب أن هذا حديث مكذوب على النبي ﷺ، مع أن من الناس من يقول: لفظه: كان يقصر في السفر وتُتِمُّ، ويفطر وتصوم. بمعنى أنها هي التي كانت تُتِمُّ وتصوم. وهذا أشبه بما روي عنها من غير هذا الوجه، مع أنه كذب عليها أيضاً.

قال البيهقي: وله شاهد قوي بإسناده صحيح، وروى من طريق الدارقطني من طريق محمد بن يوسف: حدثنا العلاء بن زهير عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة قالت: خرجت مع رسول الله ﷺ في عمرة في رمضان، فأفطر رسول الله ﷺ وصمت، وقصر وأتممت. فقلت: يا رسول الله، بأبي أنت وأمي، أفطرت وصمت، وقصرت وأتممت قال:

(١) انظر «سنن البيهقي» ٣/ ١٤٢.

«أحسنَتِ يا عائشةُ»^(١).

ورواه البيهقي من طريق آخر عن القاسم بن الحكم، حدثنا العلاء بن زهير عن عبد الرحمن بن الأسود، عن عائشة. لم يذكر أباه، قال الدارقطني: الأول مُتَّصِلٌ، وهو إسنادٌ حسنٌ، وعبد الرحمن قد أدرك عائشة فدخل عليها وهو مراهقٌ.

ورواه البيهقي من وجه ثالث من حديث أبي بكر النيسابوري، حدثنا عباس الدوري، حدثنا أبو نعيم، حدثنا العلاء بن زهير، حدثنا عبد الرحمن بن الأسود، عن عائشة: أنها اعتمدت مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة، حتى إذا قدمت قالت: يا رسول الله، بأبي أنت وأمي، قصرت وأتممت. وأفطرت وصمت. فقال: «أحسنَتِ يا عائشة». وما عاب علي. قال أبو بكر النيسابوري: هكذا قال أبو نعيم، عن عبد الرحمن، عن عائشة. ومن قال: عن أبيه في هذا الحديث، فقد أخطأ.

قلت: أبو بكر النيسابوري إمامٌ في الفقه والحديث، وكان له عناية بالأحاديث الفقهية وما فيها من اختلاف الألفاظ، وهو أقرب إلى طريقة أهل الحديث والعلم التي لا تعصب فيها لقول أحد من الفقهاء، مثل أئمة الحديث المشهورين، ولهذا رجح هذه الطريق، وكذلك أهل السنن المشهورة لم يروه أحد منهم إلا النسائي. ولفظه: عن عائشة أنها اعتمدت مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة، حتى إذا قدمت قالت: يا رسول الله، بأبي أنت وأمي، قصرت وأتممت، وأفطرت وصمت. فقال: «أحسنَتِ يا عائشة». وما عاب علي. وهذا بخلاف من قد يقصد نصر قول شخص معين، فتنتزع له من الأدلة ما لو خلا عن ذلك القصد لم يتكلفه، ولحكم بطلانها.

والصواب ما قاله أبو بكر، وهو أن هذا الحديث ليس بمُتَّصِلٍ، وعبد الرحمن إنما دخل على عائشة وهو صبيٌّ ولم يضبط ما قالت، وقال فيه أبو محمد بن حزم: هذا الحديث تفرد به العلاء بن زهير الأزدي، لم يروه غيره، وهو مجهول، وهذا الحديث خطأ قطعاً، فإنه قال فيه:

(١) أخرجه النسائي ١٢٢/٣، والدارقطني ٢٤٢/١، والبيهقي في «المعرفة» (٦٠٦٨).

قال ابن قيم الجوزية في «الهدى» ٤٦٤/١: قال شيخنا ابن تيمية: وهذا باطل، ما كانت أم المؤمنين لتخالف رسول الله ﷺ وجميع أصحابه

إنها خرجت مع رسول الله ﷺ في عمرة في رمضان، ومعلوم باتفاق أهل العلم أن رسول الله ﷺ لم يعتزم في رمضان قط، ولا خرج من المدينة في عمرة في رمضان، بل ولا خرج إلى مكة في رمضان قط إلا عام الفتح، فإنه كان حينئذ مسافراً في رمضان، وفتح مكة في شهر رمضان سنة ثمان باتفاق أهل العلم، وفي ذلك السفر كان أصحابه منهم الصائم ومنهم المفطر، فلم يكن يصلي بهم إلا ركعتين، ولا نقل أحد من أصحابه عنه أنه صلى في السفر أربعاً، والحديث المتقدم خطأ. اهـ.

ويبين سلمان أن القصر رخصة بمحض اثني عشر صحابياً. رواه البيهقي بإسناد حسن (١)(٢).

وقيل: لا يجوز الإتمام، وبه قال حماد بن أبي سليمان، والثوري، وأبو حنيفة. وأوجب حماد الإعادة على من أتم، وقال مالك: يعيد ما دام في الوقت.

قال الخطابي في «المعالم»: كان مذهب أكثر علماء السلف وفقهاء الأمصار على أن القصر هو الواجب في السفر، وهو قول علي، وعمر، وابن عمر، وابن عباس. وروي ذلك عن عمر بن عبدالعزيز، وقتادة والحسن، ورجحه الشوكاني كما تقدم.

وحكى ابن المنذر وجوب القصر عن ابن عمر وابن عباس وجابر وعمر بن عبدالعزيز، ورواية عن مالك وأحمد. قال أبو حنيفة: فإن صلى أربعاً وقعد بعد الركعتين قدر التشهد صحت صلاته، لأن السلام ليس بواجب عنده، وتقع الأخيرتان نفلاً، وإن لم يقعد هذا القدر بعد الركعتين فصلاته باطلة اهـ.

وقال عمر بن عبدالعزيز: الصلاة في السفر ركعتان، حتم لا يصلح غيرهما، وروي عن

(١) سلف تعليق (٣) / ص ٤٥٣ .

(٢) انظر «كشف القناع» ١/ ٦٠١، و«الإنصاف» ٢/ ٣٢١، و«المبدع» ٢/ ١٠٨، و«المغني» ٣/ ١٢٥، ١٢٦، و«المجموع شرح المذهب» ٤/ ١٩٧-٢٠١، و«مجموع الفتاوى» ٢٢/ ٢٩٠ و ٢٤/ ١٤٤-١٤٧، و«زاد المعاد» ١/ ٤٦٤، ٤٦٦، و«شرح مسلم» للنووي ٥/ ١٩٤، و«نيل الأوطار» ٣/ ٢٢٧-٢٢٩، و«المحلى» ٤/ ٣٨٥، ٣٨٦ .

ابن عباس أنه قال: من صَلَّى في السَّفرِ أربعاً فهو كمن صَلَّى في الحضر ركعتين^(١).

الدليل: احتجوا بحجج: الأولى: ملازمته ﷺ للقصر في جميع أسفاره كما في حديث ابن عمر، ولم يثبت عنه ﷺ أنه أتم الرباعية في السفر البتة، كما قال ابن القيم.

الحجة الثانية: حديث عائشة المتفق عليه بألفاظ منها: فرضت الصلاة ركعتين، فأقرت صلاة السفر وأتمت صلاة الحضر^(٢). وهو دليل ناهض على الوجوب، لأنَّ صلاة السَّفر إذا كانت مفروضة ركعتين، لم تجز الزيادة عليها، كما أنه لا يجوز الزيادة على أربع في الحضر.

الحجة الثالثة: ما في صحيح مسلم عن ابن عباس أنه قال: إن الله عز وجل فرض الصلاة على لسان نبيكم، على المسافر ركعتين، وعلى المقيم أربعاً، والخوف ركعة^(٣). فهذا الصحابي الجليل قد حكى عن الله عز وجل أنه فرض صلاة السفر ركعتين، وهو أتقى الله وأخشى من أن يحكي أن الله فرض ذلك بلا برهان.

الحجة الرابعة: حديث عمر عند النسائي وغيره: صلاة الأضحى ركعتان، وصلاة الفجر ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان، وصلاة المسافر ركعتان، تمام غير قصر على لسان محمد ﷺ^(٤)، وهو يدل على أن صلاة السَّفر مفروضة كذلك من أول الأمر، وأنها لم تكن أربعاً ثم قصرت، وقوله: على لسان محمد، تصريح بثبوت ذلك من قوله ﷺ.

الحجة الخامسة: حديث ابن عمر بلفظ أمرنا أن نُصلي ركعتين في السفر^(٥).

وفي «صحيح مسلم» عن ابن عباس أنه قال: إن الله عز وجل فرض الصلاة على لسان

(١) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٢٣٨)، وأشار الحافظ في «المطالب العالية» ١/ ١٨٠ بعد أن نسبه لمسدد لضعفه.

(٢) أخرجه البخاري (١٠٩٠)، ومسلم (٦٨٥).

(٣) أخرجه مسلم (٦٨٧) من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه النسائي ٣/ ١١١ و١١٨ و١٨٣، وابن ماجه (١٠٦٣)، وإسناده منقطع. عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عمر، قاله النسائي بعدما أخرج الحديث. قلت: وقد عرفت الوساطة بينهما، وهو كعب بن عجرة كما في رواية ابن ماجه (١٠٦٤).

(٥) حديث قوي، وهو في «المجتبى» للنسائي ١/ ٢٢٦ من حديث ابن عمر، رضي الله عنهما.

وانظر «المسند» (٥٦٨٣) طبع مؤسسة الرسالة.

نبيكم، على المسافر ركعتين، وعلى المقيم أربعاً، والخوف ركعة^(١).

وعن ابن عمر قال: إن رسول الله ﷺ أتانا ونحن ضالّان فعلمنا، فكان فيما علمنا أن الله عز وجل أمرنا أن نُصلي ركعتين في السفر. رواه النسائي^(٢).

وقال ابن عباس للذي قال له: كنت أتم الصلاة وصاحبي يقصر: أنت الذي كنت تقصر وصاحبك يتم.

وشدّد ابن عمر على من أتم الصلاة، روي عن صفوان بن محرز أنه سأله عن صلاة السفر، فقال: ركعتان، فمن خالف السنة كفر. وقال بشر بن حرب: سألت ابن عمر: كيف صلاة السفر يا أبا عبد الرحمن؟ قال: أما أنتم تتبعون سنة نبيكم ﷺ أخبرتكم، وأما لا تتبعون سنة نبيكم فلا أخبركم؟ قلنا: فخير ما اتبع سنة نبينا يا أبا عبد الرحمن. قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من المدينة لم يزد على ركعتين حتى يرجع إليها. رواه سعيد. قال: حدّثنا حماد بن زيد، عن بشر.

ولما بلغ ابن مسعود أن عثمان صلى أربعاً استرجع، وقال صليت مع رسول الله ﷺ ركعتين، ومع أبي بكر ركعتين، ومع عمر ركعتين، ثم تفرقت بكم الطرُق، ووددت أن حظي من أربع ركعتان مُتَقَبَلَتَانِ. رواه البخاري ومسلم^(٣).

التعليل: لأن الركعتين الأخيرين يجوز تركهما إلى غير بدل، فلم تجز زيادتهما على الركعتين المفروضتين، كما لو زادهما على صلاة الفجر.

قال الشوكاني: ويجاب عن الاحتجاج بملازمة ﷺ للقصر بأن مجرّد الملازمة لا يدلُّ على الوجوب، كما ذهب إلى ذلك جمهور أئمة الأصول وغيرهم.

وقد أُجيب عن الحجة الثانية بأجوبة، منها: أن الحديث من قول عائشة غير مرفوع، وأنها لم تشهد زمان فرض الصلاة، وأنه لو كان ثابتاً لنقل تواتراً. ومنها: أن المراد بقولها:

(١) انظر التعليق (٣)، ص ٤٦٠.

(٢) انظر التعليق (٥)، ص ٤٦٠.

(٣) سلف تعليق (٣) / ص ٤٥٤.

«فُرِضَتْ» أي قُدِّرَتْ، وهو خلافُ الظاهر. ومنها ما قال النووي أنَّ المراد بقولها: فُرِضَتْ، يعني لِمَنْ أَرَادَ الاقتصارَ عليهما، فزِيدَ في صلاةِ الحَضَرِ ركعتانِ على سبيلِ التَحْتُمِ، وأَقِرَّتْ صلاةُ السَّفَرِ على جوازِ الاقتصارِ، وهو تأويلٌ متعسفٌ لا يعولُ على مثله. ومنها المعارضةُ لحديثِ عائشةَ بأدلتهم التي تَمَسَّكُوا بها في عدمِ وجوبِ القصرِ اهـ.

قال النووي: واحتجَّ أصحابنا -يعني الشافعيَّة- على القائلين بعدمِ جوازِ الإتمامِ بقولِ الله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١]. قال الشافعي: ولا يستعملُ ﴿لَا جُنَاحَ﴾ إلا في المباح، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]. وقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ﴾ [البقرة: ٢٣٦]. ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةٍ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]. ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾ [النور: ٦١].

فإن قالوا: هذه اللفظة تستعملُ في الواجبِ أيضاً. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الصِّفَا وَالْمُرَّةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨] ومعلومٌ أنَّ السعيَ بينهما رُكْنٌ من أركانِ الحجِّ. فالجوابُ ما أجابتُ به عائشةُ -رضي الله عنها-، وهو ثابتٌ عنها في الصحيحين، قالت: أنزلتِ الآيةُ في الأنصارِ، كانوا قبلَ الإسلامِ يطوفون بين الصفا والمروة، فلما أسلموا شكَّوا في جوازِ الطوافِ بينهما، لأنه كان شعارَ الجاهليَّةِ، فأنزل الله تعالى الآيةَ جواباً لهم^(١).

واحتجوا من السُّنَّةِ بحديثِ عائشةَ وهو حديثٌ حسن.

وعنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْصُرُ فِي السَّفَرِ وَيَتِمُّ، وَيُفْطِرُ وَيَصُومُ. رواه الدارقطني والبيهقي وغيرهما. قال البيهقي: قال الدارقطني: إسناده صحيح^(٢) -وتقدم الكلامُ عليه -^(٣) واحتجوا بحديثِ عبد الرحمن بن يزيدَ المتقدم^(٤) في إتمامِ عثمان، ولو كان القصرُ واجباً

(١) أخرجه البخاري (٤٤٩٥)، ومسلم (١٢٧٧) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٢) أخرجه الدارقطني ١٨٩/٢ ومن طريقه أخرجه البيهقي ١٤١/٣ من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٣) ص ٤٥٥ و ٤٥٦.

(٤) سلف تعليق (٣)/ ص ٤٥٤.

لما وافقوه على تركه. وعن نافع عن ابن عمر، قال صلى رسول الله ﷺ بمنى ركعتين، وأبو بكر بعده، وعمر بعد أبي بكر، وعثمان صدراً من خلافته، ثم إن عثمان صلى بعد أربعاً. قال: فكان ابن عمر إذا صلى مع الإمام صلى أربعاً وإذا صلاها وحده صلى ركعتين. رواه مسلم^(١). قال أصحابنا: ولأن العلماء أجمعوا على أن المسافر إذا اقتدى بمقيم لزمه الإتمام، ولو كان الواجب ركعتين حتماً لما جاز فعلها أربعاً خلف مسافر ولا حاضر كالصبح.

فإن قالوا: الصبح لا يصح فعلها خلف الظهر عندنا، قلنا: فكذا ينبغي لكم أن لا تصححوا الظهر في المسافر خلف مقيم، ولأنه تخفيف أبيح للسفر فجاز تركه، كالفطر والمسح ثلاثاً وسائر الرخص. وأجاب أصحابنا عن قصر رسول الله ﷺ بأنه ثبت عنه القصر والإتمام - كما ذكرنا - من فعله، ومن إقراره لعائشة، فدل على جوازهما، لكن القصر كان أكثر، فدل على فضيلته، ونحن نقول بها.

والجواب عن حديث: فُرِضَت الصلاة ركعتين، أن معناه: لمن أراد الاقتصار عليهما، ويتعين المصير إلى هذا التأويل جمعاً بين الأدلة، ويؤيده أن عائشة رَوَتْه وأتمت، وتأولت ما تأول عثمان، وتأويلهما أنها رأياه جائزاً. هذا هو الصحيح عند العلماء في تأويله.. وقد قيل فيه غير ذلك مما لا يصح، وقد أوضحْتُ فسادَه في «شرح صحيح مسلم»، ولأن المخالفين أضَمَرُوا فيه: أقرت صلاة السفر إذا لم يقتد بمقيم، وأضمرنا فيه: إذا أراد القصر، وليس إضمارهم بأولى من إضمارنا، ومما يوجب تأويله أن ظاهره أن الركعتين في السفر أصل لا مقصورة، وإنما صلاة الحضر زائدة، وهذا مخالف لنص القرآن وإجماع المسلمين في تسميتها مقصورة، ومتى خالف خبر الأحاد نص القرآن أو إجماعاً وجب ترك ظاهره.

وأما الجواب عن حديث عمر - رضي الله عنه -: صلاة السفر ركعتان، تمام غير قصر فهو أن معناه: صلاة السفر ركعتان لمن أراد الاقتصار عليهما، بخلاف الحضر. وقوله: تمام غير قصر معناه: تامة الأجر، هذا إذا سلمنا صحة الحديث. وهو المختار وإلا فقد أشار النسائي إلى تضعيفه، فقال: لم يسمعه ابن أبي ليلى من عمر. ولكن قد رواه البيهقي عن ابن

(١) في «صحيحه» (٦٩٤) من حديث ابن عمر، رضي الله عنهما.

أبي ليلى عن كعب بن عُجرة عن عمر بإسنادٍ صحيح، لكن ليس في هذه الرواية قوله: على لسان نبيكم. وهو ثابت في باقي الروايات^(١).

وأما الجواب عن قياسهم على الجمعة والصبح فالفرق أن الجمعة والصبح شرعتا ركعتين من أصلهما، لا يقبلان تغييراً. بخلاف صلاة السفر، فإنها تقبل الزيادة، بدليل أنه لو اقتدى بمقيم لزمه أربع وليس كذلك الجمعة والصبح اهـ.

قال الموفق: ولنا قول الله تعالى: ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [النساء: ١٠١]. وهذا يدل على أن القصر رخصة مخير بين فعله وتركه، كسائر الرخص. وقال علي بن أمية: قلت لعمر بن الخطاب: ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾، فقال عَجِبْتُ مما عَجِبْتَ منه، فسألت رسول الله ﷺ، فقال: «صدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته». رواه مسلم^(٢). وهذا يدل على أنه رخصة، وليس بعزيمة، وأنها مقصورة.

وروى الأسود، عن عائشة، أنها قالت: خرجت مع رسول الله ﷺ في عمرة رمضان، فأفطر وصُمت، وقصر وأتممت، فقلت: يا رسول الله، بأبي أنت وأمي، أفطرت وصُمت، وقصرت وأتممت. فقال: «أحسنيت». رواه أبو داود الطيالسي، في «مسنده»^(٣).

وهذا صريح في الحكم. ولأنه لو ائتم بمقيم صلى أربعاً، وصحت الصلاة، والصلاة لا تزيد بالائتمام.

قال ابن عبد البر: وفي إجماع الجمهور من الفقهاء على أن المسافر إذا دخل في صلاة المقيم، فأدرك منها ركعة أن يلزمه أربع، دليل واضح على أن القصر رخصة، إذ لو كان فرضه ركعتين لم يلزمه أربع بحال. وروى بإسناده، عن عطاء، عن عائشة: أن رسول الله ﷺ كان يتم في السفر ويقصر^(٤).

(١) انظر تعليقنا على «المسند» (٢٥٧) طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) في «صحيحه» (٦٨٦)، وابن حبان (٢٧٣٩) من حديث عمر بن الخطاب، رضي الله عنه.

(٣) سلف ص ٤٥٨ / تعليق (١).

(٤) سلف ص ٤٦٢ / تعليق (٢).

وعن أنس، قال: كُنَّا - أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - نُسَافِرُ، فَيَتِمُّ بَعْضُنَا، وَيَقْصُرُ بَعْضُنَا، وَيَصُومُ بَعْضُنَا، وَيَفْطِرُ بَعْضُنَا، فَلَا يَعْيبُ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ (١).

ولأنَّ ذلك إجماعُ الصَّحَابَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ - بِدَلِيلِ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ كَانَ يُتِمُّ الصَّلَاةَ، وَلَمْ يُنْكِرِ الْبَاقُونَ عَلَيْهِ، بِدَلِيلِ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَكَانَتْ عَائِشَةُ تُتِمُّ الصَّلَاةَ. رواه البخاري ومسلم. وأتمَّها عُثْمَانُ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَسَعْدٌ. وقال عطاء: كانت عَائِشَةُ وَسَعْدٌ يُوفِيَانِ الصَّلَاةَ فِي السَّفَرِ، وَيَصُومَانِ.

وروى الأثرُمُ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ سَعْدٍ، أَنَّهُ أَقَامَ بَعْمَانَ شَهْرَيْنِ، فَكَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، وَنُصَلِّي أَرْبَعًا. وَعَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، قَالَ: أَقَمْنَا مَعَ سَعْدٍ بَعْضَ قُرَى الشَّامِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً يَقْصُرُهَا سَعْدٌ وَتُتِمُّهَا.

وَسَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَجُلٌ، فَقَالَ: كُنْتُ أَتِمُّ الصَّلَاةَ فِي السَّفَرِ. فَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالْإِعَادَةِ.

فَأَمَّا قَوْلُ عَائِشَةَ: فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ. فَإِنَّمَا أَرَادَتْ أَنْ ابْتِدَاءَ فَرَضِهَا كَانَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أُتِمَّتْ بَعْدَ الْهِجْرَةِ، فَصَارَتْ أَرْبَعًا. وَقَدْ صَرَّحَتْ بِذَلِكَ حِينَ شَرَحَتْ، وَلِذَلِكَ كَانَتْ تُتِمُّ الصَّلَاةَ، وَلَوْ اعْتَقَدَتْ مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ لَمْ تُتِمَّ.

وقولُ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلُ قَوْلِهَا، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ مِنْهَا، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي زَمَنِ فَرَضِ الصَّلَاةِ فِي سَنٍ مِنْ يَعْقِلُ الْأَحْكَامَ، وَيَعْرِفُ حَقَائِقَهَا، وَلَعَلَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوجُودًا، أَوْ كَانَ فَرَضُهَا فِي السَّنَةِ الَّتِي وُلِدَ فِيهَا، فَإِنَّمَا فُرِضَتْ بِمَكَّةَ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ قَبْلَ الْهِجْرَةِ بِثَلَاثِ سِنِينَ، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ حِينَ مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ ثَلَاثِ عَشْرَةِ سَنَةً، وَفِي حَدِيثِهِ مَا اتَّفَقَ عَلَى تَرْكِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: وَالْخَوْفُ رَكْعَةٌ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ مَا أَرَادَتْ عَائِشَةُ مِنْ ابْتِدَاءِ الْفَرَضِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَأْمُرْ مَنْ أَتَمَّ بِالْإِعَادَةِ.

وقولُ عُمَرَ: تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرِ. أَرَادَ بِهَا تَمَامٌ فِي فَضْلِهَا غَيْرُ نَاقِصَةِ الْفَضِيلَةِ. وَلَمْ يُرِدْ أَنَّهَا غَيْرُ مَقْصُورَةِ الرُّكْعَاتِ، لِأَنَّهُ خِلَافُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ وَالْإِجْمَاعُ، إِذَا الْخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْقَصْرِ

(١) أخرجه مسلم (١١١٨) من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه.

والإتمام، وقد ثبت بروايته عن النبي ﷺ في حديث يعلى بن أمية أنها مقصورة.

ويُشبه هذا ما رواه مجاهد، قال: جاء رجل إلى ابن عباس، فقال: إني وصاحب لي كنا في سفر، وكان صاحبي يقصر وأنا أتم. فقال له ابن عباس: أنت كنت تقصر وصاحبك أتم؛ رواه الأثرم، أراد أن فعله أفضل من فعلك.

ثم لو ثبت أن أصل الفرض ركعتان لم يمتنع جواز الزيادة عليها، كما لو ائتم بمقيم، ومخالف زيادة ركعتين على صلاة الفجر، فإنه لا يجوز زيادتهما بحال اهـ.

قال في «الفائق»: وعن أحمد التوقف.

وعن أحمد: لا يعجبنني الإتمام.

وقيل: يكره الإتمام. اختاره الشيخ تقي الدين ابن تيمية، وقال: هو الذي نص عليه أحمد في رواية الأثرم اهـ. قال في «الفروع»: وهو أظهر اهـ. واستدل له بحديث: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه، كما يحب أن تؤتى عزائمه» رواه أحمد والبيهقي^(١).

قال ابن تيمية أيضاً: لم يثبت أن أحداً من الصحابة كان يتم على عهد النبي ﷺ في السفر وحديث عائشة في مخالفة ذلك لا تقوم به الحجة اهـ.

وقال ابن تيمية أيضاً: فمن نقل عن النبي ﷺ أنه رجع في السفر الظهر أو العصر أو العشاء فهذا غلط، فإن هذا لم ينقله عنه أحد، لا بإسناد صحيح، ولا ضعيف. ولكن روى بعض الناس حديثاً عن عائشة أنها قالت: كان رسول الله ﷺ في السفر يقصر، وتتم، ويفطر، وتصوم، فسألته عن ذلك، فقال: «أحسن يا عائشة»^(٢) فتوهم بعض العلماء أنه هو كان الذي يقصر في السفر وتتم، وهذا لم يروه أحد. ونفس الحديث المروي في فعلها باطل، ولم تكن عائشة ولا أحد غيرها ممن كان مع النبي ﷺ يصلي إلا كصلاته. ولم يصل معه أحد أربعاً قط، لا بعرفة ولا بمزدلفة ولا غيرهما، لا من أهل مكة ولا من غيرهم، بل جميع المسلمين كانوا يصلون معه ركعتين، وكان يقيم بمنى أيام الموسم يصلي بالناس ركعتين،

(١) سلف ص ٤٥٤ / تعليق (١).

(٢) سلف ص ٤٥٨ / تعليق (١).

وكذلك بعده أبو بكر، ثم عمر ثم عثمان بن عفان في أوّل خلافته، ثم صلى بعد ذلك أربعاً
لأمرٍ رآها تقتضي ذلك، فاختلف الناس عليه، فمنهم من وافقه، ومنهم من خالفه اهـ.

قال ابن القيم: وكان يقصر الرباعية، فيصليها ركعتين من حين يخرج مسافراً إلى أن
يرجع إلى المدينة، ولم يثبت عنه أنّه أتمّ الرباعية في سفره البتة، وأما حديث عائشة: أنّ النبيّ
ﷺ كان يقصر في السفر، ويؤتمّ، ويفطر ويصوم، فلا يصحّ. وسمعت شيخ الإسلام ابن
تيمية يقول: هو كذب على رسول الله ﷺ. انتهى، وقد روي: كان يقصر ويؤتمّ، الأول بالياء
آخر الحروف، والثاني بالتاء المثناة من فوق، وكذلك يفطر وتصوم، أي: تأخذ هي بالعزيمة في
الموضعين، قال شيخنا ابن تيمية: وهذا باطل، ما كانت أم المؤمنين لتخالف رسول الله ﷺ
وجميع أصحابه، فتصلي خلاف صلاتهم، كيف والصحيح عنها أنها قالت: إنّ الله فرض
الصلاة ركعتين ركعتين، فلما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة، زيد في صلاة الحضر، وأقرت
صلاة السفر. فكيف يُظنّ بها مع ذلك أن تُصلي بخلاف صلاة النبيّ ﷺ والمسلمين معه.

قلت: وقد أتمت عائشة بعد موت النبيّ ﷺ، قال ابن عباس وغيره: إنّها تأوّلت كما
تأوّل عثمان. وإنّ النبيّ ﷺ كان يقصر دائماً، فركب بعض الرواة من الحديثين حديثاً، وقال:
فكان رسول الله ﷺ يقصر ويؤتمّ هي، فغلط بعض الرواة، فقال: كان يقصر ويؤتمّ، أي: هو.

والتأويل الذي تأوّلته قد اختلف فيه، فقليل: ظنّت أن القصر مشروط بالخوف في السفر،
فإذا زال الخوف، زال سبب القصر، وهذا التأويل غير صحيح، فإنّ النبيّ ﷺ سافر آمناً
وكان يقصر الصلاة، والآية قد أشكلت على عمر وعلى غيره، فسأل عنها رسول الله ﷺ،
فأجابه بالشفاء، وأن هذا صدقة من الله، وشرع شرعة للأمم، وكان هذا بيان أن حكم المفهوم
غير مُراد، وأن الجناح مرتفع في قصر الصلاة عن الآمن والخائف، وغايته أنّه نوع تخصيص
للمفهوم، أو رفع له، وقد يقال: إنّ الآية اقتضت قصرأ يتناول قصر الأركان بالتخفيف،
وقصر العدد بنقصان ركعتين، وقيد ذلك بأمرين: الضرب في الأرض، والخوف، فإذا وُجد
الأمران، أبيح القصران، فيصلّون صلاة الخوف مقصورة عددها وأركانها، وإن انتفى
الأمران، فكانوا آمنين مقيمين، انتفى القصران، فيصلّون صلاة تامة كاملة، وإن وُجد أحد

السببين، ترتب عليه قصره وحده، فإذا وُجد الخوف والإقامة، قصرت الأركان، واستوفي العدد، وهذا نوع قصر، وليس بالقصر المطلق في الآية، فإن وُجد السفر والأمن، قصر العدد واستوفي الأركان، وسُميت صلاة أمن، وهذا نوع قصر، وليس بالقصر المطلق، وقد تُسمى هذه الصلاة مقصورة باعتبار نقصان العدد، وقد تُسمى تامة باعتبار إتمام أركانها، وأنها لم تدخل في قصر الآية، والأول اصطلاح كثير من الفقهاء المتأخرين، والثاني يدل عليه كلام الصحابة، كعائشة وابن عباس وغيرهما، قالت عائشة: فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، فلما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة، زيد في صلاة الحضر، وأُقرت صلاة السفر فهذا يدل على أن صلاة السفر عندها غير مقصورة من أربع، وإنما هي مفروضة كذلك، وأن فرض المسافر ركعتان. وقال ابن عباس: فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة. متفق على حديث عائشة، وانفرد مسلمٌ بحديث ابن عباس.

وقال عمر -رضي الله عنه-: صلاة السفر ركعتان، والجمعة ركعتان، والعيد ركعتان، تمام غير قصر على لسان محمد ﷺ، وقد خاب من افتري. وهذا ثابت عن عمر -رضي الله عنه-، وهو الذي سأل النبي ﷺ: ما بالنا نقصر وقد أمنا؟ فقال له رسول الله ﷺ: « صدقة تصدق بها الله عليكم، فاقبلوا صدقته »^(١).

ولا تناقض بين حديثيه، فإن النبي ﷺ لما أجابه بأن هذه صدقة الله عليكم، ودينه اليسر السمح، علم عمر أنه ليس المراد من الآية قصر العدد كما فهمه كثير من الناس، فقال: صلاة السفر ركعتان، تمام غير قصر. وعلى هذا فلا دلالة في الآية على أن قصر العدد مباح منفي عنه الجناح، فإن شاء المصلي، فعله، وإن شاء، أتم.

وكان رسول الله ﷺ يواظب في أسفاره على ركعتين ركعتين، ولم يُربّع قط إلا شيئاً فعله في بعض صلاة الخوف، كما سنذكره هناك، ونبين ما فيه إن شاء الله تعالى.

وقال أنس: خرجنا مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة، فكان يصلي ركعتين ركعتين حتى رجعنا إلى المدينة. متفق عليه^(٢).

(١) سلف ص ٣٨٩ / تعليق (١).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٨١)، ومسلم (٦٩٣) من حديث أنس، رضي الله عنه.

ولما بلغ عبد الله بن مسعود أن عثمان بن عفان صلى بمني أربع ركعات قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، صليت مع رسول الله ﷺ بمني ركعتين، وصليت مع أبي بكر بمني ركعتين، وصليت مع عمر بن الخطاب بمني ركعتين، فليت حظي من أربع ركعات ركعتان متبيلتان. متفق عليه^(١). ولم يكن ابن مسعود ليسترجع من فعل عثمان أحد الجائزين المخير بينهما، بل الأولى على قول، وإنما استرجع لما شاهده من مداومة النبي ﷺ وخلفائه على صلاة ركعتين في السفر.

وفي «صحيح البخاري» عن ابن عمر -رضي الله عنه- قال: صحبت رسول الله ﷺ، فكان في السفر لا يزيد على ركعتين، وأبا بكر وعمر وعثمان^(٢). يعني في صدر خلافة عثمان، وإلا فعثمان قد أتم في آخر خلافته، وكان ذلك أحد الأسباب التي أنكرت عليه. وقد خرج لفعله تأويلات:

أحدها: أن الأعراب كانوا قد حَجُّوا تلك السنة، فأراد أن يعلمهم أن فرض الصلاة أربع، لئلا يتوهموا أنها ركعتان في الحضر والسفر، ورُدَّ هذا التأويل بأنهم كانوا أخرى بذلك في حَجِّ النبي ﷺ، فكانوا حديثي عهد بالإسلام، والعهد بالصلاة قريب، ومع هذا، فلم يُرَبِّع بهم النبي ﷺ.

التأويل الثاني: أنه كان إماماً للناس، والإمام حيث نزل، فهو عمله ومحل ولايته، فكأنه وطنه، ورُدَّ هذا التأويل بأن إمام الخلائق على الإطلاق رسول الله ﷺ كان هو أولى بذلك، وكان هو الإمام المطلق، ولم يُرَبِّع.

التأويل الثالث: أن مَنى كانت قد بُنيت وصارت قرية كثر فيها المساكن في عهده، ولم يكن ذلك في عهد رسول الله ﷺ، بل كانت فضاء، ولهذا قيل له: يا رسول الله ألا نبني لك بمني بيتاً يُظِلُّكَ من الحر؟ فقال: «لا، مَنى مُنَاحُ مَنْ سَبَقَ»^(٣). فتأول عثمان أن القصر إنما

(١) سلف ص ٤٥٤ / تعليق (٣).

(٢) أخرجه البخاري (١١٠٢) من حديث ابن عمر، رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه أحمد ١٨٧/٦ و ٢٠٧، وأبو داود (٢٠١٩)، والترمذي (٨٨١)، وابن ماجه (٣٠٠٦)، والحاكم

١/٤٦٦-٤٦٧ من طريق إبراهيم بن مهاجر، عن يوسف بن ماهك، عن أمه، عن عائشة.

وحسنه الترمذي وصححه الحاكم مع أن إبراهيم بن المهاجر لين الحديث، وأم يوسف -واسمها

مسيكة- لا يعرف حالها ولم يرو عنها غير ابنها!

يكونُ في حال السفر. ورُدَّ هذا التأويلُ بأنَّ النَّبيَّ ﷺ أقام بمكَّةَ عشرًا يقصُرُ الصلاةَ.

التأويل الرابع: أنَّه أقام بها ثلاثًا، وقد قال النَّبيُّ ﷺ: «يُقيمُ المُهاجرُ بعدَ قِصَاةِ نُسكِهِ ثلاثًا»^(١) فسماهُ مقيمًا، والمقيمُ غيرُ مسافرٍ، ورُدَّ هذا التأويلُ بأنَّ هذه إقامةٌ مقيَّدةٌ في أثناءِ السَّفرِ، ليست بالإقامة التي هي قسيمُ السفرِ، وقد أقام ﷺ بمكَّةَ عشرًا يقصُرُ الصلاةَ، وأقام بِمَنى بعد نُسكِهِ أيامَ الحِجَارِ الثلاثِ يقصُرُ الصَّلَاةَ.

التأويل الخامس: أنَّه كان قد عزمَ على الإقامة والاستيطانِ بِمَنى، واتخاذها دارَ الخلافةِ، فلهذا أتمَّ، ثمَّ بدا له أن يرجعَ إلى المدينة، وهذا التأويلُ أيضًا مما لا يقوى، فإنَّ عثمانَ -رضي الله عنه- من المهاجرين الأولين، وقد منع ﷺ المهاجرين من الإقامة بمكَّةَ بعد نُسكِهِم، ورخصَ لهم فيها ثلاثةَ أيامٍ فقط، فلم يكن عثمانُ ليقم بها، وقد منع النَّبيُّ ﷺ من ذلك، وإنَّما رخصَ فيها ثلاثًا وذلك لأنَّهم تركوها لله، وما تركَ الله، فإنَّه لا يُعاد فيه، ولا يُسترجعُ، ولهذا منع النَّبيُّ ﷺ من شراء المتصدِّق لصدَّقته، وقال لعمر: «لا تشترها، ولا تعدُّ في صدَّقَتِكَ»^(٢). فجعله عائدًا في صدَّقته مع أخذها بالثمن.

التأويل السادس: أنَّه كان قد تأهَّل بِمَنى، والمسافرُ إذا أقام في موضعٍ، وتزوَّج فيه، أو كان له به زوجةٌ، أتمَّ، ويُروى في ذلك حديث مرفوعٌ، عن النَّبيِّ ﷺ. فروى عكرمة بن إبراهيم الأزديُّ، عن ابن أبي ذبابٍ، عن أبيه قال: صلَّى عثمانُ بأهلِ مِنى أربعًا وقال: يا أيُّها الناسُ، لما قَدِمْتُ تأهَّلْتُ بها، وإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إذا تأهَّلَ الرَّجُلُ ببلَدَةٍ، فإنَّه يُصلِّي بها صلاةً مُقيمٍ». رواه الإمام أحمدٌ -رحمه الله- في «مسنده»^(٣).

وعبدُ الله بن الزبير الحميدي في «مسنده» أيضًا، وقد أعله البيهقيُّ بانقطاعه، وتضعيفه

(١) أخرجه البخاري (٣٩٣٣)، ومسلم (١٣٥٢) من حديث العلاء بن الحضرمي، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٢٣)، ومسلم (١٦٢١) من حديث عمر بن الخطاب، رضي الله عنه.

(٣) حديث ضعيف، وأخرجه أحمد (٤٤٣)، والحميدي (٣٦) ومن طريقه أخرجه الطحاوي في «شرح

مشكل الآثار» (٤٢٢٢) من حديث عثمان بن عفان، رضي الله عنه.

وانظر تمام تحريجه والتعليق عليه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

عكرمة بن إبراهيم. قال أبو البركات ابن تيمية: ويمكن المطالبة بسبب الضعف، فإن البخاري ذكره في «تاريخه» ولم يطعن فيه، وعادته ذكر الجرح والمجروحين، وقد نص أحمد وابن عباس قبله أن المسافر إذا تزوج، لزمه الإتمام، وهذا قول أبي حنيفة، ومالك، وأصحابهما، وهذا أحسن ما اعتذر به عن عثمان.

وقد اعتذر عن عائشة أنها كانت أم المؤمنين، فحيث نزلت كان وطنها، وهو أيضاً اعتذار ضعيف، فإن النبي ﷺ أبو المؤمنين أيضاً، وأمومة أزواجه فرع عن أبوته، ولم يكن يتم لهذا السبب. وقد روى هشام بن عروة، عن أبيه، أنها كانت تُصلي في السفر أربعاً، فقلت لها: لو صليت ركعتين، فقالت: يا ابن أخي إنه لا يشق عليّ (١).

قال الشافعي - رحمه الله -: لو كان فرض المسافر ركعتين، لما أتمها عثمان، ولا عائشة، ولا ابن مسعود، ولم يجوز أن يتمها مسافر مع مقيم، وقد قالت عائشة: كل ذلك قد فعل رسول الله ﷺ، أتم وقصر، ثم روى عن إبراهيم بن محمد، عن طلحة بن عمرو، عن عطاء بن أبي رباح، عن عائشة، قالت: كل ذلك فعل النبي ﷺ، قصر الصلاة في السفر وأتم (٢).

قال البيهقي: وكذلك رواه المغيرة بن زياد، عن عطاء، وأصح إسناد فيه ما أخبرنا أبو بكر الحارثي، عن الدارقطني، عن المحاملي، حدثنا سعيد بن محمد بن ثواب، حدثنا أبو عاصم، حدثنا عمر بن سعيد، عن عطاء، عن عائشة، أن النبي ﷺ كان يقصر في الصلاة ويتم، ويفطر ويصوم.

قال الدارقطني: وهذا إسناد صحيح. ثم ساق من طريق أبي بكر النيسابوري، عن عباس الدوري، أنبأنا أبو نعيم، حدثنا العلاء بن زهير، حدثني عبدالرحمن بن الأسود، عن عائشة، أنها اعتمرت مع النبي ﷺ من المدينة إلى مكة، حتى إذا قدمت مكة، قالت: يا رسول الله! بأبي أنت وأمي، قصرت وأتممت، وصمت وأفطرت. قال:

(١) أخرجه البيهقي في «السنن» ١٤٣/٣ من حديث عائشة، رضي الله عنها. وصححه الزيلعي، وابن حجر.

(٢) سلف ص ١٠٠ / تعليق (٣).

«أحسنَت يا عائشة»^(١).

وسمعتُ شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: هذا الحديث كذبٌ على عائشة، ولم تكن عائشة لتُصلي بخلاف صلاة رسول الله ﷺ وسائر الصحابة، وهي تُشاهدُهم يقصرون، ثم تُتم هي وحدها بلا مُوجب. كيف وهي القائلة: فُرضت الصلاة ركعتين ركعتين، فزُيد في صلاة الحضر، وأُقرت صلاة السفر. فكيف يُظنُّ أنها تَزِيدُ على ما فرض الله، وتُخالف رسول الله ﷺ وأصحابه.

قال الزهري لعروة لما حدّثه عنها بذلك: فما شأنها كانت تُتم الصلاة؟ فقال: تأوّلَت كما تأوّل عثمان. فإذا كان النبي ﷺ قد حَسَنَ فعلها وأقرّها عليه، فما للتأويل حينئذ وجهٌ، ولا يصحُّ أن يُضاف إتمامها إلى التأويل على هذا التقدير، وقد أخبر ابنُ عمر، أن رسول الله ﷺ، لم يكن يَزِيدُ في السفر على ركعتين، ولا أبو بكر، ولا عمر^(٢). أفيُظنُّ بعائشة أم المؤمنين مخالفتهم، وهي تراهم يقصرون؟ وأما بعد موته ﷺ، فإنها أتمَّت كما أتم عثمان، وكلاهما تأوّل تأويلاً، والحُجَّةُ في روايتهم لا في تأويل الواحد منهم مع مخالفة غيره له والله أعلم.

وقد قال أُمَيَّةُ بْنُ خَالِدٍ لعبد الله بن عمر: إنا نَجِدُ صلاة الحضر، وصلاة الخوف في القرآن، ولا نَجِدُ صلاة السفر في القرآن؟ فقال له ابنُ عمر: يا أخي، إن الله بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ، ولا نَعْلَمُ شيئاً، فإنما نفعل كما رأينا محمداً ﷺ يفعل^(٣).

وقد قال أنسٌ: خَرَجْنَا مع رسول الله ﷺ إلى مكة، فكان يُصلي ركعتين ركعتين، حتى رَجَعْنَا إلى المدينة.

وقال ابنُ عمر: صحبتُ رسول الله ﷺ، فكان لا يَزِيدُ في السفر على ركعتين، وأبا بكرٍ وعمر، وعثمان - رضي الله عنهم -^(٤)، وهذه كُلُّها أحاديثٌ صحيحة اهـ.

(١) سلف ص ٤٥٨ / تعليق (١).

(٢) أخرجه البخاري (١١٠٢) من حديث ابن عمر، رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن» ١٣٦/٣، وسنده حسن.

(٤) انظر التعليق (٢).

الترجيح:

قلت: والراجح أنه يكره الإتمام، والله أعلم.

مسألة: قال في القاعدة الثالثة: وعن أبي بكر: أَنَّ الرَكْعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ تَنْفَلُ، لَا يَصِحُّ اقْتِدَاءُ الْمُفْتَرَضِ بِهِ فِيهِمَا. وَهُوَ مُتَمَشِّ عَلَى أَصْلِهِ. وَهُوَ عَدَمُ اعْتِبَارِ نِيَّةِ الْقَصْرِ اهـ.

وإذا أمَّ المسافرُ المقيمَيْنِ، فَأَتَمَّ بِهِمُ الصَّلَاةَ، فَصَلَّاهُم تَامَّةً صَحِيحَةً. وبهذا قال الشَّافِعِيُّ وإِسْحَاقُ. وقال أبو حَنِيفَةَ، والثَّوْرِيُّ: تَفْسُدُ صَلَاةُ الْمُقِيمَيْنِ، وَتَصِحُّ صَلَاةُ الْإِمَامِ وَالْمُسَافِرَيْنِ مَعَهُ. وعن أحمدَ نحو ذلك. قال القاضي: لَأَنَّ الرُّكْعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ نَفْلٌ، مِنَ الْإِمَامِ، فَلَا يُؤْمُّ بِهَا مُفْتَرِضِينَ.

قال الموفق: وَلَنَا أَنَّ الْمُسَافِرَ يَلْزَمُهُ الْإِتْمَامُ بِنِيَّتِهِ، فَيَكُونُ الْجَمِيعُ وَاجِبًا، وَلَوْ كَانَتْ نَفْلًا، فَاتِّمَامُ الْمُفْتَرَضِ بِالْمُتَنَفِّلِ جَائِزٌ عَلَى مَا مَضَى اهـ^(١).

وتقدَّم حُكْمُ التَّطَوُّعِ فِي السَّفَرِ بِالرُّوَاتِبِ وَغَيْرِهَا فِي بَابِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ.

نص: «وَأَشْرَطُ (و ش) نِيَّةُ الْقَصْرِ».

ش: وَتَشَرَّطُ نِيَّةُ الْقَصْرِ، هَذَا الْمَذْهَبُ، وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ.

التعليل: لَأَنَّ الْأَصْلَ الْإِتْمَامُ، وَإِطْلَاقُ النِّيَّةِ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ، كَمَا لَوْ نَوَى الصَّلَاةَ مُطْلَقًا أَنْصَرَفَ إِلَى الْإِنْفِرَادِ.

والعلمُ بها عند الإحرام. هكذا في «الفروع». قال ابنُ نصرٍ الله: وَلَمْ يُعْلَمْ مَعْنَى قَوْلِهِ: وَالْعِلْمُ بِهَا اهـ. وقال بعض المتأخرين: معناه: العلمُ بالنِّيَّةِ فيما إذا تَقَدَّمَ بِالزَّمَنِ الْيَسِيرِ بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَقْصُورَةِ، فَإِنَّهُ يَكْفِي اسْتِصْحَابُ النِّيَّةِ حُكْمًا لَا ذِكْرًا عِنْدَ التَّكْبِيرِ. قال البُهوتِيُّ:

(١) انظر «الإنصاف» ٣٢١/٢، ٣٢٢، و«الفروع» ٥٨/٢، و«قواعد ابن رجب» ص ٦، و«المغني» ٩٣/٢٤، ١٢٢-١٢٥، ١٤٦، ١٤٧، و«الاختيارات» ص ١٣٤، و«مجموع الفتاوى» ٢٢/٢٩٠، ٩٣/٢٤، و«نيل الأوطار» ٢٢٧-٢٢٩، ٢٣١، وزاد المعاد ١/٤٦٤-٤٧٣، و«معالم السنن» ٤٧/٢، ٤٨، و«المجموع شرح المذهب» ١٩٧/٤-٢٠١.

قلت: وأقرب من ذلك أن يقال: معناه أنه يُشترط العلمُ بكونه نوى القصر في ابتداء إحرامه، بأن لا يطرأ عليه شك: هل نواه؟ فإن طرأ عليه لزمه الإتمام.

وقال أبو بكر: لا تشترط نيته، اختاره جماعة من الأصحاب، وبه قال أبو حنيفة، قال ابن تيمية: وهو الصواب. وبه قال جمهور أهل العلم اهـ. واختاره الشيخ عبدالرحمن السعدي، قال ابن رزين في «شرحه»: والنصوص صريحة في أن القصر أصل، فلا حاجة إلى نيته اهـ.

التعليل: لأن من خيّر في العبادة قبل الدخول فيها خيّر بعد الدخول فيها، كالصوم، ولأن القصر هو الأصل بدليل خبر عائشة وعمر وابن عباس، فلا يحتاج إلى نية، كالإتمام في الحضر. قال في «الفروع»: والأشهر: ولو نوى الإتمام ابتداءً، خلافاً لمالك قال: ولو نوى القصر في فرضه ونوى الإتمام جاز. خلافاً لمالك اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول بعدم شرطية نية القصر لما ذكره، والله أعلم.

مسألة: ويُشترط أيضاً العلم بأن إمامه حال الصلاة مسافراً، ولو بأمارّة وعلامة، كهيئة لباس، إقامة للظن مقام العلم.

ولا يشترط أن يعلم أن إمامه نوى القصر عملاً بالظن؛ لأنه يتعذر العلم. فلو قال المأموم: إن أتم الإمام أتممت، وإن قصر قصرْتُ، لم يضر ذلك في صحة صلاته.

مسألة: وإن سبق إمامه الحدّث فخرج قبل علمه بحاله، فله القصر، عملاً بالظاهر.

وقيل: يلزمه الإتمام، لأنه الأصل. قلت: والأول أصح، والله أعلم.

مسألة: وإن صلى مقيماً ومسافراً خلف إمام مسافرٍ أتم المقيم إذا سلّم إمامه إجماعاً، وإذا أم مسافرٌ مقيمين فأتم بهم الصلاة صحّ، لأن المسافر يلزمه الإتمام بنيته.

مسألة: ويسن أن يقول الإمام للمقيمين: أتمّوا فإنّا سافر.

الدليل: حديث عمران بن حصين قال: شهدت الفتح مع رسول الله ﷺ فأقام بمكة ثماني عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين، ثم يقول لأهل البلد: «صلّوا أربعاً فإنّا سافر»

رواه أبو داود^(١).

التعليل: لئلا يلتبس على الجاهل عدد ركعات الصلاة. وقد روى الأثر عن الزهري أن عثمان إنما أتم الصلاة لأن الأعراب حَجُّوا فأراد أن يُعرِّفهم أن الصلاة أربع.

مسألة: ولو قصر الصلاتين، أو صلاهما بتيمُّم في وقت أولاهما جمع تقديم، ثم قدم وطنه قبل دخول وقت الثانية، أو وجد الماء قبله، أجزأه، اعتباراً بوقت الفعل على الصحيح من المذهب.

وقيل: لا يجزئه.

مسألة: ولو نوى القصر من يباح له، ثم رَفَضَهُ ونوى في الصلاة الإتمام، أتم وجوباً، وهو المذهب، لأنه رَجَعَ إلى الأصل. قال ابن عقيل وغيره: وفرضه الأوليان. وبلزوم الإتمام قال الشافعي.

وقال مالك: لا يجوز له الإتمام، لأنه نوى عدداً، فإذا زاد عليه حَصَلَت الزيادة بغير نيّة. مسألة: ولو نوى مسافر القصر ثم أتم سهواً، وفرضه الركعتان، والزيادة سهو يسجد لها ندباً، على الصحيح من المذهب، لأنَّ عَمْدَهَا لا يُبْطِل الصلاة، وتقدم حكم متابعة المأموم له ولو كان إماماً.

وقيل: لا يسجد.

قال ابن تيم وغيره: وقضاء بعض الصلاة في ذلك كقضاء جميعها، اقتصر عليه في «المبدع»، وفيه شيء اهـ. قال ابن فيروز: ولعل وجهه أنه يقتضي أنه لو شرع في صلاة الحضر، ثم سافر في أثنائها قصر، وليس بظاهر، إذ تقدّم أن من نوى الإتمام أتم، وأيضاً فقد قال صاحب «الرعاية» بعد هذا بأسطر: وإن نسيها في سفر، ثم ذكرها في حضر، ثم سافر أتم، فإذا تقرّر هذا فما وقع بعضها في الحضر وجب إتمامها من باب أولى. تأمل اهـ.

(١) سلف ص ٤١٥ / تعليق (١).

ووجه مشروعية سجود السَّهْوِ أَنَّ هذه زيادةٌ نَقَصَتِ الفضيلةَ، وأَخَلَّتْ بِالكَمَالِ،
فَأَشْبَهَتِ الْقِرَاءَةَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا، وَقِرَاءَةَ السُّورَةِ فِي الْآخَرَيْنِ.

وَإِذَا ذَكَرَ الْإِمَامُ بَعْدَ قِيَامِهِ إِلَى الثَّالِثَةِ، لَمْ يَلْزَمُهُ الْإِتْمَامُ، وَلَهُ أَنْ يَجْلِسَ، فَإِنَّ الْمَوْجِبَ
لِلْإِتْمَامِ نِيَّتُهُ، أَوِ الْإِتْمَامُ بِمُقِيمٍ، وَلَمْ يُوجَدْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا. وَإِنْ عَلِمَ الْمَأْمُومُ أَنَّ قِيَامَهُ لِسَهْوٍ،
وَسَبَّحُوا بِهِ، لَمْ يَلْزَمُهُ مُتَابَعَتُهُ؛ لِأَنَّهُ سَهْوٌ فَلَا يَجِبُ اتِّبَاعُهُ فِيهِ، وَلَهُمْ مُفَارَقَتُهُ إِنْ لَمْ يَرْجِعْ، كَمَا لَوْ
قَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ فِي الْفَجْرِ، وَإِنْ تَابَعُوهُ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُمْ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ لَا تُبْطِلُ صَلَاةَ الْإِمَامِ، فَلَا
تَبْطُلُ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ بِمُتَابَعَتِهِ فِيهَا، كَزِيَادَاتِ الْأَقْوَالِ، وَلَئِنْهُمْ لَوْ فَارَقُوا الْإِمَامَ، وَأَتَمُّوا، صَحَّتْ
صَلَاتُهُمْ، فَمَعَ مُوَافَقَتِهِ أُولَى. وَقَالَ الْقَاضِي: تَفْسُدُ صَلَاتُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ زَادُوا رَكَعَتَيْنِ عَمْدًا.

وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا هَلْ قَامَ سَهْوًا أَوْ عَمْدًا، لَزِمَهُمْ مُتَابَعَتُهُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مُفَارَقَتُهُ، لِأَنَّ حُكْمَ
وُجُوبِ الْمُتَابَعَةِ ثَابِتٌ. فَلَا يَزُولُ بِالشَّكِّ.

وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَمْدًا مَعَ بَقَاءِ نِيَّةِ الْقَصْرِ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، قَالَ فِي
«الْإِنْصَافِ»: وَالصَّوَابُ الْجَوَازُ. وَفِعْلُهُ دَلِيلٌ بَطْلَانِ نِيَّةِ الْقَصْرِ اهـ.

مَسْأَلَةٌ: وَمَنْ لَهُ طَرِيقَانِ، بَعِيدٌ وَقَرِيبٌ، فَسَلَكَ الْبَعِيدَ لِيَقْصُرَ الصَّلَاةَ فِيهِ، قَصَرَ، هَذَا
الْمَذْهَبُ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْمُزْنِيُّ وَدَاوُدُ، لِأَنَّهُ مَظْنَةٌ قَصْدٌ صَحِيحٌ، وَكَمَا لَوْ كَانَ الْآخَرُ مَخُوفًا
أَوْ مَشْقُوقًا، فَعَدَمُ الْحِكْمَةِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ لَا يَضُرُّهُ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ مَنْعُ
مَنْ قَصَدَ قَرْيَةً بَعِيدَةً لِحَاجَةٍ هِيَ فِي قَرْيَتِهِ، وَجَعَلَهَا صَاحِبُ «الْمَحَرَّرِ» أَصْلًا لِلْجَوَازِ فِي الَّتِي
قَبْلَهَا، وَلَعَلَّ التَّسْوِيَةَ أُولَى.

وَقِيلَ: لَا يَقْصُرُ إِلَّا لَغَرَضٍ. وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ.

أَوْ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْبَعِيدَ لِغَيْرِ الْقَصْرِ، كَجَلْبِ مَالٍ أَوْ نَفْعٍ، أَوْ نَفْيِ ضَرَرٍ، قَصَرَ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: قَوْلًا وَاحِدًا.

مَسْأَلَةٌ: أَوْ ذَكَرَ صَلَاةَ سَفَرٍ فِي ذَلِكَ السَّفَرِ أَوْ فِي سَفَرٍ آخَرَ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا فِي الْحَضَرِ، قَصَرَ
هَذَا الْمَذْهَبُ.

التعليل: لأنَّ وجوبها وفعلها وُجِدَا في السَّفرِ، أشبه أداؤها.

وقيل: يلزمه الإتمام، لأنَّه مختصُّ بالأداء كالجمعة.

قلت: والصواب الأول: والله أعلم.

مسألة: فإن ذَكَرَهَا في الحَضَرِ، أو قَضَى بَعْضَهَا في الحَضَرِ، أَتَمَّ. لأنَّه وَجَبَ عليه فعلُها تامَّةً بِذِكْرِهَا. فَبَقِيَ في ذِمَّتِهِ.

وقال الموفق: يَقْضِيها مَقْصُورَةً إِنْ ذَكَرَهَا في سَفَرٍ آخَرَ، سواء ذَكَرَهَا في الحَضَرِ، أو لم يَذْكُرْها. وذكر بعض أصحابنا أَنَّ مِنْ شَرَطِ الْقَصْرِ كَوْنُ الصَّلَاةِ مَوْدَاةً، لأنَّها صَلَاةٌ مَقْصُورَةٌ، فَاشْتَرَطَ لها الْوَقْتُ كَالْجُمُعَةِ. وهذا فاسدٌ؛ فَإِنْ هَذَا اشْتَرَاطٌ بِالرَّأْيِ وَالتَّحَكُّمِ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِهِ، وَالْقِيَاسُ عَلَى الْجُمُعَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ، فَإِنَّ الْجُمُعَةَ لَا تُقْضَى، وَيَشْتَرَطُ لها الْخُطْبَتَانِ وَالْعَدْدُ وَالِاسْتِيطَانُ، فَجَازَ اشْتَرَاطُ الْوَقْتِ لها. بخلاف صَلَاةِ السَّفَرِ اهـ.

مسألة: لو تَعَمَّدَ الْمَسَافِرُ تَرْكَ الصَّلَاةِ حَتَّى خَرَجَ وَقْتُهَا، أو ضَاقَ عَنْهَا: لَا يَقْصُرُ.

وقيل: لَهُ الْقَصْرُ، وَلَوْ تَعَمَّدَ التَّأخِيرَ. واختاره في «الفائق». وإليه مَيْلُ ابْنِ رَجَبٍ^(١).

فائدة: قالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: المسافرون إذا لم يشق عليهم انتظار الإمام الراتب فمن الأفضل صلاتهم مع الإمام الراتب في المسجد، أما إذا كان يشق عليهم ذلك فإن لهم أن يصلوا الظهر والعصر جمعاً وقصراً وألا ينتظروا الإمام الراتب اهـ^(٢).

نص: «وَمَنْ ذَكَرَ صَلَاةَ حَضَرٍ فِي سَفَرٍ أَوْ عَكْسِهِ فَإِنَّهَا تُتَمُّ (ود)، والله أعلم».

ش: وإن أَحْرَمَ مَقِيماً فِي حَضَرٍ، ثُمَّ سَافَرَ، لَزِمَهُ أَنْ يُتَمَّ، هَذَا الْمَذْهَبُ، أَوْ دَخَلَ عَلَيْهِ وَقْتُ صَلَاةٍ فِي الْحَضَرِ ثُمَّ سَافَرَ، لَزِمَهُ أَنْ يُتَمَّ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، لَوْجُوبُهَا عَلَيْهِ تَامَّةً

(١) انظر «كشاف القناع» ١/٦٠٣-٦٠٥، و«الإنصاف» ٢/٣٢٣، ٣٢٦-٣٢٨، و«المغني» ٣/١١٩، ١٢٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٦، ١٤٧، و«المجموع شرح المهذب» ٤/١٩٤، ٢٠٨، ٢١٠، و«مجموع الفتاوى» ٢٢/٨١، و«حاشية العنقري» ١/٢٧٥، ٢٧٦، و«الفروع» ٢/٥٩، و«المختارات الجليلة» ص ٦٧، و«المبدع» ٨/١١٠-١١٢، و«المحرر» ١/١٢٩-١٣٧.

(٢) «فتاوى اللجنة» ٨/٩٧، ٩٨.

بدخول وقتها، وهذه مُغْنِيَةٌ عن التي قبلها.

وعن أحمد: إن دخل وقت الصلاة على مقيم، ثم سافر، يقصر. اختاره في «الفائق»، والشيخ محمد بن إبراهيم وحكاه ابن المنذر إجماعاً، كقضاء المريض ما تركه في الصَّحَّةِ ناقصاً، وكوجوب الجمعة على العبد الذي عُتِقَ بعد الزوال، وكالمسح على الخفين، وهذا قول مالك، والأوزاعي، والشافعي، وأصحاب الرأي، والجمهور، لأنه سافر قبل خروج وقتها، أشبه ما لو سافر قبل وجوبها. والله يقول: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النساء: ١٠١]، وهو يتناول من كان سفره قبل دخول الوقت، ومن كان بعده.

وقيل: إن ضاق الوقت لم يقصر.

وعن أحمد: إن فعلها في وقتها قصر.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الثاني، وهو أنه يقصر، والله أعلم.

مسألة: أو أحرَمَ بالرُّبَاعِيَةِ في سفرٍ مُبِيحٍ للقصر، ثم أقام، كراكب سفينة أحرَمَ بالصلاة مقصورة فيها، ثم وصلت إلى وطنه في أثناء الصلاة، لزمه أن يتمها أربعاً، هذا المذهب، لأنها عبادة اجتمع فيها حكم الحضر والسفر، فغلب حكم الحضر، كالمسح على الخف.

وقيل: إن نوى القصر مع علمه بإقامته في أثناءها صحَّ.

مسألة: أو ذكرَ صلاةَ حضرٍ في سفرٍ، أو عكسه أي صلاةَ سفرٍ في حضرٍ، لزمه أن يتم، هذا المذهب نص عليه، لأنه الأصل، فغلب.

قال أحمد في رواية الأثرم: أما المقيم إذا ذكرها في السفر فذاك بالإجماع يصلي أربعاً. وإذا نسيها في السفر فذكرها في الحضر صلى أربعاً بالاحتياط، فإنما وجبت عليه الساعة، فذهب أحمد إلى ظاهر الحديث: «فليصلها إذا ذكرها»^(١).

أما إذا نسي صلاة الحضر، فذكرها في السفر فعليه الإتمام إجماعاً، ذكره الإمام أحمد وابن

(١) أخرجه البخاري (٥٩٧)، ومسلم (٦٨٤) من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه.

المنذر، وهو مذهب أحمد وأبي حنيفة، ومالك والجمهور. لأن الصلاة تَعَيَّنَ فِعْلُهَا أَرْبَعًا، فلم يَجُزُّ له النقصانُ من عددها. كما لو لم يسافر، ولأنه إنما يقضي ما فاتته، وقد فاتته أربعٌ، وحكي وجه يقصر، وبه قال الحسن البصري والمزني اعتباراً بحالة أدائها كصلاة صحة في مرض، قال في «الإنصاف»: وهو خلاف ما حكاه الإمام أحمد وابن المنذر إجماعاً. اهـ.

وأما إن نسي صلاة السفر فذكرها في الحضر فقال أحمد: عليه الإتمام احتياطاً، وبه قال الأوزاعي وإسحاق وداود، والشافعي في أحد قوليه، وهو الصحيح عند الشافعية.

وقيل: يقصر فيما إذا ذكر صلاة سفر في حضر، وبه قال مالك والثوري وأصحاب الرأي، لأنه إنما يقضي ما فاتته، ولم يفتئه إلا ركعتان.

قال الموفق: ولنا أن القصر رخصة من رخص السفر، فيبطل بزواله، كالمسح ثلاثاً. ولأنها وجبت عليه في الحضر، بدليل قوله ﷺ: «فليصلها إذا ذكرها». ولأنها عبادة تختلف بالحضر والسفر، فإذا وجد أحد طرفيها في الحضر، غلب فيها حكمه، كما لو دخلت به السفينة البلد في أثناء الصلاة، وكالمسح. وقياسهم ينتقض بالجمعة إذا فاتت، وبالمتيمة إذا فاتت الصلاة، فقضاها عند وجود الماء اهـ.

مسألة: أو ائتم بمقيم، أو بمن يلزمه الإتمام، كمن دخل عليه الوقت حضراً، ثم سافر ونحوه، لزمه الإتمام، هذا المذهب، واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

الدليل: حديث: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه»^(١). ومارواه أحمد بسنده عن ابن عباس أنه سئل: ما بال المسافر يصلي ركعتين إذا انفرد، وأربعاً إذا ائتم بمقيم؟ فقال: تلك السنة. وفي رواية أخرى: تلك سنة أبي القاسم^(٢). وقد أورد ابن حجر هذا الحديث «التلخيص الحبير» ولم يتكلم عليه، وقال: إن أصله في مسلم والنسائي اهـ.

التعليل: لأنها صلاة مردودة من أربع، فلا يصلّيها خلف من يصلي الأربع، كالجمعة،

(١) أخرجه البخاري (٧٣٤)، ومسلم (٤١٥) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

(٢) حديث حسن، وأخرجه أحمد (١٨٦٢) من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما، وأصله في «صحيح مسلم» (٦٨٨)، والنسائي ٣/١١٩، وانظر تمام ترجمته في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

وسواء ائتمَّ به في جميع الصلاة أو بعضها، اعتقده مسافراً أو لا هذا المذهب.

وروي ذلك عن ابن عمر وابن عباس وجماعة من التابعين. وبه قال الثوري والأوزاعي والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي، حكاه عنهم ابن المنذر^(١).

وقال إسحاق: للمسافر القصر خلف المتمم بكل حال، لأنها صلاة يجوز فعلها ركعتين، فلم تزد بالائتمام كالفجر، فإن فرغت صلاة المأموم تشهد وحده وسلم، وقام الإمام إلى باقي صلاته. واختار قصره الشيخ عبد الرحمن السعدي.

وقال طاووس، والشعبي، ووثيم بن حذلم في المسافر يدرك من صلاة المقيم ركعتين: يجزيان.

قال في «الفروع»: ويتوجه تخريج من صلاة الخوف: يقصر مطلقاً، كما خرج بعضهم إيقاعها مرتين على صحة اقتداء مفترض بمقتل.

وعن أحمد: لا يلزمه الإتمام إلا إذا أدرك معه ركعة فأكثر. اختارها في «الفائق»، وابن تيمية. وبه قال الحسن، والنخعي، والزهرري، وقتادة، ومالك لقول النبي ﷺ: «من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة»^(٢)، ولأن من أدرك من الجمعة ركعة أتمها جمعة، ومن أدرك أقل من ذلك لا يلزمه فرضها فعلى هذه الرواية يقصر من أدرك التشهد في الجمعة. وعلى المذهب: يتم. نص عليه.

قال الموفق: ولنا ما روي عن ابن عباس، أنه قيل له: ما بال المسافر يصلي ركعتين في

(١) في «الأوسط» ٤/ ٣٣٨-٣٣٩.

وأثر ابن عمر - رضي الله عنهما - أخرجه ابن أبي شيبة ١/ ٣٨٢، وعبد الرزاق (٤٣٨١) ومن طريقه أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٢٤٤) من طريق أبي مجلز، قال: قلت لابن عمر: أدركت ركعتين من المقيمين وأنا مسافر؟ قال: صلّ بصلاتهم. وإسناده صحيح.

وأما أثر ابن عباس - رضي الله عنهما - فأخرجه ابن أبي شيبة ١/ ٣٨٢ ومن طريقه أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٢٤٥) من طريق ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: إذا دخل المسافر في صلاة المقيمين صلّ بصلاتهم.

وإسناده ضعيف، لضعف ليث، وهو ابن أبي سليم.

(٢) أخرجه البخاري (٥٨٠)، ومسلم (٦٠٧)، وابن حبان (١٤٨٣) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

حَالِ الْإِنْفِرَادِ، وَأَرْبَعًا إِذَا ائْتَمَّ بِمَقِيمٍ؟ فَقَالَ: تِلْكَ السُّنَّةُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ»^(١)، وَقَوْلُهُ: السُّنَّةُ، يَنْصَرِفُ إِلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَلَأَنَّهُ فِعْلٌ مِنْ سَمَّيْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَا نَعْرِفُ لَهُمْ فِي عَصَرِهِمْ مُخَالَفًا. قَالَ نَافِعٌ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ صَلَّاهَا أَرْبَعًا، وَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ صَلَّاهَا رَكَعَتَيْنِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢).

وَلَأَنَّ هَذِهِ صَلَاةَ مَرْدُودَةٍ مِنْ أَرْبَعٍ إِلَى رَكَعَتَيْنِ، فَلَا يُصَلِّيُهَا خَلْفَ مَنْ يُصَلِّيُ الْأَرْبَعَ كَالْجُمُعَةِ. وَمَا ذَكَرَهُ إِسْحَاقُ لَا يَصِحُّ عِنْدَنَا، فَإِنَّهُ لَا تَصِحُّ لَهُ صَلَاةُ الْفَجْرِ خَلْفَ مَنْ يُصَلِّيُ رُبَاعِيَّةً، وَإِدْرَاكُ الْجُمُعَةِ يُخَالِفُ مَا نَحْنُ فِيهِ، فَإِنَّهُ لَوْ أَدْرَكَ رَكَعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ رَجَعَ إِلَى رَكَعَتَيْنِ، وَهَذَا بِخِلَافِهِ.

وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ»^(٣). وَمُفَارَقَةُ إِمَامِهِ اخْتِلَافٌ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَجُزْ مَعَ إِمَّاكٍ مُتَابِعَتُهُ أَهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، والله أعلم.

فائدة: أَفْتَتِ اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ بِأَنَّ الْمَقِيمَ إِذَا صَلَّى خَلْفَ الْمَسَافِرِ طَلِبًا لِفَضْلِ الْجَمَاعَةِ، وَقَدْ صَلَّى الْمَقِيمُ فَرِيضَتَهُ، فَإِنَّهُ يُصَلِّيُ صَلَاةَ الْمَسَافِرِ رَكَعَتَيْنِ، لِأَنَّهَا فِي حَقِّهِ نَافِلَةٌ أَهـ.

مسألة: وَمَنْ ذَلِكَ: لَوْ أَحْرَمَ مَسَافِرٌ خَلْفَ مَسَافِرٍ، ثُمَّ طَرَأَ لِلْإِمَامِ عُذْرٌ فَاسْتَخْلَفَ مَقِيمًا، فَإِنَّ الْمَأْمُومَ يَلْزِمُهُ الْإِتِمَامُ دُونَ إِمَامِهِ الَّذِي اسْتَخْلَفَ الْمَقِيمَ، هَذَا الْمَذْهَبُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَدَاوُدَ.

وقال مالكٌ وأبو حنيفة: لَهُ الْقَصْرُ.

أَوْ ائْتَمَّ بِمَنْ يَشُكُّ فِي كَوْنِهِ مَسَافِرًا، أَوْ ائْتَمَّ بِمَنْ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ مَقِيمٌ، وَلَوْ بَانَ

(١) سلف ص ٤٧٩ / تعليق (٢).

(٢) في «صحيحه» (٦٩٤) (١٧) من حديث ابن عمر، رضي الله عنهما.

(٣) انظر التعليق (١) صفحة ٤٧٩.

الإمام بعد مسافراً، لزم المأموم أن يتم، هذا المذهب، وهو مذهب الشافعي، لعدم الجزم بكونه مسافراً عند الإحرام.

قال الشيخ عبدالله أبا بطين: إذا دخل مع إمام ظاناً أنه مسافر فالذي نرى له الإتمام وتحزيه صلاته اهـ.

مسألة: أو أحرم بصلاة يلزمه إتمامها ففسدت، وأعادها، كمن يقتدي بمقيم فيحدث في أثناء الصلاة، فيلزمه إعادتها تامة، لأنها وجبت عليه ابتداءً تامة، فلا يجوز أن تعاد مقصورة، هذا المذهب، وهو قول الشافعي، ومالك، ورواية عن أبي ثور.

وقال الثوري وأبو حنيفة: إذا فسدت صلاة الإمام عاد المسافر إلى حاله، وبه قال أبو ثور في رواية عنه.

قال الموفق: ولنا أنها وجبت بالشروع فيها تامة، فلم يجز له قصرها، كما لو لم تفسد اهـ. وإن كان فسادها عن غير حدث الإمام لزمه إتمامها، قولاً واحداً. وإن كان فسادها لكون الإمام بان محدثاً بعد السلام لزمه الإتمام أيضاً، وإن بان محدثاً قبل السلام ففي لزوم الإتمام وجهان. وقال في «الرعاية الكبرى»: فله القصر في الأصح.

فائدة: لو صلى مسافر خائف بالطائفة الأولى ركعة، ثم أحدث واستخلف مقيماً، لزم الطائفة الثانية الإتمام، لائتمامهم بمقيم.

وأما الطائفة الأولى: فإن نوى مفارقة الأول قصرها وإن لم ينو مفارقتها أتمها، لائتمامهم بمقيم. قاله في «مجمع البحرين» و«الفروع» وغيرهما.

مسألة: أو لم ينو القصر عند دخوله الصلاة، أي إحرامها، لزمه أن يتم على الصحيح من المذهب، لأنه الأصل، وإطلاق النية ينصرف إليه، كما لو نوى الصلاة وأطلق، فإن نيته تنصرف إلى الانفراد، لكونه الأصل.

مسألة: أو شك في الصلاة: هل نوى القصر أم لا؟ ولو ذكر بعد ذلك في أثناء الصلاة أنه كان نواه، لزمه أن يتم لوجود ما أوجب الإتمام في بعضها، فغلب، لأنه الأصل. واختار

الشيخ عبدالرحمن السعدي جواز القصر في ذلك.

قلت: وهو الصواب، والله أعلم.

مسألة: أو تعمّد ترك صلاة أو بعضها في سفر، بأن أخرها بلا عذر، حتى خرج وقتها عنها، أو عن بعضها، لزمه أن يتم، قياساً على السفر المحرّم، لأنّه صار عاصياً بتأخيرها متعمّداً من غير عذر. قال في «الفروع»: وقيل: يقصر، وفاقاً للأئمة الثلاثة، لعدم تحرّم السبب، أي لأن السفر الذي هو سبب القصر مباح. والمعصية فيه لا تمنع القصر، كما تقدّم.

قلت: وهو الراجح، والله أعلم.

أو عزم المسافر في صلاته على ما يلزمه به الإتمام من الإقامة وسفر المعصية، بأن قلب السفر للمعصية، لزمه أن يتم، تغليباً له، لكونه الأصل. وكذا لو نوى الرجوع، ومدة رجوعه لا يباح فيها القصر، وعبارة «المنتهى»: أو عزم في صلاته على قطع الطريق، ونحوه. وما ذكره صاحب «الإقناع» أولى، لما تقدّم من أنّ المعصية في السفر لا تمنع الترخّص، بخلاف المعصية به.

مسألة: أو تاب من سفر المعصية في الصلاة، لزمه أن يتم، ولا تنفعه نيّة قصرها إذن، ولا تبطل إن كان نوى القصر في ابتدائها جاهلاً بتحريم ذلك، أو لم ينو القصر عند إحرامها، أما إن نواه عالماً لم تنعقد صلاته.

مسألة: وإن نوى مسافر القصر حيث يحرم عليه، عالماً بأنّه لا يباح له القصر، كمن نواه خلف مقيم، عالماً بأنّ إمامه مقيم، فإنّه لا يباح له القصر، إذن ولم تنعقد، على الصحيح من المذهب.

وقيل: بلى، ويؤتمها. وقيل: ويقصرها.

أو قصر معتقداً تحريم القصر، ولو أنّه مخطئ في اعتقاده، لم تنعقد نيّته، فلم تصحّ صلاته، كنيّة مقيم القصر، فلا تصحّ صلاته. وكنيّة مسافر وعبد الظهر خلف إمام الجمعة، فلا تصحّ، نصّ عليه أحمد، للاختلاف على الإمام.

وقيل: تنعقد، لأنه لا يُعتبر للإتمام تعيينه بنية، فيتم تبعاً، كما لو كان غير عالم.
وإن صحَّ القصرُ بلا نية قصر.

قال في «الرعاية» -وتابعه في «الفروع» وغيره- وتخرج الصحة في العبد إن لم تجب عليه الجمعة.

مسألة: وإن صلى المسافر خلف من يصلي الجمعة، ونوى القصر، لزمه الإتمام، على الصحيح من المذهب. وقال أبو المعالي: يتجّه أن تجزئه إن قلنا: الجمعة ظهر مقصورة.

وقال أبو المعالي وغيره: إن ائتم من يقصر الظهر بمسافر أو مقيم يصلي الصبح، أتم.

مسألة: ولو ائتم من له القصر ونواه جاهلاً حَدَثَ نفسه بمقيم، ثم علم حَدَثَ نفسه، فله القصر في المعادة، لأنَّ الأولى لم تنعقد، بخلاف ما لو ائتم بمقيم ثم سبقه الحدث كما تقدّم.

فائدة: سئل الشيخ عبدالله بن محمد عن المسافر إذا كان في البلد وهو يقصر: هل تلزمه الجماعة؟ فأجاب: الجماعة واجبة حضراً وسفراً، فإذا كان المسافر في البلد جاز له القصر، لكن إن لم يكن عنده جماعة يقصرون لزمته الصلاة مع المقيمين، ويتم الصلاة معهم، لأنَّ الجماعة لا تسقط بالسفر اهـ.

وقال الشيخ عبدالعزيز بن باز: إن كان واحداً فليس له أن يقصر وحده، بل يجب أن يصلي مع الجماعة ويتم^(١) اهـ.

قلت: وفيما قالاه نظر فكيف يسقط الشارع عنه ركعتين من الرباعية ولا يسقط عنه واجباً وهو حضور الجماعة، وكيف يكون القصر أفضل له ونوجب عليه الإتمام مع الجماعة، والله أعلم.

(١) انظر «كشاف القناع» ١/٦٠١-٦٠٣، و«الإنصاف» ٢/٣٢٢-٣٢٥، و«المبدع» ٢/١١٠، ١١٢، و«المغني» ٣/١٢٠، ١٢١، ١٤١-١٤٥، و«المجموع شرح المهذب» ٤/٢١٢، ٢١٣، ٢٢٤، و«الاختيارات» ص ١٣٧، و«مجموع الفتاوى» ٢٣/٢٤٣، و«الدرر السنية» ٣/٢٠٧، و«الفروع» ٢/٦٢، ٦٣، و«المختارات الجليلة» ص ٦٧، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٢/٣٢١، و«فتاوى إسلامية» ١/٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٢، و«فتاوى اللجنة» ٨/١٣١، «معونة أولى النهى» ٢/٢٣٢.

فصل

نص: «في الجمع: يفضل (و) فعله (ع). ويجوز (و) بين الظهر والعصر (ع)، والمغرب (و) والعشاء».

ش: وليس الجمع بمستحب، بل تركه أفضل على الصحيح من المذهب، للاختلاف فيه، غير جمعي عرفة ومزدلفة فيسنان بشرطه، للاتفاق عليهما، لفعله ﷺ^(١). قال ابن تيمية: فعل كل صلاة في وقتها أفضل إذا لم يكن به حاجة إلى الجمع اهـ. واختاره الشيخ حمد بن ناصر بن معمر، والشيخ عبدالرحمن السعدي، والشيخ ابن باز إذا كان مقيماً.

وعن أحمد: الجمع أفضل. اختاره أبو محمد الجوزي وغيره، كجمعي عرفة ومزدلفة، واختاره المؤلف أيضاً. وأشار إلى اتفاق الأئمة الأربعة عليه، وعن أحمد التوقف.

مسألة: يجوز الجمع بين الظهر والعصر في وقت أحدهما، وبين العشاءين في وقت أحدهما. على الصحيح من المذهب، وفاقاً كما أشار إليه المؤلف. وهو قول جمهور العلماء من السلف والخلف.

ومن روي عنه ذلك سعيد بن زيد، وسعد بن أبي وقاص وأسامة، ومعاذ بن جبل، وأبو موسى، وابن عباس، وابن عمر. وبه قال: طاووس ومجاهد، وعكرمة، ومالك، والثوري، والشافعي، وإسحاق، وأبو ثور، وابن المنذر وهو قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن، وحكاها البيهقي عن عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، -رضي الله عنهما- ورواه عن زيد بن أسلم وربيعه.

وروي عن سليمان بن أخي زريق بن حكيم، قال: مرر بنا نائلة بن ربيعة، وأبو الزناد، ومحمد بن المنكدر، وصفوان بن سليم، في أشياخ من أهل المدينة، فأتيناهم في منزلهم، وقد

(١) أخرج البخاري (١٦٧٤)، ومسلم (١٢٨٧) من حديث أبي أيوب الأنصاري أنه صلى مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعاً.

وأخرجه البخاري (١٦٧٣)، ومسلم (٧٠٣) ص ٩٣٧ من حديث عبدالله بن عمر، رضي الله عنهما.

وأخرجه البخاري (١٦٧٥)، ومسلم (١٢٨٩) من حديث ابن مسعود، رضي الله عنه.

وأخرج نحوه الإمام مسلم في «صحيحه» (١٢٨٠) من حديث أسامة بن زيد، رضي الله عنهما.

أَخَذُوا فِي الرَّحِيلِ، فَصَلَّوْا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعاً حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَتَيْنَا الْمَسْجِدَ، فَإِذَا زُرَيْقُ بْنُ حَكِيمٍ يُصَلِّي لِلنَّاسِ الظُّهْرَ.

فهذه الأربع هي التي تُجْمَعُ: الظهر والعصر والمغرب والعشاء، في وقتٍ إحداهما. إمّا الأولى، ويسمى جمع التَّقديم، أو الثانية، ويقال له: جمع التأخير، في ثمانِ حالاتٍ ستأتي إن شاء الله، هذا المذهب، واختاره الشيخ عبد الرحمن السعدي وقال: يجوز الجمعُ في سَفَرِ القَصْرِ، وسواء جدَّ السيرُ أو كان مقيماً في منزلٍ من منازلِ سَيرِهِ، أو في بَلَدٍ وهو عازمٌ على مواصلةِ سَفَرِهِ اهـ.

وقال الحسنُ، وابن سيرين ومكحول، والنخعي، وأبو حنيفة، وأصحابه: لا يجوز الجمعُ إلا في يوم عرفة بعرفة، وليلة مزدلفة بها، وهذا روايةُ ابنِ القاسمِ عن مالكٍ واختياره، واحتجوا بأنَّ المواقيتَ تثبتُ بالتواتر، فلا يجوز تركها بخبرٍ واحدٍ.

قال النووي: واحتجَّ لهم: بأحاديثِ المواقيتِ، وبقوله ﷺ: «ليس في النومِ تفريطٌ، إنما التفريطُ على من لم يُصَلِّ الصلاةَ حتى يجيءَ وقتُ الأخرى» رواه مسلم^(١). وسبق في المواقيتِ. وعن ابنِ عمر قال: ما جمع رسولُ الله ﷺ بين المغرب والعشاء قط في السفر إلا مرةً. رواه أبو داود^(٢). وعن ابنِ مسعودٍ قال: ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ صَلَّى صلاةً بغيرِ ميقاتِها إلا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء، وصَلَّى الفجرَ قبل ميقاتِها. رواه البخاري ومسلم^(٣). يعني الجمعُ بالمزدلفة وصلاة الصبح، وقياساً على جمع المقيم وجمع المريض وجمع المسافرِ سفرًا قصيرًا اهـ.

وقيل: لا يجوز الجمعُ للمسافرِ إلا في وقتِ الثانية إذا كان سائرًا في وقتِ الأولى.

(١) في «صحيحه» (٦٨١) من حديث أبي قتادة، رضي الله عنه.

(٢) في «سننه» (١٢٠٩) من حديث ابنِ عمر، رضي الله عنهما.

قال أبو داود: وهذا يُروى عن أيوب، عن نافع، عن ابنِ عمر موقوفاً على ابنِ عمر، أنه لم يُرَ ابنِ عمر جمع بينهما قط إلا تلك الليلة، يعني ليلة استُصْرِخَ على صيفية، ورُوي من حديث مكحول، عن نافع أنه رأى ابنِ عمر فعل ذلك مرة أو مرتين.

(٣) أخرجه البخاري (١٦٨٢)، ومسلم (١٢٨٩) من حديث عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه.

الدليل: ما روى ابن عمر، قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا أعجله السير في السفر يؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء، قال سالم: وكان ابن عمر يفعلُه. متفق عليه^(١).

وقال ابن أبي موسى: الأظهر من مذهبه أن صفة الجمع: فعل الأولى آخر وقتها، وفعل الثانية أول وقتها.

وقيل: لا يجوز الجمع إلا لسائر مطلقاً.

وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: الجمع بين الصلاتين في السفر يختص بمحل الحاجة لا أنه من رخص السفر المطلقة كالقصر، وهو مذهب مالك اهـ. وقال: الجمع رخصة عارضة اهـ.

وقال: إنما كان يجمع ﷺ بعض الأوقات إذا جدَّ به السير وكان له عذر شرعي كما جمع بعرفة ومزدلفة، وكان يجمع في غزوة تبوك أحياناً اهـ.

وقال: ولم يُنقل عنه أنه جمع في السفر وهو نازل إلا مرة واحدة اهـ. ونحو ذلك قال ابن القيم. وقال أيضاً: في جواز الجمع للمطر في وقت الثانية وجهان، لأنَّ لا نثق بدوام المطر إلى وقتها اهـ.

وقيل: لا يصح جمع المستحاضة إلا في وقت الثانية فقط. قاله في «الرعاية».

قال النووي: واحتج أصحابنا بالأحاديث الصحيحة المشهورة في الجمع في أسفار النبي ﷺ، منها حديث ابن عمر قال: وكان النبي ﷺ يجمع بين المغرب والعشاء إذا جدَّ به السير رواه البخاري ومسلم^(٢).

وعن أنس قال: كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر، ثم نزل فجمع بينهما، فإن زاغت قبل أن يرتحل، صلى الظهر ثم ركب. رواه البخاري ومسلم^(٣).

(١) أخرجه البخاري (١٠٩١)، ومسلم (٧٠٣) من حديث ابن عمر، رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري (١١٠٦)، ومسلم (٧٠٣).

(٣) أخرجه البخاري (١١١١)، ومسلم (٧٠٤) من حديث أنس رضي الله عنه.

وعن أنس قال: كان النبي ﷺ إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر، ثم يجمع بينهما. رواه مسلم^(١).

وعن نافع أن ابن عمر كان إذا جدَّ به السير جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق، ويقول: إنَّ رسول الله ﷺ كان إذا جدَّ به السير جمع بين المغرب والعشاء. رواه مسلم، ورواه البخاريُّ بمعناه من رواية سالم بن عمر^(٢).

وعن أنس عن النبي ﷺ أنه إذا عجل عليه السفر يؤخر الظهر إلى وقت العصر، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء، حين يغيب الشفق رواه مسلم^(٣).

وعن ابن معاذ أن رسول الله ﷺ كان في غزوة تبوك إذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر، وإن ترحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر حتى ينزل للعصر، وفي المغرب مثل ذلك: إذا غابت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين المغرب والعشاء، وإن ارتحل قبل أن تغيب الشمس أخر المغرب حتى ينزل للعشاء، ثم جمع بينهما. رواه أبو داود والترمذي، وقال حديث حسن، وقال البيهقي: هو محفوظ صحيح^(٤).

وعن أنس قال: كان رسول الله ﷺ إذا كان في سفر فزالت الشمس صلى العصر والظهر جميعاً ثم ارتحل. رواه الإسماعيلي والبيهقي بإسناد صحيح^(٥).

قال إمام الحرمين في «الأساليب»: في إثبات الجمع أخبارٌ صحيحة، هي نصوص لا

(١) في «صحيحه» (٧٠٤) (٤٧) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) انظر ما سلف ص ٤٨٧ / تعليق (٢).

(٣) في «صحيحه» (٧٠٤) (٤٨) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) حديثٌ صحيحٌ، وأخرجه أبو داود (١٢٢٠)، والترمذي (٥٥٣) و(٥٥٤)، والبيهقي ١٦٢/٣، وصححه ابن حبان (١٤٥٨) من حديث معاذ، رضي الله عنه.

وانظر تمام تخریجه والتعليق عليه في «صحيح ابن حبان» طبع مؤسسة الرسالة.

(٥) حديثٌ صحيحٌ، وأخرجه البيهقي ١٦٢/٣ من طريق أبي بكر الإسماعيلي، أخبرنا جعفر الفريابي، حدثنا إسحاق بن راهويه، أخبرنا شُبابَة، حدثنا ليث بن سعد، عن عقيل بن خالد، عن الزهري، عن أنس بن مالك، رضي الله عنه، فذكره.

وصحح إسناده ابن القيم في «الهدى» ١/٤٧٩، والنووي في «المجموع» ٤/٣٧٢، وأقره الحافظ في «التلخيص» ٢/٤٩.

يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا تَأْوِيلٌ، ودليله في المعنى الاستنباط من صورة الإجماع، وهي الجمعُ بعرفاتِ
والمزدلفة، فإنه لا يخفى أن سببه احتياجُ الحُجَّاجِ إليه لاشتغالهم بمناسِكَهم، وهذا المعنى
موجودٌ في كل الأسفار، وَوَجَدْنَا الرُّخَصَ لا يستدعي ثبوتها نسكاً، ولكنها تَثْبُتُ في الأسفارِ
المباحةِ كالقَصْرِ والفِطْرِ، ثم لا يلزم الأفرادَ المترَفِّهينَ في السَّفرِ فإنَّا لو تَتَبَعْنَا ذلك عَسَرَتِ
الرخصةُ، وضاقَ محلُّها وتَطَرَّقَ إلى كُلِّ مترخِّصٍ إمكانُ الرفاهيةِ، فاعتبرَ الشرعُ فيه كونَ
السفرِ مَظَنَّةً للمشقة؛ ولم يَنْظُرْ إلى أفرادِ الأشخاصِ والأحوالِ، وبهذا تَمَّتِ الرخصةُ واستمرت
التوسعةُ.

قال: فإن قيل: الرخصةُ ثَبَّتَتْ غيرَ مُعَلَّلَةٍ، والمتَّبَعُ فيها الشرعُ، ولو عُلِّلَتْ بالمشقة لكان
المريضُ أحقَّ برخصةِ القَصْرِ. قلنا: المريضُ يصلي قاعداً أو مضطجعا إذا عَجَزَ، وهذه
الرخصةُ هي اللائقةُ بحالِهِ، فلاكتفاءَ بالقعودِ منه وهو بلا شُغْلٍ كالمقيمِ الذي يصلي قائماً،
وأما المسافرُ فعليه أفعالٌ في غالبِ الأحوالِ، وقد يَعْسُرُ عليه إتمامُ الصلاةِ فحُفِّفَ له بالقصرِ
والجمع.

فإن قيل: المريضُ أحوجُّ إلى الجمعِ من المسافرِ، وأنتم لا تُجَوِّزُونَهُ. قلنا: الإتيانُ بصلاتين
متعاقبتين أفعالٌ كثيرةٌ قد يَشُقُّ على المريضِ موالاثنها، ولعلَّ تفريقها أهونُ عليه، والمسافرُ
يَشُقُّ عليه النزولُ للصلاةِ حالَ سيرِ القوافلِ، وقد يؤدي إلى ضَرَرِهِ، ولا يخفى على مُنْصِفٍ أنَّ
الجمعَ أرفقُ من القصرِ، فإنَّ القائمَ إلى الصلاةِ لا يَشُقُّ عليه ركعتانِ يَضُمُّهُمَا إلى ركعتيه،
ورَفِقُ الجمعِ واضحٌ اهـ.

وأما الجوابُ عن احتجاجاتهم بأحاديثِ الواقيتِ فهو أَنَّها عامَّةٌ في الحَضَرِ والسفرِ،
وأحاديثُ الجمعِ خاصَّةٌ بالسَّفرِ فَقُدِّمَتْ، وبهذا يُجَابُ أيضاً عن حديث: «ليس في النومِ
تفريطٌ»^(١) فإنه عامٌّ أيضاً.

والجواب عن حديث أبي داود عن ابن عمر^(٢): أنَّ أبا داود قال: روي موقوفاً عن ابن

(١) سلف ص ٤٨٦ / تعليق (١).

(٢) سلف ص ٤٨٦ / تعليق (٢).

عمر من فعله، وقد قدّمنا أنّ الحديث إذا رُوي مرفوعاً وموقوفاً هل يحتج به؟ فيه خلاف مشهور للسلف، فإن سلّمنا الاحتجاج به فجوابه أن الروايات المشهورة في «الصحيحين» وغيرهما عن ابن عمر صريحة في إخباره عن جمع رسول الله ﷺ، فوجب تأويل هذه الرواية وردّها، ويمكن أن يتأول على أنّه لم يره يجمع في حال سيره، إنّما يجمع إذا نزل أو كان نازلاً في وقت الأولى.

وأما حديث ابن مسعود^(١) فجوابه أنّه نفي، فالإثبات الذي ذكرناه في الأحاديث الصحيحة مقدّم عليه، لأنّ مع روايتها زيادة علم، والجواب عن جمع المقيم أنّه لا يلحقه مشقة. والجواب عن المريض سبق في كلام إمام الحرمين، والجواب عن السفر القصير إذا سلّمنا امتناع الجمع فيه أنّه في معنى الحضر، فإنّه لا يعظم المشقة فيه.

فإن قيل: فالسفر القصير يبيح التيمم بلا إعادة على الصحيح عندكم، فجوابه أن مدار التيمم على إعواز الماء، وهو يُعَدُّم في القصير غالباً كالطويل والله أعلم اهـ.

وقال الموفق: وقولهم: لا تترك الأخبار المتواترة. قلنا: لا تتركها، وإنّا نخصّصها، وتخصيص المتواتر بالخبر الصحيح جائز بالإجماع، وقد جاز تخصيص الكتاب بخبر الواحد بالإجماع، فتخصيص السنة بالسنة أولى، وهذا ظاهر جداً.

فإن قيل: معنى الجمع في الأخبار أن يُصَلِّيَ الأولى في آخر وقتها، والأخرى في أول وقتها. قلنا: هذا فاسدٌ لوجهين: أحدهما، أنّه قد جاء الخبر صريحاً في أنّه كان يجمعهما في وقت إحداهما، على ما سنذكره، ولقول أنس: آخر الظهر إلى وقت العصر، ثم نزل فجمع بينهما، ويؤخّر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء حين يغيب الشفق^(٢). فيبطل التأويل.

الثاني، أن الجمع رخصة، فلو كان على ما ذكره لكان أشدّ ضيقاً، وأعظم حرجاً من الإتيان بكل صلاة في وقتها، لأنّ الإتيان بكل صلاة في وقتها أوسع من مراعاة طرفي الوقتين، بحيث لا يبقى من وقت الأولى إلا قدر فعلها، ومن تدبّر هذا وجدّه كما وصفنا.

(١) سلف ص ٤٨٦ / تعليق (٣)، وص ٤٨٥ / تعليق (١).

(٢) أخرجه مسلم (٧٠٤) (٤٨) من حديث أنس، رضي الله عنه.

ولو كان الجمع هكذا لجاز الجمع بين العصر والمغرب، والعشاء والصُّبح، ولا خلاف بين الأمة في تحريم ذلك، والعمل بالخبر على الوجه السابق إلى الفهم منه أولى من هذا التكلف الذي يُصانُ كلامُ رسولِ الله ﷺ من حمله عليه اهـ.

وقال الخطابي: لو كان على ما ذكره لكان أعظم ضيقاً من الإتيان بكلِّ صلاةٍ في وقتها، لأنَّ أوائل الأوقات وأواخرها مما لا يدركه أكثرُ الخاصَّة فضلاً عن العامة.

قال في «الفتح» مؤيداً لما قاله الخطابي: وأيضاً فإنَّ الأخبار جاءت صريحة بالجمع في وقت إحدى الصلاتين وذلك هو المتبادر إلى الفهم من لفظ الجمع اهـ.

وقال ابن تيمية في الرد على من حمل الجمع على الجمع بالفعل، وهو أن يُسلَّم من الأولى في آخر وقتها، ويُجرَم بالثانية في أوَّل وقتها، كما تأوَّل جمعه على ذلك طائفة من العلماء أصحاب أبي حنيفة وغيرهم، قال: مراعاة هذا من أصعب الأشياء وأشقَّها، فإنَّه يريد أن يتديء فيها إذا بقي من الوقت مقدار أربع ركعات أو ثلاث في المغرب، ويريد مع ذلك أن لا يُطيلها، وإن كان بينة الإطالة تُشرع في الوقت الذي يحتمل ذلك، وإذا دخل في الصلاة ثم بدا له أن يُطيلها أو أن يتتطَّر أحداً ليحصل الركوع والجماعة لم يُشرع ذلك، ويجتهد في أن يسلم قبل خروج الوقت، ومعلوم أن مراعاة هذا من أصعب الأشياء علماً وعملاً، وهو يشغل قلب المصلِّي عن مقصود الصلاة، والجمع شرع رخصة ودفعاً للحرج عن الأمة، فكيف لا يُشرع إلا مع حرج شديد، ومع ما ينقُص مقصود الصلاة اهـ^(١).

وقال الموفق: إذا ثبت هذا فمفهوم قول الخِرقي أنَّ الجمع إنَّما يجوز إذا كان سائراً في

(١) انظر «كشف القناع» ٣/٢، و«الإنصاف» ٣٣٤/٢، و«المبدع» ١١٧/٢، و«المغني» ١٢٦/٣-١٣١، و«الاختيارات» ص ١٣٥، و«المجموع شرح المذهب» ٢٢٥-٢٢٨، و«مجموع الفتاوى» ١٩/٢٤، ٢٧، ٥٤، و١٦٩/٢٦، و«الدرر السنية» ٣/٢١٠، و«الفتاوى السعدية» ص ١٧٦، و«فتاوى إسلامية» ٣٩٩/١، و«نيل الأوطار» ٣/٢٤٢، ٢٤٤، و«زاد المعاد» ١/٤٨١، و«معالم السنن» ٢/٥٢، و«فتح الباري» ٢/٥٧٩، ٥٨٠، و«فتاوى اللجنة» ٨/٩٣.

وَقَتِ الْأُولَى، فَيُؤَخَّرُ إِلَى وَقْتِ الثَّانِيَةِ، ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، رَوَاهُ الْأَثَرُ عَنْ أَحْمَدَ، وَرُويَ نَحْوُ هَذَا الْقَوْلِ عَنْ سَعْدٍ، وَابْنِ عَمْرٍ، وَعِكْرَمَةَ، أَخَذُوا بِالْخَبَرَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا.

وَرُويَ عَنْ أَحْمَدَ جَوَازُ تَقْدِيمِ الصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ إِلَى الْأُولَى، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ. قَالَ الْقَاضِي: الْأَوَّلُ هُوَ الْفَضِيلَةُ وَالِاسْتِحْبَابُ، وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي وَقْتِ الْأُولَى مِنْهُمَا، جَازَ، نَازِلًا كَانَ، أَوْ سَائِرًا، أَوْ مُقِيمًا فِي بَلَدٍ إِقَامَةً لَا تَمْنَعُ الْقَصْرَ. وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ، وَجُمْهُورِ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ، لَمَّا رَوَى مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَكَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ زَيْغِ الشَّمْسِ أَخَّرَ الظُّهْرَ حَتَّى يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ فَيُصَلِّيُهَا جَمِيعًا، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ، صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصَرَ جَمِيعًا، ثُمَّ سَارَ، وَإِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ الْمَغْرَبِ، أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَصَلِّيَهَا مَعَ الْعِشَاءِ، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ الْمَغْرَبِ، عَجَّلَ الْعِشَاءَ، فَصَلَّاهَا مَعَ الْمَغْرِبِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(١)، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ مِثْلَ ذَلِكَ. وَقِيلَ: إِنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢). وَهَذَا صَرِيحٌ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ.

وَرَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، أَنَّ مُعَاذًا أَخْبَرَهُ، أَنَّهُمْ خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ. قَالَ: فَأَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصَرَ جَمِيعًا، ثُمَّ دَخَلَ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، ثَابِتُ الْإِسْنَادِ^(٣). وَقَالَ

(١) سلف تعليق (٤) / ص ٤٨٨.

(٢) ليس هو في «الصحاحين» ولا في أحدهما، وهو حديث صحيح، وأخرجه أحمد (٣٤٨٠)، والترمذي كما في «تحفة الأشراف» ١٢٠ / ٥، والطبراني في «الكبير» (١١٥٢٢)، والدارقطني ٣٨٨ / ١، والبيهقي ١٦٤ / ٣. من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عباس.

وانظر تمام تخرجه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

(٣) هو في «الموطأ» ١٤٣ / ١ ومن طريق «الموطأ» أخرجه الشافعي في «مسنده» ١١٧ / ١، و عبد الرزاق (٤٣٩٩)، وأحمد ٢٣٧ / ٥، ٢٣٨، ومسلم (٧٠٦) / ٤، ١٧٨٤، وأبو داود (١٢٠٦)، والنسائي ٢٨٥ / ١، وابن حبان (١٥٩٥) من حديث معاذ رضي الله عنه.

أَهْلُ السَّيْرِ: إِنَّ غَزْوَةَ تَبُوكَ كَانَتْ فِي رَجَبٍ، سَنَةِ تِسْعٍ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَوْضَحُ الدَّلَائِلِ، وَأَقْوَى الْحُجَجِ، فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ قَالَ: لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ إِلَّا إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجْمَعُ وَهُوَ نَازِلٌ غَيْرُ سَائِرٍ، مَا كَثُرَ فِي خِبَائِهِ، يُخْرُجُ فَيُصَلِّي الصَّلَاتَيْنِ جَمِيعاً، ثُمَّ يَنْصَرِفُ إِلَى خِبَائِهِ.

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، قَالَ: فَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعاً وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعاً. وَالْأَخْذُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مُتَعَيِّنٌ؛ لِثَبُوتِهِ وَكَوْنِهِ صَرِيحاً فِي الْحُكْمِ، وَلَا مُعَارِضَ لَهُ، وَلِأَنَّ الْجَمْعَ رُخْصَةٌ مِنْ رُخْصِ السَّفَرِ، فَلَمْ يَخْتَصَّ بِحَالَةِ السَّيْرِ، كَالْقَصْرِ وَالْمَسْحِ، وَلَكِنَّ الْأَفْضَلَ التَّأَخِيرُ، لِأَنَّهُ أَخَذَ بِالْإِحْتِيَاظِ، وَخُرُوجٍ مِنْ خِلَافِ الْقَائِلِينَ بِالْجَمْعِ، وَعَمَلٌ بِالْأَحَادِيثِ كُلِّهَا أَهـ. وَبَوَّبَ الْبَخَارِيُّ بِقَوْلِهِ بَابُ الْجَمْعِ فِي السَّفَرِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي السَّفَرِ وَالْعِشَاءِ وَأُورِدَ حَدِيثَ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي السَّفَرِ» قَالَ الْحَافِظُ: وَاسْتَعْمَلَ الْبَخَارِيُّ التَّرْجُمَةَ مُطْلَقَةً إِشَارَةً إِلَى الْعَمَلِ بِالْمُطْلَقِ، لِأَنَّ الْمَقِيدَ فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِهِ وَكَأَنَّهُ رَأَى جَوَازَ الْجَمْعِ بِالسَّفَرِ سَوَاءً كَانَ سَائِراً أَمْ لَا وَسَوَاءً كَانَ سَيْرُهُ مُجِداً أَمْ لَا. أَهـ. وَأَفْتَتِ اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ بِجَوَازِ الْجَمْعِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَقَالَتْ: وَالْأَمْرُ فِي هَذَا وَاسِعٌ وَلَكِنَّ الْأَفْضَلَ أَدَاءُ كُلِّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ. أَهـ.

وَتَقَدَّمَ أَنَّ الشَّيْخَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيَّ اخْتَارَ جَوَازَ الْجَمْعِ سَوَاءً جَدَّ السَّيْرُ أَوْ كَانَ مُقْبِياً فِي مَنْزِلٍ مِنْ مَنَازِلِ سَيْرِهِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: جَدَّ بِهِ السَّيْرُ: أَسْرَعَ أَهـ. وَحَكَى الْقَاضِي عِيَاضُ أَنَّ بَعْضَهُمْ أَوَّلَ قَوْلِهِ: «ثُمَّ دَخَلَ»، أَيُّ فِي الطَّرِيقِ مَسَافِراً. «ثُمَّ خَرَجَ» أَيُّ: عَنِ الطَّرِيقِ لِلصَّلَاةِ. ثُمَّ اسْتَبَعْدَهُ، قَالَ الْحَافِظُ: وَلَا شَكَّ فِي بُعْدِهِ، وَكَأَنَّهُ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ لِبَيَانِ الْجَوَازِ، وَكَانَ أَكْثَرُ عَادَتِهِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَنَسٍ أَهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول بجواز الجمع والقصر في السفر سواء جدَّ به السير أو كان مقيماً في منزل من منازل سيره أو بلد وهو عازم على مواصلة سفره كما تقدم من الأدلة، والله أعلم.

مسألة: ذكر في «الإقناع» و «شرحه» في أول صلاة الجمعة: أنها لا تُجمع مع العصر في محل يبيح الجمع بين الظهر والعصر. واختاره الشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ عبد العزيز ابن باز.

وقال النووي: يجوز الجمع بين الجمعة والعصر في المطر، ذكره ابن كجَّ وصاحبُ البيان، وآخرون (١) اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح عدم جواز جمع العصر مع الجمعة في محل يبيح الجمع بين الظهر والعصر، والله أعلم.

نص: «وأَجَوَّزُهُ (و ش) في السفر».

ش: إحدى الحالات التي يجوز فيه الجمع حالة السفر إذا كان المسافر يباح له قصر الرباعية، بأن يكون السفر غير مكروه ولا حرام، ويبلغ يومين قاصدين كما تقدم.

الدليل: ما روى معاذُ أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زَيْغِ الشَّمْسِ أخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر، يصلِّيها جميعاً، وإذا ارتحل بعد زَيْغِ الشَّمْسِ صلى الظهر والعصر جميعاً ثم سار، وكان يفعل مثل ذلك في المغرب والعشاء. رواه أبو داود والترمذي، وقال: حسن غريب (٢). وعن أنسٍ معناه متفق عليه (٣).

(١) انظر «كشف القناع» ٢/ ٢١، و«المجموع شرح المذهب» ٤/ ٢٣٧، و«فتاوي محمد بن إبراهيم» ٣٢٧/ ٢.

(٢) سلف ص ٤٨٨ / تعليق (٤).

(٣) سلف ص ٤٨٧ / تعليق (٣).

ولا فرق بين أن يكون نازلاً أو سائراً، في جَمْع التقديم أو التأخير
وقال القاضي: لا يجوز إلا لسائر. وتقدم ذكر الخلاف في ذلك^(١).

مسألة: فلا يجمع من لا يُباح له أن يقصر، كمكي ونحوه بعرفة ومزدلفة، قال في «شرح
المنتهى»: أما المكي ومن هو دون مسافة القصر من عرفة ومن مزدلفة، والذي ينوي الإقامة
بمكة فوق عشرين صلاة، فلا يجوز لواحد منهم الجمع، لأنهم ليسوا بمسافرين سفر قصر.
وقيل يجوز أيضاً الجمع في السفر القصير، وبه قال مالك والشافعي في أحد قوليه،
واختار أبو الخطاب والموفق والشيخ تقي الدين ابن تيمية جواز الجمع لهم. وتقدم قريباً.
قال في «الإختيارات»: ويجمع ويقصر بمزدلفة وعرفة مطلقاً. وهو مذهب مالك وغيره
من السلف، وقول طائفة من أصحاب الشافعي، واختاره أبو الخطاب في «عباداته» اهـ.
قال الموفق: ولنا أنه رخصة تثبت لدفع المشقة في السفر، فاخصت بالطويل، كالقصر
والمسح ثلاثاً. ولأنه تأخير للعبادة عن وقتها، فأشبهه الفطر، ولأن دليل الجمع فعل النبي ﷺ،
والفعل لا صيغة له، وإنما هو قضية في عين، فلا يثبت حكمها إلا في مثلها، ولم ينقل أنه جمع
إلا في سفر طويل^(٢) اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح جواز الجمع لهم وتقدم أن أهل مكة حجوا مع النبي ﷺ فجمع بهم
وقصر، والله أعلم.

نص: «وجاز (خ) لمريض، حتى برعاف (ء) دائم، واستحاضة (و)، وكثرة بول (ء)، أو
غائط (ء)، وريح (ء)، وخراج (ء)، يخرج (ء) منه دم (ء)، ونحوه (ء) تشق (ء) معه الطهارة».
ش: والحالة الثانية: المريض يلحقه بترك الجمع مشقة وضعف^(٣)، على الصحيح من

(١) ص ٤٨٦ وما بعدها.

(٢) انظر «كشاف القناع» ٣/٢، و«الإنصاف» ٢/٣٣٤، ٣٣٥، و«المغني» ٣/١٣١، ١٣٢،

و«الاختيارات» ص ١٣٧، و«معونة أولي النهى» ٢/٢٣٩.

(٣) ضعف بفتح الضاد وضمها لغتان مشهورتان «المطلع» ص ١٠٥.

المذهب، وهو قول عطاءٍ ومالكٍ، وبه قال بعضُ الشافعيةِ، منهم الخطابي.

الدليل: ما روى ابنُ عباسٍ قال: جمع رسولُ الله ﷺ بين الظهرِ والعصرِ، وبين المغربِ والعشاءِ. من غير خوفٍ ولا مطرٍ^(١). وفي روايةٍ من غير خوفٍ ولا سفرٍ. رواهما مسلم^(٢). ولا عُذْرٌ بعد ذلك إلا المرضُ. وقد ثبتَ جوازُ الجمعِ للمستحاضَةِ. وهي نوعٌ مرضٍ. واحتجَّ أحمدٌ بأن المرضَ أشدُّ من السفرِ. واحتجَمَ بعد الغروبِ ثمَّ تعشَّى، ثمَّ جمعَ بينهما.

تنبيه: قوله: مشقةٌ وضعفٌ، هكذا في «المستوعب»، و«الكافي»، و«الشرح»، و«المقنع»، وتابعة في «التنقيح»، ولم يتعقبه في «المبدع» ولا «الإنصاف»، ولم يذكر في «الفروع»: وضعفٌ وتبعه في «المنتهى»، وحكاه في «شرحه» بـ «قيل».

وعن أحمد: لا يجوزُ له الجمعُ، وبه قال الشافعيُّ وأصحابُ الرأي، فإنَّ أخبارَ التوقيتِ ثابتةٌ، فلا تُتركُ بأمرٍ محتملٍ.

وقال بعضهم: إن جاز له تركُ القيامِ جاز له الجمعُ، وإلا فلا.

وأفتى الشيخُ محمدُ بن إبراهيمَ بجوازِ الجمعِ للمريضِ الذي يتناول حُقْنَةً كبيرةً تَنْفُذُ في العِرْقِ، وتعلّقُ مدةً أربعِ ساعاتٍ أو خَمْسٍ متواليةً، ولا يمكن فصلُها حتى تنتهي.

والترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، والله أعلم.

والحال الثالثة: لمريضٍ، لمشقّةٍ كثرةِ النجاسةِ، أي مشقّةٍ تطهيرِها لكُلِّ صلاةٍ، على الصحيح من المذهب نص عليه. واختاره ابنُ تيمية.

قال أبو المعالي: هي كمريضٍ.

وعن أحمد: لا يجوزُ، وفاقاً للثلاثة.

قلت: والصحيح الأول، والله أعلم.

(١) أخرجه مسلم (٧٠٥) (٥٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم (٧٠٥) (٤٩) و (٥٠).

والحال الرابعة: لعاجز عن الطهارة بالماء، أو التيمم لكل صلاة.
التعليل: لأنَّ الجمع أبيع للمسافر والمريض للمشقة، والعاجز عن الطهارة لكل صلاة في معناهما.

الحال الخامسة: عاجز عن معرفة الوقت، كأعمى ومطمور. أو ما إليه أحمد. قاله في «الرعاية»، واقتصر عليه في «الإنصاف».

قال ابن فيروز: ومحلّه إذا تمكّن من معرفة الوقت في أحد الوقتين، وأما إذا استمرّ معه الجهل فلا فائدة في الجمع، كما نقله المحقق عثمان عن شيخه الخلوي اهـ.

والحال السادسة: المستحاضة ونحوها، كصاحب سلس بول، أو مذي، أو رُعاف دائم، ونحوه. علي الصحيح من المذهب نص عليه. وفاقاً كما أشار إليه المؤلف.

الدليل: ما جاء في حديث حمّة حين استفتت النبي ﷺ في الاستحاضة، حيث قال فيه: «فإن قويت على أن تؤخري الظهر، وتعجلي العصر فتغتسلين ثم تصلين الظهر والعصر جميعاً، ثم تؤخرين المغرب وتُعجلين العشاء، ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين، فافعلي» رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه^(١). ومن به سلس البول ونحوه في معناها.

وقيل: لا يجوز.

وعن أحمد: إن اغتسلت لذلك جاز، وإلا فلا.

وتقدّم وجه: أنّه لا يجوز لها الجمع إلا في وقت الثانية.

قلت: والصواب الأول، والله أعلم.

والحال السابعة والثامنة: من له شغل أو عذر يبيح ترك الجمعة والجماعة، كخوف على نفسه، أو حرمة، أو ماله، أو تضرر في معيشة يحتاجها بترك الجمع ونحوه.

(١) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ٣٨١ / ٦ و ٣٤٩ و ٤٣٩، والبخاري في «الأدب المفرد» (٧٩٧)، وأبو داود (٢٨٧)، وابن ماجه (٦٢٢) و (٦٢٧)، والترمذي (١٢٨) من حديث حمّة بنت جحش، رضي الله عنها.

قال أحمد في رواية محمد بن مشيش: الجمع في الحَضَر إذا كان من ضرورة من مريض أو شغلٍ. واستثنى جمعٌ -منهم صاحب «الوجيز»- النعاس. قال في «الوجيز»: عدا النعاس ونحوه.

واختار الشيخ تقي الدين ابن تيمية جواز الجمع للطَّباخِ والخَبَّازِ ونحوهما ممن يُخشى فسادَ ماله، وقال غيره بترك الجمع.

وأفتى الشيخُ عبدالله بن عبد اللطيف بجواز الجمع لحافري القليب.

مسألة: وفعل الجمع في المسجد جماعةً أولى من أن يُصلُّوا في بيوتهم. قاله ابن تيمية.

الدليل: عمومُ حديث: «خيرُ صلاةٍ المرء في بيته إلا المكتوبة»^(١).

وقال ابن تيمية: بل تركُ الجمع مع الصلاة في البيوت بدعةٌ، مخالفةٌ للسنة، إذ السنة أن تُصلَّى الصلوات الخمس في المساجد جماعةً، وذلك أولى من الصلاة في البيوت باتفاق المسلمين. والصلاة جمعاً في المساجد أولى من الصلاة في البيوت مفرقةً، باتفاق الأئمة الذين يُجَوِّزون الجمع، كمالكٍ والشافعي وأحمد اهـ^(٢).

نص: «وأَجَوَّزُهُ (و ش) بمطرٍ (ء) وثَلَجٍ (ء) يَشُقُّ، فإن لم يَشُقَّ (ء) جاز (خ) كَوَحَلٍ (ء) في الليل، وريحٍ (ء) باردةٍ، وبردٍ (ء) شديدٍ بمظلمةٍ (ء) ولو بَمَمَرٍّ (ء) تحت سَابَاطٍ».

ش: قوله: وَحَلٍ، هو بفتح الحاء على اللغة المشهورة، ولم يذكر الجمهور غيرها. وحكى الجوهري وغيره إسكانها أيضاً. قاله النووي. وقوله «ساباط» قال الجوهري: الساباط سقيفة بين حائطين تحتها طريقٌ، والجمع سوابيط وساباطات اهـ.

ومجوز الجمع بين العشاءين، لا الظهرين، لمَطَرٍ يَبُلُّ الثيابَ، زاد جمعٌ: أو يَبُلُّ النعلَ، أو

(١) أخرجه البخاري (٧٣١)، ومسلم (٧٨١) من حديث زيد بن ثابت، رضي الله عنه.

(٢) انظر «كشف القناع» ٥-٣/٢، و«الإنصاف» ٣٣٥-٣٣٧/٢، و«المغني» ١٣٥/٣، و«المجموع شرح المذهب» ٢٣٧/٤، و«الاختيارات» ص ١٣٧، و«مجموع الفتاوى» ٣٠/٢٤، و«الدرر السنية» ٢١١/٣، و«حاشية العنقري» ٢٧٨/١، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٣٢٧/٢، و«الفروع» ٦٨/٢، و«المستوعب» ٤٠٦/٢، و«الكافي» ٢٠٤/١، و«الشرح الكبير» ٤٤٣/١، و«المقنع» ٢٢٨/١، و«التنقيح المشبع» ص ٨٧، و«معونة أولي النهى» ٢٤٠/٢.

البَدَن، وتوجدُ معه مَشَقَّةٌ. واختاره الشيخُ محمد بن إبراهيم.

قال في حاشية العنقري: والظاهرُ أنَّه إذا لَوَّثَ الرَّجُلِينَ بالرُّطوبةِ والطَّينِ جازاه. ويُروى الجوازُ عن ابن عمر، وفَعَلَه أَبَانُ بْنُ عَثْمَانَ في أهلِ المدينة، وهو قولُ الفقهاء السَّبعة، ومالكٍ والأوزاعي، والشافعي، وإسحاق. ويروى عن مروان وعمر بن عبدالعزيز. الدليل: ما روى النَّجَّادُ بإسناده أنَّه ﷺ جَمَعَ بين المغربِ والعشاءِ في ليلةٍ مطيرةٍ^(١). وفعله أبو بكرٍ وعمرُ وعثمانُ.

وروى ابنُ عباسٍ قال: صلى رسولُ الله ﷺ الظهرَ والعصرَ والمغربَ والعشاءَ جمعاً من غيرِ خوفٍ ولا سفرٍ^(٢). قال مالكٌ: أَرَى ذلكَ في المطرِ^(٣). قيل لابن عباسٍ: لِمَ فَعَلَ ذلكَ؟ قال: أَرَادَ أَنْ لَا يُجْرَجَ أُمَّتُهُ. قال النووي: قولُ مالكٍ: أَرَى ذلكَ، هو بضمِّ الهمزة، أي: أَظُنُّهُ. وقال الشافعي مثله، ولكن هذا التأويلُ مردودٌ براويةٍ في «صحيح مسلم» و«سنن أبي داود» عن ابن عباسٍ: جمع رسولُ الله ﷺ بالمدينة من غيرِ خَوْفٍ ولا مطرٍ^(٤)، وهذه الروايةُ من رواية حبيب بن أبي ثابتٍ، وهو إمامٌ متَّفِقٌ على توثيقه وعَدَالَتِهِ والاحتجاج به. قال البيهقي^(٥): هذه الروايةُ لم يذكرها البخاريُّ مع أن حبيب بن أبي ثابتٍ من شرطه. قال: ولعله تَرَكَهَا لمخالفتها روايةَ الجماعة. قال البيهقي: وروايةُ الجماعة بأن تكونَ محفوظةً أولى. يعني روايةَ الجمهور: من غيرِ خوفٍ ولا سفرٍ. قال وقد رويناه عن ابن عباسٍ وابن عمرَ الجمعَ في المطرِ. وذلك تأويلٌ من تأوَّلَهُ بالمطرِ اهـ. قال الحافظ: على أنَّه لم يقع مجموعاً بالثلاثة في شيءٍ من كُتُبِ الحديث، بل المشهورُ: من غيرِ خوفٍ ولا سفرٍ اهـ. قال البيهقي في «معرفَةِ السنن والآثار»^(٦): وقولُ ابنِ عباسٍ: أَرَادَ أَنْ لَا يُجْرَجَ أُمَّتُهُ قد يُحْمَلُ على المطرِ أي لا يلحقُهم مشَقَّةٌ

(١) وكذا أورده ابن الجوزي في «التحقيق» ٤٩٨/١.

(٢) أخرجه مسلم (٧٠٥) (٤٩) و (٥٠) من حديث ابن عباس، رضي الله عنه.

(٣) هو في «الموطأ» ١٤٤/١.

(٤) أخرجه مسلم (٧٠٥) (٥٤) من حديث ابن عباس، رضي الله عنه.

(٥) في «سننه» ١٦٧/٣.

(٦) برقم (٦٢٦١).

بالمشي في الطين إلى المسجد. واختار النووي ما أجاب به البيهقي وسيأتي الكلام على حديث ابن عباس. قال ابن تيمية: الجمع المشروع مع المطر هو جمع التقديم في وقت المغرب اهـ. وقيل: لا يجوز الجمع. وهو رواية عن أحمد، وبه قال أصحاب الرأي.

قلت: والقول الأول أصح، والله أعلم.

قال الموفق: ولنا أن أبا سلمة بن عبد الرحمن، قال: إن من السنة إذا كان يوم مطير أن يجمع بين المغرب والعشاء. رواه الأثرم. وهذا ينصرف إلى سنة رسول الله ﷺ. وقال نافع: إن عبد الله بن عمر كان يجمع إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء^(١). وقال هشام بن عروة: رأيت أبا بن عثمان يجمع بين الصلاتين في الليلة المطيرة؛ المغرب والعشاء، فيصليهما معه عروة بن الزبير، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وأبو بكر بن عبد الرحمن، لا ينكرونها. ولا يعرف لهم في عصرهم مخالف، فكان إجماعاً. رواه الأثرم اهـ.

مسألة: فأما الجمع بين الظهر والعصر، فغير جائز. قال الأثرم: قيل لأبي عبد الله: الجمع بين الظهر والعصر في المطر؟ قال: لا، ما سمعت. وهذا اختيار أبي بكر، وابن حامد، وقول مالك.

وقال أبو الحسن التميمي: فيه قولان، أحدهما أنه لا بأس به اختاره القاضي وهو قول أبي الخطاب، ومذهب الشافعي واختاره ابن تيمية أيضاً، لما روى يحيى بن واضح، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ جمع في المدينة بين الظهر والعصر في المطر. ولأنه معنى أباح الجمع، فأباحه بين الظهر والعصر، كالسفر.

قال الموفق: ولنا أن مستند الجمع ما ذكرناه من قول أبي سلمة، والإجماع، ولم يرد إلا في المغرب والعشاء، وحديثهم غير صحيح، فإنه غير مذكور في الصحاح والسُنن. وقول أحمد: ما سمعت. يدل على أنه ليس بشيء، ولا يصح القياس على المغرب والعشاء، لما فيها من المشقة لأجل الظلمة والمضرة، ولا القياس على السفر، لأن مشقته لأجل السير وفوات

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» ١/ ١٤٥، ومن طريقه البيهقي في «السنن» ١/ ١٦٨ وفي «المعرفة» (٦٢٤٩).

الرُّفْقَةُ، وهو غيرُ مَوْجُودٍ هَاهُنَا اهـ.

قلت: والقول الأول أحوط، والله أعلم.

فعلى القول الثاني: لا يجمع الجمعة مع العصر في محلِّ بيعِ الجمع، ويأتى في الجمعة إن شاء الله.

مسألة: ولا يباح الجمع لأجل الطَّلِّ، ولا لمطرٍ خفيفٍ لا يُبَلُّ الثياب، على المذهب، لعدم المشقة.

وقيل: يجوز الجمع للطَّلِّ. قال في «الإنصاف»: قلت: وهو بعيدٌ اهـ.

مسألة: ويجوز الجمع بين العشاءين لجليدٍ، لأنَّه من شدة البرد، وثلج، وبرد.

مسألة: وريح شديدة باردة. وهو المذهب، ومذهب مالك، واختاره ابن تيمية والشيخ محمد بن إبراهيم. قال أحمد في رواية الميموني: إن ابن عمر كان يجمع في الليلة الباردة. زاد غير واحد: ليلاً. وزاد في «المذهب» و «المستوعب» و «الكافي» مع ظلمة.

والوجه الثاني: لا يجوز.

قال في «الإنصاف»: الصحيح أن ذلك مختص بالعشاءين. ذكره غير واحد.

قال القاضي: وإذا جاز ترك الجماعة لأجل البرد كان فيه تنبيه على الوَحَلِ، لأنَّه ليس مشقة البرد بأعظم من مشقة الوَحَلِ. ويدلُّ عليه خبر ابن عباس: جمع النبي ﷺ بالمدينة من غير خوفٍ ولا مطرٍ. ولا وجه يُحمَلُ عليه إلا الوَحَلُ، أي عند انتفاء المرض. قال القاضي: وهو أولى من حمِّله على غير العذر والنسخ، لأنَّه يُحمَلُ على فائدة.

فأمَّا الوَحَلُ بِمُجَرَّدِهِ، فقال القاضي: قال أصحابنا: هو عُذْرٌ، لأنَّ المشقة تلحق بذلك في النعال والثياب، كما تلحق بالمطر. وهو قول مالك واختاره ابن تيمية. وذكر أبو الخطاب فيه وجهاً ثانياً، أنَّه لا يبيح. وهو مذهب الشافعي، وأبي ثور، لأنَّ مشقته دون مشقة المطر، فإنَّ المطر يبُلُّ النعال والثياب، والوَحَلُ لا يبُلُّها، فلم يصح قياسه عليه. والأول أصحُّ، لأنَّ

الْوَحْلَ يُلَوِّثُ الثِّيَابَ وَالنَّعَالَ، وَيَتَعَرَّضُ الْإِنْسَانُ لِلزَّلَقِ، فَيَتَأَذَى نَفْسُهُ وَثِيَابُهُ، وَذَلِكَ أَعْظَمُ مِنَ الْبَلَلِ، وَقَدْ سَاوَى الْمَطَرُ فِي الْعُذْرِ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَدَلَّ عَلَى تَسَاوِيهِمَا فِي الْمَشَقَّةِ الْمَرَعِيَّةِ فِي الْحُكْمِ.

فصل

فَأَمَّا الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ، فِي اللَّيْلِ الْمَظْلَمَةِ الْبَارِدَةِ، فَفِيهَا وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: يُبَيِّحُ الْجَمْعَ. قَالَ الْآمِدِيُّ: وَهُوَ أَصَحُّ. وَهُوَ قَوْلُ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عُذْرٌ فِي الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ، بِدَلِيلِ مَا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنَادِي مُنَادِيَهُ فِي اللَّيْلِ الْمَطِيرَةِ، أَوِ اللَّيْلِ الْبَارِدَةِ ذَاتِ الرِّيحِ: «صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(١)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ.

وَالثَّانِي: لَا يُبَيِّحُهُ، لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ فِيهِ دُونَ الْمَشَقَّةِ فِي الْمَطَرِ، فَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّ مَشَقَّتَهَا مِنْ غَيْرِ جَنْسِ مَشَقَّةِ الْمَطَرِ، وَلَا ضَابِطَ لَذَلِكَ يَجْتَمِعَانِ فِيهِ، فَلَمْ يَصَحَّ إِنْجَافُهُ بِهِ. قُلْتُ: وَالْوَجْهَ الْأَوَّلَ أَرْجَحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَسْأَلَةٌ: فَيَبَاحُ الْجَمْعُ مَعَ هَذِهِ الْأَعْذَارِ حَتَّى لِمَنْ يَصَلِّي فِي بَيْتِهِ أَوْ فِي مَسْجِدٍ طَرِيقُهُ تَحْتَ سَابِاطٍ، وَلَقِيمٍ فِي الْمَسْجِدِ وَنَحْوِهِ كَمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ خُطَوَاتٌ يَسِيرَةٌ، وَلَوْ لَمْ يَنْلُكْهُ إِلَّا يَسِيرٌ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، لِأَنَّ الرِّخَصَةَ الْعَامَّةَ يَسْتَوِي فِيهَا وَجُودُ الْمَشَقَّةِ وَعَدْمُهَا، كَالسَّفَرِ، وَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ فِي الْمَطَرِ، وَلَيْسَ بَيْنَ حُجْرَتِهِ وَالْمَسْجِدِ شَيْءٌ. وَأَفْتَى الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ أَبَا بَطِينٍ بَعْدَ جَوَازِ جَمْعِ النِّسَاءِ فِي الْبُيُوتِ لِأَجْلِ الْمَطَرِ وَنَحْوِهِ، لِأَنَّهُنَّ لَا جَمَاعَةَ عَلَيْهِنَّ.

وَأَفْتَتِ اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ بَعْدَ جَوَازِ الْجَمْعِ فِي الْبَيْتِ لِعَدَمِ وَرُودِهِ فِي الشَّرْعِ الْمَطْهَرِ وَعَدَمِ وَجُودِ الْعُذْرِ الْمُسَبِّبِ لِلْجَمْعِ.

وَأِنَّمَا اخْتَصَّتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ بِالْعِشَاءِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرَدْ إِلَّا فِيهِمَا، وَمَشَقَّتُهُمَا أَكْثَرُ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا يُفْعَلَانِ فِي الظُّلْمَةِ، وَمَشَقَّةُ السَّفَرِ لِأَجْلِ السَّيْرِ وَفَوَاتِ الرُّفْقَةِ، بِخِلَافِ مَا هُنَا.

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ فِي «سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ» (٩٣٧)، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠٦١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ (١٦٥٥)، وَابْنُ حِبَانَ (٢٠٧٧) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

والوجه الثاني: لا يجوزُ اختاره ابنُ عقيل.

التعليل: لأنَّ الجمعَ لأجلِ المشقة، فيختصُّ بمنْ تلحقه المشقة دونَ من لا تلحقه، كالرخصة في التخلف عن الجمعة والجماعة يختصُّ بمن تلحقه المشقة دون من لا تلحقه، كمن في الجامع والقريب منه.

وقيل: يجوزُ الجمعُ هنا لمن خاف فوتَ مسجدٍ أو جماعة جمع.

وقدَّمَ أبو المعالي: بجمع الإمام. واحتجَّ بفعله عليه أفضل الصلاة والسلام^(١).

الترجيح:

قلت: والراجح الأول، والله أعلم.

مسألة: لا يجوزُ الجمعُ لعذرٍ من الأعذار سوى ما تقدَّم، على الصحيح من المذهب، وهو مذهب الشافعي، وأبي حنيفة، ومالك، والجمهور.

واختار الشيخ تقي الدين جوازَ الجمع لتحصيل الجماعة، وللصلاة في حَمَامٍ مع جوازها فيه خوف فوات الوقت، ولخوف تحرج في تركه، أي مشقة. قال وفي الصحيحين من حديث ابن عباس أنه سُئِلَ: لِمَ فَعَلَ ذلك؟ قال: أَرَادَ أَنْ لَا يُحْرَجَ أَحَدًا مِنْ أُمَّتِهِ^(٢). فلم يُعَلَّلْهُ بمرض ولا غيره اهـ.

قال الشوكاني: وأجاب الجمهورُ عن حديث ابن عباس: بأجوبة:

منها: أن الجمعَ المذكور كان للمريض، وقَوَاه النووي. قال الحافظ: وفيه نظر، لأنَّه لو كان جمعه ﷺ بين الصلاتين لعارض المريض لما صَلَّى معه إلا من له نحو ذلك العذر.

(١) انظر «كشاف القناع» ٥/٢، و«الإنصاف» ٣٣٧-٣٣٩/٢، و«الروض المربع» ٤٠٢/٢، و«المغني» ٣/١٣٣-١٣٤، و«المجموع شرح المذهب» ٢٣٣-٢٣٤، ٢٣٨، و«مجموع الفتاوى» ٢٩/٢٤، ٢٥/٢٣٠، و«الدرر السنية» ٢١٠/٣، و«حاشية العنقري» ٢٧٩/١، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٢/٣٢٨، و«الفرع» ٦٩/٢، و«المطلع» ١٠٥، و«نيل الأوطار» ٢٤٥/٣، و«فتح الباري» ٢٣، ٢٤، و«المستوعب» ٤٠٨/٢، و«الكافي» ٢٠٣، ٢٠٤، و«فتاوى اللجنة» ١٣٥/٨.

(٢) انظر ما سلف ص ١٣٧ / تعليق (٣).

والظاهر أنه ﷺ جمع بأصحابه، وقد صرح بذلك ابن عباس في روايته.

ومنها: أنه كان في غيم، فصلّى الظهر، ثم انكشف الغيم مثلاً، فبان أن وقت العصر قد دخل فصلاها. قال النووي: وهو باطل، لأنه وإن كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر، فلا احتمال فيه في المغرب والعشاء. قال الحافظ: وكأن نفيه لاحتمال مبني على أنه ليس للمغرب إلا وقت واحد. والمختار عنه خلافه، وهو أن وقتها يمتد إلى العشاء، وعلى هذا فالاحتمال قائم.

ومنها: أن الجمع المذكور صوري، بأن يكون آخر الظهر إلى آخر وقتها، وعجل العصر في أول وقتها. قال النووي: وهذا احتمال ضعيف أو باطل، لأنه مخالف للظاهر مخالفة لا تحتمل.

قال الحافظ: وهذا الذي ضعفه قد استحسسه القرطبي، ورجّحه إمام الحرمين، وجزم به من القدماء ابن الماجشون، والطحاوي. وقواه ابن سيّد الناس بأن أبا الشعثاء وهو راوي الحديث عن ابن عباس قد قال به.

قال الحافظ أيضاً: ويقوي ما ذكر من الجمع الصوري أن طرق الحديث كلها ليس فيها تعرّض لوقت الجمع، فإما أن يحمل على مطلقها، فيستلزم إخراج الصلاة عن وقتها المحدود بغير عذر، وإما أن يحمل على صفة مخصوصة لا تستلزم الإخراج، ويجمع بها بين مفترق الأحاديث، فالجمع الصوري أولى. والله أعلم اهـ.

ومما يدل على تعيين حمل حديث الباب على الجمع الصوري ما أخرجه النسائي عن ابن عباس بلفظ: صليت مع النبي ﷺ الظهر والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً، آخر الظهر وعجل العصر، وآخر المغرب وعجل العشاء^(١). فهذا ابن عباس رواي الحديث قد صرح بأن ما رواه من الجمع المذكور هو الجمع الصوري.

ومما يؤيد ذلك ما رواه الشيخان عن عمرو بن دينار أنه قال: يا أبا الشعثاء أظنه آخر الظهر وعجل العصر، وآخر المغرب وعجل العشاء؟ قال: وأنا أظنه^(٢). وأبو الشعثاء هو

(١) حديث صحيح، وهو في «المجتبى» للإمام النسائي ٢٨٦/١، وصححه ابن حبان (١٥٩٧)، وانظر تمام تحريجه في «المسند» (١٩١٨) طبع مؤسسة الرسالة.
وانظر ما بعده.

(٢) أخرجه أحمد (١٩١٨)، والبخاري (١١٧٤)، ومسلم (٧٠٥) (٥٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

راوي الحديث عن ابن عباس كما تقدم.

ومن المؤيّدات للحمل على الجمع الصّوري ما أخرجه مالك في «الموطأ» والبخاري وأبو داود والنسائي عن ابن مسعود، قال: «ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ صَلَّى صلاةً لغير ميقاتها إلا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة، وصَلَّى الفجر يومئذٍ قبل ميقاتها»^(١) فنفى ابن مسعود مطلق الجمع، وحصره في جمع المزدلفة، مع أنّه ممن روى حديث الجمع بالمدينة كما تقدّم. وهو يدلُّ على أنّ الجمع الواقع بالمدينة صوري، ولو كان جمعاً حقيقياً لتعارضت روايته، والجمع ما أمكن المصير إليه هو الواجب.

ومن المؤيّدات للحمل على الجمع الصّوري أيضاً ما أخرجه ابن جرير عن ابن عمر قال: خرج علينا رسولُ الله ﷺ فكان يؤخّر الظهر، ويُعجلُ العصر فيجمع بينهما، ويؤخّر المغرب ويُعجلُ العشاء فيجمع بينهما. وهذا هو الجمع الصّوري، وابن عمر هو ممن روى جمعه ﷺ بالمدينة كما أخرج ذلك عبدالرزاق عنه.

وهذه الروايات معيّنة لما هو المراد بلفظ «جمع» لما تقرّر في الأصول من أنّ لفظ «جمع بين الظهر والعصر» لا يعُمُّ وقتها، كما في «مختصر المنتهى» وشروحه، و«الغاية» و«شرحها»، وسائر كتب الأصول، بل مدلوله لغة الهيئة الاجتماعية، وهي موجودة في جمع التقديم والتأخير والجمع الصّوري، إلا أنّه لا يتناول جميعها ولا اثنين منها، إذ الفعل المثبت لا يكون عاماً في أقسامه كما صرح بذلك أئمة الأصول، فلا يتعيّن واحدٌ من صور الجمع المذكور إلا بدليل، وقد قام الدليل على أنّ الجمع المذكور هو الجمع الصّوري، فوجب المصير إلى ذلك.

وقد زعم بعض المتأخرين أنّه لم يرد الجمع الصّوري في لسان الشارع وأهل عصره، وهو مردودٌ بما ثبت عنه ﷺ من قوله للمستحاضة: «وإن قويت على أن تؤخّر الظهر وتعجل العصر فتغتسلين وتجمعين بين الصلاتين، ومثله في المغرب والعشاء»^(٢) وبما سلف عن ابن

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٦٣٧)، والبخاري (١٦٨٢)، ومسلم (١٢٨٩)، وأبو داود (١٩٣٤)، والنسائي في «المجتبى» ٥/٢٦٢، وفي «الكبرى» (٤٠٤٣) من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه. وانظر تمام تخريجه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) سلف ص ٤٩٧ / تعليق (١).

عباس وابن عمر.

وقد روي عن الخطابي أنه لا يصح حمل الجمع المذكور على الجمع الصوري، لأنه يكون أعظم ضيقاً من الإتيان بكل صلاة في وقتها، لأن أوائل الأوقات وأواخرها مما لا يدركه الخاصة فضلاً عن العامة. ويجب عنه بأن الشارع قد عرف أمة أوائل الأوقات وأواخرها، وبالغ في التعريف والبيان، حتى أنه عينها بعلامات حسية لا تكاد تلتبس على العامة فضلاً عن الخاصة، والتخفيف في تأخير إحدى الصلاتين إلى آخر وقتها، وفعل الأولى في أول وقتها متحقق بالنسبة إلى فعل كل واحدة منهما في أول وقتها، كما كان ذلك ديدنه ﷺ حتى قالت عائشة: ما صلى صلاة لآخر وقتها مرتين حتى قبضه الله تعالى (١). ولا يشك منصف أن فعل الصلاتين دفعة والخروج إليهما مرة أخف من خلافه وأيسر.

وبهذا يندفع ما قاله الحافظ في «الفتح» أن قوله ﷺ: «لئلا تخرج أمتي» يقدح في حمله على الجمع الصوري، لأن القصد إليه لا يخلو عن حرج. فإن قلت: الجمع الصوري هو فعل لكل واحدة من الصلاتين المجموعتين في وقتها، فلا يكون رخصة، بل عزيمة، فأبي فائدة في قوله ﷺ: «لئلا تخرج أمتي» مع شمول الأحاديث المعينة للوقت للجمع الصوري، وهل حمل الجمع على ما شملته أحاديث التوقيت إلا من باب الاطراح لفائدته وإلغاء مضمونه.

قلت: لا شك أن الأقوال الصادرة منه ﷺ شاملة للجمع الصوري كما ذكرت، فلا يصح أن يكون رفع الحرج منسوباً إليها، بل هو منسوب إلى الأفعال، ليس إلا لما عرفناك من أنه ﷺ ما صلى صلاة لآخر وقتها مرتين، فربما ظن ظان أن فعل الصلاة في أول وقتها متحتم لملازمته ﷺ لذلك طول عمره، فكان في جمعه جمعاً صورياً تخفيفاً وتسهيلاً على من اقتدى

(١) أخرجه أحمد ٩٢/٦، والترمذي (١٧٤)، والحاكم ١٩٠/١، والبيهقي ٤٣٥/١، من طريق إسحاق بن عمر، عن عائشة، رضي الله عنها.

قال الترمذي، هذا حديث غريب، وليس إسناده بمتصل.

وقال المزي في «التحفة»: إسحاق بن عمر، أحد المجاهيل.

وأخرجه الحاكم ١٩٠/١ وعنه البيهقي ٤٣٥/١ من طريق هاشم بن القاسم، عن الليث بن سعد، عن أبي النضر، عن عمرة، عن عائشة.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

بمجرد الفعل. وقد كان اقتداء الصحابة بالأفعال أكثر منه بالأقوال، ولهذا امتنع الصحابة رضي الله عنهم - من نحر بدنه يوم الحديبية بعد أن أمرهم ﷺ بالنحر، حتى دخل ﷺ على أم سلمة مغموماً، فأشارت عليه بأن ينحَرَ ويدعو الحلاق يخلق له، ففعل، فنحروا أجمع، وكادوا يهلكون غماً من شدة تراكم بعضهم على بعض حال الحلق^(١).

ومما يدلُّ على أنَّ الجمع المتنازع فيه لا يجوز إلا لعذرٍ ما أخرجه الترمذي عن ابن عباس عن النبي ﷺ، قال: «من جمع بين الصَّلاتين من غير عذرٍ فقد أتى باباً من أبواب الكبائر» وفي إسناده حنَّش بن قيس، وهو ضعيف^(٢).

ومما يدلُّ على ذلك ما قاله الترمذي في آخر «سننه» في كتاب العلل منه، ولفظه: جميع ما في كتابي هذا من الحديث هو معمولٌ به، وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين: حديث ابن عباس أنَّ النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة، والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر. وحديث: أنَّه قال ﷺ: «إذا شرب الخمر فاجلدوه ... فإن عاد في الرابعة فاقتلوه» انتهى. ولا يخفَّاك أنَّ الحديث صحيح، وترك الجمهور للعمل به لا يقدح في صحته ولا يوجب سقوط الاستدلال به. وقد أخذ به بعض أهل العلم كما سلف وإن كان ظاهر كلام الترمذي أنَّه لم يأخذ به أحد، ولكن قد أثبت ذلك غيره، والمثبت مقدم، فالأولى التعويل على ما قدمنا من أنَّ ذلك الجمع صوريٌّ، بل القول بذلك متحتم لما سلف. وقد جمعنا في هذه المسألة رسالةً مستقلةً سميناهَا: «تشنيف السمع بإبطال أدلة الجمع»، فمن أحبَّ الوقوف عليها فليطلبها.

قال المجدُّ رحمه الله تعالى بعد أن ساق حديث ابن عباس ما لفظه: قلت: وهذا يدلُّ بفحواه على الجمع للمطر والخوف والمرض، وإنَّما خولف ظاهر منطوقه في الجمع لغير

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣١) و (٢٧٣٢)، وابن حبان (٤٨٧٢) من حديث المسور بن مخرمة رضي الله عنه.

(٢) حديث ضعيف، وأخرجه الترمذي (١٨٨) والبيهقي ١٦٩/٣، من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.

وضعه الترمذي، وصححه الحاكم وتعقبه الذهبي.

عُذْرٍ، للإجماع، ولأخبار المواقيت، فتبقى فحواه على مقتضاه. وقد صحَّ الحديث في الجمع للمستحاضة، والاستحاضة نوع مرض. ومالك في «الموطأ» عن نافع أن ابن عمر كان إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء في المطر جمع معهم^(١). وللأثر في «سننه» عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال: من السنة إذا كان يومٌ مطيرٌ أن يجمع بين المغرب والعشاء اهـ.

وقال ابن شبرمة: يجوز إذا كانت حاجة أو شيء، ما لم يتخذ عادةً. قال ابن المنذر: وجوزه ابن سيرين لحاجة ما لم يتخذ عادةً اهـ. قال في «الفتح»: ومن قال به ابن سيرين وربيعه وابن المنذر والقفال الكبير؛ لحديث ابن عباس: أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، من غير خوف ولا مطر. فقيل لابن عباس: لم فعل ذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أُمَّتُهُ^(٢).

وقال ابن المنذر: يجوز الجمع في الحضر من غير خوف ولا مطر ولا مرض. وحكاه الخطابي في «معالم السنن» عن القفال الكبير الشاشي، عن أبي إسحاق المروزي، قال الخطابي: هو قول جماعة من أصحاب الحديث لظاهر حديث ابن عباس اهـ.

وذهب الجمهور إلى أن الجمع لغير عُذْرٍ لا يجوز.

قال الموفق: ولنا عموم أخبار التوقيت، وحديث ابن عباس حملناه على حالة المريض، ويجوز أن يتناول من عليه مشقة، كالمرضع، والشيخ الضعيف، وأشباههما ممن عليه مشقة في ترك الجمع، ويحتمل أنه صلى الأولى في آخر وقتها، والثانية في أول وقتها، فإن عمرو بن دينار روى هذا الحديث عن جابر بن زيد، عن ابن عباس، قال عمرو: قلت لجابر: أبا الشَّعْثَاءِ، أظنه آخر الظهر وعجل العصر، وآخر المغرب وعجل العشاء؟ قال: وأنا أظن ذلك^(٣) اهـ.

قال ابن تيمية: وأما الجمع بالمدينة لأجل المطر أو غيره فقد روى مسلم وغيره من حديث أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: صلى رسول الله ﷺ الظهر

(١) سلف ص ٥٠٠ / تعليق (١).

(٢) سلف ص ٤٩٩ / تعليق (٤) وانظر ص ٤٩٦، تعليق (١).

(٣) سلف تعليق (٢) / ص ٥٠٤.

والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً، من غير خوف ولا سفر^(١). ومن رواه عن أبي الزبير مالك في «موطئه»، وقال: أظن ذلك كان في مطر.

قال البيهقي: وكذلك رواه زهير بن معاوية، وحماذ بن سلمة، عن أبي الزبير: في غير خوف ولا سفر، إلا أنهما لم يذكرا المغرب والعشاء، وقالوا: بالمدينة، ورواه أيضاً ابن عيينة، وهشام بن سعد، عن أبي الزبير بمعنى رواية مالك. وساق البيهقي طرقها. وحديث زهير رواه مسلم في «صحيحه»: حدثنا أبو الزبير عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعاً بالمدينة في غير خوف ولا سفر^(٢). قال أبو الزبير: فسألت سعيداً: لم فعل ذلك؟ قال: سألت ابن عباس، كما سألتني، فقال: أراد أن لا يخرج أحداً من أمته.

قال: وقد خالفهم قُرّة في الحديث، فقال: في سفرة سافرهما إلى تبوك. وقد رواه مسلم من حديث قُرّة، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: جمع رسول الله ﷺ في سفرة سافرهما في غزوة تبوك، فجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء. فقلت لابن عباس: ما حمله على ذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أمته.

قال البيهقي: وكان قُرّة أراد حديث أبي الزبير، عن أبي الطفيل عن معاذ، فهذا لفظ حديثه. وروى سعيد بن جبير الحديثين جميعاً، فسمع قُرّة أحدهما، ومن تقدّم ذكره الآخر. قال: وهذا أشبه، فقد روى قُرّة حديث أبي الطفيل أيضاً.

قلت: وكذا رواه مسلم، فروى هذا المتن من حديث معاذ، ومن حديث ابن عباس، فإن قُرّة ثقة حافظ. وقد روى الطحاوي حديث قُرّة، عن أبي الزبير، فجعله مثل حديث مالك، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، وحديثه هذا عن سعيد، فدل ذلك على أن أبا الزبير حدث بهذا وبهذا.

قال البيهقي: ورواه حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، فخالف أبا الزبير في مّتنه، وذكره من، حديث الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس،

(١) سلف ص ٤٩٩ / تعليق (٤).

(٢) سلف ص ٤٩٩ / تعليق (٢).

قال: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر. قيل له: فما أراد بذلك؟ قال: أراد أن لا يُخرج أُمَّتُهُ. وفي رواية وكيع: قال سعيد: قلت لابن عباس: لم فعل ذلك رسول الله ﷺ؟ قال: كيلاً يُخرج أُمَّتُهُ. ورواه مسلم في «صحيحه».

قال البيهقي^(١): ولم يُخرجه البخاري مع كون حبيب بن أبي ثابت من شرطه، ولعله إنما أعرض عنه - والله أعلم - لما فيه من الاختلاف على سعيد بن جبير. قال: ورواية الجماعة عن أبي الزبير أولى أن تكون محفوظة، فقد رواه عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء، عن ابن عباس بقريب من معنى رواية مالك، عن أبي الزبير.

قلت: تقديم رواية أبي الزبير على رواية حبيب بن أبي ثابت لا وجه له، فإن حبيب بن أبي ثابت من رجال الصحيحين، فهو أحقُّ بالتقديم من أبي الزبير، وأبو الزبير من أفراد مسلم، وأيضاً فأبو الزبير اختلف عنه عن سعيد بن جبير في المتن: تارة يجعل ذلك في السفر، كما رواه عنه قُرّة موافقةً لحديث أبي الزبير عن أبي الطفيل، وتارة يجعل ذلك في المدينة، كما رواه الأكثرون عنه عن سعيد.

فهذا أبو الزبير قد روي عنه ثلاثة أحاديث: حديث أبي الطفيل عن معاذ في جمع السفر، وحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله. وحديث سعيد بن جبير، عن ابن عباس الذي فيه جمع المدينة. ثم قد جعلوا هذا كله صحيحاً. لأن أبا الزبير حافظ، فلم لا يكون حديث حبيب بن أبي ثابت أيضاً ثابتاً عن سعيد بن جبير، وحبيب أوثق من أبي الزبير؟ وسائر أحاديث ابن عباس الصحيحة تدلُّ على ما رواه حبيب، فإن الجمع الذي ذكره ابن عباس لم يكن لأجل المطر.

وأيضاً فقوله: بالمدينة، يدلُّ على أنه لم يكن في السفر، فقوله: جمع بالمدينة في غير خوف ولا مطر، أولى بأن يقال: من غير خوف ولا سفر، ومن قال: أظنه في المطر. فظنُّ ظنه، ليس هو في الحديث، بل مع حفظ الرواة، فالجمع صحيح، قال: من غير خوف ولا مطر، وقال: ولا سفر، والجمع الذي ذكره ابن عباس لم يكن بهذا ولا بهذا.

(١) في «سننه» ١٦٧/٣.

وهذا استدلالٌ أحمدٌ به على الجمعِ لهذه الأمور بطريقِ الأولى، فإنَّ هذا الكلام يدُلُّ على أن الجمعَ لهذه الأمور أولى، وهذا من باب التنبيهِ بالفعل، فإنَّه إذا جمعَ ليرفعَ الحرجَ الحاصلَ بدون الخوفِ والمطرِ والسَّفرِ، فالخرجُ الحاصلُ بهذه أولى أن يرفعَ، والجمعُ لها أولى من الجمعِ لغيرها.

ومما يُبينُ أن ابنَ عباسٍ لم يُردِّ الجمعَ للمطر - وإن كان الجمعُ للمطر أولى بالجواز - ما رواه مسلمٌ من حديث حمادِ بن زيدٍ، عن الزبير بن الحرِّيت، عن عبدِالله بن شقيقٍ، قال: خَطَبَنَا ابنُ عَبَّاسٍ يوماً بعدَ العصرِ حتى غربتِ الشمسُ، وبَدَتِ النُّجُومُ، فجعلَ الناسُ يقولون: الصلاةُ الصلاةُ، قال: فجاءَ رجلٌ من بني تميم لا يَفُتُّ الصلاةَ، الصلاةُ. فقال: أَتُعَلِّمُنِي بالسُّنَّةِ لا أَمَّ لك؟ ثمَّ قال رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يجمعُ بينَ الظهرِ والعصرِ والمغربِ والعشاءِ. قال عبدُالله بن شقيقٍ: فحاك في صدري من ذلك شيءٌ، فأتيْتُ أبا هريرةَ فسألتُهُ، فصَدَّقَ مقالَتَهُ^(١).

ورواه مسلمٌ أيضاً من حديثِ عمران بن حُدَيْرٍ، عن ابنِ شقيقٍ قال: قال رجلٌ لابنِ عَبَّاسٍ: الصلاةُ، فسكتَ. ثمَّ قال: الصلاةُ، فسكتَ، ثمَّ قال: لا أَمَّ لك، أَتُعَلِّمُنَا بالصلاةِ وكنا نجمعُ بين الصلاتينِ على عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ؟!!

فهذا ابنُ عباسٍ لم يكنْ في سَفَرٍ ولا في مطرٍ، وقد استدللَّ بما رواه على ما فَعَلَهُ، فَعَلِمَ أن الجمعَ الذي رواه لم يكنْ في مطرٍ، ولكن كان ابنُ عباسٍ في أمرٍ مهمٍّ من أمور المسلمين يخطُبُهُم فيها يحتاجون إلى معرفته، ورأى أنَّه إن قطعه ونزل، فاتتْ مصلحتُهُ، فكان ذلك عنده من الحاجاتِ التي يجوزُ فيها الجمعُ، فإنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يجمعُ بالمدينة لغير خوفٍ ولا مطرٍ، بل للحاجةِ تعرُّضُ له، كما قال: أراد أن لا يُخرجَ أُمَّتَهُ.

ومعلومٌ أنَّ جمعَ النَّبيِّ ﷺ بعرفةَ ومزدلفةَ لم يكنْ لخوفٍ ولا مطرٍ، ولا لسفرٍ أيضاً، فإنَّه لو كان جمعه للسَّفرِ، لجمعَ في الطريقِ، ولجمعَ بمكَّةَ، كما كان يقصُرُ بها، ولجمعَ لما خرجَ من مكَّةَ إلى منىٍّ وصَلَّى بها الظهرَ والعصرَ والمغربَ والعشاءَ والفجرَ، ولم يجمعَ بمنىٍّ قبلَ

(١) أخرجه مسلم (٧٠٥) (٥٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

التعريف. ولا جمع بها بعد التعريف أيام منى، بل يُصلي كل صلاة ركعتين غير المغرب، ويصليها في وقتها.

ولا جمعة أيضاً كان للنسك، فإنه لو كان كذلك لجمع من حين أحرم، فإنه من حيث صار محرماً، فعلم أن جمعه المتواتر بعرفة ومزدلفة لم يكن لمطر ولا خوف، ولا لخصوص النسك ولا لمجرد السفر، فهكذا جمعه بالمدينة الذي رواه ابن عباس، وإنما كان الجمع لرفع الحرج عن أمته، فإذا احتاجوا إلى الجمع جمعوا.

قال البيهقي: ليس في رواية ابن شقيق، عن ابن عباس من هذين الوجهين الثابتين عنه نفى المطر، ولا نفى السفر، فهو محمول على أحدهما. أو على ما أوله عمرو بن دينار، وليس في روايتهما ما يمنع ذلك التأويل. فيقال: يا سبحان الله! ابن عباس كان يخطبهم بالبصرة، فلم يكن مسافراً، ولم يكن هناك مطر، وهو ذكر جمعاً يُحتج به على مثل ما فعله، فلو كان ذلك لسفر أو مطر كان ابن عباس أجلاً قادراً من أن يحتج على جمعه بجمع المطر أو السفر.

وأيضاً فقد ثبت في الصحيحين عنه أن هذا الجمع كان بالمدينة، فكيف يقال: لم ينف السفر؟ وحبيب بن أبي ثابت من أوثق الناس، وقد روي عن سعيد أنه قال: من غير خوف ولا مطر.

وأما قوله: إن البخاري لم يُخرجه، فيقال: هذا من أضعف الحجج، فهو لم يُخرج أحاديث أبي الزبير، وليس كل من كان من شرطه يُخرجه.

وأما قوله: ورواية عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء قريب من رواية أبي الزبير، فإنه ذكر ما أخرجاه في الصحيحين من حديث حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ صلى بالمدينة سبعا وثلاثين يوماً: الظهر والعصر والمغرب والعشاء. وفي رواية البخاري عن حماد بن زيد، فقال لأيوب: لعله في ليلة مطيرة؟ فقال: عسى^(١).

فيقال: هذا الظن من أيوب وعمرو، فالظن ليس من مالك. وسبب ذلك أن اللفظ

(١) أخرجه البخاري (٥٤٣).

الذي سمعوه لا ينفي المطر، فجوزوا أن يكون هو المراد، ولو سمعوا رواية حبيب بن أبي ثابت الثقة ثبت لم يظنوا هذا الظن.

ثم رواية ابن عباس هذه حكاية فعل مطلق، لم يذكر فيها نفي خوف ولا مطر، فهذا يدلُّك على أن ابن عباس كان قصده بيان جواز الجمع بالمدينة في الجملة، ليس مقصوده تعيين سبب واحد، فمن قال: إنما أراد جمع المطر وحده فقد غلط عليه.

ثم عمرو بن دينار تارة يجوز أن يكون للمطر موافقة لأيوب، وتارة يقول هو وأبو الشعثاء: إنه كان جمعاً في الوقتين، كما في الصحيحين عن ابن عينة، عن عمرو بن دينار: سمعت جابر بن زيد يقول: سمعت ابن عباس يقول: صليت مع رسول الله ﷺ ثمانياً جميعاً، وسبعاً جميعاً. قال: قلت: يا أبا الشعثاء، أراه آخر الظهر، وعجل العصر، وأخر المغرب وعجل العشاء. قال: وأنا أظن ذلك.

فيقال: ليس الأمر كذلك، لأن ابن عباس كان أفقه وأعلم من أن يحتاج - إذا كان قد صلى كل صلاة في وقتها الذي تعرف العامة والخاصة جوازه - أن يذكر هذا الفعل المطلق دليلاً على ذلك. وأن يقول: أراد بذلك أن لا يخرج أمته. وقد علم أن الصلاة في الوقتين قد شرعت بأحاديث المواقيت.

وابن عباس هو بمن روى أحاديث المواقيت، وإمامة جبريل له عند البيت. وقد صلى الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله، وصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه. فإن كان النبي ﷺ إنما جمع على هذا الوجه، فأى غرابة في هذا المعنى؟! ومعلوم أنه كان قد صلى في اليوم الثاني كلا الصلاتين في آخر الوقت، وقال: «الوقت ما بين هذين»^(١) فصلاته للأولى وحدها في آخر الوقت أولى بالجواز.

(١) حديث حسن، وأخرجه أحمد (٣٠٨١)، وأبو داود (٣٩٣)، والترمذي (١٤٩)، وصححه ابن خزيمة (٣٢٥)، والحاكم ١/١٩٣ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وانظر تمام تخريجه في «المسند».

وكيف يليق بابن عباس أن يقول: فَعَلَّ ذلك كَيْلاً يُحَرِّجُ أُمَّتَهُ، والوقت المشهور هو أوسع وأرفع للخرج من هذا الجمع الذي ذكره، وكيف يحتج على من أنكر عليه التأخير لو كان النبي ﷺ إنما صلى في الوقت المختص بهذا الفعل، وكان له في تأخير المغرب حين صلاتها قبل مغيب الشفق وحدها، وتأخير العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه ما يُغنيه عن هذا؟ وإنما قصد ابن عباس بيان جواز تأخير المغرب إلى وقت العشاء ليُبين أن الأمر في حال الجمع أوسع منه في غيره. وبذلك يرتفع الحرج عن الأمة.

ثم ابن عباس قد ثبت عنه في «الصحيح» أنه ذكر الجمع في السفر. وأن النبي صلى ﷺ جمع بين الظهر والعصر في السفر إذا كان على ظهر سيره. فعلم أن لفظ الجمع في عرفه، وعادته إنما هو الجمع في وقت إحداها، وأما الجمع في الوقتين فلم يُعرف أنه تكلم به، فكيف يعدل عن عادته التي يتكلم بها إلى ما ليس كذلك؟

وأيضاً فابن شقيق يقول: حاك في صدري من ذلك شيء، فأتيت أبا هريرة فسألتُه، فصدَّق مقالته. أترأه حاك في صدره أن الظهر لا يجوز تأخيرها إلى آخر الوقت؟ وأن العصر لا يجوز تقديمها إلى أول الوقت؟ وهل هذا مما يخفى على أقل الناس علماً حتى يحيك في صدره منه؟ وهل هذا مما يحتاج أن ينقله إلى أبي هريرة أو غيره حتى يسأله عنه؟ إن هذا مما تواتر عند المسلمين وعلموا جوازه. وإنما وقعت شبهة لبعضهم في المغرب خاصة، وهؤلاء يجوزون تأخيرها إلى آخر وقتها: فالحديث حجة عليهم كيفما كان، وجواز تأخيرها ليس معلقاً بالجمع، بل يجوز تأخيرها مطلقاً إلى آخر الوقت، حين يؤخر العشاء أيضاً، وهكذا فعل النبي ﷺ حين بين أحاديث المواقيت، وهكذا في الحديث الصحيح: «وقت المغرب ما لم يغب نور الشفق، ووقت العشاء إلى نصف الليل» كما قال: «وقت الظهر ما لم يصر ظل كل شيء مثله، ووقت العصر ما لم تصفر الشمس»^(١) فهذا الوقت المختص الذي بينه بقوله وفعله، وقال: «الوقت ما بين هذين»، ليس له اختصاص بالجمع ولا تعلق به.

ولو قال قائل: قوله: جمع بينهما بالمدينة من غير خوف ولا سفر، المراد به الجمع في

(١) أخرجه مسلم (٦١٢) من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

الوقتین، كما يقول ذلك من يقوله من الكوفيين، لم يكن بينه وبينهم فرقٌ. فلماذا يكون الإنسان من المطففين لا يحتج لغيره كما يحتج لنفسه؟ ولا يقبل لنفسه ما يقبله لغيره؟.

وأيضاً فقد ثبت هذا من غير حديث ابن عباس، ورواه الطحاوي: حدثنا ابن خزيمة وإبراهيم بن أبي داود، وعمران بن موسى، قال: أخبرنا الربيع بن يحيى الأشناني. حدثنا سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، قال: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء بالمدينة للرخصة من غير خوف ولا علة. لكن يُنظر حال هذا الأشناني^(١).

وجمع المطر ثابت عن الصحابة، لما ذكره مالك عن نافع أن عبد الله ابن عمر كان إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء ليلة المطر جمع معهم في ليلة المطر، قال البيهقي: ورواه العمري، عن نافع فقال: قبل الشفق.

وروى الشافعي في القديم: أنبأنا بعض أصحابنا عن أسامة بن زيد، عن معاذ بن عبد الله بن حبيب، أن ابن عباس جمع بينهما في المطر قبل الشفق، وذكر مارواه أبو الشيخ الأصبهاني بالإسناد الثابت عن هشام بن عروة، وسعيد بن المسيب، وأبي بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام: كانوا يجمعون بين المغرب والعشاء في الليلة المطيرة إذا جمعوا بين الصلاتين، ولا ينكر ذلك. وبإسناده عن موسى بن عقبة أن عمر بن عبدالعزيز كان يجمع بين المغرب والعشاء الآخرة إذا كان المطر، وإن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبا بكر

(١) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١/ ١٦١ من طريق الربيع بن يحيى الأشناني، عن سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

وهذا إسناد ضعيف، الربيع بن يحيى الأشناني، ثقة إلا في روايته عن سفيان الثوري - وهذه منها - وشعبة، فهي ضعيفة، فقد قال أبو حاتم: ثقة ثبت، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ونقل ابن حجر عن الدارقطني أنه قال: يخطئ في حديثه عن الثوري وشعبة، ونقل البرقاني عن الدارقطني أنه قال: ضعيف ليس بالقوي يخطئ كثيراً، وقال ابن حجر: ما أخرج عنه البخاري إلا من حديثه عن زائدة فقط، فإذا صح نقل الحافظ عن الدارقطني - وهو صحيح إن شاء الله - فهذا يعني أن الدارقطني قيد ضعفه بروايته عن سفيان وشعبة، أما في روايته عن الآخرين فهو ثقة، والله أعلم، وهو بكل حال شيخ البخاري في «الصحيح».

ابن عبد الرحمن ومشیخة ذلك الزمان كانوا يُصلُّون معهم، ولا ينكرون ذلك.

فهذه الآثار تدلُّ على أنَّ الجمع للمطر من الأمر القديم المعمول به بالمدينة زمن الصحابة والتابعين، مع أنَّه لم يُنقل أنَّ أحداً من الصحابة والتابعين أنكر ذلك، فعلم أنَّه منقولٌ عندهم بالتواتر جواز ذلك، لكن لا يدلُّ على أن النبي ﷺ لم يجمع إلا للمطر، بل إذا جمع لسبب هو دون المطر مع جمعه أيضاً للمطر كان قد جمع من غير خوف ولا مطر، كما أنَّه إذا جمع في السفر، وجمع في المدينة، كان قد جمع في المدينة من غير خوف ولا سفر، فقول ابن عباس جمع من غير كذا ولا كذا، ليس نفيًا منه للجمع بتلك الأسباب، بل إثبات منه، لأنَّه جمع بدونها، وإن كان قد جمع بها أيضاً.

ولو لم يُنقل أنَّه جمع بها فجمعه بما هو دونها دليلٌ على الجمع بها بطريق الأولى، فيدلُّ ذلك على الجمع للخوف والمطر، وقد جمع بعرفة ومزدلفة من غير خوف ولا مطر^(١).

فالأحاديث كلها تدلُّ على أنَّه جمع في الوقت الواحد لرفع الحرج عن أمته، فيباح الجمع إذا كان في تركه حرجٌ قد رفعه الله عن الأمة، وذلك يدلُّ على الجمع للمريض الذي يُخرج صاحبه بتفريق الصلاة بطريق الأولى والأخرى، ويجمع من لا يمكنه إكمال الطهارة في الوقتين إلا بخروجٍ كالمستحاضة، وأمثال ذلك من الصُّور.

وقد روي عن عمر بن الخطاب أنَّه قال: الجمع بين الصلاتين من غير عذرٍ من الكبائر، وروى الثوري في «جامعه» عن سعيد، عن قتادة، عن أبي العالية، عن عمر. ورواه يحيى بن سعيد عن يحيى بن صبيح حدثني حميد بن هلال، عن أبي قتادة - يعني العدوي -: أنَّ عمر ابن الخطاب كتب إلى عاملٍ له: ثلاثٌ من الكبائر: الجمع بين صلاتين إلا من عذرٍ، والفراغ من الزحف، والنهب.

قال البيهقي^(٢): أبو قتادة أدرك عمر، فإن كان شاهده كتب فهو موصولٌ، وإلا فهو إذا انضمَّ إلى الأوَّل صار قوياً. وهذا اللفظ يدلُّ على إباحة الجمع للعذر، ولم يخصَّ عمر عذراً

(١) سلف ص ٤٨٥ / تعليق (١).

(٢) في «سننه» ١٦٩/٣. وانظر الآثار السالفة، فيه.

من عذر. قال البيهقي: وقد روي فيه حديث موصول عن النبي ﷺ، في إسناده من لا يحتج به، وهو من رواية سليمان التيمي، عن حنيس الصنعاني، عن عكرمة، عن ابن عباس اهـ^(١).

الترجيح:

قلت: والراجح ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، والله أعلم.

فائدة: أفتى الشيخ حمد بن عتيق بجواز الجمع لمن جاءهم عدو في بلادهم، واشتغلوا بالدفع عن أنفسهم وبلادهم وذرائعهم. وأفتى الشيخ محمد بن إبراهيم بجواز الجمع لمن يبتلى بدود الجراد والذباب ونحو ذلك^(٢). كل ذلك باتفاق الأربعة كما أشار إليه المؤلف.

نص: «ويجوز (و) في وقت الأولى والثانية، ويفعل (و) الأرفق به».

ش: يجوز الجمع في وقت الأولى من المجموعتين، ويجوز في وقت الثانية منهما، كما تقدم. وفعل الأرفق بمن يباح له الجمع من تأخير وتقديم أفضل بكل حال. واختاره الشيخ تقي الدين ابن تيمية وقال: هو ظاهر المذهب المنصوص عن أحمد اهـ.

الدليل: حديث معاذ السابق قال البخاري: قلت له: مع من كتبت هذا عن الليث؟ قال: مع خالد المدائني، قال البخاري: وخالد هذا كان يدخل الأحاديث على الشيوخ.

وعن ابن عباس نحوه. رواه الشافعي وأحمد.

وأخر النبي ﷺ الصلاة يوماً في غزوة تبوك، ثم خرج فصلّى الظهر والعصر جميعاً، ثم دخل ثم خرج فصلّى المغرب والعشاء جميعاً. رواه مالك عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ. قال ابن عبد البر، هذا حديث صحيح ثابت الإسناد^(٣).

التعليل: لأن الجمع من رخص السفر، فلم يختص بحالة كسائر رخصه.

(١) سلف تعليق (٢) / ص ٥٠٧.

(٢) انظر «الإنصاف» ٣٣٩/٢، و«المغني» ١٣٧/٣، و«المجموع شرح المهذب» ٢٣٧/٤، ٢٣٨، و«الاختيارات» ص ١٣٦، و«مجموع الفتاوى» ٧٢-٨٤، و«الدرر السنية» ٢١٠/٣، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٣٣٠/٢، و«الفروع» ٧١/٢، و«نيل الأوطار» ٢٤٥-٢٤٨، و«فتح الباري» ٢٤/٢، و«معالم السنن» ٥٤/٢.

(٣) سلف ص ٤٩٢ / تعليق (٣).

وعن أحمد: أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِحَالَةِ السَّيْرِ وَحُمَلٍ عَلَى الاستِحْبَابِ. وتقدّم^(١) وقيل: يفعلُ المريضُ الأرفقَ به من التقديم والتأخير وهو أفضل. زاد الموفق: فإن استويا عنده فالأفضل التأخير.

وقال ابن رزين: ويفعل الأرفق إلا في جمع المطر فإن التقديم أفضل. وعن أحمد: جمع التأخير أفضل. قال الشارح: لأنّه أحوط، وفيه خروج من الخلاف، وعملاً بالأحاديث كلها اهـ.

وقال في «روضة الفقه»: الأفضل في جمع المطر التأخير. وقيل: جمع التأخير أفضل في السفر دون الحضر اهـ.

وقال الآمدي: إن كان سائراً فالأفضل التأخير، وإن كان في المنزل فالأفضل التقديم. وقال في «المذهب»: الأفضل في حق مَنْ يريد الارتحال في وقت الأولى، ولا يغلب على ظنه النزول في وقت الثانية أن يُقدّم الثانية. وفي غير هذه الحالة الأفضل تأخير الأولى إلى دخول وقت الثانية اهـ.

وقيل: جمع التقديم أفضل في جمع المطر، نقله الأثرم، وجمع التأخير أفضل في غيره. وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: في جواز الجمع للمطر في وقت الثانية وجهان، لأنّ لا نثق بدوامه كما تقدّم عنه.

قال في «الإنصاف»: قلت: ذكر في «المبهبج» وجهاً بأنّه لا يجمع مؤخراً بعذر المطر، نقله ابن تميم، وقال: هو ظاهر كلام الإمام أحمد. وظاهر «الفروع» إطلاق هذه الأقوال اهـ.

فأمّا الجمع للمطر فإنّما يجمع في وقت الأولى، لأنّ السلف إنّما كانوا يجمعون في وقت الأولى، ولأنّ تأخير الأولى إلى وقت الثانية يُفضي إلى لزوم المشقة، والخروج في الظلمة، أو طول الانتظار في المسجد إلى دخول وقت العشاء، ولأنّ العادة اجتماع الناس للمغرب، فإذا

(١) ص ٤٨٥ وما بعدها.

حبسهم في المسجد ليجمع بين الصلاتين، كان أشقَّ من أن يصلي كل صلاة في وقتها، وربما يزول العذر قبل خروج وقت الأولى، فيطل الجمع ويمتنع. وإن اختاروا تأخير الجمع، جاز.

والمستحب أن يؤخر الأولى عن أول وقتها شيئاً. قال الأثرم: سألت أبا عبد الله عن الجمع بين الصلاتين في المطر؟ قال: نعم، يجمع بينهما، إذا اختلط الظلام قبل أن يغيب الشفق، كذا صنع ابن عمر. قال الأثرم وحدثنا أبو أسامة، حدثنا عبيد الله، عن نافع، قال: كان أمراؤنا إذا كانت الليلة المطيرة أبطؤوا بالمغرب، وعجلوا العشاء قبل أن يغيب الشفق، فكان ابن عمر يصلي معهم، ولا يرى بذلك بأساً. قال عبيد الله: ورأيت القاسم وسالماً يصليان معهم، في مثل تلك الليلة. قيل لأبي عبد الله: فكأن سنة الجمع بين الصلاتين في المطر عندك أن يجمع قبل أن يغيب الشفق، وفي السفر يؤخر حتى يغيب الشفق؟ قال: نعم.

الترجيح:

قلت: القول الأول وهو جواز جمع التقديم والتأخير والأفضل فعل الأرفق به من تقديم أو تأخير إلا في المطر فالأولى التقديم لما تقدم، والله أعلم.

مسألة: يستثنى من ذلك جمعا عرفة ومزدلفة، فيقدم العصر في عرفة، ويصليها مجموعة مع الظهر جمع تقديم. ويؤخر المغرب ليجمعها مع العشاء في مزدلفة عند وصوله إليها.

الدليل: فعله ﷺ لاشتغاله وقت العصر بعرفة بالدعاء، ووقت المغرب ليلة مزدلفة بالسَّير إليها^(١).

قال ابن تيمية: المشروع في الجمع بمزدلفة تأخير المغرب إلى وقت العشاء، بالسنة المتواترة، واتفاق المسلمين. وما علمت أحداً من العلماء سوغ له هناك أن يصلي العشاء في طريقه، وإنما اختلفوا في المغرب: هل له أن يصليها في طريقه؟ على قولين اهـ.

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم: لم يكن النبي ﷺ يجمع في منى ولا ثبت أنه جمع

(١) انظر ما سلف ص ٤٨٥ / تعليق (١).

الصلاتين في منى حال نزوله اهـ.

مسألة: فإن استوى التقديم والتأخير في الرفق، فالتأخير أفضل، لأنه أحوط. وفيه خروج من الخلاف، وعمل بالأحاديث كلها، سوى جمع عرفة، فالتقديم فيه أفضل، لما سبق، وإن كان الأرفق به التأخير، اتباعاً للسنة.

وقال في «الكافي» وابن منجى في «شرح» الأفضل التأخير في المرض، وفي المطر التقديم^(١) اهـ.

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي: فإذا جدَّ به السير في وقت الأولى، ونزل في وقت الثانية، فالأفضل التأخير، وإن كان الأمر بالعكس، فالأفضل التقديم، وإن كان يحصل بجمع التقديم أو بجمع التأخير مصلحة مثل تحصيل جماعة، فالأفضل الأمر الذي تحصل فيه المصلحة اهـ^(٢).

نص: «واعتبرت (خ) له النية، فإن جمع في وقت الأولى اعتبرت (خ) النية عند إحرامها. ويعتبر (و) تقديمها على الثانية مطلقاً».

ش: ويشترط للجمع في وقت الأولى: ظهراً كانت أو مغرباً، وهو جمع التقديم، ثلاثة شروط:

أحدها: نية الجمع عند إحرامها، هذا المذهب، خلافاً للثلاثة كما أشار إليه المؤلف لأنه عمل، فيدخل في عموم قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»^(٣) وكل عبادة اشترطت فيها النية اعتبرت في أولها كنية الصلاة، ولا تشترط نية الجمع عند إحرام الثانية.

(١) انظر «كشف القناع» ٥/٦، و«الإنصاف» ٢/٣٤٠، ٣٤١، و«المبدع» ٢/١٢٠، و«المغني» ٣/١٣٦، ١٣٧، و«الاختيارات» ص ١٣٦، و«مجموع الفتاوى» ٥٦/٢٤، ٥٧، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٢/٣٣١، و«الشرح الكبير» ١/٤٤٦، و«الفروع» ٢/٦٩، و«الكافي» ١/٢٠٤.

(٢) «الفتاوى السعدية» ص ١٧٦.

(٣) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وقيل: لا تُشترطُ النية للجمع. اختاره أبو بكرٍ والشيخُ تقيُّ الدينِ ابنُ تيميةَ وقال: هو قولُ الجمهورِ كمالكٍ وأبي حنيفةَ، وهو أحدُ القولينِ في مذهبِ أحمدَ، وهو مقتضى نصوصه اهـ. واختاره الشيخ عبد الرحمن السعدي.

وقيل: تجزئه النية بعد السلام منها، وقبل إحرام الثانية.

وقيل: تُجزئُ النية عند إحرام الثانية. اختاره في «الفائق».

وقيل: محلُّ النية إحرام الثانية، لا قبله ولا بعده. ذكره ابن عقيل. وجزم في «الترغيب» باشتراط النية عند إحرام الأولى وإحرام الثانية أيضاً.

قال ابن تيميمٍ: ومتى قلنا: محلُّ النية الأولى، فهل تجبُ في الثانية؟ على وجهين اهـ.

وفي وجه: موضعُ النية من أول الصلاة الأولى إلى سلامها، أي ذلك نوى فيه أجزاءه؛ لأنَّ موضعَ الجمع حين الفراغ من آخر الأولى إلى الشروع في الثانية، فإذا لم تتأخر النية عنه أجزاء ذلك.

الترجيح:

قلت: والصحيح القول بأنه لا تشترط النية للجمع لأنه إذا قام للصلاة الثانية فإنه سينويها عصرًا أو عشاءً وهذا يكفي، والله أعلم.

فائدة: قال الشيخُ عبد الله أبا بطين: لا بأس أن يُعلم الإمامُ المأمومين أنه ناول للجمع، ولم أسمع في ذلك شيئاً عن الصحابة، كما هو حجة من لم يشترط النية للجمع اهـ.

وقال الشيخُ محمد بن إبراهيم: لو أخبر الجماعة لا على وجه السنة، بل على قصد الموافقة، جاز اهـ.

مسألة: ويشترط تقديم الأولى على الثانية في الجمعين، أي جمع التقديم والتأخير باتفاق الأربعة كما أشار إليه المؤلف، فلا يختص هذا الشرط بجمع التقديم، فالترتيب بين المجموعتين كالترتيب في الفوائت، يسقط بالنياسان، لأنَّ إحداهما هنا تبع لاستقرارهما، كالفوائت. قدّمه ابن تيميمٍ و«الفائق». قال المجد في «شرحه»، وتبعه الزركشي: الترتيب معتبرٌ هنا، لكن بشرط الذكر، كترتيب الفوائت اهـ. والصحيح من المذهب الذي عليه جماهير

الأصحاب: أنه لا يسقط بالنسيان. قاله^(١) في «الإنصاف». قال في «المنتهى»: ويشترط له -أي للجمع- ترتيب مطلقاً^(٢).

نص: «واعتُبرت (خ) الموالاة، إلا بقدر إقامة ووضوء».

ش: الشرط الثاني: الموالاة على الصحيح من المذهب، خلافاً للثلاثة كما أشار إليه المؤلف. فلا يُفرّق بين المجموعتين إلا تفريقاً يسيراً، لأن معنى الجمع المتابعة والمقارنة، ولا يحصل ذلك مع التفريق الطويل، إلا بقدر إقامة ووضوء خفيف، لأن ذلك يسير، وهو معفو عنه، وهما من مصالح الصلاة، وهذا تقدير اليسير.

وصحّح في «المغني» و«الشرح»، وجزم به في «الوجيز»: أن يرجعه إلى العرف، كالقبض والحرز. قال الموفق: لأن ما لم يرد الشرع بتقديره لا سبيل إلى تقديره، والمرجع فيه إلى العرف اهـ. فإن طال الوضوء بطل الجمع. ولا يضّر كلام يسير لا يزيد على ذلك، أي على قدر الإقامة، والوضوء الخفيف، من تكبير عيد أو غيره، كذكر وتلبية، ولو كان الكلام غير ذكر، كالسكوت اليسير.

واختار الشيخ تقي الدين ابن تيمية عدم اشتراط الموالاة. وأخذه من رواية أبي طالب والمروذي: للمسافر أن يصلي العشاء قبل مغيب الشفق. وعلمه الإمام أحمد بأنه يجوز له الجمع. وأخذه أيضاً من نصّه في جمع المطر، إذا صلى إحداها في بيته، والصلاة الأخرى في المسجد فلا بأس واختاره الشيخ عبد الرحمن السعدي.

قلت: وهو الصواب، والله أعلم.

مسألة: فإن صلى السنة الراتبية وغيرها بين المجموعتين جمع تقديم، لاسجود سهو، ولو بعد سلام الأولى، بطل الجمع، وهو المذهب، لأنه فرّق بينهما بصلاة، كما لو قضى فائتة، ولو لم تطل الصلاة، كما يعلم من كلامه في «المبدع»، وأما سجود السهو بينهما فلا يؤثّر، لأنه يسير،

(١) هكذا في «كشاف القناع» ولم أجده في النسخة المطبوعة من «الإنصاف».

(٢) انظر «كشاف القناع» ٦/٢، ٧، و«الإنصاف» ٢/٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٦، و«المغني» ٣/١٣٧، ١٣٨، و«الاختيارات» ص ١٣٧، و«مجموع الفتاوى» ١٦/٢٤، و«الدرر السنية» ٣/٢١١، و«المختارات الجلية» ص ٦٧، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٢/٣٣٢، و«الفروع» ٢/٧٢، و«معونة أولي النهى» ١/٢٤٦.

وَمِنْ تَعَلُّقِ الْأُولَى، وَتَقَدَّمَ فِي سَجُودِ السَّهْوِ كَلَامُ الْفُصُولِ: أَنَّهُ يَسْجُدُ بَعْدَهُمَا.

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: لَا تَبْطُلُ، كَمَا لَوْ تَيَمَّمَتْ. وَقَالَ فِي «الْإِنْتِصَارِ»: يَجُوزُ التَّنْفُلُ أَيْضاً بَيْنَهُمَا. وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لَا بَأْسَ أَنْ يَتَطَوَّعَ بَيْنَهُمَا. قَالَ الْقَاضِي: رَوَايَةُ أَبِي طَالِبٍ تَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الْجَمْعِ وَإِنْ لَمْ تَحْصُلِ الْمَوَالَاةُ. وَتَقَدَّمَ أَنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ لَا يَشْتَرِطُ الْمَوَالَاةَ فِي الْجَمْعِ^(١).

نص: «وَيُعْتَبَرُ (و) وَجُودُ الْعُذْرِ عِنْدَ إِحْرَامِهَا وَسَلَامِ الْأُولَى».

ش: الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ الْعُذْرُ الْمُبِيحُ لِلْجَمْعِ مِنْ سَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ، مَوْجُوداً عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاتَيْنِ الْمَجْمُوعَتَيْنِ، وَعِنْدَ سَلَامِ الْأُولَى، هَذَا الْمَذْهَبُ، وَفَاقاً لِلثَّلَاثَةِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ. لِأَنَّ افْتِتَاحَ الْأُولَى مَوْضِعُ النِّيَّةِ وَفِرَاقُهَا، وَافْتِتَاحُ الثَّانِيَةِ مَوْضِعُ الْجَمْعِ.

وَقِيلَ: لَا يَشْتَرِطُ وَجُودُ الْعُذْرِ عِنْدَ سَلَامِ الْأُولَى. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَا أَثَرَ لَانْقِطَاعِهِ عِنْدَ سَلَامِ الْأُولَى إِذَا عَادَ قَبْلَ طَوْلِ الْفَضْلِ.

وَقِيلَ: يُشْتَرِطُ وَجُودُ الْعُذْرِ فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ الْأُولَى. اخْتَارَهُ صَاحِبُ «التَّبَصُّرَةِ».

مَسْأَلَةٌ: فَلَوْ أَحْرَمَ نَاوِي الْجَمْعِ بِالْأُولَى مِنَ الْمَجْمُوعَتَيْنِ، مَعَ وُجُودِ مَطَرٍ، ثُمَّ انْقَطَعَ الْمَطَرُ، وَلَمْ يَعُدْ، فَإِنْ حَصَلَ وَحَلٌّ لَمْ يَنْطَلِ الْجَمْعُ، لِأَنَّ الْوَحْلَ مِنَ الْأَعْذَارِ الْمُبِيحَةِ، وَهُوَ نَاشِئٌ مِنَ الْمَطَرِ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يَنْقَطِعِ الْمَطَرُ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ وَحَلٌّ بَطُلَ الْجَمْعُ، لَزَوَالِ الْعُذْرِ الْمُبِيحِ لَهُ، فَيُؤَخَّرُ الثَّانِيَّةُ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُهَا.

وَإِنْ زَالَ الْمَطَرُ فِي أَثْنَاءِ الْأُولَى، ثُمَّ عَادَ قَبْلَ الْفِرَاقِ مِنْهَا، أَوْ انْقَطَعَ بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِالثَّانِيَةِ جَازَ الْجَمْعُ، وَلَمْ يُؤْثَرْ انْقِطَاعُهُ، لِأَنَّ الْعُذْرَ وَجَدَ فِي وَقْتِ النِّيَّةِ، وَهُوَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِالْأُولَى، وَفِي وَقْتِ الْجَمْعِ، وَهُوَ آخِرُ الْأُولَى وَأَوَّلُ الثَّانِيَةِ فَلَمْ يَضُرَّ عَدَمُهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ.

مَسْأَلَةٌ: وَإِنْ شَرَعَ فِي الْجَمْعِ مَسَافِرٌ لِأَجْلِ السَّفَرِ، فَزَالَ سَفَرُهُ بِوَصُولِهِ إِلَى وَطَنِهِ، أَوْ نِيَّتِهِ الْإِقَامَةَ، وَوُجِدَ وَحَلٌّ أَوْ مَرَضٌ أَوْ مَطَرٌ، بَطُلَ الْجَمْعُ لَزَوَالِ مُبِيحِهِ، وَالْعُذْرُ الْمُتَجَدِّدُ غَيْرُ حَاصِلٍ عَنِ الْأَوَّلِ، بِخِلَافِ الْوَحْلِ بَعْدَ الْمَطَرِ.

(١) انظر «كشف القناع» ٧/٢، و«الإنصاف» ٣٤٢/٢، ٣٤٣، و«المغني» ١٣٨/٣، و«الاختيارات» ص ١٣٧، و«المختارات الجلية» ص ٦٨، و«الفروع» ٧٢/٢، و«الشرح الكبير» ٤٤٧/١، و«المبدع» ١٢٢/٢، و«الانتصار» ٥٦٥/٢، و«الإفصاح» ١٥٩/١.

مسألة: ولا يشترطُ دوامُ العُذرِ إلى فراغِ الثانيةِ في جمعِ مطرٍ ونحوه، كثلجٍ وبردٍ إن خلفه وحلٌّ، بخلافِ غيره، كسفرٍ ومريضٍ، فيشترطُ استمرارُهُ إلى فراغِ الثانيةِ، فلو انقطعَ السَّفَرُ في الأولى بنيةِ إقامةٍ ونحوها، كمروره بوطنه أو بلدٍ له به امرأةٌ، بطلَ الجمعُ والقصرُ كما تقدَّمَ على الصحيح من المذهب، لزوالِ مبيحهما، ويُنْتَمُ الأولى، وتصحُّ فرضاً لوقوعها في وقتها. ويؤخَّرُ الثانيةُ حتى يدخلَ وقتها.

مسألة: وإن انقطعَ السفرُ في الثانيةِ بطلَ الجمعُ والقصرُ أيضاً، لزوالِ مبيحهما، ويتمُّها نفلاً، كمن أحرمَ بفرضٍ قبل دخولِ وقته غيرَ عالمٍ. وقيل: تبطلُ.

وقيل: لا يبطلُ الجمعُ. كانقطاعِ المطرِ في الأشهرِ، قال بعضُ أصحابِ الشافعي: هذا الذي يقتضيه مذهبُ الشافعي.

والفرق ظاهرٌ: إن نتيجةَ المطرِ وحلٌّ فيتبعُهُ. وهما في المعنى سواء، قاله في «الفروع». وقال في «الحواشي»: والفرق أنه لا يتحقَّقُ انقطاعُ المطرِ لاحتمالِ عَوْدَةِ في أثناءِ الصلاةِ، وقد يخلفُهُ عذرٌ مبيحٌ، وهو الوحل، بخلافِ مسألتنا هـ.

ومريضٌ كمسافرٍ في جمعٍ، فيما إذا برىء في الأولى أو الثانية على ما تقدَّمَ تفصيلُهُ^(١). فائدة: يُصَلِّي سُنَّةَ الظُّهرِ بعدَ صلاةِ العصرِ من غيرِ كراهةٍ. قاله أكثرُ الأصحابِ وقيل: لا يجوزُ.

وقيل: إن جمعَ في وقتِ العصرِ لم يُجْزَ، وإلا جازَ، لبقاءِ الوقتِ إذن. ويصلي في مزدلفةٍ، ويقدم سُنَّةَ العشاءِ بعدَ سُنَّةِ المغربِ، على الصحيح من المذهبِ وقال ابنُ عقيلٍ: الأشبهُ عندي أن يؤخَّرها إلى دخولِ وقتِ العشاءِ.

قال الموفق: وإذا جمعَ في وقتِ الأولى فله أن يصلي سُنَّةَ الثانيةِ منهما، ويوترَ قبل دخولِ

(١) انظر «كشاف القناع» ٢/ ٧، ٨، و«الإنصاف» ٢/ ٣٤٤-٣٤٥، و«المغني» ٣/ ١٣٩، و«الفروع» ٢/ ٧٣.

وقت الثانية، لأنَّ سنتها تابعة لها، فيُتبعها في فعلها ووقتها، والوتر وقتُه ما بين صلاة العشاء إلى صلاة الصُّبح، وقد صلى العشاء فدخل وقتُه (١) هـ.

نص: «وإنَّ جمع في وقت الثانية فإنَّه يُعتبر (و) نيَّة الجمع قبل أن يضيق وقت الأولى عن فعلها».

ش: وإنَّ جمع جمع تأخير في وقت الثانية اشترط له شرطان:

أحدهما: يجوزُ نيَّة الجمع في وقت الأولى من أوله إلى أن يبقى منه قدر ما يُصلِّيها، لأنَّه متى أخرها عن وقتها بلا نيَّة صارت قضاء لا جمعاً، ما لم يضيق وقت الأولى عن فعلها، فإن ضاق وقت الأولى عن فعلها، لم يصحَّ الجمع، هذا المذهب.

التعليل: لأنَّ تأخيرها إلى القدر الذي يضيق عن فعلها حرامٌ. ويأثم بالتأخير لما تقدَّم.

وقال المجد: وإنَّ جمع في وقت الثانية اشترطت نيَّة الجمع قبل أن يبقى من وقت الأولى بقدرها، لفوات فائدة الجمع، وهو التخفيف بالمقارنة بينهما. وقاله غيره.

وقيل: يصحُّ، ولو بقي قدرٌ تكبيرة من وقتها أو ركعة.

قال ابنُ البنَّا في «العقود»: وقتُ النيَّة إذا أخر من زوال الشمس أو غروبها إلى أن يبقى من وقت الأولى قدر ما ينويها فيه، لأنَّه به يكون مدرِكاً لها أداءً (٢).

نص: «ونعتبر (و هـ) استمرار العذر إلى وقت الثانية».

ش: والشرط الثاني: استمرار العذر إلى دخول وقت الثانية منهما. قال في «الإنصاف»: لا أعلم فيه خلافاً هـ.

التعليل: لأنَّ المجوز للجمع العذر، فإذا لم يستمرَّ وجب أن لا يجوزَ لزوال المقتضي، كالمرضى يبرأ، والمسافر يُقدِّم، والمطرُ ينقطع. ولا أثر لزواله بعد دخول وقت الثانية، لأنَّها صارتا واجبتين في ذمته، فلا بد له من فعلهما.

(١) انظر «الإنصاف» ٢/ ٣٤٤، و«المغني» ٣/ ١٤٠.

(٢) انظر «كشاف القناع» ٨/ ٢، و«الإنصاف» ٢/ ٣٤٥، ٣٤٦، و«المغني» ٣/ ١٣٨.

مسألة: ويُشترطُ الترتيبُ في الجمعين، على الصحيح من المذهب، كما تقدّم، لكن إن جمع في وقتٍ الثانية وضاقَ الوقتُ عنهما، قال في «الرعاية»: أو ضاقَ وقتُ الأولى عن إحداهما، ففي سقوطِ الترتيبِ لضيقِهِ وجهان.

مسألة: ولا تشترطُ الموالاة في جمعِ التأخير، فلا بأس بالتطوُّع بينهما نصّاً، ولا تشترطُ أيضاً نيّةَ الجمع، لأنَّ الثانيةَ مفعولةٌ في وقتها، فهي أداءٌ بكل حال.

وقيل: تشترطُ الموالاة، لأنَّ الجمعَ حقيقتهُ ضمُّ الشيء إلى الشيء، ولا يحصلُ مع التفريقِ فيأثمُ بالتأخيرِ عمداً، وتكونُ الأولى قضاءً. ولا يقصُرُها المسافرُ.

وقدّم أبو المعالي أنه لا يَأثمُ به، وأمّا الصلاة فصحيحةٌ بكل حالٍ، كما لو صَلَّى الأولى في وقتها مع نيّةِ الجمع، ثم تركهُ.

قلت: والصوابُ الأول، والله أعلم.

فصل

ولا يشترطُ في الجمع -تقديماً كان أو تأخيراً- اتّحادُ إمامٍ ولا مأموماً، على الصحيح من المذهب، فلو صَلَّى من يجمعُ الأولى وحده، ثمَّ الثانيةَ إماماً، أو مأموماً، أو صَلَّى إمامٌ الأولى وإمامٌ آخرُ الثانيةَ، أو صَلَّى مع الإمامِ مأموماً الأولى، وآخرُ الثانيةَ، أو نوى الجمعَ خلف من لا يجمعُ، أو نوى الجمعَ إماماً بمن لا يجمعُ، صحَّ الجمعُ في هذه الصورِ كلّها، على الصحيح من المذهب.

التعليل: لأنَّ لكلَّ صلاةٍ حكمَ نفسها، وهي منفردةٌ بنيتّها، فلم يُشترطِ اتّحادُ الإمامِ والمأموماً، كغيرِ المجموعتين.

وقال ابنُ عقيلٍ: يعتبرُ اتّحادُ المأموماً.

وقيل: يعتبرُ اتّحادُ الإمامِ والمأموماً أيضاً.

قلت: والراجحُ الأول، والله أعلم.

تنمّة: إذا بان فسادُ الأولى بعدِ الجمعِ بنسيانِ رُكنٍ أو غيره، بطلت، وكذا الثانية، فلا جمعَ، ولا تبطلُ الأولى ببطلانِ الثانية، ولا الجمعُ إن صلاها قريباً. وإن ترك ركناً ولم يدرِ من أيّهما تركه، أعادهما إن بقي الوقتُ، وإلا قضاهما^(١).

(١) انظر «كشف القناع» ٨/٢، ٩، و«الإنصاف» ٢/٣٤٦، ٣٤٧، و«المغني» ٣/١٣٩، ١٤٠.

باب آداب السفر

قال النووي: هذا بابٌ مهمٌّ تتكرَّر الحاجةُ إليه، ويتأكَّد الاهتمامُ به، وقد ذكره الماورديُّ والقاضي أبو الطيّب والبيهقي وغيرهم في أواخر كتاب الحجِّ. ورأيتُ تقديمه هنا لوجهين: أحدهما: استباقُ الخيرات. والثاني: أنَّه هنا أنسبُ.

وقد بسطه البيهقيُّ بسطاً حسناً في كتابه «السنن الكبير»، وقد جمعت أنا جملاً كبيراً منه في أوَّل كتاب «الإيضاح» في المناسك، وجملةٌ صالحةٌ في كتاب الأذكار ممَّا يتعلَّق بأذكاره، والمقصودُ هنا الإشارةُ إلى آدابه مختصرةً، وفي الباب مسائلُ:

إحداها: إذا أراد سفرًا استَحَبَّ أن يشاورَ من يثقُ بدينه وخبرته وعلمه في سفره في ذلك الوقت، ويجب على المستشارِ النصيحةُ والتخلي من الهوى وحفظ النفس، قال الله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وتظاهرت الأحاديثُ الصحيحةُ أنَّ أصحابَ النَّبيِّ ﷺ كانوا يشاورونه في أمورهم.

الثانية: إذا عزمَ على السَّفرِ فالسُّنةُ أن يستخيرَ الله تعالى فيصليَّ ركعتين من غيرِ الفريضة، ثمَّ يدعو بدعاء الاستخارة، وقد سبق بيانهُ وبيانُ هذه الصلاة وما يتعلَّقُ بها في باب صلاة التطوع.

الثالثة: إذا استقرَّ عزمه لسفرٍ حجٍّ أو غزوٍ أو غيرهما، فينبغي أن يبدأ بالتَّوبة من جميع المعاصي والمكروهات، ويخرج من مظالم الخلق، ويقضي ما أمكنه من ديونهم، ويردَّ الودائع، ويستحلَّ كلَّ من بينه وبينه معاملةٌ في شيءٍ أو مصاحبةٌ، ويكتب وصيته، ويُشهد عليه بها، ويوكل من يقضي ما لم يتمكن من قضائه من ديونه، ويترك لأهله ومن يلزمه نفقته نفقتهم إلى حين رجوعه.

الرابعة: في إرضاء والديه ومن يتوجَّه عليه برُّه وطاعته، فإنَّ منعه الوالدُ السَّفرَ، أو منعَ

الزوج امرأته، ففيه تفصيلٌ نذكره إن شاء الله تعالى في باب الفوات والإحصار.

الخامسة: إذا سافر لحجٍّ أو غزوٍ أو غيرهما فينبغي أن يحرص أن تكون نفقته حلالاً خالصةً من الشبهة، فإن خالف وحجَّ أو غزا بهالٍ مغصوبٍ عصى، وصحَّ حجُّه وغزوه في الظاهر، لكنه ليس حجاً مبروراً، وسيأتي في كتاب الحج إن شاء الله تعالى.

السادسة: يستحبُّ للمسافر في حجٍّ أو غيره مما يحمل فيه الزاد أن يستكثر من الزاد والنفقة ليواسي منه المحتاجين، وليكن زاده طيباً لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧] والمراد بالطيب هنا الجيد، والخبيث الرديء، ويكون طيب النفس بما ينفقه ليكون أقرب إلى قبوله.

السابعة: يستحبُّ ترك المماحكة^(١) فيما يشتره لأسباب سفر حجِّه وغزوه ونحوهما من أسفار الطاعة، وكذا كلُّ قربة.

الثامنة: يستحبُّ أن لا يشارك غيره في الزاد والراحلة والنفقة، لأنَّ ترك المشاركة أسلم منه؛ لأنَّه يمتنع بسببها من التصرف في وجوه الخير من الصدقة وغيرها، ولو أذن شريكه لم يوثق باستمراره، فإن شارك جاز، واستحبَّ أن يقتصر على دون حقه، وأمَّا اجتماع الرُّفقة على طعامٍ يجمعونه يوماً يوماً فحسنٌ، ولا بأس بأكل بعضهم أكثر من بعض إذا وثق بأن أصحابه لا يكرهون ذلك، فإن لم يثق لم يزد على قدر حصته، وليس هذا من باب الربا في شيء، وقد صحَّت الأحاديث في خلط الصحابة - رضي الله عنهم - أزوادهم. وستأتي المسألة في باب الخلطة في المواشي، وسنزيدها إيضاحاً هناك إن شاء الله تعالى.

وعن وحشي بن حرب - رضي الله عنه - أن أصحاب رسول الله ﷺ قالوا: يا رسول الله، إنا نأكل ولا نشبع! قال: «فلعلكم تفرقون» قال: «فاجتمعوا على طعامكم، واذكروا اسم الله

(١) المماحكة: التهادي في التخاصم والمنازعة عند المساومة.

يبارك لكم فيه»^(١).

التاسعة: إذا أراد سفر حج أو غزو لزمه تعلُّمُ كَيْفِيَّتَها، إذ لا تصحُّ العبادةُ ممَّن لا يعرفُها، ويُسْتَحَبُّ لمُرِيدِ الحَجِّ أن يستصحبَ معه كتاباً واضحاً في المناسكِ جامعاً لمقاصدِها، ويديمَ مطالعته، ويكرِّرها في جميعِ طريقه لتصيرَ مُحَقَّقةً عنده، ومن أخلَّ بهذا من العوامِّ يخافُ أن لا يصحَّ حجُّه لإخلاله بشرطٍ من شروطِ أركانه ونحو ذلك، وربما قلَّد بعضهم بعضَ عوامِّ مكة، وتوهمَ أنَّهم يعرفون المناسكَ مُحَقَّقةً فاغترَّ بهم، وذلك خطأ فاحشٌ.

وكذا الغازي وغيره يُسْتَحَبُّ أن يستصحبَ معه كتاباً معتمداً مشتملاً على ما يحتاجُ إليه من أمورِ القتالِ وأذكاره، وتحريمِ الهزيمة، وتحريمِ الغلول والغدرِ وقتلِ النساءِ الصبيانِ ومن أظهرَ لفظَ الإسلامِ وأشباه ذلك. ويتعلَّمُ المسافرُ لتجارةٍ ما يحتاجُ إليه من البيوع، وما يحلُّ ويحرمُ، ويُسْتَحَبُّ ويكره، وما هو راجعٌ على غيره. وإن كان متعبداً سائحاً مُعْتَزِلاً للناسِ تعلَّم ما يحتاجُ إليه من أمورِ دينه، وإن كان ممن يصيدُ تعلَّم ما يحتاجُ إليه أهلُ الصيد، وما يباحُّ منه وما يحرمُ، وما يباحُّ به الصيدُ، وشرطُ الزكاة، وما يكفي فيه قتلُ الكلبِ والسهم ونحوهما. وإن كان راعياً تعلَّم ما يحتاجُ إليه، وهو ما ذكرناه في حقِّ المعتزِّل مع كَيْفِيَةِ الرِّفْقِ بالدوابِّ وذبحها. وإن كان رسولاً إلى سلطانٍ ونحوه تعلَّم آدابَ مخاطباتِ الكبارِ، وجواب ما يعرضُ وما يحلُّ من ضيافاتهم وهداياهم، وما يجبُ مراعاته من النصيحِ وتحريمِ للغدرِ

(١) حديثٌ حسنٌ بشواهده، وأخرجه أبو داود (٣٧٦٤)، وابن ماجه (٣٢٨٦)، وابن حبان (٥٢٢٤)، والحاكم ١٠٣/٢ من طرق عن الوليد بن مسلم، عن وحشي بن حرب بن وحشي بن حرب، عن أبيه، عن جده وحشي رضي الله عنه.

وهذا إسناد ضعيف، الوليد بن مسلم مدلس، وقد عنعن.

وله شاهد من حديث جابر عند أبي يعلى (٢٠٤٥)، والطبراني في «الأوسط» (٧٣١٣)، وابن عدي في «الكامل» ١٩٨٣/٥، وأبي نعيم في «أخبار أصبهان» ٩٦/٢ من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه. قال الهيثمي في «المجمع» ٢١/٥: فيه عبد المجيد بن أبي رواد وهو ثقة وقد ضُعِف، وأشار المنذري إلى توثيقه بعد أن أورد الحديث في «الترغيب والترهيب» ١٣٤/٣.

وانظر شواهده في «صحيح ابن حبان».

ومقامه، ونحو ذلك. وإن كان وكيلاً أو عامل قراضٍ تعلّم ما يباح له من السفر والتصرف، وما يحتاج إلى الإشهاد فيه.

وعلى كل المذكورين تعلم الحال التي يجوز فيها ركوب البحر والتي لا يجوز إن أرادوا ركوبه، وسيأتي بيانه في كتاب الحجّ إن شاء الله تعالى، وهذا كلّهُ يأتي في هذا الكتاب مُفَرَّقاً في مواضعه والله أعلم.

والعاشرة: يُكره ركوب الجلالة، وهي البعير الذي يأكل العذرة، لحديث ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: نهى رسول الله ﷺ عن الجلالة في الإبل أن يُركب عليها. رواه أبو داود بإسنادٍ صحيح^(١).

الحادية عشرة: يستحبُّ له أن يطلب رفيقاً موافقاً، راغباً في الخير، كارهاً للشر، إن نسي ذكره، وإن ذكر أعانه، وإن تيسّر له مع هذا كونه عالماً فليتمسك به، فإنه يمنعه بعلمه وعمله من سوء ما يطرأ على المسافر من مساوئ الأخلاق والضجّر، ويعينه على مكارم الأخلاق ويحثّه عليها. واستحبَّ بعض العلماء كونه من الأجانب لا من الأصدقاء ولا الأقارب، والمختار أن القريب والصديق الموثوق به أولى، لأنه أعون له على مُهمّاته، وأرفق به في أموره، ثم ينبغي أن يحرص على إرضاء رفيقه في جميع طريقه، ويحتمل كلّ واحدٍ منهما صاحبه، ويرى لصاحبه عليه فضلاً وحرمةً، ويصبر على ما يقع منه في بعض الأوقات.

الثانية عشرة: يستحبُّ لمن سافر سفر حجّ أو غزو أن تكون يده فارغة من مال التجارة ذاهباً وراجعاً، لأنّ ذلك يشغل القلب، ويُفوّت بعض المطلوبات، ويجب عليه تصحيح النية في حجّه وغزوه ونحوهما، وهو أن يريد به وجه الله تعالى. قال الله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥] وقال النبي ﷺ: «إنّا الأعمال بالنيات»^(٢).

الثالثة عشرة: يستحبُّ أن يكون سفره يوم الخميس، فإن فاته في يوم الاثنين، وأن يكون

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (٢٥٥٨) ومن طريقه أخرجه البيهقي ٣٣٣/٩، وأخرجه الحاكم ٣٤/٢ وعنه البيهقي ٣٣٣/٩ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) سلف ص ٥٢٠ / تعليق (٣).

باكرًا، ودليلُ الخميس حديثُ كعب بن مالك: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ يَوْمَ الْخَمِيسِ. رواه البخاري ومسلم. وفي رواية في «الصحيحين»: كان يجب أن يخرج يوم الخميس. وفي رواية في «الصحيحين»: قلما كان رسولُ الله ﷺ يخرجُ إلا يومَ الخميس^(١).

ودليلُ يوم الاثنين عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هاجر من مَكَّةَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ^(٢). ودليلُ البكورِ حديثُ صَخْرٍ الْغَامِدي -رضي الله عنه- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا»، وكان إذا بعث جيشاً أو سريةً بعثهم في أوَّلِ النهار، وكان صَخْرٌ تاجراً، فكان يبعثُ تجارتَهُ أوَّلَ النهارِ فأثرى وكثر ماله. رواه أبو داودَ والترمذِيُّ، وقال: حديثٌ حسن^(٣).

الرابعة عشرة: يُسْتَحَبُّ إذا أَرَادَ الخُرُوجَ من منزله أن يصليَّ ركعتين، يقرأُ في الأولى بعد الفاتحة: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ وفي الثانية ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ففي الحديثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قال: «ما خلفَ عبدٌ عندَ أهلهِ أفضلَ من ركعتين يركعهما عندهم حين يُريدُ سفراً»^(٤). وعن

(١) أخرجه البخاري (٢٩٤٩)، ومسلم (٢٧٦٩) من حديث كعب بن مالك، رضي الله عنه.

(٢) حديث ضعيف، أخرجه أحمد (٢٥٠٦)، والطبراني في «الكبير» (١٢٩٨٤)، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٢٣٣/٧ و ٢٣٤ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وفي إسناده عبدالله بن لهيعة، وهو ضعيف.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٦٠٦)، والترمذي (١٢١٢)، وابن ماجه (٢٢٣٦)، وابن حبان (٤٧٥٤) و (٤٧٥٥) من طريق عُمارَةَ بن حديد، عن صخر الغامدي رضي الله عنه.

قلنا: وهذا إسناده ضعيف. عُمارَةُ بن حديد لم يوثقه أحد سوى ابن حبان، وقال ابن المديني: لا أعلم أحداً روى عنه غير يعلى بن عطاء، وقال أبو زرعة: لا يعرف، وقال أبو حاتم: مجهول. لكن لقوله: «اللهم بارك لأمتي في بكورها» شواهد تقويه منها: عن علي عند عبدالله بن أحمد في «زوائده» على «المسند» (١٣٢٠) وانظر تمام تخريجه وشواهد في «صحيح ابن حبان» و «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

(٤) حديث معضل، وأخرجه ابن أبي شيبة ٨١/٢، والطبراني في «المناسك» كما في «الإصابة» ٣٧٣/٦، وابن عساكر في «تاريخ دمشق الكبير» ١٦/ ورقه ٥٩٣ من طريق المُقَطَّم -على خلافٍ في اسمه- بن المقدام، مرسلاً.

قال الحافظ في «الإصابة» ٣٧٣/٦ بعد أن ذكر الحديث رواه الطبراني، هكذا أورده الشيخ محيي الدين النووي في كتاب «الأذكار» [ص ٢١٤] له، ووقفت على ذلك في عدة نسخ، حتى في النسخة =

أنس قال: كان النبي ﷺ لا ينزل منزلاً إلا ودعه بركعتين. رواه الحاكم وقال: هو صحيح على شرط البخاري^(١)، ويستحب أن يقرأ بعد سلامه آية الكرسي و لإيلاف قريش، فقد جاء فيها آثار السلف مع ما عُلِمَ من بركة القرآن في كل شيء وكل وقت، ثم يدعو بحضور قلب وإخلاص بما شاء من أمور آخرته ودينه، وللمسلمين كذلك، ويسأل الله تعالى الإعانة والتوفيق في سفره وغيره من أمور، فإذا نهض من جلوسه قال ما روينا من حديث أنس - رضي الله عنه -: «اللهم إليك توجّهت، وبك اعتصمت، اللهم اكفني ما همّني وما لا أهتمّ له، اللهم زودني التقوى واغفر لي ذنبي»^(٢).

الخامسة عشرة: يستحب أن يُودّع أهله وجيرانه وأصدقاءه وسائر أحبائه، وأن يودّعه، ويقول كل واحدٍ لصاحبه: أستودع الله دينك وأمانتك وخواتيم عملك، زودك الله التقوى، وغفر لك ذنبك، ويسرّ الخير لك حيثما كنت. ومما جاء في هذا من الأحاديث حديث سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهم - كان يقول للرجل إذا أراد سفراً: اذن مني أودّعك كما كان رسول الله ﷺ يُودّعنا، فيقول: «أستودع الله دينك وأمانتك وخواتيم عملك» رواه الترمذي وقال: حديث حسن^(٣)، وعن عبد الله بن يزيد الخطمي الصحابي - رضي الله عنه - قال: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يُودّع الجيش قال: «أستودع الله دينكم

= التي بخطه، مضبوطاً بضم الميم وفتح القاف وتشديد الطاء المهملة، وقد تعقبه الحافظ زين الدين ابن رجب الحنبلي، فقرأت بخطه ما نصّه: هكذا قرأت بخط النووي، وقد وقع له فيه تصحيف عجيب، لأن الذي في «المناسك» للطبراني: عن المُطعم بن المقدم الصنعاني، فجعل المُطعم: المُقَطَّم، والصنعاني الصحابي.

والمطعم بن المقدم من أتباع التابعين... أرسل هذا الحديث، فهو معضل وانظر «الإصابة».

(١) أخرجه ابن خزيمة (٢٥٦٨)، و الحاكم في «المستدرک» ٣١٥/١ و ١٠١/٢ من طريق عبد السلام، و ٤٤٦/١ من طريق أبي عاصم، كلاهما عن عثمان بن سعد، عن أنس رضي الله عنه.

قال الذهبي في «التلخيص»: عبد السلام كذبه الفلاس، وعثمان لين.

(٢) هكذا أورد النووي في «الأذكار» ص ٢١٥.

(٣) أخرجه أحمد (٤٥٢٤)، والترمذي (٣٤٤٢)، وأخرجه أبو داود (٢٦٠٠)، والحاكم ٩٧/٢، وصححه ابن حبان (٢٦٩٣) من حديث ابن عمر، وانظر تمام أخرجه في «المستند» طبع مؤسسة الرسالة.

وأمانتكم وخواتيم أعمالكم» حديث صحيح، رواه أبو داود وغيره بإسنادٍ صحيح^(١). وعن أنس - رضي الله عنه - قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إني أريدُ سفرًا فزودني، فقال: «زودك الله التقوى» فقال: زدني، فقال: «وغفر ذنبك» قال: زدني، قال «ويسر لك الخير حيثما كنت» رواه الترمذي، وقال: حديث حسن^(٢)، وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «إنَّ الله إذا استودع شيئاً حفظه» اهـ^(٣).

قال في «الآداب» قال صالح لأبيه الإمام أحمد: المرأة تقول لأبيها: الله خليفتي عليك. قال: لو استودعته الله كان أحبَّ إلي، فأما «خليفتي» فما أدري اهـ. وفي حديث الدجال أن النبي ﷺ قال: «الله خليفتي على كلِّ مسلم»^(٤).

وقال عيسى بن جعفر: ودَّعتُ أحمد ابن حنبلٍ حين أردتُ الخروجَ إلى بابل فقال: لا جعله الله آخرَ العهدِ مِنَّا ومنك اهـ.

وقال النووي: السادسة عشرة: يستحبُّ أن يدعو له من يودَّعه، وأن يطلبَ منه الدعاء كما ذكرنا في المسألة قبلها، ولحديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: استأذنتُ النبي ﷺ في العمرة، فأذن، وقال: «لا تنسنا يا أخي من دعائك» فقال كلمة ما يسُرُّني أن لي بها الدنيا. وفي رواية قال: «أشركنا يا أخي في دعائك» رواه أبو داود والترمذي وقال: حديث حسن صحيح^(٥) اهـ.

(١) هو في «سنن الإمام أبي داود» (٢٦٠١)، وأخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٥٠٧)، والحاكم ٩٧/٢ من حديث عبد الله بن يزيد الخطمي، رضي الله عنه.

(٢) حديث حسن، وأخرجه الترمذي (٣٤٤٤)، وابن السني (٥٠٢)، والحاكم ٩٧/٢ وعنه البيهقي في «الدعوات الكبير» (٤٠٥) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) حديث صحيح، وأخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٥٠٩)، والطبراني في «الدعاء» (٨٢٨)، والبيهقي في «الدعوات الكبير» (٤٠٤) وفي «السنن» ١٧٣/٩، وصححه ابن حبان (٢٦٩٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه مسلم (٢١٣٧) من حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه.

(٥) أخرجه أبو داود (١٤٩٨)، والترمذي (٣٥٦٢)، وابن ماجه (٢٨٩٤) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وقال الترمذي: هذا حديث حسنٌ صحيح، وانظر تمام تخريجه في «المسند» (١٩٥).

وقال في «الآداب»: وعن يحيى بن أبي كثير، عن أبي جعفر، عن أبي هريرة مرفوعاً: «ثلاث دعوات مستجابات: دعوة المظلوم، ودعوة المسافر، ودعوة الوالد» رواه أبو داود والترمذي وحسنه، وزاد: «على ولده». وكذا رواه أحمد ولفظ ابن ماجه: «لولده». وأبو جعفر تفرد عنه يحيى^(١). وعن أبي هريرة مرفوعاً: «ثلاثة لا ترد دعوتهم: الإمام العادل، والصائم حين يفطر، ودعوة المظلوم» رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه^(٢). وعنده: قلت يا رسول الله: مما خلق الله الخلق؟ قال: «من الماء»^(٣). وروى أحمد حدثنا يزيد بن هارون حدثنا همام عن قتادة، عن أبي ميمونة، عن أبي هريرة: قلت: يا رسول الله: إني إذا رأيتك طابث نفسي، وقرت عيني، فأنبئني عن كل شيء قال: «كل شيء خلق من ماء»^(٤). إسناده جيد^(٥).

وعن ابن عمر أنه كان يقول للرجل: أودعك كما كان رسول الله ﷺ يؤدعنا، فيقول: «استودع الله دينك وأمانتك وخواتيم عملك». رواه أبو داود والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح^(٥). وروى أبو داود وغيره بإسناد صحيح معناه من حديث عبد الله بن يزيد الخطمي الصحابي - رضي الله عنه -^(٦).

والمراد بالأمانة هنا أهلها ومن يخلفه منهم، وماله الذي يؤدعه ويستحفظه أمينه ووكيله، وجرى ذكر الدين مع الودائع لأن السفر قد يكون سبباً لإهمال بعض الأمور المتعلقة بالدين، فدعا له بالمعونة والتوفيق فيها. ذكر ذلك الخطابي وغيره.

وجاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إني أريد سفراً فزوّدني، قال: «زودك الله

(١) حديث حسن، وأخرجه أحمد ٢/٢٥٨، وأبو داود (١٥٣٦)، والترمذي (١٩٠٥)، وابن ماجه (٣٨٦٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد ٢/٣٠٥، والترمذي (٣٥٩٨)، وابن ماجه (١٧٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

(٣) أي عند الترمذي برقم (٢٥٢٦) ضمن حديث طويل.

(٤) هو في «المسند» ٢/٢٩٥، وصححه ابن حبان (٢٥٥٩).

(٥) أخرجه أبو داود (٢٦٠٠)، والترمذي (٣٤٤٢)، وصححه ابن حبان (٢٦٩٣).

(٦) سلف تعليق (١) / ص ٥٣٣.

التقوى». قال: زدني، قال: «وَعَفَرَ ذَنْبَكَ»، قال: زدني. قال: «وَيَسِّرْ لَكَ الْخَيْرَ حَيْثُ مَا كُنْتَ». رواه الترمذي وحسنه من حديث أنس^(١).

وقال ابنُ عبدِ البرِّ في كتاب «بهجة المجالس»: إذا خرج أحدكم إلى سفرٍ فليودِّعْ إخوانه، فإن الله جاعلٌ في دعائهم بركةً. قال: وقال الشعبيُّ: السُّنَّةُ إذا قَدِمَ رَجُلٌ من سفرٍ أن يأتيه إخوانه فيُسلِّمونَ عليه، وإذا خرجَ إلى سفرٍ أن يأتيهم فيودِّعهم ويعتَنِمَ دعاءهم. وقد قيل:

فِرَاقُكَ مِثْلُ فِرَاقِ الْحَيَاةِ وَفَقْدُكَ مِثْلُ افْتِقَادِ الدَّيِّمِ
عَلَيْكَ السَّلَامُ فَكَمْ مِنْ وَفَاءٍ أَفَارِقُ مِنْكَ وَكَمْ مِنْ كَرَمِ

وقيل:

لَمْ أُنْسَ يَوْمَ الرَّحِيلِ مَوْقِفَهَا وَطَرَفُهَا فِي دُمُوعِهَا غَرِقُ
وَقَوْلُهَا وَالرَّكَابُ واقِفَةٌ تَتْرُكُنِي هَكَذَا وَتَنْطَلِقُ

وقيل:

لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْفِرَاقِ وَإِنْ كَا نَ أَخُو الْوَجْدِ وَالْهِيَاءِ كَلِفَا
أَحْرَقَ مِنْ وَقْفَةِ الْمَشِيعِ لِلْقَلْبِ بِ يَرِيدُ الرَّجُوعِ مُنْصَرِفَا

وقيل:

أَقُولُ لَهُ حِينَ ودَّعْتُهُ وَكُلُّ بِعَبْرَتِهِ مُبْلِسُ
لَنْ رَجَعْتَ عَنْكَ أَجْسَامُنَا لَقَدْ سَافَرْتَ مَعَكَ الْأَنْفُسُ

(١) سلف تعليق (٢) / ص ٥٣٣.

وقيل:

يا راحل العيس عرّج كي أودّعهم يا راحل العيس عرّج كي أودّعهم
إني على العهد لم أنقض مودّتهم إني على العهد لم أنقض مودّتهم
صاح الغراب بوشك البين فارتحلوا صاح الغراب بوشك البين فارتحلوا
وغادروا القلب ما تهّدا لواعجه وغادروا القلب ما تهّدا لواعجه
وفي الجوانح ناز الحب تقدحها وفي الجوانح ناز الحب تقدحها

وقيل:

أهدى إليه سفرجلاً فتطيراً منه وظلّ مفكّراً مستعبراً
خوف الفراق لأن شطر هجائه سفيرٌ وحقّ له بأن يتطيراً
ودع أعرابي رجلاً، فقال: كبت الله لك كلّ عدوّ إلا نفسك، وجعل خير عمّلك ما وليّ أجلك. قال الشاعر:

وكل مصيبات الزمان وجّدتها سوى فرقة الأحباب هيّة الخطب
السابعة عشرة: قال النووي: يستحب أن يتصدّق بشيء عند خروجه، وكذا أمام الحاجات مطلقاً، كما سنوضحه إن شاء الله تعالى في باب صدقة التطوّع، والسنة أن يدعو بما صحّ عن أم سلمة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ كان يقول إذا خرج من بيته: «باسم الله، توكلت على الله، اللهم إني أعوذ بك من أن أضلّ أو أضلّ، أو أزلّ أو أزلّ، أو أظلم أو أظلم، أو أجهل أو يُجهل علي» رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بأسانيد صحيحة. قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح وهذا لفظ أبي داود^(١). ويدعو بما في حديث أنس - رضي الله عنه - قال: رسول الله ﷺ: «من قال - يعني إذا خرج من بيته -: باسم الله توكلت على الله، ولا حول ولا قوّة إلا بالله يقال له: كُفيت ووُقيت، ويُنحى عنه الشيطان» رواه أبو

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٩٤)، والترمذي (٣٤٢٧)، وصححه الحاكم ٥١٩/١ ووافقه الذهبي، وانظر «نتائج الأفكار» للحافظ ابن حجر ١/١٥٧.

داود والترمذي والنسائي وغيرهم، قال الترمذي: حديث حسن. زاد أبو داود فيه: «فيقول الشيطان لشیطان آخر: كيف بك برجلٍ قد هُدي وكُفي وُوقي»^(١).

الثامنة عشرة: السُّنة إذا خرج من بيته وأراد ركوب دابَّته أن يقول: باسم الله، فإذا استوى عليها قال: الحمد لله، ثم يأتي بالتسبيح والذكر والدعاء الذي ثبت في الأحاديث: منها حديث ابن عمر -رضي الله عنهما-: أن رسول الله ﷺ كان إذا استوى على بعيره خارجاً إلى سفرٍ كَبَّرَ ثلاثاً: ثم قال: «سبحان الذي سَخَّرَ لنا هذا وما كُنَّا له مُقرِّنين، وإنَّا إلى ربِّنا لمنقلبون، اللهم إنَّا نسألك في سفرنا هذا البرَّ والتقوى، ومن العمل ما تَرْضَى، اللهم هَوِّنْ علينا سفرنا هذا، واطوِّ عَنَّا بُعْدَهُ، اللهم أنت الصاحبُ في السفر، والخليفةُ في الأهل، اللهم إني أعوذُ بك من وَعْثاءِ السفرِ، وكآبةِ المنظرِ، وسوءِ المنقلبِ في المال والأهل» وإذا رجع قالهنَّ، وزاد فيهنَّ: «آيئون تائبون عابدون، لربِّنا حامدون» رواه مسلم^(٢).

معنى «مُقرِّنين» مطيقين. و«الوَعْثاءُ» -بفتح الواو وإسكان العين المهملة وبالثاء المثلثة والمُدَّ- هي الشدة، و«الكآبة» -بالمُدَّ- هي تغيير النَّفس من خوفٍ ونحوه. و«المنقلب» المرجعُ.

وعن عبد الله بن سرجس -رضي الله عنه- قال: كان رسول الله ﷺ إذا سافر يتعوَّذُ من وَعْثاءِ السفرِ، وكآبةِ المنقلبِ، والحَوَرِ بعد الكونِ، ودعوةِ المظلومِ، وسوءِ المنظرِ في الأهلِ والمالِ. رواه مسلم، هكذا هو في صحيح مسلم «بعد الكونِ» بالنون، وكذا رواه الترمذي

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٩٥) ومن طريقه أخرجه البيهقي في «الدعوات الكبير» (٤٠٣)، والترمذي (٣٤٢٦)، والنسائي في «عمل يوم واليلة» (٨٩)، وابن حبان (٨٢٢) من طريق ابن جريج، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.
قلنا: وهذا إسنادٌ رجاله ثقات إلا أن ابن جريج لم يسمع من إسحاق كما جزم به البخاري فيما نقله عنه الحافظ في «نتائج الأفكار» ١/ ١٦٤، وقال: رجاله رجال الصحيح، وكذلك صححه ابن حبان، لكن خفيت عليه علته، قال البخاري: لا أعرف لابن جريج عن إسحاق إلا هذا، ولا أعرف له منه سماعاً.
(٢) في «صحيحه» (١٣٤٢).

والنسائي قال الترمذي: ويروى «الكور» بالراء، وكلاهما صحيح المعنى^(١)، قال العلماء: معناه بالراء والنون جميعاً الرجوع من الاستقامة أو الزيادة إلى النقص.

وعن علي بن ربيعة قال: شهدت علي بن أبي طالب رضي الله عنه - أتي بدابته ليركبها، فلما وضع رجله في الركاب قال: «باسم الله»، فلما استوى على ظهرها قال: «الحمد لله الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين، وإنا إلى ربنا لمنقلبون»، ثم قال: «الحمد لله، ثلاث مرات ثم قال: «الله أكبر» ثلاث مرات ثم قال: «سبحانك إني ظلمت نفسي فاغفر لي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت»، ثم ضحك، فقل: يا أمير المؤمنين، من أي شيء ضحكت؟ قال: رأيت النبي ﷺ فعل كما فعلت، ثم ضحك، فقلت يا رسول الله من أي شيء ضحكت؟ قال: «إن ربك سبحانه يعجب من عبده إذا قال: اغفر لي ذنوبي، يعلم أنه لا يغفر الذنوب غيري» رواه أبو داود والترمذي وقال: حديث حسن، وفي بعض النسخ: حسن صحيح، وهذا لفظ أبي داود^(٢).

التاسعة عشرة: يستحب أن يرافق في سفره جماعة، لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «لو أن الناس يعلمون من الوحدة ما أعلم ما سار راكبٌ بلبيل وحده» رواه البخاري^(٣).

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «الراكب شيطان، والراكبان شيطانان، والثلاثة ركب» رواه أبو داود والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحة، قال الترمذي: حديث حسن^(٤) اهـ.

(١) في «صحيحه» (١٣٤٣)، وابن ماجه (٣٨٨٨)، والترمذي (٣٤٣٩)، والنسائي ٨ / ٢٧٢.
(٢) حديث صحيح، وأخرجه أحمد (٧٥٣) و (٩٣٠) و (١٠٥٦)، وأبو داود (٢٦٠٢)، والترمذي (٣٤٤٦)، وصححه ابن حبان (٢٦٩٨) من حديث علي رضي الله عنه.
وانظر تمام تخريجه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.
(٣) في «صحيحه» (٢٩٩٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.
(٤) أخرجه أحمد (٦٧٤٨)، وأبو داود (٢٦٠٧)، والترمذي (١٦٧٤) من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وعن أحمد عن الرجل يسافر وحده: ما أحب ذلك إلا أن يضطر مضطراً وقال: قال القاسم بن محمد بعث رسول الله ﷺ يزيد إلى رجل أهـ.

فرع: قال النووي: ينبغي أن يسير مع الناس، ولا ينفرد بطريق، ولا يركب اثنان الطريق فإنه يخاف الإفار بسبب ذلك.

فرع: قد يقال: ذكرتم أنه يكره الانفراد في السفر، وقد اشتهر عن خلائق من الصالحين الوحدة في السفر. والجواب: أن الوحدة والانفراد إنما يكرهان لمن استأنس، فيخاف عليه من الانفراد الضرر بسبب الشياطين وغيرهم، أما الصالحون فإنهم أنسوا بالله تعالى، واستوحشوا من الناس في كثير من أوقاتهم، فلا ضرر عليهم في الوحدة، بل مصلحتهم وراحتهم فيها^(١).
العشرون: يستحب أن يؤمر الرقعة على أنفسهم أفضلهم وأجودهم رأياً، ويطيعونهم، لحديث أبي سعيد وأبي هريرة قالا: قال رسول الله ﷺ: «إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم» حديث حسن^(٢).

وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «خير الصحابة أربعة، وخير السرايا أربعاء، وخير الجيوش أربعة آلاف، ولن يغلب اثنا عشر ألفاً عن قلة» رواه أبو داود والترمذي، وقال: حديث حسن^(٣)، والمراد بالصحابة هنا المتصاحبون أهـ.

وقال صاحب «المحرر» في أحكامه: باب وجوب نصبه ولاية القضاء والإمارة وغيرهما، وذكر هذه الأخبار، وقال حفيده الشيخ تقي الدين ابن تيمية: فأوجب ﷺ تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر تنبيهاً بذلك على سائر أنواع الاجتماع أهـ. ووجوب هذا يخرج على ولاية القضاء، وفيه روايتان أشهرهما: يجب.

(١) هكذا قال النووي، قلت: وفي كلام النووي هذا نظر ظاهر لمخالفته الأحاديث المتقدمة.

(٢) حديث حسن، وأخرجه أبو داود (٢٦٠٨) من حديث أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما.

(٣) حديث صحيح، وأخرجه أحمد (٢٦٨٢)، وأبو داود (٢٦١١)، والترمذي (١٥٥٥)، وصححه ابن

خزيمة (٢٥٣٨)، وابن حبان (٤٧١٧)، والحاكم ٤٤٣/١ و١٠١/٢ من حديث ابن عباس رضي

الله عنهما.

وقال النووي:

الحادية والعشرون: يُكره أن يستصحب كلباً، ويكره أن يُعلّق في الدابة جرساً أو يُقلّدها وتراً سواء البعير والبغل وغيرهما، لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «لا تصحب الملائكة رفقة فيها كلب أو جرس» رواه مسلم^(١).

وعنه أن النبي ﷺ قال: «الجرس مزامير الشيطان» رواه مسلم في «صحيحه»^(٢). فيه كلام على الجرس تقدم.

وعن أبي بشير الأنصاري أنه كان مع رسول الله ﷺ فأرسل رسول الله ﷺ رسولا يقول: «لا يقيّن في رقبة بعير قلادة من وترٍ - أو قلادة - إلا قطعت»، قال مالك بن أنس: أرى ذلك من العين. رواه البخاري ومسلم^(٣).

قال الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح - رحمه الله -: فإن وقع شيء من ذلك من جهة غيره، ولم يستطع إزالته فليقل: اللهم إني أبرأ إليك مما صنع هؤلاء، فلا تحرمني ثمرة صُحبة ملائكتك وبركتهم.

الثانية والعشرون: لا يجوز أن يحمل الدابة فوق طاقتها، ولو استأجرها فحملها المؤجر مالا تطبيقاً لم يجز للمستأجر موافقته، لحديث شداد بن أوس - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء» رواه مسلم^(٤)، ولقوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»^(٥).

(١) في «صحيحه» (٢١١٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) برقم (٢١١٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٣٠٠٥)، ومسلم (٢١١٥) من حديث أبي بشير الأنصاري رضي الله عنه.

(٤) في «صحيحه» (١٩٥٥)، وابن حبان (٥٨٨٣) من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه.

(٥) حديث حسن بطرقه وشواهده، وأخرجه أحمد (٢٨٦٥)، وابن ماجه (٢٣٤١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وأخرجه الدارقطني ٧٧/٣ و ٢٢٨/٤، والبيهقي ٦٩/٦، وابن عبد البر في «التمهيد» كما في «نصب الراية» ٤/٣٨٥، وصحيحه الحاكم ٥٧/٢، ووافقه الذهبي.

وأخرجه الدارقطني ٢٢٨/٤، بإسناد ضعيف، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأخرجه أحمد ٣٢٧/٥، وابن ماجه (٢٣٤٠) - بإسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع - من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٣٨٧) - بإسناد ضعيف - من حديث ثعلبة بن أبي مالك رضي الله عنه. وانظر تمام تخريجه في «المسند».

ولحديث سهل بن عمرو - رضي الله عنه - قال: مرَّ رسولُ الله ﷺ ببعيرٍ قد لحقَ ظهرُهُ ببطنِهِ فقال: «اتَّقُوا الله في هذه البهائم المعجمة فاركبوها سالحةً، وكلوها سالحةً» رواه أبو داود بإسنادٍ صحيح^(١).

الثالثة والعشرون: يستحبُّ أن يريحَ دابته بالنزول عنها غدوةً وعشيةً، وعند عقبةٍ ونحوها، ويتجنَّب النومَ على ظهرها، لما ذكرناه في المسألة قبلها، وعن أنس قال: كان النَّبيُّ ﷺ إذا صَلَّى الفجرَ في السَّفرِ، مشى قليلاً وناقته تُقاد. رواه البيهقي^(٢).

وأما المكثُّ على ظهر الدابة وهي واقفة، فإن كان يسيراً، فلا بأس، وإن كان كثيراً لحاجةٍ فلا بأس به، وإن كان لغير حاجة فهو مكروهٌ، ودليل ما ذكرناه حديثُ أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: «إياكم أن تتخذوا ظهورَ دوابكم منابرَ، فإنَّ الله عز وجل إنما سخَّرها لكم لتبلغكم إلى بلدٍ لم تكونوا بالغيه إلا بشقِّ الأنفس، وجعل لكم الأرض، فعليها فاقضوا حاجاتكم» رواه أبو داود بإسناد جيد^(٣).

وعن معاذ بن أنس رضي الله عنه أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «اركبوا هذه الدوابَّ سالمةً، وايتدعوها سالمةً، ولا تتخذوها كراسيً» رواه الحاكم في «المستدرک» والبيهقي، قال الحاكم: هو صحيح^(٤).

(١) حديث صحيح، وأخرجه أبو داود (٢٥٤٨)، وصححه ابن حبان (٥٤٥) من حديث سهل بن الحنظلية رضي الله عنه.

(٢) في «سننه» (٢٥٥/٥)، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٩٤٧) من طريق محمد بن عبدالله بن قهزاد، عن أبي الوزير محمد بن أعين، عن ابن المبارك، عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن سعيد إلا سليمان بن بلال، ولا عن سليمان إلا ابن المبارك، ولا عن ابن المبارك إلا محمد بن أعين، تفرد به محمد بن عبدالله بن قهزاد. قال في «المجمع» ٢١٥/٣: وفيه محمد بن علي المروزي وفيه كلام، وقد وثق. قلنا: بل هو متروك.

(٣) حديث صحيح، وأخرجه أبو داود (٢٥٦٧)، ومن طريقه أخرجه البغوي (٢٦٨٣) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

(٤) أخرجه الحاكم ٤٤٤/١ و ١٠٠/٢ وعنه البيهقي ٢٥٥/٥ من حديث سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

وأما جوازه للحاجة، ففيه الأحاديث الصحيحة المشهورة: أن رسول الله ﷺ «وقف بعرفاتٍ على ناقته، وأنه ﷺ خطب يوم النحر بمنى على ناقته»،^(١) وغير ذلك من الأحاديث.

الرابعة والعشرون: يجوز الإردافُ على الدَّابَّةِ إذا كانت مُطِيقَةً، ولا يجوز إذا لم تكن مُطِيقَةً. فأما دليل المنع إذا لم تُطَقْ فالأحاديثُ السابقة قريباً مع الإجماع، وأما جوازه إذا كانت مُطِيقَةً ففيه أحاديث كثيرة في الصحيح مشهورة منها:

حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن النبي ﷺ: أردفه حين دفع من عرفات إلى المزدلفة، ثم أردف الفضل بن عباس من مزدلفة إلى منى رواه البخاري ومسلم^(٢).

وفي «الصحيحين» عن أنس أن النبي ﷺ: أردف معاذاً على الرَّحْلِ^(٣).

وفي «الصحيح»: أنه ﷺ أردف معاذاً على حمار يقال له: عُفِير - بضم العين المهملة -^(٤).

وفي الصحيحين أن النبي ﷺ أمر عبدالرحمن بن أبي بكر أن يُعِمِّرَ أخته عائشة من التنعيم فأردفها وراءه على راحلته^(٥).

وفي «الصحيحين»: عن أنس: أن النبي ﷺ أردف صفيّة أم المؤمنين رضي الله عنها

(١) أخرجه البخاري (١٧٣٨)، ومسلم (١٣٠٦) من حديث ابن عمرو، رضي الله عنه.

وأخرجه أبو داود (١٩٥٤)، وصححه ابن حبان (٣٨٧٥) من حديث الهرماس بن زياد الباهلي رضي الله عنه.

وأخرجه ابن ماجه (١٢٨٤) و (١٢٨٥)، والنسائي ٣/ ١٥٨، وصححه ابن حبان (٣٨٧٤) من حديث أبي كامل رضي الله عنه.

وانظر حديث جابر في حجة النبي ﷺ عند مسلم (١٢١٨).

(٢) أخرجه البخاري (١٥٤٣) و (١٥٤٤)، ومسلم (١٢٨٠) (٢٧٩) من حديث أسامة بن زيد، رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري (١٢٨)، ومسلم (٣٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم (٣٠) (٤٩) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري (١٧٨٤)، ومسلم (١٢١١).

وراءه حين تزوجها بخير^(١).

وفي «صحيح البخاري» من رواية أسامة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ركب على حمار على إكاف عليه قطيفة وأردف أسامة وراءه^(٢).

وفي «صحيح مسلم» عن عبدالله بن جعفر قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا قدم من سفر تُلقِي بصبيان أهل بيته. قال: وأَنَّهُ قدم من سفر فَسَبَقَ بي إليه، فحملني بين يديه ثُمَّ جِيءَ بأحد ابني فاطمة، فأردفه خلفه، فَأَدْخَلْنَا المدينةَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ على دابة^(٣). وفي المسألة أحاديث كثيرة.

وإذا أردف كان صاحب الدابة أحقَّ بصدرها، ويكون الرديف وراءه إلا أن يَرْضَى صاحبُها بتقديمه لجلالته أو غير ذلك، وفيه حديث مرفوع: «الرَّجُلُ أَحَقُّ بِصَدْرِ دَابَّتِهِ» رواه البيهقي عن ابن بُريدة عن أبيه مرفوعاً، وعن ابن بريدة مرفوعاً مرسلًا^(٤).

الخامسة والعشرون: يجوزُ الاعتقَابُ على الدابة، وهو أن يركبَ واحدٌ وقتاً، ثُمَّ ينزل، ويركبُ الآخرُ وقتاً، وجاءت فيه أحاديث كثيرة، منها:

حديث عائشة رضي الله عنها في قصة هجرة النَّبِيِّ ﷺ وأبي بكر رضي الله عنه من مكة إلى المدينة، قالت: فلما خرج، خرج معه عامرُ بنُ فهيرة يَعتَقِبَانِ حتى المدينة. رواه البخاري^(٥).

وعن ابن مسعود قال: كنا يومَ بدرٍ اثنين على بعير، وثلاثة على بعير، وكان عليٌّ وأبو أمامة زَمِيلَي رسولِ الله ﷺ وكان إذا حانت عقبتُهما قالَا: يا رسولَ الله اركبْ نَمِشْ عنك، فيقول: «إِنَّكُمْ لَسْتُمَا بِأَقْوَى عَلَى الْمَشِيِّ مِنِّي، وَلَا أَنَا أَرْغَبُ عَنِ الْأَجْرِ مِنْكُمْ» رواه النَّسَائِيُّ والبيهقيُّ بإسناد جيد^(٦).

(١) أخرجه البخاري (٦١٨٥)، ومسلم (١٣٤٥) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٩٨٧) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم (٢٤٢٨) من حديث عبدالله بن جعفر رضي الله عنه.

(٤) حديث صحيح، وأخرجه البيهقي ٢٥٨/٥.

(٥) في «صحيحه» (٢٢٦٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٦) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٨٨٠٧)، والبيهقي ٢٥٨/٥ من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

السادسة والعشرون: السُّنَّةُ أن يراعي مَصْلَحَةَ الدَّابَّةِ في المَرْعَى، والسرعة والتأني بحسب الأَرْفَقِ بها؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا سافرتُم في الخِصْبِ فأعطوا الإبلَ حظَّها من الأرض، وإذا سافرتُم في الجَدْبِ فأسرعوا عليها السير، وبادروا بها نَقِيَّتَها، وإذا عَرَّسْتُم فاجتنبوا الطريق، فإنَّها طُرُقٌ للدَّوابِّ ومأوى الهوامِّ بالليل» رواه مسلم^(١).

معنى أعطوا الإبل حظها: ارفقوا في سيرها لترعى حال مشيها. والنقي بنون مكسورة ثم قاف ساكنة -وهو المخ، ومعناه أسرعوا بها حتى تصلوا المقصد قبل أن يذهب مخها من ضنك السير، والتعريس: النزول في الليل، وقيل: في آخر الليل خاصَّة.

وعن أبي هريرة عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «في كلِّ ذات كَبِدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ» رواه البخاريُّ ومسلم^(٢).

السابعة والعشرون: يُسْتَحَبُّ الشَّرَى في آخر الليل؛ لحديث أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «عليكم بالدُّلْجَةِ فإنَّ الأرضَ تُطَوَّى بالليل» رواه أبو داود بإسناد حسن، ورواه الحاكم وقال: هو صحيح على شرط البخاريِّ ومسلم؛ وقال في رواية: «فإنَّ الأرضَ تُطَوَّى بالليل للمسافر»^(٣).

الثامنة والعشرون: قال البيهقيُّ: يُكرهُ السيرُ في أوَّلِ الليل لحديث جابر، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا ترسلوا فواشيكم وصبيانكم إذا غابتِ الشمسُ حتى تذهبَ فَحْمَةُ العشاء، فإنَّ الشيطانَ ينتشر إذا غابتِ الشمسُ حتى تذهبَ فَحْمَةُ العشاء» رواه مسلم^(٤)، وسبق بيانه في آخر باب الآنية. وهذا الذي ذكره البيهقيُّ من إطلاق الكراهة، فيه نظر، وليس

(١) في «صحيحه» (١٩٢٦) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٦٣)، ومسلم (٢٢٤٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٥٧١)، وصححه الحاكم ١/ ٤٤٥ ووافقه الذهبي، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) في «صحيحه» (٢٠١٣)، والبيهقي في «السنن» ٥/ ٢٥٦ وفي «الأدب» (٤٥١) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

في هذا الحديث الذي استدلَّ به ما يقتضي إطلاق الكراهة في حقَّ المسافرين، فالاختيار أنَّه لا يُكره.

التاسعة والعشرون: يُسنَّ مُساعدة الرِّفق وإِعانتَه؛ لقوله ﷺ: «والله في عَوْنِ العبد ما كان العبدُ في عَوْنِ أخيه» وهو حديث صحيح مشهور في «صحيح مسلم» وغيره^(١)، وفي «الصحيحين» أنَّ رسول الله ﷺ قال: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صدقة»^(٢).

وعن أبي سعيد قال: بينما نحن مع رسول الله ﷺ إذ جاء رجلٌ على راحلة له فجعل يَصْرِفُ بصره يميناً وشمالاً، فقال رسول الله ﷺ: «من كان معه فضلٌ ظَهَرَ فليُعْذَ به على من لا ظَهَرَ له، ومن كان معه فَضْلٌ زاد، فليعْذَ به على من لا زاد معه، فذكر من أصناف المال ما ذكره حتى رأينا أنَّه لا حقَّ لأحدٍ منا في فَضْلٍ» رواه مسلم^(٣). وعن جابر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنَّه أراد أن يغزو فقال: «يا معشر المهاجرين والأنصار إنَّ من إخوانكم قوماً ليس لهم مال ولا عشيرة فليضم أحدكم إليه الرجلين والثلاثة، فما لأحدنا من ظهر يحمله إلا عقبة يعنى كعقبة أحدكم»، فضممت إلى اثنين أو ثلاثة مالي إلا عقبة كعقبة أحدهم من جملي. رواه أبو داود^(٤).

الثلاثون: يُستحبُّ لكبير الرِّكب أن يسير في آخره، وإلا فليتعهد آخره، فيحمل المنقطع

(١) أخرجه مسلم (٢٦٩٩)، وأبو داود (١٤٥٥) و (٣٦٤٣) و (٤٩٤٦)، والترمذي (١٤٢٥) و (١٩٣٠) و (٢٢٤٦) و (٢٩٤٥)، وابن ماجه (٢٢٥) و (٢٤١٧) و (٢٥٤٤)، والنسائي في «الكبرى» (٧٢٨٤) و (٧٢٨٧)، وابن حبان (٨٤) و (٥٣٤) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

وانظر تمام تخريجه في «المسند» (٧٤٢٧) طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٢٣٣)، ومسلم (١٠٠٥) من حديث حذيفة، رضي الله عنه.

وأخرجه البخاري (٦٠٢١)، وابن حبان (٣٣٧٩) من حديث جابر بن عبد الله، رضي الله عنه.

(٣) في «صحيحه» (١٧٢٨)، وابن حبان (٥٤١٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) في «سننه» (٢٥٣٤)، وأخرجه أحمد ٣/٣٥٨، والحاكم ٢/٩٠ وعنه البيهقي ٩/١٧٢ من حديث

جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

أو يُعِينَهُ، وَلئلا يُطْمَعَ فِيهِمْ وَيَتَعَرَّضَ لَهُمُ اللَّصُوصُ وَنَحْوُهُمْ، لحديث ابن عمر في «الصحيحين» أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته»^(١).

وعن جابر قال: كان رسولُ الله ﷺ يتخلف في المسير فيُزجِي الضعيفَ ويُردِفُ ويدعوله رواه أبو داود بإسناد حسن^(٢)، ورؤينا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أَنَّهُ كان يفعلُه^(٣).

الحادية والثلاثون: ينبغي له أن يستعمل الرفق وحُسن الخُلُق مع الغلام والحمال والرقيق والسائل وغيرهم، ويتجنب المخاصمة والمخاشنة ومزاحمة الناس في الطرق، وموارد الماء إذا أمكنه ذلك، وأن يصون لسانه من الشتم والغيبة ولَعْنَة الدوابِّ، وجميع الألفاظ القبيحة، ويرفُق بالسائل والضعيف، ولا ينهز أحداً منهم، ولا يُوبِّخه على خروجه بلا زاد وراحلة، بل يُواسيه بما تيسر، فإن لم يفعل ردّاً جميلاً. ودلائل هذه المسائل مشهورة في القرآن والأحاديث الصحيحة وإجماع المسلمين.

قال الله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

وقال الله تعالى: ﴿وَلَكِنْ صَبِرْ وَغْفِرْ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣]. والآيات بهذا المعنى كثيرة معلومة.

وعن أبي الدرداء أَنَّ رسولَ الله ﷺ قَالَ: «لا يكون اللعانون شفعاء ولا شهداء يوم القيامة» رواه مسلم^(٤).

وعن أبي هريرة أَنَّ رسولَ الله ﷺ قَالَ: «لا ينبغي لصديق أن يكون لعاناً»^(٥).

(١) أخرجه البخاري (٨٩٣)، ومسلم (١٨٢٩) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.
(٢) برقم (٢٦٣٩)، وأخرجه الحاكم ١١٥/٢ وعنه البيهقي ٢٥٧/٥ من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه.
(٣) وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

(٤) ذكره البيهقي تعليقا ٢٥٧/٥، بإثر حديث جابر السالف.
(٥) في «صحيحه» (٢٥٩٨) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.
(٥) أخرجه مسلم (٢٥٩٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وعن أبي مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء». رواه الترمذي وقال: حديث حسن (١).

وعن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «إن العبد إذا لعن شيئاً صعدت اللعنة إلى السماء فتغلق أبواب السماء دونها، ثم تهبط الأرض فتغلق أبوابها دونها، ثم تأخذ يميناً وشمالاً، فإذا لم تجد مساعاً رجعت إلى الذي لعن، فإن كان أهلاً لذلك وإلا رجعت إلى قائلها» رواه أبو داود (٢).

وعن عمران بن حصين قال: بينما رسول الله ﷺ في بعض أسفاره، وامرأة من الأنصار على ناقة فضجرت فلعنتها؛ فسمع ذلك رسول الله ﷺ فقال: «خذوا ما عليها ودعوها، فإنها ملعونة». قال عمران: فكأنني أراها الآن تمشي في الناس ما يعرض لها أحد. رواه مسلم (٣).

وعن أبي بركة رضي الله عنه قال: بينما جارية على ناقة، عليها بعض متاع القوم إذ بصرت بالنبي ﷺ وتضايق بهم الجبل، فقالت: حل، اللهم العنها، قال: فقال النبي ﷺ: «لا تُصاحبنا ناقةً عليها لعنة» رواه مسلم (٤). وهذا النهي يتناول المصاحبة دون باقي التصرفات فيها، من السفر بها في وجه آخر، والبيع، وغير ذلك.

الثانية والثلاثون: يستحب للمسافر أن يكبر إذا صعد الثنایا وشبهها، ويسبح إذا هبط الأودية ونحوها، ويكره رفع الصوت بذلك، لحديث جابر قال: كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا. رواه البخاري (٥).

وعن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ وجيوشه إذا علوا الثنایا كبروا، وإذا هبطوا

(١) حديث صحيح، وهو في «جامع الترمذي» (١٩٧٧)، وصححه ابن حبان (١٩٢)، والحاكم ١/١٢،

ووافقه الذهبي، من حديث عبدالله بن مسعود، رضي الله عنه.

(٢) في «سننه» (٤٩٠٥) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

وأورده الحافظ في «الفتح» ١٠/٤٦٧ ونسبه لأبي داود، وقال: إسناده جيد.

(٣) في «صحيحه» (٢٥٩٥) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٤) في «صحيحه» (٢٥٩٦)، وابن حبان (٥٧٤٣) من حديث أبي بركة رضي الله عنه.

(٥) في «صحيحه» (٢٩٩٣) من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه.

سَبَّحُوا. رواه أبو داود بإسناد صحيح^(١).

وعنه قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا قَفَلَ من الحجِّ أو العُمرة، كلما أوفى على ثَنِيَّةٍ أو فَدْفِدٍ كَبَّرَ ثلاثاً، ثمَّ قال: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، آيُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صدق الله وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده» رواه البخاريُّ ومسلم^(٢). الفدْفد - بفتح الفائين، بينهما دال مُهملة ساكنة - الغليظ المرتفع من الأرض.

وعن أبي هريرة: أنَّ رجلاً قال: يا رسولَ الله إني أريد أن أسافرَ، فأوصني، قال: «عليك بتقوى الله والتكبيرَ على كل شرفٍ»، فلما ولى الرجلُ قال: «اللهم اطوِّ له البعيدَ، وهوِّنْ عليه السَّفرَ» رواه الترمذي، وقال: حديث حسن^(٣).

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: كنَّا مع النَّبيِّ ﷺ وكُنَّا إِذَا أَشْرَفْنَا عَلَى وادٍ هَلَلْنَا وَكَبَّرْنَا وَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُنَا، فقال النَّبيُّ ﷺ: «يا أيُّهَا النَّاسُ ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمًّا وَلَا غَائِبًا، إِنَّهُ مَعَكُمْ، إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ» رواه البخاريُّ ومسلم^(٤). اربعوا بفتح الباء الموحدة، أي: اَرْفُقُوا بِأَنْفُسِكُمْ.

الثالثة والثلاثون: يُسْتَحَبُّ إِذَا أَشْرَفَ عَلَى قَرْيَةٍ يُرِيدُ دُخُولَهَا، أَوْ مَنَزِلٍ، أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا، وَخَيْرَ أَهْلِهَا، وَخَيْرَ مَا فِيهَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا، وَشَرِّ أَهْلِهَا، وَشَرِّ مَا فِيهَا، لحديث ضَهَبٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يَرِ قَرْيَةً يَرِيدُ دُخُولَهَا إِلَّا قَالَ حِينَ يَرَاهَا: «اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَمَا أَظْلَلْنَ، وَرَبَّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ وَمَا أَقْلَلْنَ، وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَضْلَلْنَ، وَرَبَّ الرِّيَّاحِ وَمَا ذَرَيْنَ فَإِنَّا نَسْأَلُكَ خَيْرَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ، وَخَيْرَ أَهْلِهَا، وَنَعُوذُ بِكَ

(١) في «سننه» (٢٥٩٩) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري (١٧٩٧)، ومسلم (١٣٤٤)، وابن حبان (٢٧٠٧) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٤٤٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٢٩٩٢)، ومسلم (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

من شرّها وشرّ أهلها، وشرّ ما فيها» رواه النسائي والحاكم والبيهقي. قال الحاكم: هو صحيح الإسناد^(١).

الرابعة والثلاثون: يُستحبُّ له أن يدعو في سفره في كثير من الأوقات، لأنَّ دعوتهُ مُجابهة، ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ثَلَاثُ دَعَوَاتٍ مُسْتَجَابَاتٌ لَا شَكَّ فِيهِنَّ: دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ، ودَعْوَةُ الْمُسَافِرِ، ودَعْوَةُ الْوَالِدِ عَلَى الْوَلَدِ» رواه أبو داود والترمذي وقال: حديث حسن، وليس في رواية أبي داود على ولده^(٢).

الخامسة والثلاثون: إذا خاف ناساً أو غيرهم فالسُّنَّة أن يقول ما رواه أبو موسى الأشعري رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ كان إذا خاف قوماً قال: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَجْعَلُكَ فِي نُحُورِهِمْ، ونَعُوذُ بِكَ مِنْ شُرُورِهِمْ» رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح^(٣).

ويسنُّ أيضاً أن يدعو بدعاء الكرب، وهو ما رواه ابن عباس أنَّ رسول الله ﷺ كان يقول عند الكرب: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ، وَرَبُّ الْأَرْضِ، وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ» رواه البخاري ومسلم^(٤).

وعن أنس أنَّ النَّبِيَّ ﷺ إذا كَرَبَهُ أَمَرَ قال: «يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ». رواه الترمذي والحاكم، وقال: إسناده صحيح^(٥).

(١) حديث حسن، وأخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٥٤٤)، والبيهقي ٢٥٢/٥ من حديث صهيب رضي الله عنه.

وصححه ابن خزيمة (٢٥٦٥)، وابن حبان (٢٠٧٩)، والحاكم ٤٤٦/١ و١٠٠/٢-١٠١، ووافقه الذهبي.

(٢) سلف تعليق (١)/ ص ٥٣٤.

(٣) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ٤/٤١٤-٤١٥، وأبو داود (١٥٣٧)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٦٠١)، وصححه ابن حبان (٤٧٦٥)، والحاكم ١٤٢/٢، ووافقه الذهبي.

(٤) أخرجه البخاري (٦٣٤٥) و (٦٣٤٦)، ومسلم (٢٧٣٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وانظر تمام تخريجه في «المسند» (٢٠١٢) طبع مؤسسة الرسالة.

(٥) أخرجه الترمذي (٣٥٢٤)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٣٧) من طريق يزيد بن أبان

=

الرقاشي، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

فرع: إذا تغوّلت الغيلان على المسافر استحبّ أن يقول ما جاء عن جابر، أن النبي ﷺ قال: «إذا تغوّلت بكم الغيلان فنادوا بالأذان»^(١). الغيلان: طائفة من الجنّ والشياطين وهم سحرهم، ومعنى تغولت: تلوّنت في صور، واختلف العلماء هل للغول وجود أم لا؟.

السادسة والثلاثون: إذا استصعبت دابته، قيل: يقرأ في أذنها: ﴿أفغير دين الله يتبعون وله أسلم من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً وإليه يرجعون﴾ [آل عمران: ٨٣].

وإذا انفلتت دابته نادى: يا عباد الله احبسوا، مرتين أو ثلاثاً، فقد جاء فيها آثار. قال النووي: وجربت أنا هذا الثاني في دابة انفلتت منّا، وكنا جماعة عجزوا عنها، فذكرت أنا هذا فقلت: يا عباد الله احبسوا، فوقفت بمجرد ذلك. وحكى لي شيخنا أبو محمد ابن أبي اليسر رحمه الله أنه جرّبه فقال في بغلة انفلتت فوقفت في الحال اهـ.

وقال عبدالله بن الإمام أحمد: سمعت أبي يقول: حججت خمس حجج، منها اثنتين راكباً، وثلاثاً ماشياً، أو ثلاثاً راكباً، واثنتين ماشياً، فضللْتُ الطريق في حجة، وكنت ماشياً، فجعلت أقول يا عباد الله دلونا على الطريق، فلم أزل أقول ذلك حتى وقعت على الطريق، أو كما قال أبي اهـ.

وقال النووي: السابعة والثلاثون: يُستحبُّ الحداء والرّجز في السّير للسرعة، وتنشيط الدوابّ والنفوس وترويحها، وتيسير السير، للأحاديث الصحيحة منها:

حديث أنس قال: كان للنبي ﷺ حادٍ يقال له: أنجشة، وكان حسن الصوت، فقال له النبي ﷺ: «رؤيدك يا أنجشة لا تكسر القوارير»، قال قتادة يعني ضَعْفَةَ النساء. رواه

= وقال الترمذي: هذا حديث غريب. قلنا: يزيد الرقاشي ضعيف، كما قال الحافظ في «التقريب». وله شاهد عند الحاكم ٥٠٩/١ وعنه البيهقي في «الدعوات الكبير» (١٧٠) من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، وإسناده ضعيف.

(١) أخرجه أحمد ٣/٣٠٥، وابن خزيمة (٢٥٤٨) و (٢٥٤٩) من حديث جابر، وفي سنده انقطاع. وأخرجه البزار (٣١٢٩)، وابن عدي في «الكامل» ٥/١٧٦٠ من حديث الحسن البصري عن سعد ابن أبي وقاص، والحسن لم يسمع من سعد.

البخاري ومسلم^(١).

وعن سلمة بن الأكوع قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر فسرنا ليلاً، فقال رجل من القوم لعامر بن الأكوع: ألا تسمعنا من هناتك؟ وكان عامر رجلاً شاعراً فنزل يحدو بالقوم يقول:

اللهم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا

إلى آخر الأبيات، فقال رسول الله ﷺ: «من هذا السائق؟»، فقالوا عامر بن الأكوع فقال: «يرحمه الله». وذكر تمام الحديث. رواه البخاري ومسلم^(٢).

الثامنة والثلاثون: يُستحبُّ خدمةُ المسافر الذي له نوعُ فضيلةٍ، وإن كان الخادمُ أكبرَ سنّاً، لحديث أنس، قال: خرجتُ مع جرير بن عبد الله في سفر، فكان يخدمُني، فقلت له: لا تفعل، فقال: إني رأيتُ الأنصار تصنع برسول الله ﷺ شيئاً آليتُ ألا أصحبَ أحداً منهم إلا خدمته، قال: وكان جريراً أكبر من أنس. رواه البخاري ومسلم^(٣).

التاسعة والثلاثون: في بيان كيفية مشي من أعيان. احتجَّ فيه البيهقيُّ بحديث جابر قال: شكا ناسٌ إلى النبي ﷺ المشي، فدعا بنا فقال: «عليكم بالنَّسْلان» فنسلنا فوجدناه أخفَّ علينا. ورواه الحاكم أيضاً، وقال: هو صحيح على شرط مسلم^(٤).

الأربعون: يُكرهُ ضربُ الدابةِ في الوجه، لحديث جابر، قال: نهى رسول الله ﷺ عن الوَسْمِ في الوجه، والضرب في الوجه. رواه مسلم^(٥). ويجوز الضرب في غير الوجه للحاجة

(١) أخرجه البخاري (٦٢١١)، ومسلم (٢٣٢٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٤١٩٦)، ومسلم (١٨٠٧) من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٢٨٨٨)، ومسلم (٢٥١٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٤) أخرجه ابن خزيمة (٢٥٣٧)، والحاكم ١/٤٤٣، والبيهقي ٥/٢٥٦ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. والنَّسْلان: سرعة المشي.

(٥) في «صحيحه» (٢١١٦) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

على حسب الحاجة، للأحاديث الصحيحة في ذلك^(١)، وإجماع العلماء.

الحادي والأربعون: ينبغي له المحافظة على الطَّهارة، وعلى الصلاة في أوقاتها، وقد يَسَّرَ الله تعالى بها جُوزَهُ من التيمم والجمع والقصر، وقد سبق في باب استقبال القبلة أنه لو لم يُمكنه النزول عن الدابة للصلاة المكتوبة في وقتها، جازله أن يُصَلِّيَها على الدابة.

الثانية والأربعون: السُّنة أن يقول: إذا نزلَ مَنْزِلًا ما روثه خولة بنت حكيم قالت: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «من نزلَ مَنْزِلًا، ثم قال: أعوذُ بكلمات الله التامَّاتِ من شرِّ ما خلق، لم يُضَرَّ بشيءٍ حتى يرتحلَ من منزله ذلك» رواه مسلم^(٢).

الثالثة والأربعون: يُكرهُ النزولُ في قارة الطريق، لحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «وإذا عرَّسْتُم فاجتنبوا الطريقَ، فإنَّها طُرُقُ الدوابِّ ومأوى الهوامِّ بالليل» رواه مسلم^(٣). وهو بعضُ حديثٍ سبق في السادسة والعشرين.

الرابعة والأربعون: السُّنة أن يقول إذا جَنَّ عليه الليلُ مارواه ابنُ عمر رضي الله عنهما قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا سافر فأقبل الليل، قال: «يا أرضُ ربي وربِّك الله أعوذُ بالله من شرِّك وشرِّ ما فيك، وشرِّ ما خلق فيك، وشرِّ ما يدور عليك، أعوذُ بك من شرِّ أسدٍ وأسودٍ، والحية والعقرب، ومن ساكنِ البلد، ومن والدٍ وما وَلَدٌ» رواه أبو داود والحاكم وقال: صحيح الإسناد، وهذا لفظ أبي داود^(٤). والأسود الشخص، قال الخطابي: وساكن البلد: هم الجنُّ

(١) أخرج البخاري (٥٥٤٢)، ومسلم (٢١١٩) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: دخلت على النبي ﷺ بأخ لي يُحنِّكُه وهو في مِرْبَدٍ له، فرأيتُه يَسِمُ شاةً، حسبته قال: في آذانها. وأخرج البخاري (٥٠٧٩) (٥٢٤٧)، ومسلم ١٠٨٨/٢ و ١٠٨٩ (٥٧) و (٥٨) حديثاً طويلاً، فيه أن النبي ﷺ نخس بغيراً كان يركبه جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) في «صحيحه» (٢٧٠٨)، وابن حبان (٢٧٠٠) من حديث خولة بنت حكيم السُّلمية رضي الله عنها.

(٣) في «صحيحه» (١٩٢٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه أبو داود (٢٦٠٣)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٣٩٨)، وابن خزيمة (٢٥٧٢) والحاكم ٤٤٧/١ و ١٠٠/٢، والبيهقي ٢٥٣/٥ من طريق الزبير بن الوليد الشامي، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

الذين هم سكان الأرض. قال: والبلد: الأرض ما كان مأوى الحيوان سواء كان فيه بناءً ومنازل أم لا، ويحتمل أن المراد إبليس وما وَلَدَ الشياطين.

الخامسة والأربعون: يُستحبُّ للرُّفقة في السفر أن ينزلوا مجتمعين، ويكرهُ تفرُّقهم لغير حاجة، لحديث أبي ثعلبة الخُشني -رضي الله عنه- قال: كان الناس إذا نزلوا منزلاً تفرَّقوا في الشَّعاب والأودية، فقال رسولُ الله ﷺ: «إن تفرَّقكم في هذه الشَّعاب والأودية إنما ذلكم من الشيطان»، فلم ينزلوا بعد ذلك منزلاً إلا انضمَّ بعضهم إلى بعض. رواه أبو داود بإسنادٍ حسن^(١) اهـ.

قال في «الآداب»: والمرادُ بحيث لا يُضيقُ بعضهم على بعض، وترجمَ عليه أبو داود: باب ما يؤمَّرُ من انضمامِ العسكر. ثم روى بعدُ هذا الخبرَ حدثنا سعيدُ بنُ منصور، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن أسيد بن عبد الرحمن الخثعمي، عن فروة بن مجاهد اللخمي، عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني، عن أبيه، قال: غَزَوْتُ مع نبيِّ الله ﷺ غزوةَ كذا وكذا، فضيَّقَ الناسُ المنازلَ وقطعوا الطريقَ، فبعثَ نبيُّ الله ﷺ مُنادياً ينادي في الناس: «أن من ضيَّقَ منزلاً، أو قطعَ طريقاً فلا جهادَ له»^(٢). إسماعيلُ حديثه حسنٌ عن الشاميين، وأسيد من الرملة، وسهلٌ روى عنه أئمةٌ، وهو في «ثقات ابن حبان» وضعَّفه ابنُ معين. والمرادُ لا جهادَ له كاملاً لفعله المحرَّم اهـ.

وقال النووي: السادسة والأربعون: السُّنة في كيفية نوم المسافرين مارواه أبو قتادة -رضي

= قلنا: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، الزبير بن الوليد تفرد بالرواية عنه شريح بن عبيد الحضرمي، وذكره ابن حبان في «الثقات» ولم يؤثِّر توثيقه عن أحدٍ غيره.

وانظر تمامَ تخريجه في «المسند» (٦١٦١) طبع مؤسسة الرسالة.

(١) حديث صحيح، وأخرجه أبو داود (٢٦٢٨)، والبيهقي ١٥٢/٩ من حديث أبي ثعلبة الخُشني رضي الله عنه.

وصححه ابن حبان (٢٦٩٠)، والحاكم ١١٥/٢، ووافقه الذهبي.

(٢) حديث حسن، وأخرجه أبو داود (٢٦٢٩)، وأحمد ٤٤٠/٣ من حديث معاذ بن أنس الجهني رضي الله عنه.

الله عنه - قال: كان رسول الله ﷺ إذا كان في سفر فعَرَسَ بِلِيلٍ اضْطَجَعَ على يمينه، وإذا عَرَسَ قُبِيلَ الصُّبْحِ نَصَبَ ذِرَاعَهُ، وَوَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى كَفِّهِ. رواه مسلم، وذكره الحاكم في «المستدرک»، وقال: هو صحيحٌ على شرط مسلم، قال: ولم يروه البخاري ولا مسلمٌ. وغلطَ الحاكمُ في هذا، لأنَّ الحديث في مسلم كما ذكرنا^(١). قال العلماء: نصبُ الذُّراعين لئلا يستغرق في النوم فتفتوت صلاةُ الصبحِ أو أولُ وقتها.

السابعة والأربعون: السُّنَّةُ لِلْمَسَافِرِ إِذَا قَضَى حَاجَتَهُ أَنْ يُعَجِّلَ الرَّجُوعَ إِلَى أَهْلِهِ، لحديث أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ، يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ، فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَتَهُ مِنْ سَفَرِهِ فَلْيُعَجِّلْ إِلَى أَهْلِهِ» رواه البخاري ومسلم^(٢). «نَهْمَتَهُ» بفتح النون: مَقْصُودُهُ. وعن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ حَاجَتَهُ فَلْيُعَجِّلِ الرَّحْلَةَ إِلَى أَهْلِهِ، فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لَأَجْرِهِ» رواه البيهقي^(٣).

الثامنة والأربعون: السُّنَّةُ أَنْ يَقُولَ فِي رَجُوعِهِ مِنَ السَّفَرِ مَا ثَبَتَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَفَلَ مِنْ غَزْوٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آيُّونَ تَائِبُونَ، عَابِدُونَ سَاجِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ» رواه البخاري ومسلم^(٤). وعن أنس قال: أَقْبَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِظَهْرِ الْمَدِينَةِ قَالَ: «آيُّونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ» فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ ذَلِكَ حَتَّى قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ. رواه مسلم^(٥).

(١) أخرجه مسلم (٦٨٣)، والحاكم ٤٤٥ / ١ من حديث أبي قتادة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (١٨٠٤)، ومسلم (١٩٢٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الحاكم ٤٧٧ / ١ وعنه البيهقي في «سننه» ٢٥٩ / ٥، وأخرجه الدارقطني ٣٠٠ / ٢ من حديث عائشة رضي الله عنها.

وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٤) أخرجه البخاري (١٧٩٧)، ومسلم (١٣٤٤) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٥) في «صحيحه» (١٣٤٥) من حديث أنس رضي الله عنه.

التاسعة والأربعون: عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قَدِمَ أحدُكم من سفره فليُهدِ إلى أهله، وليُطْرِفْهُمْ، ولو كانت حجارةً» رواه الدارقطني في «سننه» في آخر كتاب الحج^(١)، ومن صرَّح باستحباب حمل المسافر هديةً لأهله. القاضي أبو الطيب في «تعليقه» في كتاب الحج، واحتجَّ بهذا الحديث.

الخمسون: يُستحبُّ إذا قَرُبَ من وطنه أن يبعثَ إلى أهله من يُخبرهم؛ لئلاَّ يقدِّم بغتةً، فإذا كان في قافلةٍ كبيرةٍ، واشتهر عند أهل البلد وصولهم، ووقتُ دخولهم، كفاه ذلك عن إرساله مُعيِّنا.

الحادية والخمسون: يُكرهُ أن يطرُقَ أهله طروقاً لغير عُذرٍ، وهو أن يقدِّمَ عليهم في الليل، بل السُّنَّةُ أن يقدِّمَ أوَّلَ النهار، وإلاَّ ففي آخره، لحديث أنس قال: كان النَّبيُّ ﷺ لا يطرُقُ أهلهُ ليلاً، وكان يأتيهم غُدوةً أو عِشيَّةً. رواه البخاري ومسلم^(٢). وعن جابر أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أطال أحدُكم الغيبةَ فلا يطرُقَنَّ أهلهُ ليلاً» وفي رواية أن رسول الله ﷺ نهى أن يطرُقَ الرجلُ أهلهُ ليلاً حتى تَمُتِ شَطَّ الشَّعْثَةِ، وتَسْتَحِدَّ الْمُغِيْبَةُ. رواه البخاري ومسلم بهذه الروايات الثلاث^(٣)، وتَسْتَحِدُّ تَزِيلُ شَعْرِ الْعَانَةِ، وَالْمُغِيْبَةُ بِضَمِّ الْمِيمِ وكَسْرِ الْغَيْنِ المعجمة: التي غابَ زوجها اهـ.

وقال في «الآداب» ويتوجَّهُ أن من يعملهُ طلباً للعثراتِ حَرَمٌ؛ لأنَّه من التجسُّسِ، وإلَّا كُرِهَ اهـ.

(١) أخرجه الدارقطني في «سننه» ٢/ ٣٠٠ من طريق عتيق بن يعقوب، عن محمد بن المنذر بن عبيد الله بن المنذر بن الزبير، عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.

قلنا: وهذا إسنادٌ ضعيف، محمد بن المنذر هذا، قال عنه ابن حبان: لا يجل كتب حديثه إلا على سبيل الاعتبار، روى عنه عتيق بن يعقوب الزبيري. وقال الحاكم: يروي عن هشام أحاديث موضوعة. وقال أبو نعيم: يروي عن هشام أحاديث منكورة.

(٢) أخرجه البخاري (١٨٠٠)، ومسلم (١٩٢٨) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (١٠٨١) و (٥٠٧٩)، ومسلم ص ١٥٢٧ (٧١٥) (١٨١). و ص ١٠٨٩ من حديث جابر عبد الله.

وقال النووي: الثانية والخمسون: يُسَنُّ تلقي المسافرين، لحديث ابن عباس -رضي الله عنهما- أنَّ رسول الله ﷺ قَدِمَ من سفرٍ فاستقبله أُعْلِمَةُ بني عبد المطلب فجعل واحداً بين يديه، وآخرَ خلفه، وفي روايةٍ قَدِمَ مَكَّةَ عامَ الفتحِ رواه البخاري^(١). وعن عبد الله بن جعفر قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا قَدِمَ من سفرٍ تُلَّقِي بصبيانَ أهل بيته، وإنه قَدِمَ من سفرٍ فسَبَقَ بي إليه، فحَمَلَنِي بين يديه، ثُمَّ جِيءَ بأحدِ ابني فاطمة فأرَدَفَه خلفه، فأَدْخَلْنَا المدينةَ ثلاثةً على دابةٍ، رواه مسلم^(٢).

الثالثة والخمسون: السُّنَّةُ أن يُسْرَعَ السيرَ إذا وَقَعَ بصرُه على جدارِ قريته لحديث أنس -رضي الله عنه- أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان إذا قَدِمَ من سفرٍ فنَظَرَ إلى جدرانِ المدينةِ أَوْضَعَ راحلته، وإن كان على دابةٍ حَرَكَهَا، من حُبِّها. رواه البخاري^(٣).

الرابعة والخمسون: إذا وَقَعَ بصرُه على قريته استَحَبَّ أن يقولَ: اللهمَّ إني أسألكَ خيرَها وخيرَ أهلِها، وخيرَ ما فيها، وأعوذ بك مِن شَرِّها، وشَرِّ أهلِها، وشَرِّ ما فيها. واستَحَبَّ بعضهم أن يقولَ: اللهم اجْعَلْ لنا بها قراراً ورزقاً حسناً، اللهم ارزُقنا حَيَّاهَا وأَعِزَّنَا من وَبَّاهَا، وحَبِّبْنَا إلى أهلِها، وحَبِّبْ صالحِي أهلِها إلينا. وقد ثبتَ دلائلُ هذا كُلِّه في «الأذكار».

الخامسة والخمسون: السُّنَّةُ إذا وَصَلَ منزله أن يبدأ قبل دخوله بالمسجد القريب إلى منزله، فيصلِّي فيه ركعتين بِنِيَّةِ صَلَاةِ الْقُدُومِ، لحديث كعب بن مالك أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان إذا قَدِمَ من سفرٍ بدأ بالمسجدِ فَرَكَعَ فيه ركعتين، ثُمَّ جَلَسَ. رواه البخاري ومسلم^(٤). وعن جابرٍ في حديثه الطويل في قصة بيع جملته في السفر قال: وَقَدِمْتُ بِالْغَدَاةِ فَجِئْتُ الْمَسْجِدَ فَوَجَدْتُهُ -يعني النَّبِيَّ ﷺ- على باب المسجد، فقال: «الآنَ قَدِمْتُ؟» قلتُ: نعم يا رسول الله، قال: «فَدَعْ جَمْلَكَ، وادْخُلْ فَصَلِّ ركعتين» فدخلتُ ثُمَّ رَجَعْتُ. وفي روايةٍ قال: بَعَثُ من

(١) أخرجه البخاري (١٧٩٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٢٨)، وأبو داود (٢٥٦٦) من حديث عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما.

(٣) في «صحيحه» (١٨٨٦) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٣٠٨٨)، ومسلم (٧١٦) من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه.

النَّبِيِّ ﷺ بغيراً في سفر، فلما أتينا المدينة قال: «أنت المسجد فَصَلَّ ركعتين». رواه البخاري ومسلم^(١).

فإن كان القادم مشهوراً يقصده الناس استحبَّ أن يقعدَ في المسجد أو في مكان بارز، ليكونَ أسهلَّ عليه وعلى قاصديه. وإن كان غير مشهورٍ ولا يقصدهُ ذَهَبَ إلى بيته بعد صلاته الركعتين في المسجد.

السادسة والخمسون: إذا وصلَ بيته دخله من بابه لا من ظهره، لحديث البراء - رضي الله عنه - قال: كانت الأنصارُ إذا حجَّوا فجاؤوا لا يدخلون من أبواب بيوتهم، ولكن من ظهورها، فجاء رجلٌ من الأنصارِ فدخَلَ من قِبَلِ بابه، وكأنَّه عيَّرَ بذلك، فنزلت هذه الآية: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى، وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩] رواه البخاري ومسلم^(٢).

السابعة والخمسون: فإذا دخلَ بيته استحبَّ أن يقولَ ما رويناه في كتاب ابن السني عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا قَدِمَ من سفرٍ فدخَلَ عليه أهله قال: «توباً توباً، لربِّنا أوباً، لا يُغادرُ حوباً»^(٣). وقوله: «توباً» سؤالٌ للتوبة، أي: أسألك توباً، أو: تُبِّ عليَّ توباً. و «أوباً» بمعناه، من «آب» إذا رَجَعَ. وقوله: «لا يغادرُ حوباً» أي لا يتركُ إثماً.

الثامنة والخمسون: يُستحبُّ أن يقال للقادم من غزوٍ ما رويناه عن عائشة قالت: كان رسولُ الله ﷺ في غزوٍ، فلما دخلَ استقبلته فقلت: الحمدُ لله الذي نصرَكَ وأعزَّكَ وأكرمَكَ. ويقال للقادم من حجٍّ^(٤): قَبِلَ اللهُ حَجَّكَ، وغفرَ ذنبَكَ، وأخلفَ نَفَقَتَكَ. ورُوينا عن ابن

(١) أخرجه البخاري (٢٠٩٧)، ومسلم ص ١٠٨٩ (٥٧) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (١٨٠٣)، ومسلم (٣٠٢٦) من حديث البراء رضي الله عنه.

(٣) حديث حسن، وهو في «عمل اليوم والليلة» (٥٣١)، وأخرجه أحمد (٢٣١١)، وصححه ابن حبان (٢٧١٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وانظر تمام تخريجه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

(٤) هو في «عمل اليوم والليلة» لابن السني (٥٣٢) من حديث أبي طلحة رضي الله عنه.

وإسناده جيد.

عمرَ عن النَّبِيِّ ﷺ وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «اللهم اغفر للحاج ولين استغفر له الحاج» رواه الحاكم والبيهقي. قال الحاكم: هو صحيح على شرط مسلم^(١).

التاسعة والخمسون: يُسْتَحَبُّ النَّقِيعَةُ، وهي طعامٌ يعمل لِقْدُومِ الْمَسَافِرِ، وَيُطْلَقُ عَلَى مَا يَعْمَلُهُ الْمَسَافِرُ الْقَادِمُ، وَعَلَى مَا يَعْمَلُهُ غَيْرُهُ لَهُ، وَمَا يَسْتَدُلُّ بِهِ لَهَا حَدِيثُ جَابِرٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ مِنْ سَفَرِهِ نَحَرَ جَزُوراً أَوْ بَقَرَةً. رواه البخاري^(٢).

الستون: عن أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قال: قال رسول الله ﷺ: «وفدُ الله ثلاثة: الغازي والحاجُّ والمعتمر» رواه الحاكم وقال: هو صحيح على شرط مسلم^(٣).

الحادية والستون: يُحْرَمُ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَسَافَرَ وَحْدَهَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ إِلَى مَا يَسْمَى سَفَرًا، سِوَاءَ بَعْدَ أَمِّ قَرْبٍ، لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَكَّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تَسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحَرِّمٍ عَلَيْهَا» رواه البخاري ومسلم. وفي رواية لمسلم: «مسيرة يوم»، وفي رواية «ليلة» وفي رواية لأبي داود والحاكم «مسيرة بريد»^(٤).

وعن ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحَرِّمٍ، وَلَا تَسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحَرِّمٍ» فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ امْرَأَتِي خَرَجَتْ

(١) أخرجه الطبراني في «الصغير» (١٠٨٩)، ومن طريقه أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» ١٣/٢٦٩، وأخرجه ابن خزيمة (٢٥١٦)، وابن عدي في «الكامل» ٤/١٣٢٦، والحاكم ١/٤٤١ وعنه البيهقي في «السنن» ٥/٢٦١ وفي «الشعب» (٤١١٢)، من طريق شريك، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

قلنا: وهذا إسنادٌ ضعيف. شريك هو ابن عبد الله النخعي، ضعيف، ومع هذا فقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي!.

(٢) في «صحيحه» (٣٠٨٩) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٣) حديثٌ صحيحٌ، وأخرجه النسائي ٥/١١٣، والبيهقي ٥/٢٦٢ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وصححه ابن خزيمة (٢٥١١)، وابن حبان (٣٦٩٢)، والحاكم ١/٤٤١ ووافقه الذهبي.

(٤) سلف ص ٣٩٨ / تعليق (٢). وانظر ص ٤١٠، تعليق (٣).

حاجة، وإني اكتتبتُ في غزوة كذا. قال: «انطلق فحجَّ مع امرأتك» رواه البخاري ومسلم^(١) اهـ.

وفي «الآداب»: قال في «المستوعب»: لا يجوز للمرأة أن تسافر مع غير ذي رحم محرم منها سفر يوم وليلة فأكثر، وقيل: ثلاثة أيام فأكثر، لا في حج فريضة ولا نافلة ولا غير ذلك، إلا عند ضرورة وخوف على نفسها، وقال في «التلخيص»: وفي اعتبار المحرم في السفر القصير روايتان. وقدَّم في «المستوعب» و«الرعاية» اعتبار المحرم في السفر القصير. ومعلوم أنَّ السفر القصير عندنا ما دون اليومين، وعن أحمد: لا يعتبر المحرم في سفر الحج الواجب، والمذهبُ اعتباره اهـ^(٢).

وعن أحمد: لا يشترط في الحج الواجب كسفر الهجرة:

وعنه: لا يشترط في القواعد. واختار ابن تيمية تحج كل امرأة آمنة مع عدم المحرم، وقال: هنا متوجه في كل سفر طاعة.

وعن أحمد: لا يعتبر المحرم في سفر الفريضة، وروى عن الشافعي وجعلوه مخصوصاً من عموم الأحاديث بالإجماع.

قلت: روى البخاري أن النبي ﷺ قال لعدي بن حاتم: «إن طالت بك حياة لترين الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف أحداً إلا الله» الحديث. قال الحافظ: «الظعينة: المرأة في الهودج». وتُعقَّب بأنه يدل على وجود ذلك لا على جوازه وأجيب عن هذا بأنه خبر في سياق المدح ورفع منار الإسلام فيحمل على الجواز، وسيأتي ذلك أيضاً في كتاب الحج إن شاء الله.

الترجيح:

قلت: والراجح أنه لا يجوز للمرأة أن تسافر إلا مع ذي محرم إلا إذا أمنت على نفسها مثل أن تسافر في طائرة وهناك من يستقبلها، ولا يصح أن يعترض بإمكان اختطاف الطائرة

(١) سلف ص ٤١٠ / تعليق (٤).

(٢) انظر «المجموع شرح المهذب» ٢٣٩-٢٥٧، و«الآداب الشرعية» ١/ ٤٧٥-٤٨٤، وحاشية المقنع ١/ ٣٩٢، و«مجموع الفتاوى» ١٣/ ٢٦، و«فتح الباري» ٦/ ٦١٠، ٦١٣، و«نيل الأوطار» ٤/ ٣١٥.

أو هبوطها في مطار آخر، فإنها إن اختطفت فلا فائدة من وجود المحرم، وإن هبطت في مطار آخر فهي محفوظة إلى أن تصل إلى المكان الذي تقصده حسب أنظمة الخطوط، ولا يُتصور أن يعتدي عليها أحد في الطائرة، بل يتصور ذلك في سكك المدن الضيقة الخالية من الناس. ويمكن بهذا القول الجمع بين الأحاديث التي فيها النهي عن سفر المرأة بدون محرم وبين حديث عدي بن حاتم بأن تحمل تلك الأحاديث على حالة عدم الأمن، ويحمل حديث عدي بن حاتم على حالة الأمن، والله أعلم.

فصل في صلاة الخوف

ش: صلاة الخوف ثابتة بالكتاب والسنة؛ أما الكتاب فقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٠٢] الآية. وأما السنة فثبت أن النبي ﷺ كان يُصَلِّي صلاة الخوف^(١). قال النووي: هي جائزة بالإجماع، إلا ما حكاه الشيخ أبو حامد عن بعض الناس أنها لا تجوز، بل يجب تأخير الصلاة حتى يزول الخوف كما فعل النبي ﷺ يوم الخندق^(٢). وهذا غلط، فإنه قد يموت وتبقى في ذمته، مع أن هذا القول مخالف للقرآن والأحاديث، للقياس على إيماء المريض ونحوه، وأما قصة الخندق فمنسوخة اهـ.

وجمهور العلماء متفقون على أن حكمها باقٍ بعد النبي ﷺ، وقال أبو يوسف: إنما كانت تختص بالنبي ﷺ، لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

قال الموفق: وليس بصحيح؛ فإن ما ثبت في حق النبي ﷺ ثبت في حقنا، ما لم يعم دليل على اختصاصه به، فإن الله تعالى أمر باتباعه بقوله: ﴿وَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأعراف: ١٥٨]. وسئل عن القبلة للصائم، فأجاب: «بأنني أفعل ذلك»، فقال السائل: لست مثلك، فغضب وقال: «إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله تعالى، وأعلمكم بما أتقي»^(٣). ولو اختص بفعله لما كان الإخبار بفعله جواباً، ولا غضب من قول السائل: لست مثلك، لأن قوله إذاً يكون صواباً.

(١) أخرجه البخاري (٤١٣٠) تعليقاً، ووصله مسلم (٨٤٠) من حديث جابر بن عبد الله، رضي الله عنه. وأخرجه البخاري (٩٤٤)، ومسلم (٨٣٩)، وابن حبان (٢٨٨٠) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وأخرجه البخاري (٤١٣١)، ومسلم (٨٤١) من حديث سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه. وانظر «صحيح ابن حبان» (٢٨٧٠) و (٢٨٧١) و (٢٨٧٢).
(٢) وفي باب تأخير الصلاة يوم غزوة الخندق عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أخرجه البخاري (٥٩٦) و (٥٩٨) و (٦٤١) و (٤١١٢)، ومسلم (٦٣١).
وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - عند أحمد ٢٥/٣، والنسائي ١٧/٢، وصححه ابن حبان (٢٨٩٠).

(٣) أخرجه مسلم (١١٠٨) من حديث عمر ابن أبي سلمة رضي الله عنه.

وكان أصحاب النبي ﷺ يَحْتَجُّونَ بأفعالِ رسولِ الله ﷺ، وَيَرَوْنَهَا مُعَارِضَةً لِقَوْلِهِ وناسخةً له، ولذلك لما أُخْبِرَتْ عائشةُ وأمُّ سلمةُ بأنَّ النبيَّ ﷺ كان يُصْبِحُ جُنُباً من غيرِ احتِلَامٍ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ، وَيَصُومُ ذلكَ اليومَ. تَرَكُوا به خبرَ أبي هريرة: « من أَصْبَحَ جُنُباً فلا صَوْمَ لَهُ ». ولَمَّا ذَكَرُوا ذلكَ لأبي هريرة، قال: هُنَّ أَعْلَمُنَّ، إِنَّمَا حَدَّثَنِي بِهِ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ (١). ورجع عن قوله. ولو لم يَكُنْ فِعْلُهُ حُجَّةً لِغَيْرِهِ لم يَكُنْ مُعَارِضاً لِقَوْلِهِ.

وأيضاً فَإِنَّ الصَّحَابَةَ -رضي الله عنهم- أجمعوا على صلاةِ الخوفِ، فرويَ أَنَّ عليّاً -رضي الله عنه- صَلَّى صلاةَ الخوفِ ليلةَ الهريسِ، وصَلَّى أبو موسى الأشعريُّ صلاةَ الخوفِ بأصحابه.

وروي أَنَّ سعيدَ بنَ العاصِ كان أميراً على الجيشِ بِطَبْرِسْتَانَ، فقال: أَيُّكُمْ صَلَّى مع رسولِ الله ﷺ صلاةَ الخوفِ؟ فقال حذيفةٌ: أنا. فَقَدَّمَهُ، فَصَلَّى بِهِمْ (٢).

فأمَّا تَخْصِيصُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْخُطَابِ، فلا يُوجِبُ تَخْصِيصَهُ بِالْحُكْمِ، لما ذكرناه، ولأنَّ الصحابة -رضي الله عنهم- أَنْكَرُوا على مانعي الزكاة قولهم: إِنَّ اللهَ تَعَالَى خَصَّ نَبِيَّهُ بِأَخْذِ الزَّكَاةِ، بقوله: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ [التوبة: ١٠٣]. وقد قال اللهُ تَعَالَى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكَ ﴾ [التحریم: ١] وهذا لا يَخْتَصُّ بِهِ.

فإن قيل: فالنبيُّ ﷺ أَخَّرَ الصلاةَ يومَ الخندقِ، ولم يُصَلِّ (٣). قلنا: هذا كان قبلَ نزولِ صلاةِ الخوفِ، وإنما يُؤْخَذُ بِالْآخِرِ فالآخر من أمرِ رسولِ الله ﷺ، ويكونُ ناسِخاً لما قَبْلَهُ، ثُمَّ إِنَّ هذا الاعتِرَاضَ باطلٌ في نَفْسِهِ، إذْ لا خِلافَ في أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان له أن يصليَّ صلاةَ الخوفِ، وقد أمره اللهُ تعالى بذلك في كتابه، فلا يجوز الاحتجاج بما يخالف الكتابَ والإجماعَ.

ويحتمل أن النبيَّ ﷺ أَخَّرَ الصلاةَ نسياناً، فَإِنَّهُ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُمْ عن صلاتِهِما، فقالوا: ما صَلَّيْنَا. وَرُوِيَ أَنَّ عُمَرَ قال: ما صَلَّيْتُ العصرَ. فقال النبيُّ ﷺ: « وَاللهِ ما

(١) أخرجه البخاري (١٩٢٦)، ومسلم (١١٠٩) من عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه أبو داود (١٢٤٦)، والنسائي ١٦٧/٣، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٣٣٨) وإسناده صحيح.

(٣) سلف تعليق (٢)/ ص ٥٦١.

صَلَّيْتُهَا»^(١)، أو كما جاء. ويدلُّ على صحَّة هذا أنه لم يكن ثَمَّ قتالٌ يَمْنَعُهُ من الصلاة، فدلَّ على ما ذكرناه اهـ.

قال النووي: وليلةُ الهرير - بفتح الهاء وكسر الراء - ليلةٌ من ليالي صَفِّين، سُمِّيَتْ بذلك لأنَّهم كان لهم هَرِيرٌ عند حَمَلِ بعضهم على بعضٍ. وهذا المرويُّ عن عليٍّ - رضي الله عنه - ذكره البيهقي^(٢) بغير إسنادٍ، وأشار إلى ضعفه، فقال: ويذكرُ عن جعفر بن محمدٍ، عن أبيه أنَّ عليّاً صَلَّى المغربَ صلاةَ الخوفِ ليلةَ الهرير اهـ.

وتأثيرُ الخوفِ في تغييرِ هيئاتِ الصلاةِ وصفاتها، لافي تغييرِ عددِ ركعاتها، فلا يغيرُهُ الخوفُ، بناءً على قولِ الأكثرِ في مَنعِ الوجهِ السَّادِسِ الآتي. وأما على ظاهرِ كلامِ الإمامِ فيؤثِّرُ أيضاً في عددها، كما في الوجهِ المشارِ إليه، على ما يأتي بيانه.

قال ابن تيمية: السفرُ يقتضي قصرَ العدد، والخوفُ يقتضي قصرَ الأركانِ^(٣) اهـ.

نص: «يجوزُ (و) فِعْلُهَا في قتالٍ مُباحٍ. ويجوزُ حَضْرًا بِكُلِّ صِفَةٍ وَرَدَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

ش: ويشترطُ في صلاةِ الخوفِ أن يكونَ القتالُ مُباحاً، كقتالِ الكفارِ والبغاةِ والمحاربين. باتفاق الأربعة كما أشار إليه المؤلف.

الدليل: «إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا» [النساء: ١٠١] وقيسَ عليهم باقي مَنْ يجوزُ قتالُهُ، بخلاف القتالِ المحرَّم، لأنها رُخْصَةٌ^(٤)، فلا تباحُ بمعصية.

قال الإمام أحمد: صَحَّتْ - أي صلاةُ الخوفِ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ من خمسةِ أوجهٍ أو ستَّةٍ. وفي روايةٍ أخرى: من ستَّةٍ أوجهٍ أو سبعةٍ؟. كلُّها جائزة. اهـ. قال الأثرمُّ: قلت لأبي عبد الله: تقولُ بالأحاديثِ كلُّها أو تختارُ واحداً منها؟! قال: أنا أقولُ: كلُّ من ذهبَ إليها كلُّها

(١) انظر التعليق (٤) / ص ٥٦١.

(٢) في «سننه» ٢٥٢/٣.

(٣) انظر «كشاف القناع» ٩/٢، و«المبدع» ١٢٥/٢، و«المغني» ٢٩٦-٢٩٨/٣، و«المجموع شرح المذهب» ٢٥٩/٤، ٢٦٠، ٢٦٩، ٢٨٦، و«مجموع الفتاوى» ٨٣/٢٢.

(٤) رخصة قال النووي: بضم الخاء وإسكانها «المجموع شرح المذهب» ٢٥٩/٤.

فحسن. وأما حديث سهل^(١) فأنا أختاره اهـ. وسيأتي التنبيه على علة اختياره له.

قال ابن تيمية: فقهاء الحديث كأحمد وغيره مُتَّبِعُونَ لِعَامَّةِ الحديث الثابت عن النبي ﷺ وأصحابه في هذا الباب، فيُجَوِّزون في صلاة الخوف جميع الأنواع المحفوظة عن النبي ﷺ اهـ. وقال: إذا صلى مرة على وجه ومرة على وجه كان أتبع من حفظ وجه وترك آخر، وقد يكون على وجه أفضل في وقتٍ لمناسبة حاله حال ذلك الوقت اهـ.

مسألة: وصلاة الخوف جائزة في الحضر كما هي جائزة في السفر إذا احتيج إلى ذلك بنزول العدو قريباً من البلد، وخوف هجوم العدو على المسلمين، هذا المذهب، وبه قال الأوزاعي والشافعي.

وحكي عن مالك أنها لا تجوز في الحضر، لأن الآية إنما دلت على صلاة ركعتين، وصلاة الحضر أربعاً، ولأن النبي ﷺ لم يفعلها في الحضر. وخالفه أصحابه فقالوا كقول الحنابلة ومن وافقهم.

قال الموفق: ولنا قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٠٢]، وهذا عام في كل حال، وترك النبي ﷺ فعلها في الحضر إنما كان لغناه عن فعلها في الحضر. وقولهم: إنما دلت الآية على ركعتين. قلنا: وقد يكون في الحضر ركعتان: الصبح والجمعة، والمغرب ثلاث، ويجوز فعلها في الخوف في السفر، ولأنها حالة خوف فجازت فيها صلاة الخوف كالسفر اهـ.

(١) أخرجه البخاري (٤١٣١)، ومسلم (٨٤١) من حديث سهل بن أبي حثمة -رضي الله عنه- وسيأتي ص ٢١٠.

فصل

فمن ذلك الذي صحَّ عنه عليه السلام: إذا كان العدوُّ في جهة القبلة وخيف هجومه، صلى بهم صلاة النبي عليه السلام في عُسْفَان^{(١)(٢)}، فيصُفُّهُمْ الإمامُ خلفه صفين فأكثر، حضراً كان الخوف أو سفراً، وصلى بهم جميعاً إلى أن يسجد، فيسجد معه الصف الذي يليه ويجرس الصف الآخر، على الصحيح من المذهب، حتى يقوم الإمام إلى الركعة الثانية، فيسجد المتخلف ويلحقه، وقال القاضي وأصحابه: يجرس الصف الأول أولاً، لأنَّه أحوط.

قال ابن تيميم: وابن حمدان وغيرهما: وإن صفَّ في نوبة غيره فلا بأس اهـ. ثم الأولى تأخر الصف المقدم، وتقدم الصف المؤخر ليحصل التساوي في فضيلة الموقف، ولأنَّه أقرب مواجهة للعدو.

وقيل: يجوز من غير أفضلية.

فإذا سجد الإمام في الثانية سجد معه الصف الذي يليه، وهو الذي حرس أولاً، أي في الركعة الأولى، وحرس الصف الآخر الذي سجد معه في الأولى، حتى يجلس الإمام للتشهد، فيسجد الحارس ويلحقه، فيتشهد، ويسلم بهم جميعاً. هذه صفة.

الدليل: ما روى جابرٌ قال: شهدت مع النبي عليه السلام صلاة الخوف، فصَفَّنَا خلفه صفين، والعدو بيننا وبين القبلة، فكَبَّرَ عليه السلام وكَبَّرْنَا جميعاً، ثم ركع وركعنا، ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً، ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه، وقام الصف المؤخر في نحر العدو. فلما قضى عليه السلام السجود والصف الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود وقاموا. ثم تقدم الصف المؤخر، وتأخر الصف المقدم، ثم ركع وركعنا جميعاً، ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا

(١) بلد يبعد عن مكة مرحلتين.

(٢) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ٤/ ٦٠، وأبو داود (١٢٣٦)، وصححه ابن حبان (٢٨٧٦)، والحاكم

١/ ٣٣٧-٣٣٨، ووافقه الذهبي، من حديث أبي عياش الزرقني - رضي الله عنه -.

وأخرجه البخاري (٤١٢٧)، ومسلم (٨٤٠) من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه -، قال: فلما

حضرت الصلاة، صفنا صفين، والمشركون بيننا وبين القبلة ... الحديث واللفظ لمسلم.

جميعاً، ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه الذي كان مؤخراً في الركعة الأولى، وقام الصف المؤخر في نحر العدو. فلما قضى ﷺ وقام الصف الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود وسجد، ثم سلم النبي ﷺ وسلمنا جميعاً. رواه مسلم. وروى البخاري^(١) بعضه. وروى هذه الصفة أحمد وأبو داود والنسائي من حديث أبي عياش الزرقني. قال: فصلها النبي ﷺ مرتين، مرة بعسفان، ومرة بأرض بني سليم. قال النووي: حديثه صحيح اهـ^(٢).

وروي عن حذيفة: أنه أمره سعيد بن العاص بطبرستان حين سألهم: أيكم شهد مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف؟ فقال حذيفة: أنا. وأمره بنحو هذه الصلاة. وقال: وتأمروا أصحابك إن هاجهم هيئ فقد حل لهم القتال والكلام. رواه الأثرم بإسناده^(٣).

فرع: وصلاة عسفان هذه مشروعة في مذهب أحمد والشافعي، وبه قال مالك. وقال أبو حنيفة: لا يجوز. بل تتعين صلاة ذات الرقاع.

مسألة: ويشترط في الصلاة على هذا الوجه أن لا يخافوا كميناً^(٤) يأتي من خلف المسلمين، وأن لا يخفى بعض الكفار عن المسلمين، فإن خافوا كميناً، أو خفي بعضهم عن المسلمين صلى على غير هذا الوجه، كما لو كانوا في غير جهة القبلة.

مسألة: وإن حرس كل صف مكانه، من غير تقدم أو تأخر، فلا بأس، لحصول المقصود. لكن ما تقدم أولى، لفعله ﷺ. أو جعلهم صفاً واحداً، أو حرس بعضه وسجد

(١) علقه البخاري في «صحيحه» (٤١٣٠)، ووصله مسلم (٨٤٠) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد ٤/٦٠، وأبو داود (١٢٣٦)، والنسائي ٣/١٧٦-١٧٧، من حديث أبي عياش الزرقني رضي الله عنه.

وصححه ابن حبان (٢٨٧٦)، والدارقطني ٣/٦٠، والحاكم ١/٣٣٧-٣٣٨، والبيهقي ٣/٢٥٦-٢٥٧.
(٣) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ٥/٤٠٦، وأبو داود (١٢٤٦)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٣٥٦) من حديث حذيفة رضي الله عنه.

وصححه ابن خزيمة (١٣٦٥).

(٤) قال في «القاموس»: الكمين، كأمير: القوم يكمنون في الحرب.

الباقون، ثم في الثانية حرس الساجدون أولاً وسجد الآخرون، فلا بأس لحصول المقصود، أو حرس الأول في الركعة الأولى، وحرس الثاني في الركعة الثانية، فلا بأس.

مسألة: ولا يجوز أن يحرس صف واحد في الركعتين.

التعليل: لأنه ظلم له بتأخيره عن السجود في الركعتين، وعدول عن العدل بين الطائفتين.

فائدة: قال في «الرعاية الكبرى» يكون كل صف ثلاثة أو أكثر وقيل: أو أقل. قال في «الإنصاف» ولم أره لغيره اهـ^(١).

فصل

الوجه الثاني: إذا كان العدو في غير جهة القبلة، أو في جهتها ولم يروهم، أو رأوهم وخافوا كميناً، أو خفي بعضهم عن المسلمين، أو رأوهم، ولم يخافوا شيئاً من ذلك، ولكن أحبوا فعلها كذلك، صلى بهم صلاة النبي بغزوة ذات الرقاع^(٢). فيقسمهم الإمام طائفتين، تكفي كل طائفة العدو، زاد أبو المعالي: بحيث يحرم فرارها، ومتى خشي اختلال حالهم واحتيج إلى معاونتهم بالطائفة الأخرى، فللإمام أن ينهض إليهم بمن معه، ويبنوا على ما مضى من صلاتهم.

وقال القاضي وأبو الخطاب وجماعة: من شروط هذه الصلاة بهذه الصفة كون العدو في غير جهة القبلة.

قال النووي: وذات الرقاع، بكسر الراء، موضع قبل نجد من أرض غطفان، اختلف في

(١) انظر «كشاف القناع» ٩/٢-١١، و«الإنصاف» ٣٤٧/٢، ٣٤٨، و«الروض المربع» ٤١٢/٢، و«المبدع» ١٢٦/٢، و«المغني» ٣٠٤/٣، ٣٠٥، و«المجموع شرح المذهب» ٢٧٣/٤، ٢٧٥، ٢٧٧، و«مجموع الفتاوى» ٣٠/٢٤ و٣٤٨/٢٢، ٣٤٩.

(٢) حديث حسن، أخرجه أحمد ٦/٢٧٥، وصححه ابن خزيمة (١٣٦٣)، وابن حبان (٢٨٧٣) والحاكم ٣٣٦-٣٣٧ من حديث عائشة رضي الله عنها.

تسميتها، فالصحيح ما ثبت في «صحيح» البخاري ومسلم عن أبي موسى الأشعري أنه قال فيها: نَقَبْتُ أَقْدَامُنَا، فَكُنَّا نَلْفُ عَلَى أَرْجُلِنَا الْخَرَقَ فَسُمِيتْ غَزْوَةُ ذَاتِ الرِّقَاعِ، لَمَّا كُنَّا نَعْصِبُ عَلَى أَرْجُلِنَا مِنَ الْخَرَقِ^(١). وقوله: نَقَبْتُ، بِضَمِّ النُّونِ وَفَتْحِهَا، أَي: تَقَرَّحْتُ وَتَقَطَّعْتُ جُلُودَهَا، وَقِيلَ: بِاسْمِ شَجَرَةٍ كَانَتْ هُنَاكَ، وَقِيلَ: اسْمُ جَبَلٍ فِيهِ بَيَاضٌ وَحُمْرٌ وَسَوَادٌ، وَيُقَالُ لَهُ: الرِّقَاعُ، وَقِيلَ: الْأَرْضُ كَانَتْ مَلَوْنَةً. وَقِيلَ: الرِّقَاعُ كَانَتْ فِي أَلْوِيَتِهِمْ أَهـ.

وقال: واعلم أن بطن نخلٍ موضعٌ من أرض نجدٍ من أرض غطفان، فهي وذات الرِّقَاعِ من أرض غطفان، لكنهما صلاتان في وقتين مختلفين، وفي كتاب المغازي من «صحيح البخاري» عن جابرٍ، قال: خرج النبي ﷺ إلى ذات الرِّقَاعِ مِنْ نَخْلٍ فَلَقِيَ جَمْعاً مِنْ غُطْفَانٍ.^(٢) واعلم أن نخلاً هذا غير نخلة الذي جاء إليها وفدُ الجن. تلك عند مكة أهـ.

مسألة: ولا يشترطُ في الطائفةِ عددٌ مخصوصٌ، بل كفايةُ العدوِّ، هذا المذهب، لأن الغرضَ الحراسةَ منه ويختلفُ بحسبِ كَثْرَتِهِ وَقِلَّتِهِ، وَقُوَّتِهِ وَضَعْفِهِ

وقيل: يشترطُ كونُ كُلِّ طائفةٍ ثلاثةً فأكثرَ. وبه قال الشافعي؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا سَجَدُوا﴾ [النساء: ١٠٢] وأقلُّ الجمع ثلاثةٌ.

قال الموفق: والأولى أن لا يشترطَ هذا، لأنَّ ما دون الثلاثةِ عددٌ تصحُّ به الجماعةُ، فجاز أن يكونَ طائفةٌ كالثلاثةِ أهـ.

وقيل: يُكرهُ أن تكونَ الطائفةُ أقلَّ من ثلاثةٍ. ويأتي في أوائل كتاب الحدود مقدارُ الطائفةِ إن شاء الله.

قال النووي: وذكر أصحابنا عن أبي بكر بن داود الظاهري أنه قال: قولُ الشافعي: أقلُّ الطائفةِ ثلاثةٌ خطأ، لأنَّ الطائفةَ في اللغةِ والشرعِ يُطلقُ على واحدٍ، فأما اللغةُ فحكى ثعلبٌ عن الفراء أنه قال: مسموعٌ من العرب أن الطائفةَ الواحدَ. وأما الشرعُ فهو أن الشافعي

(١) أخرجه البخاري (٤١٢٨)، ومسلم (١٨١٦) من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٤١٢٧) من حديث جابر بن عبد الله.

احتج في قبول خبر الواحد بقول الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾ [التوبة: ١٢٢] فحمل الطائفة على الواحد. وقال تعالى: ﴿وَلِيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢] والمراد واحد.

وأجاب أصحابنا بأجوبة:

أحدها - وهو المشهور - تسليم أن الطائفة يجوز إطلاقها على واحد، وإنما أراد الشافعي أن الطائفة في صلاة الخوف يستحب أن لا تكون أقل من ثلاثة، لقوله تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ﴾، وقال تعالى في الطائفة الأخرى: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]. فذكرهم بلفظ الجمع في كل الموضع، وأقل الجمع ثلاثة.

وأما الطائفة في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾ [التوبة: ١٢٢]. فإنما حملناه على الواحد للقرينة، وهو حصول الإنذار بالواحد، كما حملناه هنا على الثلاثة بقرينة، وهو ضمير الجمع.

فإن قيل: فقد قال الله تعالى في هذه الآية: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾ فأعاد على الطائفة ضمائر الجمع، ولم يلزم من ذلك كون الطائفة ثلاثة.

فالجواب: أن الجمع هنا على عود الضمائر إلى الطوائف التي دل عليها قوله تعالى: ﴿مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ﴾.

قال أصحابنا: وتكره صلاة الخوف إذا كانوا خمسة سوى الإمام كما نص عليه الشافعي، ولا نزول الكراهة حتى يكونوا ستة، فإذا كانوا خمسة صلى معهم جميع الصلاة ثم انصرفوا، وجاء الآخرون فصلوا لأنفسهم جماعة. قال الماوردي وغيره: فإن خالف وصلى بهم صلاة الخوف وهم خمسة فأقل أساء، وكرة كراهة تنزيه وصحت صلاة الجميع اهـ.

مسألة: فإن فرط الإمام في ذلك بأن كانت الطائفة لا تكفي العدو، أو فرط فيما فيه حفظ لنا أئمة. ويكون صغيرة لا يقدح في صحة الصلاة إن قارنها، على الصحيح من المذهب، لأن النهي لا يختص شرط الصلاة.

وقيل: يفسق بذلك، وإن لم يتكرر منه، كالمودع والوصي والأمين إذا فرط في الأمانة، ذكره ابن عقيل، وقال: وتكون الصلاة معه مبنية على إمامة الفاسق. اهـ.

وإن تعمد ذلك فسق، وإن لم يتكرر كالمودع والوصي والأمين، إذا فرط في الحفظ، قال في «الإنصاف»: قلت: إن تعمد ذلك فسق، وإلا فلا اهـ. قال في «الفروع»: ويتوجه في المودع والوصي والأمين إذا فرط هذا الخلاف. وقال في «تصحيح الفروع»: المذهب صحة الصلاة وتبعه في «المنتهى»؛ لأن التحريم لم يعد إلى شرط الصلاة، بل إلى المخاطرة، كما تقدم، كترك حمل السلاح مع حاجة. قال البهوتي: قلت: وفي الفسق مع التعمد نظراً، لأنه صغيرة كما تقدم، وصرح به في «المبدع»، والصغيرة لا يفسق بتعمدها، بل بالمداومة عليها.

مسألة: طائفة تذهب تحرس العدو، ولا تحرم معه في الركعة الأولى لما ستقف عليه، وطائفة تحرم معه، يصلي بها ركعة، تنوي مفارقتها إذا استتم قائماً، ولا يجوز أن تفارقه قبله بلا عذر، وتبطل صلاتها بذلك، لعدم الحاجة إليه، وتنوي المفارقة وجوباً، لأن من ترك المتابعة لإمامه ولم ينو المفارقة تبطل صلاته، لأنه اختلاف على إمامه، وقد نهي عنه، وأتمت صلاتها لأنفسها بركعة أخرى، تقرأ فيها بـ ﴿الْحَمْدُ...﴾ وسورة، ثم تشهدت وسلمت لنفسها، ومضت تحرس مكان الأولى، وتسجد لسهو إمامها قبل المفارقة بعد فراغها من الصلاة، لأن نقص صلاته نقص في صلاتها، وهي بعد المفارقة له منفردة، على الصحيح من المذهب، فقد فارقت حساً وحكماً، لينيتها المفارقة، فلا تسجد لسهو بعد المفارقة، وثبت الإمام قائماً، يطيل قراءته حتى تحضر الطائفة الأخرى التي كانت تحرس.

وقال الشافعي في أحد قوليه: لا يقرأ حال الانتظار، بل يؤخر القراءة ليقراً بالطائفة الثانية ليكون قد سوى بين الطائفتين.

قال الموفق: ولنا أن الصلاة ليس فيها حال سكوت، والقيام محل للقراءة، فينبغي أن يأتي بها فيه، كما في التشهد: إذا انتظرهم فإنه يتشهد، ولا يسكت كذلك ها هنا. والتسوية

بينهم تحضّل بانتظاره إياهم في موضعين، والأولى في موضع واحد اهـ.

فتحرّم ثمّ تصليّ معه الرّكعة الثانية، يقرأ الإمام إذا جاؤوا بالفاتحة وسورة إن لم يكن قرأ قبل مجيئها، فإن كان قرأ قبله، قرأ بعده بقدرهما، ولا يؤخّر القراءة إلى مجيئها استحباباً، فلا تبطل إن لم يقرأ.

مسألة: ويكفي إدراكها لركوع الثانية كالمسبوق، ويكون الإمام تركّ المستحبّ، وهو القراءة بقدر الفاتحة والسورة، وفي «الفصول»: فعل مكروهاً، يعني حيث لم يقرأ شيئاً بعد دخولها معه، إنّما أدركته راعياً.

مسألة: فإذا جلس الإمام للتّشهُد أتمّت لأنفسها ركعة أخرى، وتفرّقه حسّاً لا حكماً فلا تنوي مفارقتَه، تسجّد معه لسهو في الأولى أو الثانية، ولا تسجّد لسهوهم - أي سهو أفراد الطائفة نفسها - لتحمل الإمام له، لأنّها لم تفرقه من دخولها معه إلى سلامه بها.

مسألة: ويكرّر الإمام التّشهُد، أو يطيل الدعاء فيه، كما في «المبدع»، فإذا تشهّدت سلّم بهم، لأنّها مؤتمّة به حكماً في الرّكعة التي تقضيها، وفي الرّكعة الأخرى حسّاً، فلا يُسلّم قبلهم، لقوله تعالى: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ فيدلّ على أنّ صلاتهم كلّها معه، وتحصل المعادلة بينهما، فإنّ الأولى أدركت معه فضيلة الإحرام، والثانية فضيلة السلام. وفي حديث سهلٍ أنّ النّبيّ ﷺ قعدَ حتى صلى الذين خلفه ركعة، ثمّ سلّم. رواه أبو داود، وروى أنّه سلّم بالطائفة الثانية^(١).

وقيل: له أن يُسلّم قبلهم.

وقيل: تقضي الطائفة بعد سلامه. وبه قال مالك.

الدليل على صحة هذا الوجه: هذا الوجه متفق عليه من رواية صالح ابن خوات بن جُبَيْر، عمّن صلى مع النّبيّ ﷺ يوم ذات الرّقاع صلاة الخوف، أنّ طائفة صفت معه، وطائفة وجاه العدو، فصلّى بالتي معه ركعة، ثمّ ثبت قائماً، وأتموا لأنفسهم، ثمّ انصرفوا وصفّوا وجاه

(١) سلف ص ٥٦٤ / تعليق (١).

العدو، وجاءت الطائفةُ الأُخرى، فصلَّى بهم الركعةُ التي بَقِيَتْ من صلاتِهِ، ثُمَّ ثَبَتَ جالِساً وأَتَمُّوا لأنفُسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ^(١). وصَحَّ عن صالح بن خَوَاتٍ عن سهل بن أبي حَثْمَةَ مرفوعاً^(٢). وهذا الحديث هو الذي أشار إليه أحمدُ بقوله: وأَمَّا حديثُ سهلٍ، فأنا أَخْتَارُهُ، ووجهُهُ: كونه إنكاءً للعدو، وأقلُّ في الأفعال، وأشبه بكتاب الله تعالى، وأحوط للصلاة والحرب.

قال النووي: وخَوَاتٍ، بخاءٍ معجمةٍ مفتوحة، وواوٍ مشدَّدةٍ ثُمَّ أَلِفٌ ثُمَّ تاءٌ مثناةٌ فوق، وصالحٌ تابعي، وأبو خواتٍ صحابي، وهو خوات بن جبير الأنصاري اهـ.

مسألة: وإن كانت الصلاةُ مغرباً صَلَّى بالطائفة الأولى ركعتين، وبالطائفة الثانية ركعةً، قال في «الإنصاف»: بلا نزاع، ونص عليه اهـ. وبهذا قال مالكٌ والأوزاعي وسفيان والشافعي في أحد قوليه. لأنَّه إذا لم يكن بدُّ من التفضيل فالأولى أحقُّ به. ومافات الثانية ينجرُّ بإدراكها السلام مع الإمام. ولا تَتَشَهَّدُ الطائفةُ الثانيةُ مع الإمام عَقِبَ الثالثة، على الصحيح من المذهب، لأنَّه ليس بموضعٍ لَتَشَهَّدِها، بخلاف الرباعية.

وقيل: تَتَشَهَّدُ معه، إن قلنا: تقضي ركعتين متواليتين لثلاثِ صَلَّيَ المغرب بتشهد واحد.

مسألة: ويصحُّ عكسُها بأن يصلي بالأولى ركعةً، والثانية ركعتين، على الصحيح من المذهب، نصَّ عليه أحمد وهو قولٌ للشافعي وروى عن علي أنه صَلَّى ليلةَ الهَرِيرِ هكذا^(٣).

التعليل: لأنَّ الأولى أَدْرَكَتْ معه فضيلةَ الإحرام، فينبغي أن يزيد الثانية في الرُّكعات، ليحصل الجبرُّ به، والأوَّلُ أولى، لأنَّ الثانية تُصلي جميعَ صلاتِها في حكم الائتِمام والأولى تفعل ما بقي منفردة.

مسألة: وإن كانت الصلاةُ رباعيةً غيرَ مقصورةٍ صَلَّى بكل طائفةٍ ركعتين، قال في

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» ١/ ١٨٣ ومن طريقه الشافعي في «الرسالة» ص ١٨٢ و ٢٤٤، والبخاري (٤١٢٩)، ومسلم (٨٤٢)، وأبو داود (١٢٣٨)، والنسائي ٣/ ١٧١ عن يزيد بن رومان، عن صالح ابن خوات، عن علي بن النعمان عن النبي ﷺ يوم ذات الرقاع صلاة الخوف

(٢) سلف ص ٥٦٤ / تعليق (١).

(٣) سلف ص ٥٦٣ / تعليق (٢).

«الإنصاف»: بلا نزاع اهـ. ليحصل العَدْلُ بينهم، ولو صلى بطائفة ركعة، وبالأخرى ثلاثاً، صحَّ لأنه لم يَزِدْ على انتظارين وردَّ الشرعُ بمثلِهما. هذا المذهبُ. وبه قال الشافعي، إلا أنه قال: يسجدُ للسهو، قال الموفق: ولا حاجة إليه، لأنَّ السجودَ للسهو، ولا سهو هاهنا، ولو قُدِّرَ أنه فعله ساهياً لم يحتجَّ إلى سجودٍ، لأنه مما لا يُبطلُ عمْدُهُ الصلاة، فلا يسجدُ للسهو، كما لو رَفَعَ يديه في غير موضع الرِّفْعِ وترك رَفْعَهُما في موضعه اهـ.

وتفارقهُ الطائفةُ الأولى في المغربِ والرِّباعية عند فراغ التَّشْهَدِ الأوَّلِ، وهو المذهب، وينتظرُ الإمامُ الطائفةَ الثانيةَ جالساً، ويكرِّرُ التَّشْهَدَ الأوَّلَ إلى أن تحضُرَ، فإذا أتت قامَ لتُدرِكَ معه جميعَ الركعةِ الثالثةِ، ولأنَّ الجلوسَ أخفُّ على الإمام، لأنه متى انتظرهم قائماً احتاجَ إلى قراءةِ السُّورةِ في الثالثةِ، وهو خلافُ السُّنَّةِ. قال أبو المعالي: تُحرَّمُ معه، ثمَّ ينهضُ بهم^(١).

والوجهُ الثاني: يفارقونه حين يقومُ إلى الثالثةِ، وهو قول مالك والأوزاعي، لأنه محتاجٌ إلى التطويلِ من أجلِ الانتظارِ، والتَّشْهَدُ يُستحبُّ تخفيفه، ولأنَّ ثوابَ القائم أكثرُ. قال في «المغني» و«الشرح»: وكلاهما جائزٌ اهـ.

وعلى الوجه الثاني: يكونُ الانتظارُ في الثالثةِ، فيقرأ سورةً مع الفاتحة، على الصحيح من المذهب. وفيها احتمالُ لابن عقيلٍ في «الفنون»: يكرِّرُ الفاتحةَ.

فإذا جلسَ للتَّشْهَدِ الأخيرِ تَشَهَّدَتْ معه التَّشْهَدُ الأوَّلُ كما لمسبق، ثمَّ قامت وهو جالسٌ، فاستفتحت وتعوذت، وأتمت صلاتها، فإذا تَشَهَّدَتْ سَلَّمَ بهم، ولا يُسَلِّمُ قبلهم لما تقدَّم. ويستحبُّ أن يُخَفِّفَ بهم الصلاةَ، لأن موضوعَ صلاةِ الخوفِ على التخفيفِ، وكذلك الطائفةُ التي تفارقهُ تُخَفِّفُ الصلاةَ. وتُتِمُّ الأولى صلاتها بعد المفارقةِ بـ ﴿الحمدُ لله﴾ وحدها في كُلِّ ركعةٍ، لأنها آخرُ صلاتها، والأخرى تُتِمُّ بـ ﴿الحمدُ لله﴾ وسورةٍ، لأنها أوَّلُ صلاتها. وقد روي أنه آخرُ صلاتها، ومقتضاه ألا تستفتح ولا تستعيد ولا تقرأ السورةَ.

قلت: وهو الصواب، والله أعلم.

(١) انظر «كشاف القناع» ١١/٢-١٤، و«الإنصاف» ٣٤٩-٣٥٣، و«المبدع» ١٢٨/٢، و«المغني» ٢٩٩/٣، ٣٠٠، ٣٠٨-٣١٠، و«المجموع شرح المذهب» ٤/٢٦١، ٢٧٤، ٢٧٥، و«الفروع» ٧٦/٢، و«معونة أولى النهي» ٢٥٥/٢.

مسألة: وإن فرَّقَهُمُ الإمامُ أربع طوائفَ، فصلَّى بكل طائفة ركعةً، أو فرَّقَهُم ثلاثَ فرَقٍ، فصلَّى بالأولى ركعتين وبالباقيتين ركعةً ركعةً، أو صلى بكلِّ فرقة ركعةً في المغرب، صحَّت صلاةُ الأولَيْن، لأنَّهما ائتمَّتا بمن صلاته صحيحةً، ولمفارقتهما قبل الانتظارِ الثالث، وهو المبطل، لأنَّه لم يرد، وبطلت صلاةُ الإمام، لأنَّه زاد انتظاراً ثالثاً لم يردِ الشرعُ به، فوجب بطلانها، أشبه ما لو فعله من غير خوفٍ، وسواء كان هذا التفريق حاجةً أو غيرها. قاله ابن عقيل. لأنَّه يمكنهم صلاةَ شدة الخوف، وبطلت صلاةُ الطائفتين الأخريين إن علمتا بطلان صلاته، لأنَّهما ائتمَّتا بمن صلاته باطلةً أشبه ما لو كانت باطلةً من أولها، هذا المذهب.

وقال المجذُّ في «شرحه»: والصحيحُ عندي -على أصلنا-: إن كان هذا الفعلُ لحاجةٍ صحَّت صلاةُ الكلِّ، كحاجتهم إلى ثلاثمئة بإزاء العدو، والجيش أربعمئة، لجواز الانفرادِ لعذرٍ، والانتظارُ إنَّما هو تطويلُ قيامٍ وقراءةٍ وذكرٍ. وإن كان لغير حاجةٍ صحَّت صلاةُ الأولى لجوازِ مفارقتها، بدليل جوازِ صلاته بالثانية الركعات الثلاث، وبطلت صلاةُ الإمام والثانية لانفرادها بلا عذرٍ، وهو مبطلٌ على الأشهر، وبطلت صلاةُ الثالثة والرابعة لدخولهما في صلاة باطلة اهـ.

قال ابن تيم: وهو أحسنُ اهـ.

وقيل: تبطل صلاةُ الكلِّ بنية صلاةٍ محرَّم ابتداؤها.

وقيل: تصحُّ صلاةُ الإمام فقط.

فإن جهلتا بطلان صلاته، وجهله الإمام صحَّت صلاتهما، وهو المذهب، وقال به بعض أصحاب الشافعي لأنَّه مما يخفى كما لو جهل الإمام والمأموم حدث الإمام حتى انقضت الصلاة، فإنَّها تصحُّ للمأموم فقط، وتقدَّم. وأما الأمام فصلاؤه باطلة وإن جهلا. وقيل: لا تصح صلاتهم ولو جهلوا، للعلم بالمفسد. قال المجذُّ: وهو أقيسُ على أصلنا. والجهل بالحكم لا تأثير له كالحديث اهـ.

وقال بعضهم: تصحُّ صلاةُ الإمام والمؤمنين جميعاً، لأنَّ الحاجة تدعو إلى ذلك، فأشبهه

ما لو فرّقهم فرقتين.

وقال بعضهم: المنصوص أن صلاتهم تبطل بالانتظار الأول، لأنه زاد على انتظار رسول الله ﷺ زيادة لم يرد الشرع بها^(١).

فصل

والوجه الثالث: أن يصلي الإمام بطائفة ركعة، ثم تمضي إلى العدو للحراسة، ثم يصلي بالثانية ركعة، ثم تمضي لحراسة العدو، ويسلم وحده، ثم تأتي الأولى فتتم صلاتها بقراءة سورة مع الفاتحة، ثم تأتي الأخرى، فتتم صلاتها بقراءة سورة مع الفاتحة، على الصحيح من المذهب، وبه قال أبو حنيفة.

الدليل: ما روى ابن عمر قال: صلى النبي ﷺ صلاة الخوف بإحدى الطائفتين ركعة وسجدتين، والطائفة الأخرى مواجهة العدو، ثم انصرفوا وقاموا في مقام أصحابهم، مقبلين على العدو، وجاء أولئك فصلّى بهم ﷺ ركعة، ثم سلم، ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة. متفق عليه^(٢).

وقال القاضي: لا قراءة عليها. بل إن شاءت قرأت، وإن شاءت لم تقرأ، لأنها مؤتممة بالإمام حكماً اهـ.

ولو زحّم المأموم أو نام حتى سلم إمامه قرأ فيما يقضيه. نص عليه. وعلى قول القاضي: لا يحتاج إلى قراءة. وأما الطائفة الأخرى فتلزمها القراءة فيما تقضيه. وجهاً واحداً. وهذه الصفة ليست مختارة لما فيها من كثرة العمل، ولو قضت الثانية ركعتها وقت

(١) انظر «كشاف القناع» ١٤/١٥، و«الإنصاف» ٣٥٣/٢، ٣٥٤، و«المبدع» ١٣١/٢، و«المغني» ٣٠٥/٣، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣٠٩، و«الشرح الكبير» ٤٥٣/١.

(٢) أخرجه البخاري (٩٤٢) و (٩٤٣)، ومسلم (٨٣٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

مفارقة إمامها وَسَلَّمَتْ وَمَضَتْ لِلْحِرَاسَةِ، وَأَتَتْ الْأُولَى فَأَتَمَّتْ صَلَاتَهَا، كَخَبَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ، صَحَّ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ وَجْهَيْ الْوَجْهِ الثَّالِثِ، وَهُوَ الْمَخْتَارُ بِالنِّسْبَةِ لِلْوَجْهِ الْأَوَّلِ مِنْ وَجْهَيْ الْوَجْهِ الثَّالِثِ، فَلَا يُنَافِي مَا تَقَدَّمَ مِنْ اخْتِيَارِ الْإِمَامِ لِلْوَجْهِ الثَّانِي. وَقَالَ: أَنَا أَذْهَبُ إِلَيْهِ^(١).

فصل

الوجه الرابع: أَنْ يُصَلِّيَ بِكُلِّ طَائِفَةٍ صَلَاةً كَامِلَةً، وَيُسَلِّمَ بِكُلِّ طَائِفَةٍ، وَالْمَنْصُوصُ جَوَازُهُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَإِنْ مَنَعْنَا اقْتِدَاءَ الْمُفْتَرِضِ بِالْمُتَنَقِّلِ فِي غَيْرِ صَلَاةِ الْخَوْفِ. الدليل: وَهَذَا الْوَجْهَ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي خَوْفِ الظَّهْرِ، فَصَفَّ بَعْضُهُمْ خَلْفَهُ، وَبَعْضُهُمْ بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَانْطَلَقَ الَّذِينَ صَلَّوْا فَوْقَهُمْ مَوْقِفَ أَصْحَابِهِمْ، ثُمَّ جَاءَ أُولَئِكَ فَصَلَّوْا خَلْفَهُ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، فَكَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعُ رَكْعَاتٍ وَلِأَصْحَابِهِ رَكْعَتَانِ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ. قَالَ النَّوَوِيُّ: بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ^(٢) اهـ. وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا. قَالَ النَّوَوِيُّ: وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ جَابِرٍ بِمَعْنَاهُ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي بَابِ صَلَاةِ الْخَوْفِ، وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْمَغَازِي^(٣) اهـ.

وذكر جماعة من الأصحاب أن هذه الصفة حسنة قليلة الكلفة، لا يحتاج فيها إلى مفارقة الإمام ولا إلى تعريف كيفية الصلاة. وليس فيها أكثر من أن الإمام في الصلاة الثانية مُتَنَقِّلٌ يَوْمُ مُفْتَرِضِينَ^(٤).

(١) انظر «كشف القناع» ١٥/٢، و«الإنصاف» ٣٥٥/٢، و«المغني» ٣٠١/٣.

(٢) حديث صحيح، أخرجه أحمد ٣٩/٥، وأبو داود (١٢٤٨)، والنسائي ١٧٨/٣ و ١٧٩، وصححه ابن حبان (٢٨٨١) من حديث أبي بكر رضي الله عنه.

(٣) حديث صحيح، وأخرجه البخاري (٤١٣٦) تعليقاً، ووصله مسلم (٨٤٣)، وأحمد ٣/٣٦٤، وابن خزيمة (١٣٥٢)، وابن حبان (٢٨٨٤) من حديث جابر بن عبد الله.

(٤) انظر «كشف القناع» ١٥/٢، و«الإنصاف» ٣٥٥/٢، و«المبدع» ١٣٣/٢، و«المغني» ٣١٣/٣.

فصل

الوجه الخامس: أن يصلي الإمام الرابعة المقصورة تامةً، وتصلّي معه كل طائفة ركعتين بلا قضاء للركعتين الآخرتين، فتكون الصلاة للإمام تامةً، ولهم مقصورةً، والصلاة بهذه الصفة صحيحة على الصحيح من المذهب، نص عليه.

الدليل: حديث جابر، قال: أقبلنا مع النبي ﷺ، حتى إذا كنا بذات الرقاع فذكر الحديث. قال: فنودي بالصلاة، فصلّى بطائفة ركعتين، ثم تأخروا، وصلّى بالطائفة الأخرى ركعتين. قال: فكانت له ﷺ أربع ركعات، وللقوم ركعتان. متفق عليه^(١).

ومنع ذلك صاحب «المحرر» لاحتمال سلامه، فيكون هو الوجه الذي قبل هذا، وتأوله القاضي على أنه ﷺ صلى بهم كصلاة الحضر، وإن كل طائفة قضت ركعتين. وهذا التأويل مخالف لصفة الرواية^(٢).

فصل

الوجه السادس: أن يقصر الرابعة الجائز قصرها، ويصلّي بكل طائفة ركعة بلا قضاء، وقد منع الأكثر من الأصحاب صحة هذه الصفة، لأن الخوف لا يؤثر في نقص الركعات، كما تقدّم. وقال في «الكافي»: كلام الإمام أحمد يقتضي أن يكون من الوجوه الجائزة إلا أن أصحابه قالوا: لا تأثير للخوف في عدد الركعات، وحملوا هذه الصفة على شدة الخوف اهـ.

واختار هذا الوجه جماعة من الأصحاب. قال في «الإنصاف»: قدّمه في «الفروع» و«الرعاية» و«مجمع البحرين»، وابن تيميم، و«الفائق» وقال: هو المختار، واختاره المصنف -يعني به الموفق- وهو من المفردات. اهـ. قال في «الفروع»: ولو قصرها وصلّى بكل طائفة

(١) انظر ما قبله.

(٢) انظر «كشاف القناع» ١٥/٢، ١٦، و«الإنصاف» ٣٥٦/٢، و«المغني» ٣/٣١٣، و«المجموع شرح المذهب» ٢٦١/٤، و«المحرر» ١٣٧/١، ١٣.

ركعةً بلا قضاء، كصلاته ﷺ في خبر ابن عباس^(١) وحذيفة^(٢) وزيد بن ثابت^(٣) وغيرهم. صحَّ في ظاهر كلامه، فإنه قال، ما يُروى عن النبي ﷺ كلها صحاح، ابن عباس يقول: ركعة ركعة. إلا أنه كان للنبي ﷺ ركعتان، وللقوم ركعة ركعة ولم ينصَّ على خلافه. وللخوف والسفر - أي اجتماع مبيحين - أحدهما: الخوف، والآخر: السفر.

الدليل: ما روى ابن عباس، قال: صلى رسول الله ﷺ بذي قرد صلاة الخوف، والمشركون بينه وبين القبلة، فصَفَّ صفًّا خلفه، وصفًّا مُوَازِي العَدُوَّ، فصلَّى بهم ركعة، ثم ذهب هؤلاء إلى مَصَافِّ هؤلاء، ورجع هؤلاء إلى مَصَافِّ هؤلاء، فصلَّى بهم ركعة، ثم سَلَّمَ عليهم، فكانت لرسول الله ﷺ ركعتان، وكانت لهم ركعة ركعة. رواه الأثرم^(٤).

وعن حذيفة، أنَّ النبي ﷺ صلى صلاة الخوف بهؤلاء ركعة، وبهؤلاء ركعة، ولم يَقْضُوا شيئاً. رواه أبو داود^(٥). ورُوي مثله عن زيد بن ثابت وأبي هريرة^(٦). رَوَاهُ الأثرم.

وكذلك قال أبو داود في «السَّنَنِ»، وهو مَذْهَبُ ابن عباس، وجابر. قال: إِنَّمَا الْقَصْرُ ركعة عند القتال. وكان طأووس، ومجاهد، والحسن، وقتادة، والحكم يَقُولُونَ: ركعة في شدة الخوف، يُومِئُ إِيَّاءً. وقال إسحاق: يُجْزِئُكَ عند الشدة ركعة، تُومِئُ إِيَّاءً، فإن لم يَقْدِرْ فسجدة واحدة، فإن لم يَقْدِرْ فتكبرة، لَأَنَّمَا ذَكَرَ اللهُ تَعَالَى. وعن الضَّحَّاك، أَنَّهُ قَالَ: ركعة، فإن لم يَقْدِرْ كَبَّرَ تكبيرة حيثُ كان وَجْهُهُ.

(١) أخرجه البخاري (٩٤٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) سلف ص ٢٠١ / تعليق (٣).

(٣) حديث حسن، وأخرجه عبدالرزاق (٤٢٥٠)، وابن أبي شيبة ٢/ ٤٦١، وأحمد ٥/ ١٨٣ والنسائي ٣/ ١٦٨ من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

وصححه ابن حبان (٢٨٧٠)، وانظر تمام تخريجه فيه.

(٤) حديث صحيح، وأخرجه ابن حبان (٢٨٧١)، وانظر التعليق (١).

(٥) في «سننه» (١٢٤٦)، وانظر ص ٢٠١ / تعليق (٣).

(٦) حديث زيد سلف تعليق (٣).

أما حديث أبي هريرة، فأخرجه أحمد ٢/ ٣٢٠، وأبو داود (١٢٤١)، والنسائي ٣/ ١٧٣، وصححه ابن خزيمة (١٣٦٢)، وابن حبان (٢٨٧٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قال الموفق: فهذه الصلاة يقتضي عموم كلام أحمد جوازها، لأنه ذكر ستة أوجه، ولا أعلم وجهاً سادساً سواها، وأصحابنا يذكرون ذلك. قال القاضي: لا تأثير للخوف في عدد الركعات. وهذا قول أكثر أهل العلم، منهم ابن عمر، والنخعي، والثوري، ومالك، والشافعي، وأبو حنيفة وأصحابه، وسائر أهل العلم من علماء الأمصار، لا يميزون ركعة، والذي قال منهم ركعة، إنما جعلها عند شدة القتال، والذين رويناهم عنهم صلاة النبي ﷺ أكثرهم لم ينقصوا عن ركعتين، وابن عباس لم يكن ممن يحضر النبي ﷺ في غزواته، ولا يعلم ذلك إلا بالرواية عن غيره، فالأخذ برواية من حضر الصلاة وصلّاها مع النبي ﷺ أولى اهـ.

واستدل من قال: الواجب ركعة فقط في حق كل أحد أيضاً لحديث ابن عباس قال: فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة رواه مسلم^(١). قال النووي: والجواب عنه أن معناه أن المأموم يصلي مع الإمام ركعة، ويصلي الركعة الأخرى وحده، وبهذا الجواب أجاب البيهقي وأصحابنا في كتب المذهب، وهو متعين للجمع بين الأحاديث الصحيحة اهـ.

فرع: ومتى صلى بهم صلاة الخوف، من غير خوف، فصلاته وصلاتهم فاسدة، لأنها لا تخلو من مفارق إمامه لغير عذر، وتارك متابعة إمامه في ثلاثة أركان، أو قاصر للصلاة مع إتمام إمامه، وكل ذلك يفسد الصلاة، إلا مفارقة الإمام لغير عذر على اختلاف فيه، وإذا فسدت صلاتهم فسدت صلاة الإمام، لأنه صلى إماماً بمن صلاته فاسدة، إلا أن يصلي بهم صلاتين كاملتين، فإنه تصح صلاته، وصلاة الطائفة الأولى، وصلاة الثانية تنبني على إتمام المفترض بالمتنفل، وقد نصرنا جواز^(٢).

(١) في «صحيحه» (٦٨٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) انظر «كشاف القناع» ١٦/٢، و«الإنصاف» ٣٥٦/٢، و«المغني» ٣/٣١٤-٣١٦، و«المجموع شرح

المهذب» ٢٥٩/٤، و«الكافي» ٢١٠/١، و«الفروع» ٨٣/٢.

فصل

الوجه السابع: صلاته ﷺ بأصحابه عام نَجْدٍ، على ما خرَّجه أحمدُ من حديث أبي هريرة^(١)، وهو أن تقومَ معه طائفةٌ، وطائفةٌ أخرى تجاهَ العدوِّ، وظهْرُها إلى القبلة، ثمَّ يُحْرِمُ وتُحْرِمُ معه الطائفتانِ، ثمَّ يُصَلِّي ركعةً هو والذين معه، ثمَّ يقوم إلى الثانية، ويذهبُ الذين معه إلى وَجْهِ العدوِّ، وتأتي الأخرى فتركع وتسجد، ثمَّ يصلي الثانية، وتأتي التي تجاه العدوِّ فتركع وتسجد، ويسلم بالجميع.

وقال أبو حنيفة: يُصَلِّي بِإِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ ركعةً، والأخرى مُوَاجِهَةً للعدوِّ، ثمَّ تَنْصَرِفُ التي صَلَّتْ معه إلى وجهِ العدوِّ، وهي في صلاتها، ثمَّ تَجِيءُ الطائفةُ الأخرى، فتصلي مع الإمامِ الرَّكْعَةَ الثانيةَ، ثمَّ يُسَلِّمُ الإمامُ، وتَرْجِعُ الطائفةُ إلى وجهِ العدوِّ، وهي في الصلاة، ثمَّ تأتي الطائفةُ الأولى إلى مَوْضِعِ صلاتها، فتصلي ركعةً مُنْفَرِدَةً، ولا تَقْرَأُ فيها، لأنَّها في حُكْمِ الاِثْتِمَامِ، ثمَّ تَنْصَرِفُ إلى وجهِ العدوِّ، ثمَّ تأتي الطائفةُ الأخرى إلى مَوْضِعِ الصلاة، فتصلي الرَّكْعَةَ الثانيةَ مُنْفَرِدَةً، وتقرأُ فيها، لأنَّها قد فارقت الإمامَ بعد فراغه من الصلاة، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْمَسْبُوقِ إِذَا فارقَ إمامَهُ. قال: وهذا أولى، لأنَّكم جَوَزْتُمْ لِلْمَأْمُومِ فِرَاقَ إمامِهِ قَبْلَ فِرَاقِهِ مِنَ الصَّلَاةِ، وهي الطائفةُ الأولى، ولِلثَّانِيَةِ فِرَاقَهُ فِي الْأَفْعَالِ، فيكونُ جالِساً وهم قِيامٌ يَأْتُونَ بِرُكْعَةٍ وَهُمْ فِي إِمَامَتِهِ.

قال الموفق: ولنا ما روى صالح بن خوات، عَمَّنْ صَلَّى مع النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ صلاةَ الخوفِ، أنَّ طائفةً صَفَّتْ معه، وطائفةً وجَّاهَ العدوِّ، فصلَّى بِالنَّبِيِّ معه ركعةً، ثمَّ ثَبَتَ قائماً، وأَتَمُّوا لأنفُسِهِمْ، ثمَّ انْصَرَفُوا وَصَفُّوا وجَّاهَ العدوِّ، وجاءتِ الطائفةُ الأخرى، فصلَّى بِهِمِ الرَّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ مِنْ صَلَاتِهِ، ثمَّ ثَبَتَ جالِساً، وأَتَمُّوا لأنفُسِهِمْ، ثمَّ سَلَّمَ بِهِمْ. رواه مُسْلِمٌ^(٢). وروى سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ مِثْلَ ذَلِكَ^(٣)، وَالْعَمَلُ بِهَذَا أَوْلَى، لِأَنَّهُ أَشْبَهُ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَحْوَطٌ لِلصَّلَاةِ وَالْحَرْبِ.

(١) سلف تعليق (٦) / ص ٥٧٨ .

(٢) سلف ص ٥٧٢ / تعليق (١) .

(٣) سلف ص ٥٦٤ / تعليق (٢) .

أَمَّا مُوَافَقَةُ الْكِتَابِ، فَإِنَّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾. يَقْتَضِي أَنَّ جَمِيعَ صَلَاتِهَا مَعَهُ، وَعِنْدَهُ تُصَلِّي مَعَهُ رَكْعَةً فَقَطْ، وَعِنْدَنَا جَمِيعَ صَلَاتِهَا مَعَهُ، إِحْدَى الرُّكْعَتَيْنِ تُوَافِقُهُ فِي أَفْعَالِهِ وَقِيَامِهِ، وَالثَّانِيَةُ تَأْتِي بِهَا قَبْلَ سَلَامِهِ، ثُمَّ تُسَلِّمُ مَعَهُ. وَمِنْ مَفْهُومِ قَوْلِهِ: ﴿لَمْ يُصَلُّوا﴾ أَنَّ الطَّائِفَةَ الْأُولَى قَدْ صَلَّتْ جَمِيعَ صَلَاتِهَا، وَعَلَى قَوْلِهِمْ لَمْ تُصَلِّ إِلَّا بَعْضَهَا.

وَأَمَّا الْاِخْتِيَاظُ لِلصَّلَاةِ، فَإِنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ تَأْتِي بِصَلَاتِهَا مُتَوَالِيَةً، بَعْضُهَا تُوَافِقُ الْإِمَامَ فِيهَا فِعْلًا، وَبَعْضُهَا تُفَارِقُهُ، وَتَأْتِي بِهِ وَخَذَهَا كَالْمَسْبُوقِ. وَعِنْدَهُ تَنْصَرِفُ فِي الصَّلَاةِ، فَإِمَّا أَنْ تَمْشِي، وَإِمَّا أَنْ تَرْكَبَ، وَهَذَا عَمَلٌ كَثِيرٌ، وَتُسْتَدِيرُ الْقِبْلَةَ، وَهَذَا يُنَافِي الصَّلَاةَ، وَتُفَرِّقُ بَيْنَ الرُّكْعَتَيْنِ تَفْرِيقًا كَثِيرًا بِمَا يُنَافِيهَا. ثُمَّ جَعَلُوا الطَّائِفَةَ الْأُولَى مُؤْتَمَّةً بِالْإِمَامِ بَعْدَ سَلَامِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَأْمُومُ مَأْمُومًا فِي رَكْعَةٍ يَأْتِي بِهَا بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ.

وَأَمَّا الْاِخْتِيَاظُ لِلْحَرْبِ، فَإِنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنَ الضَّرْبِ وَالطَّعْنِ وَالتَّخْرِيطِ، وَإِعْلَامِ غَيْرِهِ بِمَا يَرَاهُ تَمَّا خَفِيَ عَلَيْهِ مِنْ أَمْرِ الْعَدُوِّ وَتَحْذِيرِهِ، وَإِعْلَامِ الَّذِينَ مَعَ الْإِمَامِ بِمَا يَحْدُثُ، وَلَا يُمَكِّنُ هَذَا عَلَى قَوْلِهِمْ، وَلَئِنْ مَبْنَى صَلَاةِ الْخَوْفِ عَلَى التَّخْفِيفِ، لَأَنَّهُمْ فِي مَوْضِعِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَعَلَى قَوْلِهِمْ تَطَوُّلُ الصَّلَاةِ أَوْضَعُ مَا كَانَتْ حَالُ الْأَمْنِ، لِأَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ تَحْتَاجُ إِلَى مُضِيِّ إِلَى مَكَانِ الصَّلَاةِ، وَرُجُوعِ إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ، وَانْتِظَارِ لِمُضِيِّ الطَّائِفَةِ الْأُخْرَى وَرُجُوعِهَا، فَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمَكَائِنِ نِصْفُ مِيلٍ، تَحْتَاجُ كُلُّ طَائِفَةٍ إِلَى مَشْيِ مِيلٍ، وَانْتِظَارِ لِلْأُخْرَى قَدْرَ مَشْيِ مِيلٍ وَهِيَ فِي الصَّلَاةِ، ثُمَّ تَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفِ الرَّجُوعِ إِلَى مَوْضِعِ الصَّلَاةِ لِاتِّمَامِ الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ، وَلَا مَصْلَحَةٍ تَتَعَلَّقُ بِهِ، فَلَوْ احتَاجَ الْأَمْنُ إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْكُلْفَةِ فِي الْجَمَاعَةِ لَسَقَطَتْ عَنْهُ، فَكَيْفَ يُكَلِّفُ الْخَائِفُ هَذَا وَهُوَ فِي مَظْنَةِ التَّخْفِيفِ، وَالْحَاجَةُ إِلَى الرَّفْقِ بِهِ.

وَأَمَّا مُفَارَقَةُ الْإِمَامِ فَجَائِزَةٌ لِلْعَذْرِ، وَلَا بُدَّ مِنْهَا عَلَى الْقَوْلَيْنِ، فَإِنَّهُمْ جَوَّزُوا لِلطَّائِفَةِ الْأُولَى مُفَارَقَةَ الْإِمَامِ وَالذَّهَابَ إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ، وَهَذَا أَعْظَمُ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ، فَإِنَّهُ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الشَّرْعِ، وَلَا يَوْجَدُ مِثْلُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَه.

مَسْأَلَةٌ: وَإِنْ صَلَّى بِهِمْ كَمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، جَازَ نَصُّ عَلَيْهِ أَحَدُهُ، وَلَكِنْ يَكُونُ تَارِكًا لِلْأُولَى وَالْأَحْسَنِ، وَبِهَذَا قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ، وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ.

مسألة: ولا تجب التسوية بين الطائفتين، لأنه لم يرد بذلك نص ولا قياس. ويجب أن تكون الطائفة التي بإزاء العدو ممن تحصل الثقة بكفائتها وحراستها، ومتى خشي اختلال حالهم واحتيج إلى معاونتهم بالطائفة الأخرى، فلإمام أن ينهد إليهم بمن معه، ويبنوا على ما مضى من صلاتهم^(١).

فصل

وتصل الجمعة في حال الخوف حضراً لا سفرأ بشرط كون كل طائفة أربعين رجلاً فأكثر من أهل وجوبها، لاشتراط العدد والاستيطان، فيصلي بكل طائفة ركعة بعد حضورها الخطبة، فيشترط أن يحرم بمن حضرت الخطبة لاشتراط الموالاة بين الخطبتين، والموالاة بين الخطبتين والصلاة وقيل: أو الثانية، قال الموفق: ولا يجوز أن يخطب بإحدى الطائفتين، ويصلي بالأخرى، حتى يصلي معه من حضر الخطبة. وبهذا قال الشافعي اهـ.

فإن أحرَم بالطائفة التي لم تحضرها لم تصح الجمعة، حتى يخطب لها كغير حالة الخوف. وتقضي كل طائفة ركعة بلا جهر بالقراءة، كالمسبوق إذا فاتته من الجمعة ركعة. قال في «الفروع»: ويتوجه: تبطل إن بقي منفرداً بعد ذهاب الطائفة، كما لو نقص العدد. وقيل: يجوز هنا للعدو وجزم به في «المغني» و«الشرح»، ولأنه متركب الطائفة الثانية، بخلاف الإنفضااض. قال أبو المعالي: وإن صلاها كخبر ابن عمر^(٢) جاز.

(١) انظر «كشاف القناع» ١٦/٢، ١٧، و«المغني» ٣/٣٠١-٣٠٣.

(٢) سلف ص ٢١٩ / تعليق (٢).

فصل

ويصلي استسقاء ضرورةً كالمكتوبة، قاله أبو المعالي وغيره، والكسوف والعيد آكد من الاستسقاء، لما تقدّم، ولأنّ العيد فرض كفاية، فيصلّي الكسوف والعيد في الخوف كالمكتوبة^(١).

نص: «ويُسَنُّ (و) حمل السلاح فيها، ولا يُشترطُ (و)».

ش: ويستحبُّ للخائف حمل سلاح في الصلاة يدفع به العدو عن نفسه، ولا يُثقله. كسيف وسكين ونحوهما، هذا المذهب، وهو قول أبي حنيفة وأكثر أهل العلم، وأحد قولي الشافعي. وأشار المؤلف إلى أنه باتفاق الأربعة.

الدليل: قوله تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ وقوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضًى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢] فدلّ على الجناح عند عدم ذلك. ولأنّهم لا يأمنون أن يفجأهم عدوهم فيميلون عليهم، كما قال الله تعالى: ﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغفلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً﴾ [النساء: ١٠٢].

لكن لو قيل بوجوبه لكان شرطاً، كالشترّة. قال ابن منجى: وهو خلاف الإجماع، ولأنّ حمل السلاح يُراد لحراسة أو قتال. والمصلي لا يتّصف بواحدة منهما. والأمر به للرّفق بهم والصيانة لهم. فلم يكن للإيجاب، كالنهي عن الوصال لما كان للرّفق لم يكن للتحريم. وأشار المؤلف إلى اتفاق الأربعة على أنه لا يشترط حمل السلاح في الصلاة.

ويحتمل أن يجب حمل السلاح. وهو وجه في المذهب، اختاره صاحب «الفائق»، ونصره الموقّق. قال الشارح: هذا القول أظهرُ اهـ. وبه قال داود والشافعي في القول الآخر، وهو مذهب مالك.

قال الموقّق: والحجّة معهم، لأن ظاهر الأمر الوجوب، وقد اقترن به ما يدلّ على إرادة الإيجاب به، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضًى أَنْ

(١) انظر «كشاف القناع» ١٧/٢، و«الإنصاف» ٣٥٧/٢، و«المغني» ٣٠٤/٣، و«الفروع» ٨٣/٢، و«الشرح الكبير» ٤٥٢/١.

تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ» [النساء: ١٠٢] ونفي الحرج مشروطاً بالأذى دليل على لزومه عند عدمه، فأما إن كان بهم أذى من مطرٍ أو مريضٍ فلا يجبُ بغيرِ خلافٍ، بتصريحِ النصِّ بنفي الحرج فيه اهـ.

وقيل: يجبُ مع عَدَمِ أذى من مطرٍ أو مريضٍ، ولو كان السلاحُ مَذْهَباً. ولا يشترطُ حملةً قولاً واحداً.

مسألة: وأما حملُ السلاحِ في الصلاةِ من غيرِ حاجةٍ، فقال في «الفروع»: ظاهرُ كلام الأَكْثَرِ: لا يُكرهُ في غيرِ العُدْرِ، وهو أظهرُ اهـ. ما لم يمنعِ المصليُّ إكمالها، كمَغْفَرٍ سابغٍ على الوجه. وهو زَرَدٌ يُنسَجُّ من الدُّرُوعِ على قَدَرِ الرأسِ، يُلبَسُ تحتَ القَلَنْسَوَةِ، أو حَلَقٌ يَتَّقَعُ بها المُتَسَلِّحُ. قاله في «القاموس». وقال ابنُ عقيل: حمل السلاحِ في غيرِ الخوفِ في الصلاةِ محظورٌ وقاله القاضي.

مسألة: ويكره ماله أنف، لأنَّه يُحوَّلُ بين الأنفِ والمُصليِّ، أو يُثَقِّلُه حمْلُه، كَجَوْشَنِ^(١) وهو السُّيُورُ الحديدُ ونحوه، أي: نحو ما ذَكَرَ مما يثقلُه، أو يؤذي غيره، كَرُمَحٍ وقوسٍ إذا كان المصليُّ بالرُمَحِ أو القوسِ متوسطاً للقَوْمِ، فيُكرهُ إن لم يَحْتَجْ إليه، على الصحيح من المذهبِ، فإن احتاج إلى ذلك أو كان في طرفِ النَّاسِ لم يُكره، لعدم الإيذاء إذن.

مسألة: ويجوزُ حملُ نَجَسٍ، ولو غيرِ مَغْفُوفٍ عنه لولا الخوفُ في هذه الحالة. وحملُ ما يُحِلُّ ببعضِ أركانِ الصَّلَاةِ للحاجةِ إليه، ولا إعادةً في المسألتين، كالمُتِمِّمِ في الحضرِ لَبَرْدٍ.

وقيل: يجبُ حملُ النَّجَسِ مع عدمِ أذى.

وفي رواية عن أحمد: يَعِيدُ في المسألتين^(٢).

(١) قال في «القاموس»: الجوشن: الصدر والدرع ص ١٥٣١ .

(٢) انظر «كشاف القناع» ١٧/٢، ١٨، و«الإنصاف» ٣٥٧-٣٥٩، و«المغني» ٣/٣١٠،

٣١١، و«المجموع شرح المهذب» ٢٧٩/٤، و«حاشية العنقري» ٢٨٢/١، و«الفروع» ٨٤/٢،

و«القاموس» ص ٥٨٠، و«الشرح الكبير» ٤٥٥/١ .

نص: «ويجب (و) حال مُسايَفةٍ وهربٍ (و) راجلاً وراكباً، ولو إلى غير القبلة».

ش: وإذا اشتدَّ الخوفَ صلُّوا وجوباً، ولا يؤخَّرونها رجلاً وركباً، متوجَّهين إلى القبلة وغيرها، وهو المذهب ومذهب الشافعي وداود، وبه قال أكثر أهل العلم. وأشار المؤلف إلى أنه باتفاق الأربعة.

قولهم: إذا اشتدَّ الخوفُ، قال منصور في «حاشيته» على «المنتهى»: أي تواصل الطَّعنُ والضَّربُ، والكرُّ والفَرُّ، ولم يمكنَ تفريقُ القومِ، ولا صلاتُهم على ما سبقَ اهـ.

الدليل: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجَالاً أَوْ رُكْبَاناً﴾ [البقرة: ٢٣٩]، ﴿وَرَجَالاً﴾ جمعُ راجلٍ، لا جمعُ رَجُلٍ قاله النووي. قال ابن عمر: فإن كان خوفٌ أشدُّ من ذلك صلُّوا رجلاً قياماً على أقدامهم، وركباً مستقبلي القبلة وغير مستقبلها. متفق عليه^(١).

زاد البخاري: قال نافع: لا أرى ابن عمر ذكر ذلك إلا عن النبي ﷺ. ورواه ابن ماجه مرفوعاً^(٢).

ولأنَّه ﷺ صلى بأصحابه في غير شدَّة الخوفِ، وأمرهم بالمشي إلى وجاه العدوِّ وهم في الصلاة، ثمَّ يعودون لقضاء ما بقي من صلاتهم. وهو مشيٌّ كثيرٌ وعملٌ طويلٌ واستدبارٌ للقبلة، فمع شدَّة الخوفِ أولى.

وعن أحمد: له التأخيرُ إذا احتاج إلى عمل كثير.

قال في «الفائق»: وفي جواز تأخير الصلاة عن وقتها لقتالٍ روايتان. قال في «الرعاية» رجَّع أحمد عن جواز تأخيرها حال الحرب. قال في «التلخيص»: والصحيح الرجوعُ. وتأخيرُه ﷺ يومَ الخندق. قال أبو سعيد: كان ذلك قبل نزول صلاة الخوفِ رواه أحمد والنسائي^(٣). وأنه لا إعادة عليهم.

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» ١/ ١٨٤، والبخاري (٩٤٣)، ومسلم (٨٣٩) (٣٠٦).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٢٥٨)، وصححه ابن حبان (٢٨٨٧) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ٣/ ٢٥، والنسائي ١٧/ ٢، وصححه ابن حبان (٢٨٩٠) من حديث أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه.

وقال أبو حنيفة وابن أبي ليلى: لا يصلي مع المسايقة ولا مع المشي، لأن النبي ﷺ لم يصلي يوم الخندق، وأخر الصلاة، ولأن ما منع الصلاة في غير شدة الخوف منعها معه، كالحديث والصياح.

وقال الشافعي: يصلي، ولكن إن تابع الطعن أو الضرب أو المشي، أو فعل ما يطول بطلت صلاته، لأن ذلك من مبطلات الصلاة، أشبه الحديث.

قال الموفق: ومن العجب أن أبا حنيفة اختار هذا الوجه دون سائر الوجوه التي لا تشتمل على العمل في أثناء الصلاة، وسوغه مع الغنى عنه، وإمكان الصلاة بدونه، ثم منعه في حال لا يقدر إلا عليه، وكان العكس أولى، سيما مع نص الله تعالى على الرخصة في هذه الحال، ولأنه مكلف تصحيح طهارته، فلم يجز له إخلاء وقت الصلاة عن فعلها، كالمريض.

ويخص الشافعي بأنه عمل أبيح من أجل الخوف، فلم تبطل الصلاة به، كاستدبار القبلة، والركوب، والإياء، ولأنه لا يخلو عند الحاجة إلى العمل الكثير من أحد ثلاثة أمور: إما تأخير الصلاة عن وقتها، ولا خلاف بيننا في تحريمه، أو ترك القتال وفيه هلاكه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وأجمع المسلمون على أنه لا يلزمه هذا، أو متابعة العمل للمتنازع فيه، وهو جائز بالإجماع، فتعين فعله وصحة الصلاة معه. ثم ما ذكره يبطل بالمشي الكثير، والعذر في الهرب وغيره.

وأما تأخير الصلاة يوم الخندق، فروى أبو سعيد، أنه كان قبل نزول صلاة الخوف. ويحتمل أنه شغله المشركون فسي الصلاة، فقد نقل ما يدل على ذلك، وقد ذكرناه فيما مضى، وأكدته أن النبي ﷺ وأصحابه لم يكونوا في مسايقة توجب قطع الصلاة. وأما الصياح، والحديث، فلا حاجة بهم إليه، ويمكنهم التيمم، ولا يلزم من كون الشيء مبطلا مع عدم العذر أن يبطل معه، كخروج النجاسة من المستحاضة، ومن به سلس البول. اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، والله أعلم.

مسألة: يومئون بالركوع والسجود إيماء على قدر الطاقة، لأنهم لو تمموا الركوع والسجود لكانوا هدفاً لأسلحة الكفار، معرضين أنفسهم للهلاك، ويكون سجودهم أخفض

من ركوعهم كالمرضى. وسواء وجد اشتداد الخوف قبل الصلاة أو فيها، لعموم الآية، ولو احتاج المصلي الخائف عملاً كثيراً، لما تقدّم.

مسألة: وتنعقد الجماعة في شدة الخوف، وهو المذهب، نص عليه أحمد.

واختار ابن حامد والموفق أنها لا تنعقد، وهو قول أبي حنيفة، لأنهم يحتاجون إلى التقدّم والتأخر، وربما تقدّموا الإمام، وتعذر عليهم الائتمام.

وقيل: تنعقد ولا تجب.

قال الموفق: واحتج أصحابنا بأنها حالة يجوز فيها الصلاة على الانفراد، فجاز فيها صلاة الجمعة، كركوب السفينة، ويغنى عن تقدّم الإمام للحاجة إليه، كالعفو عن العمل الكثير. ولن نصر القول الثاني أن يقول: العفو عن ذلك لا يثبت إلا بنص أو معنى نص، ولم يوجد واحد منهما، وليس هذا في معنى العمل الكثير؛ لأن العمل الكثير لا يختص الإمامة، بل هو في حال الانفراد كحال الائتمام، فلا يؤثر الانفراد في نفسه، بخلاف تقدّم الإمام اهـ.

وعلى المذهب تجب في شدة الخوف غيرها، لكن يعتبر إمكان المتابعة، فإن لم تمكن لم تجب الجماعة، ولا تنعقد.

مسألة: ولا يضر تأخر الإمام عن المأموم في شدة الخوف لدعاء الحاجة إليه.

مسألة: ولا يضر كرّ على العدو ولا قرّ من العدو، ونحوه من الأعمال، كالضرب والطعن^(١) لمصلحة تدعو إليه، بخلاف ما لا يتعلق بالقتال كالكلام، فمتى صاح فبان حرفان بطلت، لعدم الحاجة إلى الكلام، إذ السكون أهيأ في نفوس الأقران، ولا يضر تلويث سلاحه بدم، ولو كان كثيراً.

مسألة: ولا يزول الخوف إلا بانتهاء الكل، أي جيش العدو كله، لأن انهزام بعضه قد يكون مكيدة.

(١) يطعن: بضم العين على المشهور ويقال بفتحها يقال طعن في النسب ونحوه يطعن - بفتح العين ويطعن بالرمح بضمها وقيل لغتان فيها «المجموع شرح المذهب» ٢٨١ / ٤.

مسألة: ولا يلزمهم افتتاح الصلاة إلى القبلة، ولو أمكنهم ذلك كبقية أجزاء الصلاة. وهو المذهب، والرواية الثانية عن أحمد: يلزمهم. ولا يلزمهم السجود على ظهر الدابة، لما تقدم.

مسألة: وكذا من هرب من عدو هرباً مباحاً، كخوف قتل أو أسر محرّم، ويكون الكفار أكثر من مثلي المسلمين، أو هرب من سيل أو سبع، وهو الحيوان المعروف، بضم الباء وسكونها، وقد يطلق على كل حيوان مفترس كما هنا، ونحوه، كنار أو غريم ظالم، فله أن يصلي كما تقدّم، وهو المذهب، لوجود الخوف. فإن كان الهرب محرّماً لم يصل صلاة خوف، لأنها رخصة، فلا تنأط بمعصية. وقيل: إن كثر دفع العدو - من سيل وسبع وسقوط جدار ونحوه - أبطل الصلاة.

مسألة: أو خاف على نفسه أو أهله أو ماله من شيء مما سبق إن ترك الصلاة على هيئتها في شدة الخوف، فإن له أن يصلي صلاة شدة الخوف، لدخول ذلك كله في عموم قوله تعالى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾، أو ذب - أي دفع - عما ذكر من نفسه أو ماله أو أهله أو ذب عن غيره، أي: له أن يصلي صلاة الخائف من أجل دَرءِ الصائل على نفسه أو أهله أو ماله أو نفس غيره، على الصحيح من المذهب، لأن قتال الصائل على ذلك إما واجب أو مباح وكلاهما مبيح للصلاة على هذه الهيئة.

وعن أحمد: لا يصلي لخوفه على غيره.

والصحيح من المذهب أنه لا يصلي كذلك لخوفه على مال غيره.

وعن أحمد: بلى.

مسألة: أو طلب عدو يخاف فوته فله الصلاة كذلك، وهو المذهب، وروي عن شريح بن حسنة، وقاله الأوزاعي.

الدليل: قول عبدالله بن أنيس: بعثني النبي ﷺ إلى خالد بن سفيان الهذلي. وقال: اذهب فاقتله، فرأيتُه وقد حضرت صلاة العصر، فقلت: إني لأخاف أن يكون بيني وبينه ما

يُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ، فَاَنْطَلَقْتُ وَأَنَا أَصَلِّي، أَوْمِيءُ نَحْوَهُ إِيمَاءً: رواه أبو داود^(١). وظاهر حاله: أنه أخبر بذلك النبي ﷺ أو كان قد عَلِمَ جَوَازَهُ، فَإِنَّهُ لَا يُظَنُّ بِهِ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ مُخْطِئًا.

التعليل: لأنَّ فَوَاتَ الْكُفَّارِ عَظِيمٌ، فَأَبِيحَتْ صَلَاةُ الْخَوْفِ عِنْدَ فَوْتِهِ كَالْحَالَةِ الْآخَرَى. وعن أحمد رواية: لَا يَجُوزُ بَلْ يَصَلِّي صَلَاةَ آمِنٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وقيل: إِنْ خَافَ عَوْدَهُ عَلَيْهِ صَلَّى كَخَائِفٍ، وَإِلَّا فَكَآمِنٍ.

وَاحْتَجَّ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾. فشرط الخوف، وهذا غير خائف. ولأنَّه آمِنٌ، فَلَزِمَتْهُ صَلَاةُ الْآمِنِ، كَمَا لَوْ لَمْ يَخْشَ فَوْتَهُمْ. وهذا الْخِلَافُ فِيمَنْ يَأْمَنُ رُجُوعَهُمْ عَلَيْهِ إِنْ تَشَاغَلَ بِالصَّلَاةِ، وَيَأْمَنُ عَلَى أَصْحَابِهِ، فَأَمَّا الْخَائِفُ مِنْ ذَلِكَ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَطْلُوبِ.

قال الموفق: ولنا ما روى أبو داود في «سننه» بإسناده، عن عبد الله بن أنيس، قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى خالد بن سفيان الهذلي، وكان نحو عرفة أو عرفات، قال: «اذْهَبْ فَاقْتُلْهُ». فَرَأَيْتُهُ وَحَضَرْتُ صَلَاةَ الْعَصْرِ، فَقُلْتُ: إِنِّي لِأَخَافُ أَنْ يَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ مَا يُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ، فَاَنْطَلَقْتُ أَمْشِي، وَأَنَا أَصَلِّي أَوْمِيءُ إِيمَاءً نَحْوَهُ، فَلَمَّا دَنَوْتُ مِنْهُ، قَالَ لِي: مَنْ أَنْتَ؟ قُلْتُ: رَجُلٌ مِنَ الْعَرَبِ، بَلَغَنِي أَنَّكَ تَجْمَعُ لِهَذَا الرَّجُلِ، فَجِئْتُكَ لَذَلِكَ، قَالَ: إِنِّي لَعَلَى ذَلِكَ. فَمَشَيْتُ مَعَهُ سَاعَةً، حَتَّى إِذَا أَمَكَّنَنِي عَلَوْتُهُ بِسَيْفِي حَتَّى بَرَدَ^(٢). وظاهر حاله أنه أخبر بذلك النبي ﷺ، أو كان قد عَلِمَ جَوَازَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُظَنُّ بِهِ أَنْ يَفْعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ مُخْطِئًا، وَهُوَ رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَا يُخْبِرُهُ بِهِ، وَلَا يَسْأَلُهُ عَنْ حُكْمِهِ.

وروى الأوزاعي عن سابق البربري، عن كتاب الحسن: أَنَّ الطَّالِبَ يَنْزِلُ فَيَصَلِّي بِالْأَرْضِ. فَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: وَجَدْنَا الْأَمْرَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، قَالَ شُرَحْبِيلُ بْنُ حَسَنَةَ: لَا تُصَلُّوا

(١) أخرجه أحمد ٤٩٦/٣، وأبو داود (١٢٤٩)، وابن خزيمة (٩٨٢) و (٩٨٣) من طريق ابن عبد الله بن أنيس، عن أبيه، فذكره.

وإسناده ضعيف، ابن عبد الله بن أنيس، لا يُعرف.

(٢) انظر ما قبله.

الصَّبْحَ إِلَّا عَلَى ظَهْرٍ. فَنَزَلَ الْأَشْتَرُ، فَصَلَّى عَلَى الْأَرْضِ، فَمَرَّ بِهِ شَرْحِبِيلٌ، فَقَالَ: مُخَالِفٌ، خَالَفَ اللَّهَ بِهِ. قَالَ: فَخَرَجَ الْأَشْتَرُ فِي الْفِتْنَةِ. وَكَانَ الْأَوْزَاعِيُّ يَأْخُذُ بِهَذَا فِي طَلَبِ الْعَدُوِّ، لِأَنَّهَا إِحْدَى حَالَاتِي الْحَرْبِ، أَشْبَهَ حَالَةَ الْهَرَبِ.

وَالْآيَةُ لَا دَلَالَهَ فِيهَا عَلَى مَحَلِّ النَّزَاعِ، لِأَنَّ مَذْلُومَهَا إِبَاحَةُ الْقَضْرِ. وَقَدْ أُبِيحَ الْقَضْرُ حَالَةَ الْأَمْنِ بِغَيْرِ خِلَافٍ، وَهُوَ أَيْضاً غَيْرُ مَحَلِّ النَّزَاعِ، ثُمَّ وَإِنْ دَلَّتْ عَلَى مَحَلِّ النَّزَاعِ، فَقَدْ أُبِيحَتْ صَلَاةُ الْخَوْفِ مِنْ غَيْرِ خَوْفِ فِتْنَةِ الْكُفَّارِ، لِلْخَوْفِ مِنْ سَبْعٍ أَوْ سَبْعِينَ أَوْ حَرِيقٍ، لِوُجُودِ مَعْنَى الْمُنْطَوِّقِ فِيهَا، وَهَذَا فِي مَعْنَاهُ، لِأَنَّ فَوَاتَ الْكُفَّارِ ضَرَرٌ عَظِيمٌ، فَأُبِيحَتْ صَلَاةُ الْخَوْفِ عِنْدَ قَوْرَتِهِ، كَالْحَالَةِ الْآخَرَى أَهـ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَحْمَدَ فِي الْقَوْمِ يَخَافُونَ فَوْتَ الْغَارَةِ فَيُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ أَوْ يُصَلُّونَ عَلَى دَوَابِّهِمْ. قَالَ: كُلُّ أَرْجُو.

فَائِدَةٌ: يَجُوزُ التَّيَمُّمُ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ لِلْخَائِفِ فَوْتَ عَدُوِّهِ، كَالصَّلَاةِ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ.

وَعَنْ أَحْمَدَ: لَا يَجُوزُ.

مَسْأَلَةٌ: أَوْ خَافَ فَوْتَ وَقْتِ وَقُوفٍ بِعَرَفَةِ، إِنْ صَلَّاهَا آمَنًا، فَيُصَلِّي صَلَاةَ خَائِفٍ بِالْإِيمَاءِ وَهُوَ مَا شِئَ، حِرْصًا عَلَى إِدْرَاكِ الْحَجِّ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ. قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: وَهُوَ الصَّوَابُ أَهـ.

التَّعْلِيلُ: لِأَنَّ الْحَجَّ فِي حَقِّ الْمُحْرَمِ كَالشَّيْءِ الْحَاصِلِ، وَالْفَوَاتُ طَارِئٌ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّ الضَّرَرَ الَّذِي يُلْحَقُهُ بِفَوَاتِ الْحَجِّ لَا يَنْقُصُ مِنَ الضَّرَرِ الْحَاصِلِ مِنَ الْغَرِيمِ الظَّالِمِ فِي حَقِّ الْمَدِينِ الْمُعْسَرِ بِخَوْفِهِ مِنْ حَبْسِهِ إِيَّاهُ أَيَّامًا.

مَسْأَلَةٌ: وَمَنْ خَافَ كَمِينًا أَوْ مَكِيدَةً أَوْ مَكْرُوهًا، كَهَدمِ سُورٍ أَوْ طَمِّ خَنْدَقٍ إِنْ اشْتَغَلَ بِصَلَاةِ الْأَمْنِ، صَلَّى صَلَاةَ خَوْفٍ، وَلَا إِعَادَةَ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ، وَعَنْ أَحْمَدَ: تَلَزُمُهُ الْإِعَادَةُ. قَالَ الْقَاضِي: فَإِنْ عَلِمُوا أَنَّ الطَّمَّ وَالْهَدْمَ لَا يَتِمُّ لِلْعَدُوِّ إِلَّا بَعْدَ الْفِرَاقِ مِنَ الصَّلَاةِ، صَلَّوْا صَلَاةَ أَمْنٍ.

مسألة: وكذلك الأسير إذا خاف الكفار على نفسه إن صلى، والمختفي في موضع يخاف أن يظهر عليه صلى كل منهما كيفما أمكنه، قائماً وقاعداً ومضطجعاً ومستلقياً إلى القبلة وغيرها، بالإيماء، حضراً وسفراً، هذا المذهب، وبه قال محمد بن الحسن.

الدليل: قوله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(١).

وقال الشافعي: يصلي ويعيد.

قال الموفق: وليس بصحيح، لأنه خائف صلى على حسب ما يمكنه، فلم تلزمه الإعادة، كالهارب.

ومتى أمكن التخلص بدون ذلك، كالهارب من السيل يصعد إلى ربوة، والخائف من العدو يمكنه دخول حصن يأمن فيه صولة العدو ولحق الضرر، فيصلّي فيه، ثم يخرج، لم يكن له أن يصلي صلاة شدة الخوف، لأنها إنما أبيحت للضرورة، فاختصت، بوجود الضرورة. اهـ.

فرع: والعاصي بهربه، كالذي يهرب من حق توجه عليه، وقاطع الطريق، واللص، والسارق ليس له أن يصلي صلاة الخوف، لأنها رخصة ثبتت للدفع عن نفسه في محل مباح، فلا تثبت بالمعصية كرخص السفر.

مسألة: ومن أمن في الصلاة، انتقل وبني، وأتمها صلاة أمني، أو خاف في الصلاة، انتقل وبني، وأتمها صلاة خائف.

التعليل: لأن بناءه في الصورتين على صلاة صحيحة، كما لو ابتداء صحيحاً، ثم مريض وعكسه.

مسألة: ومن صلى صلاة الخوف لسواد^(٢) ظنه عدواً، فلم يكن، أو كان عدواً، وثم مانع

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧) ص ١٨٣١ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) قال الأزهرى والجوهري: السواد: الشخص، والجمع أسودة، ثم أساود جمع الجمع. «المطلع» ص ١٠٥.

بينه وبين العدو كبحرٍ ونحوه، أعاد الصلاة، على الصحيح من المذهب.
التعليل: لأنه لم يوجد الميِّح، أشبه من ظنَّ الطهارة ثم علم بحدثه، وسواء أسند ظنه
لخبر ثقة أو غيره.

وقيل: لا إعادة عليه.

وقيل: لا إعادة إن خفي المانع، وإلا أعاد.

قلت: والصحيح الأول، والله أعلم.

مسألة: وإن بان أنه عدوٌ لكن يقصد غيره، لم يُعد، على الصحيح من المذهب، لوجود
سبب الخوف بوجود عدوٍ يُخاف هجمته، وقيل: عليه الإعادة. أو خاف من التخلف عن
الرُّقعة عدوًّا فصلَّى سائراً، ثم بان سلامة الطريق، أي أمنها لم يُعد، لعموم البلوى بذلك.
فائدة: لو رأى سواداً فظنه عدوًّا أو سبُعاً، فتيَمَّ وصلَّى، ثم بان بخلافه، ففي الإعادة
وجهان.

وقيل: يُقدَّم الصلاة، ولا يُصلِّي صلاة خائفٍ.

وقيل: يؤخَّر الصلاة إلى أَمْنِهِ.

مسألة: وإن خاف هَدمَ سورٍ، أو طَمَّ خُنْدَقٍ إن صَلَّى آمناً، صَلَّى صلاة خائفٍ، ذكره في
«التبصرة» وتقدَّم معناه، ما لم يعلم خلافه، بأن علم أن الطمَّ والهَدم لا يتمُّ إلا بعد الفراغ
منها، فيصلِّي صلاة أَمْنٍ، على الصحيح من المذهب.
وقال ابن عقيل: يُصلِّي آمناً ما لم يظن ذلك.

مسألة: وصلاة النَّفل منفرداً يجوز فعلها للخائف كالفرَض، ولو لم يكن له سبب، أو لم
تُشرع له الجماعة. وتقدَّم حكم العيد والاستسقاء والكسوف قريباً.

وإذا صَلَّى بعض الصلاة حال شِدَّة الخوف، مع الإخلال بشيء من واجباتها،
كالاستقبال وغيره، فأمن في أثناء الصلاة، أتمَّها آتياً بواجباتها، فإذا كان راكباً إلى غير القبلة،

نزل مستقبل القبلة، وإن كان ماشياً، وقف واستقبل القبلة، وبنى على ما مضى، لأن ما مضى كان صحيحاً قبل الأمن، فجاز البناء عليه، كما لو لم يُحْلَ بِشَيْءٍ من الواجبات. وإن ترك الاستقبال حال نزوله، أو أخل بشيء من واجباتها بعد أمنه، فسدت صلاته.

وإن ابتدأ الصلاة آمناً بشروطها وواجباتها، ثم حدث شدة خوف، أتمها، على حسب ما يحتاج إليه، مثل أن يكون قائماً على الأرض مستقبلاً، فيحتاج أن يركب ويستدبر القبلة، أتمها على حسب ما يحتاج إليه، ويطعن ويضرب ونحو ذلك، فإنه يصير إليه، ويبنى على ما مضى من صلاته.

وحكي عن الشافعي أنه إذا أمن نزل فبنى، وإذا خاف فركب ابتدأ، لأن الركوب عمل كثير ولا يصح، لأن الركوب قد يكون يسيراً، فمثلُه في حق الآمن لا يبطل، ففي حق الخائف أولى كالنزول، ولأنه عمل أبيح للحاجة، فلم يمنع صحة الصلاة كالهَرَب^(١).

انتهى الجزء السادس ويليه الجزء السابع
وأوله باب صلاة الجمعة والله الموفق
والهادي إلى سواء السبيل

(١) انظر «كشف القناع» ٢/ ١٨-٢١، و«الإنصاف» ٢/ ٣٥٩-٣٦٣، و«المبدع» ٢/ ١٣٦-١٣٨، و«الاختيارات» ص ١٣٨، و«المغني» ٣/ ٣١٦-٣٢٠، ٢/ ٩٤، ٩٥، و«المجموع شرح المذهب» ٤/ ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٦، و«حاشية العنقري» ١/ ٢٨٢، و«الفروع» ٢/ ٨٥، ٨٦.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٧	باب صلاة الجماعة
٨	الجماعة واجبة وجوب عين
٨	أدلة من قال إنها واجبة على الأعيان
١٢	أدلة من لم يوجبها
١٤	أدلة القائلين بالسنية
١٦	جواب الجمهور عن حديث الأعمى
١٩	الجماعة من السنن المؤكدة التي لا يخل بملازمتها ما أمكن ...
٢٧	مسألة: يقاتل تارك الجماعة
٢٧	مسألة: هي واجبة للصلوات الخمس
٢٨	مسألة: ليست الجماعة شرط لصحة الصلوات الخمس
٢٩	مسألة: تصح من منفرد ولو لغير عذر
٢٩	مسألة: وتفضل الجماعة على المنفرد بسبع وعشرين درجة ...
٣١	مسألة: ولا ينقص أجر المصلي منفرداً مع العذر
٣٤	فرع: بعض الأحاديث الصحيحة الواردة في فضل الجماعة ...
٣٤	فرع: أكد الجماعات في غير الجمعة
٣٤	فرع: بعض الأحاديث الصحيحة في فضل المشي إلى المساجد
٣٧	تسن الجماعة لصلاة التراويح والكسوف والاستسقاء
٣٧	يجوز إقامتها في البيت وفرضت على الكفاية بمسجد
٣٨	مسألة: له فعل الجماعة في بيته وفي صحراء
٣٩	مسألة: وفعلها في مسجد أفضل
٤٠	مسألة: إلا إذا كان ذهابه إلى المسجد يؤدي إلى انفراد أهله ...
٤٠	وتسن في المساجد الأكثر جماعة ثم العتيق ثم الأبعد
٤٠	مسألة: ثم المسجد العتيق

- مسألة: ثم إن استويا فالأفضل من المساجد ما كان أكثر جماعة... ٤٠
- مسألة: ثم إن استويا فيما تقدم فالصلاة في المسجد الأبعد... ٤١
- مسألة: وفضيلة أول الوقت أفضل من انتظار كثرة الجمع... ٤٢
- مسألة: تقدم الجماعة مطلقاً على أول الوقت... ٤٢
- يحرم أن يؤم في مسجد قبل إمامة الراتب إلا بإذنه... ٤٢
- مسألة: ولا يحرم أن يؤم بعد إمامه الراتب... ٤٣
- مسألة: إن أم في المسجد قبل إمامه الراتب... ٤٣
- مسألة: إلا أن يتأخر الراتب لعذر... ٤٣
- أقل الجماعة اثنان إمام ومأموم... ٤٤
- مسألة: يستثنى من ذلك جمعة وعيد... ٤٤
- مسألة: تصح الجماعة في فرض ونفل ولو بأثنى... ٤٤
- مسألة: لا تنعقد الجماعة بصغير في فرض، والإمام بالغ... ٤٥
- تستحب جماعة لنساء... ٤٥
- تجوز الصلاة لغير راتب مع غيبته عن وقته المعتاد... ٤٧
- لا يكره إعادة جماعة مع راتب... ٤٧
- مسألة: إلا المغرب فلا تسن إعادتها... ٥١
- مسألة: والأولى فرضه... ٥٢
- مسألة: إن أقيمت الصلاة وهو خارج المسجد... ٥٤
- مسألة: والمسبوق في المعادة يتمها... ٥٤
- مسألة: لا تكره إعادة الجماعة... ٥٥
- مسألة: إلا في مسجدي مكة والمدينة... ٥٦
- مسألة: إن قصد مسجداً من المساجد للإعادة كره... ٥٧
- مسألة: ليس للإمام إعادة الصلاة مرتين... ٥٨
- فائدة: لا يجوز إقامة جماعة ثانية قبل انتهاء صلاة الجماعة الأولى... ٥٨
- فصل: وإذا أقيمت الصلاة: أي شرع المؤذن في إقامة الصلاة... ٥٨
- مسألة: إن شرع في نافلة بعد الشروع في الإقامة لم تنعقد... ٦٣

- ٦٣ مسألة: فإن جهل الإقامة فكجهل وقت نهى
- ٦٤ مسألة: إن أقيمت وهو في النافلة
- ٦٥ مسألة: فضيلة تكبيرة الإحرام لا تحصل إلا بشهود تحريم الإمام
- ٦٦ من أدرك ركعة مع الإمام فهو مدرك للجماعة
- ٦٩ فائدة: يستحب لمن فاتته الجماعة أن يصلي في جماعة أخرى
- ٧٠ من أدرك الإمام راكعاً فكبر وركع فإنه يدرك الركعة
- ٧٢ مسألة: إن كبر الإمام في الركوع ثم لم يركع حتى رفع إمامه
- مسألة: من أدرك الإمام راكعاً أجزأته تكبيرة الإحرام عن
- ٧٢ تكبيرة الركوع
- ٧٣ مسألة: إن نوى المدرك في الركوع الإحرام والركوع بالتكبيرة
- ٧٤ مسألة: إن نوى تكبيرة الركوع لم يجزئه
- ٧٤ إن أدرك المسبوق الإمام بعد الركوع عليه متابعتة
- ٧٥ مسألة: وينحط مسبوق أدرك الإمام بعد رفعه من الركوع بلا تكبير
- ٧٦ يقوم المسبوق للقضاء بعد سلام الإمام بتكبير
- ٧٦ مسألة: إن قام مسبوق قبل أن يسلم الإمام التسليمة الثانية
- ٧٧ مسألة: إن أدركه المسبوق في سجود سهو بعد السلام
- ٧٧ مسألة: إذا أدرك إحدى سجدي السهو يقضي السجدة
- ٧٧ ما أدرك المسبوق من الإمام فهو آخر صلاته وما يقضيه نجعله أولها
- وعن أحمد: من أدرك مع الإمام فهو أول صلاته، وما
- ٧٨ يقضيه آخرها
- ٨١ فوائد هذا الخلاف
- ٨٤ إن أدرك من رباعية أو مغرب ركعة يتشهد عقيب أخرى
- مسألة: يخير المسبوق إذا قضى ما فاتته في الجهر بالقراءة في
- ٨٥ صلاة الجهر
- ٨٥ مسألة: ويتورك المسبوق مع إمامه في موضع توركه لأنه آخر صلاته
- ٨٦ مسألة: ويكرر التشهد حتى يسلم إمامه التسليمتين

	مسألة: إن سلم الإمام قبل إتمامه التشهد الأول قام المسبوق
٨٦	لقضاء ما فاتته
٨٦	مسألة: إن فاتته الجماعة استحب أن يصلي في جماعة أخرى ..
٨٦	فصل: لا يجب فعل قراءة على مأوم
٩١	فرع: مذاهب العلماء في القراءة خلف الإمام
١٠٤	فصل: مسائل متفرعة مما تقدم
١٠٤	الأولى: حكم القراءة حال مخافته الإمام بالفاتحة على المأموم ..
١٠٤	مستحبة
١٠٥	يجب أن يقرأ في صلاة السر
١٠٥	تجب القراءة في سكتات الإمام وما لا يجهر فيه
١٢٥	الثانية: الاستماع حال جهر الإمام هل هو واجب أو مستحب؟ .
١٢٥	الثالثة: هل قراءته للفاتحة مع الجهر واجبة أو مستحبة؟
١٢٥	الرابعة: إن لم يسمع الإمام في حال الجهر لبعده
١٢٦	الخامسة: لو سمع المأموم هممته ولم يفهم ما يقول الإمام ..
١٢٦	مسألة: إن لم يقرأ الفاتحة فصلاته تامة
١٢٨	فصل: مواضع سكتات الإمام ثلاثة
١٢٨	مسألة: يقرأ أطرش إن لم يشغل من إلى جنبه من المأمومين ..
١٢٩	مسألة: يستحب للمأموم أن يستفتح ويستعيد فيما يجهر فيه الإمام .
١٢٩	فائدة: ما يتحمله الإمام عن المأموم
	فائدة: إذا سبق الإمام المأموم بالقراءة تبعه بخلاف التشهد
١٣٠	فيتمه إذا سلم
١٣٠	ويصح صلاة مؤد بقاض وعكسه، ومتنفل بمفترض
١٣٠	يصح اتمام من يؤدي الصلاة بمن يقضيها
١٣٠	مسألة: يصح اتمام قاضي ظهر يوم، بقاضي ظهر يوم آخر ...
١٣٠	مسألة: ويصح اتمام متنفل بمفترض
١٣١	مسألة: لا يصح أن يؤم من عدم الماء والتراب بمن تطهر بأحدهما ..

- مسألة: لا يصح أن يأتى مفترض بمتنفل ١٣١
- وعن أحمد: يصح ١٣١
- فائدة: لو صلى الفجر ثم شك هل طلع الفجر أو لا؟ ١٤٢
- مسألة: لا يصح ائتمام من يصلي الظهر بمن يصلي العصر أو
غيرهما ١٤٢
- مسألة: لا تصح صلاة الجمعة أو الفجر خلف من يصلي
رباعية أو ثلاثية ١٤٣
- مسألة: لا تصح صلاة المأموم إذا كانت أكثر من صلاة الإمام . ١٤٤
- يجب على المأموم متابعة إمامه، ويكره مساوقته ولا يبطلها ... ١٤٥
- مسألة: إن وافق المأموم الإمام في الأفعال كره ١٤٦
- مسألة: وأما موافقة المأموم في أقوال الصلاة ١٤٧
- مسألة: الأولى أن يسلم المأموم عقب فراغ الإمام من التسليمتين
مسألة: لا يكره للمأموم سبق الإمام ولا موافقته بقول غير
الإحرام والسلام ١٤٧
- يحرم سبق المأموم الإمام بشيء من أفعالها ١٤٨
- مسألة: إن سبقه بركن فعلي ١٥٢
- مسألة: إن سبقه المأموم بركنين ١٥٢
- مسألة: إن تخلف المأموم عن إمامة بركن بلا عذر ١٥٣
- مسألة: وإن تخلف المأموم عنه بركعة فأكثر لعذر ١٥٣
- مسألة: وإن تخلف بركنين لغير عذر بطلت صلاته ١٥٣
- مسألة: وإن كان تخلفه بالركنين فأكثر لعذر ١٥٣
- فائدة: إذا قام الإمام من التشهد الأول قبل أن يكمله المأموم .. ١٥٥
- إذا أحس الإمام بداخل وهو في ركوع أو غيره كره للإمام انتظاره .. ١٥٥
- يسن للإمام تخفيف الصلاة مع إتمامها ١٥٩
- مسألة: ويسن للإمام أن يطيل القراءة والتسبيح والتشهد ١٦٥
- مسألة: ويسن للإمام إذا عرض في الصلاة عارض لبعض

- المؤمنين أن يخفف ١٦٥
- مسألة: وتكره للإمام سرعة تمنع مأموماً فعل ما يسن له ١٦٥
- ويسن تطويل قراءة الركعة الأولى أكثر من قراءة الركعة الثانية .. ١٦٦
- يجوز للمرأة حضور الجماعة ويحكم بأن بيتها خير لها ١٦٨
- مسألة: ويكره حضور جماعة الرجال لحسناء شابة ١٦٨
- مسألة: إن كان بطريقه إلى المسجد منكر كغناء لم يدع المسجد .. ١٦٩
- مسألة: إن كان البلد ثغراً فالأفضل الاجتماع في مسجد واحد .. ١٦٩
- مسألة: وإن استأذنت امرأة إلى المسجد كره منعها ١٧٠
- مسألة: وللأب منعها من الانفراد عنه ١٧٢
- مسألة: وتنهى المرأة عن تطييبها لحضور مسجد وغيره ١٧٢
- مسألة: ولا تبدى زينتها أي تظهرها إلا لمن في الآية ١٧٣
- مسألة: وصلاة المرأة في بيتها أفضل ١٧٦
- ويصح صلاة جني خلف إنسي لا عكسه ١٧٧
- ليس الجن كالإنس في الحد والحقيقة ١٧٨
- الجن يشاركون الإنس في جنس التكليف ١٧٩
- الملائكة لا يكلفون بما يكلف به الإنس ١٨٥
- الأولى بالإمامة الأجود قراءة الأفقه ١٨٦
- مسألة: ثم الأجود قراءة الفقيه ١٨٨
- مسألة: ثم أن استويا فالأولى الأكثر قرآناً الأفقه ١٩٠
- مسألة: ثم إن استويا في القراءة والفقه يقدم الأسن ١٩١
- مسألة: ثم إن استوا فيما تقدم فالأولى الأشرف ١٩٢
- مسألة: ثم الأقدم هجرة ١٩٣
- مسألة: ثم الأتقى والأورع ١٩٤
- مسألة: ثم قرعة مع التشاح ١٩٦
- مسألة: وصاحب البيت وإمام المسجد أحق بإمامة مسجده
- وبيته من الكل ١٩٧

مسألة: ويقدم على صاحب البيت وإمام المسجد ذو سلطان وهو	
الإمام الأعظم	١٩٨
مسألة: وسيد في بيت عبده أولى بإمامته منه	١٩٩
مسألة: لو حضر شريكاً في البيت	٢٠٠
فائدة: لا يجوز لإمام راتب بمسجد تركه وصلاة في مسجد آخر	
مستتاب فيه	٢٠٠
لا تكره إمامة العبد إذا كان إمام مسجد	٢٠٠
وحر أولى من عبد	٢٠١
فائدة: العبد المكلف أولى من الصبي	٢٠٢
لا تكره إمامة مقيم بمسافر، ولا عكسه	٢٠٢
مسألة: إن قصر إمام مسافر أتم المقيم	٢٠٣
مسألة: وإن أتم المسافر كرهت إمامته بالمقيم	٢٠٣
مسألة: لو كان المقيم إماماً لمسافر ونوى المسافر القصر	٢٠٣
فرع: الصحيح من مذهب الشافعي صحة صلاة الجمعة خلف	
المسافر	٢٠٣
وإمامة الحضري بالبدوي أولى	٢٠٤
مسألة: لا تكره إمامة البدوي إذا كان يصلح لها	٢٠٤
ولا تكره إمامة الأعمى، وبصير أولى من أعمى	٢٠٤
مسألة: وتصح إمامة الأصم	٢٠٥
مسألة: ومختون ومن له ثياب أولى من ضدهم:	٢٠٦
مسألة: ومتوضئ أولى من متيمم	٢٠٦
مسألة: ومعير في البيت المعار أولى من مستعير	٢٠٦
مسألة: ومستأجر أولى من ضده	٢٠٦
وتجوز إمامة ولد الزنى	٢٠٦
إذا أذن الأفضل للمفضول لم يكره أن يتقدم	٢٠٨
مسألة: لا بأس أن يؤم الرجل أباه	٢٠٨

- مسألة: وتكره إمامة غير الأولى بلا إذنه ٢٠٩
- وتكره وتصح إمامة من يصرع ٢٠٩
- مسألة: وتكره وتصح إمامة من تضحك رؤيته ٢٠٩
- مسألة: وتكره وتصح إمامة أكلف ٢٠٩
- مسألة: هل المنع من صحة إمامته لترك الختان الواجب أو
لعجزه عن غسل النجاسة؟ ٢١٠
- مسألة: تصح إمامة الأكلف بمثله ٢١٠
- يكره أن يؤم رجل أنثى أجنبية فأكثر لا رجل معهن ٢١٠
- يكره أن يؤم قوماً أكثرهم يكرهه ٢١٢
- وتكره وتصح إمامة كثير اللحن الذي لا يحيل المعنى ٢١٤
- مسألة: وتكره وتصح إمامة الفأفاء والتمتام ٢١٥
- مسألة: وتكره وتصح إمامة أقطع يدين أو أقطع إحداهما ٢١٥
- لا تصح إمامة فاسق بفعل أو اعتقاد ٢١٦
- الرواية الثانية عن أحمد: تصح وتكره ٢١٧
- مسألة: من ائتم بمن يظهر بدعته ويتكلم بها ويدعو إليها ٢٢٦
- مسألة: وتصح الجمعة والعيد خلف فاسق بلا إعادة ٢٢٩
- مسألة: وتصح إمامة العدل إذا كان نائباً لفاسق ٢٣٨
- مسألة: وتصح الصلاة خلف إمام لا يعرفه ٢٣٨
- مسألة: إذا أقيمت الصلاة والإنسان في المسجد والإمام ممن لا
يصلح للإمامة ٢٣٩
- مسألة: من صح اعتقادهم في الأصول فلا بأس بصلاة بعضهم
خلف بعض ٢٣٩
- مسألة: ومن صلى بأجرة لم يصل خلفه ٢٣٩
- مسألة: ولا تصح الصلاة خلف سكران ٢٤٠
- ولا تصح الصلاة خلف كافر ٢٤٠
- مسألة: ولو صلى خلف من يعلمه مسلماً، فقال بعد الصلاة: هو كافر . ٢٤١

- ٢٤١ مسألة: لو علم من إنسان حال ردة وحال إسلام
- مسألة: وإن صلى خلف من يعلم أنه كافر، فقال بعد صلاته:
- ٢٤٢ كنت أسلمت
- ٢٤٢ لا تصح إمامة مميز للبالغ في فرض
- ٢٤٤ وعن أحمد: تصح
- ٢٤٧ مسألة: وتصح إمامة المميز للبالغ في نفل
- ٢٤٧ مسألة: وتصح إمامة مميز بمثله
- ٢٤٧ فائدة: حول المميز والتمييز
- ٢٤٨ وتصح إمامة المرأة بنساء
- ٢٤٨ مسألة: وتصح إمامة الخنثى بنساء
- ٢٤٨ مسألة: وإن صلى رجل خلف من يعلمه خنثى لكن يجهل إشكاله
- ٢٤٨ مسألة: وإن صلى رجل خلف الخنثى وهو لا يعلم أنه خنثى
- ٢٤٨ لا تصح إمامة امرأة برجال
- ٢٥١ مسألة: ولا تصح إمامتها بخنثائي
- ٢٥١ مسألة: ولا تصح إمامة خنثى مشكل برجال
- مسألة: فإن لم يعلم الرجل المأموم بكون الإمام امرأة أو
- ٢٥١ خنثى إلا بعد الصلاة
- ٢٥٢ مسألة: لو أم رجل خنثى صح
- ٢٥٢ ولا تصح إمامة محدث ونجس يعلم ذلك
- ٢٥٢ مسألة: ولو جهل الحدث أو النجس مأموم فقط وعلمه الإمام
- ٢٥٣ مسألة: فإن جهل الحدث أو النجس الإمام والمأمومون كلهم
- ٢٥٦ مسألة: وإن علم هو أو المأموم فيها استأنفوا
- ٢٥٧ مسألة: وإن علم أنه ترك واجباً عليه فيها سهواً
- ٢٥٧ مسألة: ويستثنى من ذلك الجمعة إذا كانوا أربعين بالإمام
- ٢٥٩ فصل: ولا تصح إمامة أمي بقارئ
- ٢٦١ مسألة: وإن أتى باللحن المحيل للمعنى

- مسألة: وتصح إمامة الأمي بمثله لمساواته له ٢٦٢
- مسألة: وإن أم أمي أمياً وقارئاً ٢٦٢
- مسألة: ولا يصح اقتداء قادر على الأقوال الواجبة بعاجز عنها . ٢٦٣
- مسألة: ومن لا يحسن الفاتحة ويحسن غيرها من القرآن ٢٦٣
- مسألة: وإن صلى القارئ خلف من لا يعلم حاله في صلاة الأسرار . ٢٦٣
- مسألة: وإذا أقيمت الصلاة وهو في المسجد والإمام لا يصلح للإمامة . ٢٦٤
- مسألة: وإن سبق لسانه إلى تغيير نظم القرآن ٢٦٤
- ولا تصح الصلاة خلف أخرس ٢٦٦
- ولا تصح الصلاة خلف من به سلس من بول ونحوه ٢٦٦
- ولا تصح الصلاة خلف عاجز عن القيام ٢٦٧
- مسألة: إلا إمام الحي وهو كل إمام مسجد راتب ٢٦٨
- مسألة: ويصلون وراءه جلوساً ندباً ولو كانوا قادرين على القيام... ٢٦٨
- مسألة: فإن صلوا قياماً خلف إمام الحي المرجو زوال علته
- صحت صلاتهم ٢٧٦
- مسألة: الأفضل لإمام الحي أن يستخلف إذا مرض ٢٧٧
- مسألة: وإن ابتدأ بهم الإمام الصلاة قائماً ثم اعتل فجلس... ٢٧٧
- مسألة: فإن استخلف بعض الأئمة في وقتنا، ثم زال عذره
- فحضر فهل يجوز أن يفعل كفعل النبي ﷺ مع أبي بكر؟ ٢٧٨
- فائدة: لو ارتج على المصلي في الفاتحة وعجز عن إتمامها؟ .. ٢٧٩
- مسألة: لا تصح الصلاة خلف عاجز عن ركوع أو رفع عنه ٢٧٩
- فرع: حديث «يصلون بكم، فإن أصابوا فلكم ولهم...» ... ٢٨٠
- ويصح ائتمام متوضئ بمتميم ٢٨٢
- ويصح ائتمام ماسح على حائل بغاسل لما تحت ذلك الحائل .. ٢٨٣
- ومن ترك ركناً أو شرطاً مجمعاً عليه فالإقتداء به باطل ٢٨٣
- مسألة: إن كان المتروك ركناً أو شرطاً أو واجباً عند المأموم وحده .. ٢٨٤
- مسألة: ومن ترك ركناً أو شرطاً مختلفاً فيه بلا تأويل ولا تقليد .. ٢٨٤

	فصل: وتصح الصلاة خلف من خالف في فرع لم يفسق
٢٨٥	بمخالفته فيه
	فصل: ولا إنكار في مسائل الاجتهاد على من اجتهد فيها أو
٢٨٦	قلّد مجتهداً
٢٨٨	يسن وقوف الجماعة خلف الإمام
٢٨٩	مسألة: يستثنى من ذلك إمام العراة، وإمامة النساء
	إن وقف المأمومون قدام الإمام ولو بقدر تكبيرة إحرام لم
٢٩٠	تصح صلاتهم
	ويصح تقدم المأموم على الإمام داخل الكعبة في نفل ولو تقابلا
٢٩١	أو تدابرا
٢٩١	مسألة: ويصح في شدة الخوف إذا أمكن المتابعة
٢٩٢	إن كان المأموم واحداً وقف عن يمين الإمام
	مسألة: إن وقف المأموم الرجل أو الخنثى خلف الإمام،
٢٩٣	أو وقف المأموم مطلقاً عن يساره مع خلو يمينه.
	مسألة: وإذا وقف المأموم عن يسار الإمام أحرم أو لا سُنَّ
٢٩٥	للإمام أن يديره من ورائه إلى يمينه
	مسألة: إن وقف مأموم عن يمين الإمام وقف آخر عن يساره
٢٩٥	آخرهما خلفه
٢٩٦	مسألة: إن أدرك مأموم الإمام والمأموم جالسين
٢٩٦	مسألة: الاعتبار في التقدم والمساواة بمؤخر القدم وهو العقب .
٢٩٦	مسألة: فإن صلى قاعداً فالاعتبار بمحل القعود
٢٩٦	مسألة: وإن أم رجل خنثى وقف الخنثى عن يمينه
٢٩٧	مسألة: وإن أم رجل رجلاً وصيباً
٢٩٧	مسألة: وإن أم رجل رجلاً وامراً
٢٩٨	مسألة: ومن لم يقف معه إلا امرأة وهو رجل، ففد
٢٩٨	مسألة: من لم يقف معه إلا صبي في فرض وهو رجل، ففد ..

- مسألة: وإن لم يعلم المحدث حدث نفسه في الصلاة ٣٠٠
- مسألة: ومن وقف معه متنفل أو من لا يصح أن يؤمّه يقف مع
القارئ ٣٠٠
- إن أم رجل امرأة وقفت خلفه، وخلف الصفوف ٣٠٠
- مسألة: فإن وقفت المرأة عن يمين الرجل أو الخشي الإمام ... ٣٠٠
- مسألة: ويكره لها الوقوف في صف الرجال ٣٠١
- مسألة: فإن فعلت لم تبطل صلاة من يليها، ولا صلاة من خلفها . ٣٠١
- فصل: لا بأس بقطع الصف عن يمين الإمام أو خلفه ٣٠٢
- فصل: إن اجتمع في الصلاة أنواع من رجال وصبيان وخناثي،
سن تقديم رجال ٣٠٣
- مسألة: ثم عبید بالغون، الأفضل فالأفضل ٣٠٣
- مسألة: ثم صبيان كذلك ٣٠٤
- مسألة: ثم خناثي ٣٠٤
- مسألة: ثم أحرار بالغات ٣٠٤
- مسألة: ويقدم من الجنائز إلى الإمام عند اجتماع موتى في
المصلى رجل حر، ثم عبد ٣٠٤
- فائدة: السنة أن يتقدم في الصف الأول أولو الفضل والسن ... ٣٠٥
- فصل: من جاء فوجد فرجة في الصف، دخل فيه ٣٠٩
- فصل: إن لم يجد موضعاً في الصف يقف فيه فله أن يخرق
الصف ويقف عن يمين الإمام ٣٠٩
- مسألة: ويكره تنبيهه بجذبه ٣١٠
- مسألة: فإن صلى فذاً ركعة، ولو امرأة خلف امرأة لم تصح .. ٣١٢
- مسألة: فإن كبر فذاً ثم دخل في الصف ٣١٧
- مسألة: وإن ركع فذاً ثم دخل في الصف ٣١٧
- مسألة: ولا تصح صلاته إن سجد إمامه قبل دخوله في الصف . ٣١٨
- مسألة: وإن ركع ورفع فذاً، ثم دخل الصف ٣١٩

- ٣٢٠ . مسألة: ولو زحم في الركعة الثانية من الجمعة فأخرج من الصف .
- ٣٢٠ وإمامة النساء تقف في صفهن وسطهن
- ٣٢١ مسألة: فإن أمت واحدة وقفت عن يمينها
- ٣٢٢ مسألة: وتجهر في صلاة الجهر
- إذا كان المأموم يرى الإمام أو من وراءه وكانا في المسجد
- ٣٢٢ صحت صلاة المأموم
- ٣٢٣ مسألة: وإن كان الإمام والمأموم خارجين عن المسجد
- مسألة: وإن لم ير المأموم الإمام أو بعض من وراءه وهما
- ٣٢٤ خارج المسجد
- ٣٢٥ مسألة: وتكفي الرؤية في بعض الصلاة
- ٣٢٦ مسألة: ولا يشترط اتصال الصفوف
- ٣٢٦ مسألة: وإن كان بينهما نهر تجري فيه السفن لم تصح
- ٣٢٩ ويكره أن يكون الإمام أعلى من المأموم
- ٣٣٢ مسألة: لو ساوى الإمام بعض المأمومين
- ٣٣٢ لا بأس بعلو مأموم
- ٣٣٤ يباح اتخاذ المحراب
- مسألة: ويكره للإمام الصلاة في المحراب إذا كان يمنع المأموم
- ٣٣٤ مشاهدته
- ٣٣٤ مسألة: ويقف الإمام عن يمين المحراب
- ٣٣٥ يكره تطوع الإمام في موضع المكتوبة بعدها
- ٣٣٦ مسألة: يكره ذلك بلا حاجة كضيق المسجد
- ٣٣٦ مسألة وترك مأموم للتطوع موضع المكتوبة أولى
- ٣٣٧ فصل: يكره إطالة القعود للإمام بعد الصلاة
- ٣٣٩ مسألة: فإن أطال الإمام الجلوس مستقبل القبلة انصرف مأموم إذن ..
- فصل: ويستحب للنساء قيامهن عقب سلام الإمام وثبوت
- ٣٤٠ الرجال قليلاً

فصل: ويكره اتخاذ غير الإمام مكاناً بالمسجد لا يصلي	
فرضه إلا فيه	٣٤٠
فصل: ويكره للمأمومين الوقوف بين السواري إذا قطعت	
صفوفهم	٣٤٢
مسألة: وحرم بناء مسجد يراد به الضرار لمسجد بقربه	٣٤٣
فائدة: المصافحة في المسجد وغيره لا بأس بها	٣٤٣
الذي يتخلف عن صلاة الجماعة أو الجمعة يؤدب على ذلك ..	٣٤٤
نص في الأعذار التي تترك من أجلها الجمعة والجماعة	٣٤٥
يعذر في ترك الجمعة والجماعة مريض	٣٤٦
مسألة: ويعذر بترك الجمعة والجماعة من هو ممنوع من فعلها	
كالمحبوس	٣٤٧
مسألة: ويعذر في ترك الجمعة والجماعة من يدافع الأخبثين ..	٣٤٧
مسألة: أو بحضرة طعام يحتاج إليه	٣٤٨
مسألة: أو خائف من ضياع ماله	٣٥١
مسألة: ويعذر في ترك الجمعة والجماعة من كان عرياناً ولم	
يجد سترة	٣٥٢
مسألة: ويعذر في ترك الجمعة والجماعة خائف موت رفيقه أو	
قريبه ولا يحضره	٣٥٢
مسألة: أو خائف على حريمه أو ولده أو نفسه من ضرر أو	
سلطان ظالم	٣٥٢
مسألة: أو تطويل إمام	٣٥٣
مسألة: أو من عليه قود إن رجا العفو عنه	٣٥٣
مسألة: أو من عليه حد لله تعالى فلا يعذر	٣٥٣
مسألة: ويعذر في ترك الجمعة والجماعة متأذٍ بمطر أو وحل ..	٣٥٤
مسألة: والثلج والجليد والبرد كذلك	٣٥٧
مسألة: والزلزلة عذر	٣٥٧

- مسألة: ومن له عروس تجلى عليه، والمنكر في طريقه ليس عذراً . ٣٥٧
- مسألة: وإذا طرأ بعض الأعذار في الصلاة أتمها خفيفة ٣٥٧
- فصل: حضور المسجد لمن أكل ثوماً أو بصلاً ونحوه ٣٥٨
- فائدة: يقطع الرائحة الكريهة مضغ السذاب أو السعدى ٣٦٠
- باب صلاة أهل الأعذار ٣٦٢
- يجب أن يصلي مريض قائماً في فرض ٣٦٢
- فإن عجز فقاعداً، ويسن تريعه ٣٦٣
- مسألة: إن قدر على القيام بأن يتكىء على عصاً أو يستند إلى حائط لزمه ٣٦٤
- مسألة: إن قدر على قيام إلا أنه يكون على هيئة الراكع كالأحدب .. ٣٦٤
- فإن عجز فعلى جنب ويومئ بالركوع والسجود ما أمكن ٣٦٥
- مسألة: والصلاة على الجنب الأيمن أفضل من الصلاة على الجنب الأيسر ٣٦٥
- مسألة: ويصح أن يصلي على ظهره ورجلاه إلى القبلة ٣٦٦
- مسألة: ويلزمه الإيماء بركوعه وسجوده برأسه ما أمكن ٣٦٧
- فإن عجز أوماً بطرفه ٣٦٨
- مسألة: فإن عجز عن الإيماء بطرفه، فإنه يصلى بقلبه ٣٦٨
- مسألة: ولا تسقط الصلاة عن المكلف ما دام عقله ثابتاً ٣٦٩
- مسألة: الأحدب يجدد للركوع نية ٣٧٠
- مسألة: وإن سجد العاجز عن السجود على شيء من مخدة ونحوها، رفعه عن الأرض، كره ٣٧٠
- مسألة: لا بأس بسجوده على وسادة ونحوها موضوعة بالأرض، لم ترفع عنها ٣٧١
- مسألة: ولا ينقص أجر المريض المصلي على جنبه أو مستلقياً عن أجر الصحيح ٣٧٢
- فإن قدر على القيام أو القعود وعجز عن الركوع والسجود فإنه

٣٧٦	يومئ بهما
٣٧٧	مسألة: إن عجز عن السجود وحده ركع وأوماً بالسجود
	مسألة: ولو قدر على القيام منفرداً، في جماعة لا يقدر على
٣٧٧	القيام بل يقدر أن يصلي جالساً لزمه القيام
٣٧٨	مسألة: ولو قال: إن أفطرت في رمضان قدرت على الصلاة قائماً ..
٣٧٨	مسألة: لو عجز المريض عن وضع جبهته على الأرض
٣٧٨	مسألة: إذا صلى جالساً فسجد سجدة، وأوماً بالثانية
٣٧٩	إن قدر المريض على القيام أثناء الصلاة انتقل إليه
٣٧٩	مسألة: ويبنى المريض على إيماء إذا قدر على الركوع أو السجود .
٣٧٩	مسألة: ويبنى عاجز فيها على ما تقدم
٣٨٠	ونسوغ للمريض أن يصلي مستلقياً بقول طيب ثقة أنه ينفعه ...
٣٨٢	مسألة: ويكفي من الطيب غلبة الظن لتعذر اليقين
٣٨٢	ولا يصح الفرض في السفينة قاعداً لقادر على القيام
	مسألة: ويلزمه الاستقبال، وأن يدور إلى القبلة كلما انحرفت
٣٨٣	السفينة في الفرض
٣٨٣	مسألة: وتقام الجماعة في السفينة مع العجز عن القيام
٣٨٣	مسألة: وتصح الصلاة في السفينة مع القدرة على الخروج منها ..
٣٨٤	مسألة: وكالسفينة عجلة ومحفة ونحوهما
	مسألة: ومن كان في ماء وطن أووماً بالسجود، كمصلوب
٣٨٤	ومربوط
٣٨٥	وتصح صلاة فرض على راحلة لمسافر لمشقة
٣٨٦	مسألة: ويجب عليه الاستقبال
	مسألة: فإن قدر على النزول عن راحلته ولا ضرر عليه في
٣٨٦	النزول لزمه النزول
٣٨٦	مسألة: ولا تصح في صلاة الفرض على الراحلة لمرض
٣٨٧	إذا كان راكباً في سيارة ودخل الوقت

- ٣٨٧ إذا حان وقت الصلاة والطائفة مستمرة في طيرانها
مسألة: من أتى بالمأمور من كل ركن ونحوه وصلى على
- ٣٨٨ الراحلة بلا عذر
- ٣٨٩ فصل: جواز القصر للمسافر
- ٣٩٠ في حكمة تخصيص المسافر بالرخص
- ٣٩١ للمسافر قصر الرباعية إذا ابتداءً سفرًا واجبًا أو مستحبًا
- ٣٩٣ مسألة: أو كان مكرهاً على السفر كأسير
- ٣٩٤ فصل: ولا يترخص في سفر معصية
- الحجة مع من جعل القصر والفطر مشروعاً في جنس السفر
- ٣٩٤ ولم يخص سفرًا من سفر
- ٣٩٧ مسألة: إن عدم العاصي بسفره الماء فعليه أن يتيمم
- ٤٠١ مسألة: فإن خاف المسافر سفر معصية على نفسه إن لم يأكل الميتة
- ٤٠١ مسألة: ولا يترخص في سفر مكروه كالسفر لفعل مكروه
- ٤٠١ مسألة: ويترخص إن قصد مشهداً أو قصد مسجداً ولو غير
- ٤٠٢ المساجد الثلاثة
- ٤٠٣ مسألة: ويقصر من ابتداءً سفرًا ولو عصى في سفره الجائز
- مسألة: ويقصر الرباعية ويفطر برمضان من المباح أكثر قصده
- ٤٠٣ بالسفر
- مسألة: ولو انتقل من سفره المباح إلى قصد سفر محرم امتنع
- ٤٠٣ القصر والفطر
- ٤٠٤ ويجوز القصر إذا كان يبلغ سفره ذهاباً ستة عشر فرسخاً تقريباً
- ٤٠٦ وقيل: يقصر في مسافة ميل
- ٤١١ اختار ابن تيمية جوار القصر في مسافة فرسخ
- ٤١١ لا حجة للتحديد، بل الحجة مع من أباح القصر لكل مسافر
- فصل: يشترط لإباحة القصر والفطر قصد موضع معين في
- ٤١٩ ابتداء السفر

- للمسافر قصر الرباعية من ظهر وعصر وعشاء خاصة. ٤٢٠
- مسألة: تقصر الرباعية إلى ركعتين إجماعاً. ٤٢٠
- لا يقصر مستوطن بمحل إلا إذا فارقه. ٤٢١
- مسألة: ولا يعتبر مفارقة الخراب إن لم يله عامر. ٤٢٣
- مسألة: فإن وليه عامر اعتبر مفارقة الجميع من الخراب والعامر. ٤٢٣
- مسألة: ولو كانت قريتان متدانيتين واتصل بناء إحداهما
بالأخرى فهما كالواحدة. ٤٢٤
- مسألة: وإذا كان البدوي في حله لم يقصر حتى يفارق حلته. ... ٤٢٤
- مسألة: ولو برز المسافرون بمكان لقصد الاجتماع ثم بعد
اجتماعهم ينشئون السفر من ذلك المكان، فلهم القصر قبل
مفارقاته. ٤٢٤
- مسألة: ويعتبر في سكان قصور وبساتين ونحوهم مفارقة ما
نسبوا إليه. ٤٢٤
- فائدة: إذا كانت محطة القطار خارج المدينة وليست متصلة بها. . ٤٢٤
- مسألة: ويعتبر لإباحة القصر أن لا يرجع إلى وطنه قريباً وأن لا
ينويه قريباً. ٤٢٥
- مسألة: ولو لم ينو الرجوع عند مفارقاته، لكن بدا له الرجوع لحاجة
بدت له، لم يترخص بقصر ولا فطر في رجوعه بعد نية عودة. ... ٤٢٥
- مسألة: المعتبر لجواز القصر والفطر نية المسافة لا وجود
حقيقتها. ٤٢٥
- مسألة: لو رجع قبل استكمال المسافة، وقد قصر. ٤٢٥
- مسألة: وإن رجع ليعود إلى وطنه مقيماً، أو لحاجة بدت له، ثم
بدا له العود إلى السفر. ٤٢٦
- مسألة: وإذا خرج المسافر فذكر حاجة فرجع إليها. ٤٢٦
- مسألة: فإن شك في أن سيره إلى البلد الذي قصده يبلغ قدر
المسافة. ٤٢٦

- مسألة: لا ينتهي حكم السفر ببلوغ البلد الذي يقصده إذا لم
ينو الإقامة..... ٤٢٧
- فصل ويقصر من له قصد صحيح ونوى سفرأ وإن لم تلزمه
- الصلاة حال شروعه في السفر..... ٤٢٧
- مسألة: ويستثنى من جواز القصر بعد وجود ما سبق اعتباره
- إحدى وعشرون صورة يجب فيها الاتمام..... ٤٢٧
- منها: لو مر بوطنه أتم..... ٤٢٧
- ومنها: لو مر ببلد له فيه امرأة أتم..... ٤٢٨
- ومنها: لو مر ببلد تزوج فيه أتم..... ٤٢٨
- مسألة: ولو كان له به أقارب كأم وأب أو مال لم يمتنع عليه القصر.. ٤٣١
- مسألة: وأهل مكة ومن حولهم - إذا ذهبوا إلى عرفة ومزدلفة
- ومنى - فليس لهم قصر ولا جمع للسفر..... ٤٣١
- وامرأة وعبد وجندي تبع لزوج وسيد وأمير في نيته وسفره.... ٤٣٢
- ويتم من نوى الإقامة ببلد إقامة مطلقة..... ٤٣٣
- مسألة: أو نوى إقامة أكثر من عشرين صلاة..... ٤٣٤
- اختلاف العلماء في تقدير المدة التي يقصر فيها المسافر إذا أقام.. ٤٣٥
- قول ابن تيمية في هذه المسألة..... ٤٣٩
- مسألة: أو شك في نيته: هل نوى إقامة ما يمنع القصر أم لا؟ أتم.. ٤٤٤
- مسألة: ويوم الدخول ويوم الخروج يحسبان من المدة..... ٤٤٥
- فصل: ولو قام من له القصر إلى ركعة ثالثة عمداً أتم صلاته
- أربعاً وصحت..... ٤٤٥
- مسألة: وإن سلم من نوى القصر من ثلاث عمداً بطلت صلاته.. ٤٤٥
- مسألة: وإن قام إلى ثالثة من يباح له القصر سهواً..... ٤٤٥
- وإن أقام المسافر لقضاء حاجة يرجو نجاحها قصر أبداً..... ٤٤٥
- وكذلك إذا حبس ظلماً أو حبسه مطر أو مرض ونحوه قصر أبداً.. ٤٤٦
- مسألة: المحارب المقيم على القتال بحق يقصر أبداً..... ٤٤٩

- مسألة: فإن أقام لحاجة وعلم أو ظن أنها لا تنقضي في أربعة
 ٤٤٩ أيام أتم
 مسألة: ومن رجع إلى بلد كان أقام به ما يمنع القصر، ولم ينو
 ٤٤٩ حال العود إقامة به تمنع القصر، قصر
 مسألة: وإن عزم على إقامة طويلة في رستاق قصر
 ٤٤٩ مسألة: إن نوى إقامة بشرط
 ٤٥٠ فصل: والملاح صاحب السفينة الذي معه أهله في السفينة أو لا
 أهل له وليس له نية الإقامة ببلد لا يترخص بقصر ولا فطر ...
 ٤٥٠ مسألة: فإن كان للملاح أهل وليسوا معه ترخص
 ٤٥١ مسألة: ومثل الملاح مكار وراع وفيج ونحوهم
 ٤٥١ فائدة: ومثل الملاح من لا أهل له ولا وطن ولا منزل يقصده
 ولا يقيم بمكان، ولا يأوي إليه
 ٤٥١ فصل: وعرب البدو الذين حيث وجدوا المرعى رعوه، يصلون
 ٤٥٢ تماماً ولا يباح لهم الفطر برمضان
 ٤٥٢ فصل: وكل من جاز له القصر جاز له الجمع والفطر ولا عكس ..
 ٤٥٣ القصر أفضل من الإتمام
 ٤٥٤ حجج القائلين بأن القصر رخصة والتتمام أفضل
 مسألة: إن أتم من يباح له القصر الرباعية جاز ولم يكره له
 ٤٥٦ الإتمام
 مذهب أكثر علماء السلف وفقهاء الأمصار على أن القصر هو
 ٤٥٩ الواجب في السفر
 ٤٦٠ حجج القائلين بأن القصر هو الواجب في السفر
 ٤٦١ بعض الأجوبة عن تلك الحجج
 ٤٦٢ احتجاج الشافعية على القائلين بعدم جواز الإتمام
 قول الموفق: ولنا قول الله تعالى: ﴿فليس عليكم جناح أن
 ٤٦٤ تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا﴾

- قول ابن عبد البر: وفي إجماع الجمهور من الفقهاء على أن المسافر
 ٤٦٤ إذا دخل في صلاة المقيمين، فأدرك منها ركعة أن يلزمه أربع
 ٤٦٦ وقيل: يكره الإتمام
 ٤٦٩ التأويلات لفعل عثمان حين أتم في السفر في آخر خلافته
 ٤٧٣ إذا أم المسافر المقيمين فأتم بهم الصلاة
 ٤٧٣ تشترط نية القصر
 ٤٧٤ مسألة: ويشترط العلم بأن إمامه حال الصلاة مسافر
 ٤٧٤ مسألة: وإن سبق إمامه الحدث فخرج قبل علمه بحاله فله القصر
 ٤٧٤ مسألة: وإن صلى مقيم ومسافر خلف إمام مسافر
 ٤٧٤ مسألة: ويسن أن يقول الإمام للمقيمين: أتموا فإننا سفر
 مسألة: لو قصر الصلاتين في وقت أولاهما ثم قدم وطنه قبل
 ٤٧٥ دخول الثانية
 مسألة: لو نوى القصر من يباح له، ثم رفضه ونوى في الصلاة
 ٤٧٥ الإتمام، أتم وجوباً
 ٤٧٥ مسألة: لو نوى المسافر القصر ثم أتم سهواً
 مسألة: من له طريقان بعيد وقريب، فسلك البعيد ليقصر
 ٤٧٦ الصلاة فيه قصر
 مسألة: أو ذكر صلاة سفر في ذلك السفر أو في سفر آخر ولم
 ٤٧٦ يذكرها في الحضر قصر
 ٤٧٧ مسألة: فإن ذكرها في الحضر أو قضى بعضها في الحضر أتم
 مسألة: لو تعمد المسافر ترك الصلاة حتى خرج وقتها أو ضاق
 ٤٧٧ عنها: لا يقصر
 ٤٧٧ من ذكر صلاة حضر في سفر أو عكسه لزمه أن يتم
 مسألة: أو أحرم بالرباعية في سفر مبيح للقصر ثم أقام لزمه
 ٤٧٨ أن يتمها أربعاً
 ٤٧٨ مسألة: أو ذكر صلاة حضر في سفر، أو عكسه لزمه أن يتم

- مسألة: أو ائتم بمقيم أو بمن يلزمه الإتمام، لزمه الإتمام ٤٧٩
فائدة: أن المقيم إذا صلى خلف المسافر طلباً لفضل الجماعة،
وقد صلى المقيم فريضة، فإنه يصلي صلاة المسافر ركعتين . . . ٤٨١
مسألة: لو أحرم مسافر خلف مسافر ثم طرأ للإمام عذر
فاستخلف مقيماً، فإن المأموم يلزمه الإتمام ٤٨١
مسألة: أو أحرم بصلاة يلزمه إتمامها ففسدت، فيلزمه
إعادتها تامة ٤٨٢
فائدة: لو صلى مسافر خائف بالطائفة الأولى ركعة ثم أحدث
واستخلف مقيماً، لزم الطائفة الثانية الإتمام ٤٨٢
مسألة: أو لم ينو القصر عند دخوله الصلاة، لزمه أن يتم . . . ٤٨٢
مسألة: أو شك في الصلاة: هل نوى القصر أم لا؟ ٤٨٢
مسألة: أو تعمد ترك صلاة أو بعضها في سفر ٤٨٣
مسألة: أو تاب من سفر المعصية في الصلاة، لزمه أن يتم . . . ٤٨٣
مسألة: إن نوى مسافر القصر حيث يحرم عليه ٤٨٣
مسألة: وإن صلى المسافر خلف من يصلي الجمعة ونوى القصر . . ٤٨٤
مسألة: ولو ائتم من له القصر ونواه جاهلاً حدث نفسه
بمقيم، ثم علم حدث نفسه ٤٨٤
فائدة: المسافر إذا كان في البلد وهو يقصر هل تلزمه الجماعة؟ .. ٤٨٤
فصل: في الجمع يفضل فعله ويجوز بين الظهر والعصر،
والمغرب والعشاء ٤٨٥
مسألة: يجوز الجمع بين الظهر والعصر في وقت إحداهما،
وبين العشاءين في وقت إحداهما ٤٨٥
وقال بعض العلماء: لا يجوز الجمع إلا يوم عرفة بعرفة وليلة
مزدلفة بها ٤٨٦
الجمع بين الصلاتين في السفر يختص بمحل الحاجة لا إنه من
رخص السفر المطلقة كالقصر ٤٨٧

	الاحتجاج بالأحاديث الصحيحة المشهورة في الجمع في أسفار
٤٨٧	النبي ﷺ
٤٨٨	قول إمام الحرمين في مسألة الجمع
٤٩٠	جواب الموفق على القائلين: لا تترك الأخبار المتواترة
٤٩٠	فساد القول أن معنى الجمع في الأخبار أن يصلي الأولى في آخر وقتها والآخرى في أول وقتها
٤٩٢	جواز تقديم الصلاة الثانية إلى الأولى
٤٩٤	يجوز الجمع في السفر
٤٩٥	مسألة: فلا يجمع من لا يباح له أن يقصر
٤٩٥	ويجوز الجمع لمريض يلحقه بترك الجمع مشقة وضعف
٤٩٦	ويجوز الجمع لمرضع لمشقة كثرة النجاسة
٤٩٧	ويجوز الجمع لعاجز عن الطهارة بالماء أو التيمم لكل صلاة ..
٤٩٧	ويجوز الجمع لعاجز عن معرفة الوقت كأعمى ومطمور
٤٩٧	ويجوز الجمع لمستحاضة ونحوها كصاحب سلس بول
٤٩٧	ويجوز الجمع لمن له شغل أو عذر يبيح ترك الجمعة والجماعة ..
	مسألة: وفعل الجمع في المسجد جماعة أولى من أن يصلوا في بيوتهم
٤٩٨	ويجوز الجمع لمطر وثلج يشق ووحل وريح باردة وبرد شديد بمظلة ولو بممر تحت سبابط
٤٩٨	يجوز الجمع بين العشاءين، لا الظهرين لمطر يبل الثياب أو النعل أو البدن وتوجد معه مشقة
٥٠٠	مسألة: فأما الجمع بين الظهر والعصر في المطر فغير جائز ...
٥٠١	مسألة: لا يباح الجمع لأجل الطل ولا لمطر خفيف
٥٠١	مسألة: ويجوز الجمع بين العشاءين لجليد
٥٠١	مسألة: وريح شديدة باردة
٥٠١	ليس مشقة البرد بأعظم من مشقة الوحل

- ٥٠٢ فصل : الريح الشديدة في الليلة المظلمة الباردة
- مسألة : يباح الجمع مع هذه الأعذار حتى لمن يصلي في بيته
- ٥٠٢ أو في مسجد طريقه تحت سباط
- ٥٠٣ مسألة : لا يجوز الجمع لعذر من الأعذار سوى ما تقدم
- ٥٠٣ إجابة الجمهور عن حديث ابن عباس
- ٥٠٨ ذهب الجمهور إلى أن الجمع لغير عذر لا يجوز
- ٥١٧ يجوز الجمع في وقت الأولى والثانية من المجموعتين
- ٥١٩ مسألة : يستثنى من ذلك جمعا عرفة ومزدلفة
- ٥٢٠ مسألة : التأخير أفضل لأنه أحوط
- ٥٢٠ ويشترط للجمع في وقت الأولى نية الجمع عند إحرامها
- ٥٢١ مسألة : يشترط تقديم الأولى على الثانية في الجمعين
- ٥٢٢ تشترط الموالاة في الجمع
- مسألة : فإن صلى السنة الراتبية بين المجموعتين جمع تقديم
- ٥٢٢ بطل الجمع
- ٥٢٣ ويشترط أن يكون العذر المبيح للجمع موجوداً عند افتتاح الصلاتين ..
- مسألة : لو أحرم ناوي الجمع بالأولى من المجموعتين مع
- ٥٢٣ وجود مطر ثم انقطع المطر
- مسألة : إن شرع في الجمع مسافر لأجل السفر، فزال سفره
- ٥٢٣ بوصله إلى وطنه أو نية الإقامة
- ٥٢٤ مسألة : لا يشترط دوام العذر إلى فراغ الثانية في جمع مطر ونحوه
- ٥٢٤ مسألة : إن انقطع السفر في الثانية بطل الجمع والقصر
- إن جمع في وقت الثانية فإنه يشترط نية الجمع قبل أن يضيق
- ٥٢٥ وقت الأولى عن فعلها
- ٥٢٥ ويشترط استمرار العذر إلى وقت الثانية
- ٥٢٦ مسألة : ويشترط الترتيب في الجمعين
- ٥٢٦ مسألة : لا تشترط الموالاة في جمع التأخير

٥٢٦	فصل: لا يشترط في الجمع اتحاد إمام ولا مأموم
٥٢٧	باب آداب السفر
٥٢٧	١- الاستشارة
٥٢٧	٢- الاستخارة
٥٢٧	٣- التوبة
٥٢٧	٤- إرضاء الوالدين
٥٢٨	٥- النفقة الحلال
٥٢٨	٦- الاستكثار من الزاد
٥٢٨	٧- ترك المماحكة فيما يشتريه لأسباب سفره
٥٢٨	٨- عدم مشاركة غيره في الزاد والراحلة والنفقة
٥٢٩	٩- إذا أراد سفر حج أو غزو لزمه تعلم كيفيتهما
٥٣٠	١٠- يكره ركوب الجلالة
٥٣٠	١١- طلب الرفيق الصالح
	١٢- يستحب لمن سافر سفر حج أو غزو أن تكون يده فارغة
٥٣٠	من مال التجارة
	١٣- يستحب السفر يوم الخميس، فإن فاته فيوم الاثنين وأن
٥٣٠	يكون باكراً
٥٣١	١٤- يستحب إذا أراد الخروج من منزله أن يصلي ركعتين
٥٣٢	١٥- يستحب أن يودع أهله وجيرانه وأصدقاءه وسائر أحبائه
٥٣٣	١٦- يستحب أن يدعو له من يودعه وأن يطلب الدعاء منه
٥٣٦	١٧- وأن يتصدق بشيء عند خروجه
٥٣٧	١٨- وأن يقول ما ورد عند ركوب دابته
٥٣٨	١٩- وأن يرافق في سفره جماعة
٥٣٩	٢٠- اختيار أمير على الرفقة
٥٤٠	٢١- لا يستصحب كلباً ولا يعلق في الدابة جرساً
٥٤٠	٢٢- لا يحمل الدابة فوق طاقتها

- ٢٣- يستحب أن يريح دابته ٥٤١
- ٢٤- يجوز الإرداف على الدابة إذا كانت مطيقة ٥٤٢
- ٢٥- يجوز الاعتقاب على الدابة ٥٤٣
- ٢٦- مراعاة مصلحة الدابة ٥٤٤
- ٢٧- يستحب السرى في آخر الليل ٥٤٤
- ٢٨- يكره السير في أول الليل ٥٤٤
- ٢٩- يسن مساعدة الرفيق ٥٤٥
- ٣٠- يستحب لكبير الركب أن يسير في آخره ٥٤٥
- ٣١- أن يتحلى بالرفق وحسن الخلق مع الآخرين ٥٤٦
- ٣٢- يستحب التكبير إذا صعد الثنايا، والتسبيح إذا هبط الأودية .. ٥٤٧
- ٣٣- الدعاء بما ورد إذا أشرف على قرية أو منزل ٥٤٨
- ٣٤- كثرة الدعاء ٥٤٩
- ٣٥- الدعاء بما ورد إذا خاف ناساً أو غيرهم ٥٤٩
- ٣٦- ما يقرأ إذا استصعبت دابته ٥٥٠
- ٣٧- يستحب الحذاء والرجز ٥٥٠
- ٣٨- يستحب خدمة المسافر الذي له نوع فضيلة ٥٥١
- ٣٩- في بيان كيفية مشي من أعيا ٥٥١
- ٤٠- يكره ضرب الدابة في الوجه ٥٥١
- ٤١- المحافظة على الطهارة ٥٥٢
- ٤٢- ما يقول إذا نزل منزلاً ٥٥٢
- ٤٣- يكره النزول في قارعة الطريق ٥٥٢
- ٤٤- ما يقول إذا جن عليه الليل ٥٥٢
- ٤٥- يستحب للرفقة في السفر أن ينزلوا مجتمعين ٥٥٣
- ٤٦- كيفية نوم المسافر ٥٥٣
- ٤٧- السنة للمسافر إذا قضى حاجته أن يعجل الرجوع إلى أهله .. ٥٥٤
- ٤٨- السنة أن يقول في رجوعه من السفر ما ورد ٥٥٤

- ٤٩- جلب الهدايا للأهل ٥٥٥
- ٥٠- إذا قرب من وطنه بعث إلى أهله من يخبرهم بقدومه ... ٥٥٥
- ٥١- يكره أن يطرق أهله طروقاً ٥٥٥
- ٥٢- يسن تلقي المسافرين ٥٥٦
- ٥٣- الإسراع في السير إذا وقع بصره على جدران قريته ٥٥٦
- ٥٤- ما يقول إذا وقع بصره على قريته ٥٥٦
- ٥٥- إذا وصل منزله بدأ قبل دخوله بالمسجد القريب فيصلي فيه ركعتين ٥٥٦
- ٥٦- إذا وصل بيته دخله من بابه ٥٥٧
- ٥٧- ما يقول إذا دخل بيته ٥٥٧
- ٥٨- ما يقال للقادم ٥٥٧
- ٥٩- يستحب النقيعة ٥٥٨
- ٦٠- وفد الله ثلاثة، الغازي والحاج والمعتن ٥٥٨
- ٦١- يحرم على المرأة أن تسافر وحدها ٥٨٨
- فصل في صلاة الخوف ٥٦١
- صلاة الخوف ثابتة بالكتاب والسنة ٥٦١
- يشترط في صلاة الخوف أن يكون القتال مباحاً ٥٦٣
- مسألة: صلاة الخوف جائزة في الحضر كما هي جائزة في السفر .. ٥٦٤
- فصل: إذا كان العدو في جهة القبلة وخيف هجومه صلى بهم صلاة النبي ﷺ في عسفان ٥٦٥
- فرع: وصلاة عسفان هذه مشروعة ٥٦٦
- مسألة: ويشترط في الصلاة على هذا الوجه أن لا يخافوا كميناً . ٥٦٦
- مسألة: إن حرس كل صف مكانه ٥٦٦
- مسألة: لا يجوز أن يحرس صف واحد في الركعتين ٥٦٧
- فصل: الوجه الثاني إذا العدو في غير جهة القبلة صلى بهم صلاة النبي ﷺ بغزوة ذات الرقاع ٥٦٧

- مسألة: إن فرط الإمام بأن كانت الطائفة لا تكفي العدو ٥٧٠
- مسألة: طائفة تذهب تحرس العدو ولا تحرم معه في الركعة الأولى . ٥٧٠
- مسألة: ويكفي إدراكها لركوع الثانية ٥٧١
- مسألة: إذا جلس الإمام للتشهد أتمت لأنفسها ركعة أخرى ... ٥٧١
- مسألة: ويكرر الإمام التشهد أو يطيل الدعاء فيه ٥٧١
- مسألة: إن كانت الصلاة مغرباً ٥٧٢
- مسألة: وإن كانت الصلاة رباعية غير مقصورة ٥٧٢
- مسألة: إن فرقهم الإمام أربع طوائف ٥٧٤
- فصل: الوجه الثالث أن يصلي الإمام بطائفة ركعة ٥٧٥
- فصل: الوجه الرابع أن يصلي بكل طائفة صلاة كاملة ٥٧٦
- فصل: الوجه الخامس: أن يصلي الإمام الرباعية المقصورة تامة .. ٥٧٧
- فصل: الوجه السادس: أن يقصر الرباعية الجائز قصرها ٥٧٧
- فرع: إذا صلى بهم صلاة الخوف من غير خوف ٥٧٩
- فصل: الوجه السابع: صلاته ﷺ بأصحابه عام نجد ٥٨٠
- فصل: تصلي الجمعة في حال الخوف حضراً لا سفيراً ٥٨٢
- فصل: ويصلي استسقاء ضرورة كالمكتوبة ٥٨٣
- ويستحب للخائف حمل سلاح في الصلاة ٥٨٣
- مسألة: حمل السلاح في الصلاة من غير حاجة ٥٨٤
- مسألة: يكره ما له أنف ٥٨٤
- مسألة: ويجوز حمل نجس ولو غير معفو عنه لولا الخوف ... ٥٨٤
- إذا اشتد الخوف صلوا وجوباً ولا يؤخرونها رجالاً وركباناً ٥٨٥
- مسألة: يومئون بالركوع والسجود إيماء على قدر الطاقة ٥٨٦
- مسألة: وتنعقد الجماعة في شدة الخوف ٥٨٧
- مسألة: ولا يضر تأخر الإمام عن المأموم في شدة الخوف ٥٨٧
- مسألة: ولا يضر كر على العدو ولا فر من العدو ونحوه من الأعمال . ٥٨٧
- مسألة: ولا يزول الخوف إلا بانتهاء الكل ٥٨٧

- مسألة: ولا يلزمهم افتتاح الصلاة إلى القبلة ٥٨٨
- مسألة: وكذا من هرب من عدو هرباً مباحاً ٥٨٨
- مسألة: أو خاف على نفسه أو أهله أو ماله فله أن يصلي صلاة
شدة الخوف ٥٨٨
- مسألة: أو طلب عدو يخاف فوته ٥٨٨
- مسألة: أو خاف فوت وقت وقوف بعرفة إن صلاها آمناً ٥٩٠
- مسألة: ومن خاف كميناً أو مكيدة أو مكروهاً ٥٩٠
- مسألة: وكذلك الأسير إذا خاف الكفار على نفسه إن صلى ... ٥٩١
- فرع: العاصي بهربه وقاطع الطريق واللص والسارق ليس له أن
يصلي صلاة الخوف ٥٩١
- مسألة: من أمن في الصلاة انتقل وبنى ٥٩١
- مسألة: ومن صلى صلاة الخوف لسواد ظنه عدواً ٥٩١
- مسألة: وإن بان أنه عدو لكن يقصد غيره ٥٩٢
- مسألة: وإن خاف هدم سور أو طم خندق إن صلى آمناً صلى
صلاة خائف ٢٩٢
- مسألة: وصلاة النفل منفرداً يجوز فعلها للخائف كالقرض ٥٩٢

1